

مِصْرُ مَجْمَعُ جَدِيدِ تَنْبِيهِ الْفِكْرِيِّينَ

تَأَلِيفُ
أُنُورِ عِبْدِ الْمَلِكِ

مَنْشُورَاتُ دَارِ الطَّلَيْعَةِ - بَيْرُوتُ

مقدمة

يبدو العقد الاول من تاريخ النظام الذي يبنيه العسكريون في مصر كمجموعة من التناقضات المتداخلة في بعضها البعض ، وكمزيج من الأشياء الحديثة والأشياء المتخلفة . هذا اذا نظرنا اليه من الخارج ، دون الولوج الى جوهره الذي هو تاريخي والذي يدخل في تاريخ تمثل السنوات العشر الأخيرة احد تعبيراته الممكنة .

ان الهدف من هذا الكتاب هو ، بدقة ، تبيان خصائص التجربة الثورية العسكرية في مصر ، والمكان الذي تحتله في التاريخ المصري ، والطريق الذي سلكه هذا البلد للحصول على استقلاله ، وكسر طوق التخلف والانطلاق في التنمية والتطور منذ عام ١٩٥٢ . انها التجربة التي قادها الرئيس جمال عبد الناصر والتي أثارت تارة الإعجاب والتملق ، وطوراً الحقد والاحتقار ، كما كانت في بعض الاحيان موضوعاً لدراسات استكشافية لا تخلو من القيمة ، ولكن قلما كانت موضوع تحليل نظري ، على الصعيدين التاريخي والنقدي ، رغم ان المشاهدات التي ما تزال تدور حول هذه التجربة تبرر كل التبرير اجراء مثل هذا التحليل .

وتجدر الإشارة بادىء ذي بدء الى ان الطريق الذي سلكه عبد الناصر
طريق «التأكيد القومي» اكثر منه طريق القومية بمعناها الرجعي والامبريالي^(١).
كل شيء في التجربة يتجه نحو اعادة بناء الامة والدولة القومية ، وتسلم
مقدراتها. وليس المقصود رفض الغير بقدر ما هو تأكيد الوجود القومي الخاص.
وهذا تمييز اساسي يضع التجربة المصرية كلها في موضعها الصحيح خلال السنوات
العشر الاولى من تاريخ النظام الذي يبنيه العسكريون ، بل منذ عام ١٩١٩ .
فبينما تظهر الحركة «القومية» اكثر ما تظهر كرفض ترافقه احيانا ارادة
امبريالية ، نجد ان التأكيد القومي هو مجهود للبناء المستقل واستعادة الهوية
استعادة عميقة ، بعيداً عن معارك السيادة الاولى وما يلزمها من حقد .
في كتابه الأخير «الجيش المصري والسياسة» (أنديانا ، ١٩٦١) ، يأسف
الاستاذ الأمريكي ب. ج. فانيكيوتيس ، وهو من اصل شرقي ، بعد ان
استعرض الدراسات التي ظهرت في مصر وفي الخارج حول الثمان سنوات الاولى
من النظام الناصري ، يأسف لكون الباحثين المصريين لم يكتبوا عن هذه
الحقبة من تاريخهم .

ولكن لا ننسى ان عنف التغييرات السياسية التي حدثت في مصر نفسها
منذ ١٩٥٢ ، ضيق المجال المتروك للتحليل النظري الحر ، والعلمي حقاً ،
المتعلق بنمو المجتمع المصري المعاصر وايدولوجيته . وبما ان اليسار في مصر ،
كما في غيرها من البلدان المتخلفة ، قد لعب دوراً كبيراً في الميدان الثقافي ، فان
حملة الاضطهاد التي شنت عليه في اول كانون الثاني سنة ١٩٥٩ لم تلبث ان احدثت
«ازمة مثقفين» وجفافاً في ينابيع الفكر ، وذلك سواء من حيث عدد ونوعية
المثقفين الذين اصابتهم الحملة ، او من حيث الاثر الذي تركته في اوساط
المفكرين عامة .

(١) بالفرنسية Nationalitaire مقابل Nationaliste

فالكلمة الثانية تفيد الانفلاق والتحيز (بالمدلول الفرنسي للكلمة) ، معنى خلفته تجارب
الفاشية والنازية . اما الكلمة الاولى فتشير الى التأكيد والبحث (المترجم) .

وقبل ذلك ، كانت موجات السجون وحملات التطهير في الجامعة وفي
اوساط الصحافة ، والرقابة على الطباعة والجرائد ، والصعوبات التي
كانت تواجه من يريد اخراج نشرة مستقلة عن آلة الحكم ، فضلاً عن حل
الاحزاب السياسية واتحادات النقابات المستقلة ... كل هذه العوامل قد ساعدت
على جعل ممارسة الفكر ، اي التعبير والنشر ، مستحيلة مادياً . ولم ينس
احد ، في مصر نفسها ، وفي العالم العربي ، التضحيات وضروب البراعة
والمواهب والحيوية التي ابدوها المفكرون والكتاب والفنانون والصحفيون ،
لكي يحفظوا للشعب المصري ذكاهه الفعال . لقد كان هؤلاء الرجال والنساء
في نفس الوقت ، ورغم كل الصعوبات ، مناضلي الحركة الوطنية ، مناضلي
جناحها الديمقراطي والتقدمي ، بوجه خاص ، هذا الجناح الذي قدموا له
اطاراته وقادته ؛ فلم يتح للمثقفين المصريين فرصة الابتعاد عن تجربتهم
في الزمان والتأمل بها كي ينصرفوا الى وضع المؤلفات عنها .

ليس هنا الآن مجال تعداد كم من الاشياء عدل عنها ، كم من مصير رائع
تخلي عنه ، كم من عمل ترك او حطم ، كم من طموح فكري لم يشف .
لقد كان تاريخ مصر المعاصر يلتهم المفكرين كالغول الشرير . وما
زالت الغالبية من المثقفين تعيش على تراث هؤلاء الذين كانوا لحم مصر الحي منذ
سنة ١٩٣٩ حتى سنة ١٩٥٩ ، والذين كانوا قلبها ودماعها ، ففقدوا اليوم
مسجونين في المعتقلات او مؤمنين على رأس لجان الدولة او مكاتبها ، او
مكرهين على الصمت ، او المنفى ، او على التكيف النفسي ؛ ومنهم الذين
وجدوا حجة لاقتناع انفسهم ، والذين سكتوا ، والذين يتأملون ، والذين
يروحون باحثين عن الزمن الضائع ، والذين يستكشفون الزمن المقبل . كلهم
دون استثناء يقدمون مثلاً على صحة النقاط التي تبنتها مختلف المؤتمرات الافريقية
- الاسيوية ، في السنوات الاخيرة ، اي وحدة العمل والفكر ، وحدة الصراع
السياسي والخلق الثقافي ، في حياة وعمل كل مثقف يعيش في القرن الذي
نعيشه ، في بلد يحارب من اجل حريته ، ومن اجل الوصول الى ذاته ، وبناء

وجوده الوطني بناء انسانياً . وكلهم ايضاً لا يشكلون فحسب قسماً من قافلة شهادة الشعب المصري ، وانما يشكلون ايضاً قسماً من تاريخه القومي والثقافي في القرن العشرين . ان جهدهم لم يكن عقيماً ، وما قدموه لم يكن دوره بسيطاً في بروز مصر على مستوى العالم .

هكذا نستطيع قياس فضل واهمية الابحاث النظرية التي قام بها الذين استطاعوا ان يتكلموا ، وان يعبروا عن زمانهم ، من المثقفين المصريين . وسأشير بالتدرج الى اعمالهم ، هذه الاعمال التي كانت مجرد خطوط ومقدمة لدراسة منظمة .

اذا نظرنا الى المشكلة من الخارج ، تتراكم الصعوبات ، وتنصب السهولة احابلها . ذلك لان مصر المعاصرة تظهر ، قبل كل شيء ، بمظهر الجدل والتحدي والصراع مع الغير ؛ مما يجعل من الصعب محاولة فهم هذا الواقع - النابض العنيف - فهماً نظرياً . لذلك فرض على المراقبين ، لمتابعة الحركة ، نوع من الزئبقية ، بدل استعمال المنهج الجدلي وسيلة خصبة لربط التحليل بالوقائع ومعرفتها معرفة فيزيولوجية ، اذا جاز التعبير ، وسيلة تكون بنفس الوقت منظمة ومنفتحة على الممكن . هذا الوجه المتحدي قد أثار النقاش . ليس ثمة ما يمكن قوله عن الحاقدين سوى انهم يعمون انفسهم ، ويدعون نهاية العالم ، ليتخلصوا من حاضر لا يستطيعون تحمله باي ثمن . ولكن كثيرين من ذوي النوايا الطيبة ، لفقدان التاريخية في فهمهم ، يسدون على انفسهم المنافذ اذ يحاولون - كما هو واضح - ارجاع الواقع الى الصور التقليدية الاوروبية للعلم الاجتماعي والسياسي ، هذا الموقف يفرض عليهم منطقياً اعتناق اللهجة الابوية الحانية ، نحو الشعوب المتخلفة ، لهجة تمنع كل حوار . فبدلاً من ان يستقرئوا الواقع وينطلقوا منه ، نراهم يحاولون تسخيروه وإدخاله في إطارات معروفة مسبقاً . فينتج عن ذلك ، في احسن الاحتمالات نظرة «ظاهرية» للتجربة الحالية ، وفي بعض الاحيان نوع من التحليل المقبول لهذه النقطة او تلك ، ولكن غير كاف لفهم الكل .

ولمحاولة سد هذه الثغرة ، اقوم اليوم بطبع هذه الدراسة التاريخية والنقدية لمجتمع مصر الجديد منذ سنة ١٩٥٢ حتى سنة ١٩٦٢ وهي تحليل على صعيدين : البناء التحقي الاقتصادي والاجتماعي ، والبناء الفوقي ، اي التعبير الايدولوجي . وغاية هذه الدراسة ان تسمح بتعيين مكان التجربة المصرية في المجال الواسع الذي يرسمه العالم المستعمر القديم وهو يستعيد انفاسه . لن يكون ثمة « اسرار » او « مذكرات » ، ولا تحد ؛ وانما دراسة علمية بعيدة عن الزخرف والهجاء ، وهوى وحيد هو البحث عن الحقيقة .

ما هي مصادر العمل الذي قمت به ؟

اولاً ، مشاركتي المباشرة والمستمرة في الأبحاث النظرية والنشاطات السياسية التي قام بها الجناح الديمقراطي والتقدمي لحركة التحرر الوطني المصرية في الفترة الممتدة من عام ١٩٤٠ الى عام ١٩٥٩ ، وخاصة في الميدان الثقافي . فالافكار والفرضيات المطروحة في هذا الكتاب تبدو كثمرة ، كتعبير ممكن عن هذه المعاناة الطويلة المنتجة . ولكن يبقى المؤلف - بكل تأكيد - وحده المسؤول .

وقد نتج عن ذلك - وهذا هو مصدري الثاني - ألفة مع الاعمال المصرية (كتب ، اطروحات ، مجلات ، جرائد ، مؤتمرات ، الخ ...) حرصت على استعمالها لتكوين ابحاثي . وتشكل الوثائق المصرية الرسمية المصدر المهم الثالث ؛ ولكن ينبغي استعمال الاحصاءات الرسمية بحذر كبير . واخيراً ، درست بعناية الابحاث الاجنبية ، وخاصة باللغتين الانكليزية والفرنسية وحددت ما اعطته هذه الابحاث .

لن يجد القارئ سرداً متتابعاً للاحداث السياسية ؛ فهذه الاحداث قد استعملت كنقطة التقاء واحتكاك للقوى العميقة ، الاقتصادية والفكرية التي تعمل في قلب المجتمع المصري اليوم . ولكنني حرصت على اعطاء مراجع مفصلة للذين قد يهمهم استقصاء هذه النقطة او تلك .

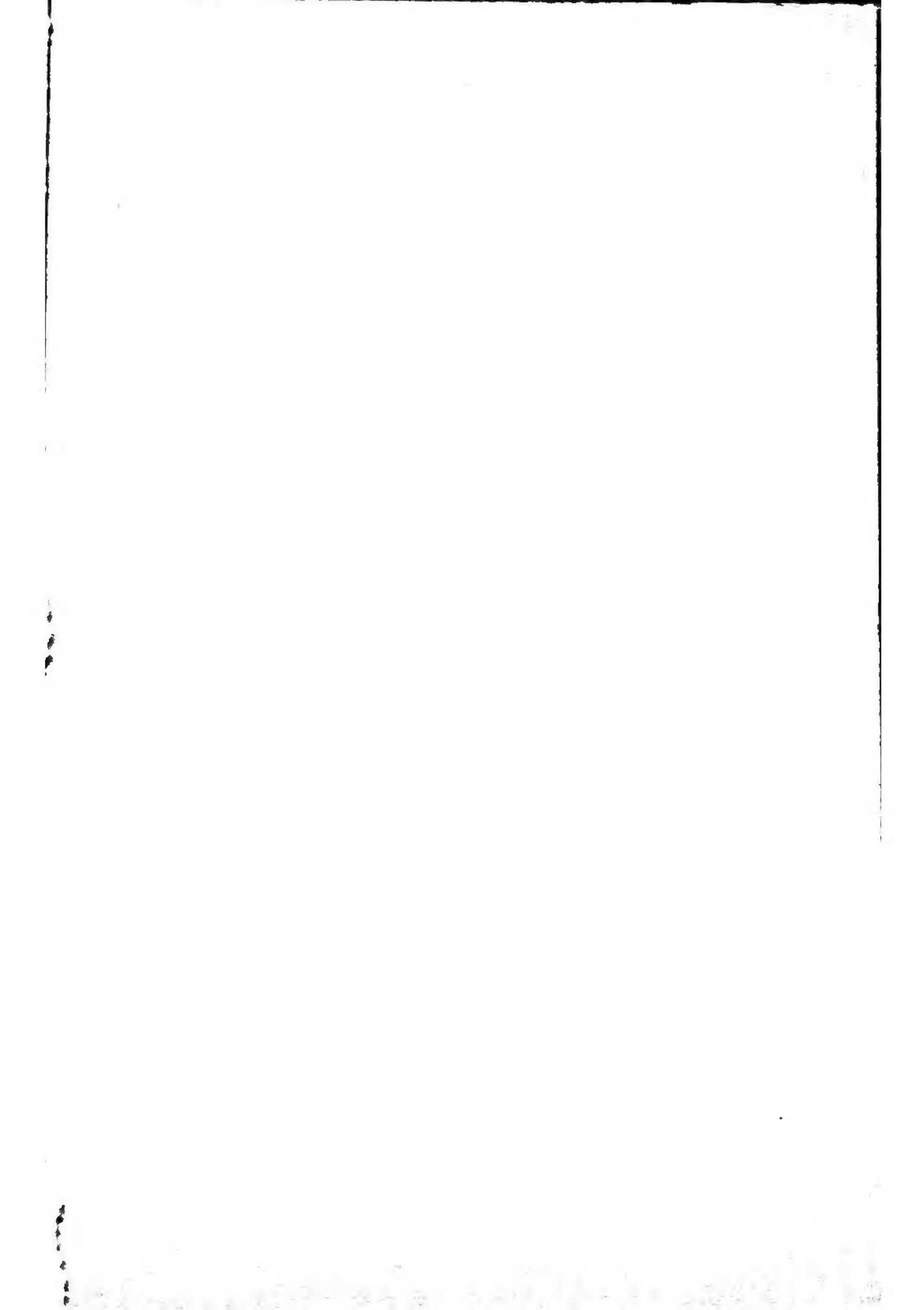


« ان حبة الحنطة ان لم تمت في الأرض ... »
ماتت الحبة ... و « الابطال المنهكون » الذين يتحدث عنهم راوول
مكاربوس ، اعيانهم حمل مصر على الاكف . من المؤكد ان المستقبل لم يرتد الالوان
ولم يسلك السبل التي حلم بها جيلنا ، منذ عشرين سنة . ولكن المكسب لا
ينكر ، كما لا ينكر العطاء الذي ما زال يخصب حقل التجديد ، والذي يحل
حملة البكالوريا اليوم ، منه ، الاسم والمفتاح .
ألمي ان يأتي اليوم الذي يصبح فيه من الممكن ان تتناول دراسات كهذه
صلب المشكلة بلغتنا الوطنية ، وتنشر في دور مصرية ، في القاهرة او
الاسكندرية ، تقرأها الاجيال الجديدة الصاعدة ، وتناقشها كل الاتجاهات ،
علنا ، بواسطة صحافة ووسائل اعلام حرة ألمي ان هذا اليوم آت ...
عندئذ يذوب الصمت في حرارة شمس الحقيقة : « الحقيقة التي هي - كما
قال سبينوزا - بذاتها نفس بدهيتها » .

آذار - ايلول ١٩٦٢

القِسْمُ الْأَوَّلُ

المجتمع المصري عَشِيَّةُ الانْقِلَابِ



« ترك لي والدي فدانين ... » هكذا تبدأ قصة شحاته رجب ، فلاح كالفلاحين الآخرين ، ضائع في جمهرة الـ ٢١,٤٧٣,٠٠٠ مصري في هذا السادس والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٥٢ ، والقاهرة تحترق ، ستة اشهر بالضبط قبل أن تخلع فاروق حركة الجيش .

شحاته رجب فلاح يعيش آنذاك في عزبة عز الدين (إسم المالك) في قرية كفرالدوار في مقاطعة بحيرة في الجنوب الشرقي من الإسكندرية . « ترك لي والدي فدانين من الإرث . ولكن الباشا أطلق علي جلاوزته ، فأخذوا يضربونني ويهددونني حتى تخلّيت عن الأرض وتركت القرية .. لا ، لن أنسى أبداً ما كان يقوله الباشا درملي ، المعروف بقسوته وشرهه في الإستيلاء على الأراضي . كان من عادته ان يجمع العمدة ويأمرهم بخلع نعالهم والمشي على الشوك^(١) .. »

شحاته رجب آنذاك ، لم يكن وحيداً . في الجماهير التي كانت تتضخم ساعة بعد ساعة ، كان العمال والباعة الجوالون من كل صنف يملأون صمت المدينة . اكثر

١ - المصور ، ١٩٥٣ ، أورده ابراهيم عامر في : ثورة مصر القومية ، القاهرة ، ١٩٥٧ .

من مليون شحاته رجب يشاهدون القاهرة تحترق، بصمت، طول الصباح، طوال بعد الظهر، طوال المساء. إن السبت ٢٦ كانون الثاني ١٩٥٢، تاريخ مهم، تاريخ رئيسي في التطور المصري خلال فترة ما بعد الحرب. منذ سنوات، وخاصة بمبادرة جريدة «المساء» منذ عام ١٩٥٧، تنشر الصحافة المصرية عدداً من الريبورتاجات، من الأحاديث الحية التي ترسم ملحمة مؤثرة للحياة اليومية. يمر أمامنا أشخاص بشباب كل يوم، على وجوههم أمارات الفقر، يعرضون حالتهم ويقصون أقاصيص عائلاتهم، وذكريات حبهم، وقصة الشهادة الابتدائية التي تنتزع بعد ليال طويلة من العمل.. وتمر آمالهم، وتعبهم الكبير، ولكن مع ذلك تظل هذه الحيوية الغريبة، الكريمة الساخرة، نسيج الانسان في بلاد مصر.

أسماءهم عبد الحميد علي إبراهيم، جندي قديم، شرطي قديم، خدام في جريدة^(١)، فؤاد مصطفى إبراهيم، بائع صحف وذواقة أدب: «أدباء هذه الدنيا ثلاثة أنواع: منهم من يكتب للقروش. ومنهم من يكتب للشهرة؛ الآخرون يكتبون للحقيقة...» وهو يحتج: «ماذا؟ فلسفي؟ أية فلسفة هذه؟ الحياة ليست فلسفة. والحياة فن صعب، وأكثر أهل اليوم عظامهم طرية. أما أنا فأعامل الناس بالحسنى وأريد أن يعاملني كل واحد بالمثل. هذا كل ما في الأمر...»^(٢)

محمود عبد الحميد، خادم قهوة وتلميذ في كلية الحقوق، كان يحلم في الماضي «بعمل شيء للمستقبل»^(٣). عبد المنعم حسين دندراوي ترك قريته البائسة ليصبح عامل متفجرات في ورشات سد أسوان الجديد^(٤). وملتقى الشاعر

١ - من أجل حريقي وحرية بلادي. «المساء» ٢ ك ١، ١٩٥٨.

٢ - بياع ومدمن قراءة. «المساء» ١٣ ت ٢، ١٩٥٨.

٣ - قصة التعليم ما كنتش عالبال «المساء» ٣٠ ت ٢، ١٩٥٨.

٤ - «الأهرام» ٨ ك ٢، ١٩٦٠.

الشعبي الأعمى سعيد مكايي صاحب النبرات المؤثرة^(١) . أو ذلك الموظف من الدرجة التاسعة وهو اب لأربعة أطفال والذي لا يذهب الى القهوة منذ خمسة عشر سنة والذي لا يجرؤ على عيادة الطبيب بسبب الفقر المدقع الذي أغرقته فيه الشهور الطويلة . « لا أحد في البيت ينتظر أوائل الأشهر... » . والذي يحاذي دائماً الرصيف الأيمن آلياً ويسهر الليل قرب اخيه الأكبر الطالب في جامعة القاهرة ، يغالب ثقل الحياة اليومية لينتزع منها الغد .

لم هذه الحياة اليومية بالذات ؟

لم حريق القاهرة سبت ٢٦ كانون الثاني ١٩٥٢ ؟

لم بعد ستة أشهر إنقلاب الضباط الأحرار ؟

لم يكتب حتى الآن تاريخ الملكية في مصر ، ولكن بانتظار كتابته ، يمكن لتاريخ الرأسمالية المصرية ، اذا رسمنا خطوطه العريضة ، أن ينير وضع الإنسان المصري سنة ١٩٥٢^(٢) .

ومن المتفق عليه ، عموماً ، اعتبار حملة بونايرت الفرنسية (١٧٩٨ - ١٨٠٠) اي بروز افكار الثورة الفرنسية الكبرى واساليبها في الحكم ، علامة انهيار بنيان الإقطاع الشرقي القديم والنهاية المسبقة لعهد الممالك الذين أقطمهم الباب العالي مصر (٣) . ومنشور ٢٧ حزيران ١٧٩٨ يحظر على الممالك حق إستملاك الأراضي ، ويعد العلماء - ملاكين كبار في الغالب - بتشكيل حكومة مدنية مركزية في القاهرة . ويستفيد التجار من إتساع التجاره وينظرون بإغتباط لإزدياد حجم التبادل التجاري . ويحدد قانون ١٦ أيلول ١٧٩٨ سعراً للأراضي ، ويعترف بحق الفلاحين في الإرث ، وينظم تسجيل الملكية العقارية ، أي بكلمة ، يضع أسس

١ - الأهرام ، ٢٢ ك ٢ ١٩٦٠

٢ - الأهرام ، ١٧ أيلول ١٩٦١

٣ - يعترف كل المؤرخين المصريين بتأثير الحملة العالمية التي وافقت بونايرت ، تأثيراً خصباً . ويشدد في الوقت نفسه على إستمرار الثقافة المصرية ، رغم الإحتلال التركي ، وعلى المقاومة الوطنية للشعب المصري . ويقول ذلك شفيق غريال ، عبد الرحمن الرافعي ، محمد أنيس ، مؤنس حسين ، وآخرون . يجد القاري برهاناً مقنعاً على ذلك في كتاب في « أصول المسألة المصرية » لصبحي وحيدة ، « سندباد مصري » لحسين فوزي ، وفي كتاب محمد فؤاد شكري الضخم « الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر » (القاهرة ١٩٦٢) .

الملكية الفردية في أرض مصر لأول مرة في التاريخ .
تختلف الآراء حول ما أنجزه محمد علي . هل يصح إعتبار حملة إستئصال المماليك التي قام بها محمد علي منذ تسنمه الحكم سنة ١٨٠٧ علامة خلق أول دولة بورجوازية في مصر ؟
يقول فوزي جرجس ما مفاده : لقد أنشأ محمد علي العديد من المصانع ، ولكنها لم تكن نتائج التطور الطبيعي للطبقة المتوسطة التجارية ، فهي لم تحطم بالتدريج الإنتاج الحرفي ، لتحل محله المصنع الكبير الذي يضم مئات العمال معتمدة على رؤوس أموالها المتراكمة لديها .. ولما تم تحطيم النظام المملوكي على أيدي القوة المسلحة الأجنبية ، وليس نتيجة للتطور الداخلي في مصر ، فإن النظام الإقطاعي نفسه لم يقض عليه بل تغير شكله وتمركزت السلطة الإقطاعية في يد محمد علي وكون دولة مركزية إقطاعية (١) .

أما إبراهيم عامر ، من جهته ، فهو لا يجزم بهذه الشدة فهو يقول ان نظام الإستغلال الزراعي كان نظاماً عابراً يصل بين الإقطاعية والرأسمالية ، عبرت مصر خلاله مرحلة تطور غير واضحة : فالنظام إقطاعي شرقي في مرحلة تفتته وإنهياره ، مع عناصر نظام رأسمالي يقوم على الإقتصاد التجاري ويتجه نحو إقامة الملكية الخاصة للأرض : وهو يضيف بقوله ان أسباب ظهور البورجوازية في مصر كانت موجودة قبل أي تدخل أجنبي ؛ هذه الأسباب هي تطور الإقتصاد الزراعي المصري ، من مرحلة الإقتصاد الطبيعي إلى إقتصاد السوق ، وهي نمو المدن الصناعية والتجارية ، وحاجاتها إلى منتجات الأرض (٢) .

ولا يسمح فقدان دراسات مفصلة ، حالياً على الأقل ، بالقطع في النقاش .
ملاحظة عابرة : إن مؤرخي الإقتصاد المصري ، خاصة محمد فهمي لهيطة وراشد البراوي ، لا يطرحون المشكلة تاركين الأمر للماركسيين .

وفي سنة ١٨٠٩ ألغى محمد علي نظام الإلتزام . ومن عام ١٨١٣ إلى عام ١٨١٨ قام بأول مسح للأراضي المصرية ووزع كملكية أو للاستغلال مليوني فدان لكبار المملكة ، القواد العسكريون مع أفراد العائلة المالكة والملتزمين القدماء وشيوخ القرى والبدو . لن تتوقف هنا الحركة التي بدأت . وتوالى الاعتراف ، بشكل ضيق ، بالملكية العقارية الفردية (سنة ١٨٤٦) : حق إستئجار الأراضي لثلاث سنوات ، حق الرهن ، حق البيع ، حق الإستغلال لطرف ثالث وأخيراً حق الارث (١٨٥٨) ، ادخال وتوسيع تجارة القطن تحت حكم إسماعيل لتموين المعامل الانكليزية التي حرمت من المواد الخام وقت حرب الانفصال (١٨٧٣ - ١٨٧٩) ، منح ملكية الأرض للمستأجر لقاء دفع ضرائب ست سنوات مسبقاً ودفعه واحدة (١٨٧١) ، ثم بعد

١ - فوزي جرجس : دراسات في تاريخ السياسة المصرية منذ العصر المملوكي ، القاهرة ،

١٩٥٨ ، ص ٣٦ - ٣٧ .

٢ - إبراهيم عامر : الأرض والفلاح ، المسألة الزراعية في مصر ، القاهرة ، ١٩٥٨ ،

ص ٨١ - ٨٢ .

الاحتلال الانكليزي سنة ١٨٨٢ تكريس ملكية الأراضي المعفاة من قسم من الضرائب (سنة ١٨٨٣) ثم الأراضي المشغولة (١٨٩١) ، الغاء السخرة إلا في حالات المنفعة العامة (١٨٩٣) .

بعد يونابرث ومحمد علي بأقل من قرن كان هناك طبقة من الملاكين العقاريين تملك أرض مصر تحت نظام الملكية الفردية وتبيع محاصيلها في الأسواق العالمية كما تباع في السوق المحلي .

لقد ولدت البورجوازية المصرية .

وسيم بروز العلاقات العصرية بظهور الديون المتزايدة والأموال التي تستوطن ، والشركات والبنوك الأجنبية ، خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر .

وإختفت إمكانية مقاومة إسماعيل بعد تدشين قناة السويس - والقناة عمل شاهد على العصر الذهبي للامبريالية الدولية في مصر - وراء الحركة الوطنية المنظمة التي وجدت في الجيش وسيلتها العملية ، وفي العقلاء الذين قادهم أحمد عرابي قيادتها كما وجدت في حركة الإصلاح التي يمثلها محمد عبده وتحرر عبدالله النديم القومي تعبيرها الواضح .

وجاء الاحتلال البريطاني سنة ١٨٨٢ كردّ على ثورة ١٨٨١ - ١٨٨٢ الموجهة في نفس الوقت ضد السيطرة الأوروبية على الأموال والإقتصاد وضد سلطة الخديوي توفيق المطلقة .

ويعرض السر إيفلين بارينغ ، لورد كرومر فيما بعد ، أغراض الاحتلال الإقتصادية كما يلي : « تتلخص سياسة الحكومة بما يأتي : (١) تصدير القطن إلى اوروبا مع ١ ٪ كرسوم للتصدير ؛ (٢) إستيراد المنسوجات الجاهزة من الخارج مع ٨ ٪ كرسوم جمركية ؛ وليس في نية الحكومة عمل شيء آخر كما ليس في نيتها حماية صناعة القطن المصري من الخطر والأضرار التي تلحق به من جراء هذه التدابير [...] وبما ان مصر بطبيعتها بلد زراعي فإن التعليم الصناعي ، بدهياً ، ليس من شأنه إلا إهمال الزراعة وفي الوقت نفسه إبعاد المصريين عن الأرض . وكلها أمور تلحق كارثة بالبلاد . »

بعد ربع قرن ، يعرض كرومر نفسه ، في تقريره سنة ١٩٠٥ ، نتيجة هذه السياسة : « الفرق واضح لكل إنسان ترقى ذكرياته إلى عشر أو خمس عشرة سنة . بعض أحياء القاهرة التي كانت سابقاً خلايا لعمال صناعات مختلفة : الغزل ، الحياكة ، الجدل ، صناعة الأوشحة ، الصباغة ، صناعة الخيم ، التطريز ، صناعة الأحذية المحلية ، الصباغة ، تحضير التوابل ، نقش النحاس ، صناعة أوان من جلد ، السراجة ، صناعة المناخل ، صناعة أقفال الحديد والخشب إلخ ... هذه الأحياء تقلصت أو انقرضت . ويرى اليوم مكان هذه المشاغل التي كانت مزدهرة مقاهٍ ومحلات صغيرة لبيع « الطقاطيق » الأوروبية » (١) .

على بؤس المدن والحقول يقوم إغتناء ملاك الأراضي الكبار الذين وجدوا أخيراً في القوة المحتلة مشترى منتظماً يستطيع ضمان ثروة لا تنفك تتضخم بعد أن صارت مصر كلها مزرعة قطن ضخمة لمعامل لنكشير . وولد التحالف السياسي بين بريطانيا العظمى وكبار ملاكي الأراضي ، وعلى رأسهم العائلة المالكة ، التي ستسيطر على الحياة السياسية المصرية خلال ثلاثة أرباع قرن .

ومن سنة ١٨٨٢ إلى سنة ١٩١٤ عرف تمويل مصر من قبل الرأسمال الأوروبي الكبير سياً البريطاني والفرنسي ، عهده المزدهر . وسوف يكون عام ١٨٩٨ عاماً رئيسياً إذ وقع في شباط عقد سد أسوان الذي سيمم الري على مصر ليجعل منها مزرعة قطن كبيرة؛ يؤمن السد إرنست كاسيل تمويل السد . وفي ٢١ حزيران يتم الاتفاق على بيع أملاك ديرة منية لورفايل سيارز . في ٢٥ حزيران يؤسس البنك الأهلي سير إرنست كاسيل ورفايل سيارز وقسطنطين سلفاغو . ومن مصرف إصدار وودائع يصبح البنك الأهلي بل في الواقع المصرف المركزي الذي يضم واردات الدولة وودائع كبار الملاكين المقاريين ، ويصدر العملة المصرية التي سيأخذ ذهبها طريق لندن . وفي عام ١٩٠٢ يوسع البنك الأهلي مراقبته ويوصلها إلى المصرف الزراعي الذي أنشأته الحكومة

١ - تقرير اللورد كرومر عن مصر والسودان لعام ١٩٠٥ . القاهرة ١٩٠٦ (الترجمة الفرنسية) ص ١١٧ . جدول كامل لـ أ . بونس : British Imperialism in Egypt, London, 1928.

لمساعدة ملاكي الأرض الصغار (قانون الأفدنة الخمسة) (١) . من ٢١ مليون و ٢٨٠ ألف جنيه سنة ١٩٠٢ أصبحت رؤوس الأموال الموظفة في مصر ١٠٠٠٠١٥٢٠٠٠٠ ليرة مصرية سنة ١٩١٤ بدون حساب شركة قناة السويس. ومن سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٠٧ نشأت ١٠٧ شركات جديدة ذات رأسمال قدره ٤٣٠٠٠٠٠٠٠ ل. م. ٥١ ٪ من الرأسمال الأجنبي موظفة في شركات الأراضي سنة ١٩٠٧ و ٢٤ ٪ منه في شركات ديون الرهن . وفي نفس السنة يقطن مصر التي يبلغ عدد سكانها ١١٠٢٨٧٠٣٥٩ نسمة ١٠٤٣٠٠٥٧١ أجنبياً . وفي سنة ١٨٩٢ تبلغ الديون العامة المتوجبة على مصر نحو دائليها الأوروبيين ١٠٦٠٥٩٨٠٠٠ ل. م. (٢) . وكان حليف الامبريالية في الداخل - اي كبار ملاك الاراضي - يفتني هو الآخر ويزيد نصيبه من الدخل المصري . فمن سنة ١٨٩٤ إلى سنة ١٩١٤ ازداد عدد كبار الملاكين العقاريين الذين يملكون أكثر من خمسين فداناً من ١١٢٢٠ يملكون ١٠٩٩٧٠٠٠ فدان (أي ٤٤ ٪ من الأراضي) . إلى ١٢٤٨٠ يملكون ٢٠٣٩٧٠٠٠ فدان (أي ٨٠ ٪ من الملاكين و ٤٣٠٩ ٪ من الأراضي) . ويحصل هذا التجمع للملكية المقاربية الكبيرة في الوقت الذي ينمو فيه عدد السكان المصريين - الذين يعيش ٨٠ ٪ منهم في القرى - من ٩٠٧١٤٠٠٠ نسمة إلى ١٢٠٢٩٢٠٠٠ نسمة بين اعوام ١٨٩٧ و ١٩١٤ ، ذلك في الوقت الذي لا تزداد فيه مساحة الأرض المزروعة إلا بنسبة ضئيلة من ٥٠٣٢٧٠٠٠ فدان إلى ٥٠٦٥٢٠٠٠ فدان فقط (٣) .

١ - إ. عامر ثورة مصر ... ص ١٦ - ١٧ : البنك الأهلي : البنك الأهلي المصري ١٨٩٨ - ١٩٤٨ ، القاهرة ، ١٩٤٨ .

٢ - كروتشلي : The investment of foreign capital in Egyptian companies and public debt, القاهرة ، ١٩٣٦ ، ص ٥٨ ، محمد فهمي لهيطة : تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة ، القاهرة ، ١٩٤٤ ، ص ٤٧٦ ، Annuaire de la Fédération Egyptienne de l'Industrie, 1957-1958, Le Caire, 1958, p. 247.

٣ - شهدي عطية الشافعي : « تطور الحركة الوطنية المصرية » ١٨٨٢ - ١٩٥٦ ، القاهرة ، ١٩٥٧ ، ص ١٢ .

ش . عيسوي : Egypt and mid-century, Oxford, 1954, p. 36. راجع الفصل المتعلق بالاصلاح الزراعي .

وأنت الحرب العالمية الأولى لتسرع في عملية التباين الاجتماعي . التجار يفتنون بفضل تموين الجيش البريطاني ؛ مصانع عديدة تشغل أكثر من ٥٠ عاملاً نشأت ، ولا سيما في الحياكة ، وفي عصير الزيتون ، وفي الدباغة ، وفي الحبوب ، وفي الحدادة ومحلات تجارية عديدة ؛ ولكن الأسعار إرتفعت بنسبة ٢١١ ٪ سنة ١٩١٨ ، مقارنة بسنة ١٩١٤ ، لتبلغ النسبة ٣١٢ ٪ سنة ١٩٢٠^(١) . حدث رئيسي : انشأ اسماعيل صدقي لجنة للتجارة والصناعة ، سنة ١٩١٧ ، بالاشتراك مع طلعت حرب وآخرين يطالبون بصناعة مصرية^(٢) . والمقصود ، بالنسبة لبورجوازية المدن الجديدة - تجار ، رجال أعمال ، أصحاب مهن حرة ، خاصة المحامون والمهندسون - إيجاد مجال عمل وتوظيف رؤوس أموال غير مستعملة يملكها الجناح المصري بين كبار ملاكي الأرض . ويؤسس طلعت حرب سنة ١٩٢٠ بنك مصر برأسمال قدره ٨٠٠,٠٠٠ ل. م. والنداء الذي أطلقه لكبار الملاكين قد سمع ولو بشكل ضعيف إذ أن الودائع بلغت ٢٩٦,٠٠٠ ل. م. خلال السنة الأولى^(٣) . ويقرر حزب الوفد بعد سنتين (١٩٢٢) مقاطعة المنتجات والبنوك الإنكليزية موجهاً نداء إلى الشعب : لكي يودع المصريون أموالهم في بنك مصر كما أن من واجب جميع المصريين ان يقبلوا على شراء أسهم بنك مصر حتى يبلغ رأسماله مبلغاً يتناسب مع حالة البلاد الإقتصادية ، وبذلك يتسنى له أن يساهم في إحياء المشروعات الوطنية

١ - ش . عيسوي : المرجع المذكور ، ص ٤٠ - ٤١ .

شهدي عطية الشافعي يشير الى ان الشركة الوطنية للحياكة بالإسكندرية تضم ٢٦٠ عاملاً . ومصنع الطرابيش ١٨٠ عاملاً من الجنسين . ومصنع « القداحات » في القاهرة ١٥٠ (المرجع المذكور ص ٢٩) .

راجع E. M. Muleck : Report of the economic and financial situation of Egypt for 1919, London, 1920.

٢ - ف . جرجس : المرجع المذكور ص ١٣١ .

٣ - بنك مصر في خدمة الاقتصاد القومي ١٩٢٠ - ١٩٦٠ «الاهرام» . ٢٦ تشرين الأول

١٩٦١ .

ونلشيط الصناعة والتجارة المصرية ، ويجب تفضيل المصنوعات الوطنية (المصرية) والإعلان عنها ، وتشجيع الإقبال عليها ، ويلزم تفضيل التعامل مع التاجر المصري ، أما التاجر الإنكليزي فيجب مقاطعته مقاطعة تامة .. (١) وأخيراً ، سنة ١٩٢٤ ، ، أنشأ فريق من الصناعيين والتمولين ، وكانوا على الغالب أوروبيين ، إتحاد الصناعات المصري .

في هذه الفترة يصبح الحديث عن جناحي البوراجوازية المصرية ممكناً ، الجناح الذي اتفق على تسميته « بالبورجوازية الوطنية » أي الوفد ، وجناح البورجوازية الكبيرة . ويعطي فوزي جرجس لهذه الأخيرة تحليلاً ممتازاً : لا يجوز الخلط بين الجناح الوطني الذي كان يمثل الوفد ، ولا يتعدى أغنياء الريف والتجار والمثقفين ، وبين الجناح الصناعي ، فهذا الجناح معقد في تركيبه . فهو من ناحية ما زال مرتبطاً بالأرض إرتباطاً وثيقاً ، وعلاقته بالصناعة ما زالت حديثة ، بل في مرحلة البداية .. والأمر الجوهرى في الموضوع أن هذا الجناح لم يكن يعمل في الصناعة بشكل حقيقي ، لا قبل الحرب ولا خلالها ، بل كان يوظف أمواله في الشركات المساهمة التي بلغت رؤوس الأموال المحلية فيها سنة ١٩١٤ حوالي ٨ ملايين جنيه من أموال المصريين والأجانب المقيمين في مصر ، وهذه الشركات في معظمها ، كما يحددها كروتشلي ، كانت شركات عقارية ، وليست صناعية ، وقد نشأ بين كبار ملاك الأرض وعي صناعي تطور خلال المراحل التي كان فيها رأس المال الاجنبي يتغلغل في البلاد ويسجل أرباحاً باهظة . وهكذا فإن طبقة كبار الملاك بدأت بانشاء الصناعة ، من فوق ، وبواسطة آلاف الجنيهات ، وبالإشتراك مع رؤوس الأموال الأجنبية التي كانت تستغل في مصر ، وبما يذكر ان رؤوس الأموال الأجنبية هذه ، بالرغم من توظيفها في مصر ، كانت هي الأخرى ذات طبيعة مزدوجة . فمن ناحية نجد أن أصحابها وثيقو الصلة ببلادهم

١ - أورده ش . ع . الشافعي ص ٥٠ .

الأصلية ، ومن ناحية أخرى فإن طبيعة إستغلالهم الأموال في مصر يجعل مصالحهم الاقتصادية مرتبطة بالحصول على ضمانات لتطورها ونموها (١) .

وبما يسترعي الانتباه في هذا التباين ، أن الجناح « المعصري » ، الصناعي والفني (التكنوقراطي) للبورجوازية المصرية ، لم ينشأ عن المبادرة الفردية متبعاً طريق البورجوازيات الأوروبية التقليدي - تجارة - حرفة - صناعة ، ولكنه تكون ، إذا جاز القول ، ضمن التوظيف الإستعماري في مصر من قبل رؤوس الأموال الأوروبية ، كحليف وكفرع ضئيل من هذا التوظيف . من هنا تناقض هذا الجناح « المعصري » الصناعي والفني من البورجوازية : بدل ان يكون حامل لواء حكم برلماني أكثر فعالية ، وتنظيم للمجتمع وفكر أكثر اعتناء بتقدم حقيقي ، وصراحة سياسية يبررها دوره كطليعة في المجتمع المصري الذي يحتاج مرحلة انتقال ، بدل هذا كله كان الجناح المذكور اداة الرجعية المفضلة على الصعيد السياسي بحزبه الانتخابي ، الحزب السعدي (الذي تأسس سنة ١٩٣٧) ، والمستقلين (حيث كان أهم زعماء إتحاد الصناعات المصري ، اسماعيل صدقي ، حافظ عفيفي ، حسين سري ، علي ماهر ، شريف صبري ، أحمد عبود ، علي يحيى ، محمد الفرغلي الخ ..) وحلفائهم ممثلي الملكية العقارية الكبيرة من الحزب التحرري الدستوري . كان هذا الجناح عماد الرجعية الخالصة على الصعيد الداخلي ، وفي الخارج حليف الاستعمار ، بريطانيا العظمى بالدرجة الأولى ، ولكنه تحول نحو الولايات المتحدة بعد نصر ١٩٤٥ (٢) .

يبقى الوفد ، بشكل أساسي ، ممثلاً لقوى البورجوازية المصرية المحلية -

١ - فوزي جرجس ، ص ١٣٩ - ١٤٠ .

٢ - يتحدث م. ك. عيسى عن « نهاية الإحتكار البريطاني (للتجاره الخارجية المصرية) وبدء الإحتكار الانكليزي ، الاميركي عام ١٩٢١ » (Anglo - american rivalry in Egypt between the two World wars, Review of Econ. pol. and Business Studies, Le Caire, V, 1957, n. 2, p. 43 - 44) .

اي لفريق من مالكي الأرض، لن يصبح مسيطرًا إلا بعد الحرب العالمية الثانية، وهو يتألف من بورجوازية القرى المتوسطة، بورجوازية المدن، المهن الحرة، المثقفين، البورجوازية الصغيرة ولا سيما الموظفين والتجار، يضاف إليهم قسم مهم من العمال الزراعيين وفئة معينة من الشغيلة، لا سيما شغيلة الدولة. والوفد يجمع قوى لا تدخل إرتباطاتها بالاحتل في تكوينها بالذات، ولكن هذه الإرتباطات تنتج أساساً عن تشابك الإقتصاد المصري بمجمعه مع المصالح الإنكليزية المسيطرة؛ ولهذا سيكون الوفد حقاً التعبير عن مجموع الأمة كما انه سيرز ممثلاً حقيقياً، هتز، ويعاند، يضج ويكرم، لإرادتها في الوجود. ورغم البعد عن الحكم الذي فرضه على الوفد تحالف المحتل والقصر، حكم الوفد خلال سبع سنوات من اصل ثلاثين، بين سنة ١٩٢٢ وسنة ١٩٥٢ - ويبقى حزب سعد زغلول ومصطفى النحاس خلال ثلاثين سنة القوة السياسية الأساسية في البلاد. وكما سنرى، سوف تنتقم البورجوازية الصناعية والتكنوقراطية الكبيرة، اذ تطرح الوفد الذي كان يزداد إنقسامه وتضعف فعاليته، وتعمل بيديها على تحقيق أهداف الثورة البورجوازية الوطنية، مقابل تحطيم الحريات الديمقراطية التي بناها الوفد ببطء وجد، يعضده دائماً، في هذا الحقل، عناد اليسار.

من عام ١٩١٩ إلى عام ١٩٣٩، ولكن بشكل خاص بعد عام ١٩٣٩، خطت البورجوازية المصرية خطوات المبالغة. هنا أيضاً، تجدر رؤية الصفة المصرية الخاصة لهذا التطور: لن تنشأ، في الواقع، طبقة جديدة متوسطة، ولكن بورجوازية كبيرة ذات طابع تجمعي إحتكاري^(١) قسوي، تلعب

١ - هذا الانجاء معروف من الجميع: ابراهيم عامر، فوزي جرجس، وكذلك راشد البراري في:

The military camp of Egypt, Le Caire, 1952, p. 58 et 70 - 71.

K. Grunwald et J. O. Ronald :

Industrialization in the Middle-East, New York, 1980, p. 182-205.

Y. Jurelles, Structure et développement de l'économie égyptienne, Economie et Politique, n. 72 (Juil-Août 1960) p. 36 - 53 ; etc.

فيها شركات فريق « مصر » دوراً موحها .

في ١٨ أيلول ١٩١٤، وهو اليوم الذي أعلنت فيه مصر محمية بريطانية، بلغت رؤوس الأموال الأجنبية الموظفة ٩٢ مليوناً من الليرات المصرية ، منها ٦٧ مليوناً في الأراضي ، و ٨ ملايين من رؤوس الأموال المصرية ؛ وتدين مصر في هذه الفترة للبلدان الأجنبية بـ ٩٤ مليون ل.م. هذا يعني أن الأجانب كانوا يملكون ٩٢٪ من رؤوس الأموال الموظفة ^(١) . يمثل هذا التوازن إتحاد الصناعات المصري ، عام ١٩٣٠ ، ويصبح اسماعيل صدقي ، رئيس الإتحاد ، رئيساً للوزارة ، فيلغي دستور سنة ١٩٢٣ ، حاكماً في ظل نظام إرهابي دام حتى سنة ١٩٣٥ ، ولكنه يعني بشكل خاص بتنظيم الإقتصاد الوطني كي يستطيع مجابهة الأزمة الإقتصادية العالمية : حماية جمركية للمنتجات المحلية ؛ ليونة في الضرائب على المنتجات المستوردة ؛ إعفاء الآلات والمواد الخام المستوردة من الضرائب ؛ حل الخلافات بين المستخدمين والعمال . ومن الواضح أن الإهتمام منصب على حماية السوق المصري من نتائج المزاحمة بين مختلف البلدان الرأسمالية والإحتفاظ به كمقاطعة لبريطانيا العظمى ؛ وثمة محاولة للخلاص من تعدد الأحكام التي كانت تشجع إدارات المصانع الإنكليزية على البحث عن مستخدمين ، غالبيتهم فرنسية أو بلجيكية أو أميركية لا تسري عليهم أحكام المحاكم المختلطة ^(٢) .

ويظهر صعود الرأسمالية المصرية في توظيف رؤوس الأموال الجديدة . بين سنة ١٩٣٤ و ١٩٤٨ ، وظف ٣٦٠٧١٨٠٦١٤ ل.م. في شركات مصرية مساهمة ؛ تبلغ الأموال المصرية ٢١٠٠١٤٠٥٦٦ ل.م. أي ٧٨٠٧٪ من رؤوس الأموال الجديدة . وفي سنة ١٩٤٨ يبلغ

١ - عبدالله فكوي أباطه

La part des capitaux étrangers dans l'économie nationale, Le Caire, 1951.

أورده .إ. عامر ، « ثورة مصر » ... ص ٥٦ .

٢ - إتحاد الصناعات المصري : « الكتاب السنوي لإتحاد الصناعات المصرية » ، القاهرة ،

١٩٤٨ ، في .إ. عامر « ثورة مصر » ... ص ٦٨ - ٦٩ .

الرأسمال العام لمجموع الشركات المساهمة التي تعمل في مصر ١١٧,٩٣٥,٠٠٠ ل.م. يملك الأجانب منها ٧١,٦٢٤,١٧٧ ل.م. (أي ٦١٪) ويملك المصريون ٤٦,٣٠٨,٨٢٣ ل.م. (أي ٣٩٪ فقط) (١) . وفي سنة ١٩٤٣ ، حولت الديون العامة القديمة إلى قرض وطني ، فبلغ ما يملكه غير القاطنين ٣٣,١٠٠,٠٠٠ ل.م. على مجموع عام يبلغ ٨٦,٦٧٠,٠٠٠ ل.م. أي ٣٨,١٪ ، ولكن يجب التنويه بأن قسماً لا بأس به من ٦١,٩٪ الباقية يخص شركات ، ومجمعات وأفراد أجانب يقطنون مصر (٢) .

وترى الصفة الاحتكارية للاقتصاد الصناعي المصري في كل مجال . في صناعة السكر ، في الاسمنت ، في المصافي ، في الأسمدة الكيماوية ، وخاصة في مجموعة الشركات الصناعية التي أنشأها أو ضمها بنك مصر ، مجموعة أصبحت العمود الفقري للاقتصاد كله . وبنك مصر ، وحده ، يمثل ٢٨٪ من حساب رؤوس الأموال المصرفية العام في مصر . أي ١٢٠,٠٢٨,٥٠٠,٠٠٠ جنيه في آخر سنة ١٩٦٠ . ومجموع مديريه - طلعت حرب ، ثم حافظ عفيفي ، علي يحيى ، محمد الفرغلي ، أحمد عبود ، تتبعهم العائلات الكبيرة ، علوية ، أبازة ، بدر اوي ، سراج الدين ، قلبي ، لوزي ، وكيل ، منزلاوي - يشرفون على كل متفرعاته ، من الطيران إلى الطباعة ، من السينما إلى المناجم والمقالع ، من الدسيج إلى النقل البحري ، وفي بعض القطاعات (الصباغة والتوابل ، الطيران ، السينما ، الملاحة خاصة) مشاركة أجنبية ، ولا سيما بريطانية ، مهمة .

والذي يتطور بسرعة أيضاً ، هو توزيع رؤوس الأموال الموظفة حديثاً . ومن ٦٧,٠٠٦٪ من مجموع رؤوس الأموال الموظفة سنة ١٩١٢ هبطت النسبة الموظفة في إستغلال الأراضي وريها والقروض الرهنية إلى ٤٦,٧٪ سنة ١٩٤٢ ، وارتفعت ، خلال نفس الفترة ، نسبة الأموال الصناعية الموظفة من ٨,٩٩٪ إلى ٢٢,٤٩٪ كما ازدادت نسبة القطاعين التجاري والمصرفي من ٦,٠٩٪ إلى ١٧,٦٣٪ (٣) . وأنت حرب ١٩٣٩ - ١٩٤٥ تمجّل في نمو الرأسمالية المصرية : ارتفعت رؤوس الأموال الموظفة في الشركات المساهمة ، الصناعية منها والتجارية ، من

١ - عندما درس مجلس النواب الفرنسي اتفاقات « مافيترو » حول إلغاء التنازلات ، أشار تقرير لجنة الشؤون الخارجية إلى أنه إذا كان المجموع العام لرؤوس الأموال العاملة في مصر يبلغ ، عام ١٩٣٨ ، ٥٥ مليار من الفرنكات ، فإن قيمة رؤوس الأموال الأجنبية تبلغ ٥٠ ملياراً ، منها ٣٠ للاستثمارات الفرنسية .
« الأوام » ، ١٠ تموز ١٩٣٨ .

٢ - اقتطعت الإحصاءات من الكتاب المذكور لوكيل التجارة والصناعة السابق ، عبدالله فكري أبازة .

٣ - ر . البراوي : المرجع المذكور ص ٦٦ .

٨٦ مليون الى ١٠٦ ملايين ل. م. ، كما ازداد انتاج المنسوجات من ١٠٠ الى ١٤٢ مليون متر والمنزولات من ١٧٠٠٠٠ طن الى ٤١٠٠٠٠ طن (الأرقام الأخيرة هي أرقام ١٩٤٧) ، ومن الممكن إعطاء أرقام مماثلة لكل فروع الصناعة (الاسمنت ، النفط ، السكر ، الزيت ، السبوتو ، الخ .) . بشكل عام ، ازداد الانتاج الصناعي ، اذا اخذت سنة ١٩٣٠ قاعدة للحساب ، من ١٣ الى ١٨ مليون ل. م. بينما هبط الانتاج الزراعي من ٥٤٠١٠٠٠٠٠٠ الى ٤٣٠٠٠٠٠٠٠ ل. م. خلال نفس الفترة . وازداد عدد عمال المصانع بشكل محسوس اذ أنهم من ٢٤٧٠٠٠٠ عامل ، أصبحوا ٧٥٦٠٠٠٠ عامل سنة ١٩٤٧ ، وثمة ١٠٠٤٢٠٢٧٧ عاملاً في المدن و ١٠٤١٠٠٠٠٠ عامل زراعي . ويتقدم تجمع العمال في المصانع الكبيرة : يشغل ٥٣ مصنعا ، سنة ١٩٤٧ ، ١٢٩٠٩٠٠ عامل بينما يتوزع ٢٦٣٠٩٠٠ عامل على ٣٠٤٠٠ مصنع يستخدم واحدا بين ١٠ عمال و ٥٠ عاملاً (١) .

لماذا لا نرى ، وسط هذا التقدم الصارخ ، أمثال شحاته رجب ، عبد الحميد علي إبراهيم ، فؤاد مصطفى إبراهيم ، عبد الحميد محمود دندراوي ، عبد المنعم حسن وغيرهم من الألوف المؤلفة من موظفي الدرجة التاسعة ؟ كيف نستطيع فهم هذا البؤس الذي يكبر بنفس نسبة رؤوس الأموال الموظفة وبنفس الوقت الذي يكبر فيه الأمل ؟

ذلك أن الحرب التي كانت فرصة أرباح باهظة للبورجوازية المصرية ، أدخلت الخراب على بيوت العمال . لا شك أن الدخل القومي قد ازداد من ١٦٨ مليون ل. م. سنة ١٩٣٩ إلى ٨٦٠ مليون ل. م. سنة ١٩٥٠ . ولكن تكاليف المعيشة إزدادت من حساب ١٠٠ سنة ١٩٣٩ إلى ٣٢٩ سنة ١٩٥٠ . قد تظن ذلك تحسناً في المعيشة ، إذا رجعنا إلى الإحصاءات . ألم يزداد التوفير من ٨ ملايين ل. م. سنة ١٩٣٩ إلى ١٣٢ مليون سنة ١٩٤٤ أي إنه من ٥٪ من الدخل القومي أصبح ٢٩،١٪ ؟ ألم يصبح الدخل السنوي للفرد ٣٧ ل. م. في السنوات ١٩٥٠ / ١٩٥٣ بعد أن كان ١٠،٢ ل. م. في السنوات ١٩٣٧ / ١٩٣٩ ؟ كل هذا لا ينكر ، ولكن إرتفاع الأسعار يضع الأمور في موضعها الصحيح :

O.N.U. L'Evolution économique au Moyen-Orient 1945-1954, - ١
New York, 1955.

لقد أصبح الدخل الحقيقي للمصري العادي في سنوات ١٩٥٠ / ١٩٥٣ ، ٩٠٥ ل.م. بينما كان هذا الدخل نفسه ١٠٠٢ ل.م. سنة ١٩٣٩ ، أي ان هناك هبوطاً بنسبة ٧ ٪ .

لم هذا الارتفاع في ثمن المعيشة ؟ ^(١) لا شك ان معطيات الطبيعة تفسر الامر من جهة ، معطيات زراعة لا تنمو بنسبة إزدياد عدد السكان : في سنة ١٨٩٧ ، كانت يعيش في مصر ٩,٧١٥,٠٠٠ نسمة ، ٨٠ ٪ منهم فلاحون ، يعيشون على ٥ ملايين فدان مع مساحة محروثة تربو على ٦,٨ ملايين فدان بالسنة ؛ وفي سنة ١٩٣٧ ، أصبح عدد السكان ١٥,٩٣٣,٠٠٠ نسمة بينهم ٧٥ ٪ من الفلاحين والأرض (حسب نفس التوزيع) ٥,٣ و ٨ مليون من الفدادين . وفي سنة ١٩٥٢ ، وصل عدد السكان إلى ٢١,٤٧٢,٠٠٠ نسمة بينهم ٦٨ ٪ من الفلاحين ، عليهم أن يعيشوا على نتاج ٥,٦ مليون من الفدادين أي ٩,٣ مليون من الفدادين المزروعة في العام ^(٢) .

وفي الطرف الآخر من السلم ، أرباح توزعها الشركات المساهمة على حاملي الأسهم تزداد من ٧,٥ إلى ٢٠ مليون ل.م. بين ١٩٤٢ و ١٩٤٦ ، بينما تزداد القيمة القرضية للأراضي المؤجرة من قبل كبار الملاكين للفلاحين من ٣٥ الى ٩٠ مليون ل.م. وفي سنة ١٩٥٢ ، يملك ٦ ٪ من الملاكين العقاريين ٦٥ ٪ من الاراضي المزروعة . وتملك جماعة صغيرة من ٢٨٠ اقطاعياً - بينها العائلة المالكة آنذاك - ٥٨٤,٤٠١ من الفدادين ويقتسم ٢,٧٦٠,٦٦١ من الفلاحين ٥,٩٦٢,٦٦٢ فداناً . ويرقى معدل ملكية الاقطاعي إلى ٣,٧٦٤٥ فداناً بينما لا يتجاوز ما في حوزة الملاك الصغير الفدان ونصف الفدان ^(٣) ...

١ - ش . عيسوي : المرجع المذكور ، ص ٩٠ .

٢ - أ . جرژوزي : Old ills and new remedies in Egypt, Le Caire, s. d. c. 1959, p. 15.

٣ - اللجنة العليا للإصلاح الزراعي : « هذا الفلاح وأسرته محمد علي » ، القاهرة ، ١٩٥٢ .
١ . عامر . « ثورة مصر » . ص ٤١ - ٤٣ .

هكذا تنوء حياة المصريين اليومية تحت أهرام من الظلم يعود الى آلاف السنين .

في الثامن من كانون الثاني ١٩٥٢ ، عقد هاري ترومان رئيس الولايات المتحدة وسير ونستون تشرشل ، رئيس الوزارة البريطانية ، مؤتمراً . وكان الأمر المطروح صد الموجة الوطنية الثورية في مصر وايران ، وتوزيع المسئوليات . وبعد أيام عقب المؤتمر، أعلنت الحكومة الأميركية قطع المساعدة التي كانت تقدمها لمصر قبلًا .

في ٢٥ كانون الثاني ، اتجهت مصفحات ومدفعية ميدان الجيش الانكليزي المرابطة عند قنال السويس نحو مبنى المحافظة في الاسماعيلية . وجرت معركة حقيقية طوال هذا اليوم ، الجمعة ، بين القوة البريطانية والشرطة البلدية المحاصرة في المبنى . وفي المساء كان الجانب المصري قد فقد ١٥٠ ضحية .

وفي اليوم التالي ، ٢٦ كانون الثاني ، تدفقت المظاهرات الشعبية على القاهرة والاسكندرية وراحت فرق من الرعاع تشعل الحرائق في حي العاصمة التجاري الحديث . نزل الجيش الى الشارع في مساء اليوم نفسه ، واعلن منع التجول ؛ وفي اليوم التالي، علق الدستور واعلنت حالة الحصار وحلت حكومة النحاس . ، وقبل بدء التحقيق لتحديد المسئولية ، اوقف آلاف من الشباب الوطني : وفديين ، شيوعيين ، قوميين ونقابيين ، وسجنوا ، وحلت فرق الحرس الوطني التي كانت تقوم بحرب العصابات في قاعدة السويس منذ تشرين الأول ١٩٥١ ، وجردت من سلاحها ، وفرضت الرقابة على الصحف . كيف كان ذلك ؟ ما معنى هذا السادس والعشرين من كانون الثاني ١٩٥٢ ؟ من حرق القاهرة ؟

كان يخيم على قادة مصر الحقيقيين ظل ثورتين مختلفتين إحد في الزمن او في المضمون السياسي : الثورة المصرية سنة ١٩١٩ والثورة الصينية التي استمرت ثلاثين عاماً وانتهت بتأسيس جمهورية الصين الشعبية سنة ١٩٤٩ . لقد انتهت ثورة مصر سنة ١٩١٩ ، التي يحفلها الفكر السياسي الأوروبي

جهلاً شبه تام ، بفشل جزئي ، إذ ان الوفد ، الحزب الحاكم وان كان يتمتع بثقة الشعب الهائلة ، قد طرد من الحكم منذ ١٩٢٧ . وسنة ١٩١٩ شاهدت الفلاحين يدخلون المعركة في مناطق بكاملها ، يقطعون طرق المواصلات ، يستولون على الأراضي ، ويعلنون ، ملتفين حول محامين ومتقنين ثوريين ، في مناطق عديدة « جمهوريات » لا تلبث أن تموت على غرار جمهورية زفتة على بعد ساعة من القاهرة والتي كان نائبها الوفدي يوسف الجندي .

ردت على هذه الانتفاضة الثورية في القرى ، حركة وحدة وطنية قوية في المدن . وحدة بين المسلمين والأقباط الذين كانت تفرقهم دائماً شطارة المحتل ، ولا سيما خليفة اللورد كرومر ، سير إلدون غورست ، ويفرقهم ماضٍ قريب ما زال حياً في الضمائر . وحدة بين العمال - الذين أخذت نقاباتهم مضموناً سياسياً إلى جنب المطالب التقليدية ، وذلك تحت تأثير المحامين الوفديين الشباب وتحت تأثير الإشتراكيين ، خاصة انطون مارون الذي أصبح فيما بعد أميناً عاماً لإتحاد النقابات ومات في السجن - وبين البورجوازية الصغيرة بتجارها المفلسين وموظفيها الصغار وخاصة بمحاميا ومهندسيها وأطبائها الذين يمثلون ، بالاشتراك مع الطلاب ، « انتلجنسيا »* تلهبها كتابات مصطفى كامل ومحمد فريد ، وتعني صفتها المصرية الخاصة بفضل احمد لطفي السيد ، والتي تجدد في سعد زغلول رمز قوتها وعزتها . وحدة على الأقل في فترة أولى (١٩١٩ - ١٩٢٣) بين هذه القوى الشعبية وبين جزء مهم جداً من أغنياء المدن وكبار ملاك الأرض ، الذين كان يهمهم أن يغدوا ، في الحركة العامة ، أصحاب ثروات البلاد الوحيدين . وحدة بين الشعب وقوى الشرطة ، وضباط وجنود الجيش الذي لم يقبل إلا فريق بسيط منه ، بقيادة محمد حيدر - فيما بعد مدير عام السجون ووزير الحربية عندما كانت القاهرة تحترق - بالقضاء على الثورة . وحدة بين

* الكلمة روسية وكانت تطلق في السنوات التي تلت سنة ١٨٦٣ على جماعة المثقفين والطلاب الروس الذين ينتمون الى الطبقات المتوسطة والميسورة والذين سيطرت على اهتماماتهم ثلاث مشاكل : الارهاب ، الفلاحون وأوروبا حتى سنة ١٩٠٥ على الأقل . (المترجم)

الكتاب والشعراء والفنانين ورجال الدين والفلاسفة والجماهير الأمية المتعطشة للحرية . كان إعلان الاستقلال الذي حدث منه البنود الأربعة الإضافية ، وإعلان الدستور الذي يعطي الملك سلطات واسعة ، سنة ١٩٢٣ ، وتأسيس بنك مصر سنة ١٩٢٠ ، وظهور الوفد كحزب سياسي حاكم مع الحزب الاشتراكي (سنة ١٩٢٠) والحزب الشيوعي المصري (سنة ١٩٢٢) ، وتثبيت دعائم الحركة النقابية ونشأة أول اتحاد للنقابات المصرية ، كان كل ذلك معبراً عن الانتصارات الشعبية .

ولكن الثورة لم تصل الى القرى ، وحال اتفاق القصر والبورجوازية الكبيرة دون نجاح الوفد ، كما دفع الاتفاق هذا الأخير للتنكر اليسار والقبول بالنظام القائم حيث ازدادت حصة البورجوازية المصرية .

من عام ١٩٢٣ الى ١٩٥٢ ، ورغم ان الأكثرية كانت للوفد فان هذا الأخير لم يحكم سوى سبع سنوات . وتسلت الحكم أحزاب القصر - حزب الاتحاد الذي كان ينزعه حلمي عيسى باشا وحزب الشعب الذي كان يرثه اسماعيل صدقي باشا (سنة ١٩٣٠) - حزب كبار ملاك الأراضي (حزب التحرر الدستوري ، أسسه محمد محمود باشا ثاني مالك بعد الملك ، سنة ١٩٢٣) حزب البورجوازية الصناعية الكبيرة (الحزب السعدي ، أسسه سنة ١٩٣٦ أحمد ماهر ومحمود النقراشي) يسند هذه الأحزاب بطرق متباينة حزب المستقلين ، ممثل المصارف وأوساط الأعمال والصناعة الكبيرة والإطارات الموجهة في التكنوقراطية ، كانت هذه الأحزاب تتقلد الحكم باتفاق تام مع لندن ، وبعد سنة ١٩٤٥ ، مع لندن وواشنطن . ما زالت مصر مزرعة قطن لنكشير ولكن يجسد السعي لتصبح القاعدة السياسية والعسكرية الرئيسية للاستعمار ، عند ملتقى قارات ثلاث حيث تتصل افريقيا بالمتوسط الشرقي وجنوب شرق آسيا ، مهيمنة على مواقع العالم المستعمر الذي لم تكن قد أطلقت عليه آنذاك (١٩١٩ و ١٩٣٩) تسمية « العالم الثالث » . إذا صح أن الوفد كان حريصاً على الديمقراطية البرلمانية ، وعلى تحقيق عدل أوسع في حياة البلاد اليومية - كما يشهد على ذلك الانجاز الضخم في حقن

التعليم وبدأه طه حسين^(١) ، كما يشهد عليه قانون العمل^(٢) ، وإنشاء ، سنة ١٩٣٠ ، المصرف الزراعي التعاوني لإعانة صغار الملاكين بشكل خاص - ولكن الوفد لم يكن من الأحزاب الثورية فعلاً . فإن قيادته لم تفكر في وقت من الأوقات في حمل لواء الثورة الى قلب البنيان الاجتماعي ، بتوزيع الأرض توزيعاً أكثر عدلاً ، أو ان تضرب البورجوازية الكبيرة التي تستثمر الشعب بالاشتراك مع المصارف البريطانية والعالمية .

سوف يصبح هذا الاتجاه نحو المحافظة ، في الميدان الاجتماعي ، رجعية سياسية صريحة تزداد بصعود فؤاد سراج الدين ، أحد كبار ملاكي الأرض ، الذي صار أميناً عاماً للوفد سنة ١٩٤٢ وسلك طريقاً معاكساً لسلفيه ، مكرم عبيد وصبري أبي علم ، اللذين كانا ممثلين حقيقيين لمثقفي المدن المنتمين للبورجوازية الصغيرة ، ديمقراطيين متحررين بالفطرة ، ومتعلقين بأفكار الثورة الفرنسية وثورة ١٩١٩ . إذن ، لا أمل بالثورة الزراعية ومعها الربط بين الفلاحين وبورجوازية المدن الوطنية ، بين الشعب والقوى الوطنية المسلحة . هنا يكن السبب العميق لفشل ثورة ١٩١٩ في الوصول إلى أهداف الثورة البورجوازية الوطنية المصرية ، أي استقلال السلطة السياسية في الداخل والخارج ، وجعل الحياة الاجتماعية ديمقراطية في المدن والقرى ، وذلك بممارسة سلطة اقتصادية كاملة من قبل البورجوازية الوطنية المرتبطة بالشعب . هنا يكن السبب أكثر مما يكن في ملاحقة اليسار المستمرة منذ سنة ١٩٢٤ .

وعندما كانت القاهرة تحترق والضباط الأحرار يستعدون للإستيلاء على

١ - طه حسين ، عميد الادب العربي ، عرض فلسفته في الثقافة المصرية في كتاب هام ، مستقبل الثقافة في مصر . القاهرة ، ١٩٣٩ . حيث يؤكد الدور المتوسطي لمصر .

٢ - حول التشريع . راجع :

زكي بدوي : Les problèmes du travail et les organisations ouvrières : en Egypt, ed. fr. Alexndrie, 1948;

محمد فهم أمين : « طريق الحركة النقابية وتشريعات العمل في مصر » . القاهرة ، ١٩٦١ .

الحكم، كان كبار ملاكي الأراضي ما يزالون يملأون المسرح السياسي ويقطعون الطريق على تغيير البناء الاجتماعي المتداعي^(١).

وها قد وجد الفكر السياسي المصري ، في سنوات ما بين ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، مثال ما كان يمكن أن تكونه الثورة السياسية المصرية سنة ١٩١٩ ، في الثورة الصينية ، فيما لو اتاحت الفرصة لثورة فلاحية وشكلت جبهة وطنية شعبية وخلقت جيشاً ثورياً . يبدو « الزحف الطويل^(*) » ، أكثر فأكثر كالجواب الوحيد على الاستعباد الطويل في بلد ذي حضارة عتيقة ، في بلد فلاحين فقراء لا تقوى فيه البورجوازية الكبيرة على إحياء ملايين من الرجال يتعطشون للولادة من جديد .

هاتان هما الخلفتان اللتان سترتسم عليهما تطورات الحركة الوطنية المصرية بعد الحرب العالمية الثانية ، تطورات تزيد ثورتها بإطراد .

وقبل هذا بزمان طويل ، قبل الحرب حاولت دعاية قوى المحور إنتزاع البورجوازية المصرية الكبيرة من حلفها مع بريطانيا العظمى وإجتذاب العناصر القومية المتحدرة من الطبقات المتوسطة .

وكان موسوليني ، « حامي الإسلام » ، يؤثر العمل بواسطة العائلة المالكة ، المرتبطة تقليدياً بعائلة فيكتور - عمانوئيل^(**) . أما هتلر ، فقد كان بطلاً في نظر فريق من القوميين المصريين الشباب ، الواقفين بعنف في وجه بريطانيا العظمى ، خاصة بعد المعاهدة الانكليزية - المصرية سنة ١٩٣٦ التي كانت

١ - « كانت الارستقراطية الزراعية تملك أكثر من حيلة لتؤمن سيطرتها على السلطين التشريعية والتنفيذية (...) واحتفظ الانتخاب المباشر ، مع كونه ديمقراطياً ، بهذه الطبقة الاجتماعية . في الحكم » .

(Adel Amer : la faillite du système constitutionnel Egyptien, thèse de droit, Paris 1955, ex. doct. p. 413 .)

* .. الثورة الصينية التي استمرت أكثر من ربع قرن وكسبت الصين بقعة بقعة بحركة أشبه ما تكون بالزحف الطويل (المترجم) .

** - العائلة الملكية الإيطالية التي حكمت بعد توحيد إيطاليا (١٨٦١) (المترجم) .

نتيجة تنازل متبادل بين الوفد والحكومة البريطانية غداة الموجة الثورية الجديدة عام ١٩٣٥^(١) . والحدير بالذكر ان فريقاً من الحزب الوطني القديم ، أمثال فتحي رضوان ونور الدين طراف وأحمد حسين ، حضروا مؤتمر الحزب النازي في نورنبرغ (١٩٣٦) باحثين عن مثل أعلى وصيغ جديدة للعمل^(٢) .

بدأت الحرب العالمية الثانية للرأي العام المصري كخلاف بين الحلفاء ، الذين يملكون المستعمرات وغيرها من بلدان تابعة (ومنها مصر) ، وبين الدول الكبرى الجديدة التي تنازعهم سبق . وإستغلت شبكات المحور في مصر أزمة التموين^(٣) والضيق المتزايد الذي يشعر به رجل الشارع ازاء حالة الحصار وتحويل مصر إلى قاعدة عسكرية لقيادة الشرق الأوسط (الإنكليزية) . وبدأ وصول المارشال رومل إلى العلمين في كانون الثاني - شباط سنة ١٩٤٢ على بعد ٨٠ كلم غرب الاسكندرية مؤذناً «بتحرير» مصر على يد الجيوش الإيطالية - الألمانية . وتحولت المظاهرات ضد فقدان القوات إلى انفجارات ضد الإنكليز تهتف : إلى الأمام يا رومل ! وحذاء فاروق فوق رأسك يا جورج ! صباح ٤ شباط سنة ١٩٤٢ قامت المصفحات البريطانية بحصار قصر عابدين وفرضت على فاروق وزارة برئاسة مصطفى النحاس الذي رضي بالرجوع إلى

١ - هذه المرحلة التي نشأت فيها منظمة الضباط الاحرار وغيرها من المنظمات ، لم تعرف حقها من الدراسة . يمكن الرجوع الى عبد الرحمن الرافعي : « في أعقاب الثورة المصرية » . II . القاهرة ، ١٩٤٩ ، ص ١٩١ - ٢٢١ ، « ومقدمات ثورة ثلاثة وعشرين يوليو ١٩٥٢ » ، القاهرة ، ١٩٥٧ ، ١ . عامر ، « ثورة مصر » ... ص ٦٦ - ٧٥ ، شهدي ع . الشافعي ، ص ٨٠ - ٨٦ ، ف . جرجس : ص ١٧٢ - ٨ ، أحمد بهاء الدين ، « فاروق ملكاً » ١٩٣٦ - ١٩٥٢ ، القاهرة ١٩٥٢ .

٢ - نشر أحمد حسين مذهبه ، « ايماني » ، القاهرة ، ١٩٣٦ ، نوع من كفاحي مصري . في هذه الفترة دخل جمال عبد الناصر الشاب صفوف مصر الفتاة ، حيث بقي سنتين .

٣ - صادق سعد : « مأساة التموين » ، القاهرة ١٩٤٥ .

الحكم على « رأس الحراب الانكليزية » ، كما سيقال فيما بعد ^(١) . وبظهورها يظهر المبرر لهذا التدخل العنيف في شئون السيادة المصرية ، فقدت قيادة الوفد ثقة الجماهير . وتحول السعديون والإستقاليون نحو واشنطن التي بدت لهم مؤهلة لخلافة السيطرة البريطانية المتزعزعة . رغم المنع ، قامت الاحزاب الفاشية - مصر الفتاة لأحمد حسين ، وبشكل خاص جماعة الإخوان المسلمين القوية لحسن البنا - تجمع الأعضاء وتنظم نفسها .

ويرتسم في اليسار أهم ما في الإتجاه الجديد للحركة الوطنية المصرية . فقد أسست جماعات من المثقفين ، مصريين وأجانب ، المنظمات الماركسية الأربع التي اعطت الحزب الشيوعي (١٩٥٨) إطاراته ، وذلك عبر تقلبات وإنقسامات متعددة . في مرحلة أولى ، إنطلقت هذه المنظمات لكسب الأنتلجنسيا المصرية ، خاصة الطلاب وحملة الشهادات الجامعية . وأنشئت في هذه الفترة مراكز الإعداد السياسي والثقافي وخاصة دار الأبحاث العلمية ولجنة نشر الثقافة الحديثة والدراسات ، من سنة ١٩٤١ إلى سنة ١٩٤٦ . وبعدها بفترة قصيرة أنشئت صحافة ماركسية : الفجر الجديد ، أم درمان ، الطليعة (١٩٤٥ - ١٩٤٦) ثم الجماهير (١٩٤٧ - ١٩٤٨) . وكانت المرحلة الثانية هي الالتقاء بالحركة العمالية ، إلتقاء رافقه تمصير جذري للأطارات ^(٢) . وفي نهاية

١ - في شهادته في دعوى قاتل أمين عثمان باشا ، أشار مصطفى النحاس الى امكانية تسلل عملاء شغب بريطانيين ..

٢ - حول تاريخ الحركات الثقافية في تلك الفترة ، راجع : ر . مكاربوس :

La jeunesse intellectuelle d'Egypte au lendemain de la deuxième guerre mondiale, Paris - la Haye 1960.

وكتب ش . ع . الشافعي وفوزي جرجس وابراهيم عامر ، اقتطعت منها المراقبة نصوصاً كثيرة . وما يذكره W. Z. Laqueur في :

Communism and nationalism in the Middle-East, 1957, p. 31 - 62.

لا يشكل مراجعة مباشرة وبالإضافة الى ذلك فهو ناقص جداً . وبدأ عدد من المنشورات بالظهور بالاستناد الى وثائق عديدة ، حول تاريخ الشيوعية المصرية ، من ١٩٣٩ الى ١٩٥٨ ، وذلك في الخفاء ، منذ ١٩٤٧ . ليس من الاكيد ان القسم الاكبر لم يفقد نهائياً .

سنة ١٩٤٥ أسس العمال اليساريون اتحادين نقابيين : اللجنة التحضيرية لعمال مصر ومؤتمر نقابات مصر العمالية ^(١) . وفي الوقت نفسه نظمت جامعة شعبية وطنية ، قرب فندق شبرد ، دروساً مسائية في الإقتصاد السياسي والتاريخ والفلسفة والأدب والسياسة العالمية لتثقيف الإطارات مع ٦٠٠ عامل خلال الأشهر الستة الأولى . وإشتراك النقابيون المصريون ، من الإتجاهين ، في المؤتمر التأسيسي للإتحاد النقابي العالمي في باريس (تشرين أول ١٩٤٥) .

ومع سنة ١٩٤٥ تنتهي هيمنة البورجوازية المصرية على قيادة الحركة الوطنية . وافترق جناحا البورجوازية المصرية عند انتهاء الحرب لتهية مفاوضات الجلاء ؛ عزل الوفد من الحكم في ٨ تشرين أول ١٩٤٤ لصالح أحمد ماهر ، زعيم الحزب السعدي ، الذي إغتيل ، في ٢٤ شباط ١٩٤٥ لأنه بت في إعلان الحرب على دول المحور (أعلنت الحرب في ٢٦ شباط) . ولكن الوفد استمر في المطالبة بالاضطلاع بمسؤولية المصير الوطني الكاملة ؛ وأنشأ أحمد ماهر هيئة سياسية مؤلفة من زعماء الأحزاب المناوئة للوفد ومن الإستقاليين ، وكلفت الهيئة بإرشاد الحكومة فيما يتعلق بالمطالب الوطنية ^(٢) .

ومن جهة أخرى ، قام مثقفون وفديون وقوميون وشيوعيون ونقابات عمالية بتشكيل هيئة جديدة ، اللجنة الوطنية للعمال والطلاب ، التي امتد نفوذها المباشر إلى جامعتي القاهرة والإسكندرية ، وإلى طلاب المدارس الثانوية والفنية في مجموع البلاد ، وإلى مجموع الانتلجنسيا ، وإلى فروع مهمة من المهن الحرة وإلى كل النقابات المصرية دون تمييز في الإتجاه أو مكان العمل . وقد وضع البيان الذي أذاعته الهيئة في الموضع الأول الجلاء التام عن مصر والسودان ، وجعل القضية المصرية عالمية والتحرر من الإستعباد

١ - ش . ع . الشافعي ، ص ٩٥ .

٢ - ع . د . للرافعي ، في أعقاب ... III . القاهرة . ص ١٧٨ - ١٧٩ .

الإقتصادي، وكذلك كل وثائق العمل الذي قامت به اللجنة حتى تموز ١٩٤٦^(١). وأتبعته مناهج العمل الجماهيري لجان وطنية للمعامل والشوارع والمهن على رأسها اللجنة الوطنية للعمال والطلاب؛ مظاهرات جماهيرية؛ إضرابات؛ علاقات مع الحركة العالمية الديمقراطية التي تكافح الإستعمار؛ وأخيراً الصراع المسلح ضد القوى المحتلة، إذا دعت الحاجة.

واستعد فريقا البورجوازية للتفاوض بشعاري « الجلاء » و « وحدة وادي النيل تحت التاج المصري ». وبينما كان تحالف اليسار الوفدي مع الشيوعيين يشيع الديمقراطية في صفوف الجماهير ويهيئ الشعب لتسلم أمر البلاد كلها، اتفق التحالف المناوئ للوفد، وكان أقلية تنسبت بالحكم^(٢)، مع بريطانيا العظمى لتهيئة الوضع موحهاً جهوده ضد الحركة الوطنية الديمقراطية. وفي التاسع من شباط عام ١٩٤٦ قامت الشرطة المصرية، بأمر من محمود فهمي النقراشي رئيس الوزارة، بحصار ثم بفتح جسر عباس لتحطيم موجة المظاهرات الطلابية التي كانت تصعد من الجيزة نحو وسط القاهرة: الحافلة عشرة من القتلى ومن المفقودين، ومئات من الجرحى. أجبرت الوزارة على الاستقالة، فخلفها في الحكم إسماعيل صدقي الذي بدأ بالمخاطلة، ساعياً بتنظيم المظاهرات. وفي ٢١ شباط سنة ١٩٤٦ قامت مظاهرة رائعة في القاهرة والاسكندرية وكل المدن تلبية لنداء اللجنة الوطنية للعمال والطلاب؛ فأسقطت بنادق ثكنات قصر النيل عدة ضحايا. وفهم إسماعيل صدقي أن عليه تحطيم القيادة الشعبية الجديدة كي يستطيع المفاوضة بشأن معاهدة الدفاع المشترك التي عرضها عليه بيفن، وزير الخارجية البريطانية. تبع هذه المظاهرة، في الرابع من آذار مظاهرة حداد واحتجاج على موقف رئيس الوزارة الذي يصف

١ - راجع ش. ع. الشافعي. ص ٩٨ - ٩٩. ولكن المراقبة حذفت الكثير من النص.

٢ - من ١٩٤٥ حتى ١٩٤٩، توالى على الحكم الحكومات التالية: محمود فهمي النقراشي (٢٤ شباط ١٩٤٥)، إسماعيل صدقي (١٧ شباط ١٩٤٦)، النقراشي « ٩ ك ١٩٤٦ » عبد الهادي « ٢٨ ك ١٩٤٨ »، حسين سري « ٢٣ ك ١٩٤٩ ».

الشعب « بالرعاع ». نشرت الأهرام ، في الثامن من تموز ، نداء للجنة الوطنية للعمال والطلاب يدعوا لتنظيم مظاهرة ضخمة في ١١ تموز ، ذكرى قصف الاسكندرية عام ١٨٨٢ ، وذلك تعبيراً عن الارادة الوطنية . في العاشر من تموز أعلنت خمس عشرة حركة تأييدها للنداء . في ليل ١٠ - ١١ تموز تقوم شرطة صدقي ، رئيس إتحاد الصناعات المصري ، بتوقيف ٢٠٠ زعيم سياسي ونقابي وطلاي ، وأسائذة ، وصحفيين وكتاب ، بتهمة الشيوعية ؛ ويذيع حل احدى عشرة منظمة سياسية وثقافية ونقابية ، ويمنع صدقي الجرائد اليسارية عن الصدور كما يمنع جريدة الوفد اليومية « صوت الأمة » التي يديرها محمد مندور^(١) . ويطير صدقي إلى لندن ، مستفيداً من الهدوء الذي إنتزعه ، ليفاوض المشروع المعروف بإسم مشروع « صدقي - بيفن » في ٢٦ تشرين أول ١٩٤٦ . وتحت الضغط الشعبي ، إضطر سبعة أعضاء من لجنة المفاوضة إلى إعلان انسحابهم من المشروع مما حمل صدقي على الاستقالة في كانون اول ١٩٤٦ ، فرجع النقراشي للحكم محاولاً هذه المرة انتزاع قرار من مجلس الامن معتمداً على الولايات المتحدة (آب - أيلول ١٩٤٧) . أتت النتيجة ، كما هو منتظر ، سلبية : لم تستطع البورجوازية أن تحل المسألة الوطنية ، حتى شكلياً .

أصبح من الضروري ، وبشكل حاسم هذه المرة ، إيقاف تقدم اليسار . فإن هذا الأخير ، رغم حل منظماته وتلاشي اللجنة الوطنية للعمال والطلاب ، قد تغفل تأثيره في الجامعة^(٢) وأصبح ، بشكل خاص ، أكثر فأكثر فعالية ضمن الوفد ، وذلك بصوت عزيز فهمي ، محام وشاعر وبطل الحريات العامة والديمقراطية في البرلمان والبلاد ، وبقلم أحمد أبي الفتح ، رئيس تحرير « المصري » ،

١ - بقي اول « قضية شيوعية كبيرة » بعد الحرب : حكم على عشرين من المسؤولين ، ثم صدرت أحكام البراءة في ٢٤ شباط ١٩٥٥ ، راجع الأهرام ١٠ - ١٧ تموز ١٩٤٦

٢ - ولكن أستاذة الانكليزي المستعرب ، أ. ج. م. غريك ، يكتفي بوصف نفسي ، اجتماعي للوسط الطلاي الذي عاش فيه M. E. J. VII, 1953 (the Egyptian students) no. 3, p. 293 - 9.

الذي أصبح على رأس الجرائد اليومية المصرية . اذ يجب انتزاع مكاسب التحالف الفعلي بين اليسار الوفدي والشيوعيين ، وانتزاعها من الجبهة الوطنية التي بدأت تنفذ الى القرى ، منذ ١٩٤٥ ، (وهذا حدث جديد) خاصة حول المراكز العمالية في شبره الخيمة ، قرب القاهرة ، وفي المحلة الكبرى ، وفي الشرقية ، بمواجهة قاعدة قنال السويس العسكرية ، وفي بحيرة ، جنوب الاسكندرية .

سيقوم الاخوان المسلمون بهذا الدور . بدأ مرشدهم الاعلى ، حسن البنا ، بالوقوف على أهمية الاستعداد لكل طارئ ، مشدداً على ضرورة دخول الإسلام الحياة السياسية . ولكن تشكيل الجبهة الوطنية للعمال والطلاب فضح نواياه ، اذ قذف بفرقه في الصراع ضد الجبهة الوفدية - الشيوعية ، وأنشأ مراكزه الخاصة للتجمع الشعبي في الجامعة ، وفي الحركة النقابية ، والصحافة ، متهماً القيادة الشعبية الجديدة بإسم الدين ، ناشراً التشويش حينما يستطيع . ويشكل تحليل منشورات حسن البنا في هذه الفترة وتحليل إفتتاحيات الدعوة الذي قام به محمد حسين الناطق بلسان حلقة « دار الابحاث العلمية » في كتابه : الاخوان المسلمون في الميزان ، الصادر سنة ١٩٤٥ والمفقود حالياً ، يشكل هذا التحليل ملفاً مفجعاً : لم تقم هذه الجماعة القوية التي كان لقائدها علاقات وثيقة مع الجنرال كلايتون ، آنذاك مستشار السفارة البريطانية في القاهرة للأمر الشرقي ، لم تقم بأية حركة ضد المحتل . اما دعايتها وعملها ضد الجبهة الوطنية فعنيفات كل العنف . ونظمت مباشرة سلسلة من الاغتيالات : محاولات إغتيال لم تنجح ضد مصطفى النحاس (٦ كانون اول ١٩٤٥ ، ٢٥ نيسان ١٩٤٨ ، ثم تشرين الثاني ١٩٤٨) اغتيال حسين توفيق لامين عثمان (٥ كانون الثاني ١٩٤٦) ، انفجار رزمة ديناميت في صالة سينما مترو (٦ أيار ١٩٤٧) ، إغتيال نائب رئيس محكمة التمييز في القاهرة ، أحمد الخازندار (٢٢ آذار ١٩٤٨) ، نسف محلات وأحياء يهودية بالديناميت ، مراراً ، (شيكوريل ،

اوريكو ، محلات عدس ، بنزيون ، غاتنيو ، شركة المعادي ، في آب ؛ ولكن خصوصاً نصف حارة اليهود بالديناميت في أيلول (٢٠ قتيلاً ، ٦١ جريحاً) ، انفجار في شارع جلال (تشرين الثاني ١٩٤٨) ، وإكتشاف سيارة « جيب » محملة بالمتفجرات ، في القاهرة (١٥ تشرين ثاني ١٩٤٨)^(١) . وفي ٤ كانون اول ١٩٤٨ قتل اللواء سليم زكي ، قائد شرطة القاهرة ، والمشرف على الإضطهاد ، قتل في مصفحة القيادة . في ظل أسوار كلية الطب التي حاصرتها الشرطة . وأخيراً بلغت موجة الإرهاب التي قام بها الاخوان المسلمون غرضها أي إعطاء الحكومة حجة لتعليق الحريات العامة وضرب الجبهة الوطنية مرة ثانية . ولكن التطرف في الارهاب دفع السلطة ، كي تحمي نفسها ، إلى ضرب المنظمة السرية .

لنرجع إلى فترة أقرب من هذه بقليل ، الى ربيع ١٩٤٨ . كانت تهيأ تمثيلية ضخمة ، مسرحها الشرق الاوسط بكامله .

في ١٥ أيار ، كان على الجيوش البريطانية ان تجلو عن فلسطين بعد انتهاء الإنتداب . منذ عدة أشهر ، كانت الحرب الاهلية قد بدأت . في ١٥ أيار أعلنت الحرب وتدخلت دول الجامعة العربية عسكرياً للحفاظ على عروبة فلسطين . وكانت العملية ، على أمد بعيد ، لصالح القوى الغربية ، يدعمها في قلب الشرق العربي حليف لا يتردد عن القيام بعمل عسكري ضد بلد عربي أجرم لمعاداته الاستعمار . ولكن هذه قصة ثانية . مباشرة ، مكنت حرب فلسطين الحكومات الرجعية في الدول العربية من شن حملة جديدة على اليسار ، المتهم بالخيانة لأن الاحزاب الشيوعية ، دعت للإعتراف بدولة اسرائيل وانشاء دولة فلسطين العربية ، والتعويض على

١ - ع . ر . الرافعي : « في أعقاب ... » ، III ، ص ٢٦٢ - ٧٢ ، البراوي :

The military coup ... p. 161 - 3 .

اللاجئين وعقد معاهدة صلح مع الدولة الصهيونية . في مصر ، اعلنت حالة الحصار ، في ١٥ أيار ، وأرسل ألوف من الشيوعيين والنقابيين والتقدميين والوفديين اليساريين الى مخيم التجميع في الطور ، على البحر الاحمر . في ٨ كانون الاول اعلن النقراشي حل جماعة الإخوان المسلمين . في ٢٨ منه ، قتله احد الاخوان ، عبد المجيد أحمد حسن . في اليوم نفسه خلفه ابراهيم عبد الهادي على رأس الحزب السعدي والحكومة . فأوقف وسجن اعضاء الاخوان المسلمين ، ولكن حسن البنا بقي طليقاً . وأخيراً ، في ١٢ شباط ١٩٤٩ ، اغتيل « المرشد الاعلى » بدوره .

كان الطور فترة استراحة جديدة دون أن يعطي حلاً للمشكلة الاساسية . فرحل عبد الهادي بدوره مفسحاً المجال لوزارة انتقال برئاسة حسين سري ، في ٣ تشرين ثاني ١٩٤٩ . بعد هذا التاريخ بشهرين ، في ٣ كانون ثاني ١٩٥٠ ، جرت آخر انتخابات عامة في مصر : احتفظ الوفد بمكانته كأول حزب في البلاد ، ولكنه لم يعد يملك الاكثريه المطلقة اذ حصل على ١,١٣٥,٦٤٣ صوتاً من أصل ٢,٨٥٩,٧٤١ أي ٣٩,٦٪ من مجموع الاصوات ، رغم مساندة اليسار التامة له الذي قرر الخلاص من الحكومات الرجعية المكشوفة . وفاز اثنان وثلاثون نائباً مستقلاً بناء على البيان الذي أذاعوه وهو يستهدف : تحديد الملكية العقارية ، الغاء الاوقاف ، تصنيع البلاد ، زيادة الحماية الجمركية ، ضمانات اجتماعية عمالية ، تشغيل العمال النقابيين فقط ، لامركزية ادارية ، تعميم التعليم المجاني . وانتخب نائب عامل وآخر اشتراكي .

ظهر الوفد ، بوضوح تام ما كانه دائماً ، اي جبهة انتخابية بين مختلف قطاعات البورجوازية الوطنية ، يوجهها كبار ملاكي الأرض الذين يسيطرون على الجهاز بفضل فؤاد سراج الدين . اعلن النحاس عزمه على التفاوض مع بريطانيا ووقع اتفاق النقطة الرابعة مع الولايات المتحدة في ٥ أيار ١٩٥٠ .

وتبع التوقيع مفاوضات بغية الوصول الى معاهدة صداقة وتجارة وملاحة ، بين مصر والولايات المتحدة . وفي المدن ، عادت القلاقل العمالية - ٤٩ اضراباً عام ١٩٥٠ - وعاد الشيوعيون يمارسون نشاطهم الذي حدث منه الاعتقالات الواسعة . وجمعت حركة أنصار السلم لفيفاً كبيراً من المثقفين حول مجلتها ، الكاتب . وشرعت لجنة تحضيرية لاتحاد نقابات مصر بالعمل لتوحيد الحركة العمالية . وعادت اللجنة التنفيذية للطلاب تمارس نشاطها بقيادة ينتمي ثلثا أعضائها للجبهة الوطنية المؤلفة من وفدين وشيوعيين . وأخيراً ، شرعت الحركة النسائية بإنشاء اتحاد وطني للنساء .

طوال عشرين شهراً أصر الوفد على التفاوض . ومما قاله للانكليز : « علينا ألا ننسى أن أهم سلاح تستعمله الدعاية الشيوعية في مصر وفي كل البلاد التي يحتلها أجنبي إنما هو هذا الاحتلال والنتائج الاقتصادية والاجتماعية التي تترتب عليه .. » في الداخل ، وبينما شددت قوى الجبهة الوطنية ضغطها على وزارة النحاس ، جهد الجناح اليميني للوفد ، بقيادة سراج الدين ، للقضاء على الثورة : لم ترفع حالة الحصار قبل خمسة أشهر من عودة الوفد الى الحكم وصدر قانون يجعل كل حركة لمقاومة موجة اضطهاد اليسار مستحيلة . وأخيراً حاول سراج الدين ، عبثاً ، التغلب على مقاومة نوابه أنفسهم ليؤيدوا قانون المشبوهين السياسيين ... حاول جناح الوفد اليميني عبثاً ، خلال عشرين شهراً ، تجنب المعركة ونقلها الى مجال آخر . عشرون شهراً انتهت بقطع المفاوضات وبمهاجمة المعاهدة الانكليزية المصرية واتفاقية السودان وذلك مساء ٨ تشرين الاول ١٩٥٠ الذي حقق نصر قوى الجبهة الوطنية على اليمين الوفدي ، اي بعبارة أخرى ، نصر القيادة الشعبية الجديدة للحركة الوطنية ، في المجال النظري ، على القيادة القديمة للبورجوازية الكبيرة .

منذ ذلك اليوم ، لم يعد زمام المبادرة في ايدي قيادة الوفد . وبعد

خمسة أيام من تصريح مصطفى النحاس التاريخي في المجلس ، رفضت الحكومة الوفدية اقتراحات الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا (١٣ تشرين الاول ١٩٥١) بالانضمام الى حلف دفاع جماعي ، قاطعة العلاقة بذلك ليس مع القوة المحتلة فقط وانما مع مجموع حلف الاطلنطي .

وفي اليوم التالي لتصريح النحاس في المجلس ، اي صباح ٩ تشرين الاول ، زحفت المظاهرات الشعبية على المدن . في الاسماعيلية حاول مشاغبون حمل المتظاهرين على تحطيم محلات « نافي » الانكليزية ، فأطلق الرصاص واحتلت المصفحات المدينة . كانت هذه شرارة حرب العصابات التي امتدت لقاعدة قناة السويس كلها ، من ٩ تشرين الاول ١٩٥١ الى ٢٦ كانون الثاني ١٩٥٢ .

ورداً على نداء الحكومة ، ترك ٨٠,٠٠٠ عامل ومستخدم مصري عملهم ، وشلوا بذلك العمل الاداري وقاعدة العمليات ، في القاعدة .

في القاهرة والاسكندرية نظمت لجان الطلاب التنفيذية حشد المتطوعين وارسلهم ، بشكل كتائب ، الى مقاطعة الشرقية التي تؤدي الى القناة . من هم أفراد الكتائب هذه ؟ طلاب وعمال ، كان يعمل عدد منهم في القاعدة ، وفلاحو المحلة وعدد من المثقفين . وينتمون للمنظمات الشيوعية وللشبيبة الوفدية والحزب الوطني القديم ، وحق لمصر الفتاة ، وعدد منهم ينتمي للإخوان المسلمين . وقامت فئة من الضباط الشباب تدرب المتطوعين على استعمال السلاح . ولكن الجيش والشرطة بقيا متحفظين كل التحفظ . وكل ليلة ، كان يتوجه المتطوعون الآتون من المدن صوب القاعدة وأمامهم أربعة أهداف واضحة : احراق المستودعات ، قطع خطوط المواصلات ، منع كل تموين ، جعل حياة الجنود الاجتماعية مستحيلة في القاعدة . لم يكن هناك قيادة موحدة للمتطوعين ولا تنسيق في العمل ، بل غالباً ما كانت يحدث

هجوم ينبه القاعدة مسبقاً بذلك الفشل الدامي لمحاولة ثانية قريبة يقوم بها فريق آخر ، بعد الاولى بقليل . ولكن لم يكن هناك ، بشكل خاص ، تغفل بين السكان المحليين . فقد كانت فرق المتطوعين من سكان المدن أتوا حاملين السلاح ليتابعوا المهمة التي كانت اللجنة الوطنية للعمال والطلاب قد دعت اليها كل المصريين . فلم يروا ، مباشرة ، الضرورة الملحة لجعل عملهم الثوري ثورة فلاحية حقيقية ، ولم ينتبهوا لربط مشكلة الارض بمشكلة الاستقلال ، رغم ان برامج اليسار ، في تلك الفترة ، كانت تضع هذه المسألة في مقدمة مطالبها . ولكن المنظمات منقسمة وليس ثمة هيئة قيادية دائمة وفعالة للجبهة (١) .

في الطريق ، تحدد العمل العسكري وانتشر في القرى . وأنشئت لجان مقاومة في كل قطاعات الاسماعيلية وبين فلاحى بركة ابوجاموس وعزبة عطوة ونفيسة . وجرت معارك نظامية بين القوى البريطانية تسندها المدفعية والمصفحات وبين الفدائيين ، لا سيما في الكورين والتل . لأول مرة ، في الكورين ، اصطدمت المصفحات البريطانية بقرية مسلحة بكاملها ، واضطرت للرجوع على أعقابها (٢) .

في المعسكر البريطاني رفض الموريثيون القتال وعوقبوا بالتوقيف ، بالمئات . كما ان الجنود البريطانيين ، وقد عملت فيهم الدعاية الشيوعية عملها منذ سنوات ١٩٣٩ / ١٩٤٥ ، بدأوا يتذمرون آملين نهاية هذه الحرب المزعجة والعقيمة . وفي جريدة التايمس أصداء لهذا الوضع : « ان أعصاب الجنود البريطانيين في وضع لا يطاق . وهم يتساءلون عن جدوى الاحتفاظ

١ - اجتمعت لجنة للجبهة الوطنية ، في ايلول ١٩٥١ ، حضر الاجتماع فتحي رضوان ، أحمد حسين ، أحمد كامل قطب ، ممثلين لحزب الفلاح الاشتراكي ، ويوسف حلي أمين عام حركة انصار السلم (الملايين ، رقم ١٩ ، ٢ ايلول ١٩٥١) .

٢ - حتى أخبار اليوم تعترف بذلك ، راجع ش . ع . الشافعي ، ص ١١٨ .

بقاعدة عسكرية فقدت كل قيمة بسبب الشعور الوطني المعادي ...^(١) .
مات في المعركة حوالي ٦٠٠ فدائي^(٢) . وقدمت كل مقاطعة وكل مدينة
قربانها من الأبطال الذين سقطوا في ساحة الشرف : مصطفى أحمد ، محمود المردنلي ،
محمد رشاد جريش ، سلامة إبراهيم ، سايد ابو الشعيش ، محمد عبد الهدهد ،
من الشرقية ؛ عباس العصار الذي حितه جامعة الإسكندرية بمظاهرة صامته
ضخمة ؛ عمر شاهين أحمد المنيسي ، الطيار أحمد عصمت ، وكلهم قاهريون ؛
والطفل نبيل منصور ، من بور سعيد .

في القاهرة تجاوزت الحركة الوفد . ففدأة قصف المدفعية البريطانية لقرية
كفر عبدو ، اقدمت الحكومة على العمل فقررت : اغلاق نادي الجزيرة وطرده
الاعضاء الانكليز ، البت في قطع العلاقات السياسية والتجارية مع لندن ، استدعاء
السفير من بلاط سان جيمس ، عبد الفتاح عمر ، الانكليزي النزعة عقاب كل
شخص يتعاون مع القوى العسكرية الاجنبية في البلاد ، ولكن خصوصاً
السماح بحمل السلاح لكل المواطنين (١٠ كانون اول ١٩٥١) . عدا ذلك
درست الحكومة امكان استبدال العلاقات الاقتصادية والتجارية مع بريطانيا
بمعاهدات مع الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية بل انها فكرت بتنظيم
تحالف عسكري ، ضد الاستعمار ، بين دول الجامعة العربية . في المجال الشعبي ،
تقدم تنظيم الصراع المسلح بسرعة . في بدء عام ١٩٥٢ اتفقت المنظمات المعنية
على مواجهة الثغرات الموجودة والتي كلفت غالباً . الهدف هو تحويل معركة
الفدائيين الى حرب فلاحية للتحرير الوطني ، وذلك عن طريق توزيع السلاح
على الفلاحين وتكوين لجان تحرير في كل قرية وانشاء قيادة موحدة للكتائب
وجريدة عسكرية للربط بين مختلف القطاعات . وكانت اللجنة التحضيرية
لتوحيد النقابات في سبيلها لخلق اتحاد فعال . وتقاربت المنظمات الشيوعية في
المعركة . ورغم اغتيال الشرطة السياسية لعزيز فهمي فقد صمد الجناح اليساري

١ - ٢٦ كانون اول ١٩٥١ ، The Times .

٢ - ش . ع ، الشافعي ، ص ١١٦ .

للفد في وجه فؤاد سراج الدين واستلم الاشراف على مجموع صحافة الحزب .
ووردت برقيات التضامن ووعود المساعدة من موسكو وبكين ومن كل العواصم
الاشتراكية .

في ٢٩ تشرين ثاني ١٩٥١ ، كتبت النشرة رقم ٣٥ الصادرة عن قوى
الاحتلال ، موجهة كلامها للفد : « كان من واجب الحكومة المصرية ان
تضرب بيد من حديد رؤوس هذه الحركة المجرمة ... » (١) .

في ١٨ كانون اول ، ألقى الملك نتائج انتخابات نادي الضباط ، لنجاح
أكثرية وطنية ، يرئسها اللواء محمد نجيب ، خلافاً لآمال القصر الذي صمم
الامساك بزمام الجيش ليكون جاهزاً لحفظ الامن .

في ٢٥ كانون اول ، عين الملك حافظ عفيفي ، رئيس مجلس ادارة بنك
مصر سابقاً وأحد كبار المسؤولين عن فريق مصر ، عينه رئيساً للوزارة .
وحافظ عفيفي هو الذي هاجم الوفد علناً ، صيف ١٩٥١ ، لوطنيته وأعلن
عطفه على البريطانيين . فحيت النيورك تأييس هذا التعيين ، « اول شعاع من
الضوء يمزق جو مصر المكهرب منذ قطع العلاقات مع بريطانيا » (٢) .

في ٨ كانون الثاني ١٩٥٢ ، تم لقاء ترومان - تشرشل . في ١٣ كانون الثاني ،
كتبت مجلة أخبار اليوم الاسبوعية وهي المعروفة بعدائها للفد ولليسار بكامله ،
كتبت تقول : « اضطرت السفارة البريطانية في القاهرة (وكان السفير يومذاك
هو السير رالف ستيفنسون) الى التفكير في ضرورة ايجاد حل يقوم على جلاء
القوات البريطانية عن مصر ، لأن العسكريين أنفسهم يرون ان هذا الحل
حتمي إذ أصبح من المستحيل تقوية القاعدة ، في الوضع الحالي ، وسط المقاومة
الشعبية المتعاظمة » .

في ٢٥ كانون الثاني ، بناء على أمر من فؤاد سراج الدين وزير الداخلية ،
هاجمت شرطة الريف المحصنة في السراي الحكومي في الاسماعيلية ،

١ - نفس المرجع ، ص ١٢٠ .

٢ - نفس المرجع ، ص ١٢١ .

المصفحات البريطانية التي اطلقت قنابلها طوال ١٢ ساعة . وهز استشهاد الشرطة الفلاحين مصر كلها ، ولكن قوى الامن نفسها ، هذه المرة ، قررت الدخول في المعركة .

وصباح السبت ٢٦ كانون ثاني ١٩٥٢ ، صدر العدد الاسبوعي لأخبار اليوم وفيه التنبؤات التالية : « بين الاجراءات التي تدرسها الحكومة للرد على العدوان البريطاني في الاسماعيلية ، رفع الحصانة عن السفير البريطاني واغلاق القنصليات البريطانية في اراضي مصر وقطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع بريطانيا » . وفي مكان آخر ، نجد هذه البرقية من السيد إيور ، مراسل الصحيفة في لندن : « تتوقع لندن اشتراك الجيش المصري في معركة القناة... » . في اليوم التالي ، كان موعد انعقاد المؤتمر التأسيسي للاتحاد العام للنقابات العمالية .

صباح السبت ٢٦ كانون ثاني ١٩٥٦ ، انتشر الاضراب العام وشمل كل المصانع . واتجه طلاب جامعتي فؤاد و ابراهيم وطلاب الأزهر نحو وسط القاهرة حيث التقوا بالعمال الآتين من الضواحي . وعلى شرفة رئاسة الوزارة ، خطب في الجماهير وزير الدولة عبد الفتاح حسن واعدأ بقطع العلاقات فوراً مع بريطانيا وبعقد معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفياتي . ودعا الملك كل ضباط الجيش والشرطة الكبار الى وليمة في قصر عابدين . وصدرت الأوامر للشرطة السياسية ، التي اختفى رئيسها ، بالعمل ، في القاهرة والاسكندرية . ولكن عدداً من ضباطها أخذ يسحب حساباته من المصارف ...

قبل الظهر بقليل بدأت فرق الحراقين عملها وبين أيديهم لوائح تحمل أسماء المحلات المكلفين بحرقها بالترتيب . من هم هؤلاء ؟ أعضاء في حزب أحمد حسين القديم « القمصان الخضر » او مصر الفتاة ، الذي أصبح الحزب الاشتراكي فيما بعد ، رجال متعصبون من « شباب محمد » يقولون بالرجوع الى الصحراء ، ولكن

خصوصاً أعضاء منظمة الإخوان المسلمين السرية ؛ كان هؤلاء ، طوال معركة القنال ، يقفون على حدة . بقوا في القاهرة يحرقون ويزرعون الديناميت . وبنشرهم موجة من الرعب ، كانوا يحاولون افتعال شعور معادٍ للسامية ، شعور لم تعرفه مصر من قبل . بينما كان الشيوعيون والوفديون يتجهون للقناة ، كان الاخوان المسلمون يشنون حملتهم لتحضيم محلات بيع المسكرات وأماكن اللهو في القاهرة والاسكندرية ، ويطلقون الرصاص على العشاق في الشوارع المظلمة والضواحي ، داعين للتعصب الديني ، وللفوضى والحقد ...

عند الظهر كان مركز الاعمال والحي الحديث في القاهرة يحترقان ، وامتد الحريق في ساعات بعد الظهر الاولى . وتحول المتظاهرون الى متفرجين يشاهدون شطارة فرق الفاشيين يحيط بهم مئات من الرعاع العاطلين عن العمل والبؤساء . فالعاصمة الكبيرة ليست لهم وإنما للأغنياء الذين تحترق محلاتهم . لم التدخل إذاً (١) ؟

من حرق القاهرة ؟

بعد عشر سنوات ما زال السؤال يبحث عن جوابه ، على الصعيد القانوني . ثمة أمور غريبة حدثت . بلا شك استلم التحقيق المدعي العام نفسه . حكم على احمد حسين « زعيم الحزب الاشتراكي » واوقف ، ثم أخلت سبيله سلطات النظام العسكري في الوقت الذي كان فيه العقيد جمال عبد الناصر وزيراً للداخلية . بل ان احمد حسين نشر كتاباً ضخماً عن المحاكمة ينتحل فيه لنفسه صفة البطل . وصدرت احكام قاسية بالاعمال الشاقة على سبعة من الموجين بالاضاءة ؛ ولكن برأتهم سلطة قانونية عليا ، في كانون الثاني ١٩٥٩ ، وأطلقت سراحهم بدون ضجة في الوقت الذي كانت فيه شرطة العهد تضيق الحناق على

١ - حسين فوزي ، يتأمل « ملحمة الشعب المصري » . قال فيما بعد عن حق « يناير ١٩٥٢ ار ما أسميه حركة انتحار الشعب المغلوب على أمره وقد فقد كل أمل في مثليه » (سندباد مصري ، القاهرة ، ١٩٦١ ، ص ٥٦) .

التقدميين . لم يستطع التحقيق السري الوصول الى نتيجة . وضعت القضية جانبا . لا بد من الرجوع الى الملفات يوماً ما ... حتى ذلك اليوم ، هناك التحليل السياسي وشهادة المشاهدين .

ان الذين احرقوا القاهرة هم الذين مدمم هذا الحريق بحجة لتحطيم الكفاح الوطني ، نهائياً هذه المرة ، وهو على أهبة الوصول الى ثورة شعبية حقيقية ، يدعمها الفلاحون كلهم . وأسماء هذه القوى هي : الاستعمار ، كبار ملاكي الارض الملتفين حول الملك والبورجوازية الصناعية الكبيرة . وقد سارعت هذه القوى ، منذ وقت طويل ، وسلحت المنظمات الدينية - الفاشية التي تزرع الارهاب والشغب للنيل من سمعة الحركة الوطنية وتحويل تيارها نحو اعداء وهميين .

في نفس مساء ٢٦ كانون الثاني ، بينما كانت القاهرة تحترق ، رؤية رعب لا يمكن للذين عاشوا هذا النهار الحزين ان ينسوها ، أمر فؤاد سراج الدين بتوقيف ٢٥٠ شخصاً ، اكثرهم من الوفديين والشيوعيين الفدائيين ، وفرض حظر التجول . وفي اليوم التالي أعلن النحاس حالة الحصار . فأقبل الوفد من الحكم . وكتب السيد إبور في العدد التالي من أخبار اليوم : « هناك امكان للتفاوض اكثر من اي وقت مضى ، بسبب تغيير الحكومة في مصر . والأهم هو تحضير جو ملائم ، كما قال سيادة علي ماهر باشا ، للمفاوضات ، لذلك يجب اعادة الهدوء والنظام والحد من العنف ... »

ورجع آلاف من المناضلين الى معسكرات الاعتقال ، مرة اخرى . علق الدستور . فرضت الرقابة على الصحف . وانعقدت المحاكم العسكرية بلا توقف . وفي بضعة اسابيع حلت الكتائب والتقى أفرادها في زحمة المعسكرات ^(١) .

١ - أستمح المذر إذا نصحت بالرجوع إلى مجموعة « Actualité » الأسبوعية (كانون الثاني - تموز ١٩٥٢) : يحدد القارئ عرضاً واسعاً بعنوان « Digest de la presse arabe » والتحليلات التي كنت أكتبها بامضاء « ابن النيل » ، توجد المجموعة في المكتبة الوطنية بالقاهرة بتسليق . (Per. 1628, 1629)

خسر الشعب المصري ثورته لأن طبيعته تحطمت قبل ان تحقق الانقلاب .
لذلك احترقت القاهرة .

من الحريق الى الانقلاب العسكري انقضت ستة أشهر حاولت القوى الرجعية خلالها ان تستعيد السيطرة على الوضع ، بحماية منع التجول ، و فرق البنادق الآلية تزرع طرق العاصمة التي احترقت . وبانتظام ، خلال ستة اشهر تعاقبت اربع وزارات : علي ماهر ، نجيب الهلالي ، حسين سري ونجيب الهلالي من جديد .
ماذا حدث ؟

بعد ان عجزت البورجوازية المصرية عن تحقيق مهمة الثورة الوطنية المزدوجة - الاستقلال ، وخصوصاً جعل الاقتصاد عصرياً هو والحياة الاجتماعية - وذلك عن طريق الاحزاب التقليدية ، اخذت تبحث عن طريق جديد لها : وصمم جناحها الصناعي على فرض سيطرته على الحكم ، ضد الجناح الارضي الرجعي المتخلف . ولكن عليها ان تلتبسه للحركة الشعبية التي قد تتجاوز مساندتها التامة الاهداف المحدودة لفريق مصر واتحاد الصناعات المصري . ومما كان يزبد الامر تعقيداً ان قسماً هاماً من جهاز الدولة ، اي الجيش المصري ، لا يثق بالحكام به (مما يفسر اللجوء إلى فرق شرطة الأمن المصفحة) .

لننظر الى الامر عن قرب . نما الجناح الصناعي للبورجوازية المصرية الكبيرة بسرعة ، منذ ١٩٤٥ . فازدادت رؤوس الاموال الموظفة في الشركات المساهمة الصناعية من ٢٨٠٥ مليون جنيه عام ١٩٤٥ الى ٥٦٠٨ مليون عام ١٩٥٠ تضاف اليها ٧ ملايين من الاستثمارات الجديدة عام ١٩٥١ و ٣ ملايين عام ١٩٥٢ . وفي عام ١٩٥٠ كان الانتاج الصناعي يمثل ٥٦٪ من مجموع الانتاج المصري . انخفض تصدير القطن خلال النصف الاول من عام ١٩٥١ بينما ازدادت واردات القمح والطحين من ٥٣١٠٠٠ طن عام ١٩٥٠ الى ١١١٠٠٠٠٠ طن عام ١٩٥١ مما يشكل مصروفات ترتفع الى ٣٧٠٦ مليون جنيه خلال هذه السنة الاخيرة (١) .
ولجأ كبار ملاكي الارض ، الذين ما زالوا يسيطرون على المسرح السياسي ، الى كل الحيل ليجدوا من التوسع الصناعي وبالنتيجة من قوة الجناح الصناعي والتكنوقراطية السياسية .
وتعطي وثائق ثلاث مفتاح الازمة وتشير الى الخاتمة : مقدمة كتاب سنوي صدر عن اتحاد

الصناعات المصري لعام ١٩٥١/٥٢ والتقارير السنوي للبنك الاهلي لعام ١٩٥٠ وأخيراً التقرير السنوي للإتحاد عام ١٩٥٢/٥٣. هذه النصوص الثلاثة كسبت ما بين العهدين ، في الفترة الرئيسية التي كانت فيها القاهرة تحترق ، وهي توضح أفكار القوى العتيقة لرأس المال المصري حين كان يواجه مشاكل المجتمع المصري وأزمته .

في الوثيقة الاولى ، يشير اتحاد الصناعات الى عدد من « الحقائق » : « الحقيقة الاولى هي ان الانتاج الصناعي اذا كان قد استمر بالازدياد خلال هذه السنة ، رغم عوامل عدم الاستقرار التي أحاطت به ، فانه ما زال دون امكانية انتاج المصانع ، بسبب ضعف السوق المحلية وصعوبات التصدير (...) والحقيقة الثانية هي الانخفاض الخيف في الاستثمارات الجديدة : ٩ ملايين جنيه في ١٩٥١ ، بينما تبلغ قيمة الكليات المكسدة في صناديق الادخارات ٣٧ مليوناً ، كل هذا يجري في بلد يتناسل بكثرة ويحتاج ، للإحتفاظ بمستواه الاقتصادي ، لاستثمار عشرات الملايين من الجنيهات سنوياً (...) ويفرض ذلك العمل بسرعة للقضاء على أسباب هذا الوضع ، اذ ان اكثرها ناتج ، كما نعتقد ، عن عوائق ادارية تنتصب في وجه النشاط الاقتصادي (...) والحقيقة الثالثة هي جو عدم التفاهم القائم بين الدولة والصناعة (...) والذي يرجع إلى آثار التفكير الزراعي الذي نعرفه تماماً (...) ونؤمن كلنا بان الصناعة المصرية هي طريقنا الوحيد نحو الغد طريق نحن مصممون على إحاطته بكل عناية ممكنة (...) قبل كل شيء ، يجب ان نواجه حقائق حياتنا في هذا البلد ، اي حداثة الجهاز الحكومي ، والحاجة الى رؤوس الأموال وضرورة تشجيع الاستثمار في الصناعة ، وإلغاء الحواجز التي تعيق التصنيع وإيجاد جو مشجع .» اما البنك الاهلي فيلاحظ « ان ازدياد الدخل العائد الى الزراعة ما زال يصرف ، كما في الماضي ، على شراء الأراضي ، وبناء العمارات وشراء السلع الفاخرة .»

وتقرير إتحاد الصناعات عام ١٩٥٢/٥٣ يطلق صرخة إستغاثة : « واجهت صناعة الحرير أزمة شديدة لزيادة انتاجها عن الاستهلاك المحلي (...) وواجهت سوق الغزل والمنسوجات القطنية ركوداً شديداً (...) وما زالت الصناعات الغذائية تعاني الكثير من الصعاب (...) كذلك ما زالت الأزمة التي تواجهها صناعة حفظ الخضار والطماطم منذ إنتهاء الحرب الأخيرة على ما هي عليه (...) وقد اشتدت أزمة صناعة الأرز (...) وارتفعت أرقام المخزون في مصانع الزيوت . واضطرت صناعة الصابون إلى تحمل الخسائر الكبيرة (...) وقد قل إنتاجنا من المستحضرات الصيدلانية (...) وتأثرت صناعة الجلود بشدة من ضعف تصريف منتجاتها (...) وقد واجهت السياحة أشد ركود عرفته في المواسم العادية سواء قبل الحرب أو بعدها (...) وما زالت صناعة الحديد تعاني صعوبة في الحصول على بعض الخامات (...) وتباطأ نشاط صناعة الآثاث المعدني تبعاً لحالة الركود العامة ، واضطرت المصانع إلى حفظ إنتاجها (...)» (١)

١ - يوجد النص الأخير هنا في Rapport de l'année 1951 de la F. E. I. in E. I. XXIX 1953, n 6, t. 21 - 34. ويلاحظ بدھشة ان احداً لم يذكر هذه الوثائق ما عدا ش. ع. الشافعي ص ١٣٦ - ٨ وف. جرجس ص ٢١٥ - ٢١٧ .

لا شك ان الوزارات التي تعاقبت على الحكم منذ ٤ شباط ١٩٤٢ حاولت تعديل الحياة الاقتصادية والاجتماعية بعض التعديل ، لتفسح مجالا للقوى الجديدة : إنشاء مجلس الدولة في عهد وزارة صدقي (١٩٤٦) لتنظيم عمل الادارة ، الاسراع في تسديد بريطانيا الديون التي اقترضتها اياها مصر خلال الحرب وقدرها ٤٠٥ مليون ، حسب الانكليز^(١) ، و ٦٠٠ حسب المصريين (اتفاقات ١٩٤٧ و ١٩٤٨) ؛ تحريك مشروع كهربة سد اسوان في عهد النقراشي (١٩٤٥) ، ثم تأسيس البنك الصناعي وإعلان القانون المتعلق بالشركات ويفرض مساهمة مصرية في كل شركة مساهمة تبلغ نسبة ٥١ ٪ على الأقل من رأس المال (١٩٤٧) ، في عهد وزارة النقراشي الثانية ؛ اتفاق جديد حول ديون السترليني (آذار ١٩٤٩) . وتتصف سياسة حكومة النحاس ، في ١٩٥٠ / ٥١ بإصلاحية خجولة لم تمنع كبار الملاكين من الاحتفاظ بسيطرتهم على الدولة . إذ ان فؤاد سراج الدين ، على رأس جهاز الحزب ، هو رجل النظام القوي .

في أيار ١٩٥١ ، وزعت الحكومة آلاف الفدادين ، بشكل ملكيات صغيرة ، على فلاحين فقراء واعلنت عزمها على مضاعفة عدد الملاكين العقاريين الصغار ، لكن خارج نطاق اي اصلاح زراعي . وأقرت عدة قوانين عمالية من شأنها تحسين شروط حياة العمال (قانون عقد العمل الجماعي في ٣١ تموز ١٩٥٠ ، قانون الامراض المهنية في ١٧ آب ١٩٥٠ ، قانون زيادة تعويض غلاء المعيشة في ٢١ شباط ١٩٥٠ ، وبالإضافة لذلك تحديد حق الاضراب في ٨ شباط ١٩٥١) . لكن ، في أيلول ١٩٥٠ ، إتخذت الحكومة سلسلة من الاجراءات تكبح توسع الجناح الصناعي : ضريبة الدخل العقاري ، والأرباح التجارية وغير التجارية والأرباح الصناعية والدخل المهني ، ثم في ١١ أيلول ، ضريبة إضافية على الأرباح التجارية والصناعية .

١ - لا سيما P. W. Tayler مفوض الشؤون التجارية في سفارة القاهرة ، - Egypt, economic and commercial conditions in Egypt (London, mars 1947) p. 4.

لقد وضع الآن للصناعيين ان الأحزاب التقليدية لا تملك القوة ولا الإرادة على العمل للانتقال من مصر الزراعية ، يستعبد لها نوع واحد من الزراعة وكابوس الماضي ، إلى مصر الصناعية تتجه نحو العصري والفعالية والقوة داخل العالم العربي . وأكبر هذه الأحزاب ، الوفد ، وقع بين ايدي كبار الملاكين العقاريين . أما جناحه اليساري الذي يفهم ضرورة التطور الإقتصادي والاجتماعي فمرتبط بالشيوعيين ارتباطاً خطراً . والحزب الحر الدستوري أي حزب كبار الاقطاعيين ، ما زال أميناً لماضيه رغم ان رئيسه هو أحد ألمع كتاب مصر المحدثين ، الدكتور محمد حسين هيكل ، الذي حل مكان محمد محمود باشا الاقطاعي الكبير . والحزب السعدي نفسه ، رغم ارتباطه برأس المال الصناعي وانصرافه الى اتباع سياسته ، فإنه يفتقد الاطارات الضرورية لفتح الثغرة المطلوبة .

أخذت البورجوازية الصناعية تحاول الوصول الى تعبير سياسي عنها . ما زال الحزب السعدي ، بدون شك جهازها المفضل . ولكن ينبغي جمع القوى التي تتردد ، لسبب او لآخر ، في الانضمام إليه . بعد الحرب أسس علي ماهر « جبهة مصر » آملاً ان تصبح دماغ المستقلين . وفي نفس الحقبة ، حقبة تقوية الجبهة الوطنية وبرز الشيوعيين ، أسس الدكتور أحمد حسين ، السفير في واشنطن ، « جمعية الفلاح » آملاً استقطاب صغار الملاكين ومتوسطيهم الذين كان يغريهم الوفد بواسطة برنامج يهاجم عدم التكافؤ في الريف . وأقام الاخوان المسلمون ، مع متابعتهم العمل لحسابهم الخاص ، علاقات مثمرة مع رأس المال الكبير فأنشأوا مجموعة من الشركات لا سيما التجارية منها والمالية .

إنها الحقبة التي حاولت فيها البورجوازية الصناعية ، لأول مرة ، ان تصيغ عناصر إيديولوجية متماسكة . عام ١٩٣٨ نشر مريت بطرس غالي كتاباً برنامجياً ، « سياسة الغد » ، حيث تجتمع واقعية اوساط الأعمال والأفكار الاصلاحية الكريمة ؛ عام ١٩٣٩ نشر محمود كامل اول طبعة من كتابه

Tomorrow's Egypt ، حيث يركز الإصلاح على القومية الاشتراكية وأفكار الفاشية الأوروبية . ولكن عام ١٩٥٠ ظهر تفسير فلسفي للتاريخ المصري بكامله بقلم إقتصادي موهوب ، صبحي وحيدة ، وكان آنذاك الأمين العام لاتحاد الصناعات المصري . وعنوان الكتاب هو « في أصول المسألة المصرية . »

بعد ان حلل اصطدام الفتح العربي بمصر التي بقيت فرعونية ، ثم النتائج السيئة لافتح التركي، صور النهضة المصرية التي بدأت في أوائل القرن التاسع عشر صنيعاً الأمة يقودها زعمائها محارلين ضم المساهمة الأوروبية إلى التراث القومي العتيق . كانت « الموجة الأوروبية » خصبة وسببت أعراضاً مقلقة ، منها ضياع الانتلجنسيا المصرية ذات الثقافة الأوروبية كواحد منها . فهذه الأخيرة ، لجهلها تاريخ شعبها ، لم تستطع أن تكون عامل الإحياء الضروري للتراث الوطني ، ورمز هذا الإحياء ، بعد ان اغتنى هذا التراث بكل ما قدمته الحضارة التقنية لأوروبا البورجوازية . فنتج عن ذلك تكرار في « عقد النقص » مهدت للاستسلام ولإنكار الذات.

تسلل الضياع إلى كل جوانب المجتمع المصري ومنظر الحياة اليومية منظر تحبط متناقض في كل المجالات . وإذا كان الشعب عاجزاً عن العمل فإن « الطبقة الحاكمة المصرية تملك وسائله لاسيا الوقت والمال » . وعمل التنظيم والدخول في الحياة المصرية ، عمل ينسجم وطبيعة مصر العميقة ، سوف يكون عملها . وقبل أي أمر آخر على الطبقة الحاكمة ان تداوي النزيف الاقتصادي الذي ترجع جذوره للماليك . (١) وبجمل هذه الدراسة التي تعتمد على إلمام تاريخي واسع إنما هو مرافعة بليغة لصالح أولية الاقتصاد والعمل الإقتصادي في الحياة السياسية والثقافية ، حياة رؤساء وكبار رجال رأس المال الصناعي المصري - اسماعيل صدقي ، عبد القوي أحمد ، توفيق دوس ، حسن نشأت وغيرهم - وظهر المؤلف كأول مفكر نظري للتاريخ والمصير المصريين ، وكفيلسوف للتاريخ ، بالإضافة إلى كونه إقتصادياً موهوباً وتكنوقراطياً بالفطرة .

إزداد الوضع ، غداة حرب فلسطين ، غموضاً . فالوفد ، كما رأينا ، رجع إلى الحكم . ولكن الاصطدام الدامي بين الحزب السعدي والاخوان المسلمين في ١٩٤٨/٤٩ وإنقسام الجناح الصناعي للبورجوازية الكبيرة لا يماثله إلا إنقسام الحركة الشيوعية ، والفريقان - الصناعيون الكبار والشيوعيون - نصيرا إلحاق مصر بالركب المصري . عجز الصناعيون لأنهم لم يكونوا

١ - صبحي وحيدة . اقتصادي ذو ثقافة إيطالية ، أمين عام « اتحاد الصناعات المصرية » بعد الحرب الثانية . هو أحد أذكى ممثلي التكنوقراطية الجديدة الصاعدة . وقد اغتيل غدراً عام ١٩٥٦ . راجع دراستنا في المساء . ٨ كانون الثاني ١٩٥٩ .

يسيطرون بعد على وسائل العمل اللازمة للقضاء على تحكم البورجوازية الزراعية الكبيرة . وعجز الشيوعيون بسبب إنقسامهم وملاحقاتهم المتكررة وعدم وعي الجماهير الوفدية ، حليفهم ، التي لم تستطع تغيير طابع قيادتها السياسية تغييراً جذرياً ، ولكن خاصة بسبب إستغلال القصر لحريق القاهرة .

بقيت قوة واحدة في الميدان ، تنتصب بفخر ، يحيطها الشعب بالعطف والاحترام وينظر إليها نظرتة الى ضحية لفاروق ، والى قوته الضاربة يحيط بها السر ، هذه القوة هي الجيش . والجيش المصري عام ١٩٥٢ ، ليس جيش عام ١٨٨٢ . فالقيادة العليا ما زالت بين يدي الملك ، ولكن الوفد ، لا سيما وزيره للحربية ، حمدي سيف النصر ، لم ينفك جاهداً ليجعل منه جيشاً وطنياً . ففي عام ١٩٣٦ ، فتح النحاس أبواب الكلية الحربية للضباط الشباب المتحدرين من الطبقات المتوسطة ، بينما كانت الأنظمة السابقة قد جعلت من الكلية الحربية مرتعاً لأولاد العائلات الكبيرة وحدها .

والضباط الشباب الذي حصلوا على نجمة الملازم من ١٩٣٨ حتى ١٩٤٠ متأثرون كلهم بالأفكار الوطنية تأثراً عميقاً . وتعكس غالبيتهم ، وفدية او اخوان مسلمون ، الاتجاهات التي تتنازع البورجوازية المصرية ، كما ان بينهم اقلية تجتذبها الماركسية . وأصبح بعضهم أتباعاً لأحمد حسين فحاولوا مديد المساعدة للواء عزيز المصري ، قائد الأركان العامة ، الذي جرده البريطانيون من رتبته لتعاونه مع المحور عام ١٩٤٢ . وكانوا يحملون كلهم ، في قلوبهم ، الحقد على الاحتلال ، والتوق الى عمل كل شيء لتأمين نهضة مصر .

والمدهش في هذه المجموعة من الضباط الشباب ، حيث برز الضباط الأحرار ، هو انسجامهم التام والواقع الاجتماعي المصري . فهم يؤمنون بمثل المجتمع الصناعي في الفعالية ، ولكنهم ، في المجال الايديولوجي ، لا سيما في المجالين السياسي والديني ، ما زالوا في مدار الاتجاهات التي تعبر عن آراء الجناح الزراعي للبورجوازية المصرية ، والوفد والأخوان المسلمين ، جزئياً ، مما يفسر

الطابع العام لمطالبهم وافتقارهم الى برنامج واضح، والهزال المذهبي الذي سوف يطبع مصر طوال السنوات العشر اللاحقة . ولكنهم وحدهم يملكون رصيذاً أبيض امام الرأي العام . وفضيحة شراء الأسلحة الفاسدة التي إستغلها ببراعة إحسان عبد القدوس، رئيس تحرير روز اليوسف، اول مجلة أسبوعية في مصر، وأحمد ابو الفتوح في المصري، جعلت منهم ضحايا مؤامرة تستهدف من خلالها حركة التحرير الوطني العربي، مؤامرة يدبرها الملك وحاشيته وتجار السلاح والقيادة العسكرية العليا في دارات العباسية . وبدأت المؤامرة على الصعيد العربي عامة، فقتل مدبروها : إبراهيم عبد الهادي ، رئيس الوزارة المصرية ، ورياض الصلح ، رئيس الوزارة اللبنانية ، وملك الأردن عبدالله ، برصاص الشباب القوميين المنتقم .

بعد إشتراكهم في الحركة الوطنية الثورية في ١٩٣٥ / ٣٦ ، حاول أكثر هؤلاء الضباط العمل ضد القوات البريطانية خلال حرب ١٩٣٩ / ٤٥ ، لاسيما عند تقدم رومل، ثم، بعد ان شاركوا في قلاقل ١٩٤٥ / ٤٧ السياسية وأصيبوا بهزيمة فلسطين ، دربوا العصابات نهاية عام ١٩٥٠ في حربها في منطقة القناة .

ولكن عملهم كان ثانوياً في كل الظروف . والحياة العسكرية لم تسمح لهم بالمشاركة في توجيه الحركة الوطنية بين ١٩٣٦ و ١٩٥٢ . فهم لم يهبوها مفكرها ولا إطاراتها السياسية ولا مناضليها ، في اي وقت كان . ولم يسهم الضباط الأحرار في المبادرات والتضحيات التي سمحت لتحرير الوطن وللديمقراطية بالتقدم ، إلا بقدر ضئيل .

يستطيع الضباط الشباب ان يستخدموا لصالحهم قوة واحدة ، القوة الوحيدة التي خرجت نقية الصفحة من احوال حرب فلسطين وحريق القاهرة : الجيش . والملك يظن انه ما زال يستطيع ان يجعل منه اداة للقصر . لذلك قرر وضع اللواء المهترى حسين سري عامر على رأس نادي الضباط في نفس الوقت الذي عينه فيه على رأس المشاة . كما أراد ان يجعل من صهره الزعيم اسماعيل شرين وزيراً للحربية والبحرية ، رغم التحذيرات التي

أبداها تكراراً مرتضى المراغي ، اول شرطي للعهد عام ١٩٥٠/٥١ .
في الساعة الثالثة صباحاً ، فجر ٢٣ تموز ١٩٥٢ ، احتلت النواة القائدة
للضباط الأحرار ، وتتألف من سبعة ضباط ، المقرر العام لقيادة الجيش ، في
العباسية وأوقفت اعضاء القيادة العليا وإنتهى استلام الحكم . بعدها بثلاثة
أيام ، تنازل الملك فاروق عن العرش وترك مصر نهائياً ^(١) .
هل كان ذلك بدء الثورة الصحيحة ؟

١ - حول هذه الفترة، يمكن الرجوع الى : ر . البراوى ، المرجع المذكور ، أنور السادات :
« قصة الثورة كاملة . وأسرار الثورة المصرية » ، القاهرة ، ١٩٥٧ ، ع . ر . الراجحي ،
« مقدمات ثورة ... » ، القاهرة ١٩٥٧ ، عرض ممتع في كتاب لاكوتير : L'Egypte en
Mouvement (Paris, 1957) ..

القِسْمُ الثَّانِي

طَبِيعَةُ النِّظَامِ الاجْتِمَاعِيِّ الْجَدِيدِ

تحليل الجوزة يعني كسرهما
هيجل - المنطق الكبير

ثلاث مراحل كبيرة تحدد ، حتى الآن ، طريق النظام العسكري المصري الراهن . وقد جرت العادة على النظر إليها من الجانب السياسي ، ولكن سرعان ما تقع هذه النظرة في الفهم النفسي الضيق .

منذ الأيام الأولى للانقلاب ، فرضت الوقائع الأساسية وجودها ووتيرتها . وسنحاول بيان العناصر الأساسية ، البناء التحقي ، التي تحدد طرح المشكلة - الطبيعة الاجتماعية للنظام العسكري في مصر - والحل الذي عرض لهذه المشكلة .

انطلاقاً ، لم يكن ثمة برنامج مفصل ولا رؤية نظرية لما ستكون عليه مصر المستقبل . ولكن المجتمع المصري ، تحت وطأة الحاجة الملحة لأن يصبح عصياً وفعالاً ، وبكلمة ليتصنع وهو مستقل ، أعطى معنى الترابط لمبادرات طبعت بطابع التجريبية ، يلونها الحذر دائماً وأحياناً المغامرة . « ان الدافع الأول الذي شبت من أجله الثورة هو توسيع المجال الحيوي أمام تزايد السكان في السنوات الأخيرة زيادة تعدد بالملايين ، مع إصابة عجلة الانتاج بالتوقف او الشلل ، مما هدد البلاد بأخطار جسيمة » ، كما قال فيما بعد عبد الناصر ، في مقدمته لكتاب م. م. عطا « مصر بين ثورتين » .

ثلاث مراحل : مشكلة الأرض ، البناء الصناعي والقضاء على البورجوازية القديمة ، مهدت لتنصيب القيادة الجديدة .

الفصل الأول

مشكلة الأرض

لا شك في أن هناك تواريخ حاسمة . مثلاً حريق القاهرة بالنسبة لانقلاب الجيش . كذلك ، انتفاضة كفر الدوار في ١٣ آب ١٩٥٢ بالنسبة لاعلان القانون رقم ١٧٨ الصادر في ٩ أيلول ١٩٥٢ المتعلق بالاصلاح الزراعي^(١) .

يجدر الاحتفاظ بهذين التاريخين . ومن المفيد الرجوع الى تاريخ المسألة الزراعية في مصر . عند ذاك يتضح كل شيء عن وضع الفلاح وقوة الارستقراطية الزراعية ونفهم عندها ضرورة التنبيه بصدد الاصلاح ، قبل أن يفوت الاوان .

عالج تاريخ المسألة الزراعية في مصر عدد من الباحثين ، خاصة ياكوب

١ - هذا الفصل يستفيد جزئياً ، من دراستين سابقتين :

La reforma agraria en Egipto Combate I. I. E. P. S. Costa-Rica IV (1962) N. 20 p. 24 - 32.

La question agraire en Egypte et la reforme de 1952, Tiers-Monde III (1962) N. 9 - 10, p. 181 - 216.

أرتين ، رافيون ، م. صالح ، محمد كامل مرسي ، ج. انهوري ، صادق سعد .
ولكننا ندين لإبراهيم عامر بأول دراسة شاملة ، مجمدة ومجلية للأمور ، حول
تاريخ المسألة الزراعية - كنظام للملكية العقارية وللتركيب الاجتماعي
في الريف وللحركة الفلاحية - وذلك في كتابه الأرض والفلاح : المسألة الزراعية
في مصر^(١) . سنتبع هنا تحليله في خطوطه الأساسية .

المعروف ان فرعون مصر لا يتميز عن الألوهية او الآلهة ، هذا على الأقل حتى نهاية العهد
القديم . كانت المراقبة السياسية والإيدولوجية تؤمنها حكومة بيروقراطية وشديدة المركزية ،
وكانت سيطرة فرعون على نظام المياه - حفر قنوات للري ، بنيان سدود وضبط مستوى
المياه في النيل - تجعل منه سيد الحياة اليومية المطلق . ذلك ان عمليات الري والتوزيع كانت
تستهلك الجزء الأكبر من الطاقات التي لم تكن تستعمل ، بالفعل ، في الزراعة (...) . لم
يكن من الممكن القيام بهذه المهمة الماثية بشكل جدي ، في المجال المحلي فقط ، لذلك رأينا
الحكومة المركزية دائماً تهتم بوحدة البلاد الإدارية والسياسية لإنجاز المشاريع الكبيرة في الري ،
وفي الوقت نفسه كانت هي تمارس سلطة إيجابية فعلية وتشرف على قوة عمل هائلة (...) بذلك ،
كان الفرعون ، كآله يناسب الري واليد العاملة ، وسيدھا الفعلي ، الملاك الوحيد لأرض
مصر « (٢) .

١ - « الأرض والفلاح ، المسألة الزراعية في مصر » . هذا الكتاب وغيره من كتب شهدي
عطية الشافعي ، وفوزي جرجس وإبراهيم عامر ، طبعا الناشر لطف الله سليمان . وقد عرف
هذا الأخير مصر على افكار ك . فيتفوجل « Wulfögel » صاحب الكتاب المعروف
Oriental despotism New Haven, 1957, عن المجتمع المائي فكرة رئيسية في كتاب
إبراهيم عامر الذي يشغلنا هنا .

٢ - ١ . عامر : « الأرض ... » ص ٥٣ . كتب البارون جيشرو دي سان دنيس
Jecherau de St. Denis في كتابه Histoire de l'Empire Ottoman (1792-1794) :
« يبدو من وثائق تركها لنا التاريخ ، انه منذ عهد الفراعنة ، وملكية الأرض
للحاكم وان ملوك سلالة البطليموسيين والرومان قد حكموا البلاد على هذا الاساس ، مع تغيير
طفيف » ذكره يعقوب أرتين ، La propriété foncière en Egypte, Le Caire, 1883 p. 72.

(أطروحة جديدة جيدة : R. F. Bastouly, Le régime foncier en Egypte depuis l'époque grecque jusqu'au X siècle de notre ère,
Paris, 1962, ex. dact.)

والملاك الوحيد ، الفرعون ، رأى نفسه مسوقاً لان يحيط نفسه بعملاء وحق بـ خلفاء : وزراء وكهان انضم إليهم « خدام الارواح » ثم « خدام الإله » وكلهم موظفون يديرون الاراضي التي وضعها الفرعون في عهده اماكن العبادة والمدافن . وبالتدرج ، تزع عن الحكومة المركزية قسم من احتكارها ، بينما تضخم عدد الاراضي التي منحت للموظفين ، وللـسا كل وللمنتفعين بمختلف أشكال الوقف (١) قبل الكلمة : فقد إقتربت نهاية القديم . وعند نهاية السلالة السابعة كان حكام المقاطعات هم كبار كهان الهيكل الكبير أي أكبر مستعملي أرض الفرعون . وعلى أثر الصراع ضد المحتلين الهيكسوس ، في القرن الثامن عشر ق . م . ثم فتوحات رمسيس ، أنشئ جيش من المرتزقة منح رؤسأؤهم أراضى . قد يرجع الى هذه الفترة القول بأنه ، في عهد رمسيس الثاني كان يقسم الارض ثلاثة : الملك والكهان والمহারبون (٢) وأول بروز للملكية الفردية كان في العهد الوسط ولكن من المؤكد أن ذلك لم يدم طويلاً فإن انتصار سلالة طيبة قد أرجع إلى الفرعون إحتكار الملكية المقارية (٣) .

كتب الرئيس مرسى يقول : « في عهد اللاجوسيين أكثر مما في عهد السلالات الأخيرة ، يبدو فرعون المالك الكبير لغالبية أراضى مصر » (٤) . وفتح العرب لمصر لم يغير شيئاً من بناء الملكية المقارية . ويقول لنا يعقوب أرئين : « كانت الملكية في مصر تقوم على أسس مختلفة عن البلدان الاخرى التي فتحها المسلمون (...) فلم توزع الارض على المسلمين الذين ساعدوا على الفتح ، ولم تقطع أية أرض تشكل الخمس ، كجزية ترجع ، حسب القانون ، للخليفة . بل على العكس ، فإن الفاتحين ، بعد ان استولوا على الأراضى التي كان يملكها اليونانيون ، وزعوها على المقاطعات الموجودة وأعطيت فيما بعد إلى المصريين المسيحيين ليزرعوها » . ثم ، بعد ان ذكر قصص ابن عبد الحكيم والسيوطي حول طرق تقسيم الضرائب ، خلص الكاتب إلى النتيجة : « يستخلص بوضوح ان الملكية ، كما نفهمها لم تكن موجودة في مصر ، ويرى انه ، منذ بدء

١ - في الشريعة الإسلامية : اراض .

٢ - محمد كامل مرسى : L'évolution historique du droit de propriété foncière en Egypte, E. C. Le Caire 1935, p. 288 وهو مقدمة كتابه : الملكية المقارية في مصر وتطورها التاريخي من عهد الفراعنة حتى اليوم ، القاهرة ، ١٩٤٠ .

٣ - (1956) R. Coulborm: Feudalism in history يجد القارىء عرضاً أكثر تفصيلاً في La civilisation Egyptienne, A. Erman et H. Ranke, Paris, p. 111 - 134, 578 - 600 الترجمة الفرنسية في هذه الفترة ظهر تشريع بوكريس ، ملك من السلالة الخامسة والعشرين ، والذي إعترف بـ M. K. Moursi: L'évolution historique. p. 290.

٤ - م . مرسى ، التطور التاريخي ص ٢٩٣ .

الفتح ، لم يكن ساكن البلاد المصري ، المزارع ، يملك الأرض التي تملكها المديرية أي الملك ، أي الدولة . « (١) ، أي بيت المال أو وزارة المالية . وتكرزت مؤسسة الأوقاف ، الخاصة أو الدينية ، في مصر وتعاظمت أهميتها التي احتفظت بها حتى ١٩٥٤ .
يحسن تركيز هذا الوصف ، إذا كانت الدولة في الواقع هي المالك الوحيد للأراضي المصرية ، إن في عهد الفراعنة أو بعد الفتح العربي ، فإنها قد مارست نوعاً من « حق الإستعمال » اتخذ ثلاثة أشكال رئيسية .

أولاً ، وضع الأراضي الممنوحة ، كي تستغل ، لرجال الدين والمؤسسات الدينية مكافأة لمساعدتهم . ثم ظهرت هبة الأراضي للقواد العسكريين وللنبلاء الذين كانت تحرص السلطة الملكية على كسب خدماتهم في فترات الإزدهار أو الإضطرابات الداخلية . وأخيراً هناك الأراضي الممنوعة لبعض المزارعين الأثرياء مقابل ضرائب أميرية وإتاوات مالية أو محصول ، وكلها محددة تحديداً دقيقاً بالغا ؛ هذا الشكل الأخير ظهر عند نهاية العصر الفرعوني وأوائل القرون الوسطى عندما شعرت الدولة بحاجة ملحة للمال وتقدم الزراعة لا يمكن أن يكون إلا بشكل مستقل ومع « إهتمام » الفلاحين بالأرض التي يزرعونها دون أي قروض .

وفي العصر الوسيط وعهد المماليك تجاوز الذين منحوا حق إستعمال الأراضي ، ولا سيما القواد العسكريون ورجال الدين ، الحدود مرتين وذهبوا حتى توريث الأراضي أو منحها لشخص ثالث . ولكن السلطة المركزية عادت وسيطرت على الوضع بسرعة ، وبقيت غالبية الفلاحين تملك ملكية الأرض طوال القرنين السابع والثامن عشر . (٢)

إذا كان الأمر على هذه الشاكلة فإلى أي حد يمكن الحديث عن « إقطاعية » في مصر ؟ بعد أن طرح الحجج ذات النزعة الدينية والقائلة بأن مركزية الأراضي والسلطة قد ميزت مصر الفرعونية والإسلامية على السواء ، يعود إبراهيم عامر فيؤكد وجهة النظر المشار إليها أعلاه « يختلف شكل الملكية المقاربية في مصر عما كان عليه في أوروبا . في مصر ، كانت الملكية للدولة ، بينما كانت في أوروبا ، ملكية فردية . والسبب الرئيسي في هذا الاختلاف يرجع إلى اختلاف نظام الري في مصر وأوروبا : ري إصطناعي في الحالة الأولى ، وري طبيعي ، يقوم على الأمطار وأعمال الري المحدودة ، في الحالة الثانية » . (٣)

ثم أورد ما كتبه معتمدوه : آدم سميت ، وشارد جونز ، جون ستيوارت ميل وأخيراً كارل ماركس في رسالته إلى إنجلز في ٢ حزيران ١٨٥٣ : « إن برنييه على حق إذ يرى أن الشكل الأساسي لكل الظواهر في الشرق - وهو يتحدث عن تركيا وإيران والهندوستان - يمكن في فقدان الملكية المقاربية الخاصة . هذا هو المفتاح الحقيقي حق للسوء الشرقية » .

١ - Y. Artin op. cit. p. 69, 77, 78 - 81.

٢ - Y. Artin op. cit. p. 86.

٣ - إبراهيم عامر : ص ٦٤ .

ويجب إنجاز في ٦ حزيران ، بهذه الكلمات : « كيف حدث ولم يتوصل الشرقيون للملكية العقارية ، حتى الإقطاعية منها ؟ السبب الرئيسي في رأيي هو المناخ وإرتباطه بالأرض وخاصة المسافات الصحراوية الواسعة (...) فالري المصطنع هو شرط الصناعة الأول وهو عمل تقوم به عادة اما بلديات القرى ، واما المحافظات او الحكومة المركزية . والحكومة ، في الشرق ، ليس لها إلا إدارات ثلاث : المالية (نهب الداخل) ، الحربية (نهب الداخل والخارج) والأشغال العامة (التي تهتم باستمرار الانتاج) ... » (١) ،

ولكن عنصرين قد يغيران اللوحة : المالك من جهة ونظام الالتزام من جهة ثانية .

لا نستطيع اعتبار المالك أسياداً إقطاعيين على غرار الغرب إلا إعتباطاً وبشكل مجرد . في الواقع ، إن نظام الري المصطنع في مصر ، قد حتم منذ البدء وجود سلطة مركزية ، موحدة وقوية ، تحتاج الوكلاء الكبار والموظفين والإداريين أكثر مما تحتاج الحكام المحليين . وهذا يفسر ان المالك كانوا كلما حاولوا العصيان ، يتجهون طبيعياً ومباشرة للإستيلاء على الحكم المركزي في القاهرة كما حدث عند إنتفاضة علي بك الكبير سنة ١٧٦٩ . منذ الفراعنة حتى اليوم ، شكلت مصر دائماً كيئناً واحداً ووحدة وطنية .

اما وضع الملتزمين ، او كبار الجباة ، فواضح . فهؤلاء الوكلاء الكبار الذين عينتهم السلطة المركزية عندما كانت ضعيفة يدفعون مقابل وظيفتهم كل سنة كمية من الضرائب عن منطقة معينة . كان عليهم ، إذا ، وبكل الوسائل ، تحصيل هذه الكمية بفرض ضرائب قاسية على الفلاحين تسمح لهم بالحصول على بعض الربح . وبالتدريج اصبحت وظيفة الملتزم وراثية مقابل هدايا كثيرة للسلطة المركزية . ولكن هذه الأخيرة هي سيدة الأرض الوحيدة وهي وحدها تمنح إمتياز الالتزام الذي قد تنقضه عقاباً .

ليس ما نعالجه إذا نظاماً إقطاعياً من الطراز الأوروبي التقليدي وإنما ، بالأحرى ، نظام إقطاعي شرقي .

« إن نظام الملكية العقارية والنظام الإجتماعي القائم عليه في مصر ، قبل محمد علي (...) ، كانا « إقطاعية شرقية » تقوم على أسس تختلف عن أسس الإقطاع الغربي ، وهي فقدان الملكية الفردية (للأرض) ومركزية سلطة الدولة في مجال الزراعة . ولكن ثمة نقاط شبه مع الإقطاع الأوروبي ، اي السخرة ونظام الاقتصاد الطبيعي في الريف » (٢)

ووجهت حملة بوناپرت الفرنسية (١٧٩٨ - ١٨٠١) ثم عهد محمد علي ، كما رأينا ، ضربات

١ - يجد القارئ نص هذه المراسلة في : K. Marx - F. Engels Correspondances, tr. pr. Molikar III, Paris, 1931, p. 216-226.

٢ - ل . عامر ، ص ٩٦

جدية « للإقطاع الشرقي » . فـ قانون ١٦ أيلول ١٧٩٨ قد حدد سعراً للأراضي ، وإعترف بحق الفلاحين في الإرث ، ونظم تسجيل الملكية العقارية .

سنة ١٨٠٧ ذبح محمد علي المالك في القلعة . وقضى ، سنة ١٨٠٩ على نظام الإلزام . ومن ١٨١٣ الى ١٨١٨ ، وضع سجلاً للإملاك ووزع أراضي المديرية على الفلاحين وعلى بعض الموظفين . وتم تقسيم المليون فدان - مساحة الأرض المزروعة آنذاك - على الشكل التالي :

أ - أراضي الأبديات وتشمل أو جفاليق (مزارع) منحها محمد علي لأفراد عائلته ولحاشيته ، للقواد العسكريين ، لكبار الموظفين ، أي مجموع ٢٠٠٠٠٠٠ فدان ، معفاة من الضرائب ؛ « كانت فكرة الباشا ، كتب آرتين ، تأسيس وإنشاء استقرائية محلية ووراثية » (٢) ب - أراضي أوصية ، أي ١٠٠٠٠٠٠ فدان منحت للمتقنين السابقين كتعويض .

ج - أراض تسمى مسموح المشايخ أو مسموح المصطبة منحت لشيخو القرى ، أي ١٥٤٠٠٠٠ فدان .

د - الأراضي الرزقة ، معفاة من الضرائب ، منحت للموظفين الأجانب ، أي ٦٠٠٠٠ فدان .

هـ - أراضي العربان ، على حدود القرى ، منحت للبدو (٢)

ريمطي م.م. عيش وراشد البراوي وصفاً تحليلياً يختلف بعض الاختلاف عن وصف ابراهيم عامر . تتوزع الأراضي ، وتقسم ، في هذه الفترة ، على الشكل التالي :

أ - أراضي الخراجية ، وأعطى حق إستعمالها للفلاحين ، بمساحات ٣ أو ٥ فدادين ؛ ويهدف نظام ١٨٤٦ الى السماح لصاحب حق الاستعمال بنقل حقوقه لشخص ثالث .

ب - أراضي أوصية ، خاصة في مصر السفلى ، يعمل الملتزمون ومهم ، في الواقع ، للاحتفاظ بها لذريتهم بواسطة الوقف .

ج - أراضي الرزقة ، معفاة من الضرائب ، ولكن لا يمكن تحويلها لوقف .

د - أراضي أبديات وجفاليق التي سمح محمد علي ، سنة ١٨٤٢ بملكيتها الكاملة ليهتم كبار الملاكين مباشرة بتقديم الزراعة .

هـ - أراضي مسموح المشايخ أو مسموح المصطبة ، ومعفاة هي الأخرى من الضرائب (٣)

١ - 96 - 96 Artin

٢ - إ. عامر ، ص ٧٩ - ٩٧

٣ - التطور الاقتصادي في مصر ، في العصر الحديث ، الطبعة الرابعة ، القاهرة ١٩٤٩

الفرق الأساسي بين هذا النظام ونظام « الإقطاع الشرقي » في العهدين العربي والتركي هو التالي : كانت الدولة ، قبل محمد علي تحتكر الأرض إن ملكية أو كإستغلال بينما احتفظ محمد علي بالجانب الأول تاركاً للأفراد أمر الإستغلال تحت رقابته الشديدة القاسية (١) .

لذلك يمكن اعتناق نظرية إبراهيم عامر أي ان « نظام الاستغلال الزراعي في عهد محمد علي كان نظاماً مؤقتاً ، يصل بين الإقطاعية والرأسمالية » (٢)

لن يتوقف السير باتجاه تركيز الملكية الفردية . ونهاية الاحتكار التي فرضها محمد علي أعطت قانون ١٨٤٦ الذي يعترف بشكل محدود من الملكية ويقبل الرهن والتنازل لشخص ثالث . سنة ١٨٥٨ ، أصدر الخديوي سعيد نظاماً عاماً يقر الملكية الخاصة : حق إستئجار الأراضي لثلاث سنوات ، حق الرهن وبيع حق الاستغلال لشخص ثالث ولورث الأرض . وفي عهد اسماعيل يشهد إدخال وتوسيع زراعة القطن بسرعة لتموين المصانع الإنكليزية التي قطعت عنها المواد الخام بسبب حرب الانفصال (١٨٦٣ - ١٨٧٩) (٣) . سنة ١٨٧١ ، سمح قانون بمنح الأرض مقابل دفع الضرائب لست سنوات ، مسبقاً ودفعة واحدة . وبعد الاحتلال البريطاني سنة ١٨٨٢ ، جعلت ملكية الأراضي المعفاة من الضرائب قانونية (١٨٨٣) ثم الأراضي المشغولة (١٨٩١) وأخيراً إلغاء السخرة إلا في حالات المنفعة العامة (١٨٩٣) . (٤)

ص ٥٩ - ٦٥ . حول حياة الفلاح ، انظر الكتابين الكلاسيين :

A. H. Ayreut, Moeurs et coutumes des Fellahs, Paris, 1938.

J. Berque, Histoire sociale d'un village égyptien an XX siècle, (Paris-Le Haye, 1957).

١ - أعطى إحصاء ١٨٢١ الأرقام التالية : ٥٠٥٣٢٠٠٠٠ قسمة و ٢٠٢٣١٠٩١٥ فدانا . عبد الرحمن الجبري ، ولكن كذلك أمين سامي ، ياكوب ارتين والجريدة الرسمية ، يعطون عناصر القصة المدهشة التي يرويها محمد صبيح في « قصة الأرض في إقليم مصر » ، القاهرة ، ١٩٦٠ ، ص ٢٢ - ٤٥ .

٢ - ١ . عامر ، ص ٨١ - ٥٨ .

٣ - انتهى إسماعيل توطيد الأرستقراطية الريفية . انظر الى لائحة الهبات التي منحت لأعضاء الأسرة المالكة وللكبار الملكية ، « الأراضي التي سرى إليها وإحسانها بأمر فخامتو الخديوي إسماعيل باشا » التي عثر عليها في محفوظات قصر عابدين ، محمد صبيح ، المرجع المذكور ، ص ٥١ - ٥٨ .

٤ - راجع كتاب ج . باير G. Baer المهم ، الذي ظهر حديثاً :
A History of land in modern Egypt 1800, Oxford, 1962.

مع ملكية الأرض الفردية، ولدت البورجوازية المصرية التي صورنا تطورها
مراراً في هذا الكتاب من جوانب مختلفة .

كيف تبدو القوى الاجتماعية في الريف ؟ كيف يتم تكوين جناح
البورجوازية المصرية الزراعي الذي سيحكم مصر بالتعاون مع المحتل من ١٨٨٢
الى ١٩٥٢ !

تعطي بعض الاحصاءات الجديدة فكرة عامة عن توزيع الملكية العقارية،
بين ١٨٩٤ و ١٩٥٢ :

ملكية صغيرة		ملكية متوسطة		ملكية كبيرة		السنة
(أقل من ٥ فدان)		(بين ٥ - ٥٠ فدان)		(أكثر من ٥٠ فدان)		
%	%	%	%	%	%	
الملاك	الأراضي	الملاك	الأراضي	الملاك	الأراضي	
٨٣,٣	٢١,٧	١٥,٤	٣٤,٣	١,٣	٤٤	١٨٩٤
٩١,٣	٢٦,٧	٨,٥	٣٠,٤	٠,٨	٤٣,٩	١٩١٤
٩٣,١	١٣,٦	٦,٣	٢٩,٧	٠,٦	٣٨,٧	١٩٣٠
٩٤,٣	٣٥,٤	٥,٢	٣٠,٤	٠,٥	٣٤,٢	١٩٥٢

ولكن يجب التمييز ، في الفريق الأول - صغار الملاكين الذين يملكون
أقل من ٥ فدادين - بين قسمين : القسم الذي يملك أقل من فدانين ولا يستطيع
تأمين معيشته ؛ والقسم الذي يملك بين ٢ و ٥ فدادين ، وهو بحق قسم صغار
الملاكين ، ويستطيع تأمين حاجات حياته المادية . يتكون القسم الأول من
٢,٣٠٨,٩٠١ فلاح يقسمون ١,٢٣٠,٠٦٢ فداناً : أي ان ٨٤ ٪ من ملاكي
الأرض (الملاك لا الفلاحين) يملكون ٢١ ٪ من الأرض .

في الطرف الثاني، فريق كبار الملاكين يجب تمييز الارستقراطية الريفية
بوضوح : ٢٨٠ ملاكاً يملكون ٥٨٣,٤٠٠ فدان . أي أن ٠,٠١ ٪ من الملاكين

يملكون ١٠ ٪ من الأراضي : (١)

لنرجع إلى الجدول المقارن أعلاه .

« بينما تنخفض نسب الملكيات الكبيرة إلى ثلث ما كانته قبل خمسين سنة ، بقيت الأراضي التي يملكها كبار الملاكين على ما كانت عليه (هذا مع الانتباه الى ان الأراضي المفلوحة قد ازدادت من أربعة ملايين فدان ، في نهاية القرن التاسع عشر ، الى ما يقرب من ٦ ملايين عام ١٩٥٢) . في الوقت نفسه ، انخفضت نسبة الملاكين المتوسطين ثلث ما كانت عليه منذ خمسين سنة ، دون ان تنخفض الأراضي التي يملكونها ؛ بل من الأرجح ان تكون هذه الأراضي قد ازدادت بسبب اتساع مساحة الأراضي المفلوحة . وأخيراً ، ارتفعت نسبة صغار الملاكين ارتفاعاً كبيراً ، دون ان يصاحب ذلك ارتفاع في الأراضي التي يملكونها . وفيما يتعلق بصغار الملاكين ، نلاحظ ان ٧٠ ٪ منهم ، اي حوالي مليوني شخص ، يملك كل واحد منهم اقل من نصف فدان ، الأمر الذي يضعه في حالة العوز . وهناك حوالي ثمانية ملايين من الفلاحين لا يملكون أرضاً ، وسبل عيشهم هي ، اما استئجار قطع أرض صغيرة يزرعونها مقابل المحصول ، واما العمل المأجور في الأراضي ، او حراسة الاقنية ومجاري المياه ، (٢) . ولننظر الى الوضع عن كثب .

البورجوازية الزراعية الكبيرة (اكثر من ٥٠ فداناً) ، والتي يطلق عليها عادة بشكل أدق اسم « الارستقراطية الزراعية » أو بشكل غير دقيق اسم « الاقطاعيين » تنقسم بدورها الى فريقين تبعاً لطريقة استغلال الممتلكات الكبيرة :

الفريق الاول ، فريق كبار الملاكين العقاريين ، ويتألف من كبار ملاك الارض

١ - مسائل فلاح ... ذكره إ . عامر ، « ثورة مصر » ص ٤١ - ٤٣ .

٢ - إ . عامر : « الأرض » ، ص ٩١ - ٩٢ .

الذين يستغلون املاكهم بإيجارها لآخرين على غرار الكومبرادورس^(١) . والايجار يكون بطريقة من الطريقتين الآتيتين، وهذا قبل ١٩٥٢ : ايجار لشخص واحد يؤجر هو بدوره قطعاً من فدان الى ٥ فدادين ملاكين لمستغلين صغار مع عدد من الوسطاء لفرض افضل سعر ممكن . والاتجاه للإيجار عم عقب الحرب العالمية الثانية ، ومن ١٩٧٣ / من الاراضي سنة ١٩٣٩ ارتفع الى ٦٠,٨ عام ١٩٤٩ ، ثم الى ٧٥٪ سنة ١٩٥٢ . في ١٩٤٧ / ١٩٤٨ بلغ معدل انتاج الفدان ١٧ جنيهاً بينما ارتفع معدل سعر الايجار لـ ٤٠ جنيه ! نتج عن ذلك ارتفاع سريع في اسعار الايجار - ٤٧٢ في ١٩٥٠ / ١٩٥١ بالنسبة لـ ١٠٠ ١٩٣٨ / ١٩٣٩ - وفي سعر الارض اذ بلغ ثمن الفدان ٨٠٠ جنيه بينما تبلغ قيمته الحقيقية حوالي الـ ٢٠٠ جنيه . وتعددت الطرق الاضافية لاستغلال الفلاح : رسوم عادية عديدة مع رسوم المرور ، ارتفاع سعر الايجار بشكل مواز لارتفاع سعر القطن ، شراء المحصول مسبقاً بأسعار تقل عن أسعار السوق ، بيع الاسمدة ، ايجار الآلات ، الدين بالفوائد للفلاحين .

ونواة هذا الفريق الرئيسية تتألف من فاروق والعائلة المالكة سابقاً : ١٥٩,٠٠٠ فدان من أجود الاراضي لمجموع العائلة المالكة ؛ دخل سنوي يبلغ ٧٥٠,٠٠٠ جنيه من اراضي الملك السابق .

ثمة عنصر مهم آخر يدخل في تأليف هذا الفريق هو الدولة نفسها او ادارة ممتلكات الدولة . فهذه الادارة تملك مساحات غير مشغولة ومساحات شاسعة مؤجرة لافراد . وتحقق الادارة أرباحاً من الايجار بلغت ٨٢٤ و ٢٦٤

١ - هذا التعبير ، للماركسيين الصينيين ، أصبح ذائعاً ؛ يعرفه الـ Grand Larousse 156. III ten cyclopéol'que, كالتالي : « شخص من سكان المستعمرات كان صلة الوصل الضرورية بين تجارة الشركات الإستعمارية والسكان الذين منعهم حكوماتهم من التعامل مع الأجانب » . في القاموس السياسي تعني الكلمة « فضولي » ؛ وتطلق على هذا القسم من بوجوازية البلدان المستعمرة ، الذي يفتني من التجارة مع البلدان الاستعمارية .

جنوباً في ١٩٤٩ / ١٩٥٠ ، بينما يجري توزيع الأراضي المشروطة - أي ١٨٢,٦٢٣ فداناً بين ١٩٣٥ و ١٩٥٠ - لصالح كبار الملاكين الذين حصلوا على ٩٠,٧٪ من الأراضي ، وحصل الملاك المتوسطون على ٧,٦٪ والصغار على ١,٧٪ فقط . يتضح من هنا إلى أي حد كانت دولة ما قبل ١٩٥٢ دولة الأرستقراطية الزراعية .

الفريق الثاني : فريق المزارعين الأغنياء ، وهو يشكل الأقلية من كبار الملاكين الذين يزرعون أرضهم بأنفسهم أما لإنتاج مواد أولى لصناعات التحويل ، القطن خاصة ، وأما لإنتاج سلع استهلاك للسوق الداخلية والأسواق العالمية ^(١) .

هذان الفريقان ، بعد أن شكلا هيكل حزب الأمة (١٩٠٧ - ١٩١٤) ثم هيكل الحزب التحرري - الدستوري منذ تأسيسه عام ١٩٢٣ ، عززا تمثيلهما في الوفد بل سيطرتهما عليه وأعطياه طابعاً محافظاً ، خاصة تحت تأثير فؤاد سراج الدين .

أما البورجوازية الزراعية المتوسطة (٥ - ٥٠ فداناً) فهي تتألف من ملاكين عقاريين يملكون مساحة تكفي حاجاتهم ، يزرعونها بأيديهم بمساعدة عدد صغير من الفلاحين الذين يتقاضون أجوراً .

من الممكن تمييز فريقين . أولاً طبقة عليا (٢٠ - ٥٠ فداناً) من الملاكين المومنين نسبياً الذين يخلعون بالاندماج بطبقة الملاكين الكبار وهم لذلك مفرقون في الرجعية (سيجد بينهم الإخوان المسلمون إدارات ونخاياء ومالاً) . ثم ، طبقة دنيا (٥ - ٢٠ فداناً) يسوء وضعها بشكل متواصل . وبمجموع هذا القسم جزء لا يتجزء من البورجوازية الوطنية ، المتحررة والديمقراطية ، التي

P. Froumant, Cours d'Economie rurale, le progrès agricole - ١
au XX^{me} siècle en France et en Egypte, Paris, 1954, p. 87.

تعبّر عن نفسها في الوفد . وقد ولد في هذا الفريق مثقفو مصر المستقلة - طه حسين ، عباس العقاد ، أحمد أمين ، إبراهيم عبد القادر المازني ، محمد حسين هيكل ، سلامة موسى ، أحمد حسن الزيات ، علي مصطفى مشرفة ، حسين فوزي وكثيرون غيرهم - كما ولد فيه قادة الحركة الوفدية السياسيون ، ومنهم عدد سوف يلتقي بالاشتراكية (١) .

تحت هذه الطبقة توجد البورجوازية الزراعية الصغيرة المؤلفة من صغار الملاكين (١ - ٥ فدادين) والفلاحين الفقراء الذين يستغلون ارضهم ويستأجرون أحياناً قطعة يشتغلونها ليكملوا دخلهم الهزيل . والمشكلة الأساسية هنا هي اجرة الأرض التي تأمل هذه الطبقة ، الضخمة بعددها ، ان تناسب دخل الأرض . وتتعلق حياتها بأسعار المنتوجات الزراعية إذ ان الغلاء وحده يكفل الحد الأدنى لعيشها .

كانت هذه الفئة تشكل تقليدياً جناح الوفد اليساري في الريف وقد أعطت الحركة الشيوعية نقاط ارتكاز عديدة . وبعض العناصر التي يخنقها البؤس وتطبعها الايديولوجية الدينية انضمت لحركات أقصى اليمين (خاصة للأخوان المسلمين ولحزب احمد حسين المتعدد الأسماء ؛ وبعدها للاتحاد القومي) .

حتى الآن ، يجب ألا ننسى أننا ما زلنا بين المالكين . وغالبية فلاحي مصر بدون أرض . كم هو عددهم ؟ ٨ ملايين حسب احصاء ابراهيم عامر ؛ ١٠ أو ١٤ مليوناً حسب احصاءات معهد الاحصاء (٢) . في سنة ١٩٤٧ تخطى

١ - راجع ، خصوصاً ، محمد حسين : « الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر » ، II ، القاهرة ، ١٩٥٦ ؛ شوقي ضيف ، « الأدب العربي المعاصر في مصر (١٨٥٠ - ١٩٥٥) » القاهرة ، ١٩٥٧ ؛ مصطفى م . مشرفة .

٢ - Pression démographique et stratification sociale dans les campagnes égyptiennes, par un groupe d'études de l' I. E. D. E. S., Tiersmonde, I (1960) N. 2 p. 319 - 320.

عددهم ٤٧٪ حاجات الزراعة ، ويبدو ان ثلثهم فقط كان يشتغل كعامل زراعي بمعاش ضئيل لا يتجاوز الخمسة قروش يومياً . جماهير صامتة ، مسخرة ، يطوقها الجوع والمرض والموت ، ولكن ، خاصة بعد ١٩٤٥ ، يحركها أيضاً وبشكل دائم كل أسبوع او موسم مد وجزر الذين ذهبوا من بينها ، الى المدن وأصبحوا عمال مصانع أو طلاباً . ومن المدينة ترد أفكار جديدة . حملة شعار : « الارض لمن يفلحها » . الارض ؟ من يدري ؟ لعلها نهاية هذا الانتظار في حالة البؤس حتى الموت . سينتفض الفلاحون ... ولكن لا نستبق الاحداث .

ولاكمال الصورة ، يجب التلميح لدور المصارف في الريف . ان زراعة القطن المنفردة قد ادخلها اسماعيل وأصبحت احد الخطوط الرئيسية لاستغلال مصر الاستعماري من قبل الانكليز في عهد كرومر ، هذه الزراعة دعت لظهور تنظيم مصرفي ورهني كان يمتص المزارعين المصريين الى جانب ادارة الضرائب . تأسس البنك العقاري المصري عام ١٨٨٠ برؤوس أموال فرنسية . أنشأ الانكليز بنك الارض المصري Land Bank of Egypt عام ١٩٠٥ ليساعد المصالح الانكليزية المسيطرة على البنك الزراعي المصري Agriculture Bank of Egypt الذي أسسه عام ١٩٠٢ البنك الاهلي ، وألغي بعدئذ عام ١٩٣٦ . وعلى أثر الكارثة التي سببتها الازمة العالمية في ١٩٢٩/١٩٣٠ قرر الوفد عام ١٩٣٠ انشاء بنك التسليف الزراعي المصري لمُد يد المساعدة لصغار ومتوسطي الملاكين ؛ ولكن الوفد اضطر للاستقالة تحت ضغط العائلات الكبيرة ، وعندما خلفه اسماعيل صدقي أصدر قانون ١٩٣١ ؛ القائل بأنه لا يحق طلب القرض الا لمن يملك ٢٠٠ فدان بدل ٥٠ فداناً . مما حصر الفائدة بكبار الملاكين وحدهم . وفي ١٩٤٩ أصبح مصرف التسليف الزراعي والرهني المصري ، وعدلت شروط القرض .

خلال كل هذه الحقبة كانت سيطرة الأجهزة المصرفية ، وأكثرها في يد الممثلين الفرنسيين والإنكليز ، على أرض مصر حقاً هائلة . في ١٩٠٧ ، مثلاً ، كانت قيمة الأراضي المزروعة ١٢٠ مليوناً من الجنيهات بينما ارتفعت القروض

الرهنية إلى ٦٠ مليوناً ! هكذا استغلت قطاعات هامة من الأرض المصرية من قبل المصارف بدل الملاكين^(١) .

لم يجد صراع الفلاح من أجل أرض مصر مؤرخه بعد . وقد اقتصرَت الدراسات على اظهار طيبة وفقر ونعاسة الفلاح المصري . وحل الفولكلور محل السياسة وأرخ حسب ابعاد الإقتصاد الإجتماعي . ومنذ ١٩٤٥ بذلت محاولات لرسم تاريخ الحركة الفلاحية ، خاصة في أعمال المدرسة التاريخية الماركسية (صادق سعد ، شهدي عطية الشافعي ، فوزي جرجس ، إبراهيم عامر وأحمد رشدي صالح) (٢) . واليك أبرز مراحل هذه الحركة :

طوال القرن التاسع عشر برزت ثلاثة أهداف : تكريس حق ملكية الأرض الخاصة ؛ صراع لتحرير الفلاح من السخرة المهادفة لتأمين حاجات الرأسمالية الزراعية لليد العاملة ، تعميم النظام الأميري . وعند نهاية القرن التاسع عشر تكون وعي وطني عند الفلاحين . وقد عبرت حركة الضباط المصريين بقيادة الزعيم أحمد عرابي في ١٨٨١/١٨٨٢ ، بعمق هـن سخط صفار الملاكين المقاريين ، ومتوسطيهم ، ازاء سيطرة الدول الأوروبية الكبيرة على الحديدوين ، فشارك الفلاحون بحماسة وعفوية في الثورة والصراع المسلح ضد الغزو البريطاني البحري عام ١٨٨٢ ، وخاصة في شمال الدلتا . (٣)

في بداية القرن ، قام محمد فريد ، خلف مصطفى كامل على رأس الحزب الوطني عام ١٩٠٨

١ - حول تاريخ المصارف في مصر ، هناك دراسات جيدة ، لا سيما :

فؤاد مرسي : « البنوك والنقود في البلاد العربية » : (١) « مصر والسودان » (القاهرة ، ١٩٥٥) ثم ، « النقود والبنوك ، القاهرة » ، ١٩٥٨ ؛ علي الجريتاسي ، « تطور النظام المصرفي في مصر » (القاهرة ١٩٦١) ؛ علي عبد الرسول ، « البنوك التجارية في مصر » ، القاهرة ، ١٩٦١ .

٢ - أحمد رشدي صالح ، رئيس تحرير الفجر الجديد عام ١٩٤٥/٤٦ ، هو مؤلف كتاب هام جداً عن الأدب الشعبي ، « الأدب الشعبي » ، القاهرة ، ١٩٥٠ و ١٩٥٥ ؛ وتبعه : « فنون الأدب الشعبي » ، وفي ١٩٥٧ أصبح مديراً لمركز الفنون الشعبية في وزارة الثقافة حيث يدير مجلة « فولكلور » . كل ذلك يشكل حصداً وفيراً لمؤرخي الحركة الفلاحية في المستقبل .

٣ - حول خيانة البدو ومحمد سلطان باشا يمكن الرجوع إلى شهادات العصر ، لا سيما شهادة جون نينه والهامي براودلي ، وف . س . بلونت ، ومذكرات أحمد عرابي ومحمد عيدو وكشف ع . و . الرافعي . بإنتظار نتائج مراجعة وثائق عابدين .

بالتعبير عن الملاكين الاغنياء ودافع عن إرادتهم بتشكيل القوة السياسية الأساسية في وجه المصارف الإنكليزية - الفرنسية ، في نفس الوقت الذي ساند فيه رغبة صغار ومتوسطي الملاكين بحمايتهم من نتائج سيادة التسليف الزراعية ومصائبها . فأنى برنامج الحزب الوطني يطالب : بتخفيض الضرائب على الأراضي ، إنشاء « نقابات زراعية » - يقصد بذلك نقابات حرفية وليس عمالية - لحماية المزارعين من الحكومة وكبار الملاكين ؛ حماية المستأجر من الدائنين ؛ وأخيراً ، تحت تأثير عمر لطفي ، إنشاء تعاونيات زراعية (١٩١٢) .

بعد الحرب العالمية ١٩١٤ - ١٩١٨ ، تعبر ثورة ١٩١٩ المصرية بقيادة وفد سعد زغلول ، عن ظاهرتين : من جهة ، الأزمة العميقة التي تجتازها فئات الفلاحين المتوسطة والفقيرة بسبب ثقل الضرائب خلال الحرب ؛ ومن جهة ثانية تدعيم البورجوازية التجارية في المدن وطموحها للسيطرة على السوق والدولة الوطنية . إمتدت الثورة من سنة ١٩١٩ حتى ١٩٢١ ، وبشكل مشتبك ، حتى ١٩٢٣ . شارك الفلاحون جماعات جماعات ، غالباً حول وجهائهم في تخريب الطرق الحديدية ، هجمات مسلحة على الفرق البريطانية او على قوى الأمن ، نسف مستودعات ، وفوق ذلك إحتلال أراضي وإعلان جمهوريات مستقلة في مديريات عديدة من مصر العليا والسفلى . وبعدها بسنوات سار الفلاحون في طليعة المناهضة الشعبية لكتاتوريات أحمد زور (١٩٢٥) وخاصة إسماعيل صدقي (١٩٣٠ - ١٩٣٥) .

هذه هي أهم نقاط برنامج الوفد بما يختص بالمطالب الزراعية : تنظيم الفلاحين الفقراء في نقابات ، إنشاء علاقات مع النقابات العمالية والمنظمات النقابية العمالية ؛ إلغاء نظام العزب الذي يشبه لحد بعيد الأراضي الإقطاعية ؛ إعفاء من يملك دون الـ ٣٠ فداناً من الديون ؛ إلغاء الضرائب كافة عن الفلاحين الذين يملكون اقل من ١٠ فدادين ، فرض ضرائب على مالكي أكثر من ١٠٠ فدان مع رسوم خاصة للري ؛ إنشاء مصارف تعاونية لصغار الملاكين . ولكن الإصلاح الزراعي لم يرد على لسان الوفد حتى نهاية الحرب العالمية الثانية .

أحدثت حرب ١٩٣٩ - ١٩٤٥ التغيرات المعروفة في الاقتصاد والمجتمع المصريين . وإذا بتقدم الجناح الصناعي ، البورجوازية المصرية الكبيرة ، وتأثير الثورة الصينية وخاصة تقدم الحركة الشيوعية في المدن ثم ، في القرى ، بعد ١٩٤٥ ، وإذا بكل هذه العوامل تضع المسألة الزراعية في مقدمة القضايا الداخلية المرتبطة بمسألة الاستقلال والجلء عن أرض الوطن .

منذ ١٩٤٤ ، إعترف مصطفى النحاس ، آنذاك رئيس الوزارة ، أمام المجلس بأن « الخطأ الكبير الذي يسبب فقر غالبية السكان هو عدد الملكيات الكبيرة المرتفع » . في ١٩٤٤ قدم محمد خطاب ، تحت تأثير الدراسات التي أصدرتها يومذاك الحلقات الماركسية (١) ، قدم لمجلس

١ - كان محمد خطاب يتردد ، في تلك الفترة ، إلى مجموعة « دار الأبحاث العلمية » في الوقت الذي كان مديراها ، شهدي عطية الشافعي وعبد المعبود الجبيلي ، يكتبان كتابها البرنامجي ، « أهدافنا القومية » ، القاهرة ، ١٩٤٥ .

الشيوخ اول مشروع تحديد للملكية العقارية ، ورفعت لجنة الشئون الاجتماعية الحد الأعلى الى ١٠٠ فدان بدل خمسين ، فقبل محمد خطاب ذلك ، ولكن مجلس الشيوخ رفض نهائياً المشروع في ١٦ حزيران ١٩٤٧ .

في ١٩٤٥/٤٦ ، وضعت اللجنة الوطنية للعمال والطلاب الإصلاح الزراعي في مقدمة الإصلاحات الداخلية وطرحت شعار « الأرض لمن يفلحها ! » . وجعلت اللجنة من تمرد الفلاحين شرط لنجاح الثورة الوطنية وحاولت توسيع عملها في الريف .

في ربيع ١٩٤٥ صدر اول كتاب نظري ماركسي يحلل مشكلة الفلاح ، للمهندس صادق سعد : « إن قضايا التموين وارتفاع الأسعار وغيرها من الصعوبات البيئية التي سببتها الحرب فتحت عيون الناس على عيوب بنياننا الاجتماعي ودفعتهم الى التفكير في الدواء ، وذلك ليس عن طريق بعض الاجراءات الاصلاحية ، بل عن طريق إصلاح جذري » . ويقترح الكاتب إصدار « قانون يمنع الأفراد والشركات من تملك أكثر من ٥٠ فداناً من الأرض الزراعية في المستقبل . وستكون بهذا الشكل مساحات كبيرة توزع بالتساوي على ما يقرب من مليونين من الفلاحين الفقراء (...) » إن الفلاحين الصغار الفقراء أحق من أية فئة أخرى - وأحق بمراحل - بالأرض التي يستغلونها ، مما يستتبع الاستيلاء على الأراضي التي تزيد عن الـ ٥٠ فداناً ، دون تعويض ، وتشجيع زيادة الإنتاج عند هؤلاء الفلاحين عن طريق تشجيع الجمعيات التعاونية الإنتاجية في الريف (١) .

في الفترة نفسها ، طالبت اللجنة العمالية للتحرير الوطني ، وهي منظمة سياسية - نقابية للطبقة العاملة ، طالبت في برنامجها بتحديد الملكية العقارية بـ ٢٠٠ فدان (معتبرة ان التخفيض الى ٥٠ فداناً مطلب يتعذر تحقيقه) ، وإلغاء الأوقاف الخاصة ، وإنشاء تعاونيات زراعية ورفع مستوى معيشة الفلاح وثقافته . وتقدم اتحاد النقابات الآنف الذكر - مؤتمر نقابات عمال مصر واللجنة التحضيرية لمؤتمر نقابات عمال مصر - في ١٩٤٥/١٩٤٦ ببرامج مشابهة .

ولتبرير حملة القمع التي شنها في ١١ تموز ١٩٤٦ ، ذكر اسماعيل صديقي ، أمام مجلس الشيوخ مقاطع من الصحف المصرية التقدمية التي عطلها وخصوصاً هذا النص : « ان سوء توزيع الثروة الوطنية يفرض توزيعاً جديداً للأرض التي يجب اعطاؤها للفلاحين بشكل قطع صغيرة ؛ وعلى هذا الإجراء ان يصاحبه تشكيل تنظيم تعاوني » ، (٢)

وفي ١٩٤٥ وباسم « جماعة النهضة القومية » اقترح مريت غالي برنامج اصلاح زراعي خلال ٢٥ سنة : يمنع كبار الملاكين من شراء أراض جديدة ، ويترك أمر تفتيت الأملاك الكبيرة للإرث ، كما يمنع تجزئة اي قطعة مزروعة تبلغ الفدادين الثلاثة ، وتوزع أراضي الأوقاف وادارة

١ - صادق سعد : « مشكلة الفلاح » ، القاهرة ١٩٤٥ ، ص ٧ - ٨ - ٦١ - ٦٩ .

٢ - خطاب في مجلس الشيوخ ، الأهرام ١٩ تموز ١٩٤٦ .

الأُملاك الأميرية وشركاتها العقارية على الفلاحين الفقراء . ويذكر المشروع في مقدمته : « يمتد التملك الإجتماعي تدريجياً الى القرى (...) ، وهذه الحركة ، اذا أملت ، تنذر بالأخطار (...) . والإصلاح سوف يتحقق معهم (كبار الملاكين) او ضدهم ؛ ومن الأفضل للكل أن يصير برضاهم أو حتى بمعاونتهم (...) . في الثورة يتركز الإصلاح الزراعي حول القضاء على الملكية الكبيرة ، وبعض الأحيان ، على كبار الملاكين ؛ في مصر ، وفي الوضع الحالي ، على الإصلاح الزراعي ان يكون عمل حكومة عاقلة ، تنظر الى بعيد وتريد الإستفادة من فترة هدوء نسبي لتحقيق اصلاحاً واعياً (...) والرأي السياسي يتحول لليسار ؛ والرغبة العامة في التجديد ، والتقدم الإجتماعي ، تظهر أكثر فأكثر (...) ، ولكن اتجاهها الغالب لم يرسم بعد » . (١)

وفي ١٩٤٩ وضع راشد البراوي ، وكان آنذاك استاذ التاريخ الإقتصادي في كلية التجارة بجامعة القاهرة ، مشروعاً لتعديل نظام الملكية العقارية لتشجيع الملكية الصغيرة والمتوسطة . وفي هذه الفترة أيضاً أنشأ الدكتور أحمد حسين ، السفير في واشنطن ، « جمعية الفلاح » ودافع عن تصاميم « من شأنها زيادة عدد الملكيات العائلية الصغيرة وتنظيم العلاقات بين المالك والمستأجر وتحديد أجر أدنى للعمال الزراعيين » .

وفي ١٩٤٩ أيضاً ، خلال المعركة الانتخابية ، أعلن ٧٢ مرشحاً مستقلاً تأييدهم لأفكار محمد خطاب ومريت غالي وجمعية الفلاح ولكن أيدوا كذلك أفكار اتحاد الصناعات المصري ، مطالبين ، في برنامج موحد ، تحديد الملكية العقارية وزيادة الضرائب على الأُملاك الكبيرة « لحل كبار الملاكين العقاريين على توظيف رؤوس أموالهم في الصناعة » .

وفي المجلس الجديد المنعقد سنة ١٩٥٠ طالب النائب الاشتراكي ابراهيم شكري بتحديد الملكية بـ ٥٠ فداناً بينما يقبل علي الشيشفي ومريت غالي بـ ١٠٠ فدان ، ويعطي الأول ، عدا ذلك ، ٦٠ فداناً للزوجة و ٣٠ فداناً لكل ولد ، يضاف الضريبة التصاعدية وتنظيم أسعار الإيجار .

وباسم الحزب الاشتراكي (أحمد حسين) شنت مجلة الاشتراكية حملة على كبار رجال الإقطاع .

وحتى عند الإخوان المسلمين ، يرى ممثل الراديكالية ، سيد قطب ، ضرورة استباق ثورة الفلاحين . ورجل مثل محمد خطاب « يفكر تفكيراً وأساسياً واعياً ويدرك ان اوضاع الملكيات الزراعية يجب ان تتغير اتقاء لما تثيره من عواصف مرتقبة في الأفق القريب » . (٢)

١ - الترجمة الفرنسية للنص المنشور عام ١٩٤٥ بعنوان : Un programme de réforme agraire pour l'Egypte. E. C. Vol. 38 (1947) p. 1 - 66.

٢ - سيد قطب ، معركة الإسلام والرأسمالية ، القاهرة ، ١٩٥١ ، حول البرامج المفضلة للأحزاب والتشكيلات السياسية .

ومن وراء البحار ، تلتقي في مصر تأثيرات متناقضة .
من البلدان الاشتراكية ، وخاصة الصين ، يأتي مثال إصلاح جذري للملكية
العقارية والجميع يشعرون لأي حد تتشابه القضايا المطروحة في مصر وفي الصين
حيث كانت الثورة الفلاحية قوية جداً .

تأثيرات متناقضة : التأثيرات التي تأتي من الولايات المتحدة . منذ تشرين
الثاني ١٩٥٠ ، حدد غوردون غراي سياسة الولايات المتحدة الأساسية في
الشرق الأوسط : « من الجلي ان القضية الاقتصادية الملحة في الشرق الأوسط
إنما هي القضية الزراعية (...) . يجب توسيع وتحسين الري واستعمال الأراضي
المتروكة ، وتطوير الأساليب الزراعية واتخاذ إجراءات عاقلة لإصلاح
نظام الملكية العقارية ونظام التأمين » .

في ١٩٥٠ كذلك ، وبناء على اقتراح من الولايات المتحدة ، اوصت هيئة
الأمم المتحدة البلدان المتخلفة بإجراء إصلاح زراعي كشرط اكيد لكل تصنيع
يستهدف رفع مستوى معيشة السكان .

في آذار ١٩٥١ ، قدمت لجنة استشارية لرئيس الولايات المتحدة التوصيات
التالية : « يجب دعم الإصلاح الزراعي في البلدان المتخلفة لتأمين ملكية
الأرض . في بعض البلدان لا يمكن مكافحة الجوع والاشتراكية إلا بواسطة
الإصلاح الزراعي ... » .

وأخيراً ، في شباط ١٩٥٢ ، عقب حريق القاهرة (يحذر الإنتباه لذلك)
أصدرت نظارة الخارجية الأميركية منشوراً بعنوان : « الإصلاح الزراعي
التحدي العالمي » ، تحبذ فيه تغييراً لنظام ملكية الأرض وإيجارها ، مشددة على
أهمية هذه الإجراءات في مكافحة الشيوعية .

وبعد ذلك بزمان ، في الكتاب الضخم الذي خصصه للإصلاح الزراعي
يعترف سيد مرعي ، وهو الذي أشرف على الامر طويلاً ، بهذه التأثيرات
المقاربة : « صعب انتشار مبادئ الاشتراكية في العالم ان أخذت دول كثيرة
بقواعد الإصلاح الزراعي » .

لا يشير سيد مرعي مباشرة للتأثير الأميركي ، ولكنه يظهر

ارتباط الارستقراطية الزراعية بالاستعمار ذاكراً كلمة النبي المعروفة :
« يستطيع الانكليز ان يخلوا مصر مرتاحي البال : فقد اوجدوا طبقة من
الملاكين الكبار تستطيع بريطانيا الاعتماد عليهم لتنفيذ سياستها في مصر » .
علام يعتمد الخبراء الاميركان للنصح بالاصلاح الوقائي ؟ على وقائع دقيقة ،
ولو لمرة : فقد شهدت السنوات الاخيرة للحرب انتشار الجراثيم في الريف
انتشاراً يعبر عن حقد الفلاح على الملاكين . وبين ١٩٤٩ و ١٩٥١ تقاقم تمرد
الفلاحين في الممتلكات الكبيرة وخاصة في كفور نجم وباصوت . فقد هاجم
الفلّاحون الحراس ومراكز الشرطة واشعلوا النار في المكاتب مطالبين
بالاراضي التي يفلحونها . شهد بدر اوي عاشور باشا والامير يوسف كمال
والامير الوصي محمد علي وفؤاد سراج الدين باشا وعبد اللطيف طلعت باشا ،
شهدوا كلهم الواحد بعد الآخر ممتلكاتهم مسرحاً لاعمال عصيان حمل الفلاحون
فيها السلاح أحياناً . وحدث ذلك حق في الاراضي الملكية . انها الفترة التي
كان اليسار يحاول فيها الاستفادة من فشل المجلس الوطني للعمال والطلاب في
سنوات ١٩٤٥/١٩٤٦ ويعزم التغلغل في كسب الفلاحين . وامتدت ، في
الواقع ، الشبكات حول المراكز الصناعية الكبيرة - خاصة محلة الكبرى ،
شبا الخيمة وكفر الدوار والشرقية ، شرق قناة السويس - مرتكزة على المعلمين
وعمال المواسم والموظفين الصغار . وانهضت اواصر بين المصانع الحديثة
حيث تمثل المنظمات الشيوعية والنقابات قوة يحسب لها حساب ، والمدن المفعمة
بلجان الجبهة من جهة ، وبين عزب الباشوات وديرات الامراء وممتلكات
الملك والشركات العقارية من جهة أخرى .

وقد دخلت قطاعات المنظمات الماركسية للفلاحين في سنوات ١٩٤٤
١٩٤٨ القرى بإطاراتها المهنية ولجان يتجاوز فيها طالب المحلة والمعلم الوطني
والفلاحون والعمال الفقراء الذين تبدو لهم قضية الارض قضية حياة او موت .
مؤكداً ، لقد هزّ انقلاب الضباط الاحرار وخلع الملك السابق فاروق
القلوب وأهاج الخيلات . في القرى ، بدأ الحديث عن اصلاح الزراعي ،
ووصلت أصدااء الثورة من مراكز عمالية . وبلغت البلبلة السياسية
اوجها ودفع البعض بالامل حق امنية ثورة شعبية حقيقية . وفي كفر الدوار

حيث توجد مصانع انكليزية - مصرية (كان رأس المال الانكليزي غالباً ويدير المجموع أحمد عبود) قرر العمال الاضراب ، وراح منظماهم ، مصطفى خميس ومحمد حسن البكري ، يخطبان في الجماهير حيث يتآخى عمال وفلاحو المنطقة ، ويتحدثان عن الزمان الجديد وعن نهاية البغي والعسف . نحن في ١٣ آب . في اليوم نفسه حاصر الجيش المصنع وفرق المتظاهرين وأنشأ المحكمة العسكرية التي حاكت وأعدمت القائدين العماليين فوراً . وفي اليوم التالي شنقنا عالياً .

منذ البداية حطمت حركة الجيش بالإرهاب اول محاولة ثورية تابعة من قيادة شعبية وقديرة ، رغم عدم وضوح الأهداف ، على أن تعطي ثورة فلاحية واسعة النطاق .

إن أيام كفر الدوار هي التي فرضت الإسراع . ما زال توجيه رأس المال نحو الصناعة هو الأساس ؛ ولكن يوم ١٣ آب كشف عن سعة الخطر وحدد الخطوة .

بعد كفر الدوار بأقل من شهر صدر القانون رقم ١٧٨ الصادر بتاريخ ٩ أيلول ١٩٥٢ القاضي بالإصلاح الزراعي . ورغم فذلكات الصاغ جمال سالم فإن أعضاء مجلس الثورة ومنظمة الضباط الأحرار اليساريين ، خاصة الركن خالد محي الدين والزعيم يوسف صديق ، هم الذين حددوا مختلف بنود الإصلاح ، يساعدهم في ذلك قانوني موهوب وشاب وصديق شخصي للرئيس جمال عبد الناصر ، أحمد فؤاد . وحاول علي ماهر ، الذي ما زال رئيساً لمجلس الوزراء ، معارضة الإصلاح مقترحاً ٥٠٠ فدان كحد أعلى . برر كبار الملاكين معارضتهم بحجج دستورية ودينية : فالإصلاح ، حسب زعمهم ، يخرق دستور سنة ١٩٢٣ الذي ما زال سارياً ؛ وبمسه لمبدأ الملكية الخاصة نفسه يحرف الإصلاح أحكام الاسلام . واقترحوا نظام الضرائب التصاعدية بديلاً له . ولكن مجلس الثورة رفض الاقتراح معتبراً انه لا يقضي على العيوب السياسية التي تصاحب عادة وجود مساحات كبيرة من الأراضي في أيدي قليلة .

لنحفظ هذا التعليل : المشكلة ، بالدرجة الأولى ، مشكلة سياسية ، مشكلة سلطة الدولة تمارسها الأرستقراطية الزراعية وتأتي حركة الجيش للحد من إمتيازاتها لصالح الجناح الصناعي . استقال علي ماهر ، فخلفه محمد نجيب . ما هو اصلاح ١٩٥٢ الزراعي ؟

أ - يجعل الحد الأعلى للملكية العقارية ٢٠٠ فدان للملاك . في الواقع سيحتفظ أكثرهم بـ ٣٠٠ فدان إذ ان القانون يسمح لأب ولدين بالاحتفاظ بمائة فدان علاوة .

ب - يعفى من هذا التحديد ، الشركات التي تملك أكثر من ٢٠٠ فدان لتصلح هذه الأراضي المتروكة ، الأفراد في نفس الحالة ، الشركات الصناعية التي تحتاج لكي تنتج الى أكثر من ٢٠٠ فدان ، الشركات الزراعية العلمية ، الجمعيات الخيرية ، الملاكون المدنيون في اوضاع خاصة يحددها القانون .

ج - كل ملاك يشمله القانون يعرض عليه بأسهم حكومية تعطى بدل الفدادين المنتزعة ؛ يحدد سعر الفدان بعشر مرات قيمة ايجاره التي تساوي ٧ مرات الضريبة العقارية ، يضاف الى ذلك قيمة الأشجار والتجهيزات الدائمة او غير الدائمة . تحمل الأسهم المعطاة للملاكين فائدة سنوية قدرها ٣٪ على ٣٠ سنة ؛ وتصلح لتسديد الضرائب وشراء الأراضي المتروكة الخ ..

د - توزع الدولة الاراضي المنتزعة على الفلاحين خلال ٥ سنوات بينما يستطيع الملاكون بيع أراضيهم مباشرة للفلاحين اذا كانت هذه الاراضي خارج نطاق تطبيق القانون . يجعل الحد الاعلى للأراضي المعطاة للفلاح ٥ فدادين . يدفع الفلاح للدولة ثمن الارض التي يحصل عليها ، خلال ٣٠ عاماً وتضاف فوائد سنوية قدرها ٣٪ مع كمية قدرها ١٥٪ من مجموع سعر الأرض لسد نفقات التوزيع والحجز . وأخيراً ، على المستفيد من الاصلاح ان يكون مصرياً ، بالغاً سن الرشد ، لا حكم عليه بما يختص بقضايا الشرف ؛ وعليه ان يكون مزارعاً ، مستأجراً او عاملاً في الأراضي الموزعة او ساكناً القرية .

هـ - وفي الوقت نفسه ، يهتم القانون بتحديد علاقات ملاكي الأراضي

ومستأجرها . ان بدل ايجار الفدان هو سبع مرات الضريبة العقارية ، او نصف المحصول ، هذا اذا كان الايجار مرتبطاً بالمحصول ؛ تعفى الحدائق ومزارع الزهور الخ .. من هذا النظام . وأخيراً لا يستطيع استئجار الأراضي الا من يزرعها بنفسه ولا يؤجر لأقل من ثلاث سنوات .

و - يعين الوزير لجنة خاصة (٣ ممثلين عن الملاكين والمستأجرين ، ٣ ممثلين عن العمال الزراعيين وموظف كبير للرئاسة) تحدد اجرة العمال الزراعيين في مختلف المناطق ، سنوياً .

ز - تنشأ تعاونيات زراعية لصغار الملاكين (حق ٥ فدادين) مهمتها الحصول على قروض زراعية وأسمدة ودواجن وبذار وآلات زراعية ومطامير ووسائل مواصلات ، وتنظيم دورة المزروعات وبيع المحاصيل ؛ وعلى هذه التعاونيات بعد تشكيلها ان تنتظم في جمعيات تعاونية عامة وفي الاتحادات تعاونية تخضع لمراقبة وزارة العمل والشئون الاجتماعية .

يرخص للعمال الزراعيين تشكيل نقابة لحماية مصالحهم العامة .

ما هي النتائج ؟

عام ١٩٦٢ ، صرحت الدولة بانها عادت فوزعت ٦٤٥,٦٤٢ فداناً ، من أصل مجموع يبلغ ٥,٩٦٤,٠٠٠ فدان حرثت هذا العام ، على ٢٢٦,٠٠٠ عائلة - أي ١٠٪ من الأراضي على مليوني فلاح - مما يبرر ملاحظة بيير فرومون : « ان الاصلاح الزراعي خطوة سياسية ودية ؛ وقد قدرت تماماً ، لكن يجب الاعتراف بأن اثرها العملي ضعيف » .

وطابع الاصلاح المعتدل يلاحظ كذلك في مسألة التعويضات التي دفعت لكبار الملاكين . وبإعتراف المصادر الرسمية « كان هناك (قبل ١٩٥٢) تضخم في أسعار الأراضي حتى وصل سعر الفدان إلى ٨٠٠٠ جنيه ، بينما قيمته الحقيقية لا تتعدى ٢٨٠ جنيه (...) وقد ادى هذا الى حرمان الصناعة والتجارة من رؤوس أموال تكدست بلا فائدة إقتصادية في الأرض . وتقدر هذه المبالغ التي دفعت في الأرض فوق قيمتها الحقيقية بنحو ٥٠٠ مليون

جنيه في الفترة الممتدة من سنة ١٩٢٣ إلى سنة ١٩٥٢ ، .

وحسب تقديرات دورين وارينز ، تستند غالبية الملاكين الكبار ثمن الاراضي في ١٤ سنة ، وكانت التعويضات ، في هذه الشروط ، ترضية سياسية من ناحية الدولة تجاه نافذ العهد الماضي ، ورفضاً علنياً لمبدأ انتزاع الملكية انتزاعاً ثورياً .

والملاك الصغير الجديد ما هو وضعه ؟ لقد استطاع فريق من المحققين في جريدة « المساء » ان يثبت ، بعد تحقيقات متصلة أجريت مع الفلاحين انفسهم ، ان الفلاح مجبر على دفع ٥٠ جنيهاً سنوياً عن كل فدان حصل عليه من الدولة ، توزع كالآتي : ١٤ و ٤٥٠ جنيهاً كحصة سنوية ، ١٢ و ٠٦٥ جنيهاً كإشتراك في تجهيزات الري ، ١٠ جنيهاً كمصاريف زراعية ، و ١٠ جنيهاً أخرى لدفع ديون سابقة في غالب الأحيان ومصاريف طفيفة أخرى . وحسب تقديرات مختلفة قامت بها « الجمهورية » ، الجريدة شبه الرسمية ، اتضح ان الفلاح الذي يملك حوالي ٣ فدادين عليه مدفوعات تبلغ ١٢٥ جنيهاً سنوياً ، في حين ان دخله السنوي لا يتعدى ١١٥ جنيهاً .

وفي الوقت نفسه ، تجني الدولة من الأراضي التي تملكها والتي تسمى « اراضي الإصلاح الزراعي » اي الأراضي التي لم توزع على الفلاحين بعد ، ربحاً بلغ ٨٠٠ و ٧٥٤ و ٢٠٠ جنيه سنة ١٩٥٥ ، محتمة هكذا مكان كبار الملاكين في استغلال الفلاحين الفقراء والعمال الزراعيين . وبسرعة ، وظفت الدولة اموالاً طائلة لتستطيع القيام بدور المالك ومدير الاعمال . هذا بينما كانت فكرة الانطلاق هي التمويل الذاتي إذ طلبت إدارة الاصلاح الزراعي ١٠٠ و ٠٠٠ جنيه في كانون الأول وحصلت عليها . وطبقاً للقانون رقم ١٣١ الصادر سنة ١٩٥٣ ، اقتصرت هيئة الاصلاح الزراعي (وزارة الاصلاح الزراعي فيما بعد) شخصية قانونية ومالية مستقلة ، وكلفت بتشكيل جهاز ينتقى اعضاؤه بمعزل عن مضايقات البيروقراطية الحكومية ، كما منحت حق التصرف برأس مال قدره ٨٢ مليوناً من الجنيهاً ، مما يجعل منها عملياً أكبر مالك عقاري في مصر .

ولما كانت الفكرة الاساسية هي تعزيز إهتمام الفلاح بالأرض ، فقد إزداد عدد الملاكين الصغار الذين يعيشون على شفير البؤس ازدياداً هائلاً .

وإذا بكتاب الدولة السنوي يستشهد بآراء وزير الزراعة الأميركي عام ١٩٥١ : « إن توفير قطعة صغيرة من الأرض وبعض الظروف الملائمة له تأثير على السلام العالمي أكثر مما تؤثر فيه جيوش كبيرة لتحقيق السلام » .

هذا بينما يوجد في مصر تقليد يجعل من « المديرية » وحدة الامتلاك والاستثمار الزراعي حق عهد محمد علي . وبالتالي ، لم يكن هناك من داع لتقليد الصين الشعبية ، بل كان يكفي الرجوع الى التاريخ دون اهمال التجارب الحديثة .

يضاف إلى ذلك ، ان الفلاحين الفقراء والعمال الزراعيين لم يحصلوا على شيء إذ ان توزيع الأراضي قام لصالح صغار الملاكين والمستأجرين . وفضلاً عنه ، بقي تحديد ثمن إيجار الأرض حبراً على ورق في أغلب الأحيان . وعلى الفلاح ان يواجه احتمالات الملاك الكبير الذي يجد دائماً وسيلة للتهرب ، كما عليه ان يواجه العقلية البيروقراطية وجهل الموظفين المكلفين بالاصلاح والذين لا هم لهم غالباً سوى المناصب او الاثراء غير المشروع . لقد وضع تخطيط الاصلاح الزراعي ونفذ من فوق لمنع الفلاحين من أية مبادرة ثورية .

رغم هذا فإن البنود المتعلقة بتحديد ثمن إيجار الأرض انقصت بالتدرج الدخل العقاري ، ولم يبق الملاك الكبار كالكالف ، أسياد مستوى المعيشة المطلقين . واصبحوا يديرون اراضيهم بانفسهم . ولم يعد تأثيرهم الاجتماعي ليخفق فئة الملاكين المتوسطين (٥ - ٥٠ فداناً) ، الذين حرص الحكم على تقويتهم وشرع يحيطهم بطبقة متزايدة من الملاكين الصغار .

هنا يرد التساؤل عما إذا كان مستوى عيش الفلاح قد طرأ عليه تحسن ما . يصعب الجزم بذلك . لقد ازدادت نسبة العمال الزراعيين من ٤٢ ٪ عام ١٩٤٧ إلى ٤٧ ٪ عام ١٩٥٤ ، الامر الذي ينقص أجورهم الفعلي .

لقد انخفضت المساحات التي يسيطر عليها كبار الملاك . اما الملاك الجدد الذين ظهروا مع الإصلاح الزراعي ، فليسوا بحاجة لعمال يتقاضون اجراً إذ

انهم يقومون شخصياً بجميع الاعمال ويعتبرون انفسهم سعداء اذا تمكنوا من تأمين القوت .

ورغم ان القانون قد سمح بانشاء نقابات للعمال الزراعيين ، فان هذه النقابات لم يظهر لها أثر يذكر .

هناك ولا شك إتحاد لنقابات العمال الزراعيين في القاهرة ظل قائماً حتى سنة ١٩٥٨ ، مع ٥٠٠٠ عضو ؛ ولكن لم يعرف عنه نشاط ما . وجاء حل نقابات المعامل واستبدالها بنقابة واحدة في ١٩٥٨ / ١٩٥٩ ، ليقضي على الآمال الضعيفة التي بعثها في هذا المجال قانون ١٩٥٢ .

هذه الثغرات الواسعة تشير اليها الصحف ، خاصة جريدة « المساء » خلال سنوات ١٩٥٦ / ١٩٥٨ ، وتأخذها الحكومة بعين الاعتبار فتصدر قانوناً يعدل قانون سنة ١٩٥٢ على الوجه التالي :

أ - يدفع ثمن الأرض المعطاة للملاكين الجدد خلال ٤٠ سنة بدل ٣٠ سنة .
ب - تخفض الفوائد ، التي كانت بنسبة ٣ ٪ على ٣٠ سنة لنسبة ١٥ ٪ على ٤٠ سنة .

ج - تخفض رسوم نزع الملكية والتوزيع من ١٥ إلى ١٠ ٪ .

لقد قدرت قيمة هذه التخفيضات بـ ٥ جنيهاً للفدان في العام ، وفقاً لتقديرات علي الشلقاني ولكن ليس هذا بالأمر المهم . ففي تموز ١٩٦١ ، ادخلت الحكومة تعديلاً جديداً ومهماً على قانون الاصلاح الزراعي ، وذلك في اطار القوانين « الاشتراكية » ، ونظراً لحاجات الاقتصاد العام الملحة ولضرورة الحد من شوكة طبقة كبار الملاكين سابقاً الذين تحركوا غداة انهيار الوحدة السورية - المصرية .

وجاء مشروع العشر السنوات للانماء الاقتصادي الهادف الى مضاعفة الدخل القومي بين ١٩٦٠ و ١٩٧٠ ، فحدد للقطاع الزراعي برنامجاً يقضي بتوسيع الأراضي المحروثة بنسبة الثلث ، اي مليوني فدان (٨ ملايين فدان عام ١٩٧٠ مقابل ٦ ملايين لعام ١٩٦٠ / ١٩٦١) واجتمعت عوامل متعددة دفعت

بالحكومة لصياغة القانون من جديد ، وأهم هذه العوامل : خمول كبار الملاكين المتزايد ، والحاجة الملحة لإدخال الجماهير الفلاحية في اطار النظام العسكري ، والاهتمام أيضاً بتنظيم الملاكين الصغار ، مع زيادة عددهم ، ضمن مخطط تعاوني عام في الريف. يضاف إلى ذلك ميل العهد لاتخاذ موقف متصلب في نزاعه ضد البورجوازية القديمة (قوانين صيف وخريف ١٩٦١) ، ولإخضاع الحياة الاقتصادية بكاملها لتخطيط الدولة والهيئات العامة . وقد عدل الاصلاح الزراعي بالقرار الصادر بتاريخ ٢٥ تموز ١٩٦١ . وهذه أهم بنوده .

أ ب - لا يجوز ان تزيد ملكية الفرد على مائة فدان سواء أكانت الأراضي زراعية أو بور صحراوية (المادة الأولى) .

ج - لا يجوز للمالك ان يستثمر بطريق الإيجار أو وضع اليد أو بأي طريق آخر مساحة تزيد على خمسين فداناً . وتحسم من هذه المساحة الأراضي المملوكة . والملاك الصغار وحدهم يستطيعون الاستئجار (المادة ٧) . وهذا أهم بند في التعديل .

د - يدفع كتعويض للملاكين عن الأراضي المنتزعة سندات على الدولة لمدة ١٥ سنة بفائدة ٤ ٪ . (مادة ٥) .

وغداة إعلان هذا القانون بلغت المساحة التي تموزها وزارة الاصلاح الزراعي ١٠١٢٠٠٦٤٨ فداناً ، موزعة على الوجه التالي : ٤٧٨٠٠٠٠ فدان من الأراضي التي انتزعت من الملاكين الكبار ؛ ٥٠٠٠٠٠ فدان أخذت بعد تعديل أيلول ١٩٥٨ ؛ ١٠٤٠٣١١ فداناً من الأوقاف ؛ ١٠٠٠٥٨ فداناً من الأطياف ؛ ١٣٠٨٦٠ فداناً تملكها المؤسسة المصرية ، الأميركية ؛ ٦٠٠٠٠ فدان تملكها شركات ؛ وأخيراً ٤٠١٠٠ فدان من الأراضي التي تملكها وزارة الزراعة .

في هذه الفترة وزعت وزارة الاصلاح الزراعي ٤٣٠٠٨٥٢ فداناً بالضبط على ١٦٢٠٧٣٣ عائلة من صغار الملاكين . وقد أقيل وزير الاصلاح ، سيد مرعي ، بعد إتهامه بالجنح . وحل محله الصاغ عبد المحسن أبو النور وزيراً للإصلاح الزراعي واستصلاح الأراضي (١٩ ت ١٩٦١) ، وبهذا التعيين وضع الفريق العسكري حداً للسيطرة المدنية على هذه المؤسسة التي أنشئت مباشرة بعد انقلاب تموز ١٩٥٢ . وفي ٢ ١٩٦١ ، اتخذ الوزير الجديد سلسلة من الإجراءات التطبيقية تهدف الى تخفيف أعباء الملاك الجدد بشكل هام ، وخاصة إعفاءهم من ١٠ ٪ . التي نص القانون على جبايتها كمساويف إدارية .

فتح الإصلاح الزراعي مجالاً واسعاً أمام التعاونيات في الريف المصري . ويجدر الإهتمام هنا بالدور الرئيسي الذي يقوم به النظام التعاوني في أراضي الإصلاح الزراعي التي تلعب دور حقل التجريب قبل ان تمتد للمناطق حيث

يغلب صغار الملاكين .

في نهاية عام ٥٦ نجد ٢٧٢٢ تعاونية أنشئت حديثاً بموجب قانون ١٩٥٢ وهي تضم ٨٢٠٣٢٦ فلاحاً مع رأس مال قدره ٧٧٧٠٥٧٣ جنيهاً . وفي نهاية عام ١٩٥٧ ارتفع العدد الى ٤٠٠ جمعية تعاونية تضم ٢٠٠٠٠٠ فلاح يملكون معاً ٥٠٠٠٠٠ فدان . لكن يبدو ان هذه الأرقام مبالغ فيها . ويمطي محمود فوزي ، مدير التعاونيات في وزارة الإصلاح الزراعي ، الأرقام التالية لأيلول ١٩٥٨ : ٢٧٢ تعاونية تقدم خدمات لأعضائها يقدر رأسها بخمسة ملايين جنيه وتبيع ٣٠٨٠٧٢٠ قنطاراً من القطن . وفي ١٩٦١ - ٦٢ قسمت أراضي الإصلاح الزراعي الى ٤٣ منطقة تدير اعمال ٣٦٤ جمعية تعاونية برأس مال قدره ٦٥٤٠٥٦٣ جنيهاً . تقدم هذه الجمعيات لأعضائها خدمات بخمسة ملايين جنيه ، خاصة فيما يتعلق ببيع القطن .

رغم عدم دقة الأرقام ، يبدو ان سعر مبيع قنطار القطن ، حتى كاذبة محصول سنة ١٩٦١ هو سعر السوق المحلية ، وذلك لما وفره تجميع المحصول ، مما يعطي فائضاً للزارعين يبلغ ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه . وحسب قول السلطات ، ارتفع الدخل العادي للزارع من ٩٠٨ جنيه (١٩٥٢) الى ٣٢٠٧ جنيه (١٩٥٤) بفضل تجمع صغار الملاك في تعاونيات . وهناك مثال تذكره الحكومة غالباً وهو تعاونية زعران النموذجية : يملك فيها ١٩٧٣ عضواً ٤٩٤٨ فداناً ؛ وبلغت قيمة خدماتها عام ١٩٥٤ حوالي ١٦٥٠٥٤٤ جنيهاً ، منها ٢٨٣٠٦٦ جنيهاً أرباح صافية ، وارتفع الدخل العادي للفدان من ٣٢ جنيهاً عام ١٩٥٣ الى ٣٩٠٥ جنيهاً عام ١٩٥٤ . يبدو ان تجربة الإصلاح الزراعية كانت مثمرة ، وان الحكومة تدرس توزيع أراض مفلوحة بشكل قطع من عشرة فدادين ؛ وتخفيض الفائدة إلى ١٠٪ . على أربعين سنة . وكما ترى ، ثمة اتجاه لتجميع الملكيات الصغيرة التي تبقى بأيدي ملاكها ولكن المجموع ينظم في مناطق وإدارة موحدة يعود لها البت في دورة المحاصيل واستخدام الآلات والبيع الخ..

ما هو المعنى العميق الذي يتفتق عنه هذا الإصلاح الزراعي ؟ وإلى أي حد استطاع تحقيق أغراضه ؟

كانت أزمة المجتمع المصري العامة بعد الحرب العالمية الثانية تفرض ، كما تبين النصوص التي ذكرنا ، تغييراً شاملاً . لكن لنفهم المقصود : ليس المقصود مطلقاً تحويل رأسمالية من طراز استعماري للإشتراكية ، ولكن الانتقال من هذه الرأسمالية ذات الطراز الاستعماري ، المتأخرة ، والتي تغلب عليها الزراعة ، ويشوبها إرث الماضي الإقطاعي ، الى رأسمالية حديثة ، تغلب عليها الصناعة ، إنتقال لا بد له ، إذا ما حصل في بلد مستعمر ومتأخر ، من اتخاذ شكل موجه .

يحسن ان يوضع الإصلاح الزراعي سنة ١٩٥٢ في هذا الإطار . فهو المرحلة الأولى من العملية الشاملة لكي يصبح للمجتمع المصري كياناً حديثاً ، خليقاً بحل مشاكل التخلف وازدياد السكان الهائلة . ثمة مقدمة هي إجبار البورجوازية الزراعية الكبيرة والمالكة ثروات مصر الأساسية ، على توجيه استثماراتها للقطاع الحديث اي الصناعي . ويجب كذلك هدم قواعد هذه البورجوازية في الريف وإعطاء شكل التنظيم السياسي الجديد جذوراً سياسية صلبة في القرى . وفي الطريق ، يجب الحذر واليقظة حتى لا يتحول تغلب الجناح الصناعي ، إلى ثورة إجتماعية أي ، في الوضع المصري وعلى ضوء حريق القاهرة ، إلى ثورة من طراز إشتراكي .

لم يخف هذا عن اجهزة رأس المال الصناعي والمصرفي الموجهة . فحيا البنك الأهلي الإصلاح الزراعي بهذه بقوله ان مصر تستطيع ان تهنيء نفسها إذ ان الأمر قد قضي عن طريق حكومة شرعية ، بعد وعود كاذبة ولغو لا طائل تحته ، دون ترك المبادرة للجماهير مع ما تعنيه من احتمالات العنف والفوضى . إذا نظرنا إلى المسألة بهذا المنظار فإن أي إصلاح ، مهما بلغ من الجذرية ، يبقى افضل من فوضى حركة جماهيرية ... اما اتحاد الصناعات فإنه ، من ناحيته ، في تقرير سنة ١٩٥٢ يقول ما مفاده : قد يكون الإصلاح الزراعي بشري لصناعتنا ، إذ ان الأراضي المحروثة وازدهار الإقتصاد الزراعي عامة كفيلا بدفع الازدهار الصناعي قدماً ... على الإصلاح الزراعي ان يعطي إنطلاقة لحركة رؤوس الأموال الكفيلة بزيادة الاستثمارات الزراعية والصناعية ، وذلك لصالح الملاكين العقاريين ، سواء أكانوا جدد أم قدماء ... كذلك لم يخف سفير الولايات المتحدة ، جفرسون كافري ، اغتباطه .

ولكن الأرستقراطية الزراعية ثار غضبها ، وقد اعتادت على تسيير الأمور . وسيد مرعي يتحدث عن تخريب عشرات من مضخات الري ، وعن رفض ملاكين عديدين إعطاء أسمدة وبذور أو تسليف تكاليف الزرع

لفلاحهم ؛ وتوجه عدد من الملاكين لمجلس الدولة مطالبين بنقض القانون لمخالفته الدستور . وعندما لجأ ممثل عائلة الملوم العريقة للقوة كي يمنع تنفيذ القانون ، أوقفته الحكومة وقدمته للمحاكمة بضجة كبيرة وحكمت عليه بالأشغال الشاقة .

هنا ينتهي الأمر مؤقتاً ، وهو يدعو لبعض الأمل .

ولكن الفشل الإقتصادي واضح . ففي سنة ١٩٥٥ ، كان دخل الأرض ٤ مليون جنيه لم يوظف منها في الصناعة سوى ٦ ملايين . والباقي ؟! .. لم يستطع التشريع الصادر في ١٩٥٦ (قانون رقم ٣٤٤) الحد من عدد الابنية الفخمة . ان استثمارات العمار منذ ١٩٤٩ تبلغ قيمتها حوالي ١٥ او ٢٠ مليون جنيه سنوياً ، يتجمع معظمها في القاهرة والاسكندرية . وفي سنة ١٩٥٦ بلغت استثمارات هذا القطاع ٤٧,٣ ٪ من مجموع الاستثمارات ، و ٧٥,٨ ٪ من مجموع الاستثمارات الخاصة .

ماذا جرى ؟

بعد زوال الخوف المباغت ، ادرك كبار ملاكي الارض طبيعة الاصلاح الزراعي على حقيقتها ، وخاصة نزعتها للحوول دون ثورة فلاحية تحت الشعار الشيوعي : « الأرض لمن يفلحها ! » وتبين لهم ان مجلس الثورة ، والدولة التي نتجت عن ٢٣ تموز ، يحيطانهم بالرعاية ويحرصان على دفع تعويضات مهمة ، وفقاً للقانون نفسه . ورأوا الضباط الاحرار ينفذون حكم الاعداء بالنقابيين خميس وبكري بعد ثلاثة أسابيع فقط من طرد الملك السابق . وتابعوا بعين الإنتباه العلاقات المتينة القائمة بين السفير الاميركي جفرسون كافري وبين القادة العسكريين حتى عام ١٩٤٥ ، وقدروا حق قدرها حملة التوقيفات والاضطهاد الموجهة ضد الشيوعيين والتقدميين ، عند استلام الحكم ، والتي بلغت اوجها في ١٩٥٤ / ١٩٥٦ ثم ١٩٥٩ / ١٩٦٢ . وفهموا انه لن يسمح مطلقاً بانتفاضة فلاحية ما او اي عمل ثوري يساري . وإذا اطمأنوا ، حسبوا انهم سيتابعون بأمان حياتهم السابقة . عمارات وسلع فاخرة وتهريب رؤوس

اموال .

وتلاحظ نتائج مشابهة في حقل الانتاج الزراعي . فإن حذر العهد إزاء اي عمل قد تقوم به الجماهير الفلاحية ، فرض على السلطات الموجلة بتطبيق الاصلاح الزراعي اتباع سياسة تفتيت للأرض . وتركت هذه السلطات الملكيات الصغيرة تتكاثر - وأكثرها لا يتجاوز ثلاثة فدادين - ولا مردود كاف لها اقتصادياً ، كل هذا ، تحت التأثير الأميري ، كي لا يتحقق شيء يشبه ، من بعيد او قريب ، التحويل الاشتراكي في الريف . ونتج عن ذلك انخفاض وقي في الانتاج الزراعي وهبوط في مستوى معيشة الفلاحين الفقراء وأزمة اصلاح زراعي . رأينا كيف كانت ردة فعل الحكومة ، اذ عملت على تشجيع النظام التعاوني ثم تجميع الملكيات الصغيرة على أساس الدورة الزراعية والاستغلال ، واتجاه عام لابرار الجوانب الجماعية والاجتماعية من الزراعة مع الاحتفاظ بالصفة الخاصة للملكية العقارية .

في الواقع ، لم يختلف توزيع الدخل الزراعي في المجتمع الريفي سنة ١٩٥٨ على ما كان عليه سنة ١٩٥٢ .

واليك الجدول الذي وضعه الخبير ديريل :

- ١ - الدخل العقاري الذي يحصل عليه المتغيبون بصورة دائمة ودخل كبار الملاكين الذين يستغلون اراضيهم (بلايين الجنيهات) ٧٥ .
 - ٢ - دخل الريف ٣٢٥ .
- وهذا توزيعه :

السكان (بالآلاف)	%	الدخل العام (ملايين)	الدخل الفردي (جنيهات)
١ - جماهير شعبية			
أ - فلاحون بدون أرض			
١٤,٠٠٠	٧٣	٥٠	٣,٤٥
ب - فقراء ١,٠٧٥	٦	٧	٦,١

٢ - فلاحون متوسطون

٢٨٥٠	١٥	٧٦	٢٦,٨
٣ - اصحاب الامتياز			
أ - فلاحون اغنياء ٨٧٥	٥	٧٦	٨٧,٤
ب - رأسماليون ١٥٠	١	١١٦	٧٧٣,٣
المجموع : ١٨,٩٥٠	١٠٠	٣٢٥	٣٧,١

يتضح من هذا الجدول ما يلي :

١ - كثافة سكان الريف الكبيرة (٠٠٠) ٧٣ ٪ من الفلاحين محرومون من الأرض (٠٠٠) ؟

٢ - شمول نظام الاستغلال المباشر الذي يشغل اليد العاملة بالأجرة وتقهقر نظام الايجار التقليدي للمساحات الصغيرة .

٣ - انقراض الطبقات المتوسطة المستمرة (٠٠٠) التي كانت تشكل غالبية الفلاحين منذ قرن، وهي لا تمثل اليوم اكثر من ١٥ ٪ من سكان الريف .
٤ - الاحتفاظ بنفس وسائل الانتاج لا يستدعي توظيف رأس المال إلا في حدود ضيقة .

٥ - تجمع الثروة الزراعية في ايدي فئة واحدة ، وقد احتفظت الطبقة الحاكمة القديمة بوضع اقتصادي مميّز رغم الاصلاح الزراعي .
اما الهدف السياسي المزدوج فقد تحقق سنة ١٩٥٤ .

لم تعد الارستقراطية الريفية لتسيطر على الحياة السياسية: نظمت الأحزاب السياسية القديمة ثم حلت .

لم يبق في الميدان غير الاخوان المسلمين ، بعد ان اضطرت المنظمات الشيوعية الى العمل في الخفاء . ألغي دستور سنة ١٩٢٣ ، وفشلت محاولة البورجوازية القديمة ، يساندها الاخوان المسلمون ويدعمها الشيوعيون بحذر ، لتجميع السلطة في يدي اللواء محمد نجيب وعزل جمال عبد الناصر (ربيع

(١٩٥٤) . ثم ان تصليب الدكتاتورية العسكرية وإعلان الجمهورية المصرية سنة ١٩٥٤ وإعلان دستور ١٩٥٦ وانتخاب جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية ، كلها دلائل تؤكد نهاية حكم البورجوازية الزراعية الكبيرة .
اما فيما يتعلق بالهدف السياسي الآخر ، وهو التخلص من خطر الثورة الشعبية ، فيمكن القول في هذه المرحلة من دراستنا انه قد اقصى مؤقتاً . وسيستمر الصراع خلال المرحلتين القادمتين .

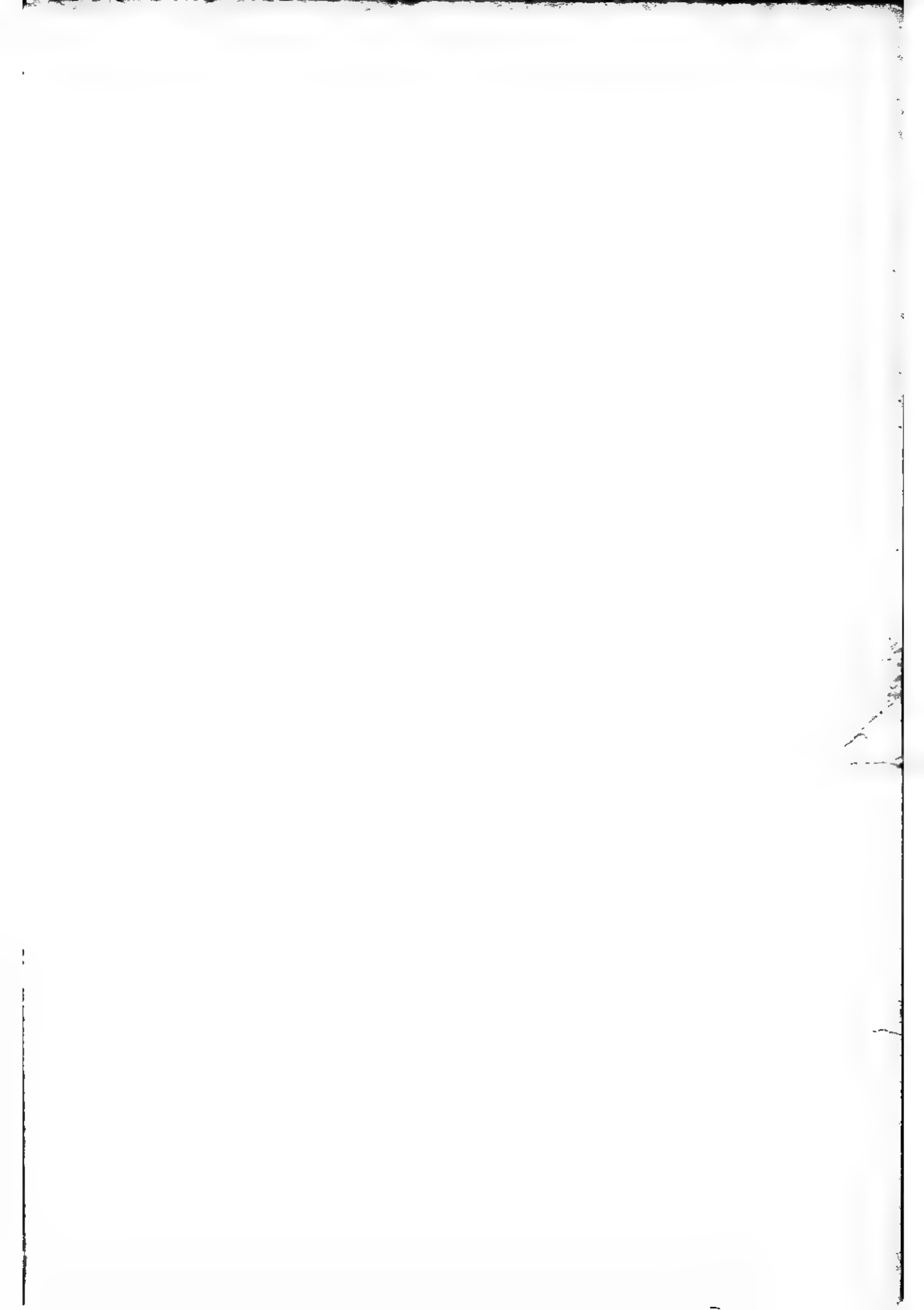
ازدادت حدة المشاكل الاجتماعية في مصر خلال النصف الثاني من القرن العشرين ، ذلك انه من ١٩١٥ إلى ١٩٥٠ ، ازداد عدد السكان بنسبة ٦٤٪ بينما لم تزد نسبة الإنتاج الزراعي إلا ٣٠٪ فقط . ثم ان المساحة المحروثة للنسمة هبطت من ٠,٥ أكر (٥٢ آر) سنة ١٩٠٧ إلى ٠,٢٨ سنة ١٩٥٣ . ومن المنتظر ، بعد بناء سد أسوان العالي ، ان يتجاوز الدخل الزراعي العام في ١٩٧٥ المستوى الذي كان عليه عام ١٩٥٣ بنسبة ٥٠٪ ، هذا بينما سيزداد عدد السكان بنسبة ٦١٪ . المقصود هو إستباق تدهور مستوى معيشة الفلاح الحالي تدهوراً لا مهرب منه إذا لم تتخذ الإجراءات اللازمة .
كذلك اسرعت السلطات في عملية استصلاح الاراضي ، فالبرنامج الذي كان قد حدد ٣٧٥,٠٠٠ فدان لأربع سنوات في كانون الثاني ١٩٦٠ ، عاد فحدد ٤٨٥,٠٠٠ فدان لخمس سنوات في آذار ١٩٦٠ . وبرنامج السنوات العشر يستهدف استصلاح مليوني فدان من الأراضي الجديدة . وفي الوقت الذي تنجز فيه المرحلة الأولى من السد العالي ، بفضل المساعدة الضخمة التي يقدمها الاتحاد السوفياتي ، يدرس خبراء المان مشروع إستغلال انخفاض محلة القطارة ، ويقترح ابراهيم عامر إعادة تنظيم الإصلاح الزراعي : ينزل الحد الأعلى لتحسين فداناً ، مع تخفيف ثام لواجبات المالك الجديد الخ ...

ولكن معطيات المشكلة المصرية لا تحصر بسهولة . في عام ١٩٦٠ ، كان عدد سكان مصر ٢٦ مليوناً وفقاً للإحصاء الرسمي ، وسيبلغ عدد السكان ٥٣ مليوناً قبل ١٩٩٠ ، واستصلاح الأراضي لا يستطيع ان يتخطى الحزام

الصحراوي الذي يمثل تسعة اعشار مساحة البلاد ، من هنا ضرورة تحويل جميع الجهود نحو التصنيع .

بالنسبة للنظام الجديد ، عليه ان يبدو وكأنه خالق مصر الحديثة ، تاركاً في الظل ما حققته البورجوازية الزراعية منذ محمد علي ، وبنوع خاص منذ الوفد . وها ان حركة الجيش تتخذ وجه التجديد المطلق ، الخلق من العدم ، فلا يستطيع أي تحليل طبقي ان يمسه .

وها ان مصر القديمة ، بكامل ماضيها ، مصر « الاقطاعية » ، تتوارى ، فتولد مصر جديدة بفضل « الحركة المباركة » ، مصر « العصرية » . وليس بين توارى الأولى وميلاد الثانية فترة من الاستغلال الرأسمالي . ليس ثمة استغلال في الحاضر . الاستغلال هو الماضي « الاقطاعي » الذي يكرمه الجميع .



الفصل الثاني

الجيش والثورة الصناعيّة

كيف ينوي الضباط الأحرار العمل ، الآن وهم في الحكم ، ليحققوا مصر الحديثة التي يريدون ان يكونوا خالقها ؟

ثمة تاريخ ينبغي سرده ، تاريخ الحوار بين الجيش والبورجوازية ، حوار قام على مراحل بين النواة القائدة للضباط الأحرار (مجلس قيادة الثورة) ومختلف فروع البورجوازية المصرية ، من كفر الدوار حتى تأميم بنك مصر ، ومنذ دعوة رؤوس الأموال الأجنبية حتى الحجز على الممتلكات الأجنبية بعد الاعتداء الثلاثي ، ومنذ الاصلاح الزراعي حتى قوانين صيف ١٩٦١ المعروفة « بالاشتراكية » .

في مرحلة اولى رفض الجناح الزراعي للبورجوازية ، كما رأينا ، التحول وإستثمار رؤوس أمواله في الصناعة ، فوجه عنايته نحو العمارات والحسابات المصرفية ، وتهريب أمواله الى الخارج ، وظل يعيش عيشة الباشوات . وهذه المرحلة التي بدأت مع إنقلاب ٢٣ تموز ١٩٥٢ استمرت حتى حوادث السويس تقريباً ، اي تموز - أيلول ١٩٥٦ ، كانت فترة بحث وتخطيط ،

وكانت القضية الاقتصادية في مقدمة هموم الدولة .
 بشكل عام كان المطلوب تشجيع رأس المال ، مصرياً كان ام اجنبياً ،
 وتوظيفه في المشاريع الصناعية لدفع البلاد نحو العمران .
 إتجهت الدولة ، ذات الارادة العسكرية ، صوب خبراءها ، المستشارين في
 اتحاد الصناعات ، حيث ترك حافظ عفيفي ، رئيس مجلس ادارة بنك مصر
 سابقاً ورئيس الغرفة الملكية ، ترك منصبه في ٢٢ أيار ١٩٥٣ لعبد الرحمن
 حماده ، رئيس شركة مصر لفزل ونسيج القطن^(١) .
 وكان اتحاد الصناعات يدعو الى توظيف رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية
 في المشاريع الصناعية ، معبراً بذلك عن موقف البورجوازية الكبيرة .
 لقد جاء في تقرير اللجنة الفرعية للصناعة : « يجب توفير ظروف ملائمة ،
 وبأنسب الشروط ، لتجهيز الصناعة المصرية الناشئة بالآلات والوسائل المالية
 والإطارات البشرية التي تشكل الأسس الأولية لتطورها وتقدمها ... » وجاء
 في التقرير أيضاً ان وسائل مصر ، وان كانت كبيرة ، لا تكفي دائماً لتطوير
 مختلف القطاعات الصناعية . لذلك لا يجوز التردد في طلب المساعدة الخارجية^(٢) .
 وهذه أول خطوة يتخذها الحكم الجديد . ذلك انه بناء على نصائح الدكتور
 عبد الجليل العمري ، وزير المالية ، والدكتور أحمد حسين ، السفير في واشنطن ،
 صدر مرسوم اشتراعي بتاريخ ٣٠ تموز ١٩٥٢ - بعد الانقلاب بأسبوع - يعدل
 القانون رقم ١٣٨ الصادر سنة ١٩٤٧ بشأن الشركات المساهمة . وبموجب هذا
 التعديل ، خفضت نسبة المساهمة المصرية الاجبارية في رؤوس الأموال من ٥١٪
 الى ٤٩٪ ، وهذه النسبة الأخيرة تشمل اشخاصاً معنويين ، أي شركات عاملة
 يملك اثناس أجنب قسماً مهماً ، اذا لم يكن غالباً ، من أسهمها^(٣) .

١ - Rapport de la F. B. I. pour l'année 1959, déjà cité, p. 21.

٢ - A. J. Dorro, L'industrie égyptienne et ses possibilités de développement, E. C. XXXIV (1943) N. 214. p. 481.

٣ - Texte in R. El-Barawy : The military coup. p. 226-7.

رحب الاتحاد الصناعات بمبادرة العسكريين « يبدو ان هذا القانون سيضع حداً نهائياً ، كما نأمل ، للخوف الذي لا مبرر له تجاه رؤوس الأموال الأجنبية وللحذر الذي أقلق سياستنا المالية كلها خلال السنوات الأخيرة ، وسام باعاقه نمونا الاقتصادي^(١) » . والكتاب السنوي لاتحاد الصناعات عام ١٩٥٤/١٩٥٣ يعرض وجهة النظر الرسمية بهذا الشأن : « نحن بحاجة لدفعة كبيرة من الاستثمارات لملء الفراغ الذي عانينا منه ، في السنوات الأخيرة ، في هذا الحقل . ان ادخارنا الذي لا يكفي عادة لتلبية حاجات البلد العادية ، لا يقوى على القيام بالمهمتين في آن واحد . لذلك طالبنا بتشجيع الاستثمارات الخاصة ، الأجنبية المورد ، ما أمكن ذلك . وقد اعترف المسؤولون أخيراً بصحة وجهة نظرنا^(٢) » .

وخلافاً لهذا الرأي اثبتت الوقائع ان رأس المال الأجنبي ، الذي لا يمكن ان يكون هدفه انماء الاقتصاد الوطني المصري ، انما يسمى ، في الواقع ، لخلق هذا الانماء . فمصر « مزرعة قطن لنكشير » ، حقل خصب للأرباح الباهظة . لقد أشار الدكتور رياض غنيمي في دراسته إلى ان « الحكومة الثورية الحاضرة قد بذلت جهوداً كبيرة لتجاوز الحقد على الاستثمارات الأجنبية » ، ثم شرح لماذا كانت « مصلحة هذه المؤسسات المالية الأجنبية هي استرداد الأموال الموظفة في مصر لتوظيفها في الخارج . وفضلاً عن الرهن العقاري ، اتجهت استثمارات المصارف الأجنبية الرئيسية نحو قطاعات تعطي مداخيل كبيرة ، دون استعمال الموارد المهمة كالبناء والخدمات العامة وماء الشرب والصناعة الخفيفة . وقد ذهب القسم الأكبر من الارباح الى الخارج^(٣) » .

La loi sur les investissements des capitaux étrangers, E. I. - ١
avril 1953, p. 21 ; également, La collaboration des capitaux étrangers, E. I. mai 1953, pp. 19-21.

Introduction à l'Annuaire de la Fédération Egyptienne de - ٢
l'Industrie, 1953-1954, E. I. nov. 1954, p. 21.

The investment effects of the land reform of Egypt, E. C. vol.- ٣
45 (1954), n. 278, p. 21.

نفهم من هنا الجهد المضنك الذي بذلته الحكومة في هذا الميدان ، وكيف استقبلته الدول الغربية ، وعلى رأسها الولايات المتحدة ، بالامبالاة . ولكن الصدمة ستكون عنيفة .

كتب نوم ليتل يقول : « تميزت الأشهر الأولى للنظام العسكري بإعتدال غريب في مجال العلاقات الخارجية . وبذلت عدة محاولات لتعديل التشريع الذي يحد من تشجيع الشركات الأجنبية . وهكذا عدل قانون الشركات المساهمة الذي كان ينص على وجوب إمتلاك المصريين ٥١ ٪ من رأسال هذه الشركات ، عدل بشكل يسمح للأجانب بالإشراف على الشركات المذكورة (...) . وأعيد النظر بقانون المناجم كي يصبح مقبولا أو مرضيا في نظر الشركات البترولية (١) .. »

حسبت الحكومة انها تستطيع ، بإعتدالها ، الحصول على رؤوس الاموال اللازمة لبرنامجها في التصنيع : ٥٠٠ مليون جنيه ، كما قيل . وقد انشيء بمبادرة أحد فؤاد « المجلس الدائم لتقدم الإنتاج الوطني » في ٣ تشرين اول سنة ١٩٥٢ . ولكن « رؤوس الاموال الاجنبية ظلت حذرة حتى قبل تأميم شركة القناة ، ولم يجلبها الى حد ما سوى البحث عن البترول . فعذر الرأسالية الغربية من حكم البكباشين امر قديم .. »

وكانت الشركات الاجنبية تبرر رفضها لاقامة مركزها الرئيسي في مصر متذرعة باعتراضين : اولهما قانون سنة ١٩٤٧ الخاص باليد العاملة والذي يفرض على الشركات الاجنبية استخدام ٩٠ ٪ من العمال المصريين يقبضون ٨٠ ٪ من الاجور ، والثاني يتعلق بتدخل الدولة في شئون الشركات الخاصة (٢) . «

وفي الوقت نفسه كان مجلس الثورة يقوم بنشاط على الصعيد السياسي . « إننا نعمل جهدنا لتحقيق الاصلاح وتطهير الجيش وحماية الدستور » ، هذه هي الكلمات التي قالها اللواء محمد نجيب ، القائد الأعلى للجيش ، في نداءه بتاريخ ٢٤ تموز ١٩٥٢ . ولكن الناس كانوا يلغطون في كل مكان بان الجيش يستعد لحل الاحزاب وفرض دكتاتورية على البلاد . وقد وجهت قيادة الأركان العامة نداء للأمة جاء فيه : « تعلن قيادة الأركان العامة على الشعب

١ - Tom Little, op. cit. pp. 219-220.

٢ - J. et S. Lacouture, op. cit. 1re édition, p. 348.

بصراحة انها لن تسمح بوضع المراقيل في طريق تحقيق نظام دستوري سليم .
وجرى إتفاق مع رئيس الحكومة لتأجيل الانتخابات النيابية الى شباط
القادم ، حتى تتمكن الحكومة من تطهير صفوفها واجهزتها ، الشيء الذي
يستلزمه كل نظام برلماني صحيح يحكم في نطاق الدستور .. ، (١) .

واللتمة معروفة : كفر الدوار أولاً ، ثم الاصلاح الزراعي الذي دفع علي
ماهر إلى الاستقالة . أصبح اللواء نجيب رئيساً لمجلس الوزراء في ٧ أيلول
١٩٥٢ ، ولم تكن المفاوضات بين مجلس الثورة والوفد إلا مناورة لكسب
الوقت . وفي الواقع ، لم يخطر مطلقاً على بال الضباط الأحرار ان يتخلوا ولو
عن القليل من سلطتهم لمصطفى النحاس ، الذي كان يحتفظ بنفوذ كبير (٢) . وقد
دافعت عنه جريدة « المصري » بعناد . وصدر قانون إعادة تنظيم الأحزاب
في ٨ أيلول ١٩٥٢ (٣) ؛ وكان تمهيداً للحل الذي لن يتأخر ، وقبل مصطفى
النحاس بالتخلي عن رئاسة الوفد التي كان يحتلها منذ موت سعد زغلول ،
فأصبح رئيساً فخرياً . واعلن خمسة عشر حزباً عن برامجهم ودستورهم وتشكيل
لجانهم ، كما يقضي القانون الجديد . وهذه الأحزاب هي : الوفد ، حزب التحرر
الدستوري ، حزب الكتلة ، الحزب السعدي ، الحزب الوطني ، الحزب
الاشتراكي ، حزب العمل ، الأخوان المسلمون ، حزب الفلاحين ، الحزب
الوطني النسائي ، بنات النيل ، حزب الفلاح الاشتراكي ، الحزب الديمقراطي
الجديد ، الحزب الاشتراكي الجديد ، حزب النيل الديمقراطي (٤) .

وفي العاشر من كانون الاول علقت الحكومة الدستور (٥) . وفي ١٣ منه
اعلن مجلس الثورة محمد نجيب قائداً للثورة (٦) . واحتياطاً لكل حملة صحفية ضد

١ - R. El Barawi, The military coup, p. 205 - 206.

٢ - A. Aboul-Fath, L'Affaire Nasser, Paris 1962, pp. 53-55.

٣ - Texte in Journal d'Egypte de 10 sept. 1952 ; également, R. El-Barawy, op. cit. pp. 252-256.

٤ - P. J. Vatikiotis, op. cit. p. 283.

٥ - M. Naguib, op. cit. p. 176-7.

إقامة الدكتاتورية العسكرية ، أعيدت الرقابة على الصحف في ٢١ تشرين الأول بعد ان كانت قد رفعت في ١٢ آب . وفي ١٦ كانون الثاني ١٩٥٣ ، حلت الأحزاب وصودرت ممتلكاتها وفرضت الإقامة الجبرية على زعمائها بانتظار احالتهم للمحاكمة . وفي الشهر نفسه بدأ تطهير الجيش ، فتم تسريح ٤٥٠ ضابطاً واعفي الزعيم رشاد منها ، عضو مجلس الوصاية ، من مهامه ثم اوقف في ١٨ كانون الثاني . وفي ٢٠ منه ، اكتشفت مؤامرة عسكرية وأحيل مدبرها العقيد محمد حسني الدمنهوري واخوه النقيب حسن رفعت الدمنهوري ، إلى المحكمة العسكرية ؛ وفي ٣٠ آذار ، حكم على منها بالسجن المؤبد ^(١) .

وفي ٢٣ كانون الثاني ١٩٥٣ ، أسس حزب سياسي واحد باسم « هيئة التحرير » . واوكلت الأمانة العامة لجمال عبد الناصر . وفي العاشر من شباط ، أعلن محمد نجيب عن فترة انتقالية من ثلاث سنوات ، يقوم خلالها بمهام الحكم مجلس الثورة بالاشتراك مع مجلس الوزراء ، ويشكلان معاً المجلس التنفيذي ، أي أعلى سلطة في الدولة . وفي ١٦ كانون الثاني ، اذاعت هيئة التحرير برنامجها في ١١ نقطة :

١ - جلاء الجيوش الأجنبية الكامل ، وغير المشروط ، عن وادي النيل ؛

٢ - حق تقرير المصير للسودان ؛

٣ - دستور جديد يعبر عن آماني الشعب المصري ؛

٤ - نظام إجتماعي يؤمن لكل المواطنين حق الحماية من البطالة والمرض والشيخوخة ؛

٥ - نظام إقتصادي يؤمن توزيعاً عادلاً للثروات ، والاستغلال الكامل للموارد الطبيعية والبشرية ، واستثمار رؤوس الأموال الجديدة إلى أقصى حد ممكن ؛

- ٦ - نظام سياسي يتساوى فيه المواطنون أمام القانون ، وتكفل حرية القول والتجمع والصحافة والمعتقد ، في حدود ؛
- ٧ - نظام للتربية ينمي الشعور بالمسؤولية الاجتماعية ، ويفرس في الشباب وعي واجباته ووعي حقوقه وضرورة زيادة الانتاج لرفع مستوى المعيشة ،
- ٨ - علاقات ودية مع كل البلاد العربية ؛
- ٩ - قوة محلية لدعم نفوذ الجامعة العربية ؛
- ١٠ - إنشاء علاقات ودية مع جميع البلدان الصديقة ؛
- ١١ - التمسك بمبادئ هيئة الأمم ، مع التشديد على تطبيقها على الشعوب المستعبدة (١٥) .

ما زلنا بعيدين ، كما هو واضح ، عن « القومية العربية » ، وعن « الاشتراكية الديمقراطية التعاونية » وعن سياسة باندونغ .

وفي ١٦ حزيران ١٩٥٣ ، دخل حكومة نجيب أربعة اعضاء من مجلس الثورة فأصبح جمال عبد الناصر نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيراً للداخلية ، وعبد اللطيف البغدادي وزيراً للحربية ، وصلاح سالم وزيراً للإرشاد الوطني ووزير الدولة لشئون السودان ، وأخيراً عبد الحكيم عامر ، الذي عين لواء ، قائداً للقوات المسلحة . وبعد يومين ، ألغيت الملكية وأعلنت « جمهورية مصر » .

وهكذا سقط القناع الذي كان يحجب حتى الآن النوايا الحقيقية لحركة الجيش الملتفة حول جمال عبد الناصر . لم يكن ممكناً ان تؤدي أزمة المجتمع المصري ، على ضوء حريق القاهرة ، إلى عودة الزعماء التقليديين . والحديث عن الدستور والانتخابات يعني عودة الوفد .

بيد ان القوى التي كانت تنشط للقضاء على الدكتاتورية العسكرية كانت

متعددة ، وبعضها يعادي الوفد . ويأتي في طليعة هذه القوى اللواء نجيب نفسه ، وقد ظلمه مجلس الثورة ، ثم الضباط اليساريون ، خالد محي الدين بالدرجة الأولى ، والعقيدان يوسف صديق واحمد شوقي ، أدعهم مريسة المصفحات وقسم من حامية القاهرة ، والصحافة الوفدية واليسار ، وكان يملك آنذاك صحافة قوية ، منها « الملايين » التي حيّت النظام الجديد كإنتصار للبورجوازية الوطنية ، و « الكاتب » ، لسان حال انصار السلم واكتياليته Actualité ، وهي مجلة اسبوعية تصدر باللغة الفرنسية وذات انتشار واسع ، ومجلات اخرى اقل انتشاراً ولكن لا تخلو من التأثير في الأوساط الجامعية والنقابية .

هذا فيما يتعلق بالجنح اليساري للحركة الوطنية . اما اليمين ، فإن الاخوان المسلمين قد عيل صبرهم واخذوا يطالبون بحصتهم في السلطة ، وكان عدد من القادة العسكريين : عبد الحكيم عامر ، كمال الدين حسين ، أنور السادات ، حسين الشافعي ، وخاصة رشاد مهنا وعبد المنعم عبد الرؤوف^(١) ، قد انتسبوا الى جماعة الاخوان ، فأثى القرار بحل الأحزاب ولم يمسه . وهكذا بقي الاخوان المسلمون القوة السياسية المنظمة الوحيدة التي يسمح لها العهد بالعمل . فأعدوا العدة ليلعبوا دورهم ؛ وبينما أبدى المرشد الأعلى الجديد ، للقاضي حسن الحديدي ، إستعداده للتعاون مع مجلس الثورة ، طلب الجناح المتزمت - صالح عشاوي ، محمد الغزالي ، حسن دح ، عبد الحكيم عابدين ، أحمد عبد العزيز جلال - بحق مراقبة التشريعات الصادرة عن الحكومة . واستغل الاخوان المسلمون الاتفاق الانكليزي - المصري حول السودان (شباط ١٩٥٣) والذي سبقته وساطة اللواء نجيب بين مختلف الأحزاب السودانية لتوحيدها ، ثم بدء المحادثات بين مصر وبريطانيا بشأن الجلاء (كانون ثاني ١٩٥٤) ، استغلوا هذه الظروف لإبراز قوتهم .

١ - ج. ب. فيليكيتيس ص ٤٨ - ٤٩ لا يشير إلى حسين الشافعي ، حول العلاقات بين الاخوان المسلمين والضباط الاحرار . راجع بشكل خاص أنور السادات « قصة الثورة كاملة » ، وأحمد ابو الفتوح ص ١٩٩ - ١٧٤ .

وفي ١١ كانون ثاني ١٩٥٤ ، خطب حسن دح ، زعيم طلاب الاخوان المسلمين ، في الجماهير بمناسبة تظاهرة كبيرة في بهو جامعة القاهرة ، في الجيزة ، وكان إلى جانبه قائد حركة فدائيان اسلام الايرانية ، السيد نواب صفوى . وقام الاخوان باستعمال اسلحة نارية وسكاكين وعصي ، وبشتم الجيش والشيوعيين . وجرح اثناء التظاهر عدد من الشرطيين والطلاب . وفي ١٤ كانون الثاني ، اعلن مجلس الوزراء حل الجمعية ، فانحاز زعماء الحركة الى محمد نجيب الذي غدا بذلك قطب المعارضة كافة .

حصل الاصطدام الحاسم في شباط آذار ١٩٥٤ ، اذ قامت « الجبهة المتحدة » التي كانت تضم الوفديين والشيوعيين وحزب مصطفى كمال صدقي الديمقراطي ، مع عناصر من الجيش ، قامت بنشاط متواصل لإعادة الحريات الديمقراطية والحياة الدستورية . اما الاخوان المسلمون ، فإن كل ما كانوا يبتغونه هو نهاية النظام العسكري .

وفي ٢٣ شباط ، وبعد عدة إجتماعات عاصفة ، إستقال اللواء نجيب ، ولكن تدخل المصفحات ، يقودها خالد محي الدين ، ارغمه على العودة للحكم .

راح جمال عبد الناصر يراوغ ويهادن حق تمكن من تجميد القوى المعادية له في الجيش . عندئذ نظم سلسلة من التظاهرات والاضرابات تحت إشراف هيئة التحرير (٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ آذار) في القاهرة والاسكندرية . وفي ٢٨ منه ، اعلن مجلس الثورة ان إنتخابات الجمعية التأسيسية التي كانت حددت في حزيران ١٩٥٤ ، قد الفيت ، ثم قام بتعديل الحكومة فابعد اللواء نجيب عنها وعن مجلس الثورة . وفي ١٥ نيسان اعلن مجلس الثورة إسقاط الحقوق السياسية عن القادة السياسيين الوفديين والأحرار الدستوريين والسعديين والذين شغلوا مناصب وزارية بين ١٩٤٢ و ١٩٥٢ . وفي ٧٨ نيسان ١٩٥٤ ، تسلم جمال عبد الناصر رئاسة مجلس الوزراء ، بالإضافة إلى منصب رئاسة مجلس قيادة الثورة .

وبين كانون الاول عام ١٩٥٣ وكانون الثاني ١٩٥٤ كانت محكمة الثورة ، المنعقدة باستمرار ، قد اصدرت بحق على عدد كبير من زعماء العهد الماضي أحكاماً قاسية بالسجن والأشغال الشاقة . وبعد نيسان ١٩٥٤ ألحقت الصحافة بالركب فعطلت الحكومة « المصري » ، وتخلصت بذلك من اقوى جريدة مصرية ، الجريدة التي كانت تعبر عن مختلف التيارات الديمقراطية (١) ؛ كذلك اوقفت السلطة احسان عبد القدوس ، رئيس تحرير « روز اليوسف » ، بضعة ايام ، ثم افرجت عنه بعد ان وعد بمسايرة النظام .

وفي ٢٦ تشرين الاول ، اطلق ارهابي ينتمي إلى منظمة الاخوان المسلمين السرية ، ست رصاصات من مسدسه على جمال عبد الناصر اثناء إجتماع شعبي في الاسكندرية ، فإخطأه ، وقام الجهاز البوليسي الذي يديره الزعيم زكريا محي الدين باعتقال حوالي ٧٠٠٠ عضو من الاخوان المسلمين وحكمت المحاكم العسكرية على ٨٦٧ منهم . ومثل زعمائهم ، وقد حطمتهم التعذيب ، امام محكمة الشعب التي يرئسها جمال سالم : مثل عبد القادر عودة ، يوسف طلعت ، خميس حميدة وحسن الحديبي خاصة . واعدت ستة من الذين حكم عليهم بالإعدام ، في ٨ كانون اول ١٩٥٤ ؛ ولم ينجُ إلا « المرشد الأعلى » . وكان اللواء نجيب قد اقبل من منصب رئيس الجمهورية ، ووقف وفرضت عليه الإقامة الجبرية ، في ١٤ تشرين ثاني (٢) .

هذه الفترة التي لوحقت خلالها كل حركة ذات صبغة ديمقراطية ، شهدت حملة إضطهاد اليسار للمرة الثانية ، بعد الحملة الاولى التي تبعت حوادث كفر الدوار . والعملية الجديدة تشكل جزءاً من مخطط محمد نجيب وجمال عبد الناصر المشترك . يقول محمد نجيب في مذكراته : « عملنا كل ما يمكن عمله ، منذ اللحظة الأولى ، لاستئصال أسباب الشيوعية في مصر ، أي قضينا على

١ - وصف جيد في كتاب ابو الفتح ص ٩٩ - ١١٣ .

٢ - خطاب جمال عبد الناصر أمام المؤتمر التعاوني ، في ١ حزيران عام ١٩٥٦ .

الملكية الفاسدة ، والنظام غير العادل للملكية العقارية ، والإزدراء العام بحقوق العمال ، والإحتلال الأجنبي البغيض . وبعد وقوع القطيعة مع عبد الناصر ، ختم اللواء نجيب مذكراته مشدداً على « إيمانها المشترك بالثورة المصرية واحد أهدافها القضاء على الشيوعية » ، ملاحظاً ان خلافها يدور حول « نفسية » الثورة (١) .

وتتابعت محاكمات الشيوعيين ، فحكمت المحاكم العسكرية بالأشغال الشاقة والسجن على عشرات منهم . وربيع ١٩٥٤ ، الذي شهد هزيمة نجيب ، شهد أيضاً إرسال ٢٥٤ مناضلاً يسارياً الى مخيمات التجميع ؛ وأقيل ١٦ ضابطاً من سرية المصفحات ، وفرض على خالد محي الدين نفي إجباري لمدة سنة ، في سويسرا . وعطلت أهم صحف اليسار (٢) .

بهذا ، أصبح جمال عبد الناصر ، رئيس مجلس قيادة الثورة ، حاكم مصر المطلق .

وفي الوقت الذي كان يتم فيه تسلم السلطة ، تعددت مساعي العسكريين ، على صعيد السياسة الخارجية ، لكسب عطف الولايات المتحدة وبريطانيا . هذا الجانب من المسألة قد أهمل بعد حوادث السويس ، وحرص العهد نفسه على ابقائه منسياً . ولكن لا بد من اظهار خطوطه العريضة لانه يلقي ضوءاً على تطور النظام كله .

منذ الأيام الاولى للانقلاب ، وجهت دعوات واضحة ، كما ذكرنا ، لرأس المال الأجنبي . وكان لسفير الولايات المتحدة في القاهرة ، جفرسون كافري ، علاقات ودية جداً مع العسكريين ، وكان معاونوه ، خاصة الملحق البحري المساعد ، دافيد إفنس ، والمستشار لاكلاند ، يتمتعون بنفوذ أكيد . وفي ٣

١ - محمد نجيب ، ص ٢٣٦ ، ٢١٥ ، ٢٠٩

٢ - المصادر المصرية غير موجودة فقد شددت المراقبة في هذه الفترة ، راجع :

W. Z. Laqueur, Communism and Nationalism p. 48,

الارقام مستقاة من وكالة : M.E.N.A. ، ٢٨ آب ١٩٥٤ .

أيلول ١٩٥٢ ، وعد دين اكسون نفسه ، وكان آنذاك ناظراً للخارجية
الاميركية ، وعد مصر « بصداقة الولايات المتحدة الفعالة » . وتعددت منح
فيلبرايت ، وازدادت الديون الاميركية المختلفة المترتبة على القاهرة من ٦ ملايين
إلى ٤٠ مليون دولار بين ١٩٥٢ و ١٩٥٤ . وفي إطار الاصلاح الزراعي الذي
كانت واشنطن تنصح به دوماً ، انشئت هيئة سميث « المصلحة المصرية -
الاميركية لتحسين الريفي » برأسمال مصري قدره ٥,٤٥٠,٠٠٠ جنيه ،
وأميركي قدره ٣,٤٦٩,٠٠٠ جنيه ، وذلك لاستصلاح وتوزيع مساحة
نموزجية من ٣٧,٠٠٠ فدان .

كان هدف الولايات المتحدة واضحاً : الحصول من النظام الجديد الذي
لا يخفي عداؤه للشيوعيين ، على الانضمام ، بشكل أو بآخر ، لجهاز عسكري
للدفاع المشترك في الشرق الأوسط ، جهاز مرتبط مباشرة بحلف الأطلسي
ويحاصر حدود الاتحاد السوفياتي الجنوبية ، وفقاً لمخطط جون فوستر دالس .
وفي ٣ ايار ١٩٥٣ ، قام هذا الأخير ، وكان قد خلف دين اكسون ،
بسر نوايا الحكومة المصرية . وصباح وصول دالس الى القاهرة ، نشرت جريدة
« المصري » عنواناً على ثمانية أعمدة : « نحن نكرمكم يا مستر دالس » وتحتها
بقليل : « ظنتم انكم تستطيعون شراءنا بنقطتكم الرابعة : وإنما أنتم بحاجة
لنقطة رابعة اخلاقية (١) ! » . من الصعب على مجلس الثورة ان يتقدم خطوة
الى الامام في هذه الشروط .

بيد ان المشكلة الأساسية ما زالت مشكلة الاحتلال البريطاني . لم يعد وارداً
الرجوع الى حرب عصابات ضد قاعدة القناة . وبدأت المفاوضات حول
السودان . فأقنع اللواء نجيب الأحزاب الاتحادية ان تشكل جبهة في وجه
حزب الأمة الذي يدين بالولاء للانكليز ؛ ثم عرض على الجناحين المتخاصمين
الاعتراف بحق السودان في تقرير مصيره ، مقتنعاً بأن السودانين لا بد وان

ينضموا الى مصر. وفي ١٢ شباط ١٩٥٣ وقع الاتفاق الانكليزي - المصري مع اسماعيل الأزهرى ، رئيس الحزب الوطنى الاتحادى بوصفه رئيساً للحكومة السودانية . واعلن الأزهرى استقلال بلاده في ١ كانون الثانى ١٩٥٦ مستبقاً ما نص عليه الاتفاق ، وذلك اعتماداً على دعم حزب الأمة له ، فاعتزضت بريطانيا ومصر بالأمر الواقع .

أما الجلاء ، فقد افتتحت المفاوضات حوله في ربيع عام ١٩٥٣^(١) ، بين جمال عبد الناصر والسفير البريطانى سير رالف ستيفنسون ، بعد أشهر من جس النبض ، وتوقفت في ٦ أيار رغم ان المفاوضات المصرى وافق مبدئياً على إعادة استعمال القناة من قبل بريطانيا في حال هجوم على تركيا . وبين كانون الثانى وأيار عام ١٩٥٤ ، شنت سلسلة من غارات العصابات على القاعدة لتذكير السير ونستون تشرشل باحتمال اسوأ العواقب . وفي أيار توقفت اعمال العصابات ، وفي الشهر الثابى أفرجت بريطانيا عن جزء من الديون المستحقة للقاهرة . وفي تموز تقدمت الحكومة البريطانية بعروض جديدة : جلاء الجيش عن القاعدة وبقاء الفنين المدنيين فيها للمساعدة على حراستها .

وفي ٢٧ تموز ، وقع الوفدان نقاط الاتفاق الأساسية . وأخيراً في ١٩ تشرين الأول ١٩٥٤ ، وقعت الاتفاقية الانكليزية - المصرية للجلاء عن قاعدة قناة السويس ، وهي تنص على انه لا يعاد استعمال القاعدة الا في حالة عدوان على مصر ، أو أحد البلدان العربية ، أو تركيا . ولقد طويت الصفحة السوداء من تاريخ العلاقات المصرية - الانكليزية . وبدأت صفحة جديدة . بذلك توطد مركز بريطانيا في الشرق الأوسط . والآن لم يعد لبريطانيا ولمصر أي مبرر

١ - بمصد المفاوضات الإنكليزية المصرية من ١٩٥٠ حتى ١٩٥٤ ، راجه :

Farag Moussa, Les négociations anglo-égyptiennes de 1950 à 1951 sur Suez et le Soudan, Paris, 1955.

Société Egyptienne de Droit International : The regional defence pacts, Le Caire, 1952.

Documents on the Soudan 1899-1953, Le Caire, 1954.

كي لا تتعاونان على العمل البناء» (١) .

هكذا تبدو مصر آخر عام ١٩٥٤ : في الحكم ، مجلس قيادة الثورة الذي جمد كل معارضة سياسية ، مجلس يتجه نحو الدكتاتورية بعد ان حصل أخيراً على الجلاء ، كما ان العلاقات مع الانكليز والأميركان قد صفت . يبدو الوضع وكأن كل شيء قد جهز لدعوة الدول الغربية ، وأيضاً رأس المال المصري ، للقيام بعبء البناء الاقتصادي ، مفتاح القضايا كلها . ولكن رأس المال المصري الكبير ، وخاصة الجناح الزراعي منه ، الذي بلي بالاصلاح الزراعي منذ أمد غير بعيد ، رفض توظيف أمواله في الصناعة ، كما ذكرنا .

بلغت الإستثمارات الجديدة ، عام ١٩٥٢ ، ٨٠٢ مليون جنيه (بما فيه ٣ ملايين بشكل شركات مساهمة) ، ثلثها موظف في الصناعة . ولكن الرقم هبط ، عام ١٩٥٣ ، إلى ٧٤٩ ملايين من الجنيهات و ١٠٩ مليون بشكل شركات مساهمة) . اما الوفر فقد بلغ في نهاية عام ١٩٥٣ ، ٦٤ مليوناً من الجنيهات مقابل ٥٨ مليون جنيه في التاريخ نفسه من السنة الفائتة ؛ وبلغت ودائع المصارف ٢٣٣ مليوناً من الجنيهات مقابل ٢١٧ مليوناً ، ومجموع وسائل الدفع ٤١٦ مليوناً .

غير ان التقرير السنوي الذي وضعه مجلس اتحاد الصناعات لا يخلو من القلق ، وقد جاء فيه : « ان مجموع إستثمارات المصارف والتسليفات التي اعطتها المشاريع الاقتصادية لا يتعدى ١٢٧ مليوناً من الجنيهات مقابل ١٣٨ مليوناً (العام الفائت) .

هذه الارقام تدل على تراجع رأس المال الخاص أمام ضريبة الدخل والصعوبات الإجتماعية والإدارية التي ما زالت تواجه رأس المال (٢) .

١ - T. Little, p. 245-246,

ج . س . بادو (حالياً السفير الاميركي في القاهرة) ور . هـ . نولت يعبران تماماً عن آمال الغرب : « بالنسبة لانكلترا والغرب ، يرفع هذا الاتفاق حاجزاً أساسياً امام مساهمة مصرية في حلف دفاعي عن الشرق الاوسط » .

(The emergence of modern Egypt, New York, 1953, p, 62).
Introduction au rapport de F. E. I. pour l'année 1953, E. I. XXX (1954), n. 5, p. 18.

The Egyptian economy during the fifties (I) N. B. E. - ٢
Econ. Bull. XIV (1961) n. 1, p. 1940, 44, 45.

لم يكن النقص في الوسائل ، بل في التصميم على إستعمالها . ولم يطرأ على اللوحة تغيير هام بين ١٩٥٢ و ١٩٥٧ ، فقد ازداد معدل القروض المصرفية بالنسبة لحجم الودائع من ٧١٠٨ ٪ إلى ٧٦٠٦ ٪ . بعد أن بلغ الرقم القياسي مع ٨١٠٦ بالمئة عام ١٩٥٤ (١) اما الانتاج الصناعي فلم يتقدم الا ببطء شديد . واذا افترضنا انه كان بنسبة ٩٢٠٢ عام ١٩٥٢ ، فقد اصبح بنسبة ١٠٠ عام ١٩٥٤ ، وبلغ ١٠٩ عام ١٩٥٥ و ١٢٣٠٣ عام ١٩٥٧ (٢) . كما ان مجموع الاستثمارات الصناعية الجديدة (بما فيها الإضافات والتأسيسات) بلغ ٢٦٠٢٠٨٠٤٠٥ جنيهات عام ١٩٥٦ ، ثم عاد فهبط فجأة الى ١٢٠٩٠٠٧٠٤٣٢ جنيهاً عام ١٩٥٧ ، بسبب الرعب الذي اجتاح الملاكين عقب حوادث السويس (٣) . والبنك الصناعي نفسه ، رغم انه تأسس عام ١٩٤٩ لتشجيع الصناعة المصرية ، كان متردداً ، فلم يمنح حتى نهاية ١٩٥٧ من القروض سوى ٤٠٥ ملايين من رأسمال قدره ٩ ملايين تقريباً ، أي ٥٠ ٪ فقط . ولم يقيم البنك المذكور بأي جهد لإستعمال حقه في زيادة رأس ماله عن طريق إصدار اسهم جديدة يبلغ ٧٠٥ ملايين من الجنيهات ، واغلب القروض ، ٧٦ ٪ منها بالضبط ، بلغت اكثر من ٢٥٠٠٠٠ جنيه اي انها منعت للشركات الكبيرة ، هذا بينما لا تزيد نسبة القروض التي هي دون الـ ٥٠٠٠٠٠ جنيه على ٥٠ ٪ (٤)

الواضح اذن ان الافراد لم يقدموا على انشاء الشركات الصناعية ، وان المصارف لم تقدم الأموال اللازمة لبناء اقتصاد جديد وتنمية البلاد . أما الحجة التي تذرع بها رجال المال والأعمال لتبرير تقاعسهم فهي ان تسلم الضباط للسلطة قد غير نمط الرجال الذين يقومون بالأعباء الاقتصادية . كان النظام القديم يقوم على طائفة من السياسيين ذوي ثقافة حقوقية ليبرالية ، وغالباً فرنسية الصبغة . وبالإضافة الى معارضة الوفد ، اصطدم عبد الناصر بمعارضة عدد من الخبراء اللامعين ، منهم عبد الرزاق السنهوري الذي كان يعتبر أكبر قانوني في مصر ، ووحيد رأفت ، الاختصاصي في الشؤون الخارجية . شعر جمال عبد الناصر

١ - Indices de la production industrielle E. I. XXVI (1960) - n. 7. p. 46.

٢ - Annuaire de la F. E. I. 1957-58, Le Caire, 1958, tableaux - p. 313.

٣ - د. علي عبد الرسول ، البنوك التجارية ص ٧٦-٨١ .

٤ - Introduction au rapport de la E. E. I, pour l'année 1952, - p. 53 E. I. nov. 1953, p. 17.

حق الآن بعداء هذا الوسط ، وراح يتقرب الى نوع جديد من الرجال ، وفي الغالب الاقتصاديين والمهندسين واداريين ذوي ثقافة انكليزية أو أميركية يحمل أكثرهم شهادة الدكتوراه . انهم اختصاصيون وليسوا سياسيين أو مفكرين ، وبكلمة موجزة ، انهم مثال ما يصبو اليه نظام عسكري مصمم على احتكار التفكير والبت في الامور السياسية .

ينبغي تسجيل هذا التطور في اطرارات الدولة العليا لأنه يوضح ان الحكام ، بالإضافة الى اهتمامهم بالتنمية الاقتصادية والحصول على المساعدات من الغرب ، بدأوا يعيدون تنظيم الادارة على أساس العلم والتقنية والخبرة بشكل يحقق رغبات الأوساط الصناعية . لقد جاء في التقرير الذي وضعه اتحاد الصناعات في ١٩٥٢/٥٣ ما مفاده ان مشكلة الصناعة لا تكن في تنظيم المعامل بقدر ما تكن في خلق الجو التشريعي والاداري الذي يسمح بانماء الصناعة ، وذلك عن طريق التعليم المهني والتخطيط والتوفير وتوظيف الأموال والتسليف ونظام الضرائب . هذه الميادين الواسعة التي تتطلب اعادة النظر في التشريع المالي والاقتصادي والاجتماعي^(١) .

عمل النظام العسكري بين ١٩٥٢ و ١٩٥٦ ، في ضوء هذه المبادئ .

في عام ١٩٥٣ ، صدر قانون بإعفاء الصناعات الجديدة من الضرائب لفترة خمس سنوات ، اما الأرباح التي تخصصها هذه الصناعات للتوسع ، فإنها تستفيد من تخفيض قدره ٥٠ ٪ . (قانون ٣٠ حزيران) .

وفي ٣ شباط ١٩٥٤ ، منعت الحكومة إجازة التنقيب عن البترول في الصحراء الغربية لشركة الكورونودا اويل . وفي العاشر منه ، انشئت الشركة المصرية للحديد والصلب ، بالاشتراك مع بنك مصر ، والبنك الصناعي وشركة « دماج » الالمانية (هامبورغ) وفي ١٨ تموز ، كلف خبراء من شركة كهرباء فرنسا بوضع تصميم لكهربية البلاد خلال عشرين سنة . ولكن القادة العسكريين اولوا وجوههم شطر الولايات المتحدة . ففي ٢٤ أيلول ، تقدمت مصر من البنك الدولي بطلب قرض لتمويل بناء السد العالي . وفي ٦ تشرين الاول ، وقع إتفاق

اقتصادي بين القاهرة وواشنطن بصدد مشاريع الري والطرق المائية والبرية . وعدل مرة أخرى القانون المتعلق باستثمار رؤوس الأموال الأجنبية ، وذلك لتشجيع توظيف رأس المال العالمي ، وينص التعديل على انه « بإمكان رؤوس الأموال الاجنبية بعد خمس سنوات من دخولها ، ان تعود فتنحول للخارج بنسبة الخمس كل سنة (المادة ٣) وكانت قد وصلت قبل ذلك بقليل بعثة مصرفية فرنسية لدرس امكانية اسهام فرنسا في بناء السد العالي ، وإعترضت البعثة بان المشروع ، رغم ضخامته « يتفق وإمكانيات مصر الاقتصادية » (١) .

وأخيراً ، في ٢٧ كانون الاول ، اتجهت الحكومة نحو رأس المال المصري ، فأصدرت ثلاثة قروض داخلية بقيمة ٢٥ مليون جنيه . وفي ١٩٥٥ / ٥٦ ، أصدرت قرضين داخليين جديدين بقيمة ٥٤ و ٢ مليون و ٢٥ مليون جنيه .

كان عام ١٩٥٥ عام الأمانى الحائبة . فمن مهمة الفريق علي صبري في «البانتاغون» خلال خريف ١٩٥٢ ، الى المفاوضات الاخيرة التي قام بها جمال عبد الناصر نفسه مع السفير الاميركي في ايلول ١٩٥٥ ، امضى مجلس الثورة ثلاث سنوات في طلب الاسلحة اللازمة من الولايات المتحدة ، اول دولة صديقة آنذاك ، ليجعل الجيش المصري موازياً لجيش اسرائيل . وكان الرد يتلخص بان الجانب الاميركي لا يستطيع الاقدام على خطوة ما في هذا السبيل ، ما دامت مصر ترفض الانضمام إلى حلف دفاعي مشترك .

وفي ٢٧ أيلول ١٩٥٥ ، وتحت ضغط الرأي العام والضباط المتزايد ، أعلن جمال عبد الناصر إبرام اتفاقية تبادل تنص على ان تشيكوسلوفاكيا تتعهد ببيع أسلحة « وفقاً لحاجات الجيش المصري ، وعلى أسس تجارية بحثة » . وفي ٢١ و ٢٢ تشرين الثاني ، انعقد في بغداد اول اجتماع للبلدان المنضمة لحلف بغداد (تركيا ، العراق ، ايران ، باكستان ، بريطانيا ، مع الولايات المتحدة ، كمراقب) ودخلت الحرب الباردة علناً الشرق الاوسط . يعتمد هذا الحلف في الجنوب ، على اسرائيل ، بينما يحمي

الاسطولان الانكليزي والاميركي البحر . فكان جواب مصر انها عقدت حلفين للتعاون المتبادل : الاول مع سوريا (٢٠ تشرين الاول) والآخر مع العربية السعودية (٢٧ تشرين الاول) . ولكن الرد الامثل هو بناء جيش عصري قوي . في تشرين الثاني ، اصطدمت بعثة القيسوني في الولايات المتحدة بتصلب اوجين بلاك ، مدير البنك الدولي . فقد اشترط هذا الاخير ، مقابل القرض الذي طلبته القاهرة ، ان يراقب البنك الميزانية المصرية ، وان تمتنع مصر عن عقد أي قرض آخر . وهذا يعني عودة القاهرة الى عهد المراقبة الفرنسية - الانكليزية ، عهد الحديوي اسماعيل الذي مهد الطريق للاحتلال البريطاني عام ١٨٨٢ .

استغل الاتحاد السوفياتي تصلب بلاك ، وبلسان دانيال سولود ، سفيره في القاهرة ، عرض قرضاً مغرياً على عبد الناصر .

نعم كيف انتهت المباراة ، وكيف انتهى الدور الرئيسي الذي ستلعبه المساعدة السوفياتية في بناء السد العالي . بالطبع إستمر البناء الاقتصادي في الداخل : فرض ضريبة على الاستيراد قدرها ٧ ٪ ، ما عدا المنتجات الضرورية للصناعة (١ ايلول) ؛ زيادة رأسمال الشركة المصرية للحديد والصلب ، من ٢,١٠٠,٠٠٠ جنيه الى ٦,٣٧٠,٠٠٠ جنيه تملك منه ٢٠ ٪ شركة ديماج الالمانية (٢٧ تشرين أول) ؛ مشاريع بناء مصنع للسفن في الاسكندرية ، ومجموعة محطات للطاقة الذرية ، ومصنع ضخم للأسمدة غربي السد العالي ، ومصفاة جديدة ذات طاقة كبيرة الخ ..

لم إذن هذا الهروب وهذا التردد بل هذا الرفض الذي يميز سنوات ١٩٥٢ حتى ١٩٥٦ ؟ إن ما حل زعماء الجناح الصناعي للبورجوازية المصرية على التردد في توظيف أموالهم رغم كل الدعوات ، هو ان الجيش مصمم على رسم سياسته بنفسه ، أي انه مصمم على احتكار السلطة ووضع مصر كلها ، بما فيها البورجوازية الصناعية ، تحت وصايته ورهن اشارته .

ها هي الدكتاتورية ، وها هو « الرجل القوي » الذي كان يحلم به فريق « أخبار اليوم » منذ ١٩٤٥ ، وفكري أباظه في « المصور » ، وحتى إحسان عبد القدوس غداة قضية شراء الاسلحة الفاسدة . وها ان الحكومة المركزية القوية تحسم الخلاف مع لندن ، بعيداً عن كل تدخل شعبي ، وتحقق الاصلاح الزراعي في جو يسوده النظام ، دون أي انتزاع للملكية ، وتفتح أبواب مصر لرؤوس الاموال الاجنبية ، الاميركية منها خاصة ، وتشجع الصناعة بكل الوسائل . لقد خلعت هذه الحكومة الملك وطردت جماعته من الارستقراطيين ، وأبطلت تأثير البورجوازية الزراعية وعزلتها ثم عادت فدعتها لان تتجدد في الصناعة ، وحطمت الاخوان المسلمين الملتفتين الى الماضي والداعين لكره الاجنبي والتعصب ، وفرقت صفوف المنظمات الشيوعية التي يحركها ويدفعها المثال الصيني ، واقامت المؤسسات ووجدت الرجال القادرين على فهم حاجات التصنيع أفضل الفهم ، وعززت الجيش وجهاز الدولة .

لا شك ان كل ذلك يدخل في حساب أوساط الاعمال والحلقات الصناعية ، ولكن مشكلة الحكم الناصري انه لا يقبل شريكاً وهو لا يرضى ان يحتاط بمجلس منتخب يمثل مختلف الفئات البورجوازية ويمكنها من مراقبة السلطة التنفيذية . وهذه الاوساط لا تشارك في اختيار الوزراء التكنوقراطيين الا من بعيد ، رغم ان هؤلاء الوزراء ينتمون الى طبقتهم ، دون ان يكونوا ممثلينهم في الحكم . حتى اذا تسنموا مركزهم ، غدا المقياس الاول ، بالنسبة لهم ، الولاء « للثورة » . هذه هي الصبغة التي اعطاها مجلس الثورة لاعماله منذ ١٩٥٣ .

ولئن رفض مجلس الثورة إشراك الزعماء المعادين للوفد (ابراهيم عبد الهادي ، علي ماهر ، حافظ عفيفي) في الحكم الذي ما زال في فترة التركيز ، فلأنه اعتقد ان باستطاعته اجتذاب العناصر الكفوءة من البورجوازية ودمجها في جهاز الحكم . ولكن معظم الثروة الوطنية ظل في ايدي الارستوقراطية العقارية المعارضة للنظام والتي ترفض بأكثريتها الساحقة الاسهام في بناء مصر الجديدة .

وصدف أيضاً ان التكتل البورجوازي الرئيسي الممثل في « مجموعة مصر » الصناعية والمصرفية ما زال يشكل القوة الاقتصادية الكبرى في الجناح المصري ، وما زالت اطاراته بعيدة عن الاحزاب القديمة ، وهي بالتالي مهياة لتسلم الادارة في العهد الجديد الذي يتناسب مع مطامعها .

ان التحول الذي طرأ على النظام الناصري لم يبدأ انطلاقاً من مؤتمر باندونغ (نيسان ١٩٥٥) كما قد يتخيل البعض . ذلك ان المفاوضات مع الغرب قد استمرت حتى تشرين الاول بشأن الاسلحة ، وحتى صيف ١٩٥٦ بشأن السد العالي . وفي الوقت الذي استقل فيه جمال عبد الناصر الطائرة لاندونيسيا ، في ليل ١٠-١١ نيسان ١٩٥٥ ، أمر بتوقيف ثلاثين قطباً يسارياً واحالتهم الى معتقل أبي زعبل . ولكن اجتماع باندونغ كان له اثره في ذلك التحول . لقد أثار شو آن لاي وقتئذ اعجاب الوفد المصري ، ثم جاءت صفقة الاسلحة التشيكية والعروض السوفياتية لتمويل السد العالي فدفعت النظام الناصري الى اعتماد سياسة الحياد وتحسين العلاقات مع الشرق .

مع قضية السويس عام ١٩٥٦ ، تبدأ المرحلة الثانية لنظام عبد الناصر ، مرحلة البحث عن محتوى اجتماعي ، وتستمر حتى صيف ١٩٦١ . ولكن يمكن تمييز حقتين ضمن هذه المرحلة (صيف ١٩٥٦ - كانون الاول ١٩٥٨ ، ثم كانون الثاني ١٩٥٩ - تموز ١٩٦١) .

لا شك في ان الصدمة النفسية التي أصابت القواد العسكريين على اثر رفض الحكومة الأميركية والبنك الدولي تمويل السد العالي ، كانت عنيفة . يومئذ ، كان خبراء حلف الأطلسي يحسبون عبد الناصر وجهازه في عداد العملاء والحلفاء الصغار الذين تصدر إليهم الأوامر . ولكن الغرب سيفيق على صدمة . وثبت للقادة العسكريين انه ، لا البورجوازية المصرية ، حيث ما زالت الأرستقراطية الزراعية اكبر مالكة للثروة ، ولا رأس المال الأجنبي الاستعماري ، يرغبان بمساعدتهم في المهمة التعميرية التي جعل منها تاريخ مصر وجغرافيتها مهمة صعبة .

ان تأمين معيشة شعب يزداد سكانه سنوياً بنسبة ٢ و ٢,٥ ٪ وتثبيت مستوى عيشه وتحقيق بعض التقدم ، ان ذلك يتطلب إيجاد رؤوس الأموال وإستثمارها : ١٠٠ مليون جنيه سنوياً ، ٦٠ مليون منها للصناعة ، حسب تقديرات الأستاذ حسين خلاف عام ١٩٥٥ . ولكن في عام ١٩٥٤ ، لم يتوفر من رؤوس الأموال سوى ٦٥ مليون جنيه ، منها ٦٠ ٪ انفقت على البناء الخاص او العام ^(١) ، ولم يترك للصناعة والزراعة والمواصلات مجتمعة سوى ٢٦ مليوناً . وكانت حصة الصناعة ٦,٩ مليون ... واتفق بنك التسليم العقاري المصري ، في تقرير مجلس الادارة لسنة ١٩٥٥ ^(٢) ثم الدكتور زكي سعد ، رئيس البنك الأهلي ، سنة ١٩٥٦ ^(٣) ، على تسجيل مقاومة البورجوازية المصرية لحركة التصنيع . ورغم التشجيع والتحذير ، برز الاتجاه نفسه عام ١٩٥٥ : ٢٨,٥ مليون جنيه استثمرت في البناء ، مقابل ٧,٧ مليون فقط في الصناعة ^(٤) . اذ ذاك ، لم يبقَ للجيش سوى اقتحام المعترك الاقتصادي .

في ١٧ كانون اول ١٩٥٥ ، اعلنت الولايات المتحدة وبريطانيا (بعد ان نهبها السفير المصري في واشنطن الدكتور احمد حسين إلى ان بلاده ما تزال

١ - N. B. E. Econ. Bull. I. (1956), No 1 p, 20. S. Sittan, in Aspects et problèmes du financement interne en Egypte (I.F.D.E.S. no 53, avril. 1957) في ص ٣٦ ، يقدر المؤلف انه « للحصول على زيادة في المدخول ، بقدر ٢ ٪ ، على التوظيف الرأسمالي ان يمثل نسبة ٨ ٪ من الدخل القومي .

٢ - المصدر نفسه ص ٣٠ .

٣ - Dr Zaki Saad. La situation en Egypte, Bulletin de la Banque belge et internationale en Egypte, avril 1956, p. 9.

٤ - N. B. E. Econ. Bull. I (1956), No 2 p. 109 .

تفضل معونة اميركا والبنك الدولي على العروض السوفياتية ^(١) مساهمتها في تمويل السد : تدفع الولايات المتحدة ٥٦ مليوناً من الدولارات ، وبريطانيا ١٤ مليوناً . فهلل الوفد المصري المفاوض لذلك ، وكان مؤلفاً من عبد المنعم القيسوني وسمير حلمي والدكتور محمد احمد سليم ، وجميعهم يميلون الى الغرب . ولكن ، في ١٩ تموز ١٩٥٦ ، ابلغ جون فوستر دالس السفير المصري ، بحجة ، القرار الأميركي بالعدول عن تحويل السد . وفي العشرين منه ، قامت بريطانيا بخطوة مماثلة .

وفي ٢٦ تموز ١٩٥٦ ، اعلن جمال عبد الناصر ، وكان قد انتخب قبل شهر رئيساً للجمهورية المصرية ، تأميم شركة ملاحه قناة السويس العالمية ^(٢) . ان هدف هذا القرار هو اقتصادي وسياسي في آن واحد . فواردات قناة السويس (١٦ مليون جنيه في السنة) تشكل مورداً للاستثمار ، كما ان التأميم يعيد السيادة المصرية على قطاع اقتصادي مهم وعلى ارض الوطن .

وفي ٢٩ تشرين الاول ، وبعد ثلاثة اشهر من التحضير العسكري والسياسي ، اقتحم الجيش الاسرائيلي سيناء . وفي ٣١ منه ، دخلت جيوش

١ - New york Times, 14 oct. 1955 .

٢ - حول الملف المصري للقضية ، وجوهاً ، راجع : Dr Moustafa El - Hefneoui , Les problèmes contemporains posés par le Canal de Suez Paris 1951

١. عامر : تأمين القنال ، القاهرة ، ١٩٥٦ ، H. Mones, A. K. Hatem , M. Abou Nasseir , A. Amer , etc. The Suez Canal, facts and documents (Le Caire s.d.c. 1957) : Dr B. Boutros - Gali et Y. Chlala, Le Canal de Suez (Le Caire, 1958) .

إن عدداً كبيراً من المراجع يعالج هذه المشكلة ولكن هذه المراجع كلها لا تشير الى ان الحزب الشيوعي المصري ، وحده بين كل أحزاب هذه الفترة ، كان قد وضع « تأميم قنال السويس » في برنامجه .

(Communist Party of Egypt , some ambitious aims, The Egyptian Gazette, 3 mars 1924) .

الغزو الانكليزية والفرنسية منطقة القناة. وفي ٤ تشرين الثاني ، أعلن الرئيس ايزنهاور ، من فيلادلفيا : « لا نستطيع ان نعذر العدوان المسلح ولن نعذره » . وضغطت واشنطن ضغطاً هائلاً على حليفتيها الكبيرتين لايقاف التدخل العسكري . وفي ٥ تشرين الثاني ، وجه المارشال بولفانين ، رئيس وزراء الاتحاد السوفياتي ، الانذار السوفياتي لبن غوريون وموليه وإيدن . وفي ٦ تشرين الثاني ، اوقفت قوى البلدان الثلاثة المسلحة عملياتها العسكرية . وفي ٢٢ كانون الاول ، انتهى الجلاء عن بور سعيد . ومع نهاية الاوهام ، فقد الاستعمار في مصر كل إمكانياته المتأصلة ، ومنح النظام العسكري مورداً للمال غير منتظر ، كان يبخل به عليه الجميع ^(١) .

في ١٥ كانون الثاني ١٩٥٧ ، صدرت القوانين رقم ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ في القاهرة : « من تاريخه على كل المصارف التجارية وشركات التأمين والوكالات التجارية الاجنبية ان تتحول الى شركات مصرية مساهمة يملك رؤوس اموالها مصريون ويديرها مصريون » .

وفي ١٨ نيسان ، بيعت المصارف الانكليزية والفرنسية والتركية المصادرة الى مصارف مصرية : بنك بركلي لبنك الإسكندرية ، البنك العماني وإيونيان بنك لبنك الجمهورية ، الكريدي ليونيه والكونتنوار تاسيوئال لبنك القاهرة ؛ بنك التسليف والرهنات لبنك التعاون المالي ، الكريدي دوريان لبنك الاتحاد التجاري . وكان اثنان من هذه المصارف - بنك الاسكندرية وهو تابع للهيئة الاقتصادية ، وبنك الاتحاد التجاري - قد أسسا خصيصاً للمساهمة في شراء المصارف الاجنبية . وأخيراً ، اشترت الهيئة الاقتصادية ، في ايلول ، الكريدي العقاري المصري التي كانت إدارته فرنسية . ومن كانون الثاني ١٩٥٧ حتى ١٤ كانون الثاني ١٩٦٢ اشترت مصارف مصرية المصارف الأجنبية الباقية ، كما نص القانون (٢) .

١ - الكتاب الوحيد الذي يعطي كل الوقائع ، ويدرس مسألة علاقات مصر بالغرب وبروح موضوعية ، هو كتاب E. Childers, The Suez war, London, 1962. نذكره للقارئ الباحث عن الحقيقة . وحول تنظيم المقاومة الداخلية ، راجع : أحمد رفاعي وعبد المنعم شتلي : أيام الانتصار (القاهرة ، ١٩٥٧) .

٢ - أ. عبد الرسول ، ص ٨٤ - ١٠٢ . المشكلة هي الخلاص من الحقبة شبه - الاستعمارية التي عرض د. سمير أميني نهايتها في أطروحته التي أثار انتباه :

Les effets structurels de l'intégration internationale des économies précapitalistes, Paris, 1957. ex. dait. p. 641 .

أما من حيث التأمين ، فقد كان هناك حوالي ٢٠٠ شركة قائمة في تلك الفترة ، منها ١٣ مصرية اسماً ، وواحدة مصرية فعلاً ، إذ ان الشركات الأخرى لم تكن سوى فروع لشركات مركزها في الخارج . هذه الشركات الثلاث عشرة . لم تكن لتحصل إلا على ٠.٤٠٪ فقط من مجموع أقساط التأمين . في حين أن حصة الشركات الفرنسية بلغت ٠.٤٧٪ . وقد أنشئت ثلاث شركات مصرية لشراء ممتلكات الشركات الإنكليزية والفرنسية ، كما أنشئت الشركة المصرية للكفالة (١ كانون ثاني ١٩٥٨) لدعم القطاع المصري (١) .

هذان القطاعان (المصارف وشركات التأمين) هما ركيزة التمويل الأساسية ولم يكن التمصير سوى عملية انتزاع الملكية من الغير .

ولتكتمل الصورة ، يجب دراسة نوع التنظيم الذي وضعته السلطة العسكرية بعد التمصير . يحتوي هذا التنظيم على عنصرين مهمين : اللجنة العليا للتخطيط الوطني (مرسوم جمهوري صادر في ١٣ كانون الثاني ١٩٥٧) والهيئة الاقتصادية (قانون رقم ٢ بذات التاريخ) .

لم تكن فكرة التصميم العام للتنمية الاقتصادية بالفكرة الجديدة في مصر . لقد كان المفكرون الماركسيون أول من بلورها ، خاصة بعد سنة ١٩٤٥ ، وذلك في كتب سياسية واقتصادية ترجع لهذه الفترة . منها « مشكلة التمويل » لصادق سعد « وأهدافنا الوطنية » لشهيد عطية الشافعي وعبد المعبود الجبيلي ، وفي الصحفيتين الأسبوعيتين « الفجر الجديد » و « الجماهير » . وأصبح التصميم خلال سنوات ١٩٤٥-١٩٥٢ ، إحدى الأفكار الرئيسية للحركة الوطنية ، إلى جانب الإصلاح الزراعي ، بعد تحقيق الجلاء وإعادة الحياة الديمقراطية . وفي أعقاب الانقلاب ، وجه أحد فؤاد مجلس الثورة نحو التصميم . ولكن القادة العسكريين مدينون للاقتصادى البولونى الكبير اوسكار لانج ، الذى زار القاهرة فى مهمة سنة ١٩٥٤ ، بتبنيهم مبدأ التصميم .

١ - C.O.C. XIV (1957). No 35, p. 48 وتصريحات على الشافعي ، نائب رئيس اتحاد غرف التجارة المصرية (الأهرام - ١٨ أيار ١٩٦٠) ، تقرير د. قيسوى للجنة الاقتصادية المركزية لتمصير شركات التأمين الأجنبية (الأهرام ، ٥ آذار ١٩٦١) .

أما الهيئات الموجلة بوضع التصاميم فقد عرفت أسماء متعددة: المجلس الدائم لتقدم الانتاج الوطني (١٩٥٢) تعضده الهيئة العليا للتصميم والتنسيق التابعة لرئاسة مجلس الوزراء . وفي عام ١٩٥٣ تشكلت الهيئة التحضيرية لمؤتمر ضباط قيادة الثورة وللوزراء ، وتبعها المجلس الدائم للخدمات العامة ، وفي آذار ١٩٥٥ انشئت لجنة التخطيط الوطني التي ضمت اليها عام ١٩٥٧ هيئات التصميم المذكورة كلها ، مع الاحتفاظ بالتسمية نفسها ، وسيتفرع عن هذه الهيئة المجلس الاعلى للتخطيط الوطني برئاسة رئيس الدولة ، ولجنة التخطيط الوطني ، وهي جهاز التنفيذ . وفي ١٧ آب ١٩٦١ ، انشئت وزارة جديدة للتصميم ، يديرها أحمد علي فرج بمعونة الدكتور ابراهيم حلمي عبد الرحمن وضمت هذه الوزارة كل ادارات التصميم . حتى الآن ، ما يزال المجلس الاعلى ، وهو لجنة وزارية مشتركة ، يهيمن ، ولكن عبد اللطيف بغدادي ، نائب رئيس الجمهورية ، هو المكلف من الآن فصاعداً بالانتاج اذ أصبح وزيراً للمالية والتخطيط في ١٩ تشرين أول ١٩٦١ ، وأصبح أحمد علي فرج وزير الدولة للتصميم ، ونقل إ. ح. عبد الرحمن الى ادارة معهد التخطيط . ثم عاد التعديل الوزاري في ٣٠ أيلول ١٩٦٢ فأعطى التخطيط (والخزينة) للدكتور القيسوي^(١) .

لماذا التصميم ؟ يحيب المسؤولون ان المبادرة الفردية لم تكن كافية . فالبناء الاقتصادي كان ، قبل الثورة ، في خدمة الاستعمار والاقطاعيين وشركائهم وكان الانتاج بالدرجة الاولى زراعياً . ان مثل هذا البناء المرتكز على ادارة حكومية فاسدة ، تعبت فيها المشاحنات الحزبية ومصالح الاوساط الحاكمة الخاصة ، لا يستطيع بالتأكيد ، ضمان تقدم اقتصادي حقيقي .. ويضيف المسؤولون بقولهم ان ضرورة انشاء أجهزة للتخطيط هي ضرورة

١ - حول تاريخ التخطيط منذ ١٩٥٢ ، راجع « الكتاب » ١٩٦١ ، ص ٢٥٥ - ٨٢ ، وحول التعديل ، الأهرام ١٣ ت ١٩٦٢ .

ملحة إذ يوجد في اقليمي الجمهورية العربية المتحدة دوائر قادرة على اقتراح وتهيئة العناصر اللازمة لزيادة الانتاج والاستثمارات ، وذلك بشكل شبه آلي وفي الفترة المطلوبة^(١) .

خلال الفترة الاولى من المرحلة الثانية (صيف ١٩٥٦ - كانون أول ١٩٥٨) استقرت أجهزة التصميم وبدأت بتهيئة الجو ، ولكن العمل الجدي لن يبدأ قبل المرحلة التالية . ويجب ان لا يغيب عن الذهن ان تدخل الدولة في تنظيم الاقتصاد إنما هو النتيجة المباشرة لعجز البورجوازية عن حل المشاكل التي يطرحها الانتقال من رأسمالية استعمارية النمط ، يغلب عليها الجانب الزراعي ، الى رأسمالية صناعية وتكنوقراطية . ولسد هذه الثغرة الاساسية تسلم الجيش سلطة التوجيه والتقرير في الشؤون الاقتصادية . وبذلك يعود فيتصل بتقاليد مصر العريقة في الحكم الموحد .

قلنا ان وسيلة الدولة الثانية للتوجيه في الميدان الاقتصادي هي الهيئة الاقتصادية .

حسب المشروع الاساسي ، كان الغرض تجميع مساهمات الدولة في الشركات المختلطة تحت ادارة واحدة . وتبلغ قيمة هذه المساهمات ١٧ مليوناً من الجنيهات^(٢) . ثم جاء تأميم المصارف وشركات التأمين والشركات الانكليزية - الفرنسية ، وتبعتها عملية التخصير العامة ، فتضخم رأس مال شركات الهيئة حتى بلغ ٥٨,٦٧٠,٠٠٠ جنيه نهاية عام ١٩٥٨ . وفي ٣١ كانون الاول ١٩٦٠ ، كانت الهيئة تشرف على ٨٠,٠٣٩,٠٠٠ جنيه من رؤوس الاموال ، وعلى ٦٤ شركة (بينها ٥ مصارف و ٦ شركات تأمين) ، وعلى ٨٠,٠٠٠

R.A.U.: Résumé-le Plan Quinquennal Pour le développement - ١
économique et social 1960 - 1965, le Caire, s.d. 1,3,4,7.

٢ - أ. غرزوزي يذكر أن الدولة تملك ، في ميدان إنشاء الشركات الصناعية وحده ، خلال أعوام ١٩٥٤ ، ٥٦٠ ٥٥٠ ٥٦٠ حوالى ١١٠٦ مليون جنيه من رؤوس الأموال ، على مجموع ٢٦٦٦ مليون من الاستثمارات ، أي ٤٥٠٩ ./. (Old ills ... p. 58)

عامل ومستخدم، وتجنّي أرباحاً قدرها ٣,٣٠٠,٠٠٠ جنيه (سنة ١٩٦٠)^(١). ولم تعد مهمة الهيئة الوحيدة ان تأخذ على عاتقها رأس المال الاجنبي الذي كان يستثمر في مصر قبل حوادث السويس ، وإنما أصبحت تقوم بأعمال جديدة ، وعن طريق الاستثمارات ، راحت تلعب دوراً بالغ الأهمية في تحقيق التصميم ، كما سنرى .

في الفترة التي ندرسها ، تبدو الهيئة بدورها المزدوج كمثلية لرأسمالية الدولة . فهي تدير شركات مكان أصحابها ومديرها القدماء ، ثم إنها تنشئ شركات جديدة تملكها ملكية تامة ، مستخدمة في الحالتين يداً عاملة عديدة بشروط لا تختلف عن شروط القطاع الخاص .

ما هو موقف القطاع الخاص أي البورجوازية الصناعية والمصرفية المصرية الكبيرة ، في هذه الفترة (١٩٥٦ - ١٩٥٨) ؟ وما هي طبيعة الروابط التي تربطها بالإدارة العسكرية ؟

على الصعيد الاقتصادي ، نرى ان اعمال القطاع الخاص مزدهرة ، كما يدل على ذلك ميزان البنك الاهلي .

تعطي دراسة اولى حول أوضاع ١٤٨ شركة مساهمة مصرية تملك فيما بينها ٥٣٪ (١١٢,٠٩ مليون جنيه) من مجموع رأس مال الشركات المصرية المساهمة خلال سنوات ٥٧/١٩٥٦ و ٥٨/١٩٥٧ ، تعطي هذه الدراسة النتائج التالية : إن نسبة الدخل لرأس المال المصرفي ، وهي تعكس طاقة الربح في الأعمال ، تبلغ ١٥,٠١٪ . لمجموع الشركات ، وتتراوح بين حد أقصى قدره ٣٨,٠٨٪ . في الشركات الغذائية والمشروبات ، وحد أدنى قدره ٤,٠٩٪ . في شركات الملكية العقارية ، وتبلغ النسبة ٢٥,٠٥٪ . في شركات النسيج (٢) .

١ - راجع العدد الخاص حول المؤسسة الاقتصادية والبنوك في « الأهرام الاقتصادي » ، العدد ١٤٠ ، ١٥٠ حزيران ١٩٦١ ، والعدد ١٤٣ بتاريخ ١ آب ١٩٦١ ، تقارير د. قيسوني (الأهرام ، ٧ أيار و ١٣ تموز ١٩٦١) ؛ أ. عبد الرسول ص ٩٠ - ٩٤ .

٢ - Company finances in the U.A.R. Southern Region - 1956 - 57 and 1957 - 58. N.B.E. Econ. Bull. XII (1969) , No 2 , p. 90 - 91 .

وازداد الإزدهار خلال السنة التالية (١٩٥٨ - ٥٩) . ازداد مجموع أرباح ١٤٤ شركة مساهمة ٣ ملايين جنيه ، أي ٠.٧٪ بالنسبة للسنة السابقة ، وبلغت الأرباح ٤٤٠٢ مليوناً من الجنيهات ، أي ٠.٣٥٪ من رؤوس الأموال و ٠.٢٣٪ من مجموع ما يملكه المساهمون ، مقابل ٠.٣٤٪ و ٠.٢٢٪ (بالتتابع) للسنة السابقة . ثم ان دخل المساهمين الصافي ازدادت نسبته من ٠.١٠٪ في ١٩٥٧/٥٨ الى ٠.١١٪ في ١٩٥٨/٥٩ ، وذلك في كل القطاعات ما عدا المواصلات والصناعات الغذائية . واذا تركنا قطاعي البناء والشركات العقارية جانباً ، بسبب انخفاض الأرباح ، حصلنا على معدل يبلغ ٠.١٢٥٪ لسائر القطاعات . وسجل قطاع الصناعات الكيماوية لسنة ١٩٥٨/٥٩ من ناحيته نسبة أرباح قدرها ٠.١٨٠٨٪ (١) .

ينتصب فريق مصر وسط القطاع الخاص كعملاق، وهو هيئة متشعبة (٢) .

١ - Compagny finances in 1958 - 1959 , U.A.R. Southern Region N.B.E. Econ. Bull. XII (1960) , no 3 - 4 , p. 264 - 86 .

٢ - هذا هو جدول الـ شركة التي تشكل فريق مصر : مطبعة مصر (تأسست عام ١٩٢٢ . رأس المال الحالي ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه) ، شركة مصر لصنع الورق (١٩٢٤ ، وقد ألفت عام ١٩٢٧) ؛ شركة مصر لحلج القطن (١٩٢٤ ، ٢٥٠٠٠٠٠٠ جنيه) ، شركة مصر للمواصلات والملاحة (١٩٢٥ ، مليون جنيه) ؛ ش.م. للسامك (١٩٢٧ ، ٥٠٠٠٠٠ جنيه) ش.م. للصوف (١٩٢٧ ، ألفت عام ١٩٥٧) ، ش.م. للحياكة والنسيج بمحلة الكبرى (١٩٢٧ ، ٤ ملايين) ، ش.م. لتصدير القطن (١٩٢٩ ، ٤٠٠٠٠٠٠ جنيه) ، شركة الطيران المصري (١٩٣٢ ، ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه) ، ش.م. للتأمين (١٩٣٤ ، ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه) ؛ ش.م. للملاحة البحرية (١٩٣٤ ، ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه) ؛ ش.م. للسياحة (١٩٣٤ ، ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه) ؛ ش.م. للدخان والسيجارات (١٩٣٦ ، وقد ألفت عام ١٩٤٠) ؛ ش.م. للحياكة والنسيج الدقيق في كفر الدوار (١٩٣٧ ، مليونين) ؛ ش.م. بيداديرز (١٩٣٧ ، ١ مليون) ؛ ش.م. للزيوت (١٩٣٨ ، ٧٥٠٠٠٠٠ جنيه) ؛ ش.م. للدباغة (١٩٣٨ ، ألفت عام ١٩٤٠) ؛ ش.م. لأشغال القراية المسلحة (١٩٣٨ ، ١٠٠٠٠٠٠٠ جنيه) ؛ ش.م. للمناجم والمقالع (١٩٣٩ ، ١٠٠٠٠٠٠٠ جنيه) ؛ شركة بيع المنتجات المصنوعة المصرية (١٩٤٠ ، ٥٠٠٠٠٠٠٠ جنيه) ؛ ش.م. للمنتجات الصيدلية (١٩٤٠ ، ٣٠٠٠٠٠٠٠ جنيه) ، شركة مصر للنسيج الإصطناعي (١٩٤٦ ، ٣ ملايين) ، ش.م. للتجارة الخارجية (١٩٥٣ ، ٥٠٠٠٠٠٠٠ جنيه) ، ش.م. للتجارة الداخلية (١٩٥٣ ، ٥٠٠٠٠٠٠٠ جنيه) ، ش.م. للفندقية (١٩٥٤ ، مليونان) ، شركة مصر للمنتجات الغذائية وللعليب (١٩٥٤ ، ٥٠٠٠٠٠٠٠ جنيه) ، ش.م. للمنتجات الكيماوية (١٩٥٧ ، مليونان) .

المراجع : أ. عبد الرسول ص ٢٦٢ - ٢٦ .

وبنك مصر ، دماغ المجموعة ، يُديره الثلاثي محمد رشدي ، محمد العتال وأحمد فؤاد . وقد عينهم مجلس الثورة عام ١٩٥٢ . ورأس ماله الذي كان مليون جنيه عام ١٩٥٠ ارتفع الى مليونين عام ١٩٦٠ ؛ وارتفع الاحتياطي من ٥٤,٦٤٣,٠٠٠ جنيه الى ٤,٢٢٥,٠٠٠ جنيه الى ٧,٦١٤,٠٠٠ جنيه ؛ والودائع من ٥٤,٦٤٣,٠٠٠ جنيه الى ٩٦,٠٠٨,٠٠٠ جنيه ؛ والأرباح الصافية من ٧٨٨,٠٠٠ جنيه الى ١,١٣٥,٠٠٠ جنيه ^(١) وفي عام ١٩٥٨ ، انتجت مصانع نسيج فريق مصر أكثر من ربع مجموع الإنتاج المصري . والفريق يملك ٢٠٪ من اسهم الشركة المصرية للحديد والصلب في حلوان ؛ ويشرف على شركة البترول التعاونية (رأس مال : ١٠ ملايين جنيه) . التي تحتكر توزيع المواد النفطية على البلاد ؛ والفريق يساهم في عدة شركات لصنع المواد الكيماوية والأسمدة . ان فريق مصر هو في الواقع مركز احتكاري يسعى للسيطرة على الاقتصاد المصري كافة . تشكل المعركة التي خاضها طلعت حرب لانشاء صناعة نسيج مصرية ، تحت إشراف بنك مصر ، صفحة تاريخية ؛ دسائس دبلوماسية ، ضغط الدول الكبيرة ، صعوبة الحصول على حماية جمركية فعالة ، تدريب الاطارات ، نشوء بروليتاريا من اصل زراعي إلخ ^(٢) . لقد اظهرنا ، ونحن نرسم تاريخ البورجوازية المصرية بخطوطه العريضة ، كيف اصبح فريق مصر رويداً رويداً ، البيت المشترك لكل قطاعات البورجوازية . كانت مؤسسات اجنبية كبيرة تهدد بتأسيس مجموعة شركات منافسة للفريق المذكور ، بوسائل ضخمة ، فيضطر بنك مصر كل مرة الى انشاء شركات جديدة واشراك تلك المؤسسات

١ - الأهرام ، ٢٦ ت ١ ٩٦ .

٢ - حول طلعت حرب راجع :

C. Issawi, The entrepreneur class in S.N. Fisher : Social forces in the Middle East, New York, 1955, p. 125 - 127, F. Harbison et Ibrahim Abdel - Kader Ibrahim, Human resources for Egyptian enterprise, New York, 1958, p. 44 - 45 .

الاجنبية فيها . هذا ما حدث مثلاً لشركة تأمينات مصر التي انشئت بمساعدة « البورنغ » في لندن ، والأسيكيرازيوني جنرالي دي تريستا ؛ ولشركة غزل كفر الدوار و « بيدا ديرز » اللتين كانتا حصيلة اتفاق مع « برادفورد ديرز أسوسييشن »^(١) ... ثم شركة الطيران المصري .

والروابط الداخلية ضمن الفريق تبين مدى التجمع البالغ ، فإن بنك مصر هو الذي يؤمن قسماً مهماً من التمويل ، وفقاً للقانون الداخلي الذي نجده في كل الشركات والذي ينص على ان رأس المال مكتتب بأكمله ويدفع ٢٥ ٪ منه عند تقديم الطلب . وقد تسلم بنك مصر ، مع جماعة ضئيلة من الممولين ، الإشراف الكامل على عملية التأسيس ، ثم على الإدارة كلها .

ولاحظ بعض الاقتصاديين ان درجة التجمع بلغت حداً يفوق بكثير ما هو عليه في المصارف العالمية الكبرى^(٢) . وكان بنك مصر يوزع على كل عضو في مجلس إدارته رئاسة شركة من الشركات الجديدة ، حتى ان محمود شكري باشا ، كان يرأس عام ١٩٢٧ أربعاً من شركات مصر . ومن جهة ثانية ، احتفظ بنك مصر ، حتى عام ١٩٥٥ ، بمكتب إشراف مالي في كل الشركات التي أصبحت بذلك مجرد فروع « صناعية » له .

وتشكل الشركات التسع والعشرون التي انشأها بنك مصر ، بين ١٩٢٢ و ١٩٥٧ ، مجموعة مهيبة تسيطر على الاقتصاد المصري كله^(٣) ، ولكنها تمثل أيضاً « مشتلاً » يتخرج منه الإداريون والاطارات الفنية ، اذ ان الصدارة تعطى لفعالية المؤسسة وللتربية النظرية والعملية ، وليس لصفات رجل الاعمال

١ - حول هذه المسألة ، وحول تاريخ الرأسمالية في مصر ، راجع أطروحة د. علي الجريتلي المتأخرة .

The structure in modern industry in Egypt, E.C, (1948) .

حسين خلاف : التجديد في الاقتصاد المصري الحديث (القاهرة ، ١٩٦٢) .

٢ - ع. الجريتلي . p. 433 - 45 The structure ..

٣ - أ. عبد الرسول ، ص. ٥٢ - ٦ .

الخاصة^(١) . ونعلم فيما بعد ان ٥٠ شخصاً يملكون ٤٢٪ من أسهم بنك مصر ، وان بين هؤلاء الخمسين عشرة أشخاص يملكون ٢٠٪ من الأسهم ، بينما يملك المليونير أحمد عبود وحده ١٤٪ من أسهم البنك^(٢) ...

الى جانب فريق مصر ، هناك فريق عبود . الاثنان يتساويان من حيث الضخامة . أحمد عبود رجل عصامي ومقدام من الطراز التقليدي ، و « امبراطوريته » ، كما يقال ، هي ثروة ١٥ سنة من العمل الدائب : شركة الخطوط الجوية الخديوية ، وشركة السكر ، وشركة أسمدة ضخمة ، مع عدة مصانع أنسجة ، ومصانع أخرى موزعة في كل مكان . وارتباطه الوثيق بالقصر وبالمصالح الانكليزية والأميركية مكنه من ان يلعب دوراً هاماً ، بل رئيسياً ، في بنك مصر واتحاد الصناعات ، وان تكون له كلمة مسموعة في مجلس ادارة شركة القناة القديمة . أما شركاته التي تستغل العمال استغلالاً مثيراً فهي لا تملك الاطارات التي تكونت خلال فترة طويلة في شركات فريق مصر . هنا الرجل المقدم ، أحمد عبود ، هو كل شيء . وكثيراً ما يخرق القانون العمالي السائد ، ولا تنتظر فرقه التأديبية الخاصة تدخل الدولة لقمع الاضرابات بالقوة وسحق المتذمرين^(٣) .

وعالم المال والصناعة والأعمال هذا هو اليوم في ازدهار اكثر من اي يوم مضى ، في ظل حكم قوي ، يحافظ على الامن ويستهدف التقدم الاقتصادي . ولكن هذين الفريقين إعتادا السلطة قبلاً . كانا يحلان ويربطان الوزارات ، يفاوضان الدول الأجنبية ، يوجهان الصحافة والأحزاب ، ومجلس النواب ، اي ، بكلمة ، كانا يمارسان الحكم . واليوم لا تزال قوتها على حالها كاملة ، واستثماراتها في تحسن مطرد ، وأرباحها كبيرة . كما ان هيمنة الارستقراطية

١ - F. Harbison et I.A.K. Ibrahim المرجع المذكور صفحة ٤٦ - ٥٣ .

٢ - الجمهورية ٢٠٠ شباط ١٩٦٠ .

٣ - F. Harbison et I.A.K. Ibrahim المرجع المذكور صفحة ٤٠ - ٤٤ .

الزراعية ، التي كانت تضايقهما أحياناً ، قد قضى عليها . هناك حوادث السويس بدون شك ، التي قطعت الجسور مؤقتاً مع الغرب وفرضت التحالف الفعلي مع البلدان الاشتراكية . ولكن مصر ، في خاتمة المطاف ، قد استعادت رؤوس الأموال الأجنبية التي ستساعدتها على تعزيز التصنيع ، رغم ان رؤوس الأموال هذه قد وضعت تحت تصرف الهيئة الاقتصادية بدلاً من ان تأخذ طريق المصارف والشركات الخاصة .

سيتم اللقاء الجهاز العسكري ورأس المال الصناعي الكبير والمصري ، على الصعيدين السياسي والاقتصادي .

أربع خطوات هامة ، على الصعيد السياسي ، سوف تنبئ عن هذا الالتقاء ، خلال مرحلة ١٩٥٦ - ١٩٥٨ : دستور ٢٥ حزيران ١٩٥٦ ، تأسيس الاتحاد القومي (٢٨ أيار ١٨٥٧) ، انتخاب مجلس الأمة (تموز ١٩٥٧) وأخيراً الوحدة السورية - المصرية ضمن الجمهورية العربية المتحدة (١ شباط ١٩٥٨) .

من الواضح ان تجربة باندونج لم تكن عبثاً . لقد اطلع جمال عبد الناصر من خلالها على ما وصلت اليه البلدان الناشئة الحديثة الاستقلال ، وادرك أهمية تعبئة الشعب في عملية الدفاع والبناء ، وممارسة أسلوب معين من الديمقراطية الموجهة ؛ واكتشف في التضامن الأفريقي الاسيوي سنداً ، يزداد فعالية ، للمهات التي ينوي انجازها في مصر . وعند عودته من اندونيسيا ، دشن عبد الناصر ما سمي « فترة باندونج » (١٩٥٦ - ١٩٥٨) ، اذ انه افرج تدريجياً عن الشيوعيين والتقدميين المعتقلين في ابو زعبل . وفي هذا الجو ، ودون ان يفقد كل امل بالمساعدة الاميركية ، رغم انه بدأ يجهز جيشه بالاسلحة التشيكية ، راح عبد الناصر يخطو خطوات ديمقراطية محدودة لدعم حكمه . وفي ١٦ كانون الثاني ١٩٥٦ ، اذيع مشروع دستور الجمهورية المصرية . ولأول مرة ، تؤكد مصر فيه عروبتها اذ ان المادة الاولى تنص على ان « الشعب المصري جزء من الاممة العربية » . وجاءت مواد اخرى تبشر بالعودة الى الديمقراطية . فهي تعلن ان التضامن الاجتماعي هو اساس المجتمع المصري (المادة

(٢٤) وان الدولة تضمن الحرية والطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع المصريين .
(المادة ٦) ، وان حرية الرأي والبحث العلمي مضمونة (المادة ٤٤) وانه من المحظر تعذيب المتهم تعذيباً جسدياً او نفسياً (المادة ٣٧) وان حق انشاء النقابات مضمون (المادة ٥٥) . وفي الحقل الاقتصادي ، يعلن الدستور التمسك بالتخطيط ورأسمالية الدولة (المادة ٧) ، كما يؤكد حرية النشاط الاقتصادي الخاص (المادة ٨) . وفي الباب الثالث - الحقوق والواجبات العامة - يعترف الدستور بجميع الحريات ولكن « في حدود القانون » ، في حين ان دستور عام ١٩٢٣ كان قد اعطى صفة مطلقة لبعض الحريات لا سيما الحرية الشخصية .
اما السلطة التشريعية فقد منحت لمجلس منتخب هو مجلس الامة ، ورئيس الجمهورية هو الذي يعين ويقيّل الوزراء (المادة ١٤٦) . والدستور لا يسمح بقيام الاحزاب ، ولكنه ينص على قيام « اتحاد قومي » يشمل جميع المواطنين للعمل على تحقيق الاهداف التي قامت الثورة من اجلها ، ولحث الجهود لبناء الامة بناء سليماً في الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصاد . ومن صلاحيات الاتحاد القومي ان يقدم المرشحين لمجلس الامة ، هنا يمكن مفتاح النظام الجديد .
وفي ٢٣ حزيران ، جرى استفتاء مزدوج ، وانتخب جمال عبد الناصر رئيساً للجمهورية بنسبة ٩٩.٨٤ ٪ من الاصوات . وقرر مشروع الدستور ٩٩.٨ ٪ من المقترعين . وبعد ذلك بشهر اثيرت مشكلة السويس .
في ٢٨ أيار ١٩٥٧ ، أسس الاتحاد القومي بمرسوم جمهوري ، وتشكلت اللجنة التنفيذية لانتقاء المرشحين للانتخابات التشريعية واعضاء اللجنة هم : عبد اللطيف البغدادي ، زكريا محي الدين ، عبد الحكيم عامر ، برئاسة جمال عبد الناصر . اختارت اللجنة ١١٨٨ مرشحاً من اصل ٢٥٠٨ مرشحين تقدموا في ٢٨٤ دائرة انتخابية كان قد اعيد تقسيمها لمنع الوفد من النجاح في مناطقه السابقة .

واظهرت نتائج الانتخابات التي أعلنت في ١٥ تموز ان مجلس الامة يتسع لممثلين عن مختلف الاتجاهات البورجوازية . وقد فاز في الانتخابات ١٦

وزيراً و ٣ من مستشاري الدولة و ٤٦ محامياً و ٤٦ مزارعاً و ٤٠ من العمدة و ٣٣ ضابطاً في الجيش و ٢٠ طبيباً و ٢٠ موظفاً كبيراً و ٤ مقاولين ، ومذيعان يعملان في الاذاعة وشيخ واحد ، و ٩ صناعيين و ١٥ من ملاك الارض و ١٤ ضابطاً في الشرطة و ١٢ مهندساً و ٩ اساتذة جامعيين و ١٠ تجار و ٨ قضاة و ٨ صحفيين و ٥ من شيوخ البلدة ، و ٤ مراقبين حسابات وصيدليان اثنان ، وامرأتان و ٧ موظفي شركات و ٤ عمال ^(١) ، وعقد الاجتماع الاول في ٢٢ تموز لانتخاب الرئيس ففاز عبد اللطيف البغدادي .

في هذه الفترة كان العمل ناشطاً لتنظيم الاتحاد القومي وفي ٢ تشرين الثاني صدر مرسوم بتنظيم الاتحاد القومي وتحديد الغاية منه وهي تحقيق اهداف ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ وبناء مجتمع اشتراكي ديمقراطي تعاوني متحرر من كل استغلال سياسي واجتماعي واقتصادي (المدة ١) ، وتشرف على المنظمة لجنة تنفيذية عليها يعينها رئيس الاتحاد ^(٢) . وفي ٩ تشرين الثاني ، عين انور السادات اميناً عاماً للاتحاد القومي الذي حل محل هيئة التحرير .

لم يكن الحوار الذي قام منذ افتتاح مجلس الأمة (خريف ١٩٥٧) حتى حله عند اعلان الوحدة المصرية السورية (اول اذار ١٩٥٨) حواراً يرضي المسؤولين العسكريين . ذلك انه ، رغم الغربة والضغط ، ورغم تقسيم الدوائر الانتخابية بشكل اعتباري ، لم يأت المجلس « خانعاً » ، بل جاءت نسبة المؤسرين فيه قوية ، كما ان مندوبي القرى الذين فازوا في الانتخابات كانوا بأغليتهم يميلون الى النظام القديم بوجهه الزراعي . أما اليسار فلم يكن باستطاعته ان يعتمد الا على النواب العمال الأربعة وعلى نائبين تقدميين آخرين . ولكن هؤلاء النواب الستة فصلوا عن المجلس ، بواسطة الطعون ، بينما تم تثبيت

١ - C.O.C. XIV, (1957), no 35, p. 50

٢ - الشعب ، ٢٢ ت ١٩٥٧ .

انتخاب جميع النواب الآخرين^(١) . وأخذت المعارضة الديمقراطية (التي كانت قد برزت في ربيع ١٩٥٤) تتجمع من جديد ، خجولة في البدء ، لتعلن عن نفسها تدريجياً . و اراد النواب ان يمارسوا على الأقل السلطة التشريعية ، اذ ان النظام الدستوري لمجلس الأمة لا يخولهم حق اقالة السلطة التنفيذية .

ماذا حدث بالضبط ؟

هناك بدون شك البورجوازية الزراعية التي ، وان قضي على قسم منها ، ما تزال تتمتع بنفوذ واسع في الريف . وهناك أيضاً البورجوازية الصناعية والمصرفية التي تريد السيطرة على التشريع الاقتصادي والمالي ، كما ان هناك ممثلي المهن الحرة والخبراء والفنيين الذين يريدون الاسهام في بناء المجتمع المصري ، هذا المجتمع الذي قال عنه الحكام انه مفتوح للجميع وبنوع خاص لرجال العلم والتقنية . واخيراً ، هناك من يحن للوفد ومن لم ينس سحق الاخوان المسلمين . ولكن يهيمن على كل ذلك ، بشكل غامض ، عزم أكيد على بث الروح التحررية في النظام ، هذه الروح المرتبطة دائماً ، داخل الحركة الوطنية ، بمطلب الاستقلال . ففي مصر ١٩٥٦/١٩٥٨ ، الراضخة للجهاز العسكري ، ثمة قوة واحدة قائمة بذاتها ، لها فلسفتها وعقيدها وبرامجها وتنظيمها المستقل . هذه القوة هي اليسار ، أي المنظمات الشيوعية التي ما تزال غير شرعية : « الطليعة العمالية » ، « الحزب الشيوعي المصري الموحد » ، « الحزب الشيوعي المصري » ، بالإضافة الى القطاع التقدمي الواسع بين المثقفين وفي الحركة النقابية ، وهو قطاع وان لم يرتبط عضوياً بالحركة الشيوعية ، فانه حليفها وغالباً المعبر الشرعي عنها .

ومن الانصاف القول ان الماركسيين المصريين ، رغم انقساماتهم وعدم

١ - الأمراء ، ٢٩ ك ٢٩٥٨ .

الترخيص لهم ورغم الملاحقات التي لم تتوقف منذ تموز ١٩٤٦ والتي بلغت في ظل النظام العسكري ذروة القساوة ، ظلوا مصممين على ان يكونوا دماغ مصر السياسي . وحتى خصومهم يعترفون بالمستوى الفكري الرفيع الذي يميز اطاراتهم وبالنضج السياسي الذي وصلت اليه حركتهم اجمالا ، وبالتجاوب الذي تلاقيه هذه الحركة في اوساط الرأي العام منذ نشوء اللجنة الوطنية للعمال والطلاب .

وفي معتقل ابو زعبل ، الذي يطلق عليه ضباط الاستخبارات اسم « مقبرة الاحياء » ، راحت اطارات اليسار المصري تعتمد العدة لتوحيد المنظمات الشيوعية ووضع خطة الجبهة الوطنية العتيدة بالاتفاق مع العسكريين ، لمواجهة مشاكل البناء السياسي والايديولوجي والاجتماعي والثقافي في مصر الجديدة ، هذه الجبهة التي تؤذن بقيامها صفقة الاسلحة التشيكية والتقارب مع البلدان الاشتراكية وقرار رأسمالية الدولية ، كما تؤذن بها طلائع قضية السويس . ومن معتقل ابو زعبل ، ارسلت ابتداء من تشرين الثاني ١٩٥٥ اولى عرائض التأييد لجمال عبد الناصر مع التشديد على ضرورة اعادة الحريات الديمقراطية والحياة الدستورية لتثبيت الوحدة الوطنية . وكانت « الطليعة العمالية » اول من قام بالخطوة فتبعها الحزب الشيوعي المصري الموحد والحزب الشيوعي المصري ، ثم اللجان المركزية خارج المعتقل .

كانت تجربة السويس حاسمة . فعندما قصفت القاهرة ، نزلت المنظمات الشيوعية الى الشارع وبدأت تدرب الشباب على الرماية وتشكل لجان المقاومة ، وشرع الكتاب والصحفيون اليساريون يقومون بدعاية وطنية ضخمة في مختلف انحاء البلاد ، بقيت منها بضعة قصائد رائعة . وهكذا ، فان اليسار هو الذي قام بتدعيم الخطوط الخلفية في ساعات المحنة الكبرى . فازداد عطف الجماهير عليه ، كما قامت موجة عارمة من الاعجاب والتقدير نحو الاتحاد السوفياتي بعد الانذار الذي وجهه المارشال بولغاينين للدول المعتدية الثلاث ، في ٥ تشرين الثاني ، قائلا ان الاتحاد السوفياتي لن يتردد في اللجوء الى القوة لسحق المعتدين

وتأمين السلام في المشرق . هذا الموقف يعرفه الجميع ، ولا بد لعبد الناصر من ان يأخذه بعين الاعتبار .

في ٧ تشرين الاول، اسس رئيس الجمهورية جريدة يومية جديدة ، « المساء » وعهد بادارتها لخالد محي الدين . والغرض من ذلك اعطاء اليسار منبراً قانونياً يدخل في اطار سياسة الدولة العام . وفي الفترة الممتدة من ٧ تشرين الاول ١٩٥٦ حتى ١٢ اذار ١٩٥٩ ، كانت « المساء » مصنع التفكير الايديولوجي لمصر الجديدة ، وكانت يشترك في تحريرها الشيوعيون والتقدميون والمثقفون الاحرار . وهكذا اعادت هذه الجريدة ما كان قد انقطع من عمل صحفي فكري ، اذ خصصت ابواباً عديدة (٤ صفحات يومية تقريباً من اصل ٨ صفحات) لنشر دراسات وابحاث جدية يحلل فيها الماركسيون المجتمع المصري في فترة الانتقال ويستعرضون مشاكلها ويقدمون لها الحلول . وكان عبد الناصر يتابع كل يوم ما يكتب فيها ، ويتصل بادارتها هاتفياً ليسأل : « ايه يقول الدكتور بتاعكم اليوم ؟ » ..

ان اسرة « المساء » هي التي وضعت التمييز بين القومية العربية التي تبناها الدولة والمفهوم الديمقراطي للاتحاد الفدرالي بين الدول العربية ، كما انها اقترحت تعديل الاصلاح الزراعي ووضعت مشاريع النهضة الثقافية التي تبنت الوزارة المختصة معظمها فيما بعد ، ودرست سير رأسمالية الدولة ونشرت افضل ما عرفه الانتاج الأدبي في تلك الفترة ، وكانت دوماً تشدد على طابع مصر الخاص وسط المجموعة العربية .

وفي الحقبة نفسها تأسست عدة دور نشر منها « دار النديم » و « الدار المصرية للكتب » لصاحبها لطف الله سليمان ، و « دار الفكر » لابراهيم عبد الحليم ، و « المؤسسة القومية للنشر والتوزيع » لحسين طلعت وريمون دويك ، و « دار الديمقراطية الجديدة » وغيرها .. ونشر عدد من القصاصين والبعثات والشعراء والفلاسفة مؤلفات دمغت الحياة الثقافية بطابعها . ورغم ان

المثقفين الماركسيين كانوا قد طردوا من الجامعة ، فانهم انتجوا افضل ما
نشر في المجلات حتى الرسمية منها احياناً ، ونشطوا في ميدان المسرح كما في
الاذاعة التي هي مدينة لهم بانطلاق برنامجها الثاني ، اي البرنامج الثقافي .

امام هذه القوة التي بدأت تتجمع وترسخ وتعمل في الرأي العام ، كان
طبيعياً ان يفكر الحكام ملياً بالأمر . ففي مجلس الامة ، نهض نائب الجيزة ،
ابو الفضل الجيزاوي ، يسأل وزير الداخلية الكلي القدرة عن المعتقدات
ومعاملة المعتقلين وشرعية الاعتقال الاداري ، وكانت الجلسة صاخبة .

وقبلها بايام ، في ١٠ كانون الأول بالضبط ، اتخذ مجلس الامة بأكثرية
الساحقة قراراً يحتم على وزير التربية والتعليم ، كمال الدين حسين ، المولج
بتطهير الحركة الطلابية ، ان يفتح ابواب الجامعة لكل حامل شهادة بكالوريا
بدون استثناء . وقامت حملة في الصحف تؤيد موقف النواب وتستنكر
اخضاع الجامعة لنظام عسكري . فاضطر الوزير ، إزاء هيجان الرأي العام ،
الى تقديم استقالته ، ثم عاد عنها بأمر من رئيس الجمهورية ، وبقي قرار مجلس
الامة معلقاً .

في هذا الجو الذي اشاعه مؤتمر باندونغ والانذار السوفيياتي وانتصارات
اليسار ، كان الطعن موجهاً الى مبدأ الدكتاتورية العسكرية ، وكان كل ما في
هذا الجو يدعو جمال عبد الناصر لفتح الطريق أمام القوى الديمقراطية الشعبية
الصاعدة ، وتركيز نظامه على المزيد من الحريات من أجل تأمين مستقبله .
وقتنز ، كان رئيس الجمهورية في وضع قوي جداً من حيث الشعبية والسلطة
والهبة . ولكن رفاقه ، وخاصة جهازه العسكري ، كانوا مكروهين ومحتقرين
من الجميع . وكان يستطيع ، لو شاء ، ان يحكم البلاد مستنداً الى القوى الجديدة :
البورجوازية الصناعية ، الملاك الصغار والمتوسطون ، المهن الحرة ، المثقفون
اليساريون والنقابيون ، شرط ان يعترف بكياناتهم المستقلة ، أي بحقوقهم في
تشكيل احزاب سياسية . لم يكن أحد ينكر عليه السلطة ، ولكن أكثرية

مؤيديه تنشذ الرجوع الى الحياة الديموقراطية . لان هناك امكانية قيام حركة شعبية تقدمية ، شبيهة بتلك التي عرفتها البلاد في ربيع ١٩٥٤ ، ولكنها أشد ساعداً منها ، لأنها تأتي في اعقاب باندونغ وحوادث السويس .

في هذا الوقت بالذات ، بينما كان الفكر السياسي قد وصل الى درجة بالغة من العمق والثراء ، برزت القضية السورية . كان الجو مهيأ : الأمة العربية تلتئم ومن الطبيعي ان تكون مصر وسورية في الطليعة ، وقد ربطتها منذ عهد الفراغنة احداث عديدة مشتركة . وبالإضافة الى ذلك كانت هناك ظروف خاصة تدعو للوحدة^(١) ، منها تناحر الأحزاب البورجوازية السورية ، وتخوف حزب البعث العربي الاشتراكي من ان يسجل الشيوعيون السوريون تقدماً كبيراً في الانتخابات العتيدة ، ضعف الوضع العسكري ازاء الخطر الاسرائيلي ، الحماسة التي تثيرها الثورة المصرية في الأوساط العربية .. أمام إلحاح دمشق على تحقيق الوحدة ، تردد عبد الناصر في البدء ، معللاً تردده بفقدان حدود مشتركة بين البلدين واختلاف التجارب السياسية والاقتصادية وتهديدات المعسكر الغربي الخ.. ولكن أوساط الأعمال والمشاريع الاقتصادية في القاهرة - وبنوع خاص فريق مصر ، وكذلك الهيئة الاقتصادية التي أسسها النظام العسكري - ألحت بدورها على الرئيس للقبول بالوحدة التي لا بد ان تشكل المدى الحيوي للانطلاق الاقتصادي المصري . وقد دعم هذا الاتجاه أيضاً الضباط الشباب وفريق الخبراء وكبار الموظفين المرتبطين بالجهاز العسكري . وأخيراً ، كان التخوف من انتصار الشيوعية في سورية الحجة الحاسمة . ذلك ان حكماً محبذاً للشيوعية في دمشق سيؤدي حتماً الى قيام حكم مماثل في القاهرة .

في أول شباط ١٩٥٨ ، أعلن الرئيس جمال عبد الناصر وشكري القوتلي ولادة الجمهورية العربية المتحدة . وفي ٢١ منه ، أكد الاستفتاء الشعبي الذي

١ - راجع كتاب « ماذا جرى في سوريا » ؟ القاهرة ١٩٦٢ .

جرى في الاقليمين قيام الوحدة وحمل عبد الناصر الى منصب الرئاسة بأكثرية ساحقة ، وصدر قرار بحل المجلسين النيابيين . وفي ٥ اذار ، أعلن دستور مؤقت للجمهورية ، وفي الثامن منه ، انضمت اليمن الى الجمهورية العربية المتحدة على أساس فيدرالي . وهكذا تم ابعاد الخطر الشيوعي . بيد ان رجل الشارع في مصر لم يخف دهشته للاتجاه العربي الذي طرأ على مصيره .

بذلك وجد العسكريون مجالاً جديداً للتفاهم والتعاون مع البورجوازية الصناعية والمصرفية . ان قيام الجمهورية العربية المتحدة لن يسمح بتجميد اليسار فحسب ، بل سيكون بدء حركة استثمار وفتح أسواق جديدة لتصريف المنتجات المصرية وتوظيف حملة شهادات الجامعة ، أي باختصار جعل سوريا اقليماً مصرياً .

والواقع ان عامي ١٩٥٧-١٩٥٨ شهدا ازدياداً ملموساً في التبادل التجاري ، خاصة التصدير ، وتوزيعاً جغرافياً جديداً لزيائن مصر .

في ٢١ كانون الثاني ، وافق وزير الصناعة ، الدكتور عزيز صدقي ، على مشروع الخس سنوات للتصنيع . وفي اول حزيران ، اذيع المشروع وهو يقضي بتوظيف ٢٥٠ مليون جنيه خلال خمس سنوات في المشاريع الصناعية ، منها ١٤٦٠٥ مليوناً للصناعة الاستهلاكية ، و٢١٠٥ مليوناً للناجم و٣٥٠ مليوناً للنفط . وعند تنفيذ المشروع بكامله ، من المقدر ان يزداد الدخل القومي ٨٦٠٥ مليون جنيه ، والموارد الوطنية ٢٢٥ مليوناً ، كما سيزداد عدد العمال بنسبة ٥٠ ٪ ، ويزداد اجورهم ٥٥ مليوناً (١) .

وفي ٥ كانون الاول ، أعلن عبد الباصر ان المشروع سينفذ خلال ثلاث سنوات ، وعندئذ يسجل الدخل القومي زيادة قدرها ١٣٠ مليون جنيه ، ويتم تشغيل نصف مليون عامل في الاشغال الجديدة ، وتصبح حصة الصناعة من الدخل القومي ٢٢ بالمائة . واكد الرئيس المصري انه ينبغي على البلاد ان تعمل مرتين اسرع من الماضي ، مرة لازالة تخلف مائة عام ، ومرة لتوفير

١ - الامرام ١ ، حزيران ١٩٥٧ ، حتى ١٤ ١٩٥٨ ، بلغت مجموع قيمة التسليف ٤٣٠٠٥ مليون جنيه منها ١٧٢ مليون فقط (٢٨.٣ ٪) للصناعة ، وحصلت التجارة على ٥٩.٨ ٪ من المجموع (N. B. E: Credit and banking developments in 1958, Le Caire, 1958, p. 73 .

العمل لـ ٣٥.٠٠٠ نسمة تولد كل سنة .

والملاحظ ان المساعدة السوفياتية ، بموجب اتفاق ٢٩ كانون الثاني، ضخمة : ٧٠٠ مليون روبل بفائدة ٥ و ٢ بالمائة تسدد في مدة ١٢ سنة ، ويدفع القسط الأول بعد خمس سنوات . والملاحظ أيضاً ان اسس التجارة الخارجية المصرية قد تغيرت . ففي عام ١٩٥٧ ، ذهبت ثلاثة أخماس انتاج القطن الى البلدان الاشتراكية . وعقدت اتفاقات اقتصادية مع ديمقراطيات أوروبا الشرقية والصين الشعبية ، وقامت مفاوضات واتفاقيات مع بلدان أخرى عديدة ، خاصة الجمهورية الفدرالية الالمانية التي ستسبق قريباً جميع منافسيها الغربيين من حيث التبادل مع مصر ، وتزاحم الاتحاد السوفياتي مباشرة .. وفي ٢٧ آذار أرسل الدكتور عمري ، حاكم البنك الوطني ، تحذيراً ناشراً ، يعبر فيه عن رأي الأوساط المالية ، اذا قال ما مفاده ان اتجاه سياسة مصر الاقتصادي نحو الاتحاد السوفياتي سيقود الى الأزمة ، لأن مصر لا تستطيع ان تستغني عن الغرب ، حليفها التقليدي .

وهذا يعني ان البورجوازية الصناعية والمصرفية ليست راضية اطلاقاً عن الاتجاه الذي فرضته حوادث السويس . صحيح ان أسواقاً جديدة قد فتحت ، ولكن ، في نظر تلك البورجوازية ، يجب تلافي أي عمل من شأنه ان يعرض مصر للخطر الشيوعي في الداخل والخارج . من هنا نفهم الارتياح العميق الذي استقبلت به البورجوازية اعلان الوحدة .

وأرسل فريق مصر وبنك القاهرة اخصائين الى سوريا وفتحت فروعاً لها منذ الأسابيع الأولى التي تلت الوحدة . وتبع ذلك خطوات تسارعت في سنوات ١٩٥٩ و ١٩٦٠ و ١٩٦١ .

ولكن ثمة خلافات بين الحليفين الكبيرين على الصعيد المحلي . فقد أعلنت الحكومة مجموعة من القوانين تتعلق بالصناعة : القانون الأول (رقم ٢١ عام ١٩٥٨) يتعلق « بتنظيم وتشجيع الصناعة في الاقليم المصري » ويفرض على هذه

الصناعة ان تدير حسب تقديرات التصميم ؛ وفي ٢٩ أيار انشئت الهيئة العامة لتقدم الصناعة ، فازداد تدخل جهاز الدولة في شئون القطاع الصناعي إذ ان اللجنة هذه مؤلفة من خمسة أعضاء يعينهم وزير الصناعة ، وخمسة أعضاء يمثلون اتحاد الصناعة ، وخمسة أعضاء من كبار الموظفين ؛ في اليوم نفسه ، ثم في ٩ حزيران ، صدر قراران بإنشاء « غرف الصناعة » وعددها ٢٠ غرفة ، وتعتبر « مؤسسات عامة » . وأخيراً في ٢٩ أيار ، اعيد تنظيم اتحاد الصناعة المصري ، ووزير الصناعة لا يكتفي بتعيين رئيس مجلس الادارة وإنما يعين ثلث أعضائه كذلك^(١) . وقد عين الدكتور محمد أحمد سليم رئيساً للاتحاد في ٢٥ نيسان ١٩٦٠^(٢) ، وهو مهندس كبير يؤيد النفوذ الأميري .

ثلاثة احداث ميزت عام ١٩٥٨ ، العام الذي قام فيه العسكريون ، بعضهم الإتحاد السوفياتي ، بمحو مخلفات تجربة السويس ، وخاصة مقاطعة الدول الأوروبية .

رأينا الى اي حد كان نشاط اليسار فعالاً ، رغم إنقسام الشيوعيين ، عند بدء عمل مجلس الأمة . ولكن المنظمات الشيوعية الثلاث شكلت ، منذ ربيع ١٩٥٧ ، لجنة ارتباط ، وهذه تطورت فيما بعد لتصبح لجنة إتحاد . وفي تشرين الثاني ، اندمجت المنظمتان : الحزب الشيوعي المصري والحزب الشيوعي المصري الموحد واستأ الحزب الشيوعي المتحد ، بينما تحولت الطليعة العمالية

١ - Supplément relatif à la nouvelle législation sur l'organisation et l'encouragement de l'industrie dans la province égyptienne, E. I. juin 1958.

٢ - La nouvelle composition des conseils d'administration de la Fédération des industries et des chambres industrielles E. I. XXVI (1960), N. 5, p. 5 - 8 :

في مجلس الإدارة الجديد ، وأعضاؤه كلهم مصريون (ومسلمون) ، مزيج من التكنوقراطيين والأثرياء القدماء ، لصالح الأول .

الى الحزب الشيوعي المصري للعمال والفلاحين . وأخيراً ، اندمجت المنظمات الثلاث في ٢٨ شباط ١٩٥٨ وأسست الحزب الشيوعي المصري بعد شهر تقريباً من إعلان الوحدة السورية - المصرية . إنها فترة التجمعات . بالنسبة للشيوعيين المصريين ، كانت هذه الخطوة نتيجة جهود مضنية بذلت منذ سنة ١٩٤٥ في جو الملاحظات المتصلة وتطور المجتمع المصري . لم يخف الأمر على العسكريين : إن ما كان يثير السخط أصبح ، او يستطيع ان يصبح خطراً^(١) .

والحدث الكبير الثاني الذي سيعجل في الأزمة هو مؤتمر الشعوب الافريقية والآسيوية الذي انعقد في القاهرة ، من ٢٦ كانون الاول ١٩٥٧ حتى ١ كانون الثاني ١٩٥٨^(٢) . نظم اليسار لهذه المناسبة ، في الصحافة والإذاعة والجامعات والنقابات ، تظاهرة ضخمة ضد الاستعمار ، مشدداً على دور الحريات العامة والعمل الشعبي . وافلت الأمر من ايدي الرجال الرسميين ، وهم مرتبطون بالسياسة التي تعتمد مباديء باندونغ أساساً لها ، واضطروا إلى القبول بالأمر . ولكن الأمانة العامة للمؤتمر اتخذت القاهرة مركزاً لها ، ووضع على رأسها يوسف السباعي ، وهو ارستقراطي قديم وزعيم سابق في الحيلة ، وذلك لكبح انطلاقها الثوري .

وثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ العراقية ، هي ثالث الأحداث الحاسمة . فقد شهدت الأسابيع الأولى ازدهاراً مدهشاً للديمقراطية في العراق حيث كان الحزب الشيوعي اقوى الاحزاب ، فاخذ يوسع عمله التنظيمي والدعائي بصورة فعالة ، وشكل جبهة وطنية يقف فيها جنباً إلى جنب الحزب الشيوعي ، والحزب

١ - راجع A. Jacovielli : Verso la creazione in Egitto di un unico partito comunista, l'Unita, 14 mai 1957.

المستولون وحدم يملكون العناصر الكاملة .

٢ - راجع Afro - Asian Peoples Conference inangurel adresses, resolutions, classing adresses,

وقد نشرته الأمانة العامة الدائمة بالعربية والفرنسية والإنكليزية ، القاهرة ١٩٥٨ .

الوطني الديمقراطي (كامل الجادرجي) ومنظمات اقل أهمية . وترك اللواء عبد الكريم قاسم لهذه المنظمات مجال العمل واسماً لتأمين قوة من شأنها ان تجمد البعثيين انصار الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة . وشجع الفكرة القائلة بان العراق الجديد هو الطريق الديمقراطي والتحرري للقومية العربية ، بدل الطريق الدكتاتوري الذي يمثله جمال عبد الناصر . اصبح الخطر ، هذه المرة ، يدام وجود الجمهورية العربية المتحدة نفسه ، حيث رأى اليسار والوطنيون التحرريون بروز حل ديموقراطي في الأفق ، بفضل التجربة العراقية ، وامكان نهاية الحلم المرعب الذي يفرض صلب الحريات كضمن للوحدة .

منذ خريف ١٩٥٨ ، قام جهاز القمع والدعاية في الاقليمين بتضييق الخناق على اليسار (المتهم بالتفرقة) إن في الداخل او في الخارج . واوقف قادة نقابيين كانوا قد تركوا ابي زعبل منذ اقل من سنة . ورجعت المحاكم العسكرية تنظر في دعاوي الشيوعيين .

وفي أيلول ، استدعى أنور السادات مسئولاً عن الحزب الشيوعي المصري ، وهو شخصية معروضة في عالم الأدب ، وحاول خلال سبع ساعات اقناعه بضم حزبه للاتحاد القومي ، وافهمه انه في حال الرفض ، على الشيوعيين ان يعرفوا ان مصيرهم سيكون كمصير الاخوان المسلمين ، أي الترحيم بواسطة التعذيب . اصطدم أمين الاتحاد الوطني العام برفض مذهب ، ولكنه نهائي . وشنت حملة صحفية واذاعية عنيفة على العراق ، عدو القومية العربية . وفي ١٢ تشرين الأول ، أعلن جون فوستر دالس (وكان قد صرح في ٨ نيسان ان « الولايات المتحدة متفاهمة تماماً مع الرئيس ناصر ») ، أعلن استئناف المساعدة الأميركية لمصر ، وتبلغ الدفعة الأولى من المساعدة ١٣ مليوناً من الدولارات .

اختار جمال عبد الناصر يوم ٢٣ كانون الأول عام ١٩٥٨ ، ذكرى الانتصار على العدوان الثلاثي ، لبدء الحملة على اليسار ، وخاصة الحزب الشيوعي السوري .

واتهم عبد الناصر الشيوعيين بالعمل على تفكيك الوحدة ومساعدة الصهيونية بصورة غير مباشرة^(١) .

وفي أول كانون الثاني ١٩٥٩ ، عند فجر رأس السنة ، أوقف ٢٨٠ مسئولاً من إدارات الحزب الشيوعي المصري . وقبلها بساعات ، كانت قد وجهت رسالة طويلة للرئيس من قبل عشرات الكتاب ، يدافعون فيها عن شرف منظمات اليسار ، مذكّرين بتأييدها لسياسة الجمهورية العربية المتحدة الحيادية والمناوئة للاستعمار .

وكتبت جريدة « المساء » تقول انها ما زالت تؤيد سياسة القاهرة العامة دون المشاركة في الحملة التي تشنها الصحافة على الشيوعيين العرب ، وعلى العراق والاتحاد السوفياتي ، فقررت السلطة الاحتفاظ « بالمساء » ، املاً باستخدامها مرة أخرى .

وفي الحقيبة نفسها ، قام الزعيم العراقي الشواف بانتفاضة الموصل (آذار ١٩٥٩) ، فأغرقها الطيران والمقاومة الشعبية الشيوعية بالدم . واتضح لمصر وسوريا ان وقت الإدارة قد ولى ، وانه ينبغي ، هذه المرة ، تحطيم جهاز الأحزاب الشيوعية ، ولكن كذلك ، إسكات التقدميين ، خاصة المثقفين والنقابيين . وفي ١٢ آذار ، اقبل خالد محي الدين . وفي ١٣ منه ، طرد ما بقي من هيئة « المساء » . وقامت مظاهرات ضخمة ، يقودها الاتحاد القومي ، في القاهرة والاسكندرية ، حول نعوش ضحايا الموصل الرمزية ، تهتف بالموت للشيوعيين . وفي ٢٠ آذار ، بلغ الموقوفون اثناء الحملة عدة مئات ، بل آلاف الأفراد في مصر وسوريا^(٢) .

١ - الأمراء ، ٢٤ ك ١٩٥٨ .

٢ - حول الإضطهاد ، يمكن مراجعة مجموعات « الأخبار » الأسبوعية و« النداء » اليومية ، بيروت (١٩٥٩ - ١٩٦١) ؛ ومجموعة Solidarité ، المطبوعة في باريس من ١٩٥٥ حتى ١٩٦٠ ؛ ودراستين لعادل منتصر : La répression anti-démocratique en :

وهكذا اضمحلت « فترة باندونغ » في جوٍّ من الارهاب .

ولكن ، بعد مرور ثلاثة عشر شهراً على شن الحملة ضد اليسار ، صدر قانون (رقم ٣٩ و ٤٠ بتاريخ ١١ شباط ١٩٦٠) بتأميم بنك مصر والبنك الأهلي . وفي تموز ١٩٦١ ، صدرت مجموعة القوانين المسماة بالاشتراكية .

ماذا حدث في القمة ؟

الشيء الأساسي في هذه الفترة الثانية (كانون الثاني ١٩٥٩ - حزيران ١٩٦١) هو الدور الكبير الذي لعبته الدولة في الحياة الاقتصادية ، على حساب القطاع الخاص . والوسائل مختلفة : ازدياد أهمية دور الهيئة الاقتصادية ومبادرات الدولة في الحقل الاقتصادي ؛ اصدار سلسلة قوانين تؤمن للدولة الاشراف على الصناعة وعلى الشركات المساهمة ؛ وأخيراً ، مشروع السنوات الخمس الثاني (١٩٦٥/١٩٦٠) .

وبين جملة مبادرات الدولة المباشرة ، استرعت اثنتان انتباه المسؤولين العسكريين : تنظيم قناة السويس وتركيز « الهيئة الاقتصادية » . عند وفاة الدكتور حلمي بهجت بدوي ، استلم الزعيم محمود يونس هيئة قناة السويس . وانتهت المفاوضات الصعبة بين الحكومة المصرية والبنك الدولي في ٢١ كانون الأول ١٩٥٩ : فحصلت الهيئة على قرض قدره ٥٦,٥ مليوناً من الجنيهات من البنك الدولي ، بالإضافة إلى ٥ ملايين أخرى يقدمها فريق من المصارف الأميركية ، والكل بفائدة نسبتها ٦ ٪ تسدد خلال ١٥ سنة ، وذلك للقيام بأعمال ضرورية لتحسين الملاحة في قناة السويس^(١) . وابتدت الإدارة المصرية ، بإشراف

Egypte, et La répression anti-démocratique en R. A. U.

Les Temps Modernes, XVI (1960) p. 418 - 41, et XVII (1961) p.

184 - 92 .

La Nouvelle Revue Internationale, 1960 et 1961 . : مجموعة

١ - الأهرام ، ٢٣ كانون الاول ١٩٥٩ .

مهندسى الجيش، حيوية وفعالية أكثر من الشركة العالمية القديمة: عام ١٩٥٥ كان دخل القناة ٣٦ مليوناً من الجنيهات فبلغ خلال ١٩٦٠/٦١ حوالي ٥١,٥ مليوناً، كما ان ١٤ ٦٦٦ باخرة تبليغ حمولتها ١١٥ مليوناً من الأطنان كانت قد استعملت القناة عام ١٩٥٥ ؛ وفي عام ١٩٦٠ إزدادت هذه الأرقام بنسبة ٦٠ ٪ وارتفع عدد المرشدين ، وكلهم قبطان يحمل شهادة ، من ٢٠٦ إلى ٢٢٦ ، بينهم ١٤١ مصرياً ؛ وأخيراً خصصت الهيئة الجديدة ٢٥ ٪ من الواردات لأعمال التحسين بدل الـ ٤ ٪ قبل التأمين^(١) . وقد استنتج مجلس الثورة من ذلك كله ان الإطارات العسكرية قادرة على إدارة المشاريع الكبرى أكثر من المدنيين ، خاصة الذين يعملون في القطاع الخاص .

وفيما يتعلق بالهيئة الاقتصادية ، الذي عين الدكتور القيسوني على رأسها (بدلاً عن حسن ابراهيم) ، يحيط به مساعدون بينهم الخبير المدني والضباط الكبار ، كان حجم الأعمال يزداد دون توقف ، وبالتتابع ، إنضم فريق مصر ، ثم فريق عبود للهيئة الاقتصادية . انضمت اولاً شركة مصر للتجارة الخارجية ، ثم شركة مصر لبيداديرز ، وهي أكبر وحدة لصناعة النسيج ، وشركة مصر للتأمينات ، وشركة الطيران المصري ، وهي الشركة الوحيدة من نوعها في البلاد ، وأخيراً شركة مصر للملاحة البحرية ، وذلك خلال ١٩٥٨ / ٥٩ . وفي الوقت نفسه ، انضمت إلى الهيئة الاقتصادية مصانع الأسمدة الكيماوية التي يمتلكها أحد عبود كما انضمت شركة الخطوط الخديوية ، تحت ضغط الحكام ، وكانت في اوج ازدهارها^(٢) .

١ - ندوة محمود يونس الصحفية ، بمناسبة الذكرى الخامسة لانسحاب المرشدين الاجانب من القناة . الأهرام ١٥ أيلول ١٩٦١ .

٢ - Stock Exchange, N. B. E. Econ. Bull. XIV (1961), N. 1 - ٢
p. 546.

الواقع ان مشروع السنوات الخمس الأول ، الذي أصبح فيما بعد مشروع السنوات الثلاث ، كان بدء عملية التصنيع . ولكنه ادى الى اختلال في التمويل . وقد ألقى الخبراء مسؤولية ذلك على الدكتور عزيز صدي . وراح حسن عباس زكي (فيما بعد وزير الخزانة في مجلس الأمة) ، والدكتور كوستز ، آنذاك مدير مكتب الأبحاث في البنك الأهلي ، وآخرون ، يؤكدون أهمية اتباع سياسة تمويل سليمة ، وتأمين الأسواق الضرورية^(١) . والحقيقة ان هذا المشروع لم يكن سوى تجربة . ولكن الفريق الجديد ، بإدارة الدكتور القيسوني والدكتور ابراهيم حلمي عبد الرحمن ، انكب على العمل . وفي ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٨ ، ألقى الرئيس عبد الناصر خطاباً مهماً أمام مؤتمر التعاونيين ، فتطرق بالتفصيل لفكرة التصميم وتحدث عن موارد التمويل الخارجية : ٦٢ مليون جنيه من الاتحاد السوفياتي ، ٤٤ مليون من ألمانيا الغربية ٣٠ مليون من اليابان ، و ٧٠٥ مليون من ألمانيا الشرقية^(٢) ، وذلك لمضاعفة الانتاج القومي في عشر سنوات ..

وخلال عشر سنوات ، يتوقع الدكتور إبراهيم حلمي عبد الرحمن ان يرتفع الدخل القومي من ١٣٠٠ مليون جنيه إلى ٢٦٠٠ مليون (١٩٦٩ - ١٩٧٠) وترتفع مصاريف الاستهلاك آنذاك الى ٢٠٠٠ مليون جنيه بدل ١١٠٠ مليون (١٩٥٩ - ١٩٦٠) ويبلغ الإذخار الوطني الذي لا يزيد عن ٢٠٠ مليون في ١٩٥٩ / ٦٠ (٣) ، ٦٠٠ مليون جنيه.

- ١ - K. Wheeler, p. 149 - 56.

- ٢ - Forming the future society, in President Gamal Abdel-Nasser speeches, and press, interviews 1958, Le Caire, p. 289-326. مما يلفت الإنتباه هو الحرص الذي يسيطر على أطروحة د. القيسوني لتجنب أزمة جديدة ، وهذه الغاية فهو يقترح التوجيه - Monetary policy in agricultural raw material producing countries with special reference to Egypt, th. ph. D. London, 1942, ex. dact. p. 1 - 11, 78 - 211, 212 - 38).

- ٣ - إ. ه. عبد الرحمن: التخطيط القومي ، القاهرة ، ١٩٦١ ، ص ٣٠ . ما زالت الدراسة الأساسية هي دراسة محمود أمين يونس: A. Study of the national income

ومشروع السنوات الخمس الأول (١٩٦٠ - ١٩٦٥) يهدف لزيادة الدخل القومي بنسبة ٤٠ ٪ ، بينما نسبة زيادة قطاع الصناعة والكهرباء والبناء ٨١٫٨ ٪ . لذا ينبغي ان يزداد الانتاج المحلي بنسبة ٤٦٫٦ ٪ ، وعلى الاستثمارات العامة ان تبلغ ١٦٩٧ مليون جنيه ، منها ٤٣٩ مليوناً للصناعة ، و ٢٣٧ مليوناً للمواصلات ، و ١٤٠ مليوناً للكهرباء . وستكون نسبة زيادة اليد العاملة ١٧ ٪ ، بينما تكون نسبة قطاع « الصناعة والكهرباء والبناء » ٢٥٠٤ ٪ ، وتزداد الأجور بنسبة ٣٤ ٪ ، كما تزداد طاقة العامل على الانتاج بنسبة ٢١٠٨ ٪ كعدل (١) .

أما الاعتبارات التي تبرر المشروع فهي الآتية : قبل كل شيء ، عجز القطاع الخاص عن تنمية الدخل القومي بالنسب والمدة التي يفرضها ازدياد عدد السكان ؛ ثم ضرورة نمو متوازن للاقتصاد الوطني ، وأخيراً ، حجة سياسية : اذ لم يكن هناك تخطيط ، ازداد الفرق (بين الثروات والمدخول لطرفي المجتمع) ، ويتبع ذلك انقسام المجتمع الى طبقتين متميزتين : طبقة أقلية ، تملك مدخول الانتاج ، وطبقة أخرى ، يزداد عددها ، ولا تتمتع الا بقسم ضئيل من المدخول . ليس من الضروري ان نتوقف عند النتائج الخطيرة التي يؤول اليها هذا الوضع في المجال الاجتماعي^(٢) . هنا أيضاً يظهر المسئولون العسكريون أكثر تبصراً من رأس المال الكبير .

ورأس المال الكبير هذا مطلوب منه بالحاح ان يتحلى بروح المبادرة في ظل الدولة . وحول السلطة يلتقي ممثلو الفئتين الحاكمتين ، ولكن ، رغم ذلك ،

of Egypt, E. C. (1950) N. 261 - 2 p. 659 - 924;

كذلك (1950) E. C. XLIX (1950) N. 271: The national income of Egypt, 1950,

ويجربنا ان الدخل القومي الذي كان يبلغ ١٧٠ مليون جنيه عام ١٩٣٩ ، بلغ ٨٥٥ مليون جنيه عام ١٩٥٠ (ص ٢٢) .

Les projets du 1er Plan Quinquennal dont l'inauguration - ١
est prévue en 1960, E. I. idem, p. 8 - 17.

الكتاب ر ، ١٩٦٢ ص ٧٨ - ٩٤ .

C. O. C. XVII (1960), N. 49, p. 422 - 8.

R. A. U. — Résumé. Le Plan Quinquennal p. 9 - 10. - ٢

يربح الجولة بالتدريج ، ضباط وخبراء الجهاز العسكري .

لم دعوة رأس المال الخاص هذه ؟ يفسر عزيز صدقي ذلك بسداجة لها دلالتها ، اذ يقول ما معناه : بما انه من الضروري بالنسبة لنا ان نحقق النمو بمعناه الواسع وبأسرع ما أمكن ، ينبغي ان نعطي رأس المال الخاص ، بكل امكانياته ، فرصة المساهمة في المشاريع الصناعية ، اما وحده ، أو بالاشتراك مع رأس مال القطاع العام^(١) . ويقول خبير آخر ان الحكومة تفضل نظرية الاقتصاد المختلط على التأمين لأنها تفضل ان يساهم رأس المال الخاص (في مشاريع التنمية) الى جانب القطاع العام ، بدلاً من ان تتحمل وحدها عبء تمويل المشروع واستغلاله^(٢) . بتعبير آخر ، اذا وجه المسئولون العسكريون الدعوة للمبادرة الخاصة ، رغم نجاح القطاع العام الذي لا ينكر ، فانهم ينوون الانتفاع للنهاية من مواردها وامكانياتها التي لم تستعمل بعد. ذلك ان الدولة لا تملك جميع الوسائل المالية اللازمة ، كما انها لا تملك التنظيم الضروري لتأمين خلف لها .

في هذه الحقبة ، ما هي عناصر التقدير المتوفرة عند رأس المال المصري الكبير ليقدم على خطوة ما ؟

في مجال السياسة الداخلية ، لم يعد مجلس الأمة ، منذ اعلان الوحدة ، المجلس الذي يستطيع فيه الصناعيون ورجال الأعمال والأوساط المالية والمهنية ان يسمعوا صوته ، ويعترضوا على بعض المبادرات ، أو ان يوقفوا بعض الاجراءات التي تبدو لهم متسرعة . ولكن خسارة هذه المؤسسة ، التي لم تكن في نهاية الامر سوى عملية « تهوية » ، عوضت بنقطتين هامتين : تفكيك اليسار في مصر نفسها ، وفتح الاسواق السورية أمام أطباع الاحتكارات المصرية .

١ - مقابلة مع روز اليوسف ، عدد ١٦٤٤ ، ١٤ كانون الأول ١٩٥٩ .

٢ - ليس هناك اتجاه عام للتأمين ، الأهرام ، ٦ آذار ١٩٦٠ .

من السجون التي حولت إلى مخيمات تجميع تسربت أخبار عن المعاملة السيئة والتعذيب ، فعرف خبر وفاة الموظف محمد عثمان ، اثناء التعذيب (٢ نيسان ١٩٥٩) في طنطا ، ووفاة الطالب مصطفى شوقي (١ حزيران ١٩٥٩) في طنطا ، ثم وفاة الدكتور فريد حداد ، في السجن العسكري ، وهو طبيب معروف في القاهرة (٢٨ تشرين الثاني ١٩٥٩) ، ووفاة سعد التركي ، موظف في بلدية بني سويف (٣٠ كانون الاول ١٩٥٩) وعلي متولي الديب ، احد اعضاء قيادة نقابة النسيج في شبرا الخيمة (٣ كانون الثاني ١٩٦٠) ، وشهدي عطية الشافعي ، مفتش اللغة الإنكليزية في وزارة التعليم ، وكاتب ومدير سابق « لدار الأبحاث العلمية » ولمجلة الاسبوعية (الجماهير) (١٥ حزيران ١٩٦٠) ، ووفاة المهندس منظم المقاومة الشعبية في شبرا ، محمد رشدي خليل (٢٣ تموز ١٩٦٠) ، وسيد أمين ، المسئول في نقابة النسيج في القاهرة (تشرين الاول ١٩٦٠) (١) .

وفي ١١ كانون الاول ١٩٦٠ ، نشرت « الاخبار » الاسبوعية في بيروت نص وثيقة أليمة عن التعذيب في مصر ، بتوقيع ابو سيف يوسف وإسماعيل المهداوي وأحمد سالم . وفي ٢٣ منه ، اوقف موقعو الوثيقة مع فريق من ٢٠٠ حزبي (٢) . لا بد لآلام اليسار المصري هذه ، يحيق بها جو حرب مقدسة ضد

١ - ضحايا الإرهاب الدموي في مصر ، الأخبار (بيروت) ١٣ آب ١٩٦١ ، مات سجينان آخران في ربيع ١٩٦٢ ، لفقدان العناية ، أحدهما شعبان حافظ رباط ، عضو قديم في الحزب الشيوعي ، منذ عام ١٩٢٤ . وقد نشرت الملف الكامل ، في كانون الثاني ١٩٦٢ ، رابطة التقدميين المصريين في الخارج بعنوان : الجريمة الكبرى ضد الشعب المصري (ص ١١٤ . نسخة على الرونيوتيب) . منذ ذلك اليوم ، تعاني شخصيتان حالة خطيرة وهما : فتحي خليل ، صحفي في روز اليوسف ، ونبيل الهلالي ، محام في القاهرة .

٢ - أبو سيف يوسف ، استاذ فلسفة ، مؤلف حول الفلسفة الماركسية (١٩٤٥) و مترجم المادية الديالكتيكية لـ د . غيست (١٩٤٥) ، محرر بالفجر الجديد ، إسماعيل المهداوي ، استاذ فلسفة ، ناقد أدبي في المساء (١٩٥٧ - ١٩٥٨) ، مترجم مبادئ الفلسفة لجورج

الماركسية ، من ان قطن رأس المال الكبير الذي لم يجرؤ هو نفسه ان يضطهد اليساريين الى هذا الحد إلا في عهد اسماعيل صدقي (١٩٣٠ - ١٩٣٥) .

وفي هذه الاثناء ، كان النظام العسكري يفتح أبواب سوريا امام رؤوس الأموال المصرية ، وكان فريق مصر وبنك القاهرة في الطليعة ، وتبعتهما كل المصارف المهمة والشركات الصناعية والتجارية الكبيرة ، والهيئة الاقتصادية . وإذا كانت الواردات المصرية الآتية من سوريا قد ازدادت ، بين ١٩٥٧ و ١٩٦١ ، من ٣٥٥ مليون جنيه إلى ٧٥٤ ، فإن الصادرات المصرية لسوريا قد ازدادت من ١٠٤ إلى ٦٥٢ مليون جنيه . واحتلت الاحتكارات المصرية ، بسهولة ، مكان زبائن سوريا التقليديين - لا سيما العراق ولبنان وفرنسا - وذلك عن طريق تشريعات توجه المصارف والتجارة الخارجية والعملة الأجنبية . ثم كان على مشروع توحيد العملتين في دينار عربي ان يربط الاقتصاد السوري نهائياً .

وفي تشرين الأول ١٩٥٩ ، جرت محاكمة دفعتين من الشيوعيين ، أمام محكمة أمن الدولة في الاسكندرية . دفعة أولى من ٦٤ مستولاً في الحزب الشيوعي المصري ودفعة ثانية (٤٨ عضواً) من المنشقين عن المنظمة الشيوعية المطالبة بانضمام اليسار الى الاتحاد القومي ، أي في الواقع ، التنازل للجهاز العسكري . وصدرت أحكام قاسية تقضي بالأشغال الشاقة لسنوات عديدة ، ولم تنشر الا بعد ذلك بوقت طويل . ويلاحظ كذلك بعض الأحكام بالبراءة لا سيما بصدد محمود أمين العالم ، فيلسوف وناقد أدبي ماركسي معروف ، والدكتور عبد العظيم أنيس ، عالم فيزياء ومدير باب السياسة الخارجية في « المساء » ، ولكن احتفظ بهما في السجن .

بوليتزر (١٩٥٨) ، أحمد سالم ، نائب الرئيس السابق لنقابة عمال النسيج في شبرا الخيمة ،
راجع النص الفرنسي في Les Temps Modernes, vol. XVII (1961) p. 187-90,
et Esprit, vol. XXIX (1961) p. 157 - 60.

كذلك عرف تكبيل النقابات اوجه . في ١٩٥٦ ، مع فورة بانسدونغ النسبية ، وسعت عدة قوانين امكانات تأسيس نقابات جديدة ، فقامت ٢٤٩ نقابة تضم ٥٢٩ ، ٤٥٩ عاملاً ، وكان النشاط الشيوعي ملموساً في أوساطهم ، وقد انتظموا في اتحاد النقابات العام ، برئاسة أنور سلامة ، المسئول الناصري عن نقابة عمال النفط . وصدر تشريع أول (رقم ٩١ بتاريخ ٥ نيسان ١٩٥٩) ينظم قانون العمل ، ويعزز اشراف الحكومة على النقابات (المادة ١٦٧ و ١٧٦)^(١) وبعد ذلك بقليل حلت النقابات في ج.ع.م. كافة فتعددت حالات الطرد والتوقيف ، ووضع مجلس قيادة الثورة عملاءه ومحبذيه مكان المطرودين والموقوفين . وفي ٥ أيار ١٩٦٠ ، صدر قانون جديد (رقم ١٣٢) يقضي بإنشاء ٦٤ نقابة ، ويحدد نقابة واحدة لكل مهنة^(٢) .

أي ، ان الوضع من زاوية المصالح المالية الكبيرة ومن زاوية المصالح الصناعية المصرية ، « مشجع » .

هل يمكن اطلاق نفس الحكم على السياسة الخارجية ؟

كل شيء هنا ، معقد .

١ - النص في : La Gazette fiscale, commerciale et industrielle, (avril 1959).

التعليق N. Tomiche, Aperçu sur le nouveau code de travail de la R. A. U., C. O. C. XVI (1959), N. 40, p. 160 - 71.

٢ - إحاطة جيدة في :

W, A, Beling, Pan-Arabism and labor, Harvord, 1960,

بين ١٠٢٤٩ نقابة ، عام ١٩٥٨ ، ثمة ٧٠ نقابة تضم أكثر من ١٠٠٠٠ عضو و ٨ نقابات أكثر من ٥٠٠٠٠ ، الصاغ طبعي ، المولج بتنظيم الحركة النقابية وفق الخطة التي حددها أنور السادات ، في تنظيم الحركة العمالية تحت إشراف الاتحاد القومي (اخبار العمال ، ٨ أيار ١٩٥٨) ، غلبه أنور سلامة . يتألف مكتب إتحاد النقابات المنتخب في ١ كانون الثاني ١٩٦١ من قبل ممثلي ٢٤ نقابة ، من : أنور سلامة (رئيس) ، أحمد فهم وعبد الرحمن عز الدين (نائبي الرئيس) ، فتحي ندى (أمين الصندوق) ، عبد المجيد الشديدي (أمين عام) ، راجع الامرام ، ٦ و ١ حزيران ١٩٦٠ ، و ٢ كانون الثاني ١٩٦١ .

على الحكومة المصرية ، رغم حملة الملاحقة ضد الشيوعيين ومجموع اليسار ، ورغم المشادة العلنية العنيفة التي قامت بين ن. خروتشوف والرئيس عبدالناصر وحرب الاذاعات بين القاهرة وبين بكين وصوفيا بشكل خاص ، على الحكومة ان تدخل في حسابها عطف الرأي العام المصري على الاتحاد السوفياتي واعجابه بالصين الشعبية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بـ ج. ع. م. ضمن حركة التضامن الافريقي الاسيوي .

وعليها كذلك ان تدخل في حسابها وضع الاقتصاد المصري بمجمله (التوظيف الأجنبي والتجارة الخارجية) ، وتداخله العميق مع اقتصاد الكتلة الاشتراكية منذ حوادث السويس . في عام ١٩٦٠ فقط ، استوعبت البلدان الاشتراكية ٤٣,٣ ٪ من الصادرات المصرية (الاتحاد السوفياتي وحده يمثل ٤٣ ٪ من مجموع مشتريات البلدان الاشتراكية) ، وصدرت ٢٤,٨ ٪ من واردات مصر . اما التبادل مع الصين ، الذي كانت حصيلته ٣,٥ مليون جنيه لصالح مصر عام ١٩٥٩ ، فقد بلغ ٨,٧ مليون جنيه ، عام ١٩٦٠ لصالح الصادرات المصرية ايضاً . هذا بينما كان الميزان التجاري مع الولايات المتحدة يسجل عجزاً كبيراً إذ بلغ ٣٠ مليون جنيه ، كما بلغ ٩ ملايين مع بريطانيا (١) .

ومن جهة ثانية ، إذا قارنا بين سنتي ١٩٥٢ و ١٩٦١ وجدنا أن الاتجاه نفسه قد ازداد . كانت بلدان أوروبا الغربية وأميركا تمثل ، عام ١٩٥٢ ، ٦٦ ٪ من الواردات المصرية و ٥٧ ٪ من الصادرات ، فلم تعد تمثل عام ١٩٦١ سوى ٥٢ ٪ و ٢٢ ٪ منها ، وأخذت حصة البلدان العربية والاشتراكية تنمو (٢) . وأصدقاء الأيام الصعبة هم افضل الزبائن . غير ان الجهود كانت تبذل ، من الناحيتين ، لإعادة التوازن .

١ - Foreign Trade 1960, N. B. E. Econ. Bull. (1961), N. 1, p. 61 - 4.

٢ - حسب جدول الأمراء ، ١٨ آذار ١٩٦٢ .

شرعت أسهم الولايات المتحدة ترتفع بسرعة خاصة عقب انتخاب الرئيس كينيدي ، إذ ان مساهمتها في مشروع السنوات الخمس الأول بلغت ١٦٢ مليون دولار مقابل ١٧٣ مليون دولار للإتحاد السوفياتي . وتعدد تبادل الزيارات بين القاهرة وواشنطن وتبادل الرسائل بين كينيدي وعبد الناصر .

وراحت بعض الأوساط الأميركية تشجع إتجاه نعوم غولدمن ، رئيس المؤتمر الصهيوني العالمي ، للوصول إلى تعايش مع البلدان العربية : هنا يمكن سر قضية لافون Lavon التي أحاطها صمت مطبق مدبر يرمي الى تضليل الرأي العام العالمي واطهار بن غوريون كرائد كبير من رواد الديمقراطية في المشرق . وعادت بريطانيا فأقامت علاقات دبلوماسية مع مصر بعد مفاوضات شاقة .

أعلن السيد هارولد بيلي ، السفير البريطاني في القاهرة ، أنه لم يبق هناك اي خلاف بين البلدين ، واتخذ سلسلة من الخطوات في المجال الاقتصادي والتجاري والثقافي ، ليرجع لبلاده ، بقدر الإمكان ، المكانة التي كانت تحتلها على ضفاف النيل ^(١) . وساهم البابات في مشاريع التخطيط بنسبة ٣٣٪ من المساعدة الأجنبية . وأعلنت إيطاليا ، بوحى السياسة الجديدة التي انتهجها أنريكو ماتيني ورئيس الوزراء فانفاني ، انها مستعدة ان تمنح ج. ع. م. المكان الأول في توظيف إستثماراتها في الخارج . وما زالت فرنسا في مقدمة مستوردي القطن المصري . ولكن ألمانيا الإتحادية كانت أكثر الدول نشاطاً ،

١ - خطاب السير هارولد بيلي ، بمناسبة تقديم اوراق اعتماده (الأهرام ، ٣٠ آذار ١٩٦١) ، ويبدو تردد الجانب المصري في مقال هيكل : « بين دخان العطر ودخان البارود » (الأهرام ، ١٧ آذار ١٩٦١) ، ومقابلة السفير في لندن ، محمود عواد القوي (الأهرام ، ١٢ شباط ١٩٦٢) . هناك ٧٠٠ طالب مصري في بريطانيا .

راجع Board of Trade ; Report of the united Kingdom trade mission to the Egyptian Region of the V. A. R. - London, mars 1960 .

ويبدو تفاؤل المسئولين ، من الجهتين .

فاستغلت الى اقصى حد العاطفة الودية التي ما فتىء يكتنحها عدد من الضباط
للنازية منذ العلمين. لقد سافر ٥٠٠٠ طالب إلى ألمانيا للتخصص. وهذه الدولة
ساهمت بـ ٤٨ و ٤٪ من المساعدة الأجنبية في مشروع السنوات الخمس الأول ،
وأنشئت مؤسسات مشتركة مصرية - المانية ، وتدفع الخبراء الاقتصاديون
والاداريون الالمان الى القاهرة .

وكما كان منتظراً ، رافق عودة العلاقات مع الغرب ، مصالحة مع الخصوم
العرب ، فحل محل المشادة المصرية - العراقية تعاون ضمن الجامعة العربية ،
وذلك في اعقاب حملة الملاحقة ضد الحزب الشيوعي في العراق عام ١٩٦٠ ،
كما ان الحبيب بورقيبة رجع إلى الجامعة العربية نزولاً عند إلحاح اللواء قاسم .
وزار الرئيس عبد الناصر السودان والباكستان حيث استقبله الحكام بتفهم
ومودة . وأخيراً ، هباً تبادل الرسائل بين عبد الناصر والملك حسين عودة
المياه إلى مجاريها مع الأردن (١) .

والواقع ان كل ما حدث يشير الى ان النفوذ الانكلو - اميركي المتزايد في
ج . ع . م . منذ وصول كنيدي الى الحكم ، وبناء على نصائح المستر
كوسنجر احد مستشاري البيت الأبيض ، كان يستهدف اقامة حزام وقائي
عربي بزعامة مصر على الحدود الجنوبية الغربية للكتلة الاشتراكية . ولكن
التناقضات في البلدان العربية ما زالت حادة بين الحكام « الواقعيين » والرأي
العام ، فاهيك عن قضية اسرائيل التي ازدادت حدة بعد العدوان الثلاثي عام
١٩٥٦ .

حقاً كان باستطاعة رأس المال المصري ، رغم بعض الظلال ، ان يلبي دعوة
الدولة للتعاون معها .

ذلك انه كان واثقاً من قدرته بعد ١٩٥٩ ، على جني نفس الأرباح التي لم

١ - « الأهرام » ٣١ ، آذار و ١١ أيار ١٩٦٢ .

يتوقف عن جنيها منذ خمس سنوات^(١) . وخلال اعوام ١٩٥٨ - ١٩٦٠ ، ازدادت التوظيفات باستمرار . ويفيد البنك الأهلي أن ٣٦ شركة مساهمة انشئت خلال عام ١٩٦٠ (مقابل ١٩ في عام ١٩٥٩) منها ٢٦ شركة صناعية و ٧ شركات تجارية وشركة مناجم ، وشركة مقاولات (أشغال عامة) ، و ٣ شركات نقل . وبلغت قيمة رأس المال الإسمي لهذه الشركات ٣٠,٧ مليون من الجنيهات ، بزيادة ٢٥,٢ مليون ، أي بزيادة ٤٦ ٪ بالنسبة للسنة الفائتة^(٢) .

هذا رغم أن أوساط الأعمال لاحظت بعض الأمور الشاذة في ما يرجع إلى التمويل والنقد . فالقانون رقم ١٦٣ (عام ١٩٥٧) قد سن ليحد من سيطرة المصارف على القطاع الصناعي : لا يستطيع أي مصرف أن يملك أكثر من ٢٥ ٪ من رأس مال شركة ما . هذا يعني أن مجلس قيادة الثورة يريد أن يتلافى بأي ثمن تشكيل فريق جديد على غرار فريق مصر ، صاحب النفود الضخم . واحتج على هذا التشريع الاقتصاديون المقربون من أوساط الأعمال والمتأثرون بالثقافة الألمانية والفرنسية ، لا سيما د. كمال الدين صدقي ود. علي عبد الرسول^(٣) . وسبب احتجاجهم أن المبادرة الفردية لم تعد تستطيع الاعتماد على سند مصرفي كالذي يوفره بنك مصر لشركاته . وفي ١١ كانون الثاني ١٩٥٩ ، حظّر القانون الخاص بالشركات المساهمة ، على هذه الأخيرة

١ - « من ١٩٥٤ إلى ١٩٥٩ ، زادت أرباح أصحاب الصناعات الغذائية بنسبة تفوق ٣٧ ٪ . وزادت أرباح صناعة النسيج بنسبة ١٤ ٪ ، والمباني بنسبة تزيد على ٣٠ ٪ . بينما لم ترتفع الأجور إلا ٣ ٪ خلال نفس الفترة » ، « روز اليوسف » عدد ١٠٧٦ ، شباط ١٩٦١ .

٢ - New Capital issues, N. B. E. Econ. Bull. XIV (1961), N. 1, - p. 56 - 57.

٣ - الأول في أطروحته ، « دعم النظام المصرفي للنهوض بالصناعة » (جامعة القاهرة ، حزيران ١٩٥٨) ، والثاني في البنوكك ... ، ص ٣٤١ - ٥١ ، وأخيراً د. جويتلي ، المرجع المذكور ، ص ٤٥٠ .

ان توزع على المساهمين أرباحاً تزيد على ١٠٪ من أرباح السنة السابقة ، واجبرها على تخصيص ٥٪ من أرباحها لشراء سندات دولة . أثار الخطر المذكور سخطاً عاماً فاضطرت الحكومة ، بعد ثلاثة أيام لرفع الحد الى ٢٠٪^(١) ولكنها صفارات خطر لا تنسى .

ولم يفت على الصناعيين ملاحظة خلل آخر يتعلق هذه المرة بالبنك الصناعي وهو عملياً مؤسسة عامة : بينما كان مجموع القروض التي تقدمها المصارف للصناعة قد ارتفع الى ٦٤ مليون جنيه آخر عام ١٩٥٨ ، لم يشارك البنك الصناعي ، من جهته الا بحصة ضئيلة ، أي ٣٥ مليون ، قد وزع هذه الحصة بشكل غريب : ٥٥ قرصاً يتجاوز الواحد منها ١٠٠٠٠ جنيه ، تشكل ٩٠٪ من المجموع ، بينما ٧٧٪ من القروض قدمت لمدة لا تزيد عن السنة ...^(٢) . وقد استغربت الأوساط الاقتصادية هذه الطريقة التي تتبعها الدولة لتشجيع المبادرة الفردية .

وفي ١١ شباط ١٩٦٠ ، كان تأميم البنك الأهلي وبنك مصر ، وهما أهم ركيزة السلطة المالية ، منعطفاً في تطور التحالف بين البورجوازية الصناعية والمصرفية الكبيرة وبين الجهاز العسكري . نصت قوانين التأميم على تحويل أسهم المصرفين الى سندات دولة تسدد على ١٢ سنة بسعر اغلاق بورصة ١٠ شباط وبفائدة قدرها ٥٪ . واحتفظ بمجلس الادارة ، كما ابقى الرئيسان ، د. عمري في البنك الأهلي ، ومحمد رشدي ، في بنك مصر .

حجة الحكومة فيما يتعلق بالبنك الأهلي مقنعة : هذا المصرف ، الذي رأينا كيف نشأ ، أصبح مصرف الدولة المركزي منذ ١٩٥٧ . من الطبيعي اذاً ان يكون في حوزة الدولة . والخلط بين مهام مصرف الاصدار ومهام المصرف

١ - « الجمهورية » ، ١٢ و ١٤ كانون الثاني ١٩٥٩ .

٢ - N. B. E. : Credit and banking... p. 17 - 18.

التجاري حتى عام ١٩٦٠ قد سبب للدولة خسارة ٣٠ مليون جنيه ، قيمة الأموال المجمدة ، كما ان خطة البنك الأهلي الدائمة لاستثمار أمواله في السوق الانكليزية ، سببت بدورها خسارة قدرها ١٥٠ مليون جنيه للخزينة المصرية ، وذلك عقب تخفيض الليرة السترلينية عام ١٩٤٩^(١) .

ولكن ما هو مبرر تأميم بنك مصر في اوج مرحلة التصنيع ؟ طرحت الدولة المشكلة على الصعيد السياسي والاجتماعي واضعة العوامل ذات الطابع الإقتصادي والمالي في الظل^(٢) .

في خطابه بجامعة عين شمس دافع الدكتور القيسوني عن موقف الدولة فقال إن بنك مصر يملك اكثر بكثير من ٢٥ ٪ من رأس مال الشركات ، خارقاً بذلك قانون ١٩٤٧ ، وكان من الصعب إجباره على بيع الفائض عن هذه النسبة لكي لا تحتاح البورصة موجة رعب ، وكان بنك مصر قد أصبح ، في الواقع ، بعد ان زادت ودائعه على ١٠٠ مليون جنيه ، وكراً للاحتكار كتلك الاركار التي قضى عليها قانون الاحتكارات في الولايات المتحدة . وهذه القوة الضخمة للبنك تأتي من مجموع الحسابات الجارية ، الصغيرة منها والكبيرة ، والتي يملكها مئات الألوف من أبناء الشعب (٣) .

كذلك ، فسرت السلطة تصرفها بعبارات واضحة في الصحافة التي تشرف عليها . فكتبت « الأهرام » تقول انه ليس هناك من شك في ان بنك مصر قد بلغ ، بواسطة شركائه ، درجة إحتكارية تجمعية كانت تمكنه من فرض سيطرته على الحكم . وإذا لم يفكر بنك مصر بإتخاذ موقف إحتكاري نظراً لتحفظ مسؤوليه او لحزم الحكم القائم الذي يمنعه من ذلك ، فإن هذه المسألة

١ - كلمة القيسوني في المناقشة التي نظمت ، في ٥ آذار ١٩٦٠ ، في كلية التجارة بجامعة عين شمس (الأهرام ، ٦ آذار ١٩٦٠) .

٢ - هذه هي العناوين الأولى ، وتحتل ثمانية اعمدة ، الأهرام ١٣ شباط ١٩٦٠ : « أسرار قرار التأميم - لماذا كان قرار تأميم البنك الأهلي وبنك مصر حتمياً ؟ - أولاً ، لأسباب سياسية واجتماعية ، ثانياً ، لاعتبارات إقتصادية ومالية ... »

٣ - « الأهرام » ، ١٣ شباط ١٩٦٠ .

يجب ان لا تترك للتقدير الشخصي او لدرجة قوة الحكم ، وإنما يجب ان ترسى على قواعد وتبنى على مذهب يوضح الحدود والفوارق ..

اذن لم يكن الخطر واقعاً ، بل ممكناً ؟ الارجح لا ! لقد اضافت «الاهرام» بقولها ان البنوك تبيع المال فقط مقابل ربح ؛ أما إذا كانت للبنوك علاقات مع شركات ومعامل ، فلا شك ان هذا الوضع يؤثر في السياسة الاقتصادية العامة ..

جوهر المشكلة إذا هو سلطة التقرير في المجال الاقتصادي والاجتماعي . فبدأ الملكية الفردية ليس موضع التساؤل هنا وإنما معرفة أي الفريقين الحاكمين سيكون له ، في نهاية المطاف ، حق اختيار الوسائل اللازمة لتحقيق مبادئه واهدافه .

وكان قانون التأمين جاء ، في الوقت المناسب ، لتأكيد هذا التعليل للأزمة . فهو لم يمس سوى بنك مصر ، تاركاً شركائه على وضعها القديم . وأطلق على الفريق إسم « مؤسسة مصر » (نيسان ١٩٦١) .

وفي ١٩ آذار ، ضمت هذه المؤسسة شركة النصر للتصدير والاستيراد والشركة الشرقية للقطن ، وبقي الثلاثي الذي يدير البنك في مركزه ، ولكنه وضع تحت اشراف مجلس ادارة مؤسسة مصر ، برئاسة الوزير حسن عباس زكي ، في بادئ الأمر ، ثم تحت ادارة حلمي السعيد (٢١ حزيران ١٩٦١) ، مدير المكتب الاقتصادي لرئيس الجمهورية ، بمساعدة ثالث البنك وعدد من تكنوقراط طبي الفريق العسكري : سمير حلمي ، مجدي علي يونس ، حسن مرعي ، السيد عويس ، أحمد توفيق البكري ، محمد علي حسن^(١) .

كيف واجهت أوساط رأس المال الكبير الوضع^(٢) ؟ احتج الاقتصاديون

١ - « الأهرام » ، ٢٠ و ٢٢ شباط ١٩٦١ .

٢ - « الأهرام » ، ١٠ نيسان ١٩٦٠ .

الليبراليون رغم قبولهم بضرورة التخطيط ، واستقال د. عمري ، أحد كبار الخبراء المصريين وحاكم البنك الأهلي (٢٥ آذار) ، وحل محله الدكتور عبد الحكيم الرفاعي ، أستاذ سابق ، واسندت اليه رئاسة بنك الاصدار المركزي ، وعين الدكتور محمد أبو شادي رئيساً للبنك الأهلي وهو بنك تجاري^(١) .

الحقيقة ان ردود الفعل لم تكن واضحة تماماً لقد انتشرت في أوساط الأعمال مهمات تنذر بالخطر ، فحاولت الحكومة اغراقها في خضم الأعمال البراقة ، وراحت تؤكد ان هدفها هو ان تجعل مصر مصنع العالم العربي ، وأكبر قاعدة صناعية في افريقيا وأول قوة اقتصادية في الشرق الأوسط . ودعيت أوساط الأعمال والصناعة للمساهمة في سياسة التوسع هذه ، تحت شعار « القومية العربية » ، وشددت على ضرورة تصدير السلع الاستهلاكية نظراً للهوة القائمة بين زيادة انتاج المصانع الجديدة والقوة الشرائية المصرية التي لا تزيد الا بشكل ضئيل . وقد أعلن حسن عباس زكي ، وزير الاقتصاد ، انه من المهم ان ينسق عمل مؤسسة مصر والشركات المنضمة اليها ، خصوصاً في البلاد الافريقية ، وذلك لاستغلال الامكانيات الموجودة هناك بوفرة ، ولدراسة أحدث وسائل الدعاية لتصريف الانتاج المحلي كما يجب .. (٢٧ نيسان ١٩٦١^(٢)) . وقال الدكتور محمد فؤاد ابراهيم : تكون الغلبة دائماً للقطاع العام على القطاع الخاص ، في البلدان النامية ، ولكن بعد ان تتقدم الدولة في هذا الاتجاه يعود عدد كبير من المنشآت الى القطاع الخاص ، بينما يرجع القطاع العام الى حالته الأولى^(٣) . وأكد الدكتور عبد الرحمن البنا ، الأمين المساعد في وزارة الاقتصاد المركزية ، ان تدخل الحكومة يهدف الى تجنب الخسائر ،

١ - انظر تشكيل مجالس الإدارة ، في « الأهرام » ، ٢١ كانون الأول ١٩٦٠ .

٢ - « الأهرام » ، ٢٨ نيسان ١٩٦١ .

٣ - « الأهرام » الاقتصادي ، ١٥ تموز ١٩٦٠ .

وانه ، بعد نجاح المشروع ستبيع الحكومة الحصة التي تملكها^(١) .

تم تأسيس قطاع الدولة القوي والمولج بالتوسع ان في الداخل أم في الخارج بسرعة متزايدة ، فاشترى البنك الأهلي - البنك الايطالي المصري (ودائع خمسة ملايين جنيه) ، في ١٩ آذار ، واشترى في اليوم التالي بنك ن. تيفوزي للتجارة ، وهو يوناني ، وفي ١٥ نيسان ١٩٦١ ، أنشئ مجلس أعلى للمؤسسات العامة ، ووضع تحت رئاسة عبد الحكيم عامر ، الذي أصبح مشيراً بمناسبة الوحدة السورية - المصرية . ويضم المجلس الأعلى المؤسسة الاقتصادية ، مؤسسة مصر ، مؤسسة النصر (المولجة بشكل خاص بتنفيذ الأعمال الصناعية في مشروع السنوات الخمس) ، المؤسسة التعاونية للإنتاج ، المؤسسة الاقتصادية للاستهلاك ، المؤسسة التعاونية الزراعية^(٢) . وسوف يسمح هذا التدبير بأعداد دراسات هامة ، تقوم بها البنوك لتأسيس شركة مساهمة مستقلة لتحقيق مشاريع مصرفية في مختلف بلاد افريقيا وآسيا ، بالاشتراك مع بعض الرأسماليين المصريين^(٣) .

كانت « الجبهة العربية » ميدان العمل الذي عرضه الحكم على رأس المال الكبير ، يشرف عليه أكثر فأكثر القطاع العام الذي يديره العسكريون وخبرائهم . وقام وفد ج. ع. م. في اجتماعات الجامعة العربية الاقتصادية ، بحملة مستمرة لإنشاء سوق عربية مشتركة ، وتحقيق الوحدة الاقتصادية في حدود عشر سنوات ؛ وأنشئ المجلس الاقتصادي العربي ، في ١٣ آذار ١٩٦٠ رغم تحفظات لبنان والمقاطعة التونسية . واتخذت عدة اجراءات : الغاء التحديدات حول الجنسية للشركات المساهمة في البلاد العربية ، الوحدة الجمركية ،

١ - « الوحدة » (دمشق) ٣٠ تموز ١٩٦٠ .

٢ - « الأمراء » ، ١٦ و ١٩ نيسان ١٩٦١ .

٣ - « الأمراء » ، ٢١ أيار ١٩٦١ .

تشكيل كتلة عربية ضمن البنك الدولي للإنماء ، كتلة تزعمها فيما بعد الدكتور عمري الذي أصبح حاكماً مساعداً للمؤسسة عام ١٩٦٢ ، ووضع مشروع تأسيس مؤسسة للإنماء العربي ، رغم تخوف عدة دول . والهدف ، كما يكشف عن ذلك عدد من التقارير الرسمية المصرية ، هو تأمين حرية العمل لمصر في مجموع العالم العربي ، بوصفها أكثر البلدان العربية تطوراً من الناحية الاقتصادية ، والبلد العربي الوحيد الذي تملك الدولة فيه سلطة قوية وفعالة .. ولكن لبنان والعراق وتونس عرقلت هذا التوسع . وبقي مشروع مؤسسة الإنماء العربية مجرد مشروع (نيسان - أيار ١٩٦١) .

الواقع ان جوهر المشكلة ، سواء في المجال العربي ام في المجال المصري ، إنما هو تمويل عملية الإنماء . وهي عملية طويلة وصعبة . ان الفريقين المتحالفين في الحكم بالقاهرة لا ينظران الى العالم العربي كسوق أساسي لبيع المنتجات الصناعية فحسب ، وإنما كمورد ضخم للطاقة وللأموال . والنفط العربي المجاور (العراق ، الكويت ، البحرين ، قطر ، العربية السعودية) هو ما تطمع القاهرة بإدخاله في الدائرة العربية التي تسيطر عليها مصر ، هذا النفط الذي تكفي موارده وحدها لتمويل وتغذية الجهود الضخم الهادف الى جعل مصر مصنع العالم العربي .

في ١٩ أيار ١٩٦١ ، عرض محمد حسنين هيكل في افتتاحية الأهرام أفكار جمال عبد الناصر . بالإعتماد على تقرير من « الفيرست ناسيونال بنك اوف نيويورك » عن النفط العربي ، اعتمد هيكل البرهان التالي : مصر ، طليعة « القومية العربية » ولأنها تحمل مسؤولية مجموع الحركة ، خاضت معركة قاسية مع الاستعمار الغربي ؛ بعد ذلك ، تحملت التضحيات اللازمة لتكوين أساس انطلاق للبناء الاقتصادي ، دون ان تلقي نظرة واحدة على الثروات الطائلة التي تضيع في رمال الصحراء ..

ويقول حسنين هيكل ان البلدان الخمسة المذكورة تبذر كل عام ١٢٥٠

مليون دولار من العائدات البترولية ، وتنفقها على كل شيء الا على « تدعيم القوة العربية الصحيحة » (١)

هذا التوازن الجديد بين القوى القائمة على رأس الحياة الاقتصادية سينعكس على السلطة السياسية . لا شك ان سنوات ١٩٥٩ - ١٩٦١ التي ندرسها ، هي السنوات التي بذل فيها الفريق العسكري معظم مجهوده لادخال مصر في اطار النظام العسكري . ولكن تضافر الوضعين (اعادة تنظيم الادارة الاقتصادية المصرية والوحدة السورية المصرية) كان يزيد في صعوبة التنظيم الجديد .

ويمكن ملاحظة هذه الصعوبة في كيفية تأليف مجلس الأمة الجديد وفي تطبيق اللامركزية .

وفقاً للمادة ١٣ من الدستور المؤقت لـ ج.ع.م. الذي أعلن في ٥ آذار ١٩٥٨ ، عين الرئيس جمال عبد الناصر بنفسه ، في ١٨ تموز ١٩٦٠ ، الأعضاء الـ ٦٠٠ للمجلس الجديد : أي ٤٠٠ عن مصر و ٢٠٠ عن سوريا (٢) وفي ٢١ منه ، ألقى الرئيس خطاب الافتتاح وحيافيه ظهور دولة كبيرة في هذا الشرق ، دولة غير دخيلة وغير ظالمة .. وانتخب أنور السادات للرئاسة ، ولكن مشادة عنيفة حدثت مع النائب السوري محمد القصار ، حول موضوع انتخابات نيابة الرئاسة التي اعطيت لمحمد فؤاد جلال وراغب الحسامي (٣) .

١ - « البترول العربي وإسرائيل ، الأهرام » ، ١٩ ، أيار ١٩٦١ .

٢ - راجع لائحة النواب في « الأهرام » ، ١٩ ، تموز ١٩٦٠ ؛ يصدر قانون مجلس الأمة ، راجع « الكتاب » ... ١٩٦١ ، ص ٨٦ - ١٢٠ .

٣ - يتبع الخطاب (الأهرام ، ٢٢ تموز ١٩٦١) عرض للمناقشات (١٢ سطراً بالأبيض ومراقبة) . لا غلظك معلومات دقيقة عن تأليف مجلس الأمة الاجتماعي . هناك باحث اميركي ، ليونارد بيندر ، منصرف لدراسة هذه المسألة ، منذ شباط ١٩٦١ (الأهرام ، ٩ آذار ١٩٦١) .

الواقع ان قضايا الدولة تعالج خارج دائرة مجلس الدولة . فقد اتخذ أم اجرائين في السياسة الداخلية ، قبل دعوة النواب : وهما الميزانية الموحدة وميزانيتنا الاقليمين لسنة ١٩٦٠ / ١٩٦١ ، وذلك بواسطة مرسوم تشريعي بتاريخ ١٤ تموز ١٩٦٠ ، كما حدث بالنسبة للقرار التاريخي الخاص بـ « تنظيم الصحافة » (٢٤ أيار ١٩٦٠) . واذا بملكية دور الصحافة التابعة للأهرام وأخبار اليوم وروز اليوسف ودار الهلال ، أي كل الصحافة المصرية ما عدا دار التحرير التي تنشر الجريدتين شبه الرسميتين « الجمهورية » و « المساء » بالإضافة الى الجرائد الاجنبية وكانت ملكاً للشركة الشرقية للاعلان ، اذا بملكية هذه الدور كلها تنقل للاتحاد القومي الذي لا يحق للأعضاء ان يمارسوا الصحافة بعد اليوم . ويقصد من هذا الاجراء ، منع سيطرة رأس المال على وسائل الارشاد السياسي والاجتماعي (١) .

لماذا حمل الحكم على هذه الصحافة رغم كونها مادة طيبة في يده منذ تفكيك « المساء » في آذار ١٩٥٩ ؟ هذا ما يفسره جمال عبد الناصر بنفسه خلال مؤتمر صحفي (٢٩ أيار) انتقد فيه الجانب السطحي للجرائد ، والبحث عن الخبر الغريب ، بل المعيب ، وعدم الاهتمام بالواقع وبجياة الشعب اليومية (٢) .

ان ما تأخذه السلطة على الصحفيين هو بعدهم عن النظام ، وعدم ايمانهم بالتصريحات التي ترافق اجراءات الضغط المتزايد . واذا كان من الممكن قبول حالة كهذه في بعض الظروف ، فليس ذلك ممكناً في الوقت الذي تتأزم فيه المشاكل التي تطرحها الوحدة ، كما يطرحها قيام مجلس الأمة عن طريق التعيين . ومن خريف ١٩٦٠ الى تموز ١٩٦١ ، انصرف مجلس الأمة الى الاهتمام

١ - الترجمة الفرنسية للقرار في 1 - 200, N. 43, (1960), C. O. C. XVII

٢ - « الاهرام » ، ٣٠ أيار ١٩٦٠ . أعطى التفسير م . ج . هيكل في سلسلة « الصحافة » (الاهرام ، ٢٨ أيار ، ١ و ٣ حزيران ١٩٦١) حول فكرة : « لم تؤمم الصحافة وإنما أعيدت للشعب » .

بالإجراءات الخاصة ببرنامج الإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، والى إقرار تقارير وخطب المسؤولين ، ولكن نواباً سورين أسمعوأ ، أكثر من مرة ، صوتاً ناشراً . ومن كانون الثاني حتى نيسان ١٩٦١ ، تشكلت بصعوبة لجنة من ٩٠ عضواً لإعداد مشروع دستور جديد . وتضم اللجنة ٢٧ حقوقياً ، و ٥ وزراء سابقين ، وموظفين كبيرين سابقين ، و ٨ ضباط سابقين ، و ٧ أطباء ، وصيدي ، و ٣ صحفيين ، و ٥ رجال دين ، ومقاول ، و ٧ مزارعين ، و ٤ مهندسين ، و ٩ أساقذة ، و ٦ اقتصاديين ، ومحاسبين ، و ٣ عمال ، و ٣ نساء ^(١) .

وكثر الحديث عن اللامر كزية والحكومة المحلية بمناسبة قانون ٢٦ آذار الذي ينص على ان رئيس الجمهورية يعين ويقيـل حاكمي الاقليمين ، وهما مسئولان مباشرة أمامه (المادة ٥) ، والسلطة التنفيذية تختار بين أعضاء الاتحاد القومي ، للمجلسين الاقليمين والمجالس الجديدة للمدن ، كما تختار محافظي المدن ومجالس القرى (فرع IV, III, II) ^(٢) . وفي ٣٠ آب ١٩٦١ ، عدل هذا القانون لتوسيع سلطة الحاكمين ، وربطها بشكل اوثق بشخص رئيس الدولة ، إذ ان نهاية مدة هذا الأخير قفرض استقالتهما ^(٣) .

وأخيراً ، في مجال السلطة التنفيذية (الحكومة المركزية لـ ج.ع.م. والمجلس التنفيذي للإقليمين) يلاحظ ان إبعاد حزب « البعث » وممثلي الاتجاهات السياسية السورية عن الحكم قد رافقه إحلال شبكة من الضباط ، لا سيما السوريين منهم ، محل المبعدين ، مع إعطاء المسؤولين عن الجهاز سلطات اوسع ، لا سيما عبد اللطيف البغدادي ، وعبد الحكيم عامر وكمال الدين حسين ^(٤) .

١ - « الامرام » ، ٩ شباط ١٩٦١ .

٢ - « الامرام » ، ٢٧ آذار ١٩٦٠ .

٣ - « الامرام » ، ٣١ آب ١٩٦١ .

٤ - « الامرام » ، ٨ تشرين الاول ١٩٥٨ و ٢١ أيلول ١٩٦٠ .

هنا أيضاً اختل التوازن لصالح الجهاز العسكري ؛ ولم تعد للبورجوازية
الكبيرة ، التي استمرت في الاشتراك بالحكم ، النفوذ السياسي الذي كانت تتمتع
به بين ١٩٥٥ و ١٩٥٨ .

الفصل الثالث

تفكيك البُورجُوزِيَّة القَدِيْمَة

بدأ صيف ١٩٦١ مع شعور عام بأن الطريق مسدود . باسم « القومية العربية » ، وتلبية لمطالب الأوساط المالية المصرية وحاجاتها لإيجاد أسواق جديدة ، استجاب الحكم العسكري نداء سوريا وتحمل أعباء تلك الوحدة العضوية التي كان التاريخ والجغرافيا والأوضاع الاقتصادية تعارض قيامها . على الاستحقاقات المحددة ان تنتظر ، إذ تبعث الجهد في نطاق دولة مؤلفة من اقليمين لا رابط جغرافي بينهما . كما ان الاضطراب الذي هز سوريا ، فرض على المسؤولين العسكريين التهاون وتأخير مواعيد الانجازات ، ومحاولة ترويض الأوساط السياسية السورية التي لا تستقر على قرار .

وفي مصر ، ما زالت مشكلة التنمية قائمة مع مشكلة الازدياد السريع لعدد السكان^(١) . ورغم الأعمال الانشائية المتتابعة خلال المرحلة الثانية (١٩٥٥ - ١٩٦١) ، ورغم التمييز ومشروع السنوات الخمس والتأمينات والمساعدة

١ إذا من المغالاة القول انه « بسبب مفاهيمه الاجتماعية المبسطة ، ولخوفه من ترجيح التفكير الاستعماري ، رفض اليسار المصري ، الماركسي او القريب من الماركسية ، أخذ الظاهرة السكانية بعين الاعتبار » (La société urbaine égyptienne , par un groupe d'études de l'I.E.D.E.S., Tiers Monde, II (1961) N. 6, p. 189-90).

والحكومة من جهتها تشجع تحديد النسل ، راجع اعمال المؤتمر العالمي لتنظيم العائلة ، في القاهرة (الاهرام ، ٢٤-٢٦ أيار عام ١٩٦٢) ، والتحقيق حول الاجهاض . حرية الاجهاض ، روز اليوسف ، عدد ١٧٧٤ ، ١١ حزيران عام ١٩٦٢ ؛ أنشأت الحكومة عيادات لتحديد النسل في كفر ابو جمعه وكماشفين ، بالقرب من القاهرة ، وأسس مركز هام في الاسكندرية (الاهرام ، ٩ و ١٢ حزيران عام ١٩٦٢) ، وأخيراً سمح ببيع حبوب مانعة للحمل ، منذ صيف ١٩٦٢ ، الاهرام ، ٢٣ آب عام ١٩٦٢ .

الأجنبية الضخمة التي تتلقاها مصر أكثر من أي دولة افريقية أو آسيوية أخرى، باستثناء الهند، رغم كل ذلك، فإن موارد البلاد ما تزال غير مستغلة بصورة كافية، وما تزال رؤوس أموالها مهمة أو مستعملة بشكل غير مترابط. وأهم من ذلك كله، أن البورجوازية الصناعية والمصرفية الكبيرة لا تتعاون مع الحكم، وهي بفكرها الاقتصادي وباطاراتها الكبيرة والمتوسطة، وأموالها وعلاقاتها التي تمتد للأوساط السياسية وبنوع خاص لمجلس الأمة والصحافة والطباعة والتعليم، هي بذلك قوة مستقلة. والصعوبات المتراكمة في سوريا جعلت المسؤولين العسكريين يخشون عرقلة المشاريع الاقتصادية، بل عملاً تخريبياً شاملاً يستغل سخط قطاعات مهمة وعديدة، وكره المثقفين للنظام؛ وقد يؤدي ذلك إلى إضعاف السلطة المركزية وتجميد مجهودها لبناء مصر الحديثة.

مرة أخرى، بعد ربيع ١٩٥٤ وبدء مرحلة باندونغ، كان باستطاعة مجلس الثورة أن يختار بين نوع من الديمقراطية وبين تقوية السلطة العسكرية. هذه المرة، ومنذ السويس، لا نجد الضباط الأحرار وحدهم في الميدان؛ والمسئولية لا تقع عليهم وحدهم؛ فقد أنشأوا بالتدريج شبكة واسعة من المسؤولين، العسكريين والتكنوقراطيين، الذين برزوا حديثاً في ميدان الأعمال، وسيطروا ليس فقط على جهاز الدولة، بل أيضاً على السياسة الاقتصادية والمالية، بواسطة «القطاع العام». بذلك أصبح مجال الاختيار ضيقاً. في الواقع، كانت الاتجاهات الأساسية قد اختيرت تحت وطأة الأحداث، كما رأينا، وتطورت هذه الاتجاهات وفقاً لما يبدو أكثر فأكثر وكأنه ضرورة داخلية يفرضها منطق النظام.

ومرة أخرى استبق جمال عبد الناصر الأحداث، فهو ما زال سيد الموقف. وفي حزيران ثم تموز، واثناء العطلة البرلمانية، صدرت مجموعة من المراسيم الاشتراعية التي تبديل تماماً توازن القوى الاجتماعية.

يميز البنك الأهلي، في تحليله للأجراءات الجديدة، ثلاثة أنواع من القوانين:

القوانين المتعلقة بإعادة توزيع الدخل القومي ؛ القوانين التي تؤمن هيمنة القطاع العام على القطاع الخاص والمؤسسات الاحتكارية ؛ وأخيراً ، تعديل الإصلاح الزراعي الذي درسناه قبلاً ^(١) . ولكن هذا التحليل شكلي . والأساسي في هذه الأنواع الثلاثة من القوانين الجديدة هو الحد من موارد وإمكانات ونفوذ رأس المال المصري الكبير لمصلحة الفريق العسكري الذي أصبح سيد القطاع العام . هذا هو ، كما سنرى ، صلب الموضوع . ولكن يجب القول ان مجموع هذه الاجراءات يهدف كذلك الى اشراك جميع الموارد والطاقات في عملية البناء وتوسيع التوفير والطاقة الشرائية في السوق الداخلية .

المجموعة الأولى من القوانين تشمل القطاع التجاري ، وبشكل خاص قطاع القطن ؛ على كل التجار واصحاب الوكالات التجارية ان يكونوا من مواطني الجمهورية المتحدة . (قانون رقم ٤٧ في ٦ حزيران ١٩٦١) ؛ تعليق بورصة العقود في الاسكندرية ؛ حصر حق شراء القطن باللجنة المصرية للقطن ؛ وخاصة إجبار مؤسسات تصدير القطن على إتخاذ شكل شركات مساهمة مصرية برأس مال حده الأدنى ٢٠٠,٠٠٠ جنيه يملك منه القطاع الخاص ٥٠ ٪ (قوانين رقم ٦٩ و ٧٠ و ١٢٠ ، تاريخ ٢٢ حزيران و ٢٠ تموز) ؛ تحديد النظام الاساسي للجنة المصرية للقطن كهيئة عامة تابعة لوزارة الاقتصاد وذات شخصية مستقلة (قرار رقم ٩٧٢ بتاريخ ٣٠ حزيران) ؛ السماح للبنك المركزي بتحويل الودائع العامة للقطاع العام إلى حساب تمويل مشاريع التصميم (القانون رقم ١٠٢ تاريخ ٥ تموز) .

وتعالج مجموعة ثانية من القوانين تفاوت الدخل : ٢٥ ٪ من ارباح الشركات المساهمة والشركات ذات المسئولية المحدودة ، بعد حسم ال ٥ ٪ المقررة

A socialist pattern of society, N.B.E. Econ - Bull. XIV - ١
(1961), N. 3 p. 274-81.

إجبارياً لشراء أسهم الدولة) ، توزع على المستخدمين والعمال ، فيدفع منها ١٠ ٪ نقداً ، وتخصيص ٥ ٪ للسكن ، ويدفع ١٠ ٪ للخدمات الاجتماعية (قانون رقم ١١١ بتاريخ ١٩ تموز) ^(١) ؛ وضع حد أعلى لعائدات مديري الشركات والهيئات لا يتجاوز ٥٠٠٠ جنية في السنة (قانون رقم ١١٣ بتاريخ ١٩ تموز) ؛ تحديد عدد اعضاء مجالس الإدارة بسبعة أشخاص ، بينهم ممثل عن المستخدمين وآخر عن العمال (قانون رقم ١١٤ بتاريخ ١٩ تموز) ؛ تعديل الضريبة التصاعدية حتى تبلغ ٩٠ ٪ من العائدات التي تتجاوز ١٠٠,٠٠٠ جنية سنوياً (قانون رقم ١١٥ بتاريخ ١٩ تموز) ؛ منع اي شخص من الاضطلاع بأكثر من منصب ، إن في الإدارة الحكومية ام في الهيئات العامة او الشركات او مؤسسات أخرى (قانون رقم ١٢٥ بتاريخ ٢١ تموز) ؛ وأخيراً زيادة ملحوظة في ضريبة البناء تتناول بشكل خاص العمارات الفخمة (قانون رقم ١٢٩ بتاريخ ٢٥ تموز) .

ولكن المجال الأساسي الذي وجهت اليه الضربات القاضية هو مجال الملكية وإدارة وحدات الانتاج ، أي البورجوازية الصناعية التي كانت بالأمس حليفة العسكريين في الحكم .

هناك قانونان كانا مقدمة هجوم ٢٠ تموز : القانون القاضي بدمج شركة المواصلات الخديوية في شركة الملاحة العامة المؤممة (٩ تموز) ، والقانون القاضي بتحويل شركات ضغط القطن الكبرى الى هيئة عامة جديدة ، وجعل أسهمها سندات على الدولة بفائدة ٤ بالمائة .

في ٢٠ تموز ، وجهت ثلاثة مراسيم اشتراعية (رقم ١١٧ ، ١٢٨ ، ١١٩)

١ - تعليق جيد لجمال الاطيفي : الاشتراكية في توزيع أرباح الشركات ، الاهرام ، ٦ تموز ١٩٦٦ ؛ في ١٢ أيار و ١٦ منه عام ١٩٦٢ ، قررت الحكومة تعميم توزيع نسبة ١٠ ٪ من الارباح على مستخدمي ٥٠,٠٠٠ منشأة ، ثم تخصيص قسم من الـ ١٠ ٪ المخصصة للخدمات الاجتماعية لمستخدمي الشركات التي لم تحقق أرباحاً كافية (الاهرام ، ١٧ أيار ١٩٦٢) .

الضريبة الحاسمة. المرسوم الأول ينص على تأميم جميع المصارف وشركات التأمين وأكثر من ٥٠ شركة مساهمة ، وشركات الملاحة البحرية وغيرها من المؤسسات التي تعمل في مجال الصناعة الثقيلة والصناعات الأساسية ، وتحولت أسهمها الى سندات على الدولة بفائدة ٤٪ لمدة ١٥ سنة . والمرسوم الثاني يتعلق بـ ٨٣ شركة في قطاعي الصناعة الخفيفة والأشغال العامة ، وينص على ان ٥٠٪ من رأس مالها بأقل تعديل يجب ان تصبح ملكاً لهيئة عامة . وأخيراً المرسوم الثالث يتعلق بـ ١٤٥ شركة صناعية متوسطة (خاصة النسيج) وينص على انه لا يحق لأي مساهم ان يملك أكثر من ١٠٠٠٠ جنيه من الأسهم ، وان جميع الأسهم التي تفيض عن هذا الحد الأقصى تصبح ملكاً للدولة^(١) .

وجاءت عدة قوانين اضافية تسد الثغرات : أغلقت بورصة القاهرة والاسكندرية لمدة شهرين (قانون رقم ١١٦ بتاريخ ١٩ تموز) ؛ ألغيت الامتيازات الممنوحة لشركة غاز لوبون في الاسكندرية ولشركة ترامواي القاهرة ، ونقلت ملكيتها لهيئتين عامتين (قانونان رقم ١٢٢ و ١٢٣ بتاريخ ٢٠ تموز) ؛ لا يجوز للمقاولات التي تتعدى ٣٠٠٠٠ جنيه (أي معظم هذا النوع من الأعمال) ان تكون ضمن القطاع الخاص ، بل ينبغي ان تكلف بها شركات المقاولات العامة التي تشارك فيها الدولة بنسبة ٥٠ ٪ (مرسوم رقم ١٢٠٣ بتاريخ ٢٠ تموز) ؛ حدد عدد ساعات شغل العمال بـ ٤٢ ساعة في الأسبوع ، ومنعت الساعات الإضافية (قانون رقم ١٣٣ بتاريخ ٢٧ تموز) ؛ لا يحق لأي وزارة أو هيئة عامة أو شركة خاصة ان تقوم باجراءات للحصول على تسليف من الخارج ، بدون ترخيص مسبق من وزارتي الاقتصاد والخزانة (مرسوم رقم ١٤٩٥ بتاريخ ٢٤ أيلول)^(٢) .

١ - هذه الأرقام ، مع لائحة الشركات المعنية ، اعطتها نشرة البنك الاصيل ص ٣٢ - ٣٦ رقم ٣ (١٩٦١) ج ١٤ ولكن الاهرام نشرت لائحة اوسع ، تتعلق بإقليمي ج.ع.م. وهي تعطي الأرقام التالية : ١٤٩ شركة المت تماماً ، ٩١ شركة تملك الدولة فيها حصة تبلغ ٥٠ ٪ ، ١٥٩ شركة من المجموعة الثالثة (عدد ٢١ تموز ١٩٦١) .

٢ - New legislation, N. B. T. Econ. Bull. idem. p. 322.

ماذا حل بمجموعة « مصر » بعد هذا التحويل كله ؟ من شركات هذه المجموعة ، لم تؤمم تماماً إلا شركة مصر للتجارة الخارجية ، نظراً لطابعها الاحتكاري . أما شركة مصر لحلج القطن ، فتدخل في الفئة الثانية ، الفئة التي تملك فيها الدولة ٥٠ ٪ من الأسهم . ولكن القسم الأكبر من هذه الشركات ، ومجموعها عشر ، يدخل في الفئة الثالثة المحظوظة نسبياً .

ولكي يبرر التحويل ، فتح العهد ملفات خلافاته مع الحليف الرأسمالي السابق . يشدد علي صبري ، وزير شؤون رئاسة الجمهورية ، على التبريرات الاقتصادية ، اذ يقول انه كان من الضروري تعبئة الادخار الوطني بطريقة واعية للوصول إلى الهدف الوطني الكبير وهو التنمية . كذلك كان يجب ان تجري التعبئة ، وفقاً لمبادئنا الأساسية ، اي احترام وجود الفرد ، وحقه في الخلق والتجديد ، وحقه في الملكية ضمن حدود القانون . وانطلاقاً من هذا الموقف استعملت كلمة « تأميم » . فالتأميم هو ، بالمعنى الحرفي والصحيح للفظه ، « ملك الأمة » .. والقطاع العام ، بالنسبة لنا ، ليس الطريق الذي اخترناه لإلغاء الملكية وإنما الطريق المؤدي إلى توسيع قاعدتها ^(١) ..

كل هذا كلام نظري . أما التفسير العملي فنجده في مقالات محمد حسين هيكل الذي توسع في شرح خطابي الرئيس عبد الناصر (٢٣ و ٢٦ تموز ١٩٦١) . يقول هيكل في الذكرى التاسعة للإنتقال ما ملخصه : ان التأميمات الأولى ، منذ السويس ، جعلت من القطاع العام ، اي الدولة ، المقاول الأول والقوة المحركة الأساسية في مجال التنمية الاقتصادية . وفي الوقت نفسه ، وضعت اجراءات التمييز المؤسسات الخاصة في أيدي رأسماليين مصريين يقومون ، أحياناً ، بدور الستار لتغطية اسياد اللعبة القدماء . وخلال السنوات الخمس الأخيرة ، اي من ١٩٥٦ حتى ١٩٦١ ، زاد عدد مكاتب التمثيل التجاري التي انشأتها شركات كبيرة مقيمة في الخارج ، أربعة أضعاف ما كان عليه ، إذ

١ - ندوة صحفية ، ٢٠ تموز ١٩٦١ (الامرام ، ٢١ تموز عام ١٩٦١) .

وجد بضعة آلاف شخص ، في ظرف التأميم والتمصير ، فرصة للاستغلال والاثراء غير المشروع . وهكذا ساعدت المصاريف العامة الاشتراكية على زيادة عدد أصحاب الملايين . إذ ذاك ، ظهر الخطر الحقيقي وبرز السؤال : من هي السلطة التي تقرر ؟ المتمولون والمقاولون والتجار والصناعيون يتفقون على تحديد نسبة الربح التي تجنى من الدولة . وتبقى اعمال مهمة تدخل في مشروع السنوات الخمس ، معلقة لأن مقاولاً خائفاً لا يريد ان يتحمل تكاليفها التي لا قدر عليه الربح الذي تدره المقاوله العادية ؛ ولوحظ ايضاً فقدان عجب للمنافسة الحقيقية حول الاسعار ، كأن هناك اتفاقاً ضمياً على ترك هذه العملية او تلك لاحدى الشركات بالسعر الذي يحلو لها ان تحدده ؛ وأخيراً تابعت خطة تنفيذ الاقرباء والمحاسب طريقها ، بل أصبحت مؤسسة شرعية . وبواسطة الاقتصاد ، قامت البورجوازية تسترد حق الإشراف الذي انتزعه منها العسكريون في مجلس الأمة .

ثم يشير م. ح. هيككل الى ان الموقف قد تبلور في نهاية عام ١٩٥٩ ، عندما اتضح لرأس المال الكبير ان القانون المتعلق بتحديد أرباح الشركات من ناحية ، والخطوط العريضة لمشروع السنوات الخمس من ناحية أخرى ، يدعوانه الى مشاركة جديدة ، إذ ينبغي ان يزيد الدخل القومي بنسبة ١٠٪ سنوياً طيلة عشر سنوات ، مما يستلزم توظيف أموال ضخمة لا تقل عن ٢٥٪ من الدخل القومي حسب تقدير الخبراء . وهنا حاول رأس المال الاستغلالي الهرب أمام النفخة الثورية التي ظهرت في الأفق الوطني ، كما حاول الاحتيايل على القوانين الثورية ليلبغ اهدافه ... ولما كانت أرباح الشركات قد حددت بمعدل أرباح ١٩٥٨ ، يضاف اليها ١٠٪ كل سنة ، أنشئت « مكاتب مبيع » عهدت اليها مجالس ادارة الشركات بتوزيع منتوجاتها ، إذ ان التوزيع لا يخضع لموجبات القانون . بهذه الطريقة ، يخسر صغار المساهمين ، نظراً لكون الشركات ، وهي تبحث عن اقصى ما يمكن من الأرباح ، تبيع غالباً الانتاج « لمكاتب الشراء »

بمخسارة ، مما يزيد الأرباح التي يكسدها كبار الرأسماليين^(١) .

ويضيف هيكمل بقوله انه اصبح من الضروري احداث تأميمات واسعة النطاق اذا شاء الحكم ان يحدد من نفوذ البورجوازية الصناعية والمصرفية الكبيرة ، الطامعة بتوجيه السياسة العامة^(٢) .. هذا هو المضمون الأساسي لخطابي الرئيس عبد الناصر ، اللذين ألقاهما في الذكرى التاسعة للإنتقال ، في ٢٣ و ٢٦ تموز ١٩٦١^(٣) .

والشيء الذي يسترعي الانتباه هو ان الدولة ذات القيادة العسكرية ، التي نابت عن الرأسماليين في ملكية وإدارة قطاع ضخم من الإنتاج الاقتصادي ، إنما تنظر إلى هذه النيابة كخطوة إصلاحية في إطار احترام الملكية الخاصة ، ليس ملكية مواد الإستهلاك فقط ، بل ووسائل الإنتاج أيضاً .

لذلك فان قوانين ٢٠ تموز الثلاثة تنص ، وفقاً لإجراءات تختلف في كل حالة ، على التعويض عن حملة الأسهم (أي ملاكي الشركات التي شملتها القوانين) بسندات إسمية على الدولة بفائدة ٤ ٪ لمدة ١٥ سنة ، وبسعر البورصة في اليوم السابق لإذاعة القوانين . كما ينبغي بالنسبة للإصلاح الزراعي ، الحفاظ على مبدأ الملكية الخاصة المقدس .

وُجّهت الضربة الأساسية على الصعيد الإجتماعي - السياسي ، وذلك بإضعاف نفوذ البورجوازية الزراعية القديمة وبورجوازية القطاع الصناعي والمصرفي ، حليفة الفريق العسكري خلال المرحلتين الأولى للحكم .

ساد الرعب اوساط رأس المال الكبير ، في القاهرة والإسكندرية ، بل

١ - راجع الجدول الكامل لهذه العمليات كما يرويها زكريا محي الدين ، نائب رئيس الجمهورية لمؤسسات الإنتاج ، في مقال علي جلال ، الاهرام ٨ ك ١٤ عام ١٩٦١ .
٢ - م. ح. هيكمل ، السوييس الاجتماعية ، والسؤال السابع ، الاهرام ، ٢٨ تموز و ١٨ تموز عام ١٩٦١) .
٣ - الاهرام ، ٢٤ و ٢٧ تموز عام ١٩٦١ .

ايضاً وخاصة في اوساط تجار ووجهاء دمشق وحلب . بالنسبة لهذه الأوساط ، ولا سيما جماعة الشركة الخماسية ^(١) ، كان الشيء الوحيد المتوقع هو الاختناق ، والتلاشي لصالح جهاز الدولة المصري . وفي ١٦ آب ، بعد قوانين تموز بثلاثة اسابيع ، عُدلت الحكومة . لن يكون هناك بعد اليوم مجلسان إقليميان تنفيذيان يشرف عليهما مجلس وزراء مركزي ، وإنما هيئة واحدة ، مجلس وزراء الجمهورية المتحدة المركزي ، يرأسه مباشرة جمال عبد الناصر ، بمعاونة سبعة نواب لرئاسة الجمهورية (بينهم سوريان ، نور الدين كحالة ، المسئول عن شئون الانتاج ، وعبد الحميد السراج المسئول عن الشئون الداخلية) ^(٢) .

في فجر ٢٨ أيلول ١٩٦١ ، تحركت وحدات سورية من حامية قطننة ، قرب دمشق ، باتجاه العاصمة ، وتم توقيف المشير عبد الحكيم عامر ، بعد ان رفض إنذار الضباط السوريين . ونشبت المعركة بين ضباط حلب المتمسكين بالوحدة ، وتحالف الأحزاب السياسية والعسكريين في دمشق ، المطالبين بإعادة إستقلال سوريا . والبقية معروفة : بعد التأكد من إرادة سوريا في الخروج من الجمهورية العربية المتحدة ، تجنب عبد الناصر ورطة التدخل العسكري ، واعترف بالأمر الواقع ، وحاول حصر الخسائر ^(٣) . هذه هي المرحلة الأولى .

المشكلة المطروحة الآن على الحكم العسكري هي مشكلة الاتجاه العام للسياسة المصرية ؛ بعد ان انتشر النقاش في طول البلاد وعرضها ، بصوت

١ - الشركة الخماسية ، ورأس مالها ٤ ملايين ليرة سورية ، هي الشركة الرئيسية لبورجوازية الاعمال السورية - اللبنانية ، وتربطها روابط وثيقة بأمون الكزبري ، رئيس الوزارة السورية بعد الانفصال .

٢ - الاهرام ، ١٧ تموز عام ١٩٦١ .

٣ - يمكن تتبع التطور السياسي لرئيس ج.ع.م. بدراسة خطبه . في اهرام ٢٩ و ٣٠ ايلول . ثم في ٦ تشرين الأول عام ١٩٦١ .

خافت ، وحتى في صفوف الجيش : هل على مصر ان تضحي بوقتها وقواها
وهيبتها على مذبح القومية العربية او التوسع العربي ؟

بالنسبة للرأي العام ، لم تكن الوحدة مع سوريا ، رغم الدعاية الاستثنائية
التي خصصت لها فيما بعد ، لتدخل في إطار تقاليد الحركة الوطنية العريقة ، ولا
حتى في الحساسية المصرية ونظرتها إلى الأشياء . قامت الوحدة دون كبير
حماسة ، ولم تكبر روح التضحية في نفس اي مصري من اجل قضية الوحدة
العربية . هذه هي الصورة الذهنية التي إنعكس عليها الانفصال السوري .
ولكن يبقى بالنسبة لرجل الشارع ان هذا الانفصال هو اول فشل كبير للرئيس
عبد الناصر ، وربما اول ثغرة في نظامه . ينبغي إذا ان يُفهم الشعور العام في
مصر من هذه الزاوية وليس من زاوية الحوار الوطني . في الخارج ، اختلفت
ردود الفعل : شددت البلدان الاشتراكية ، بما فيها يوغوسلافيا وعدد من الدول
الافريقية الاسيوية ، على النجاح الذي سجلته الامبريالية والضعف النسبي الذي
ألمّ بنفوذ احد زعماء الحياذ في العالم ؛ ولكن الأحزاب الشيوعية ، مع إعترافها
بالأمر ، شددت على فشل الدكتاتورية اللاديمقراطية التي حكم بها النظام
العسكري^(١) . في الغرب ، بلغت الفرحة اوجها ، وُخيل للمراقبين ان
ساعات « الطاغية » معدودة . وتغلبت العاطفة وشهوة الانتقام على تفكيرهم
فلم يدركوا أهم ما في الأمر ، الا وهو علاقات الحكم العسكري بقوى الشعب
المصري الحقيقية .

اما هذا ، فإن جمال عبد الناصر يفهمه غريزيا . ونقده الذاتي الشهير (١٦)
تشرين الاول) يهدف لإظهار نفسه امام الشعب واظهار مصر كضحية طيب قلبها ،
وهي التي اسرعت لنجدة سوريا لانقاذها من الفوضى ، رغم الرياح والعواصف .
وفي ١٦ تشرين الاول ، حاول عبد الناصر ان يحسد الضغينة المصرية . وتساءل ،
لأول مرة امام الجماهير ، ما هي أسباب الفشل ؟ واعترف بأنه وقع ضحية وهم

١ - هذا هو وضع الحزب الشيوعي الابيطالي .

كبير ، قاداته إليه ثقة متزايدة بالنفس وبالغير . لقد كان دائماً يرفض مهادنة الاستعمار ولكنه ارتكب خطأ مهادنة الرجعية . إن الرجعية ، وهي من ركائز الإستعمار ، لا تتورع من الإرتكاز عليه بدورها لتسلب النضال الشعبي ثمراته الإجتماعية .. واعترف الرئيس بخطأه الثاني وهو انعدام التنظيم الشعبي وفشل تجربة الاتحاد القومي . والخطأ الثالث هو انه لم يُبذل الجهد الكافي لتوعية الجماهير الواسعة وحملها على التحسس بحقوقها وتعريفها بقدرتها وطاقاتها على حماية هذه الحقوق .. وثمة سببان آخران يتعلقان بجهاز الدولة . فالنظام لم يستطع ان يطور جهاز الحكم إلى مستوى العمل الثوري . ونتج عن ذلك ان مصالح الجماهير اصبحت مسخرة لخدمة الجهاز الحكومي بكل ما فيه من خلل^(١) .

وراء البراعة ، من الملاحظ ان محور النقد الذاتي العام موجه ، في الواقع ، ضد حليف سنوات ١٩٥٢ حتى ١٩٦١ ، ضد تلك البورجوازية التي ترفض التكيف ، وكذلك ضد جميع العناصر التي ما تزال تطبع الدولة بطابع النظام القديم : العجز والعائلية والمحسوبية والطفيان الهرمي ، والبيروقراطية المتخلفة ، وكلها عوامل تساعد « الحليف » ، اي انها تعطل الهيمنة العسكرية . وليس الجهاز الحكومي وحده الذي يشكو ذلك ، وإنما الحزب الوحيد نفسه مرتع للذين يحنون للمهد البائد .

وإذا كانت قوانين تموز ١٩٦١ تستهدف الحد من نفوذ البورجوازية الكبيرة ، فإن خطاب ١٦ تشرين الاول يفصح عن التصميم على تفكيكها .

وهذه المرة ، ليس الشيوعيون هم المتهمين بالتعاون مع الإستعمار ، كما كان

١ - الاهرام . ١٧ تشرين الأول عام ١٩٦١ . نقد ذاتي وسعه م. ح. هيكمل في مجموعة سلسلة افتتاحياته جمعت بعنوان « ماذا جرى في سوريا » القاهرة ، عام ١٩٦٢ . افضل تحليل سوري يجمع الدقة الى المعلومات هو تحليل عفيف البزري القائد العام السابق للجيش السوري . في « الاخبار » (بيروت) ١٧ و ٢٤ حزيران ٨ و ١٣ تموز عام ١٩٦١ .

الأمر في زمن الوحدة .

ومن تشرين الاول ١٩٦١ حتى شباط ١٩٦٢ ، توسع الهجوم على البورجوازية القديمة ، في الحقلين الاقتصادي والسياسي . ولتركيز الهجوم ، قام الحكم العسكري ، الذي ما زال اعضاء مجلس قيادة الثورة فيه ملتفين حول رئيسهم ، بإعادة تنظيم مجلس الوزراء . وفي ١٨ تشرين الاول ، شكلت الوزارة الجديدة : ٢٥ وزيراً بينهم ٥ نواب لرئاسة الجمهورية و ٣ نواب وزراء ؛ ومن أصل هذا المجموع ١٣ وزيراً ينتمون لسلوك الضباط ، ورئيس الجمهورية ونواب الرئيس الخمسة كلهم عسكريون ^(١) . وفي ٢٢ تشرين الاول ، أعلن زكريا محي الدين ، نائب رئيس الجمهورية ووزير الداخلية ، توقيف ٤٠ شخصية ، أكثرهم من الوفد ، والحجز على أملاك ١٦٧ « رأسمالي رجعي » اي في الواقع جميع عائلات مصر العريقة الكبيرة ^(٢) . واتسع هذا الاجراء الأخير بسرعة ، فبلغ العدد ٦٠٠ شخصية في اواسط تشرين الثاني ، وعهد بإدارة اموالهم لعشرات من الموظفين تحت إشراف عبد اللطيف عزت ؛ ووضع تحت إشراف حافظ عبد الحميد الكاشف ٨٠ مصرفاً وشركة تأمين وشركات أخرى ، بعنوان « حجز مستعجل » ^(٣) .

لماذا التوقيفات ؟ حسب بعض الروايات ، وجه فريق من ثلاثين

١ - (الأهرام) ١٩٠ ت ١ عام ١٩٦١ .

٢ - راجع نص تصريح زكريا محي الدين واللوائح . الأهرام ، ٢٢ ت ١ ١٩٦١ .

٣ - تحقيق فتحي نوار عن مختلف أنواع الحجز (الإحتياطي ، المعجل للتنفيذ ، البلجيكي ، الإنكليزي ، الفرنسي ، حجز الرايخ الثالث الألماني ، حجز حرب فلسطين) . الأهرام ، ١٥ ت ٢ ١٩٦١ .

و م . ج . هيكلم يطمئن العائلات الكبيرة ؛ ان قرار الحجز ينص على تشكيل لجان « مهمتها ان تدرس كل حالة بمفردها وان تتخذ قراراتها وفق مصالح الشعب ، ولكن ، قبل أي اعتبار آخر ، حتى يبقى الدفع الثوري بعيداً عن الرغبة في الانتقام ، بعيداً عن المميزات الدينية والأخلاقية والتاريخية ، لشعب ج . ع . م . ، وتدخل هذه اللجان في حسابها عدة عوامل ، منها ضرورة إتاحة الفرصة لأي فرد يود العمل لنفسه ولعائلته في إطار المصلحة الوطنية ، و دور

ضابطاً كبيراً يرتبطون باوساط البورجوازية القديمة، للمشير عامر القائد العام، وثيقة تطالب بوضع حد للدكتاتورية وبإعادة الحريات الديمقراطية والحياة النيابية. وكان هؤلاء الضباط قد اتصلوا خاصة بالزعماء الوفديين، مما يفسر التوقيفات الوقائية لعرقلة حركة المعارضة التي وجدت بالتأكيد في الانفصال السوري فرصة مناسبات للعمل. وعلى كل، هذه هي وجهة النظر الرسمية، كما عرضها زكريا محي الدين، دون الإشارة الى قضية الضباط.

وبعد مرور فترة الخطر، أطلق سراح جميع الشخصيات في ١٣ و ١٤ شباط ١٩٦٢^(١)، ورفع الحجز عن جزء من الأملاك، كما صدر ٣٤٨ اعفاء من «العزل»، بينما أحيل المليونير أحمد عبود على محكمة امن الدولة بتهمة الاختلاس^(٢)؛ وعلم ان مجموع ما اخذته الدولة من ممتلكاته، وأغلبها سندات على الدولة، بلغ ٣٣ مليون جنيه. كذلك تناول التشهير اثرىء آخرين امثال: عائلة سلطان، وترجع ثروتها، كما قيل، الى خيانة جدها لثورة عرابي عام ١٨٨٢، مما دفع المحتل وقتئذ لمنحه ٣٣٠٠٠ فدان من الأراضي

امتيازات طبقية وراثية، فرضت على المجتمع، وضرورة عدم معاقبة الاولاد بسبب مسئوليات أهلهم، ومساعدة الاولاد على التحرر من منطق الاستغلال والاحتكار، وجعلهم يشعرون باقتنائهم الى الجماهير، وبأن مصالحهم لا يمكن ان تحفظ إلا في إطار مصلحة الشعب العليا. (ما هو الميدان الحقيقي للثورة الاجتماعية؟ الأهرام ٧ ت ٢ ١٩٦١).

١ - E. Halim Saab: En Egypte, le conseil de la révolution reprend les rênes du pouvoir, Le Monde, 25 octobre 1961.

في لندن، دار الحديث عن ١٥٠ ضابط موقوفين، يعارضون القوانين «الاشتراكية»، وفي عمان، عن ١٥ اعدموا رمياً بالرصاص.

C. O. C., XVIII, 1961, N. 47, p. 402.

٢ - «الأهرام»، ١٣ شباط ١٩٦٢.

٣ - حول رفع الحجز، راجع A. K. عدد ٩ كانون الثاني ١٩٦٢؛ طوال آذار، لا سيما في عددي ١٨ و ٢٢، أشارت الأهرام الى حالات الإغفاء من «العزل» التي لحقت بكبار البورجوازية السالفين؛ حول محاكمة عبود، راجع A. K. عدد كانون الاول ١٩٦١.

The Times, 5 janvier 1962.

الجيدة ؛ فرانسوا تاجر وهو من أثرياء الحرب ؛ بدأ عام ١٩٤٢ مساهماً في مصنع نسيج صغير برأس مال مجموعه ١٠٠,٠٠٠ جنيه ، ثم أمّن بمهارة بيع كمية من القطن الذي كانت تحفظه الحكومة ، فإذا به يملك ثروة قدرها ٣ ملايين جنيه في نهاية الحرب ؛ واصبح صناعياً كبيراً . واتهم فيما بعد بتهريب ١٠ ملايين جنيه سنوياً ويانتظام الى لندن ، بينما لم يحتفظ في القاهرة الا بـ ٦ ملايين جنيه ، له ولعائلته ...

تساءل محمد حسنين هيكل : هل كان بالامكان اقناع أصحاب الملايين بالحسنى ان يتنازلوا عن بعض ثرواتهم الخاصة لتجميع ثروة عامة تنفق على مشاريع التنمية ؟ ويهاجم هيكل مجلس الامة ويقول عنه انه كان يمثل المهادنة التي فرضتها ظروف الوحدة مع سوريا . ثم يقول ان المجلس رفض قانون زيادة الضريبة على الأرض لصالح الفلاح ، وان هذا هو السبب الأساسي في عدم عرض قوانين يوليو الاشتراكية عليه ، اذ انه كان سيرفضها ، رغم ضرورتها القصوى للبدء في التحويل الاجتماعي ^(١) .

وكان هيكل ، في مقاله هذا ، يرد على الهمسات والتعليقات السرية المطالبة بالعودة الى الديمقراطية والحياة البرلمانية . وانفردت «الأهرام» ، من ٢٠ تشرين الاول حتى ١ تشرين ثاني ١٩٦١ ، بنشر الوثائق المتضمنة اسماء المؤسسات والاشخاص الذين تشملهم اجراءات الحجز .

١ - الوثيقة الاولى تتعلق بالثروات التي يملكها أشخاص ينتمون للفئة الثالثة المعنية في القانون رقم ١١٩ بتاريخ ٢٠ تموز ، اي القانون الذي ينص على احتجاز ما يفيض عن ١٠,٠٠٠ جنيه من الأسهم للشخص الواحد في ١٥٩ شركة مساهمة . والمقصود بهذا القانون ، كما سبق وقلنا ، هو الصناعات الخفيفة . اما ممتلكات هؤلاء الاشخاص في المصارف وشركات التأمين والصناعات الثقيلة والأساسية فلا تظهر في هذه اللائحة . لقد وردت فيها اسماء ٥٩٥ شخصاً (بينهم عدد من الشركات) ينتمون إلى الفئة المذكورة ، ولا سيما عائلات ، كوزيكا ، مليجي ، مانوسيان ،

١ - م. ح. هيكل : «الثروة الاجتماعية في يد الشعب» ، الأهرام ٦ كانون الاول ١٩٦١ .

ضيف ، كحيل ، سلامة ، كاتفليس ، حبشي ، تاجر ، ششني ، سراج الدين ، بدر اوي ، دوس ، مورو ، عبد المقصود أحمد ، قباني ، فرغلي ، طاهري ، عجوري ، برهمشي ، عبد الهادي ، فركوح ، تقلا ، قصاب ، عواديا سالم ، مشرق ، عبد الوهاب ، صبارة ، دياب ، دبانه ، غوغانيان ، حوي ، شعاته ، عبد الدائم ، نقراشي ، طويل ، خوري ، سمسق ، جرابة ، زيناتي ، ملواتي ، جندي ، يوسف ، حكيم ، سترافيتش ، سليم ، سعد ، مباعي ، غالي ، حبيب ، سويدان ، محسب ، جيانوني الخ .. هناك بعض كبار رجالات التمويل والأعمال ؛ ولكن اللائحة الاولى لا تعدد إلا رؤوس الأموال الصغيرة ، إذ ان القسم الأكبر منها يستثمر في المصارف والشركات المؤممة بكاملها او بنسبة ٥٠٪ .

٢ - اللائحة الثانية وتتضمن ٥٥٨ اسماً ، وتتعلق بالفئة نفسها . ويلاحظ هذه المرة بين العائلات الكبيرة المذكورة أسماء عشور ، صبري ، بدوي ، كفالجيان ، ميناغليا ، بابادوبولو ، سيليدس ، ابو النجاة ، حصي ، عويس ، دش ، حسين ، طلعت حرب ، نجيم ، وهبه ، صوايا ، لوزي ، خولي ، سيدناوي ، اسماعيل ، العبد ، عوف ، ممدوح ، مرسي ، عماد ، عمار ، اباضه ، كيني ، سلوم ، سماقيه ، محلي . بركات ، جراسي ، عتال ، شوربي ، عبد الوهاب ، كحلا ، حمادة ، مسكاوي ، بويادييف ، شامي ، محمد حسن ، كثانة ، سلوم ، يرسل الخ ..

٣ - اللائحة الثالثة ، وهي لائحة اصحاب اسهم احدى كبار الشركات العقارية المصرية ، شركة ابو قير العقارية التي امتت تماماً ، وكانت تملك قبل تموز مساحات شاسعة تمتد من ابي قير ، شرقي الاسكندرية ، حتى الصحراء الغربية ، مروراً بالاسكندرية . وتذكر اللائحة عدد الأسهم التي تملكها فئات من المساهمين ، دون تحديد ثرواتهم . وتلاحظ نسبة المساهمين الأجانب المرتفعة ، والأسماء اليونانية والايطالية والمشرقية ذات النغمة المتوسطة التي تعطي صورة خلفية عن « رباعية » الكاتب البريطاني ديريل ... (١)

١ - هذا هو جدول الأراضي التي يملكها الأجانب في مصر ، وأكثر هذه الأراضي يقع في منطقة بحيرة :

١٩٥٩		١٩٥١		الفئة
عدد الملاكين	المساحة	عدد الملاكين	المساحة	
٧٧٧	٣٢٨	١٠١٩٨	٤٤٦	- فدان
٦٧٥	٢٠٥٩٨	٨٩٤	٣٠٢٨٤	١ - ١٠ ف
٧٠١	١٧٠٤٥٨	٦٤٤	١٥٠٠٨٦	١٠ - ٥٠ ف
١٦٦	١١٠٧٤٤	٢٠٤	١٣٠٨١٣	٥٠ - ١٠٠ ف
٢٩٥	١٠٩٠٠٢٣	٣٢٥	١٣٠٠٤٩٩	+ ١٠٠ ف
٢٦١٤	١٤١٠١٥١	٣٢٦٥	١٦٣٠١١٨	المجموع

(الامرام ٢٥ شباط ١٩٦٢) .

٤ - ونجد المزيج البشري نفسه في اللائحة الرابعة المتعلقة بأصحاب أسهم شركة وادي كوم أمبو المغفلة ، برأس مال قدره ١٠٧٥٠٠٠٠٠ جنيه . وهي أكبر شركة عقارية مصرية ، وكانت تملك أفضل أراضي الصعيد وتحتكر أراضي قصب السكر ، وتضم نسبة كبيرة من الرأسماليين الأجانب .

٥ - اللائحة الخامسة قورد أسماء كبار المساهمين في شركات حلج القطن الكبرى .

٦ - ولائحة سادسة تبين وضع فئة من كبار الشركات في قطاعات مختلفة : الشركة المصرية للأبحاث والأعمال ، الشركة الوطنية للصناعات المعدنية ، دلتا تريدينغ وشركاه ، شركة الغزل والنسيج والأصواف ، دلتا ستيل ميلز ، الشركة المصرية للاشغال العامة ، شركة أخشاب باسيلي باشا ، الشركة المصرية للاخشاب و مواد مسيم ، والشركة المصرية للمعلبات .

٧ - اللائحة السابعة تعطي صورة عن أصحاب أسهم الشركة المصرية الجديدة وتجمع ، على ما يقال ، بين أعمال استصلاح الاراضي والتنقيب في عدة مناجم وبين قطاع عقاري واسع وأعمال الري وجو المياه . وليس ثمة اشارة واحدة إلى عدد أسهم الآلاف من الأشخاص المذكورين الواحد تلو الآخر ، فلا يعلم المرء إذا كان هناك مساهمون صفار ام أصحاب ملايين ، ولا نفهم أسباب اختيار هذه الشركة بالذات ، بينما تبقى شركات اضخم منها بكثير في الظل .

٨ - اللائحة الثامنة : مجموعة من الشركات تنتمي الى مختلف القطاعات : الشركة السودانية للإستيراد والتصدير ، الوكالة المصرية للإستيراد والتصدير ، الشركة المصرية للإستيراد ، شركة التبادل التجاري ، الشركة المتوسطة للتجارة العامة ، شركة التجارة والتبادل للشرق الاوسط ، شركة اونيتاس التجارية والمالية ، شركة التأمينات التجارية ، الشركة العالمية للتجارة والصناعة ، شركة بنك زلخا ، الشركة الإفريقية للتأمينات ، شركة بنك القاهرة ، شركة البنك المصري لاستثمار رؤوس الاموال ، شركة بنك سوريا ريز ، شركة البنك التجاري المصري ، شركة البنك المصري للإستيراد والتصدير ، شركة بنك التجارة ، شركة تأمينات النيل ، شركة الاقتصاد الشعبي ، شركة التوفير ، الشركة المصرية الوطنية للتأمينات ، شركة بنك يوسف نسيم مصري ، الشركة المصرية للتأمينات ، شركة تأمينات الإسكندرية ، بنك بورسعيد .

٩ - مرة أخرى ، تعطي اللائحة التاسعة نماذج من شركات مصرية كبيرة في قطاعات مختلفة مع الوضع المفضل لرؤوس الأموال التي وظفها كبار المساهمين : شركة الأقطان والأعمال المالية ، شركة مصر العليا للحلج ، شركة برغ فالتيان وشركاه ، شركة المصانغ الكبرى المجتمعة ، شركة

الإستشهاد بديريل ، إستشهاد بوثيقة أدبية تعبر عن هذه الارسطات المنحطة . حيث تظهر شخصيات الكومبرادور والعملاء ، والتي يعرفها المؤلف تمام المعرفة . اما الإسكندرية وشعبها فبميدان عن هذا المؤلف الموهوب الذي يقتفي خطى الجمالية الانحطاطية التي نحن لعصر «الامبريوم» . وديريل معروف بواقفه اليمينية ولكن «يساراً» معيناً أمن له نجاحاً كبيراً .

مهندسي الصناعات والأعمال العامة ، شركة النيل العربية للأعمال ، شركة النيل العامة للأعمال ، شركة النيل العامة لأعمال الاسمنت المسلح سباكو ، شركة النيل العامة لشق الطرق ، شركة النيل العامة للتأمينات الميكانيكية قبيرو ، شركة النيل العامة للأعمال ، شركة النيل العامة للطرق ، شركة النيل لأشغال المهندسين العامة ، الشركة العامة للأعمال والطرق ، شركة سيارات الشمس ، شركة مظاهر الأهرام ، شركة محلات غاسفنو ، شركة شافيلد وشركاه ، شركة داوورفاه ، محلات هانو الكبيرة في الاسكندرية ، الشركة التجارية ، شركة النيل المتحدة للهندسة والتجارة ، شركة شمال - شرق افريقيا .

١٠ - اللائحة العاشرة والأخيرة ، وهي مؤلفة من مجموعة اختيرت من مختلف القطاعات : شركة الإسكندرية لتجارة القطن ، شركة تجارة القطن ، الشركة المصرية للحلج والتصدير ، شركة النيل العامة لأوتوبيسات الصعيد ، شركة النيل العامة لأوتوبيسات بحيرة ، شركة النيل العامة لأوتوبيسات المنوفية ، شركة النيل العامة لأوتوبيسات القناة وجنوب الدلتا ، الشركة الصناعية لطواحين الإسكندرية ، شركة الغربية العقارية ، شركة النيل العامة لأوتوبيسات الغربية وكفر الشيخ ، شركة النيل العامة لنقل بضائع القاهرة ، شركة كاسترو اخوان وشركاهم ، شركة معامل الغزال المصري ، مستودعات نلوس ، معمل الإسكندرية لنسج الحرير الطبيعي والصناعي ، الشركة المصرية للاغطية (١) .

١ - صور المجتمع المصري على حقيقته ، « الأهرام » من ٢٣ الى ٣١ تشرين الاول و ١ كانون الاول ١٩٦١ .

الفصل الرابع

تركيب الطبقة الحاكمة الجديدة

من سيحل مكان إطارات الإدارة السياسية والاقتصادية ، ومكان مجلس الأمة ومجالس إدارات المصارف ، وشركات التأمين ، والشركات الصناعية والتجارية ؟

ان اختيار الاطارات الجديدة سيؤكد المضمون الاجتماعي للنظام العسكري خلال هذه المرحلة الثالثة من تطوره وانطلاقاً منها . ومهما كانت الطرق المتبعة والتي ستتعدد وتتميز اثناء المراحل القادمة ، فلن يمكن الرجوع إلى الوراء ، بتفكيك القطاع العام مثلاً ، او اعادة الاحتكارات الى اصحابها القدماء ، او ان تهيمن البورجوازية القديمة ، حليفة الاستعمار ، من جديد^(١) .

لنرَ أولاً البناء التحتي الاقتصادي والاجتماعي ، الناتج عن خط التطور الذي ابتدأ مع حوادث السويس ، ولا سيما مع إجراءات صيف وخريف عام ١٩٦١ .

إن قوانين ١٩٦١ ، كما رأينا ، تعطي الأولوية « للقطاع العام » ، الذي يملك من الآن فصاعداً ملكية تامة المصارف وشركات التأمين ، والصناعات الثقيلة ، والصناعات الأساسية ، والمواصلات ، والتجارة الخارجية ، ويشارك بنسبة ٥٠ ٪ في رأس مال معظم الصناعات الخفيفة والشركات المتوسطة الأهمية ويملك الاغلبية في كل ما تبقى ، بنسب تختلف باختلاف الحصص التي تزيد على ١٠٠٠٠ جنيه ، والمجموع موجه وفقاً لمشروع السنوات الخمس . كما ان سلطة التقرير قد انتزعت الى حد بعيد من ممثلي رأس المال الخاص في الفئتين

N. B. E. Econ. Bull., XIV (1961), n. 4, p. 441-44. - ١

الاخيرتين من الشركات المصنفة .

وفي هذا الوضع الذي يميل لمصلحة « القطاع العام » بشكل حاسم ، إذا بإجراءات حجز تدعى حجز الأمن (تشرين الاول - تشرين الثاني ١٩٦١) تحرم الفئات الباقية من الرأسماليين ، كبارهم ومتوسطيهم ، من امتيازاتهم الشرعية في التقرير ، وفي الادارة ، دون ان تمس نصيبهم في الملكية . كيف ستعالج الدولة هذا الاقتصاد وهو في طور التحوّل ، وقد منحت نفسها حق الاستيلاء عليه ؟ وكيف ستنظم الهيئات المتعددة والمختلفة اللازمة لادارته؟^(١) في ١٦ كانون الاول اعلن مرسوم جمهوري تقسيم جميع الشركات الموجودة وعددها ٣٦٧ شركة ، الى ٣٨ مؤسسة عامة ، يديرها المجلس الأعلى للمؤسسات العامة ، برئاسة رئيس الدولة .

والى القارىء الشكل الأولي لهذا التنظيم الذي سيطرأ عليه طبعاً تعديلات لاحقة :

١ - وزارة الصناعة

- ١ - المؤسسة المصرية العامة للمناجم (١٢ شركة) ؛ ٢ - للصناعات الغذائية (٣٥ شركة) ؛ ٣ - للمنسوجات (٣٨ شركة) ؛ ٤ - للصناعات الكيماوية (٣١ شركة) ؛ ٥ - لمواد البناء والسيراميك (٩ شركات) ؛ ٦ - لصناعة الحديد والصلب (٨ شركات) ؛ ٧ - للصناعات الهندسية (٢٤ شركة) ؛ ٨ - للبترول (٨ شركات) ؛ ٩ - للإنتاج التعاوني والصناعات الصغيرة .

٢ - وزارة الحربية

- ١٠ - المؤسسة المصرية العامة (تكتب عادة بأحرفها الأولى: م . م . ع .)

The reorganisation of the public sector, N. B. E. Econ. Bull. - ١
id., p. 387-88.

راجع رأي أربعة رؤساء مؤسسات عامة : د. حسين خلاف (البنوك) ، علي شلي (الإدخار) ، أحمد شوقي الحكيم (التأمين) ، نور الدين كره (التجارة) . حول علاقات المؤسسات والوزارات الموجلة بتوجيهها بما يرجع الى السياسة العامة ، في الاهزام . ١٧ ك ٢ ١٩٦٢ .

للصناعات الحربية (شركتان)

٣ - وزارة الزراعة

١١ - م.م.ع. للتعاون الزراعي (١٠ شركات)

٤ - وزارة المواصلات

١٢ - م.م.ع. للنقل الداخلي (١٨ شركة) ؛ ١٣ - للنقل البحري
(شركة واحدة)

٥ - وزارة السكن والخدمات العامة

١٤ - م.م.ع. للسكن التعاوني (١٨ شركة) ؛ ١٥ - للعقود
والأبنية (١٦ شركة) ؛ ١٦ - للمباني العامة ؛ ١٧ - للسكن وإعادة
البناء (٥ شركات)

٦ - وزارة الإصلاح الزراعي واستصلاح الأراضي

١٨ - م.م.ع. لاستصلاح الصحراء ؛ ١٩ - لتوسيع الأراضي (شركتان) ؛
٢٠ - لاستصلاح الأراضي (٥ شركات)

٧ - وزارة العمل

٢١ - م.م.ع. للتأمينات الاجتماعية .

٨ - وزارة الدولة ؛

٢٢ - م.م.ع. للإذاعة والتلفزيون (شركة واحدة) .

٢٣ - للسياحة والفندقية (٥ شركات) ؛ ٢٤ - للإعلام والدعاية والتوزيع
والطباعة .

٩ - وزارة التموين ؛

٢٥ - م.م.ع. للإستهلاك (٣١ شركة) ؛ ٢٦ - الهيئة التعاونية المصرية
العامة للإستهلاك ؛

٢٧ - م.م.ع. للامراء والمستودعات (٣ شركات) ؛

٢٨ - لصيد الأسماك (شركتان) .

١٠ - وزارة الصحة ؛

٢٩ - م.م.ع. للمنتجات الصيدلانية والكياوية والتجهيز الطبي (٧ شركات) .

١١ - وزارة الاقتصاد

٣٠ - م.م.ع. للتجارة (٢٧ شركة) ؛ ٣١ - لتجارة القطن (١٩١ شركة) ؛ ٣٢ - للمصارف (٢٧ مصرفاً) ؛
٣٣ - للتأمينات (١٦ شركة) ؛ ٣٤ - للتوفير (شركتان) .

١٢ - وزارة الثقافة والتوجيه القومي ؛

٣٥ - م.م.ع. لمساعدة الصناعة السينائية (شركة واحدة) ؛ ٣٦ -
للمسرح والموسيقى (شركة واحدة) ؛ ٣٧ - للتأليف والترجمة والطباعة
والنشر (شركة واحدة) .

١٣ - وزارة الاشغال العامة ؛

م.م.ع. للكهرباء !

ويشير القرار إلى « جميع الشركات القائمة » سواء التابعة منها « للقطاع العام » ، او التي ما زالت بين أيدي رأسمالين القطاع الخاص . والعلاقات بين القطاعين ليست محددة ، وجل ما في الأمر ان اللجنة التحضيرية لمؤتمر القوى الشعبية ، الذي إنعقد في هذه الفترة ، اطلقت على القطاعين تسمية واحدة : « الرأسمالية الوطنية » . غير انه من البديهي ان القطاع الخاص ليس ما بقي في حوزة رأس المال الخاص من الشركات الـ ٣٦٧ التي صدر بشأنها التدبير المذكور آنفاً ؛ في الواقع هناك عدد كبير من المعامل الصغيرة والمتوسطة (مشاغل ، حرف محلات صغيرة ، فبارك إلخ ..) التي لم يتغير نظامها . لا شك في ان قوانين تموز جعلت من القطاع العام القوة الاقتصادية الأساسية التي تملك الاشراف التام على القسم الأكبر من النشاط الاقتصادي كما اعترف بذلك

البنك الأهلي . ولكن طبيعة العلاقات بين كل هيئة عامة والشركات التابعة لها من جهة ، وبين الهيئات العامة والوزارات من جهة ثانية ، لم تحدد بالتفصيل .

هذه الاسئلة يطرحها ممثلو « الرأسمالية الوطنية » ولا سيما ممثلو العمل الخاص ، على أنفسهم ، وقد طرحوها على السلطات العامة ، بإصرار ، خلال المناقشات التي رافقت ، في شباط - آذار ١٩٦٢ ، انتخاب مندوبي هذه الفئة للمؤتمر القومي للقوى الشعبية ^(١) .

وبما ان عدم الوضوح والتساؤل حول النوايا يميزان ، في نظر معظم المسؤولين ، الحياة الاقتصادية اليومية ، فقد اصبحت من الضروري محاولة تحديد المفاهيم . والسؤال المطروح ، بشكل علني احياناً ، رغم تصريحات العهد المدوية ، هو التالي : رأسمالية دولة أم اشتراكية ؟

في مجال البناء التحقي ، الاقتصادي والاجتماعي ، ما هي عناصر التقدير المتوفرة لدينا في هذه المرحلة من التطور ؟

هناك ، أولاً ، « القطاع العام » الذي يمسك بأهم قوى البلاد الاقتصادية ، وفقاً لترتيبات مختلفة حددتها القوانين الثلاثة الصادرة في ٢٠ تموز : ملكية عامة (بما يرجع إلى المصارف ، وشركات التأمين ، والصناعات الثقيلة والفروع الأساسية للاقتصاد ، والمواصلات والتجارة الخارجية) ، وملكية عامة أيضاً للشركة الجديدة التي أسستها هيئات « القطاع العام » ^(٢) ، مساهمة بنسبة ٥٠٪ (في الشركات المساهمة التي تعنى بالصناعات والأعمال ذات الاهمية المتوسطة) ، مساهمة بنسب مختلفة (في الصناعات الخفيفة ، والشركات المساهمة ذات المسؤولية المحدودة او شركات التوصية ، والتي تملكها مجموعات من العائلات) .

١ - ماذا يريد ماطلو الرأسمالية الوطنية من الميثاق الوطني ؟ الاهرام ، ١١ آذار عام ١٩٦٢

٢ - بصدد تحديد الفئات قبل الحجز ، راجع جمال الأطيفي ، نظرة في قانون الشركات على

ضوء التشريعات الاشتراكية الاخيرة ، الاهرام الاقتصادي ، رقم ١٤٩ ، ١٠ ت ٢ عام ١٩٦١ ،

ص ١٠ - ١١ .

ويمتد إشراف الدولة الى مجموع النشاط الاقتصادي، إن بواسطة التخطيط ،
أو بربط الـ ٣٦٧ شركة ذات الامة الكبرى بالهيئات العامة الـ ٣٨ التي
عددتها ، بإشراف الوزارات المختلفة .

ولكن ، قبل الاقدام على تحليل « القطاع العام » ، ينبغي تسجيل
ظاهرة خاصة تتعلق بطبيعة نظام ملكية أعمال هذا القطاع .
ان رأس مال المصارف ، وشركات التأمين ، والشركات الصناعية والتجارية ،
سواء أكانت شركات مساهمة ذات مسئولية محدودة أم شركات بالتوصية ،
ينقسم الى قسمين : قسم ملكية مباشرة للدولة (وهذا هو حال الفئة الأولى
من الأعمال الوطنية التي أمت بالقانون رقم ١١٧ ، وحال الـ ٥٠ ٪ من أسهم
شركات الفئة الثانية التي تحولت الى القطاع العام وفقاً للقانون رقم ١١٨ ،
واخيراً حال نسبة مختلفة تمثل الزائد عن الحد الأعلى البالغ ١٠٠٠٠ جنيه
للمساهمين ، في شركات الفئة الثالثة والتي تتعلق بالقانون رقم ١١٩) . اما القسم
الثاني فهو في ايدي افراد (٥٠ ٪ من رأس مال شركات الفئة الثانية ، مع
جميع الحصص التي لا تتعدى ١٠٠٠٠ جنيه للمساهمين ، في شركات الفئة
الثالثة) .

وتمثل السندات على الدولة، وهي اسمية اي انها لا تباع او تشرى في
البورصة ، تعويضاً مالياً لأمد معين عن خسارة الملكية انشريعة التي لحقت
بالمساهمين لصالح الدولة . وسمحت هذه الأخيرة لمالكي سندات الدولة الى حد
٥٠٠٠ جنيه ، كحد أعلى ، ببيع جزء منها للمصارف لا تزيد قيمها على ١٠٠٠
جنيه ، وذلك لتخفيف حدة الصدمة وللحصول على شيء من التبادل النقدي .
وستقسم الحكومة كذلك الأسهم الى حصص تبلغ الجنيه لكي تصبح مساهمة
صغار المدخرين ممكنة (١) .

١ - تقرير عن البورصات ، الاهرام الاقتصادي ، عدد ١٥٦ ، ١٥٠ شباط عام ١٩٦٢ ،
ص ٢١٨ - ٩ ، نص تطبيق القانون رقم ١١٨ ، عام ١٩٦١ الخاص بشركات المجموعة

ولكن الدولة تبقى المالك الكامل والوحيد لشركات الفئة الأولى ، تضاف إليها القطاعات الهامة التي كانت قد أمت قبل تموز ١٩٦١ ؛ وهي تملك مناصفة شركات الفئة الثانية ، وبنسب مختلفة (من ١٠ إلى ٥٠ ٪ ، وأحياناً أكثر بكثير) شركات الفئة الثالثة . وفي كل حال ، تدفع الدولة المالكة ، تعويضاً مالياً محدوداً ، أو بالاحرى إيراداً مؤقتاً ، للملاكين القدماء الذين تقرض عليهم التخلي عن أسهمهم : إنها السندات على الدولة بفائدة ٤ ٪ لمدة ١٥ سنة ، اي على غرار ما حصل بالنسبة للملاكين الزراعيين الذين طبق عليهم الاصلاح الزراعي عام ١٩٥٢ . ثمة حالة شاذة واحدة : الشركات التي انشئت ومُولت من قبل هيئات القطاع الخاص والتي تملكها هذه الهيئات دون منازع ، فإن اي تعويض لم يدفع لها .

من الطبيعي ان يرافق نقل ملكية ام وسائل الانتاج الى الدولة ، انقلاب في الطريقة التقليدية لادارة شركات مختلفة الطراز .

ينص القانون رقم ١١٤ الصادر بتاريخ ١٩ تموز ١٩٦١ على ان مجالس الإدارة تؤلف من سبعة أشخاص كحد اعلى ، بينهم ممثل عن المستخدمين وآخر عن العمال ، ينتخبها زملاؤهما . وفي آب عدل قانون جديد رقم ١٣٧ ، البنود السابقة مخفضاً حصة رأس المال ^(١)

كيف يظهر « القطاع العام » بعد إجراءات التأميم والتصنيف هذه ؟

إن حساب القوى الحقيقية التي تؤلفه ليس سهلاً ، على الأقل بما يرجع إلى الكمية . فبين الشركات التي شملتها قوانين تموز هناك أولاً أسهم ٨٣ شركة ذات أهمية متوسطة من الفئة الثانية ، حولت نصف حصصها إلى أسهم سعر

الثانية ، راجع تعليق نبيل الصباغ ، الاهرام الاقتصادي ، عدد ١٥٥ ، ١ شباط عام ١٩٦٢ ، ص ٥٢ .

١ - جمال الاطيفي ، القوة الجديدة المتجانسة في إدارة الشركات ، (الاهرام ، ٢٤ آب عام ١٩٦١) .

السهم الواحد منها جنيه ويعوض عمن النصف الثاني بسندات على الدولة .
وهناك مساهمو ١٤٥ شركة من الفئة الثالثة ويحق لهم ان يملكوا اسهما بقيمة
١٠٠٠٠ جنيه كحد أعلى من رأس المال ، وتحول الكميات التي تتجاوز هذا
الحد الى سندات على الدولة . منذ آذار سمرت اسهم شركات الفئة الثالثة في
بورصة القيم ، وأعلن الدكتور القيسوني ان حد ١٠٠٠٠ جنيه غير مقبول الا
في فترة إعلان القانون (٢٠ تموز عام ١٩٦١) ، ومنذ اليوم يستطيع اي فرد
ان يشتري ما يشاء من الأسهم^(١) تشجيعاً « للرأسمالية الوطنية » . ولكن
ال ٣٦٧ شركة الموزعة على ٣٨ « هيئة عامة » منذ كانون اول ١٩٦١ ، لا
تشكل كل الاقتصاد المصري ، اذ يبقى آلاف المعامل الصغيرة في حوزة
القطاع الخاص او البورجوازية المتوسطة^(٢) .

١ - البورصة في نظامنا الاشتراكي ، الامرام الاقتصادي ، عدد ١٥٨ ، ١٥ آذار عام
١٩٦٢ ، ص ٤ .

٢ - يعطي كاتب دراسة I. D. E. S. حول La société urbaine égyptienne
الجدول التالي للفئات الاجتماعية في المدن :

الفئات	العدد الكامل	%	المدخول الكامل مليون جنيه	المعدل الوسطي لدخل الفرد
١. العاطلون المحصونون	٢٠٩٨٣	٣٧	—	جنيه
٢. الخدم	٩٣٤	١٢	٢٠	٢١٠٤
٣. «ما تحت» البروليتاريا	١٨٦	٢	٥	٢٦٠٨
٤. المأجورون التقليديون	٤٠٠	٥	١٦	٤٠٠٠
٥. بروليتاريا	٧٩٠	١٠	٤٨	٦٠٠٨
٦. مستخدمون صفار	١٠١١٧	١٤	١١٨	١٠٥٠٦
٧. مقارلون تقليديون	٧٣٦	٩	٩٤	١٢٧٠٧
٨. إطارات متوسطة	٦١٤	٨	٨٣	١٣٣٠٥
٩. البورجوازية والارستقراطية	٢٤٠	٣	٢٠٣	٨٤٥٠٨
المجموع	٨٠٠٠٠	١٠٠	٥٨٧	٧٣٠٨

ريصيب المؤلف في ملاحظته ان « الجماهير الشعبية » لا تنطوي الى كل الفئات صفر ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ .

ولكن لا ريب في ان هذا القطاع هو تكملة للقطاع العام ، وأن الحديث عن المساواة بينهما ، هو ضرب من اللغو . ثمة عنصر آخر : تشكيل إدارات جديدة لإدارة الاقتصاد . فالإدارات العليا (وزراء ، رؤساء وأعضاء الهيئات العامة ، رؤساء الشركات) يعينها رئيس الجمهورية ؛ أما الحراس القضائيون فيعينهم قرار وزاري .

كيف يتم انتقاؤهم ؟ منذ ١٩٥٢ ، ولا سيما منذ وزارة عبد الناصر الأولى عام ١٩٥٤ ، نلاحظ ان اختيار مجلس قيادة الثورة يقع على فنيين واقتصاديين ومهندسين ذوي ثقافة انكلو - ساكسونية ، من لندن سكول او إيكونوميكز اي بوليتيكال ساينس ، حتى طلاب هارفارد وم. ي. ت القدماء (وقد أهمل التقليد القديم في اختيار وزراء ومديرين عامين ذوي ثقافة قانونية متأثرة بالمدرسة الفرنسية) . ومن هذا الصنف الجديد من الخبراء تشكل الفريق الوزاري المدني في ١٨ تشرين الاول ١٩٦١ - وبنوع خاص الدكتور عبد المنعم القيسوني الدكتور عزيز صدقي ، الدكتور كمال رمزي استينو ، أحمد عبدو الشراباصي ، الدكتور مصطفى خليل ، موسى عرفه ، أحمد علي فراج ، الدكتور محمد فريد حشاد ، الدكتور محمد النبوي المهندس ، عبد الوهاب البشري .

ويلاحظ الإتجاه نفسه في الهيئة الاقتصادية ، ونجد بين اعضائها ٤٢ مهندساً و ٣٨ حامل شهادة من كليات التجارة ، و ٢٦ مجازاً في الحقوق و ٤٣ حامل شهادة من كليات أخرى و ٢١ شخصاً لا يحملون شهادات جامعية ^(١) ولكن يجب ألا يغيب عن البال ان المواد في كليات الهندسة والتجارة ، وكليات العلوم والطب ، كانت تدرس ، جزئياً بالانكليزية ، ووفقاً لتقاليد الجامعات

٣ (...) . اما البروليتاريا فيشكل ، في الواقع ، وفي شروط مصر ، طبقة منفردة ، تختلف في مواقفها السياسية والاجتماعية عن أكثر الطبقات حرماناً ، في المجتمع المدني . صفت الفئات ٦٠٥ و ٧ (...) تحت التسمية العامة « البورجوازية الصغيرة » .

(Tiers-Monde, II, 1961, N. ٤, p. 186-7.

١ - الامرام الاقتصادي ، عدد ١٥٢ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ص ١٨ .

الانكليزية ، وهذا الى عام ١٩٦٠ . وحق إجراءات التأمين ، كانت هذه الفئات من الاطارات تعمل في المصانع وشركات القطاع الخاص ؛ وكان يحاول آخرون العمل لحسابهم ؛ وترضى اقلية بمعاشات الوظيفة الزهيدة . ولكن معظم الذين يعملون في الشركات يشغلون وظائف متوسطة إذ ان المناصب الرئيسية - مجالس الادارات والادارة - يحتفظ بأكثرها ، حتى ١٩٦١ ، إما للمساهمين الكبار انفسهم وإما لأتباعهم .

سوف تجعل التأمينات من هؤلاء الأشخاص إطارات إدارية ، إذ ان العناصر القديمة صاحبة الامتيازات قد ابعدت في الغالب . ولكنهم لن يحصلوا وخدمهم على هذه المراكز بل يشاركون فيها مئات الموظفين الاداريين الذين نقلوا الى الهيئات الاقتصادية ، حاملين معهم تقاليدهم البيروقراطية وعطشهم الى البروز . والدولة تفسح المجال للجامعيين ، حملة الشهادات والأساتذة ^(١) ، لتأمين الصفة

١ - م. برجيه ، في Bureaucracy and society in modern Egypt, Princeton, 1957,

يصف سلك الموظفين الكبار وصفاً جيداً ، حوالي عام ١٩٤٥ / ٥٥ ، راجع الحلقة اليومية ، لمحات شخصية ، والتراجع في الاهرام ، منذ ٢٠ عام ١٩٦٢ ، هذا هو عدد الطلاب الجامعيين صيف ١٩٦١ :

- أ - عدد الطلاب في الجامعات الاربع (ما عدا الازهر) : ٧٧٠٠٠ طالب .
- ب - حاملو إجازات ودبلوم من مختلف الكليات ، منذ تأسيس جامعة القاهرة (١٩٠٨) :
الطب ٨٠٠٠٠ ؛ الصيدلة ٢٠٠٠٠ ؛ الهندسة ١٠٠٠٠٠ ؛ الزراعة ٩٠٠٠٠ ؛ العلوم ٥٠٠٠٠٠
الآداب ١٨٠٠٠٠ ؛ الحقوق ١٧٠٠٠٠ ؛ التجارة ١٥٠٠٠٠ .
- ج - منحت درجة الدكتوراه بين عام ١٩٣١ و ١٩٦١ : الآداب ١٦٨ ، الحقوق ١٠٤ ،
التجارة ١١ ؛ العلوم ١٩٦ ؛ الطب ٢٠٢ ؛ الصيدلة ١٨ ؛ الهندسة ٢٧ ؛ الزراعة ٢٢ .
الطب الحيواني ٣ ، ينبغي إضافة عدة مئات من الدرجات التي حصلت في الجامعات الأجنبية .
(التعليم العالي ، الاهرام ٢٢ آب عام ١٩٦١) . وكان منتظراً في نهاية عام ١٩٦٢ ، ١٧٠٠
حامل دكتوراه جديد ، و ١٠٥٠ آخرين خلال السنوات الثلاث القادمة (الاهرام ، ١٨
آذار عام ١٩٦٢) ؛ وقد ازداد عدد الطلاب المصريين في الخارج من ١٦٥٦ (بينهم ٢٨١
مبعوثاً) عام ١٩٥٧ ، الى ٥٦٧٠ (بينهم ٢٣٩٥ مبعوثاً) عام ١٩٦٢ ، الاهرام ، ٢٠
ايلول ١٩٦٢ .

العلمية للاطارات الجديدة . ودار نقاش بين اساتذة واخصائيين ومديرين لتحديد التربية الفضلى التي تلائم هذه الاطارات ، نقاش لم يلبث ان ادى الى تكتل الاقتصاديين والعلميين والمهندسين ضد زملائهم ذوي التربية القانونية والأدبية (١) .

شيئاً فشيئاً اخذت الصحف تنشر أسماء المسؤولين الجدد في ميدان الاقتصاد الذين اختارتهم السلطة . وفي الاطارات المسئولة عن ٣٨ هيئة عامة والتي تضم ٣٠١ من أعضاء مجالس الادارة نجد ٥٧ مهندساً ورجل علم ، و ٥٧ حامل شهادة دكتوراه ، و ١٨٦ موظفاً كبيراً في الدولة بينهم الضابط ومدير الشركة ومعظمهم يحمل شهادة الحقوق او التجارة ، بله الآداب ، و احياناً الهندسة (٢) . وفي نيسان ١٩٦٢ جرت تعيينات في مجالس إدارة ٢٣٨ شركة مساهمة ، تابعة لـ ١٤ هيئة عامة تتكلف بقطاع الانتاج الكامل ، ثم تعيينات ممثلي المستخدمين والعمال . ونجد هنا النسبة نفسها التي نجدها في مجالس إدارة الهيئات العامة : ٣/١ من المهندسين والعلميين ، ٤/١ من حملة الدكتوراه ، ويتألف القسم الباقي من موظفين كبار ومن حملة شهادات كلية التجارة او الحقوق او الآداب . وتجدر الاشارة الى ان عدداً كبيراً من المحامين واعضاء سابقين في مجلس الأمة ، وبضعة أساتذة جامعيين ، وقضاة ، وعدد كبير من الملوك السابقين ، بقوا في مناصبهم ولكن كرؤساء مجالس إدارة ، هذه المرة (٣) . اي ان عدد العسكريين ، قليل . وفي الوقت نفسه ، نشهد تصميماً

١ - د. محمد سعيد عبد الفتاح . هذه هي خطط إعداد الخبراء الاداريين . الاهرام ٨ آذار عام ١٩٦٠ «الندوة من هم أجدر بإدارة الشركات؟» الاهرام الاقتصادي، عدد ١٥٢ ، ١٥ ك١ عام ١٩٦١ ، ص ١٨ ، ٢٣ ، حلمي السعيد ، المستشار الاقتصادي للرئيس ، عين على رأس المعهد الوطني للإدارة العليا لتلافي كل مفاجأة . (الاهرام ، ٣٠ ايار عام ١٩٦٢) .

٢ - وضع الجدول اعتماداً على معطيات العدد الخاص ، دليل المؤسسات، الاهرام الاقتصادي ، عدد ١٦٠ ، ١٥ نيسان ١٩٦٢ ، ص ٦٦ ؛ بالإضافة الى معطيات جديدة ، الاهرام ٢٥ ايار عام ١٩٦٢ .

٣ - الاهرام ١٨ و ٢٢ نيسان عام ١٩٦٢ .

على تربية الضباط الشباب تربية فكرية ، وهم مدعوون لتشكيل قسم من إطارات الاقتصاد ، فيرسلون لمتابعة الدروس الجامعية ، لاسيما في كليات الحقوق والعلوم الاقتصادية والسياسية ، والتجارة ، ويدخل ضباط شباب الكلية العسكرية الفنية الجديدة ، التي افتتحت في ١٠ أيلول ١٩٦١ ، وتوزع دروسها على سبع سنوات وترمي إلى تكوين إطارات ذات ثقافة عسكرية بالإضافة إلى دراسة الهندسة المدنية ^(١) . وعدد « الدكاترة » يزداد بين الضباط ، حتى على المستوى الوزاري . لا يكفي ، بعد اليوم ، ارتداء البزة العسكرية للوصول الى مركز قيادي في الميدان الاقتصادي .

وعلى مستوى الاطارات المتوسطة بُذل جهد ضخم ، فاستوعبت مدارس التعليم المهني عام ١٩٦٠ ٣٠٠٠٠ طالب ، منهم ١٦٠٠٠ طالب في التعليم الثانوي ؛ وبلغ المجموع عام ١٩٦١ ٣٧٠٠٠ منهم ١١٣١٥ في التعليم الثانوي ، و١٢٥٠٠ في التعليم المهني العالي . وعام ١٩٦٥ ، يقول علي شبيب ، نائب سكرتير الدولة للتعليم المهني ، سوف يصبح هذا العدد ٢٢٠٠٠٠ طالب ، مقابل ١٨٠٠٠ فقط عام ١٩٥٢ ؛ والتعليم المهني وحده يكلف ٣٤ و ٥ ٪ من ميزانية التعليم العامة خلال السنوات الخمس الأولى ^(٢) . والتقديرات الحكومية تنتظر زيادة عدد العمال الفنيين ١٠٠٣٧ و ٠٠٠ عامل حتى ١٩٦٤ / ٦٥ ^(٣) .

القصد هو إنشاء طبقة جديدة ، طبقة المديرين ، إستناداً إلى العناصر المتعددة والمبعثرة التي يملكها النظام . واحد هؤلاء المديرين ، عبد المنعم التناخلي ، ومن اذكاهم ، رئيس البنك العقاري المصري ، يستشهد بالكاتب الاميركي بورنهام ولكنه يعود فيعترف بأن وجود الدولة في كل المجالات يفرض حدوداً

١ - راجع نظام هذه الكلية . الاهرام ١١ ايلول عام ١٩٦١ و ١٣ ايار عام ١٩٦٢ .
٢ - الاهرام ٩ آب و ١٥ تشرين الأول عام ١٩٦٠ ، و ٣ حزيران ١٩٦١ ، بصدده التعليم الرسمي في العهد الحالي ، راجع محمد خيرى حربى والسيد محمد الأزادي :
Education in Egypt (U. A. R. in the 20th. century, Le Caire, 1960).
٣ - الاهرام ، ١٧ شباط ١٩٦٢ .

على الفئة الجديدة^(١) .

وُرى ذلك في مسألة القانون الجديد المتعلق بتنظيم النقابات المهنية ، اي المهنة الحرة . يمنع المشروع الأساسي أعضاء هذه النقابات من التدخل في السياسة ويعطي السلطة حق اعتبار مقررات النقابات غير نافذة ، بل يحق لرئيس الجمهورية ان يحلها . وقد ثار المحامون والأطباء على البند الأخير ؛ وطالب المهندسون بالتمييز على أساس المستوى ومدة الخدمة ، اي انهم رفضوا التنظيم العسكري الذي قد يحولهم إلى نقابات عمالية ؛ وطالب الصيدليون أخيراً باعتبارهم مهنة تجارية^(٢) .

في سنة ١٩٥٤ ، كتب أحمد بهاء الدين يقول إن امل مصر الأول في التقدم هو ما تمثله القوة الثالثة اي الطبقة المثقفة^(٣) . ولكن العهد يفكر بشكل آخر ويقول صراحة ، بلسان هيكمل ، خلال « أزمة المثقفين » الشهيرة . يتساءل هذا المعلق الرسمي أين كان المثقفون ، وأين كان دورهم الطبيعي في قيادة الجماهير ؟ الواقع أنهم ، فيما عدا ظواهر فردية ، كانوا بعيدين عن المعركة . بعضهم بارتباطاته الطبقية كان يقف في الصف المعادي لمصالح الجماهير . والبعض الآخر ، بحكم إثارة البقاء على الأقل ، كان يقنع بالانزواء والسهرة على مصالحه الشخصية ، من غير تعرض للأحداث ... لقد عجزت الفئات المثقفة عن رؤية الصورة بجلائها ووضوحها . وأكثر من ذلك ، بدأت هواجس الضمير تؤرقها . ولقد كان بروز القيادة الثورية من بين الطلائع الفتية التي تحركت في صفوف الجيش ، ونجاحها في التعبير عن مطالبها ، تذكيراً دائماً لهذه الفئات المثقفة بعجزها عن اداء دورها الطبيعي^(٤) .

١ - نحو مجموعة المديرين الفنيين والتقدم الاقتصادي ، الأهرام ، ١ نيسان ١٩٦١ .

٢ - الأهرام ، ٦ و ١٩ نيسان ١٩٦٠ .

٣ - الإقطاعيون والرأسماليون والمثقفون والعمال ، روز اليوسف ، عدد ١٣٥٣ ، ١٧ أيار

١٩٥٤ .

٤ - أزمة المثقفين ، الأهرام ، ٢ حزيران ١٩٦١ .

إن آمال المثقفين بعيدة عن الاتفاق مع نظرة الضباط الأحرار إلى قيمة
الانتاج لتتسبب المصرية ودورها الممكن .

ذلك ان الضباط الأحرار ينكرون على كل الفئات الاجتماعية ، وعلى كل
سلك وطني غير الجيش ، حق وواجب توجيه النهضة المصرية . هم وحدهم
يملكون القوة التي لا غنى عنها لبلد ما زال يحكمه الاستعمار عسكرياً . ولكن
أنور السادات يعترف لنا : كان البسطاء يحسبون ان الجيش مجرد وسيلة
 للسيطرة او سوط في يد الملك يستعمله للتحكم بالفقراء ، يجده متى يشاء طوع
يديه ليضربهم به إذا تجرأوا وتحركوا قليلاً . كانوا يظنون ان الجيش هو حرس
فاروق لا حارس الأمة ، وكانت المخاوف قد تراكت في عقول الجماهير الجاهلة .
وطالما كان الشعب غير واثق بشعور الجيش نحوه ، فإنه لم يفكر بالتححرر عن
طريق الثورة ، خوفاً من ان يُقضى عليها بالنار والدم (١) ...

انما ينبغي التذكير بان الشعور الوطني شيء عريق في صفوف الجيش وان
٩٣ ضابطاً كانوا ، عام ١٨٧٩ ، من جملة الـ ٣٢٧ مناضلاً الذين وقعوا بيان
الحزب الوطني الشهير . وقد عزم الضباط الأحرار على احياء هذا التقليد .
ويقول كتاب نشرته وزارة الارشاد ان الجيش ليس تكنات تفصلها عن
الشعب أسوار عالية ، بل هو ، بالنسبة لكل طبقات الشعب ، جامعة
حقيقية تعلمها وتقويها وترفع معنوياتها . ونحن نؤكد لجنودنا انه لا يمكن لجيش
ان يكسب نصراً دون مساعدة رجال العلم في مجاهدهم (...) ومساعدة
كل فرد من افراد امتنا (٢) .

والذين يطلقون هذه الشعارات - اعضاء منظمة الضباط الأحرار -
سيكونون قادة الجيش ، بعد ١٩٥٢ ، وإطارات الدولة العليا ، ثم ، بعد

١ - أنور السادات ، قصة الثورة ، ١٢٤ - ٥ (الترجمة الفرنسية) .

٢ - Republic of Egypt: Goals of the Egyptian Revolution (s. d.) -
p. 73.

تأميات ١٩٥٧ ، إطارات الاقتصاد وخاصة « القطاع العام » الذي لا ينفك يتسع . ان « النخبة العسكرية ومنظماتها الشعبية » ، حسب تعبير الكاتب الغربي برجيه ^(١) ، هي التي تحكم وحدها في البدء ، ثم جاءت بسرعة تتحالف (١٩٥٢ - ١٩٦١) مع البورجوازية الصناعية . خلال هذه الفترة ، حصل الارتباط بين النخبة العسكرية والتكنوقراطيين ، وترك المفكرون لفحص ضمائرهم . هذا هو الثنائي الحاكم في مصر منذ صيف ١٩٦١ . ولكن ما هو وضع القوى الاجتماعية ، بعد ابعاد الأثرياء وسادتهم المستعمرين ؟

أظهر نقد جمال عبد الناصر الذاتي (١٦ تشرين الاول ١٩٦١) بوضوح ان السلطة تدرك الخطر الذي يمثله الفراغ السياسي . هل يستطيع الجيش ان يحكم وحده ، بعيداً عن الأمة ؟

وأجاب عبد الناصر بالنفي . لا شك ان الجيش ما برح وسط كل شيء ، وسط الجهاز وفي قمة الحكم . ولكن البلاد تواجه مشكلة مزدوجة : مشكلة البناء أولاً ، ومشكلة الاطارات والعناصر القادرة على تحمل مسئولية القيام بالتحويل الاقتصادي والاجتماعي الجديد ، اذ ان سلطة التقرير والبت ما برحت ، رغم الشعارات والكلمات المليئة بالوعود ، في يد النواة الحاكمة التي يرئسها عبد الناصر .

مشكلة البناء أولاً ، اي تكوين الاطوار القانوني الذي ستدخل ضمنه الاطارات اللاحقة . وهنا يبرز تصلب السلطة العسكرية ، مرة أخرى ، في تصميمها على استباق وانتزاع اية مبادرة سياسية نابعة من مختلف الطبقات الشعبية .

١ - M. Berger, Military élite and social change - Egypt since Napoleon, Princeton, 1960.

تحليل جيد لبعض النقاط ، لا سيما لحقبة محمد علي ، وللتكوين التاريخي لسلك الضباط . ولكن المؤلف يتقبل فقدان الديمقراطية ، ويرفض رؤية الطابع الديني لأحد قطاعات الإيديولوجية ، على الأقل ، ذات الطابع « الإخواني - المسلم » .

وفي ٤ تشرين الثاني ١٩٦١ ، أعلن الرئيس عبد الناصر عن اجراءات ثلاثة :

١ - تشكيل هيئة تدعى اللجنة التحضيرية للمؤتمر القومي للقوى الشعبية لدرس كيفية اختيار مندوبين عن قطاعات الشعب المختلفة ، بغية عقد المؤتمر ؛

٢ - انتخاب المؤتمر الوطني للقوى الشعبية ؛ يعرض رئيس الجمهورية على المؤتمر مشروع ميثاق للعمل القومي ، ميثاق يكون ثمرة التجربة المتراكمة منذ ١٩٥٢ ، وتعريضاً لأغراض الثورة ؛ ويطرح المشروع للمناقشة في المؤتمر وفي مختلف اللجان ؛ وينبثق عن كل ذلك ميثاق يلزم البلاد .

٣ - تجري انتخابات « اللجان التأسيسية » للإتحاد القومي ، على أساس الميثاق ، ووفقاً للشكليات المقررة في المؤتمر . واللجان المنتخبة هذه تشكل قاعدة المؤتمر العام للإتحاد القومي ، الذي يعتبر السلطة الشعبية العليا ، وعلى هذا الاساس يقوم بمهمة تحضير الدستور ^(١) .

وفي ١٨ تشرين الثاني ، عين مرسوم جمهوري ٢٥٠ عضواً في اللجنة التحضيرية للمؤتمر ، كما يلي : ٢٤ ممثلاً للفلاحين (١٨ فلاحاً تعاونياً ، و ٤ مهندسين زراعيين ومزارعان) ؛ ٢٩ عاملاً (١٣ رئيساً للنقابات ، ١٥ عاملاً ، وممثلاً واحداً للمكتب العمالي في الاتحاد القومي) ؛ ٣٧ ممثلاً للمهن الحرة ، بما فيهم أساتذة الجامعات (٧ رؤساء للنقابات المهنية ، ٥ مهندسين ، صيدليان ، ٧ صحفيين وكتاب ، ١١ محامياً ، ٣ أطباء ، ٣ معلمين) ؛ ٢١ ممثلاً للنشاط الاقتصادي (١٥ مديراً لهيئة او شركة ، ٧ ممثلين للتعاونيات) ؟ ٢٣ عضواً من مجلس الأمة السابق ، ١٠ نساء ، ٥٩ مسئولاً في جهاز الدولة (٥ نواب رئيس جمهورية ، ٢٠ وزيراً ، ٣ نواب وزراء ، ٢٤ حاكماً ، ٤ نواب وزراء) ^(٢) . ويبقى ٥٧

١ - نص تصريح الرئيس في الأهرام ، ٥ تشرين الثاني ١٩٦١ .

٢ - وفقاً للوثائق الأساسية التي نشرت في الأهرام ، بتاريخ ١٩ تشرين الثاني ١٩٦١ ؛ وقد نشر القانون الداخلي عدد ٣٠ تشرين الثاني .

عضواً دون تصنيف .

المقصود من ذلك هو تهيئة انطلاق جديد واعطاء النظام العسكري الذي 'فرضت عليه ضرورات التطور' ، ان في حقل التنمية او على صعيد التأثيرات الخارجية ، ان يتبع خطأ في النمو لم يكن يفكر مطلقاً في اتباعه عام ١٩٥٢ ، المقصود اذاً هو اعطاء هذا النظام مرتكزات شعبية واضحة تكرر صفته التمثيلية .

وفي ٢٥ تشرين الثاني ، تكلم الرئيس عبد الناصر طوال أربع ساعات أمام أعضاء اللجنة التحضيرية ، فاستعرض تاريخ العلاقات بين حركة الجيش والبورجوازية ، هذه البورجوازية « الجبانة » كما يقول ، واستعرض ايضاً تاريخ العلاقات بين الدولة المصرية والاستعمار . فأظهر كيف اندفع النظام لاعادة النظر في عمله ، وكيف بنى مذهبه وهو يسير ، ثم كيف انتهى الى اقرار ضرورة « الاشتراكية » . وفي الأيام التالية ، تناقش عبد الناصر مع أعضاء اللجنة التحضيرية .

وفي ٢٩ تشرين الثاني ، جرى النقاش الحقيقي واستمر حتى ٣ كانون الاول . ونهض خالد محمد خالد ، وهو مفكر ومؤلف معروف ، وطالب بإعادة الحريات العامة للجميع واقامة النظام الديمقراطي . وذهب الى ابعد من ذلك فدافع عن اليسار الملاحق والذي يلاقى التعذيب في الوقت الذي يدعي فيه الحكم الاشتراكية . وكان باستطاعة كل مصري ان يشاهد خالد محمد خالد على شاشة التلفزيون وهو يناقش رئيس الجمهورية .

واجاب الرئيس بما يمكن تلخيصه على الوجه التالي : اما نتكلم بقا على المفتوح ، ليه ؟ هل حاكمنا الاخوان المسلمين إفتراء ، او لان كان فيه جيش مسلح موجود علشان يستخدم للإنقضاخ على هذا الشعب ؟ .. وبالنسبة للماركسيين ، احنا مش ضد الماركسية ، أبداً ، ولا ضد اليسار ، بأي حال من الأحوال ، احنا بس ضد اخذ تعليقات من دولة اجنبية ... لقد فوت

الشيوعيون القطار (...) ييجوا الشيوعيين الي في الحزب الشيوعي المصري الي متصلين بياخدوا تعليماتهم من صوفيا واللي رياستهم موجودة بصوفيا واللي قبل كده كانوا بياخدوا تعليماتهم من روما ، وقبل كده بياخدوا تعليماتهم من فرنسا ، وأيام الحرب من إنجلترا . وانا أعرف ناس كثير منهم ... والله اذا كان فيه ناس ماركسيين ما بياخدوش تعليمات من بره ، مش ممكن حناخذ ضدهم اجراءات ... بل احنا بنقول ان اشتراكيتنا غير الشيوعية . لكن سايبين كثير شيوعيين في البلد ، وفيه متشيعين كثير وفيه ماركسيين كثير . كل واحد بيتكلم على كيفه مفيش منه خطورة طالما ما بياخدش اوامر من بره ، من دولة اجنبية ...

تكلم عبد الناصر ثلاث مرات رداً على خالد محمد خالد الذي لم يحمل على النظام بل طالب بتطويره نحو الديمقراطية واعلان الحريات في ظله . ومما قاله خالد : ليس من صالح احد ابدأ ان يسلح الشعب في فترته الانتقالية هذه بشعارات عنيفة . ابدأ ، يجب ان نسلحه بطبيعته الطيبة ، اليقظة ، طبيعة الوفاء والحب ، وهو شعب ذكي وقوي لا يهزم .

وقال موجهاً كلامه للرئيس : لا يجسد خصومك وخصومنا سوى حجة واحدة: يقولون أين البرلمان ؟ أين الدستور؟ أين المعارضة؟ اني اريد ان نجيبهم على هذا السؤال . يجب ان نستكمل في ظل رعايتك حريتنا السياسية ^(١) .

وبهت اعضاء اللجنة دون ان يستطيعوا تجنب السؤال ، وكان خالد محمد خالد قد تكلم يوم الافتتاح قائلاً : الآن وقد مضى عشر سنوات على الثورة ،

١ - الأهرام ، ٣٠ تشرين الثاني ١٩٦١ . النصوص الكاملة لأعمال المؤتمر التحضيري ، جمعت في كتاب الطريق إلى الديمقراطية ، القاهرة ، ١٩٦٢ ؛ والنقاش المذكور يقع في ص ١٩١ - ١١٥ ، ٢٦٢ - ٨٠ .

حارل فتحي غانم تصوير خالد محمد خالد بصورة « مثالي مسكين » ، وذلك في دفاع عن أحلام خالد ومعارضة في تطبيق الأحلام . صباح الخير ، عدد ٣٠٩ ، ٧ تشرين الثاني ١٩٦١ .

فان واجبنا ان نرد كل الحريات الى الأمة فوراً ودون تباطؤ^(١) . ولكن المناقشات الشكلية طغت على المسألة المطروحة . وفي ٦ كانون الاول ، طالب نقيب المحامين نفسه ، الاستاذ مصطفى البرادعي ، بتأسيس حزب للمعارضة ، لأن الأحزاب تعمل لصالح الوطن والأمة ، وأضاف قائلاً ان هذا هو معنى الحرية ، كما يعرفها كل عربي^(٢) .

ولكن باستطاعة المراقب ان يطلع على نوايا الحكام^(٣) من خلال اعمال اللجنة الفرعية رقم ١ الموجة بوضع الصيغة النهائية للبنود المتعلقة بانتخاب المؤتمر^(٤) ، فأخذت ثنائي فئات بعين الاعتبار ، فئات تمثل « القوى الحقيقية الأساسية للشعب » ، القوى المجتمعة في منظمات خاصة بكل منها^(٥) .

ان دراسة مفصلة لهذه القوى وللتمثيل الذي انيط بها تلقي ضوءاً على نظرة الحكم العسكري للإطارات التي ينوي ان يقيمها .

١ - الأهرام ، ٢٧ تشرين الثاني ١٩٦١ .

٢ - الطريق .. ، ص ٢٦٢ - ٤ .

٣ - حول النظرات المختلفة إلى عمل الهيئة التحضيرية ، راجع أحمد بهاء الدين ، هذه الدنيا ، أخبار اليوم ، ٢٣ كانون الأول ١٩٦١ .

٤ - هذه لائحة أعضاء هذه اللجنة الفرعية : د . أحمد السيد درويش ، الشيخ أحمد الشراباصي ، أحمد بهاء الدين ، د . حمدي الحكيم ، د . جابر جواد ، د . جمال الدين سعيد ، حسن ممام ، د . رفعت المحجوب ، عبد المجيد عامر ، كال الحناوي ، د . لطفي ابو النصر ، فتحي فودة ، د . لبيب شقير ، محمد فؤاد جلال ، السيدة مفيدة عبد الرحمن ، يوسف مرقص حنا ، السيدة كريمة السيد ، حسين محمود ، عبد الرحيم عز الدين ، محمد عزت قطب ، حلمي السيد ، (الأهرام ، ٧ كانون الاول ١٩٦١) . انتخبت خمس لجان فرعية مختصة لمختلف الفئات الاجتماعية : الرأسمالية الوطنية (المقرر : د . جمال سعيد) ، العمال (خالد فوزي) ، الفلاحون (د . عثمان خليل عثمان) ، الجامعيون والطلبة (د . لبيب شقير) ، المهنة الحرة ، الموظفون ، النساء (د . حسين خلاف) . راجع A. K. ، ٢٠ كانون الاول ١٩٦١ .

٥ - اتجه الإهتمام نحو البحث عن النماذج الأجنبية لهذا التركيب السياسي « للقوى الشعبية » . نتذكر ان جمال عبد الناصر ، في ١٩٤٥/٧ ، كان يتردد على أصدقائه الماركسيين ، قطاع

درست كل فئة من زوايا متعددة ، أهمها « عدد الأعضاء المسجلين في منظمات » ، و « مدى مساهمة القوى التابعة للمنظمات في الدخل القومي » ، وقورنت العلاقة بين هذين العاملين بالأهمية الديمغرافية ، مما يسمح بالحصول على نسبة عادلة - صححت وفقاً لمقاييس سياسية لندوبي المؤتمر العتيد . هذه هي تفاصيل الحساب ونتيجته :

١ - الفلاحون : ٣٠٢ مليوناً ، بينهم ١٠١٥٤٠٣٣٢ من المسجلين في منظمات (العلاقة بين هذين الرقين تعطي « وزناً ديمغرافياً » بنسبة ٤٤,٣ ٪ ، و ٧٧٣ مليوناً كمساهمة في الدخل القومي الذي قدر بـ ٦٥٠ مليوناً ، والعلاقة بين هاتين المجموعتين من العوامل تعطي لهذه الفئة ٣٥,٤ ٪ من الأهمية الاجتماعية التي قدرت بـ ١٠٠ . وخفضت هذه النسبة إلى ٢٥ ٪ ، وحدد عدد المندوبين بـ ٣٧٥ بينهم ٨٠ عضواً من تعاريفات الإصلاح الزراعي ، و ٢٦٥ عضواً من التعاريفات الزراعية ، و ٧ أعضاء من النقابات الزراعية ، و ١٥ عاملاً زراعياً من القطاع الحكومي ، و ٨ أعضاء من جمعيات صيادي السمك .

٢ - العمال : ١٠٦ مليوناً بينهم ٤٦٦,٣٢٨ منظمين (١٧,٩ ٪) ٢٠٠ مليون من الجنهيات (٣٠,٨ ٪) كمساهمة في الدخل ، وخفضت النسبة الفعلية من ٢٤,٤ ٪ إلى ٢٠ ٪ . أعطي العمال ٣٠٠ مندوب بينهم ١٢٠ مندوباً عن القطاع الصناعي (٥١٨,٠٠٠ عامل) ، و ٢٦ عن القطاع التجاري (١٢٥,٠٠٠ أجير) ، و ٤٦ عن قطاع الخدمات (٣٢٥,٠٠٠ أجير) ، و ٩٠ عن قطاع العمال الحكوميين (٣٢٩,٠٠٠ أجير) .

٣ - الرأسمالية الوطنية : ٦٠٠,٠٠٠ شخص ، بينهم ٢٧٦,٨٢٤ منظمين (١٠,٦ ٪) ، ٥٦٢ مليوناً (٩,٧ ٪) كمساهمة في الدخل ، النسبة الفعلية ٩,٧ ٪ أصبحت ١٠ ٪ . ومثلوا بـ ١٥٠ مندوباً كما يلي : ٧٥ ممثلاً عن الصناعة ، و ٧٥ عن التجارة .

٤ - أعضاء النقابات المهنية : ١٧٢,٩٢٦ شخصاً جميعهم منظمون (٦,٦ ٪) ١٤٣,٠٢٠ مليوناً (٢٢ ٪) مساهمة في الدخل ؛ النسبة الفعلية ١٤,٣ ٪ ، رفعت إلى ١٥ ٪ ؛ مثلت المهن الحرة بـ ٢٢٥ مندوباً لم يحدد توزيعهم .

« الجيش » ، من المنظمين الشيوعيين إيسكرا والحركة المصرية للتحرير الوطني (اللتين انصهرتا في الحركة الديمقراطية ، عام ١٩٤٧) ، وهي الفترة التي بنت فيها فكرة « مصر الإقطاعية » تلك الفكرة الخاطئة المعروفة بنظرية «حزب القوة الوطنية والديمقراطية» ، وهو عبارة عن تحالف القطاعات المستقلة التي تمثل مختلف الفئات الاجتماعية . ومكافحة هذه الأفكار أدت إلى تفكك الحركة الديمقراطية ، وتقصير القيادة والانضمام التام إلى فكرة الحزب الشيوعي كحزب الطبقة العاملة . من الممكن أن يكون عبد الناصر قد تذكر هذه الخلافات ، وأن يكون قد اختار الحل المؤدي إلى الحد من الصراع الطبقي لصالح البروليتاريا .

٥ - موظفون غير نقابيين : ٧٠٠,٠٠٠ ، بينهم ١٩٤,٠٠٠ منظم (٠.٧٥٥) ،
٧١,٣ مليوناً (١٠.٩٠٩) كساهمة في الدخل ، خفضت النسبة الفعلية من ٩.٢ ٪ إلى
٩.٠ ٪ . ومثل الموظفون بـ ١٣٥ مندوباً بينهم ١٠٠ مندوب من غير النقابيين .

٦ - سلك الجامعات التعليمي : ٧٠,٠٠٠ جميعهم منظمون (٠.٠٠٤) ٦,٣ ملايين
(١.٠) كساهمة في الدخل ، زادت النسبة الفعلية وهي ٠.١٧ ٪ عشرة أضعاف فأصبحت
٧.٠ ٪ . ومثل اساتذة الجامعات ١٠٥ مندوبين ، بينهم ١١ مندوباً عن هيئات الأبحاث (٤
من المركز الوطني للأبحاث العلمية) ، و ٤ عن الأزهر ، و ٢٧ عن جامعة القاهرة ، و ١٨
عن جامعة عين شمس ، و ١٧ عن جامعة الاسكندرية ، و ٦ عن جامعة اسيوط ، و ٢٢ من
المعاهد العليا .

٧ - الطلاب : ٣٠٥,٠٠٠ ، جميعهم منظمون (١١.٧ ٪) ، لا يساهمون مطلقاً في
الدخل القومي ، ولكن أهميتهم في المجتمع قدرت بـ ٧ ٪ ، ومثلهم ١٠٥ مندوبين بينهم ٤
عن الأزهر ، و ٢٠ عن القاهرة ، و ١٥ عن عين شمس ، و ١٤ عن الإسكندرية ، و ٤ عن
أسيوط ، و ١٣ عن المعاهد العليا .

٨ - النساء : ٦٠٥ ملايين بينهم ٢٥,٤٥٦ منظمة (١ ٪) ؛ ليس ثمة من رقم حول
مساهمتهم في الدخل القومي . والنساء العاملات كن قد دخلن في حساب مختلف القطاعات
(العمال ، الفلاحون الخ ..) . قدرت أهميتهم الاجتماعية بـ ٧ ٪ ، وأعطين ١٠٥ مندوبات :
٦٣ عن المهن الحرة (منهن ٣٤ عن التعليم) ، و ٥ فئات ، و ١٠ عاملات ، و ٢١ عن
الحركة النسائية والتعاونيات ، و ٦ عن الجمعيات النسائية (١) .

أما النقطة الخطيرة في التصنيف فهي « العزل » السياسي الذي قرره
النظام . فالمعزول يحرم من ممارسة الحقوق السياسية المعترف بها لمجموع الشعب ،
ويبعد عن كل مشاركة في أية منظمة سياسية ، سواء في القاعدة او في قيادة
المنظمة السياسية او المنظمات الاشتراكية التابعة لها ، كالنقابات والجمعيات
التعاونية والاتحادات والرابطات المهنية . وتميز اللجنة الفرعية فئتين « العزل

١ - أنجز هذا البحث بالإعتماد على الجداول والإحصاءات الواردة في « الطريق » .. ص ٩٢
و ٧٢٧ - ٣٠ ، تعطي الأهرام النتائج النهائية ، على الشكل التالي : نقابات المهن الحرة
والموظفون النساء : ٤٦١ ، الفلاحون : ٢٧٩ ، العمال : ٣٠٠ ، الجامعيون والطلاب : ٢١٠ ،
الرأسماليون الوطنيون : ١٥٠ (عدد ٢٥ شباط ١٩٦٢) .

الذي يطال أعداء ثورة الشعب الاشتراكية ، والعزل الذي يقضي بإبعاد كل شخص تتناقض مصالحه مع مصالح عامة الشعب ، خلال المرحلة الحالية من البناء الاشتراكي .. ويشمل العزل بشكل خاص : الملاك الزراعيون الذين لحقهم الإصلاح الزراعي في ١٩٥٢ و ١٩٦١ ، الاشخاص الذين شملتهم اجراءات التأمين عام ١٩٦٠ و ١٩٦١ ، اعداء الثورة الذين حجزوا او سجنوا نهاية ١٩٦١ ، كل شخص حاول استغلال وضعه في الهيئات العامة او الخاصة ليحقق ربحاً خاصاً او ليهدم المبادئ التي بنيت عليها هذه الهيئات (١) .

وعبثاً حاول خالد محمد خالد مهاجمة الناحية التعسفية من قرار العزل الذي سيستغل لضرب كثيرين من الأبرياء ؛ بل انه لم ينجح في ادخال فقرة تقضي بإعتبار مفعول هذا الاجراء سارياً بالنسبة لانتخابات المؤتمر فحسب (٢) .

وفي ٢١ أيار ١٩٦٢ ، أمام ١٧٥٠ مندوباً للمؤتمر القومي للقوى الشعبية ، اجتمعوا في قاعة الأعياد بجامعة القاهرة ، تلا الرئيس جمال عبد الناصر ، خلال ست ساعات ، نص « الميثاق الوطني » ..

١ - النص الكامل لتقرير اللجنة الفرعية . في « الطريق » ... ص ٥٨٦ - ٩ .
٢ - محمد القاري ، كلمة عائشة عبد الرحمن ، اي بنت الشاطئ ، استاذة الأدب العربي في جامعة عين شمس ، تطالب بـ « سجن الموزولين في الخيمات » وتتمني علي الوزير ذكرها محي الدين هدم انتباهه إلى ذلك قبل اليوم ...

القسم الثالث

البحث عن إيديولوجية وطنية

ان تكون طبقة ما أهلاً للسيطرة ، فهذا يعني انه من الممكن ، انطلاقاً من مصالحها الطبقية ومن وعيها الطبقي ، تنظيم المجتمع كله وفقاً لهذه المصالح . والمسألة التي تقرر ، في آخر الأمر ، مصير كل صراع طبقي ، هي الآتية : ما هي الطبقة التي تملك ، في الوقت المناسب ، هذه الطاقة وهذا الوعي الطبقي ؟

... مع الرأسمالية ، ومع اندثار بنية الدولة وقيام مجتمع على قواعد محض اقتصادية ، يصل الوعي الطبقي إلى مرحلة يستطيع فيها ان يعي ذاته . اليوم ، ينعكس الصراع الاجتماعي في صراع إيديولوجي من أجل الوعي ، من أجل كشف الصفة الطبقية للمجتمع أو حجبها . ولكن ، إمكان هذا الصراع يؤذن بالتناقضات الجدلية وبالتفكك الداخلي للمجتمع الطبقي الخالص .

جورج لوكاش - « التاريخ والوعي الطبقي »

الفصل الأول

أزمة المثقفين

إذا قلنا ان المثقفين يتعاونون مع المد الثوري منذ ٢٣ يوليو ، فأننا لا نصيب الهدف . وإذا كان هناك من تعاون فانه نوع من الولاء السياسي الجامد . وليس دور المثقفين اساساً ان « يتعاونوا » مع الثورة ، بل ان يتفاعلوا معها وان « يتبنوا » قضيتها وان « يعطوها » من فكرهم نظريتها الانقلابية وان يضعوا ، انطلاقاً من أعماق ضميرهم ومعرفتهم ، عقيدتها الوثابة ، اي طريقها الى التحويل الجذري للمجتمع المصري .

ان الاسهام في مشاريع الدولة هو ولا شك جزء اساسي من دور المثقفين في خدمة التطوير الوطني ، ولكن العمل الثوري في المرحلة الحالية من النضال الشعبي ، وهي مرحلة تحضير الثورة والبدء في تنفيذها ، يستلزم اعادة بناء المجتمع والمشاركة في هذا البناء على اساس متين من المعرفة والتجربة والوعي .
بمثل هذه الالفاظ ، وبلسان محمد حسنين هيكل^(١) ، ارادت السلطة ان

١ - « أزمة المثقفين (٢) » . « الامرام » ١٦ ، حزيران ١٩٦١ .

تخرج « الانتلجنتسيا » المصرية ، تسع سنوات بعد الانقلاب . وهذا الاحراج هو في الواقع اعتراف بالفشل . فعلى الرغم من اعلان الجمهورية وتحقيق الاصلاح الزراعي والانتصار في معركة السويس وتوطيد الاستقلال ، ما تزال قضية النخبة المفكرة بدون حل . صحيح ان المثقفين - وهم القوة الحية القادرة على الخلق والتجديد وبث الروم الوطنية ، وذلك منذ عام ١٨٨٢ - يحتلون اليوم جزءاً غير قليل من المناصب ، ويضعون بعض النصوص التي لا بد من نشرها ، واحياناً ينجحون في الحصول على الترقيات . انما الشيء الذي يرفضون اعطاءه للسلطة هو قلبهم ، وبالتالي افكارهم . ولا شك في ان هذه النخبة التي لم تبخل باية تضحية ولم تتردد في اتخاذ او دعم اية مبادرة بناءة ، هذه الفئة الجريئة التي حطمت السجون نواتها الحصبة وذاقت شق الوان التعذيب والاذلال ، هذه الثروة التي تملكها مصر اكثر من اي بلد عربي آخر ، لا يستطيع النظام ان يقوم باي عمل ايجابي وثابت بمعزل عنها .

يجب اذاً التخلص من هذا الجمود في الولاء السياسي ، وهذا الرفض للطاعة الإيديولوجية ، وهذه الارادة في الابتعاد عن مخطط « فلسفة الثورة » . هذا ما ستحاوله اسرة « الأهرام » المؤلفة من شباب ملتفين حول رائدهم محمد حسنين هيكل . ومن ١٢ آذار حتى ١٤ تموز ١٩٦١ ، جرى أضخم نقاش طرحه النظام العسكري منذ ١٩٥٢^(١) .

بدأت القضية بمجموعة من خمس مقالات للطفي الخولي . فبعد ان أعطى تعريفاً خاطئاً للمثقفين^(٢) ، أنحى الخولي باللائمة على الاتجاه الخاطيء الذي

١ - جمعت المقالات والوثائق في كتاب بامضاء هيكل ، « ازمة المثقفين » ، القاهرة ، ١٩٦١ ؛ يقول هيكل انه تلقى ٥٠.٠٠٠ رسالة من القراء حول المناقشة (الأهرام ، ٢١ تموز ١٩٦١) .
٢ - « طبيعتهم مزدوجة : من جهة ، هم يشكلون وحدة ، لعملهم الفكري المشترك ، ومن جهة ثانية ، وبنفس الوقت ، يتنافسون فعلياً لإختلاف وضعهم الإجتماعي » (الأهرام ، ١٢ آذار عام ١٩٦١) . ولكن ذلك ينطبق على المقاولين الرأسماليين ، والمسؤولين السياسيين إلخ.. ليس جوهر القضية هنا . وقد ميزنا في دراستنا عام ١٩٥٨ ، « المثقفون والثقافة » ، التي نشرتها « المساء »

يحاول سجن الثقافة العربية تحت عمامة الشريعة الاسلامية . وأشار الى دور الرواد ، منذ ان فرضت الحملة الفرنسية على عمر مكرم ورفاقه من الأزهر « الذهاب الى الشعب » ، وظهر تعدد تيارات الانتلجنتسيا خلال فترة ما بين الحربين ، ولاحظ ان التحليلات التي تناولت الثورة كانت متناقضة ومتعثرة ، هذه الثورة التي اقامت نظام حكم سياسي مستقل عن مصالح القوى والطبقات الاجتماعية . وانتهى الى القول ان الازمة هي اولاً أزمة « خلق » - والخلق لا يمكن ان يتم خارج حرية النقد والحق في الخطأ - وهي ثانياً أزمة « تعمق » ، اي استكشاف جذري لتراث الوطن وواقعه ، وهي ثالثاً أزمة « منهج » لتوضيح النقاط الأساسية التالية : وحدة شعبنا العربي في كفاحه القومي ؛ رسم الطريق الذي ينبغي اتباعه لبناء اقتصاد وطني على اساس اشتراكي ؛ تعميق مفهوم الديمقراطية من ناحيتي الشكل والمضمون ، مع الأخذ بعين الاعتبار ظروف البلاد الخاصة ؛ تحرير طاقة الابداع الفكري والفني لاثراء التراث الوطني والتراث الانساني . اما السؤال لمعرفة السبب الذي جعل الانتلجنتسيا المصرية - بعد ان كانت دوماً في الطليعة على الصعيدين السياسي والعقائدي حتى عام ١٩٥٢ - تقف حذرة في اعوام ١٩٥٦ - ٥٨ ، ثم تفجر الأزمة التي تقلق النظام اليوم ، أما هذا السؤال فان الكاتب ، الذي كان محامياً ماركسي النزعة حتى دخوله السجن (١٩٥٩) ، ثم انضم الى العهد واصبح محرر الصفحة النظرية في « الأهرام » ، لا يجيب عليه .

وقد أجاب على السؤال آخرون . بأشكال شتى لا تخلو غالباً من الدقة . أبرز الدكتور عبد الرازق حسن ^(١) تشعب الأنجلجنتسيا عقب التغييرات الاقتصادية والاجتماعية التي حصلت من جراء الحربين العالميتين ، وخاصة

ميزنا بين « المثقفين » الذين يعطون الثقافة ، و « المثقفين » الذين يستهلكون هذه الثقافة ، وذلك في خط « غرامشي » .

١ - حالياً رئيس قسم الابحاث في البنك الصناعي ، ومؤلف عدة كتب ، لا سيما « أزمتنا الاقتصادية » (للقاهرة ، عام ١٩٥٦) . كان يسام في تحرير (المساء) .

الأخيرة ، فأنضم فريق منها إلى البورجوازية الثرية ، ورفض فريق آخر ضئيل العدد ، الإنصياع ؛ أما الفريق الثالث فبقي يتأرجح ، لا يرتاح إلى قرار . ولاحظ الكاتب إن الأزمة التي يجتازها المثقفون العرب هي أزمة ثقة : ثقة بأنفسهم ، وثقة بالمجتمع الذي يعيشون فيه ، لماذا ؟ لا جواب على هذا السؤال .

ويذهب الدكتور عبد الملك عوده ^(١) إلى أبعد من ذلك فيقول إن عدد المثقفين في البلدان المتخلفة محدود ، بينما عدد الوظائف مرتفع ، بمعاش ملحوظ ومركز إجتماعي مرموق ، فينتج عن ذلك مناخ خاص هو مزيج من الخوف وروح المغامرة ، من الصراع واللامبالاة ، من الشعور بالمسؤولية والانتهازية ؛ هذا المناخ الذي يجمع المتناقضات ، ويدفع إلى اليأس والحرب ، تعبر عنه الكلمة الشعبية المعروفة : « ما فيش فايده » . ويميز الدكتور عوده ثلاثة عوامل لازمة ، هي : « الانعزال » و « الإنطواء على النفس » ، و « التشتت » . هذه العوامل اشتدت بعد ١٩٤٥ ؛ فاشتدت الانحرافات نحو أقصى اليمين وأقصى اليسار ؛ وظهور هذه القطاعات المنحرفة على صعيد الفكر والإيمان والتنظيم ، سمح لها بالسيطرة على الشباب المثقف الصاعد . في هذه الحقبة ، كان إنقسام الحلفاء إلى معسكرين عالميين ، وتصعد الإستعمار في آسيا الذي صحبه أشتداد حركة التحرير الوطني في العالم ، وأخيراً حرب فلسطين وفضح تأكل البنيان العربي الرجعي ، كان كل ذلك عوامل اسهمت في عملية خلق الأزمة .

هنا دخل المعركة عدد من « الكبار » ولكن طرحهم للمشكلة تبدى متخلفاً : قام عباس العقاد ، عميد مفكري اليمين التقليدي والاسلامي ، « يتهم » المثقف المصري بالتفكير دائماً بما يحسبه حقاً ، ونادراً بما عليه ^(٢) . واعرب الفيلسوف التطوري إسماعيل مظهر عن اسفه لكون الأنتلجنسيا قد ابتعدت

١ - استاذ مساعد في كلية العلوم الاقتصادية والسياسية الجديدة ، مؤلف عدة كتب مهمة .

٢ - ورد في (الاهرام) ٣١٠ أيار عام ١٩٦١ .

عن القيم الروحية . وهاجم عالم المنطق المتأمر ك ، زكي نجيب محمود ، على النداء الذي أطلق قبل أوانه ، فلم يحمل معه إلا الحثية . اما والمفكر الوحيد الذي وضع إصبعه على جوهر المشكلة ، اي مفهوم الثقافة ، فهو حسين فوزي اذ لاحظ ان المظاهر المادية للحضارة كانت طاغية حتى الآن على القيم الفكرية والروحية في وادي النيل . و اضاف بقوله : نحن عاجزون عن بذل الجهد الضروري للإستفادة من قيم الحضارة المعاصرة ، بينما يعجز الرجعيون عن الاستغناء عن الوسائل والأجهزة المادية التي تؤمنها لهم هذه الحضارة نفسها ..

هل سيضيع النقاش في مسالك الفلسفة الوعرة ، وهي اماكن تقف السلطة فيها موقف المستضعف ؟ الحقيقة ان ازمة المثقفين تصيب العمل السياسي للنظام العسكري في الصميم . لذلك نرى محمد حسنين هيكل يتدخل في النقاش لتركيز الموضوع ، فيقول : هناك في الواقع ثلاث أزمات . قامت الأزمة الأولى حول المطالبة بعودة الجيش الى ثكناته في أعقاب تصديه لتنفيذ ثورة ٢٣ يوليو . وقامت الأزمة الثانية حول المطالبة بعودة الحياة النيابية والأحزاب السياسية . وقامت الأزمة الثالثة حول ما اسموه في ذلك الحين المفاضلة بين « اهل الثقة » و « اهل الخبرة » ، وتركزت هذه الأزمة في الواقع حول تعيين بعض العسكريين في عدد من الشركات والهيئات والمؤسسات ، وفي وظائف يبدو انها فنية بحت لا تحتل غير الاختصاصيين في أعمالها .

هذه الأزمات الثلاث إنما هي وجوه ثلاثة لأزمة واحدة ؛ أزمة نتجت عن تطهير الاطارات الاقتصادية والسياسية والثقافية من مختلف العناصر البورجوازية وعناصر اليسار ، وذلك بغية تسليم الأعمال للاطارات المتحدرة مباشرة من الجهاز . واستناداً الى هذا التعليل ، يخلص هيكل الى القول بان ازمة المثقفين هي تعبير عن فشلهم في الحياة .

ليس هذا بالطبع رأي المثقفين ، بل انه بعيد كل البعد عنه .

اجتمعت ندوة أولى لمناقشة الموضوع في ٨ حزيران . فبدأت بتحليل

مفهوم « المثقف » تحليلاً اتجه نحو مسألة قطاع الثقافة الخلاقة ، اي القطاع الذي يرفض الدخول في المخطط . اوضح الدكتور لويس عوض^(١) ان المثقفين هم الفئة المتعلمة التي كانت تقوم بدور قيادي عن طريق التأليف والكتابة في الصحف ، او التدريس في الجامعة ، يضاف اليها جميع الذين يتجاوبون معها من القراء او الطلاب او غيرهم من المواطنين الذين يهتمون بالأمور الفكرية . وأضاف محلاً وضع المثقفين في البلدان المتخلفة بقوله ان معظم الذين يلعبون دوراً ثقافياً في مصر وغيرها من البلدان النامية لم يصلوا بعد الى درجة الخلق والابداع ، ولا نجد بينهم مفكرين من عيار جان بول سارتر او برتراند راسل مثلاً ..

وتعاقب على الكلام كل من كلوفيس مقصود^(٢) ؛ عبد الرازق حسن ؛ عبد الملك عوده . وكان اكثر المناظرين وضوحاً هو الدكتور مجدي وهبه^(٣) الذي اوضح ان المثقف هو أولاً المتعلم ، وثانياً الشخص الذي يستعمل ثقافته

١ - استاذ الادب الانكليزي في جامعة القاهرة ، حتى عام ١٩٥٤ ، ملحق بهيئة الامم ، وأحد كبار المثقفين في مصر المعاصرة ، مؤلف كتب أدبية وفلسفية : « بلدتولاند وقصائده أخرى عام ١٩٤٧ .

في الادب الانكليزي الحديث عام ١٩٥٠ . (1951) Studies in literature .

The alchemist in english literature (1951).

The essential Prometheus (1953) .

المرح المصري (١٩٥٥) ، « دراساته في أدبنا الحديث » (١٩٦١) ، « المؤثرات الاجنبية في الادب العربي الحديث » (١٩٦٢) الرامب (١٩٦٢) الخ . . بعد حملة اضطهاد عام ١٩٥٩ اسهم في تحرير « الجمهورية » ، ثم (الاهرام) ، وأصبح مديراً مشاركاً في مشروع الموسوعة العربية .

٢ - أحد المفكرين النظريين للقومية العربية ، مؤلف عدة كتب ، لاسيما (نحن والاشتراكية) بيروت عام ١٩٥٧ (وأزمة اليسار العربي) ، بيروت عام ١٩٦٠ حالياً يمثل الجامعة العربية في الهند .

٣ - استاذ مساعد للأدب الانكليزي في جامعة القاهرة ، مؤلف عدة كتب باللغة الانكليزية ، يسام في « الاهرام » وفي « الاهرام الاقتصادي » .

أداة في نشاطه وعلاقاته الاجتماعية ، وثالثاً هو من يتقبل ثقافة الغير تقبلاً واعياً .

وإستمرت المناقشة دون أن تتعدى النطاق الفلسفي ، فعالج كلوفيس مقصود بدقة مختلف درجات « الإزدواجية الثقافية » بين النزعة الإسلامية الهادفة لأحياء فكرة الإسلام باعتبارها عنصراً مكوناً للشخصية ، وبين النزعة الهادفة إلى انتقاء ما هو خصب في الحضارة الغربية ، أو بين نوع من الارتباط بالفكر الاشتراكي - الماركسي أو الفابي وبين رابطة قومية رومانتيكية إنفعالية تعتبر أن كل شيء وكل ثقافة وكل فكر مصدره الوجود القومي .

وتبسط لويس عوض ، في مقال ثان ، في مفهوم الثقافة ، وذكر إن أزمة المثقفين هي في الواقع أزمتان : أزمة طويلة الأمد تتعلق بمفهوم الحضارة وماهية الإنسان المصري في القرن العشرين تبعاً لماضيه ولما يبتغيه في المستقبل ؛ وأزمة مباشرة تتعلق بالتأثير المتبادل ، القائم أو المفقود ، بين المثقفين والثورة . يعتبر الدكتور عوض أن الأزمة الأولى هي التي تحرك المناقشات ، لأنها تتضمن المشكلة الحقيقية التي على كل مثقف في البلاد أن يواجهها . وكان طبيعياً أن يحاول لطفي الخولي ، وهو الواعي لتنبيهات هيكل المتكررة ، تجنب هذه الأفكار ، متعللاً بسرعة التطور وبتكيف آلي للفكر في البيئة الاجتماعية ، وذلك للحد من خطورة المنحدر الذي فتحت المناقشة (١) .

وعالج مجدي وهبه أزمة الثقة في ست نقاط : عدم إشتراك المثقفين في حركة الجيش في ٢٣ تموز ١٩٥٢ ؛ الشعور بالفشل ؛ الانطواء على النفس ، أي « عودة المثقفين إلى ثكناتهم الثقافية » ؛ خصائص الظاهرة المصرية نظراً لتقدمها النسبي على البلدان المستقلة حديثاً ، مما يثير خلافات بين مختلف قطاعات المجتمع المصري ومختلف الفئات المثقفة ، بينما يشكل المثقفون في إفريقيا السوداء ، مثلاً ، « طليعة جهاز الدولة الجديد » ؛ فقر المثقفين المصريين المادي ،

١ - « الأهرام » ، ١٠ حزيران عام ١٩٦١ .

وهم من أصل بورجوازي صغير ، مما يدفعهم للظهور بمظهر الدعاة لنظام الحكم بدلاً من ان يكونوا ناقديه ؛ وأخيراً « الحيرة في حقل الحضارة » ، وهي ناتجة عن تقليد النماذج الأجنبية ، حتى ان الوفديين والأخوان المسلمين والشيوعيين عجزوا عن تقديم « نظرية او فلسفة ثورية للمجتمع » . وختم قوله بالدفاع عن حرية الفكر مؤكداً ان المثقف يشعر بان الحق مع عبد الناصر اجمالاً ، ولكنه في الوقت نفسه يريد ان ينتقد بعض التصرفات ، فلا يستطيع .. وهذا يخلق تناقضاً في نفسية المثقف العربي يجعله في حالة تمزق داخلي ، وبالتالي غير منتج .

وفي ١٢ و ١٣ حزيران ، جرت مقارنة بين الآراء التي تنكر على المثقفين كل جهد في دراسة مشاكل المجتمع والمصير المصري قبل عام ١٩٦١ ، وبين الآراء التي تشدد على منجزات المثقفين حتى ذلك التاريخ ، وضرورة اعادة اعتبارهم . وهذا ما حاوله عبد الرزاق حسن وبنوع خاص لويس عوض الذي قال ، عن حق ، ان ثورة ٢٣ يوليو كانت موجودة بكاملها من حيث الطاقة قبل ١٩٥٢ ، وإلا كان من المستحيل ان تحدث . وهذا الرأي يحطم خرافة الخلق من العدم التي يتمسك بها العسكريون .

وفي ١٦ حزيران أطلق هيكल تحذيره الذي لخصناه في مطلع هذا الفصل والذي يعلن فيه ان دور الانتلجنسيا هو اعطاء النظام العسكري الإيديولوجية التي يحتاج اليها . ودخل الحلبة ايضاً الماجور صلاح دسوقي ، محافظ القاهرة ومقرر لجنة التربية الوطنية ، ليؤكد انه ليس هناك ازمة . وهاجم الماجور بعنف بالغ « مثقفي الاقطاع والرجعية والأحزاب السياسية » الذين كانوا دوماً ، على حد تعبيره ، اشد المعارضين للنظام واقسى الرافضين لرأي الغير . واقترح ثلاث نقاط كبديل عن كل ما قيل حتى الآن : ان المثقفين ليسوا فئة اجتماعية معينة ولا طبقة ، بل كانت مواقفهم دائماً ترتبط بمصالح الفئات والطبقات التي ينتسبون اليها ؛ ان ثورة الجيش في ٢٣ يوليو هي في جوهرها ثورة مثقفين . فالمثقفون الذين وقفوا مع طبقاتهم في صف الثورة هم اكثر عدداً وأعظم قوة من الفلول التي وقفت مع الأعداء . والازمة التي

نشبت لم تكن بين قوة الدفع الثوري وبين المثقفين ، بل كانت بينها وبين
بجموعة من « محترفي » الثقافة ..

وهكذا ، بعد ان أكد ان الضباط هم المثقفون ، هاجم حاكم القاهرة
الشيوعيين ، في مقاله الثاني ، بتاريخ ٢٤ حزيران . ومما قاله ان حركة الاخوان
المسلمين كانت ثمرة اجتهاد بعض المتعصبين ؛ اما حركة الشيوعيين فكانت ثمرة
نشاط بعض العملاء .. فقد كان الرعيل الأول من مروجي الشيوعية في القاهرة
من اليهود الصهيونيين .. وعندما سابر الشيوعيون الثورة ، كانوا يفكرون في
اليوم الذي يستطيعون فيه الانقضاء عليها في غفلة منها . ولكن الاحداث
كانت تكشفهم دائماً . وما من مرة اضطروا فيها ان يختاروا بين رغبة الشعب
والتعليمات الواردة من الخارج ، الا واختاروا تعليمات موسكو ..
هذا ما أكدته صلاح دسوقي دون ان يورد اي مثل او دليل .

الواقع ان الجو كان متأزماً ، عند انعقاد الندوة الثانية في ٢٤ حزيران ،
لدرجة كان يكفي معها وقوع حادث بسيط لإثارة ردود فعل تحركها الضغينة .
وتكلم الاساتذة حسين خلاف ، وأحمد زكي صالح ورشدي سعيد ، فلم يأتوا
بشيء جديد . وبعد دفاع مجدي وهبة المعتدل عن الحرية ، طلب عبد
الرازق حسن ألا يتعرض أحد للاتجاهات الفكرية القائمة في بعض الفئات
بقصد إبعادها نهائياً عن الاشتراك في القضايا العامة ، بما قد يؤدي الى إلحاق
الضرر بالجميع . وانتهاز محمد الحفيف الفرصة ليعترف بفضل الابحاث النظرية
التي قام بها اليساريون . ثم شدد على ضرورة تكريس حرية الفكر والتعبير .

أخيراً ، ولكي لا يفوته الركب ، نبه لطفي الخولي إلى أن مشكلة حرية
التعبير ما زالت مطروحة على المجتمع المصري ، إذ انها لم تحل حتى اليوم بشكل
واقعي ولصالح التطور .

اذن أن القضية المطروحة مباشرة وبصورة دائمة هي قضية الحريات العامة
والديمقراطية . هذا ما تنطوي عليه الجولات الفكرية الخجولة والمتعددة التي

قام بها المثقفون المذكورون ، وأكثرهم أعضاء بارزون في اليسار القديم (الشيوعي ، الماركسي او القريب من الماركسية) خلال سنوات ١٩٤٥ - ١٩٥٩ . ومن مقالتي صلاح الدسوقي وسلسلة مقالات هيكل ، الناطق بلسان الرئيس وصديقه ، يفهم ان العلاقات بين القيادة العسكرية وبين الماركسيين تحتل متن النقاش ، وان عطاء الماركسيين كان ، حتى في نظر اعدائهم أنفسهم ، خصباً كل الخصب . وبتعبير آخر ، من المحال ان تؤيد الأنتلجنسيا العهد قبل ان تحل مشكلة العلاقات بين مجلس قيادة الثورة وبين اليسار الذي يعامل أقسى معاملة في مخيمات التجميع .

ماذا يقول هيكل ؟ يقول ان حركة الدفع الثوري هي حركتان في آنٍ واحد : حركة إيجابية للبحث عن طريق للتغيير الثوري ، وحركة سلبية لتخليص الثورة من عوامل الشد والجذب التي تحاول ابعادها عن اهدافها .. وما زاد في صعوبة الحركة السلبية نشاط بعض العناصر المطالبة بالتغيير ، ولكنها لا تريده الا على غط معين ، ومن هذه العناصر الشيوعيون على سبيل المثال ..

ماذا يقصد بذلك ؟ يقصد أساماً^(١) منع اليسار الماركسي من التعبير ، باستقلال ، او حتى بالاتفاق مع النظام (كما حدث في فترة ازدهار « المساء » من عام ١٩٥٦ الى ١٩٥٨) عن امكانية قيام نظام يختلف عما يدعيه النظام العسكري ضرورة لا مفر عنها : إمكانية بناء مصر حديثة ، متيقظة بدور شك ، ولكن منفتحة على العالم ، تتفاعل بنحسب مع التيارات الايجابية للثقافة المعاصرة ، وعلى اساس ديمقراطية تستطيع وحدها بناء الاشتراكية .

في هذا الوقت بالذات ، والنظام العسكري يصرح بحاجته الى ايدولوجية وإطارات ، يُدعى اليسار ، والحديد يكبله ، للحياة من جديد ، شرط ان يتخلى عن كل وجود مستقل ، وكل شخصية فذة وكل إرادة في ان يحقق نفسه .

١ - « ازمة المثقفين » (٤) ، « الاهرام » ، ٣٠ حزيران عام ١٩٦١ .

مما يسترعي الانتباه ، خلال سنوات ١٩٥٥ - ١٩٥٨ الفاصلة ، هو بروز الحاجة الى ايدولوجية على الصعيدين الرسمي والشعبي .

هذا لا يعني ان مصر ما قبل ١٩٥٢ كانت قد عاشت دون التطلع إلى بناء قاعدة فكرية تسمح لها بفهم الماضي وكل ما ينطوي عليه من مقومات حية في أعماق الضمائر والحياة اليومية ، وفهم الحاضر الذي هو مصب لتراث الماضي وتحفز للمستقبل ، كما تسمح لها بفهم المصير الذي تختاره بإرادتها ووعيتها واحلامها ، اذا جاز التعبير . ولكن يجدر الانتباه الى ان تطلع الحكم إلى تبني إيدولوجية قومية لم يتضح إلا بعد ان تسلمت البورجوازية المصرية مقاليد السلطة ، إثر قضائها على الارستقراطية ، بالاتفاق مع الضباط الاحرار ، خلال السنوات الاولى من النظام ، حيث عملت على تغيير الأسس القانونية واعطاء مصر وجهاً رأسمالياً كاملاً ، متنبهاً للأشكال التقنية المتقدمة ولرأسمالية الدولة . في هذه الفترة برز تطلع الحكم ، إذ ان عمل اليسار ، قبلاً ، كان قد وضع الايدولوجية في طليعة الاهتمامات المصرية . ولكن ، هذه المرة ، كانت الدولة والقوى الاقتصادية والسياسية السائدة هي المتجهة نحو التفكير والعقائد والخرافات .

من ١٩٥٢ الى ١٩٥٤ ، كان الضباط الاحرار في الميدان . ما هي إيدولوجيتهم؟ رسمياً لا شيء سوى الشعار المثلث « الاتحاد ، النظام ، العمل » . وقد كتب إحسان عبد القدوس في آذار ١٩٥٤ يقول ان مبادئ الثورة تتلخص كلها في كلمة واحدة ، وفي مفهوم مجرد : « الاصلاح » .. واذا كان لقادة الثورة مثل عليا وإيدولوجية ، فانها تتلخص في مثال أعلى واحد : « الجيش للشعب » . ولا مثل عليا ولا إيدولوجية سوى ذلك ^(١) . وفي الوقت نفسه ، تساءل فتحي رضوان ، اول وزراء الارشاد القومي ، ما هي سياسة مصر ، وقال ان هذا

١ - (روز اليوسف) ، عدد ١٣٤٤ ، ١٥ آذار عام ١٩٥٤ .

السؤال لم يحن بعد وقت الاجابة عليه .. (٣) . هذان الرأيان ، من بين عشرات الآراء ، يظهران بوضوح فقدان كل فلسفة ، وحق كل ارادة في تبني إيديولوجية قبل ان استتب الحكم للفريق العسكري ، بالتحالف مع البورجوازية الكبيرة العصرية ، عام ١٩٥٤ .

منذ ذلك الحين تعددت المظاهر : صدور « فلسفة الثورة » في نيسان ١٩٥٤ بتوقيع جمال عبد الناصر ؛ تأسيس المؤتمر الاسلامي (١٩٥٤) الذي سيرئسه أنور السادات لتسلم مقدرات القضية الاسلامية وإنتراعها من ايدي الأخوان المسلمين ، الاشتراك في مؤتمر باندونج وإعلان الحياد الايجابي ١٩٥٥ ؛ نظرية « القومية العربية » (١٩٥٦ - ١٩٥٨) ؛ التخطيط و « الاشتراكية الديمقراطية التعاونية » (١٩٥٦ - ١٩٦٠) ، محاولة حل « أزمة المثقفين » وفرض إحتكار الدولة في الميدان الثاني (١٩٦١ / ٦٢) .

هذا من ناحية الدولة . اما « القطاع الخاص » للأنتلجنسيا فقد كان مزدهراً خلال « مرحلة باندونج » وقبل ان يطفي عليه التوجيه الرسمي . ولكن الايديولوجية التي بدأت بالتكون ، منذ ١٩٥٦ ، ليست خلقاً من العدم كما يظن مفكرو النظام ، بل هي بعيدة كل البعد عن ذلك . ويمكن التأكيد ان ايديولوجية النظام العسكري إنما هي حصيلة احد إتجاهات الفكر المصري المعاصر الأساسية ، طبعتها الضرورة الاقتصادية والجغرافية التي نعرفها بطابعها ، كما طبعها الصراع العالمي بين الاشتراكية والرأسمالية مع أفول الاستعمار .

١ - « الحياض حركة وجهاد » ، « روز اليوسف » ، عدد ١٣٣٤ ، ٥ ك ٢٤ عام ١٩٥٤ .
مهما كان الامر فإن الرئيس عبد الناصر يعترف بذلك بسهولة : « منذ تسع سنوات لم تكن لنا سياسة واضحة . كانت هناك ستة مبادئ أساسية - بينها القضاء على الاستعمار ، وعلى الاقطاعية وعلى استغلال رأس المال ، وتحقيق العدالة الاجتماعية - مبادئ وضعناها أمام أعيننا بصورة دائمة ؛ يوماً بعد يوم ، وشهراً بعد شهر ومن تجربتنا الوطنية اتخذنا القرارات التي تفتح الطريق لتحقيق هذه المبادئ » . (مقابلة على C. B. S. (الاهرام) ، ٢٦ آب ١٩٦١) .

ما هي ، إذاً ، عناصر الايديولوجية المصرية الأساسية (عناصر اية
ايديولوجية عسكرية مصرية) عند تسلم السلطة ، عام ١٩٥٢ .

لوضوح التحليل ، يحسن التمييز بين العناصر المحلية والتأثيرات الأجنبية .
على الصعيد المحلي كانت مصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع
القرن العشرين^(١) ، بفضل نهضتها الاقتصادية والثقافية واستقلالها النسبي ضمن
الامبراطورية العثمانية ، كانت اكثر بلاد الشرق الأوسط تطوراً وثقافة ،
والملجاء الذي يحتمي فيه المفكرون والصحافيون والكتاب العرب ، السوريون
واللبنانيون منهم بنوع خاص ، مسيحيين كانوا او مسلمين متحررين ومضطهدين
لمعتقداتهم في ولايات الشرق الضعيفة . وطوال القرن التاسع عشر ، ثم ،
رغم الاحتلال البريطاني وسياسة كرومر ودنلوب الرامية لابقاء الجهل ، فإن
التأثير الفرنسي اخصب التجديد الثقافي المصري ، وكوّنت البعثات الجامعية
الى فرنسا أجيالاً من المثقفين الذين قساموا بعملية البناء التحقي الثقافي المستقل ،
على هامش التعليم التقليدي وحنبلية الأزهر . والأسماء الكبيرة في هذا المضمار
عديدة ، ومنها معروف نسبياً في البلاد الأوروبية ، امثال علي باشا مبارك ،
مؤسس شبكة التعليم الرسمي ، ومحمد قـدري باشا اكبر قانوني في عصره ،
والدكتور محمد الباقلي باشا ، وهو طبيب ماهر ، وعبدالله ابو السعود الذي
أسس عام ١٨٦٦ جريدة « وادي النيل » ، اول صحيفة مصرية (مع العلم ان
« الأهرام » ، للإخوان قفلا ، تأسست عام ١٨٧٥) .

في الثمانينات من القرن الماضي وبتأثير جمال الدين الأفغاني (١٨٣٧ - ١٨٩٧)
الذي أيقظ الإسلام السياسي المعاصر ، تكونت حركة اصلاحية وانتشرت
رويداً رويداً حتى بلغت اوجها في ظل النظام العسكري . وكان الافغاني

١ - كتاب جمال الدين شبال ، « رفاعة رافع الطهطاوي » ، القاهرة ، عام ١٩٥٨ ،
يشكل بداية دراسة منظمة لهذا الرجل الذي طبع الحياة الثقافية المصرية بطابعه ، من محمد علي
حتى اسماعيل .

عام ١٨٨٤ منفيًا يقيم في باريس ويصدر مجلة « العروة الوثقى » الناطقة بلسان تلك الحركة الهادفة الى تحقيق الوحدة الاسلامية . وكان يصحبه في المنفى ويعاونه باصدار المجلة تلميذه الشيخ محمد عبدو (١٨٤٩ - ١٩٠٥) . وكان الإتجاه الإسلامي للحركة الوطنية وللنهضة الثقافية المصرية والعربية قد وجد في الشيخ محمد عبدو مفكره . وكان الهدف الذي يرمي اليه هو الخروج بالاسلام الاقطاعي إلى الحضارة الحديثة . وهذا العمل يتطلب الرجوع إلى الينابيع ، أي إلى القرآن ، وتطهير الإسلام من الادران القديمة التي تستهجنها الروح الحديثة وتنفر منها . وبعد القيام بهذه الخطوة ، يجب إعادة الاسلام الأصيل الى محله الاساسي في حياة الدول العربية والاسلامية وفي جميع الميادين الاجتماعية والسياسية والثقافية . واذن ، ليس ثمة فصل ممكن بين الدين والدولة ؛ بل يجب قياس الثقافة الشائعة ، الأوروبية الأصل ، بمقياس الاسلام الجديد . انها فكرة العودة إلى الينابيع والاستقلال الايديولوجي . على الصعيد الفلسفي ، الاسلام هو كلمة الفصل لأنه يتفق والحس السليم ؛ ويمكن فتح نافذة للتهوية ، كما يمكن افساح المجال للنقاش ، ولكن على العاقلين ان يحترموا تعليم الدين وتشريعه ، اللذين غالباً ما يتطرقان لمشاكل المجتمع . اما من الناحية السياسية ، فقد أسف محمد عبدو لعوامل التفرقة التي تضصف الاسلام ، وشارك على مضض في ثورة عرابي عام ١٨٨٢ ، ولكنه سعى للتفاهم مع اللورد كرومر الذي كان يدعمه ضد الحديوي عباس الثاني حليف الوطنيين آنذاك : فلتأمين تقدم الأمة ، يجب الاتكال على النخبة ، كما ينبغي التخلص ، إن على صعيد الفكر او العمل ، من امكانية الانفجار التي يمثلها اصطدام القوى المتباينة ، مع العلم ان الدين يسيطر على تركيب المجتمع وينفخ فيه القوة والتلاحم^(١) .

١ - نة مراجع عديدة عن محمد عبدو . أم الكتب الصادرة باللغات الاجنبية :

C. C. Adams, Islam and modernism in Egypt London, 1943 :

اطروحة عثمان امين :

Muhamad 'Abdu, Essai sur ses idées philosophiques et

بدأ التباين يرتسم بين جناحي النهضة المصرية ، فطبعت أفكار محمد عبدو حزب مصطفى كامل ومحمد فريد الوطني ، وكانت منطلق تجديد الأزهر ، في ظل شيخه مصطفى عبد الرزاق والمراغي ، ولكنها أعطت البورجوازية التجارية الصغيرة والحرفيين ومتقفي المدن والارياف التقليديين - مروراً بمذهب « الجهورية » عند رشيد رضا ومجلة « المنار » - اعطت هذه العناصر التي ستكون ابتداء من عام ١٩٢٧ إيديولوجية الاخوان المسلمين : الاعتراف بالإسلام كمذهب حاكم في القضايا اللاهوتية والفلسفية والثقافية بشكل عام ؛ التجديد بواسطة الرجوع الى ينباع الاسلام الصحيحة ؛ وضع الاسلام موضع الصدارة من المجتمع ؛ رفض كل استقلال إيديولوجي وثقافي ؛ مكافحة عناصر التفرقة والصراع الداخلي ضمن الأمة ؛ تقديم الإيمان على العقل والفكر الناقد ؛ التشديد على التجدد الداخلي وذلك عن طريق إرجاع الاسلام للحكم ، واعتبار معركة التحرر الوطني والديموقراطية السياسية مسألة ثنوية ، بل لعبة خطيرة يشتم منها التدخل الاجنبي ؛ توسيع مفهوم الأمة حتى يشمل العالم الاسلامي بأكمله - جميعها أفكار لا نجد لها فقط عند أنصار حسن البنا بل نجدها كذلك في منظمات وحركات إسلامية تعددت في مصر ما بين الحربين ، وخاصة مع ظهور الفكرة العربية .

أكثر من أي شيء آخر ، اعطى تعليم محمد عبدو ضماناً وإثباتاً لهذا القسم من المجتمع المصري الذي أبعد طويلاً عن عملية تطوير البلاد واقتباس العناصر الحضارية الأوروبية ، هذه العملية التي بدأتها بعثات محمد علي واصبحت إمتيازاً للأوساط اليسورة في العاصمتين ، فقام (هذا القسم) يبحث عن نفسه محاولاً تثبيت اقدامه بالإعتماد على ينباع السليمة والمحلية التي تستطيع خلق

religieuses, Le Cairo, 1944.

J. M. Ahmed, The intellectual origins of Egyptian nationalism.
Oxford, 1960.

وهو يربط بين الإصلاحية الإسلامية وحركة الجيش .

تجديد ينبثق من أعماق الكيان المصري ، تجديد أعطاء الصراع ضد أوروبا
صبغة اسلامية خالصة .

وبينا تركز الجهورية الاسلامية ، الاصلاحية والقومية ، على القطاعات
المتخلفة ، إن في المجال الاقتصادي او الاجتماعي المصري ، في الحقبة الممتدة
من عام ١٨٨٢ الى ١٩٥٢ (بوجوازية التجار والحرفيين الصغيرة ، خاصة في
القرى ؛ رجال الدين والمدارس الدينية ؛ بعض فئات الملاك المزارعين) نرى
القوى الأساسية للبوجوازية الصاعدة ، تلتحق بالإتجاه الثاني الكبير للفكر
المصري ، اي التيار المصري العقلاني والتحرري ، الديموقراطي بشكل عام .

إنطلاقاً من تفكير حول التاريخ المصري وفلسفة ارسطو ومصير الحركة
الوطنية في سنوات الاحتلال الاولى التي طبعتها شخصية عبدالله النديم القوية
بطابعها ، وجدت طبقة الوجهاء ، اي الأرستقراطية الزراعية ، في أحمد
لطفي السيد ، « معلم الجيل » كما سيلقب فيما بعد ، المفكر المدافع
عن الكيان المصري في وجه الاسلام العالمي ، ونصير الليبرالية المعتدلة في
وجه الشعب « القومي » الملون بصبغة الوحدة الاسلامية ، وحامل لواء
الواقعية والعقلانية اللتين تفرضهما ممارسة السلطة معها كانت محدودة ، آنذاك .

وكان فريق مفكري « الجريدة » فريق الاصلاحيين اللادينيين والعصريين ،
امثال قاسم أمين ، المناادي بتحرير المرأة ، وأحمد فتحي زغلول ، استاذ
الترجمة ، ولا سيما سعد زغلول ، مؤسس الوفد عام ١٩١٩ وصانع مصر
المستقلة .

ان سيطرة البوجوازية الزراعية وتجار المدن وممثلي الأنتلجنسيا ، الذين
كان الوفد تعبيرهم الانتخابي ، ستفتق عن ازدهار ثقافي رائع : أدخل طه
حسين المنهج التاريخي في دراسة الدين والأدب ، ونادى علي عبد الرزاق
بالفصل بين الدين والدولة ؛ وجعلت تطورية الدكتور شبلي الشميل وولادة
القصة مع فرح انطون ، وتأثير « الجمعية الفابية » ، جعلت من سلامة موسى

الناطق بلسان الفكر الاشتراكي ؛ وازدهرت الرواية مع محمد حسنين هيكل ، وهو المفكر الذي ينادي بالرجوع الى مصر الفرعونية ، وعباس العقاد الذي أصبح فيما بعد مفكر اليمين « النيتشوي » ، وتوفيق الحكيم مؤسس المسرح المصري الحديث ؛ ووضع سعد زغلول ومصطفى النحاس ومكرم عبيد وصبري ابو العلم وعزيز فهمي ومحمد مندور باسم الوفد (وهذان الأخيران بتأثير اليسار الماركسي) وضعوا مذهباً سياسياً تحريراً وديموقراطياً ؛ ووضعت المدرسة القانونية ، المتأثرة بالمدرسة الفرنسية ، أصول القانون المصري ، بعد نهاية « التنازلات » ، وذلك بفضل مجهود عبد الرزاق السنهوري وعلي البراوي ووحيد رافت ، مع آخرين كثير ، وعرفت الجامعة قمة مجدها في عهد طه حسين وعلي ابراهيم وعلي مصطفى مشرفة وعبد الوهاب مورو ، ويمثل الفنون التشكيلية محمود مختار ومحمود سعيد الاسكندراني ، ويمثل الموسيقى سيد درويش ، وازدهرت العلوم الانسانية والصحافة والاذاعة وتعددت الجامعات بينما عمم التعليم وجعل إجبارياً ، كل ذلك باسم الليبرالية والثقافة الحديثة والديموقراطية .

وأخيراً ، ابتداء من ١٩٤٠ إنطلقت المدرسة الماركسية وأصبحت في عامي ١٩٤٥ / ٤٦ العنصر الفعال في التطور الثقافي ، في الوقت الذي انطوى فيه الوفد مكتفياً بماضيه ، مقتنعاً بأبجداد الحكم . وبفضل المدرسة الماركسية والوفد ، أخذ الاتجاه الليبرالي والعقلاني ينمو في طريق الاشتراكية . وتمكن هذا الاتجاه من خلق ادب وجمالية واقعية يمثلها محمود العالم ، وعبد الرحمن الشوقاوي ، وعبد الرحمن خيس ويوسف إدريس ومحمد صديقي وكمال عبد الحليم ؛ وقامت مدرسة فلسفية ناشئة تتابع وتجسّد الطابع الوطني والتحرري للفكر المصري ، مع أبي سيف يوسف ومحمود العالم وإسماعيل المهداوي بصورة خاصة ؛ وراح مؤرخون وإقتصاديون ومفكرون سياسيون ينشرون مؤلفات قيّمة أتينا على ذكرها مراراً . وبدا تأثير هذا العطاء الخصب والمتفاعل في مدرسة التصوير والنحت المصرية (جمال السجين ، أ. هـ. الجزار ، ح. عبدالله ، محمد

عويس ، جاذبية صدقي ، جمال كامل ، إلخ ...) كما في روايات نجيب محفوظ
ومحمد البدوي وفي فن البناء عند حسن فتحي ، بينما شرع حسين فوزي بتكوين
نظريته العامة في الشخصية المصرية ، واضعاً مفهوم الحضارة في موضع الصدارة .
ونشر كامل حسين وعبد الرحمن بدوي ويوسف مراد ومصطفى سيف وسوام
مؤلفات فلسفية مهمة تمثل مختلف الاتجاهات المعاصرة .

وإنعكس صعود جناح البورجوازية المصرية الصناعي حول سنوات ١٩٣٠ ،
بالارتباط مع الاستقرار الزراعي والمالية البريطانية ، وإنطلاقاً من مصادر
مصرية بحتة ، إنعكس هذا الصعود في مؤلفات أساسية ، لا سيما مؤلفات
صبحي وحيدة ، مفكر التاريخ المصري ، كما انعكس في غليات الأفكار
التي تعبر عن تحفز هذه القوى الجديدة ، وقد عيل صبرها ، امام عجز كبار
ملاكي الأرض وضغطهم . لا شك ان الأفكار البطولية ذات النفحة
« النيتشوية » عند عبد الرحمن بدوي ، تنبع من هنا ، وتصب في الاشتراكية
القومية مع أحمد حسين . فتحي رضوان وفريق « أخبار اليوم » ، اي فريق المنادين
المدنيين « بالحكم القوي » ، وسيلتقي بعضهم مع حسن البنا وعبد القادر عودة
وسيد قطب ، قادة الإخوان المسلمين ومفكرهم^(١) .

هذه هي المعطيات المصرية للمشكلة الايديولوجية كما كان بمقدور الضابط
الشاب جمال عبدالناصر حسين ان يطلع عليها ، وهو طالب السنة الأولى في كلية
العباسية العسكرية حيث دخل في ١٧ آذار ١٩٣٧ ، بناء على تدخل مباشر
من إبراهيم خيرى باشا معاون مدير الحربية ، بعد ان رفضته لجنة القبول قبل
سنة بسبب اشتراكه في مظاهرات عام ١٩٣٥ الوطنية ، وفي الواقع لأنسه

١ - على أطروحتنا ، وهي في الاعداد ، حول « الفكر المصري المعاصر » .

La pensée égyptienne contemporaine

ان تعطي دراسة عامة منظمة ونقدية في هذا المجال المجهول تقريباً . ويدرس كتاب جديد لـ

N. Safran: Egypt in search of political community, Harvard. 1961

تطور الفكر السياسي .

ينتمي لعائلة موظفين صفار بينما كان سلك الضباط تابعاً مباشرة للقصر ،
بإدارة البعثة العسكرية البريطانية ، ومقتصراً على أبناء العائلات الكبيرة .

وهذا الشاب حامل الشهادة الثانوية هو من الفئات المتوسطة التي أعطاهما
الوفد فرصة الدخول في أجهزة الدولة ، لاسيما الجيش ، والتعليم العالي
والدبلوماسية . وفتحت معاهدة ١٩٣٦ وإلغاء التنازلات عام ١٩٣٧ أبواب
الكلية العسكرية ، لأول مرة ، لشباب متحدرين من بيئات متوسطة ومتواضعة .
وهؤلاء الشباب وطنيون بصورة بدهية ، ومخلصون للوفد ولوزير حربيته
الكبير ، حمدي سيف النصر باشا ؛ وكلهم متعطش لتحرير وطنه من القوى
المحتلة وللدفاع عن عزته وشرفه . وللتثبت من ذلك ، تكفي قراءة الرسالة
التي أرسلها جمال الشاب ، رئيس اللجنة التنفيذية لطلاب المدارس الثانوية
(وقد نشرت مراراً) إلى زميله حسن النشار ، في ٢ أيلول ١٩٣٥ ، قبل شهرين
من مظاهرة كان فيها على رأس زملائه من مدرسة « النهضة » الفجالة ، يتحدى
رصاص « لي انفيلد » وهراوات الشرطة ، وقبل ثلاثة أشهر من ١٢ كانون اول
١٩٣٥ عندما أرغم الملك فؤاد على إعادة دستور ١٩٣٢ ، تمهيداً لعودة
الوفد (١) .

في المدرسة الثانوية ، قرأ جمال وهو تلميذ في الصف السادس ثانوي ، سيرة
مصطفى كامل ، و«حماة الاسلام» مع مقدمة بقلم هذا الأخير ، كما قرأ كتب
عبد الرحمن الكواكبي ، أكبر ناقد للأتوقراطية باسم المبادئ الديمقراطية ،
وكتاب أحمد أمين عن الأفغاني وعبدو ، ومجموعة مقالات صحفيي الحزب
الوطني ، « اللواء » و « الأخبار » ، و« حياة فولتير وروسو » (كان عنوان
اول مقال لجمال عبد الناصر في مجلة « المدرسة » هو : فولتير ، رجل الحرية)
والترجمة العربية للبؤساء ولقصة مدينتين لديكنز ، وقصائد « أمير الشعراء »
أحمد شوقي ، وقصائد حافظ ابراهيم ، وكتاباً لعللي الغاياتي حول القومية

١ - آخر ساعه ، ٢٣ تموز عام ١٩٥٨ .

الاسلامية ، وخاصة « عودة الروح » لتوفيق الحكيم ، واعتنق ما قرره مسيو فوكيه في نهاية هذا الكتاب : « نعم ينقص هذا الشعب الرجل الذي يعبر عن عواطفه وأمانيه كافة ، ويكون له بمثابة الرمز والمثل الاعلى .. عند ذاك ، لا تعجب لهذا الشعب المتأسك ، المتضامن في العذاب والمستعد للتضحية اذا أتى بمعجزة أخرى غير الأهرام .. »

ما هي قراءات الضابط الشاب ، خلال الأشهر الثمانية عشر التي قضاها في الكلية العسكرية ، بانتظار نجمته الأولى التي حملها في ١ تموز ١٩٣٨ ؟ مجموعة أولى من الكتب وأكثرها يتعلق بسير رجال مشهورين : بونابرت (٤ كتب) ، مصطفى كمال أتاتورك ، الأسكندر ، بسمارك ، فوش ، غاريبالدي ، هندنبرغ لورنس ، مارلبوروغ ، ونستون تشرشل ، غوردون (كتابان) وغيرهم ؛ المجموعة الثانية تتعلق بالتاريخ والسياسة المصرية والعربية (١٢ كتاباً) منها ثلاثة تأليف عبد الرحمن الرافعي ؛ وأخيراً ، عدد من الكتب العسكرية ، بالإضافة الى المجلات الدورية « التامس » الأسبوعية و « المجلة الجغرافية » (الإنكليزية) وخمس مجلات أخرى باللغة الانكليزية . في هذه الفترة كان نابليون موضع إهتمام جمال عبد الناصر ، كما كان التاريخ الألماني (منافس القوة البريطانية المحتلة) في طبيعة موممه ، وعدد الكتب التي تعالج الموضوع ثلاثة من تأليف ليدل هارت الى جانب ثلاثة كتب لونغستون تشرشل مع مؤلفات أخرى . وفي عام ١٩٤٣ ، وبعد ان حصل على رتبة نقيب اركان حرب ، عاد جمال عبد الناصر إلى الكلية العسكرية بصفة أستاذ . فراح يطالع بنهم وأكثر مطالعته ، هذه المرة ، تتعلق بمصر في إطارها المتوسطي (٢٥ كتاباً) ؛ واجتذبت المعجزة اليابانية (٣ كتب) ، وألمانيا الهتلرية (كتابان) ؛ وطالع مؤلفات كلوزفيتز وقرأ توفيق الحكيم من جديد بالإضافة الى تحصيل ثقافة عسكرية نظرية عميقة (كلوزفيتز ، فولر ، ليدل هارت ، ليندسل ، وأهم المنشورات البريطانية الرسمية) ؛ ولأول مرة يلتفت عبد الناصر للمعطيات الاقتصادية (كتاب بوني حول الشرق الأوسط) ، ويهتم بحرب البوير ، ويقرأ

كتب اندريه سيففريد وشارل رو وارنولد ويلسون حول السويس وبناما^(١) .
لا شك ان تجربة معركة العلمين اثرت هذه القراءات وأعطت لمحاضرات المايجور
عبد الناصر ، أستاذ التاريخ في كلية الأركان عام ١٩٤٣ ، قيمة خاصة في نظر
الضباط الشباب الذين بدأ عبد الناصر يختار بينهم من سيكونون ، فيما بعد ،
منظمة الضباط الأحرار .

من بين المسؤولين العسكريين ، كان الزعيم أنور السادات المسئول الوحيد
الذي نشر ، عام ١٩٥٧ ، مجموعة من الوثائق الخاصة التي تشكل في نظر جمال
عبد الناصر نفسه ، « خلاصة الأسباب الخفية والدوافع النفسية لثورتنا
السلمية »^(٢) . والواضح ان أنور السادات الذي كان ، حتى عام ١٩٥٢ ، احد
زعيمي الضباط الأحرار ، والمسئول عن « الشعبة المدنية » ، اي الشعبة التي
تجهز النظام بمخبرائه الكبار وإطاراته حول النواة العسكرية ، كان يتجه

O. Vaucher, Gamal Abdel Nasser et son équipe, I, Paris, - ١

1959, p. 71-3, 94-104.

٢ - مراجع وردت قبلاً ، كتب جمال عبد الناصر مقدمة (لأسرار الثورة) .. في آب عام
١٩٥٧ ، نشرت دار الهلال عدداً خاصاً ، « المصور يقدم جمال عبد الناصر » ، حيث توجد
بوفرة الوثائق التاريخية والصور عن حياة الرئيس وتاريخ العلاقات بين اليسار والضباط
الأحرار ، منذ عام ١٩٤٢ حسب رواية خالد محي الدين (ص ٦٢ - ٥) . حول هذا
الموضوع ، كما يرى من الخارج ، هناك تحقيق ووجيه فاين :

Choses vues en Egypte, Paris, 1952.

سيرة هامة بقلم ر. سان جون : The Bass, New York, 1960.

أحاديث عبد الناصر ود. واين - مورغان . وقد جمعت بعنوان :

My revolutionary life - President Nasser's own story, the Sunday
Times.

١٧ و ٢٤ حزيران و ١ تموز عام ١٩٦٢ . وتعطي عدة تفاصيل : « خلال السنتين اللتين
تبعنا مظاهرة الإسكندرية (١٩٣٥) ، كنت عضواً في مصر الفتاة (حزب أحمد حسين) » .
كان انقلاب ٢٣ تموز حركة « ٩٠ ضابطاً » . منذ ١٩٤٨ ، أخذ عبد الناصر يقرأ يتمعن
لاسكي ونهرو وحتى بيفن . في ٢٦ ت ٢ ، ١٩٥٢ ، يوم حريق القاهرة ، « بدأ النهار بمظاهرة
عنيفة لمصر الفتاة » .

بشعوره الوطني نحو النازية .

وعدا الكتب الثلاثة القريبة من السير الشخصية ، اي « فلسفة الثورة » وكتابي أنور السادات ، بالإضافة الى « مصير مصر » للواء نجيب (١٩٥٥) - حيث يظهر هذا الأخير بمظهر الاصلاحى المعتدل والمتأثر بالليبرالية الوفدية والاصلاحية الاسلامية - فإننا لا نملك المعلومات الكافية عن المسؤولين الآخرين على رأس حركة الجيش . وكل ما نملكه لا يتعدى بضع مقالات لصالح سالم ، مبعثرة في « التحرير » و « الشعب » ودراسة للزعيم ثروت عكاشة^(١) ، وكذلك مجموعة مهمة من مقالات خالد محي الدين في « المساء » التي أشرف عليها من أيلول ١٩٥٦ حتى آذار ١٩٥٩ . ولكن القضايا الأساسية بقيت في الظل وبقي معها أم زعماء الحركة ، ولا يبدو ان الذين ساهموا في الأحداث وكانوا أقرب شهودها مستعدون للكلام في الظروف الحالية .

ونشر استاذ شاب من أنديانا ، ب. ج ماتيكوتيس ، جدولاً دقيقاً بالعناصر الثقافية التي دخلت في تكوين عشرين ضابطاً ، وجميعهم أعضاء في النواة القائدة للضباط الأحرار . وهذه أهم المعلومات التي يتضمنها الجدول .

١ - جمال عبد الناصر ، بكباشي أركان حرب في سلاح المشاة ؛ ٥ شهور في كلية الحقوق ؛ أستاذ في مدرسة المشاة وفي مدرسة الادارة ومعهد الأركان ؛ علاقات مع الوفد ومع الاخوان المسلمين وأخيراً مع المنظمات الماركسية ؛

٢ - عبد الحكيم عامر ، صاغ أركان حرب في المقر العام ، عضو في منظمة الاخوان المسلمين .

٣ - عبد اللطيف البغدادي ؛ بكباشي أركان حرب في السلاح الجوي ؛

١ - « ماذا حدث ليلة ٢٣ يوليو ؟ » الاهرام . ٢٣ تموز ١٩٦٠ . يلاحظ ان الكاتب يحدد تشكيل الضباط الأحرار منذ العودة من حرب فلسطين حتى سنة ١٩٥٠ . بينما يحاول أنور السادات الرجوع الى ١٩٣٨ ، تاريخ اول لقاء ، في حاميته منكباد ، بين جمال عبد الناصر ورفاقه . أما راشد البدوي فيشير الى سنة ١٩٤٥ .

يحمل شهادتي الكليتين العسكريتين من الدرجة الأولى (البر والجو) ؛
مهمة في اليمن (١٩٤٨) ، ملحق في الطيران الجوي المصري (١٩٤٧ / ٤٨) ،
مما جعله فيما بعد ينال ثقة فريق مصر ومنصب قائد مطار غرب القاهرة
(١٩٤٨) ؛ شارك في عمليات السويس ضد البريطانيين (١٩٤٠ / ٤٢) .

٤ - كمال الدين حسين : صاغ أركان حرب في سلاح المدفعية ، أستاذ في
معهد الأركان ، عضو منظمة الإخوان المسلمين ، أشرف على تدريب الفدائيين
في ١٩٤٧ / ٤٨ ، قائد أسراب في السلاح الجوي .

٥ - حسن إبراهيم : عضو حزب مصر الفتاة ، مهات في الخارج بعد
١٩٤٥ .

٦ - خالد محي الدين : صاغ أركان حرب في سلاح المصفحات ، مجاز في
العلوم الإقتصادية والتجارية من جامعة القاهرة (١٩٥١) ، عضو في المنظمات
الماركسية .

٧ - زكريا محي الدين : عقيد أركان حرب في سلاح المشاة .

٨ - محمد نجيب : لواء أركان حرب مجاز في الحقوق من جامعة القاهرة
(١٩٢٧) ، قائد سلاح المشاة (١٩٥٠ / ٥١) ، مرشح الضباط الأحرار لرئاسة
نادي الضباط ؛

٩ - أنور السادات : بكباشي في سلاح المشاة ؛ عضو حزب مصر الفتاة ،
ثم منظمة الإخوان المسلمين ؛ نظم العمليات الهجومية ضد البريطانيين في
١٩٤١ / ٤٢ ؛

١٠ - جمال سالم : بكباشي في السلاح الجوي ؛ عضو الحزب الاشتراكي
المصري (قديماً حزب مصر الفتاة) ؛

١١ - صلاح سالم : صاغ أركان حرب في المقر العام ، أستاذ التكتيك
في كلية الأركان ؛

- ١٢ - حسين الشافعي : بكباشي أركان حرب في سلاح المصفحات ؛
- ١٣ - ثروت عكاشة : بكباشي أركان حرب ؛ حائز على شهادة معهد الصحافة في جامعة القاهرة (١٩٤٤) ؛ ملحق عسكري ؛
- ١٤ - كال رفعت : بكباشي في سلاح المشاة ؛ عضو منظمات ماركسية (١٩٤٧ / ٥١) ؛ نشاط معادٍ للبريطانيين في ١٩٥١ / ٥٢ ؛
- ١٥ - توفيق عبد الفتاح : بكباشي أركان حرب في سلاح المشاة ؛
- ١٦ - محمد محمود نصار : لواء السلك الطبي ؛ حائز على شهادة كلية طب القاهرة (١٩٣٦) ؛
- ١٧ - عباس رضوان : بكباشي أركان حرب في سلاح المشاة ؛ استاذ في مدرسة المشاة ؛
- ١٨ - فتحي رزق : لواء سلك المواصلات .
- ١٩ - حسين ذو الفقار صبري : بكباشي في السلاح الجوي ، يحمل شهادتي السكيتين العسكريتين (البر والجو) ، نشاط معادٍ للبريطانيين بالإشتراك مع المارشال رومل عام ١٩٤١^(١) .
- ينبغي إضافة تراجم أخرى ، لا سيما تراجم الزعيم يوسف صديق - عضو الحركة الديمقراطية الشيوعية ، سابقاً - والزعيم رشاد مهنا ، المرتبط بالإخوان المسلمين ، وعقيد السلاح الجوي علي صبري والمajor عبد القادر حاتم . وينتمي الأخوان صبري وثروت عكاشة الى الطبقة الأرستقراطية الحاكمة سابقاً . ولكن المعلومات عن ضباط الإطارات العسكرية المتوسطة ما تزال مفقودة فيما يتعلق بمحيطهم الاجتماعي وإيديولوجيتهم عند الانقلاب ، ويبدو ان نسبة مرققة من

١ - المرجع المذكور P. J. Vatkiotis : p. 44 - 68 العلاقات بين جمال عبد الناصر وكال رفعت غير واردة .

الضباط كانت منتمية إلى المنظمات الوفدية او إلى الجمهور الوفدي ، حتى سقوط الوفد في ٤ شباط ١٩٤٢ . ألم يكن جمال عبد الناصر نفسه ، عام ١٩٣٥ ، رئيساً للجنة التنفيذية لطلاب المدارس الثانوية ، التي كانت تعمل لتهيئة عودة الوفد والحياة الدستورية ؟

بين هؤلاء الضباط المسؤولين الثلاثة والعشرين ، ثلاثة فقط (على صبري وحسين ذو الفقار صبري و ثروت عكاشه) تلقوا ثقافة أوروبية ، نظراً لبيئتهم الاجتماعية او لدروسهم الثانوية والعليا .

أما الآخرون ، اي عشرون على ثلاثة وعشرين ، فينتمون إلى بورجوازية المدن والريف الصغيرة ، البورجوازية التي اظهرنا ارتباطاتها بالقومية الإسلامية او بالجماعات القريبة من الفاشية . وبعد ٤ شباط ، كانت الغالبية الساحقة للضباط الأحرار تنتمي إلى الفريقين المعارضين لليبرالية العقلانية والديمقراطية التي يمثلها ، عام ١٩٥٢ ، الوفد والماركسيون ، اي منظمات الجبهة الوطنية . واغلب الظن ان النسبة نفسها كانت في صفوف الإطارات العليا والمتوسطة والدنيا من القوى المسلحة ، عند الإنقلاب ، او على الأقل بعد التطهيرات المتتابة التي عقيبت تسلم السلطة ، وبنوع خاص بعد طرد اللواء نجيب .

الان وقد حددنا الإطار التاريخي ، يصبح من الممكن تعيين الإتجاه العام لإيديولوجية النظام العسكري .

ان النظام العسكري ، ككل كائن يطالب بوجود مستقل حر ، يؤكد ذاته بتحديه للآخرين . فهو يقاوم طوال الحقبة الأولى ، في كل المجالات وبصورة عنيدة ، جناحي الإتجاه العقلاني والليبرالي الديموقراطي في الفكر المصري . وان أشكال هذه المقاومة تختلف ولا شك ، كما يختلف عنفها . والمسألة ، هي مسألة مبادئ وسياسة .

على اثر حوادث السويس رفض النظام مجموع الحضارة والقيم الغربية ، بتهمة الاستعمار . وهكذا فان كل ما قدمه الفرنسيون والإنكليز ، وهو الجانب

الاساسي في علاقات اوروبا مع مصر منذ بونابرت ومحمد علي ، اصبح مشبوهاً ومتهما . وكان الهجوم الثلاثي فرصة استغلها الحكم العسكري لتصفية حساب هذه الانتلجنتسيا ذات الثقافة الفرنسية - الانكليزية ، والتي اعطت ، حتى ١٩٥٦ بل حتى ١٩٥٨ ، القسم الأكبر من المعلمين والصحافيين والكتاب والمفكرين والفنانين والحقوقيين والدبلوماسيين المصريين . لم ينحصر الاعتداء في المجالين العسكري والسياسي ، وقد أدرك الحكام ان إحتكار السلاح يواجهه احتكار آخر ، أشد خطراً في الأمد البعيد ، الا وهو احتكار الثقافة . وكان يوبيل جامعة القاهرة الذهبي مجالاً أتاح لجمال عبد الناصر ، في ٢١ كانون الاول ، فرصة تحديد نظريته الى الثقافة . وجاء في هذا الخطاب ما ملخصه : لقد فات شعبنا العربي تطور ان هـ امان من اكبر التطورات التي أثرت في الجنس البشري كله ، وهما اكتشاف البخار ، واكتشاف الكهرباء . وحينما كان العالم يدخل عصر البخار ، كان العرب ما يزالون تحت وطأة اوهام القرون الوسطى . وحينما جاء عصر الكهرباء ، كانوا قد خطوا بعض الخطوات فقط بعيداً عن هذه الأوهام . وها ان مواجهة عصر الفضاء والذرة تستلزم ، الى جانب البحث العلمي ، كثيراً من الاعداد الفكرية ، والمعنوي والروحي .. لقد كان ممكناً في الماضي القريب ان نستخدم الجمل والسيارة في آن واحد ، ولكن لم يبق مكان للجمل في عصر الصواريخ .. ان المعرفة ستكون في الايام القادمة القوة الحقيقية ، بل الحرية الحقيقية . وانتم تعرفون اننا من الناحية السياسية ، نقاوم احتكار المعرفة . (...) وهناك مسألة أحب ان أحدثكم عنها بايجاز ، ولكن بصراحة . لقد عشنا حتى اليوم في نهضتنا الحديثة عالة على أفكار واختراعات صنعها غيرنا فيما خلا جهود فردية متناثرة . ولم يعد يكفيننا في العالم المتحضر ان نفخر بأننا ، في هذا الاقليم ، قد رفعنا مشعل الحضارة الاولى ، ومن الاسكندرية تسلمته أثينا .. كذلك لم يعد يكفيننا كمرب ان نباهي بأننا حفظنا علوم الحضارة وأفكارها بينما كانت اوروبا غارقة في ظلام القرون الوسطى ، ثم نقلنا التراث اليها ، في مطلع عصر

النهضة ، وذهبنا نحن نعط في نوم عميق .. وإنما علينا ان نتحول إلى قوة خلاقة تأخذ من الآخرين ولكنها تعطيهم ، وتسهم في صنع المستقبل بطريقة ايجابية بناءة ، وان نعد انفسنا في هذا السبيل لرحلة طويلة لا نهاية لها ، فان العلم والفكر يسيران الى الأزل من غير حد ولا نهاية ... (١)

وفي ٢٧ تموز ١٩٥٩ ، عاد الرئيس فأكد فكرته موجهاً كلامه لأساتذة جامعة الإسكندرية . ومما قاله ان الكفاح بين العالم اليوم لم يعد كفاح السلاح ، بل أصبح كفاح العلم . ولهذا أصبح العلم أسراراً ممنوعة وأسراراً محفوظة . وعلينا اليوم ، اذا اردنا ان نبني بلادنا ونطورها ، ان نعمل على استخراج العلم بأيدينا ، وان نستخرج الأفكار بعقولنا .. اننا نستعين بالدول الأخرى بكل ما يمكن ان نستعين به . ولكن علينا ان نستخرج لأنفسنا ما يمنع عنا (٢) ..

هذان النداءان ، وخاصة نداء ١٩٥٨ ، صدرا في سكرة « مرحلة باندونج » ، أربع سنوات فقط بعد التطهير الواسع الذي اصاب ٧٠ أستاذاً ومساعداً في جامعات مصر . وهؤلاء الذين لحقهم التطهير ، وبينهم أساتذة كبار ، ينتمون جميعاً للجناح الليبرالي ، وفديين كانوا ام ماركسيين ، ام مفكرين متحررين ام مجرد أنصار للنظام الدستوري . ولم يعد أحد منهم الى منصبه . ورافق الحملة تعيين الصاغ كمال الدين حسين وزيراً للتعليم ، (وهو يمتاز بولائه أكثر مما يمتاز بثقافته (٣)) وذلك بغية الاشراف عن قرب على الجامعة ، وتطهير الحركة

١ - « Président Gamal Abdel Nasser's speeches ... 1958 » p. 336-8 .

راجع مقالنا ، جامعة القاهرة في عيدها الخمسيني (المساء) ، ٢١ ك ١٩٥٨ .

٢ - خطاب جمال عبد الناصر في احتفالات العيد السابع للثورة ، ٢٣ يوليو ١٩٥٩ ، (القاهرة ١٩٥٩) ص. ١٠٨ - ١٣

٣ - جواباً على سؤال حول قراءاته المفضلة . قال : « الأفاقيص والقومية العربية » (الاهرام ، ٩ آذار عام ١٩٦٠) .

الطلابية من العناصر التي تميل الى المعارضة ، وإدخال تغييرات في تنظيم التعليم ونوع الأساتذة بمختلف المستويات . فأبعد الوزير الجديد المسؤولين عن الادارة - من المديرين العاملين الى المديرين معاونين والمفتشين - ووضع الجهاز في ايدي محمد سعيد العريان ، أحد دعاة القضية الاسلامية المتعصبين وعدو الثقافة الغربية اللدود ، فأخذ ثأره بإستبعاد الأساتذة الذين تلمذوا على أحمد لطفي السيد وطه حسين ونجيب الهلالي .

الشيء الغربي الوحيد الذي صمم النظام على اقتبامه وادخاله في تراث مصر العربية هو العلوم والتقنية . ورئيس الجمهورية يشدد على هذه الناحية كلما تحدث عن الثقافة . من هنا كان هذا التنوع الغريب في البعثات إلى الخارج : فالاتحاد السوفياتي وتشيكوسلوفاكيا وعدد من البلدان الاشتراكية تستقبل ، ولا شك ، آلافاً من الطلاب ، ولكن الرقم القياسي هو لألمانيا الفدرالية حيث بلغ عدد الطلاب المصريين ٥٠٠٠ ، ثم تليها عن قرب الولايات المتحدة . ولاستبعاد فرنسا وبريطانيا ، وجهت البعثات نحو دول محايدة نسبياً ، كالنمسا وبلجيكا وسويسرا ، خاصة من عام ١٩٥٦ حتى ١٩٥٨ .

بالطبع ان رفض الثقافة الغربية التقليدية ، بالنسبة لمصر ، خلال فترة ١٩٥٦ / ٥٨ لم يبلغ في وقت من الأوقات حدة الحملة الصليبية الحاقدة التي شنت على الماركسية ، لا سيما ، في سني ١٩٥٩ / ٦٠ . إذ ان الخصم ، هذه المرة ، لا يمثل فقط الجناح المناضل باسم الثقافة الأوروبية ، إذ اجاز التعبير ، وإنما يمثل ايضاً ايدولوجية عالمية ملحدة ، لا يسع « القومية العربية » والاسلامية القبول بها . سوف نعالج هذه النقطة فيما بعد . ونكتفي الان بتسجيل الفروق في ردود الفعل العسكرية تجاه جناحي الثقافة الأوروبية .

ماذا بقي في الميدان ، بعد هذا الرفض المزدوج ؟

الاسلام ، اولاً ، كما علمه محمد عبده ومدرسته ، والذي وصلت أفكاره الى قسم كبير من الضباط الأحرار بواسطة الأخوان المسلمين .

ثم تأتي ثانياً مساهمة الجناح المرتبط بالبورجوازية الصناعية الكبيرة (فريق مصر ، « أخبار اليوم » ، الخ .) - وتتكون من عناصر ايديولوجية فاشية او قريبة من الفاشية ، تغلب عليها الصبغة الألمانية أكثر من الصبغة الايطالية . هنا قسام حزب أحمد حسين ذو التسميات المتعددة ، والحزب الوطني الجديد لفتحى رضوان ، بهمة الوساطة بين الايديولوجية وقسم مهم من الفريق العسكري .

ويلتقي التياران في إطار خلفية تعطي للمجموع صبغته : إطار القومية المتطرفة ، تحركها الارادة في بعث عزة مصر المهانة . سيكون الإسلام والقومية الاشتراكية وسيلتين لبلوغ الهدف ، هذا على الأقل في نظر جمال عبد الناصر خلال سنوات البحث والتطلع .

في خنادق حرب فلسطين ، حيث سلك سلوك القائد والبطل ، رجع جمال عبد الناصر إلى نفسه : « كنا نحارب في فلسطين ، ولكن أحلامنا كلها كانت في مصر ... » هذا ما كتبه بعد ست سنوات في « فلسفة الثورة » . واستشهد بكلمة أحمد عبد العزيز ، الذي قتل في المعركة ، بينما كانت قيادة الأركان للعامة وحاشية الملك تعقد صفقة الأسلحة الفاسدة : « ان ميدان الجهاد الأكبر هو في مصر ... »

في مصر ، حيث يجب اليوم خوض معركة مع الفكر .

مع أي فرق يمكن خوض هذه المعركة ؟

طرحت المشكلة بشكل حاد عام ١٩٥٩ ، في فترة الهجوم الكبير على الماركسيين المصريين . وقبل ذلك ، كانت الانتلجنسيا ذات الثقافة الاوروبية الليبرالية قد بدأت تتراجع ، على اثر تنحية محمد نجيب . وبعد حوادث السويس ، اصبح افراد الانتلجنسيا أناساً مشبوهين . واخيراً دب الرعب في صفوفهم عندما ألقى القبض على فريق كبير من الشيوعيين والتقدميين . كان عام ١٩٥٩ إذاً عام البدء في التأسيس الإيديولوجي . لا شك ان وزارة الثقافة

والإرشاد القومي ، حيث حل الزعيم ثروت عكاشة محل صلاح سالم وفتحى رضوان ، تملك جهازاً ادارياً فضفاضاً . ولكن يجب اعادة النظر في إيديولوجية النظام على المستوى النظري ، وتكوين العناصر الأولية لمذهب جديد . وهذه المهمة لن يستطيع القيام بها الا المفكرون . ينبغي إذاً تجميع الذين يبدون استعدادهم للعمل ، واستئناف ما كانت قد بدأت به النخبة التي قضي عليها بالعنف .

خلال خريف ١٩٥٨ ، فكر الرئيس عبد الناصر بمشروع مدرسة للإطارات كان ينوي ان يعهد بها لخالد محي الدين . وبعد اشهر استؤنف الاضطهاد والملاحقة ، فأمل المشروع .

وفي ١٩٦٠ / ٦١ تحولت الفكرة الى رابطة اشتراكية عربية ، يرئسها كال رفعت وتضم بين أهم من تضم ، مهدي بن بركة (مراكش) ، كلوفيس مقصود وجبران مجدلاي (لبنان) ، فؤاد الركابي (العراق) ، محمد عودة وأحمد بهاء الدين وكامل زهيري ولطفي الخولي (مصر) الخ ..

ترأس الدكتور عبد القادر حاتم ، وزير الدولة المسئول عن قضايا الصحافة والإذاعة ، مجلس ادارة الرابطة المصرية للعلوم السياسية حيث نلاحظ اسماء الدكتور يحيى عويس ، الزعيم محمد كال الدين عبد الرحمن ، سيد ابراهيم ، محمد صادق عقل ، سعد جلال ، عبد السلام ابو السعود ، كال عبد العزيز ، وسيد البدوي (١) .

وفي عام ١٩٥٩ ، أسس الصاغ أمين شاكر ، المدير السابق لغرفة الرئاسة ، رابطة الوعي الوطني ، يساعده في ذلك عدد من الاساتذة بينهم محمود الجوهري ، محمد متولي ، الحاكم الحالي للمفوضية ، رشاد رشدي - يضاف اليهم أحمد محمود عبد النبي . وبين الاعضاء نلاحظ اسماء عدلي اندراوس ، محمد شاكر أبي كرم ، محمد عزت عبد الوهاب ، صلاح عامر ، الدكتور أحمد ابو ذكري ، الدكتور محمد النبوي ، محمود المهندس (الوزير الحالي للوقاية) ، ومحسن إدريس (٢) . وأسس فريق من الاساتذة والأخصائيين ، برئاسة الاستاذ محمود يوسف الشوربي ، رابطة البحوث والتوجيه القومي ، وضم مجلس ادارتها كل من محمود حسن الله ، محمد عبد المنعم لبيب ،

١ - (الامرام) ، ٢١ ك ٢٤ عام ١٩٦٠ .

٢ - (الامرام) ، ٢٧ شباط عام ١٩٦٠ .

اسماعيل سري ، الاستاذ عثمان أمين ، الاستاذ ابراهيم انيس ، عبد الفتاح نجيب ، محمود حسنين ، عبد الحى حجازي ، احمد حسني محمود ، ضياء الدين الرئيس ، عباس الإترابي واللواء نجيب عفيفي (١)

وعام ١٩٥٩ ، تأسست هيئة باسم لجنة التربية الوطنية بدت وكأنها مoulje بمسئولية خاصة ، يرئسها الصاغ صلاح الدسوقي مع ١٥ عضواً : مراد غالب ، سفير في موسكو ، الدكتور ابراهيم حلمي عبد الرحمن ، معاون مدير دولة للتخطيط ، الدكتور عبدالله المريان ، استاذ القانون الدولي العام في جامعة القاهرة ، الوزير كمال رفعت ، الدكتور رفعت المحجوب ، استاذ الاقتصاد السياسي في جامعة القاهرة ، سميح فهمي ، مهندس ، أحمد مختار قطب ، رئيس محكمة الصحافة (القضايا الشيوعية) ، الدكتور سعيد النجار ، أحمد الشرباصي ، سعيد المريان ، الدكتور نظمي لوقا ، الدكتور مصطفى كامل حلمي ، عالم الاجتماع حسن الساعاتي ، محمود كامل ، الدكتور حسن عبد الفتاح ، الدكتور عبدالله العربي . والمطلوب من هؤلاء هو تكوين إدارات الشباب وصياغة مذهب قومي . وبين الأعضاء المرموقين ، تجدر الإشارة الى وزير الدولة كمال رفعت ، الذي شرع يبرز اكثر فأكثر كفكر المجموعة الوزارية .

وأسس هذا الأخير ، في نيسان - ايار عام ١٩٦٠ ، رابطة لدراس الاشتراكية المعاصرة على الصعيد النظري . وولتقي فيها بأسماء : مراد غالب ، صلاح دسوقي ، ابراهيم حلمي عبد الرحمن ، احمد مختار قطب ، وكذلك باسماء صحفيين كأحمد بهاء الدين (٢) وباساتذة جامعة وإقتصاديين ورجال أعمال . وانشى أيضاً المجلس الأعلى للفنون والآداب والعلوم الإجتماعية ، الذي يرئسه الأميرالاي يوسف السباعي من عام ١٩٥٦ حتى ١٩٦١ ، إلى ان تخلى عن منصبه لوزير الثقافة ، ثروت عكاشة ، ثم أنشأ مركزاً للدراسات السياسية العربية والإفريقية والآسيوية ، بإدارة اللجنة القانونية والسياسية (٣) وهي لجنة من الخبراء تجمع عدداً من اساتذة كلية العلوم الإقتصادية والسياسية الجديدة التي انشئت عام ١٩٦١ والحقت بجامعة القاهرة ، وتدرس فيها مجموعة من الاساتذة الشبان ، اخصهم بالذكر العميد محمد زكي الشافعي ، بطرس بطرس غالي ، عبد الملك عودة ، محمد البدرى ، سليمان العمري ، وآخرون يعملون في هيئة تحرير المجلة نصف الشهرية « الاهرام الإقتصادي » ، التي يديرها بمهارة بطرس بطرس غالي (٤)

وأخيراً ، اعيد تنظيم فرق الصحافة مرة أخرى في نيسان عام ١٩٦٢ . ويتألف مجلس

١ - (الاهرام) ، ٢٣ نيسان عام ١٩٦١ .

٢ - (الاهرام) ، ٧ و ١٥ نيسان عام ١٩٦١ ، « روز اليوسف » عدد ١٦٢٨ ، ٢١ آذار عام ١٩٦١ .

٣ - (الاهرام) ، ٧ حزيران عام ١٩٦٠ .

٤ - (الاهرام) ، ٢٩ نيسان و ١ تموز عام ١٩٦٠ .

إدارة « دار التحرير » برئاسة كمال الحناوي ، من : مصطفى بهجت بدوي « مندوب اداري » ، كامل الشناوي ، مصطفى المستكاري ، حلمي سلام ، ناصر الدين الفاشيبي ، موسى صبري ، امين ابو العينين ، بالإضافة الى ممثل عن العمال وآخر عن المستخدمين . وانتدب لإدارة « اخبار اليوم » سيد ابو النجا ؛ وتآلف مجلس الإدارة من : احمد بهاء الدين ، حسين فهمي ، قاسم فرحات مع مندوبين عن العمال والمستخدمين . ويرأس « دار الهلال » علي أمين ، يساعده عبد الرؤوف نافع كمندوب اداري ، مع مجلس ادارة مؤلف من أمينة السعيد ، صالح جودت ، انيس ملكي ، فكري اياظه (مستشار التحرير العام) مع مندوبي العمال والمستخدمين . اما هيئة « روز اليوسف » فيرأسها إحسان عبيد القدوس (وهو في الوقت نفسه مندوب إداري) ، يساعده يوسف السباعي (مندوب إداري) ، عبد الغني عبد الفتاح ومندوبو العمال والمستخدمين . قبل كان محمد حسنين ميكل يرأس هيئة « الاهرام » ، بالاشتراك مع نعمو بهري كمندوب إداري ، فانضم اليها توفيق الحكيم وبشاره تقلا ومحمد فؤاد ابراهيم ، وكال العطيفي ومندوبو العمال والمستخدمين (١) .

هذا فيما يتعلق بالجناح « المصري » .

اما الإتجاه الإسلامي الذي وصفنا نشاطه وأهميته في بناء إيديولوجية الضباط الأحرار فلم يقف مكتوف اليدين بل جُهِز هو الآخر بوسائل تسمح له بالعمل .

تأتي جامعة الازهر في طليعة هذا الاتجاه ، وهي التي يعود تأسيسها الى الف عام ، وفي ٢٢ حزيران عام ١٩٦١ ، وافق مجلس الامة على مشروع قانون يقضي بتنظيم هذه الجامعة تنظيمًا جديدًا . والمشروع يستوحي ام افكار للشيخ محمد عبده في أوائل القرن . بذلك تصبح الازهر جامعة إسلامية حقيقية يستطيع حملة شهادات التعليم الابتدائي والثانوي الالتساب الى كلياتها الأربع الجديدة : الشريعة الاسلامية ، اصول الدين ، الدراسات العربية ، العلاقات العامة والإدارة ، بإشراف الرئيس ، الدكتور محمد البهائي (٢) . وفصلت السلطة الدينية عن المهام التربوية واسندت الى شيخ الازهر محمود شلتوت . ويشرف على المجموع وزيران ، كمال الدين حسين وكال رفعت ؛ وعين الدكتور بهائي وزيراً في أيلول عام ١٩٦٢ .

اما المركز الرئيسي الثاني ، وزارة الأوقاف ، فقد عهد إلى الأمين العام السابق لجبهة التحرير ، الصاغ أحمد عبدالله طعيمي ، في ١٦ آب ١٩٦١ . وفي ١٩ تشرين الاول ، اصبح المجلس الاعلى للشئون الإسلامية الهيئة المولجة بالمهام النظرية والعملية للوزارة ، ما عدا الإدارية :

- ١ - (الاهرام) ١٨ و ١٩ نيسان ١٩٦٢ ، ٨ آب عام ١٩٦١ ، ٢٦ حزيران ١٩٦٢ .
- ٢ - النصوص في (الاهرام) ، ٢٣ حزيران ، ١١ أيلول و ٧ ت ١ عام ١٩٦١ .

وهناك سبع لجان مختصة يديرها الشيخ محمد ابو زهرة ، الدكتور حسين عارف ، المستشار علي منصور ، عبد الحليم الجندي ، عبد العزيز العالي المتوء ، الاستاذ عثمان خليل ، المستشار السيد علي السيد (١) . ويدير الاستاذ عبدالله العربي معهد الدراسات الإسلامية الذي يدرّب اخصائين في شئون آسيا وأفريقيا (٢) . وتشكل وزارتا الأوقاف والازهر مجلساً للإرشاد الخلقي (٣) . وهناك فكرة انشاء جبهة اسلامية ضد الإلحاد والفساد بإشراف المجلس الأعلى للشئون الإسلامية (٤) ، وانشاء لجنة عليا للشئون الإسلامية بإشراف وزارة الأوقاف (٥) . ولكن المشروع الجدي هو انشاء مركز مصري للدراسات والبحاث الإسلامية ، يجهز بوسائل ضخمة وبمجموعة من الاساتذة الأكفاء ، وذلك لإنتزاع المبادرة بما يرجع للدراسات الإسلامية وللإستشراق (٦) . ويبدو انه سيكمل عمل المعهد المركزي للبحاث الإسلامية الذي تأسس عام ١٩٥٥ بإدارة الاستاذ يحيى الخشاب .

وفي أيلول عام ١٩٥٤ كان افور السادات قد ترأس المؤتمر الاسلامي وغدا أمينه العام . وكانت غاية المؤتمر ملء الفراغ الذي تركه تحطيم منظمة الاخوان المسلمين ، ومد جسر بين القاهرة ومجموع العالم الاسلامي في آسيا وأفريقيا والقارات الاخرى . وينص ميثاق المؤتمر على الاهداف التالية :

١ - نشر الثقافة الإسلامية بدون ضغط ، وتهيئة الشعوب الإسلامية التي تدبّر بتعاليم الاسلام بأمانة وبشائله الخلقية لرفع مستواها التربوي والاجتماعي . ٢ - تنسيق سياسة الدول الإسلامية الاقتصادية للساح لها بالعمل المشترك في سبيل استغلال موارد البلدان الإسلامية الاقتصادية ؛ ٣ - التعاون في سبيل حصول كل أمة مسلمة على أفضل نظام إداري ومالي . واتفق ايضاً على ان المؤتمر والجامعة العربية يتعاونان لتحقيق هذه الأهداف . واجتمع « خبراء مسلمون » (٧) في كل من اللجان الثلاث (الثقافية والاقتصادية والإدارية المالية) . وبذل المؤتمر نشاطاً ملحوظاً في البحث وفي الاتصال مع الشعوب الإسلامية ، لا سيما في أفريقيا السوداء . وحل

١ - (الأهرام) ١٦ ، ٢٤ عام ١٩٦١ .

٢ - (الأهرام) ١٠ ، ٢٢ ت ٢ عام ١٩٦١ .

٣ - (الأهرام) ١٠ ، ٢٤ عام ١٩٦٠ .

٤ - (الأهرام) ١٠ آذار عام ١٩٦٠ .

٥ - (الأهرام) ٢٤ ، ٢٤ عام ١٩٦٠ .

٦ - (الأهرام) ٢٣ ، ٢٣ ت ٢ عام ١٩٦١ .

٧ - Bourse Egyptienne, 16 septembre 1954.

ملخص جيد في : C. O. C. XI (1954), n. 30, K., p. 146-7.

كمال الدين حسين ، الذي كان المسئول العام عن الاتحاد القومي ، محل أنور السادات على رأس المؤتمر في ٢٦ كانون ثاني عام ١٩٦١ ، يساعده الصاغ ابراهيم التماوي ، كأمين عام ، وسعيد المريان كأمين عام مساعد (١) .
بذلك يكون قد تم تركيز جناحي الجهاز الايديولوجي .

١ - (الامرام) ، ٢٥ ت ٢ عام ١٩٦٠ و ٢٧ ك ١ عام ١٩٦١ . هذه هي الجهود التي بذلت : ١١٤ مبعوثاً من الأزهر الى آسيا ، ٦٣ الى أفريقيا ، ١ الى أوروبا ، ٦ الى اميركا الشمالية ؛ في الأزهر ٣٠٠٠ طالب أجنبي ، يحملون ٦٠ جنسية ؛ أعطيت ١٠٨٧٩ منحة دراسية ، عام ١٩٦٢ ، من قبل الأزهر للطلاب الاجانب ، و ٢٤٠٠ منحة من قبل المجلس الاعلى للشئون الاسلامية . (الامرام ، ٢٠ حزيران عام ١٩٦٢) .

الفصل الثاني

درجات الحياد

لم يأت فتحي رضوان وإحسان عبد القدوس بشيء جديد عندما شددوا على افتقار الحكم العسكري لسياسة عامة ولإيديولوجية حتى عام ١٩٥٤ . لنفتح كتاب « فلسفة الثورة » الصادر في تلك السنة : ليس ثمة إشارة واحدة للحياد الإيجابي أو حق للحياد ؛ ليس ثمة تعريف مبدئي بما يرجع للعلاقات مع القوى التي تتنازع العالم ^(١) .

رغم ذلك ، منذ ١٩٥٥ / ١٩٥٦ ، فإن « الحياد الإيجابي » يعد جذوره في أرض مصر . وإذا كان الحياد أول العناصر الثلاثة الأساسية التي تكونت إيديولوجية النظام العسكري ، مع الإرادة القومية كخلفية عامة ، فإنه مدين بهذه المسكاة لطبيعة المتطلبات المصرية نفسها . ذلك ان اي حكومة

١ - منذ ١٩٥٤ ، كتب عبدالرحمن عزام ، الأمين العام للجامعة العربية : « لا يمكن لمصر ان تستمض عن موقف يناسب حاجاتها وغضبها ضد المعتدين ، كما يناسب حاجات العرب . هذا الموقف يقوم على رفض التعاون مع المعتدين أو التعاون مع الذين يتفقون معها (...) وهو موقف إيجابي (...) اي انه يقوم على الاخلاص لمن يحولها ومعاداة من يحولها .. (الحياد التام ، روز اليوسف) عدد ١٣٣٤ ، ١١ ك ٢ عام ١٩٥٤ .

مصرية لا تستطيع ان تعطي مكان الصدارة ، بين المهام الوطنية ، للبحث عن فلسفة سياسية واجتماعية ما دامت القضية الأساسية قضية جلاء القوى البريطانية ، بدون حل . والمساعي السياسية والدبلوماسية التي بذلها العهد لحل هذه المسألة ، خاصة بعد أزمة ربيع عام ١٩٥٤ ، أثارت مجمل قضايا العلاقات مع الدول الغربية ، بشكل مباشر ، أي في مجال ما يدعى « بالدفاع » عن الشرق الأوسط ، وبالتالي العلاقات المباشرة بين مصر والويات المتحدة ، وبشكل غير مباشر ، إمكانيات الخطر الإسرائيلي ، قبل السويس .

على أثر ذلك ، وبعد ان تكون مصر قد استعادت استقلالها التام ، يصبح من الممكن والضروري ان يبدأ العمل من أجل البناء الإيديولوجي .

لنتذكر باختصار العناصر السياسية التي اسهمت في الإتجاه نحو الحياد^(١) . تنقسم هذه العناصر إلى نوعين : العناصر السلبية الناتجة عن السياسة الغربية تجاه النظام العسكري ، والعناصر الإيجابية ، أي التأثيرات الإيديولوجية والسياسية الواردة من بلدان أجنبية ..

كانت العناصر « السلبية » هي التي أرغمت عبد الناصر على العدول عن الإتجاه التقليدي لمصر نحو أوروبا . وفي حمى المفاوضات الانكليزية المصرية ، اطلق هذه الكلمة : إن الحديث عن الحياد لا فائدة منه إذا ان هذا التعبير لا معنى له ، خاصة في زمن الحرب ، إلا إذا كان البلد المحايد قوياً كفاية ليدافع عن حياده^(٢) . وقال وزير الإرشاد القومي الصاغ صلاح سالم : تستطيعون نعت سياستنا الجديدة بالحياد أو أي تسمية أخرى ، إذا شئتم . قد يكون للبعض مفهوم آخر للحياد ؛ اما ما نعنيه نحن فهو اننا نقف موقفاً معادياً

١ - عرض مفصل وواضح لتطور العلاقات بين مصر والدول الغربية قبل السويس ، في المرجع المذكور 76 - 206 K. Whulock ، كذلك في كتب لاكوتير ولينتل ؛

A. Jacoviello : L'Europa a Suez, in La coesistenza difficile, p. 75-89 Milan, 1961.

New York Times , 20 Avril 1954 - ٢

ونرفض التعاون مع كل من لا يحترم كرامتنا وحريتنا ، واننا نتعاون بصدق مع كل من يساعدنا ويساندنا ^(١) . هذا الموقف الرسمي يشبه موقف وزير الخارجية السابق للوفد ، الدكتور محمد صلاح الدين ، في ١٩٥٠ / ١٩٥١ .

وثمة علامات عديدة تشير إلى ان التبادلات التجارية المهمة مع البلدان الإشتراكية إنما كانت تستهدف ، في ذهن المسؤولين المصريين ، إخراج الغربيين لا أكثر ولا أقل . وقد اتاحت المعاهدة الانكليزية المصرية ، عام ١٩٥٤ ، لجمال عبد الناصر فرصة عرض عضلاته بكثير من الغبطة ، وأخذت المساعدة الأميركية ، عن طريق النقطة الرابعة ، تزداد ببطء . وفي ٦ تشرين الثاني ١٩٥٤ ، منحت الحكومة الأميركية القاهرة قرضاً بقيمة ٤٠ مليون دولار بينما كان الجنرال الألماني ، فهر مباخر ، يدير البعثة الألمانية المكلفة بتدريب الجيش المصري الجديد .

لم تكن هذه التصرفات سوى مناورات جانبية . وسرعان ما هب الغرب خطة جديدة للعمل . ففي ٢٤ شباط ١٩٥٥ ، وقع الحلف التركي - العراقي في بغداد ، وبعد انقضاء شهر على التوقيع ، انضمت بريطانيا إلى الحلف الذي بدا بذلك أداة انكليزية للحلول محل قاعدة السويس وابقاء النفوذ البريطاني في الشرق الأوسط . وفي ٢٨ شباط ، اي ستة أيام بالضبط بعد تسلم بن غوريون وزارة الدفاع الإسرائيلية ، هاجم الجيش الاسرائيلي بعنف المواقع المصرية في منطقة غزة . مسبباً ٣٨ قتيلاً و ٣١ جريحاً ^(٢) .

١ - M. E. N. E. 14 Février 1954, in Wheelock, p. 216 -

٢ - لا شهادة هنري بايرود ، السفير الاميركي في القاهرة ، آنذاك ، ولا تأريخ نيويورك تايمس للشهر السابق ، ولا تقارير اللجنة المشتركة للهدنة التابعة لهيئة الأمم ، كلها لا تدعم الإدعاءات الإسرائيلية بضرورة الاعتداء بسبب عمل الفدائيين ؛ راجع :

Hearings before the committee on foreign relation and the committee on armed services, U. S. Senate, 85th. Congress, 1st session., H. J. Res. 19, H. J. Res. 117 (Janv.-fev. 1957, Washington 1957, p. 746 - 7). Hearings, Home of Representatives (p. 395) in Wheelock p. 22-23.

هل يستطيع عبد الناصر بعد الآن ان يهرب من الواقع ؟ لقد قام بهجوم مضاد في المجال السياسي ، إذ انه نجح في تشكيل قيادة عسكرية عربية ثلاثية (مصر ، سوريا ، اليمن) تمتد جنوب حلف بغداد (آذار ١٩٥٥). ولكن عليه ان يزود الجيش بالوسائل اللازمة ليجعل منه قوة فاعلة إزاء الأخطار التي بدأت تتضح . فما ان قوى حلف الأطلسي تسد على مصر المنافذ ، بينما تفشل بعثة علي صبري إلى الولايات المتحدة بعد أشهر من المحادثات (خريف ١٩٥٢)، ولكن الولايات المتحدة ترسل إلى مصر معدات للشرطة ؛ في حين ان الحكومة البريطانية تضغط على إسبانيا وتقنعها بالفناء شحنة سلاح بقيمة ٣ ملايين دولار لمصر ؛ والجدير بالذكر ان لندن حاولت التنصل من بيع السلاح للقاهرة ، فارضة شروطاً غير مقبولة وآماداً طويلة لشحن الاسلحة تتراوح حتى بضع سنوات ؛ فانذر عبد الناصر واشنطن ولندن انه سيضطر للجوء إلى الاتحاد السوفياتي إذا استمر رفض الغرب لتسليحه . وفي تموز ١٩٥٥ باعت بريطانيا بارجتين لمصر بعد ان كانت قد باعت امرائيل مثلها (١٩٥٣ / ٥٤) ، وقبلت فرنسا ببيع كميات بسيطة من السلاح ، وفي ٣٠ حزيران اعلنت الولايات المتحدة عزمها على بيع سلاح بقيمة ٢٧ مليون دولار ، ولكن المحادثات تخبّطت حتى ٢٧ أيلول (١).

لماذا هذا الرفض ؟ « لقد طلب عبد الناصر مساعدة عسكرية دون قيد أو شرط ، ولكننا وضعنا بعض الشروط » . هذا ما صرح به السفير الأميركي جفرسون كافري امام اللجان البرلمانية . كما ان الأميرال رادفورد ، القائد العام المشترك صرح بدوره : « ان ما أراد المصريون شراءه ، اذا لم تخنسي ذاكرتي ، هو طراز من الأسلحة لم نكن نريد بيعه لهم ... » (٢) .

وفي ٢ أيلول ١٩٥٥ ، أعلن عبد الناصر عقد صفقة السلاح مع

١ - K. Wheelock, p. 228 - 9.

٢ - V. S. Lenote, 85 th Congress..., part II p. 783; part I, p. 438, in K. Wheelock, p. 228.

تشيكوسلوفاكيا ، ويقول الخبراء ان السلاح كان هذه المرة ممتازاً (مدفعية ثقيلة ، مصفحات من آخر طراز الخ ..) بقيمة ٨٠ مليوناً من الدولارات ، تدفع قطعاً .

ونلاحظ نفس النهج في المجال السياسي . قرر جون فوستر دالس المساهمة في تمويل أعمال سد أسوان العالي مقابل تبعية مصر للغرب . وعندما رفضت القاهرة التبعية ، عاد دالس عن قرار المساعدة ، مسبباً أزمة السويس التي أدت ليس فقط إلى تأمين شركة القناة بل أيضاً إلى تأمين المصارف والشركات الإنكليزية والفرنسية الكبيرة ، أي القوى الأساسية للنفوذ الأجنبي في مصر .

ازاء عملية سد المنافذ التي قام بها الغرب ، سعت القاهرة لفتح منافذ جديدة . ولكن اين تجد القوة والأفكار ؟

هناك أولاً البلدان العربية حيث كان عمل مصر الإيديولوجي والسياسي قد احدث تجاوباً عميقاً تحت شعار « القومية العربية » . وهناك ثانياً البلدان الاشتراكية التي لم تكن تعرفها مصر الا قليلاً ، والتي كان يتخوف منها المسؤولون .

وبدأت القاهرة تكتشف شيئاً فشيئاً «أوروبا ثانية» ، لم يدنسها الإستعمار . ثم هناك إفريقيا الجديدة ، وهي في طور النشوء ، وبمقدورها ان تدعم المساعي المصرية . غير انها لا تستطيع ان تكون مورد قوة او إيديولوجية .

يبقى الجزء الأساسي من العالم المستعمر سابقاً ، أي آسيا الشاسعة العظيمة ، التي تجهلها السياسة المصرية ، ما عدا الهند . هنا تتجمع جماهير الاسلام التي يشكل العالم العربي نواتها ودماعها . لقد أدت ثورات التحرير الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية ، إلى نشوء دول قوية نسبياً في آسيا ، تحاول بناء حياة أفضل وتأكيد ذاتها العميقة ، بطرق مختلفة : طريق الشيوعية في الصين

الشعبية ، وطريق الرأسمالية المعتدلة القائمة على التخطيط في الهند واندونيسيا ،
اما برمانيا والفيتنام والأفغانستان فانها تتبع سياسة حيادية تفتح آفاقاً رحبة
للتضامن .

في تشرين الاول ١٩٥٢ ، شرعت الحكومة المصرية تدرس عرضاً باكستانياً
بتنظيم قوة عالمية ثالثة ، من الدول الافريقية والاسيوية ^(١) . وبعد ذلك
بشهر أصدر كبار الاخصائيين في الشؤون العمالية في وزارة الشؤون الاجتماعية ،
عبد المغني سعيد ، كتاباً يدعو لتشكيل كتلة حيادية ، بالاشتراك مع الهند
وغيرها من البلدان المسالمة ^(٢) . وفي ٢٣ كانون الاول ١٩٥٢ ، عقد في القاهرة ،
بناء على دعوة من الحكومة المصرية ، اول اجتماع لممثلي ١٢ بلداً افريقياً
واسيويًا ، وصدرت توصيات تؤيد المطالب العربية في فلسطين وتشجب
التعويضات الالمانية لاسرائيل كما تشجب السياسة الفرنسية في افريقيا
الشمالية ^(٣) . وفي ١٩٥٢ / ٥٣ قام جواهر لال نهرو بزيارتين للمسؤولين
المصريين الباحثين عن اتجاه دولي معين . وعند انتهاء الزيارة الثانية ، أشار
ناطق مصري الى انه من الممكن ان تنضم مصر الى كتلة الدول الاسيوية
المحايدة لوضع حد لاحتلال بريطانيا الاستعماري لقناة السويس ^(٤) . واسفرت
زيارة نهرو الثالثة للقاهرة عن بيان ، بتاريخ ١٦ شباط ١٩٥٥ ، يعلن عن
« اتفاق تام في وجهات النظر حول المسائل العالمية الهامة » بين البلدين . وفي
٦ نيسان ، وقعت معاهدة صداقة ، في القاهرة ، بين الهند ومصر . ومن ١٧
الى ٢٤ نيسان ١٩٥٥ ، انعقد مؤتمر بلدان آسيا وأفريقيا الثلاثين ، في باندونغ ،
بناء على دعوة وجهتها دول « فريق كولومبو » الخمس . واستطاع جمال عبد
الناصر ، وكان يرئس الوفد المصري ، ان يشهد زخم القوى الجديدة التي

M. E. N. A. 11 oct. 1952. - ١

M. E. N. A. 8 nov. 1952. - ٢

K. Wheelock, p. 215. - ٣

New York Times, 25 Juin, 1953. - ٤

تتحرك في القارتين . وانتخب رئيساً للجنة المولجة بحسم النزاعات وصياغة مقررات المؤتمر ، فأتاح له ذلك فرصة الاعجاب بمرونة الدبلوماسية الصينية . ولاحظ ان البلدان التابعة للغرب (فيليبين ، باكستان ، تايلان وغيرها) تقف موقفاً خائفاً ومثيراً ، مما حمله على مساندة الاكثرية المناضلة والمتحفزة . وفي طريق العودة ، توقف في كراتشي ودلهي الجديدة وكابل . وصرح فيما بعد ان زيارته للهند كانت نقطة الانعطاف في فهمه السياسي . لقد فهم وتحقق هناك من ان السياسة الحكيمة الوحيدة بالنسبة لمصر ، هي الحياد الايجابي وعدم الانحياز . وعند رجوعه الى الوطن ، اقنعه الاستقبال الحار الذي لاقته هذه السياسة بأنها النهج الوحيد الذي يستطيع ان يجمع اوسع تأييد من الشعب العربي ^(١) . ومنذ ذلك الحين ، بدأ الرأي العام المصري يتحمس للمبادئ الخمسة التي اتفق عليها نهرو وشو ان لاي في نيسان ١٩٥٤ ، وهي : احترام حدود وسيادة الدول ، عدم الاعتداء ، عدم التدخل المتبادل في شؤون الغير الداخلية ، المساواة والمنافع المتبادلة ، التعايش السلمي .

إلى جانب هذه المساهمة « الأسبوية » ، تمكنت « أوروبا الثانية » من تقديم مشاركة يوغوسلافيا . فتتابعت إلى القاهرة عدة بعثات يوغوسلافية ، لا سيما بعثة أيلول - تشرين اول ١٩٥٤ ، العسكرية . وتم اللقاء الأول بين المارشال تيتو وجمال عبد الناصر ، على ظهر « الغالب » في ميناء السويس في ٥ شباط ١٩٥٥ . وتحقق التقارب بين البلدين على أساس مبادئ باندونج ، وأكد الرئيسان اتفاقهما التام حول أهم القضايا العالمية ، وأكدوا إرادتهما في اتباع السياسة الإيجابية ، الناشطة والبناءة ، الكفيلة بتخفيف حدة التوتر بين الكتلتين العالميتين المتصارعتين . وتوطد الاتفاق المصري - اليوغوسلافي خلال لقاء بريوني (تموز ١٩٥٦) . وازداد التعاون بين القاهرة وبلغراد في مختلف المجالات . وبالإلتقاء مع نهرو ، وضع الرئيسان المصري واليوغوسلافي أهم مقومات الحياد

الإيجابي . وقد جاء في البيان المشترك : إن الانقسام الحالي للعالم إلى كتلتين قويتين من شأنه أن يبقي على المخاوف والاضطراب . لذلك ينبغي العمل على تحقيق السلم لا بالتفرقة ، بل بالأمن الجماعي على أساس عالمي ، وتوسيع مجال الحرية وإنهاء تسلط بلد على آخر . من الضروري إذن أن يتجه العالم نحو نزع السلاح للحد من احتمال وقوع الحرب ، كما أن متابعة الجهود للإسراع بإنهاء البلدان المتخلفة هي إحدى المهام الأساسية في تدعيم سلام دائم بين الأمم ^(١) .

ومن ١٩٥٥ إلى ١٩٥٨ ، خفق علم « الحياد الإيجابي » عالياً في سماء العالم العربي ، بفضل السياسة المصرية وتجاوب الجماهير العربية معها . أما من جهة الغرب ، فإن « تقرير فشتلر » الشهير ، الذي يركز في الواقع على مقال معروف بعنوان « بحر التقرير » ، كان قد نشره عام ١٩٥١ المقدم تاليريكو في مجلة المعهد البحري الأميركي ، أن هذا التقرير يحدد الموقف الاسعاري بوضوح ، اذ يقول انه نظراً لاستمرار الخطر في الوضع العالمي ، فإن اتحاداً مستقراً بين الدول العربية يشكل عنصراً مهماً في كل ما يتعلق باختيار قاعدة استراتيجية للقيام بهجوم لصد أي عدوان تقوم به الكتلة السوفياتية - الصينية . لذلك يجب أن تسيطر الولايات المتحدة على حوض البحر المتوسط عن طريق المساعدة العسكرية والاقتصادية والوساطة السياسية ... وبالاعتماد على حوض المتوسط وتأييد الشعوب العربية واستخدام القواعد المتقدمة في البلدان العربية ، نستطيع التغلب على المعتدي وعلى أيديولوجياته بشكل حاسم ^(٢) .

وكان أن أدى تدهور وضع الغرب في الأقطار العربية ، لا سيما في مصر ، إلى فشل الهجوم على القناة عام ١٩٥٦ ، وبروز الجانب الفعال من الحياد الإيجابي .

١ - Agence Tanjug, 19 juil. 1956.

٢ - حول المرحلة الأولى ، راجع دراستنا :

De Bandoeng à Accra, Horizons, VI. (1958) N. 85, p. 14-18;

G. C. Stevens, Arab neutralism and Bandung, M. E. J. XI (1957) N. 2, p. 139 - 52.

لم يرَ البعض في هذا كله سوى التعبير النظري عن مزايده بين الكتلتين . اما البعض الآخر ، لا سيما جون مارلوف ، فلم يخف عليه المضمون الاجتماعي للنهج الجديد . فقد كتب ما ملخصه : كانت اكثرية العرب المثقفين الساحقة محايدة قلبياً في الحرب الباردة بين الشرق والغرب . ومن جهة ثانية ، كان الاتجاه القومي بأكمله ، خلال السنوات الخمس والعشرين السابقة ، معادياً لفكرة تحالف جديد مع الغرب .. كذلك فإن هذا الاتجاه المحايد لم يكن غافلاً عن أخطار التحول الى دولة دائرة في فلك الاتحاد السوفياتي ، ولم تكن هناك أية رغبة باستبدال سيد مستعمر بسيد مستعمر آخر .. كذلك لم يكن الشعور المؤيد لروسيا في الشرق الأوسط محصوراً بالسياسيين اليساريين ^(١) .

انصرف عبد الناصر الى استقطاب القوى العربية التحررية والتعبير عن اهدافها . وكانت لهجة تصريحاته الأولى ، حتى باندونغ ، مهادنة تشدد على الناحية المسالمة والأخلاقية للحياة . ولكن العدوان الثلاثي أمرع بدفعه نحو كتلة البلدان الاشتراكية التي قدمت لمصر جميع وسائل التغلب على التخلف والحصول على القوة والتقنية : قروض لا مثيل لها لتمويل مشروع السنوات الخمس ، تمويل السد العالي الكامل ، بيع أسلحة ومعدات عسكرية من أحدث طراز وبكميات وافرة ، تجهيز مصانع أسلحة مصرية ، شراء محصول القطن ، تدريب فنيين وأخصائيين ، دعم في المجال الدولي ، لا سيما في هيئة الأمم ، للقضية الفلسطينية والثورة الجزائرية .

والملاحظ ان الحياض المصري في سنوات ١٩٥٥ / ١٩٥٨ يمثل ثلاثة أجنحة : جناح اليمين ، اي البورجوازية الصناعية والمصرفية الكبيرة ، المعادية تقليدياً

J. Marlowe: Arab nationalism and British imperialism - ١
London, p. 85, 1961.

اما تقدير لاكوتير بان « الحياض الإيجابي ما هو الا تغطية للعداء لأوروبا » : (Dix ans de Nassérisme, Esprit, N. 303, février 1962, p. 297).

فهو لا يميز بين « أوروبا » و « الإستعمار » .

لشيوعية ، ولكنها مرغمة على مناهضة الغرب أملاً بالربح عن طريق المزايدة ، وجناح اليسار الذي وجد حظه مع فريق « المساء » وجعل من الصراع ضد الاستعمار محور النضال من أجل السلم والتعايش ^(١) . وأخيراً جناح الجهاز العسكري الذي يقف في الوسط لحفظ التوازن بين هذين الاتجاهين المتناقضين .

اضطر عبد الناصر ، خلال هذه المرحلة ، الى اقامة تحالف بين الوسط واليسار . وضاعف جهوده لمناهضة الاستعمار في القارة الافريقية . فاتسعت الدعاية الاسلامية في تلك القارة بواسطة المؤتمر الاسلامي الذي يرأسه انور السادات . واتخذت الاجراءات اللازمة لتثقيق آلاف الطلاب الافريقيين في الجامعات المصرية وارسال بعثات معلمين ^(٢) وانشاء برامج اذاعية خاصة دعيت « صوت افريقيا الحرة » خلال صيف ١٩٥٧ ، واصبحت تذيع برامجها في سبع لغات افريقية ^(٣) . وفتحت مكاتب في القاهرة للحركات الشعبية

١ - ثمة بحث ممتاز في تقرير خالد محي الدين للمؤتمر الافريقي الآسيوي في القاهرة . لخص التقرير في : (Le neutralisme positif (Horizons, VII, 1958, p. 52 - 6) . لا سيما قوله : « ليس هناك رابط بين سياسة الحياد الإيجابي ونظام شيوعي داخلي . موضوعياً نحن في فترة تاريخية يجب دعم رأس المال الوطني فيها ، (...) ليس هناك (في مصر وسوريا) قاعدة موضوعية لبناء الاشتراكية او الشيوعية . الحياد الإيجابي هو السياسة التي تتبعها الدول المستقلة حديثاً والتي تبغي العمل لبناء اقتصادها . » يجب ذكر دراسات ومقالات عبد العزيز فهمي ، وعبد العظيم أنيس وطاهر عبد الحكيم ، الخ .. كذلك دراستنا عام ١٩٥٨ عن حركة السلم ككفاح ضد الإستعمار في البلاد الأفريقية - الآسيوية .

٢ - في ١٩٦٠ / ٦١ انتدبت الحكومة المصرية ٧٨٢ استاذاً لستة بلدان افريقية ، منهم ٦٣١ للسودان (الكتاب السنوي) عام ١٩٦١ ، ص ٥٨٤) ، عام ١٩٦٢ ، هناك ٥٠٠ طالب افريقي ينتمون لـ ١٧ دولة يدرسون في مصر .. على مجموع ١٥٦٨٣ طالب اجنبي ، بينهم ٢٠٨٦٨ طالب حائز على منحة (الكتاب عام ١٩٦٢ ، ص ١٧٨ - ٩) .

٣ - (الكتاب) عام ١٩٦١ ، ص ١٠٠٤ - ٥ ، « حلم افريقيا الذي يعيش في القاهرة »

المناهضة للاستعمار (صلاح بن يوسف ، فليكس موميه ، خاصة ، وقد اغتيل الاثنان عام ١٩٦١ ، وكذلك لحركات الصومال وكينيا والكونغو والأنغولا فيما بعد ، الخ .) . والصحافة لا تخفي ان مصر أكبر دولة افريقية ، بدأت تكتشف افريقيا .

أصدرت مكاتب الإعلام نشرة مفصلة ترسم « الخطوط الرئيسية » للحياة الإيجابي على الشكل التالي :

١ - الحفاظ ، أولاً ، وحقى النهاية ، على الاستقلال الوطني في وجه عدوان الاستعمار ، في ظروف دولية تسمح بالحكم الوطني ورفض المساومة . وبعبارة أخرى ، ان الحياة الإيجابي هو الكفاح العملي ضد الاستعمار للقضاء عليه في كل بقاع العالم ، وتحرير الاقتصاد الوطني من كل تأثير أجنبي ، ورفض الأحلاف الأجنبية ، وفضح الاستعمار ، في الداخل والخارج ، ومساندة الحركات الوطنية في البلاد التي لم تحصل على استقلالها ، او التي ما يزال استقلالها مهدداً .

٢ - التضامن : يتحتم على الدول التي تنادي بالحياة الإيجابي ان تبحث عن حلفاء لتواجه مخطط العدوان الاستعماري من الخارج ، والمؤامرات من الداخل ، ولتواجه الحصار الاقتصادي ، حلفاء يساعدونها على تصنيع بلادها وتنميتها ، وذلك لتزيد من مناعة استقلالها الوطني . هؤلاء الحلفاء هم البلدان الأخرى التي تنادي ، في افريقيا وآسيا ، بالحياة الإيجابي . والتي تقف على أهبة الاستعداد للتعاون في مكافحة الاستعمار وسيئاته ، وهم كذلك البلدان الاشتراكية التي تحرص قبل كل شيء على حماية السلم وهو الشرط الأساسي

(الأهرام ، ٢٤ شباط عام ١٩٦٠) . (شرف الكلمة) (الأهرام ، ١ تموز عام ١٩٦٠) ، مقررات المؤتمر الإفريقي الأول للراديو والتلفزيون (الأهرام ٢٨ نيسان عام ١٩٦١) ، د . حسن أحمد محمود ، (أزمة الدراسات الإفريقية ، الأهرام ٢٠ ايار عام ١٩٦٢) . ينبغي كذلك متابعة المجلة الشهرية « نهضة افريقيا » .

لتثبيت وتنمية اقتصادها . من هذا الالتقاء في المصالح المشتركة بين الدول الاشتراكية والدول الوطنية في آسيا وأفريقيا ، تنبع إمكانيات مساعدة اقتصادية تمنحها الدول الأولى للثانية ، دون شروط سياسية ..

٣ - موقف مستقل في المشاكل الدولية ، وهو ليس بالضرورة موقفاً ثالثاً ، ولا يعني ابدأ السلبية .. ان موقفنا ينبع من مصالح بلدنا الوطنية ومصالح السلم .

٤ - اذا سلمنا بالفكرة الإيجابية ، يصبح واضحاً بالنسبة لنا انه لا يمكن القبول بالحياد في الصراع القائم بين الاستعمار والشعوب التي تريد الحفاظ على استقلالها ، وفي الصراع العالمي من أجل السلم ..

٥ - الحياد الإيجابي لا يخلط بين الأصدقاء والأعداء ولا يوازي بينهم في تقديره وسلوكه ..

غير ان سنة ١٩٥٨ ستكون سنة الانتقال من « الحياد الإيجابي » الى « عدم الانحياز » . لماذا هذه السنة بالذات ؟

ثمة حلقتان من الأحداث :

اولاً ، مؤتمر تضامن الشعوب الافريقية والاسيوية (٢٦ كانون الاول ١٩٥٧ - ١ كانون الثاني ١٩٥٨) ، وقد دعت اليه احزاب اليسار الاسيوية ، لا سيما الحزب الشيوعي الهندي ، ووافق عليه الرئيس عبد الناصر بعد تردد طويل ليبرهن على ان « دالس عاجز عن عزل مصر » ، وليتيح للجهاز العسكري فرصة انشاء هيئة في القاهرة ، بواسطة الأمانة العامة الدائمة ، تسمح له بتوسيع نفوذه داخل الحركات السياسية الوطنية في القارة الافريقية . وقد جاءت ، هذه المرة ، وفود ضخمة من ٤٦ بلداً افريقياً واسبانياً (لوحظ تغيب البلدان الآتية : إيران ، فيليبين ، باكستان ، تركيا ، العربية السعودية ، ليبيا) ، وشددت على مكافحة التخلف ومكافحة جميع أشكال الاستعمار الجديد ، في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية . ورغم الرقابة ونوعية

الوفد المصري ، نجح اليسار في فرض الاتجاه العام ، وساعده على ذلك وجود عناصر ثورية ضمن مختلف الوفود . فخافت الحكومة ، وعبرت عن خوفها بلسان أنور السادات ، ولكنها نجحت في إسناد مركز الأمين العام الدائم الى الاميرالاي يوسف السباعي ، وتعيين مرسي سعد الدين على رأس جهاز الأمانة ، إذ ينبغي الحد من النفوذ الشيوعي المتزايد ، ولا سيما نفوذ الصين الشعبية ، والحوول دون اجتياح اليسار الوطني والماركسي لبعض اقطار افريقيا .

وبالإضافة الى هذه الجبهة التي يبدو فيها « الحياء الإيجابي » خطراً على رواده ، برزت عوامل أخرى سببت الهجوم على اليسار في كانون الثاني - آذار ١٩٥٩ ، منها توحيد الحركة الشيوعية المصرية ، والخلاف مع الحزب الشيوعي السوري حول صيغة الوحدة العربية ، واتجاه الثورة العراقية اليساري .

ووقع حدث ثالث غير مجرى تفكير النظام بشكل غير متوقع : انه زيارة رئيس الجمهورية العربية المتحدة للاتحاد السوفياتي ، من ٢٩ نيسان الى ١٦ أيار ١٩٥٨ . طوال اقامته ، أكد جمال عبد الناصر ، بعبارات واضحة صريحة ، استقلاله المذهبي والسياسي ، ورغبته في الحصول على مساعدة غير مشروطة ، واعترف بأنه لم يكن هناك تدخل روسي بأي شكل من الأشكال ، وان الاتحاد السوفياتي بالإضافة الى وقوفه مع مصر أبان الاعتداء الثلاثي ، وضع تحت تصرفها كل معونة ممكنة ليساعدها على خرق الحصار الاقتصادي الذي فرضه الاستعمار ، كما ساعدها على تنمية التصنيع . وكانت جميع خطبه صدى للامتنان المصري تجاه الاتحاد السوفياتي ، وكرّر ان السياسة المصرية قائمة على أساس مبادئ باندونج^(١) . ولكن عرض القوة العسكرية السوفياتية ، خاصة في قاعدة لينينغراد البحرية ، لم يكن ليطمئن عبد الناصر . وقد صرح بمخاوفه للخاصة من رجاله ، وقال انه ينبغي الحذر من هذا الحليف ذي القوة الهائلة ،

١ - Président Gamal Abdel-Nasser, speeches... 1958, p. 125-86.

والذي لا يبخل بمساعدته الضخمة في كل المجالات ؛ وليس من المستبعد ان يكون له مطامع امبريالية في افريقيا وآسيا .

وما ان عاد عبد الناصر الى القاهرة حتى اعرب عن تحفظه ازاء موسكو . وخطب في الوفود المحتشدة لاستقباله قائلاً : قبل أن أقوم بهذه الزيارة .. أبلغتني الولايات المتحدة الأميركية انها تتبع سياسة جديدة نحو الجمهورية العربية المتحدة ، وانها تحترم حيادنا ، وتحترم استقلالنا .. فقلت بأسمكم اننا نبغي الصداقة ونرجو ان تكون هذه النيات صادقة ^(١) . وفي أوائل الصيف ، قلقت الصحف تعليقات بالامتناع عن اي هجوم مباشر على فوستردالس والسياسة الأميركية في مجملها . بيد ان الحرب الأهلية في لبنان أعطت الدليل ، للمسؤولين المصريين ، على ان « السياسة الأميركية تهدف دائماً لضرب القومية العربية ضربة قاضية » ^(٢) . ورغم ذلك استمرت عملية اعادة النظر ، وهياً خطاب بورسعيد في ٢٣ كانون الاول ، جو الهجوم على اليسار ، وأعلن بدء المرحلة الثانية للحياد ، مرحلة « عدم الانحياز » .

حاول مفكرون عديدون (صحفيون ، اساتذة ، سياسيون) اعطاء صيغة نظرية للانعطف الجديد . ويحذر التوقف عند احدهم الأستاذ بطرس بطرس غالي .

١ - خطاب ١٦ ايار عام ١٩٥٨ . ان ويلتون وين ، الذي كان مراسل الأسوشيتدبرس لفترة طويلة ، في القاهرة ، يفسر الموقف الأميركي : « ما عدا الاتفاق مع ناصر ، أين هو الحل ؟ ... ان اسم الدواء التقليدي هو « المساعدة الاقتصادية » .

Nasser of Egypt, the search for dignity, Cambridge, Mass., 1959, p. 208.

كان ج. م. بادوق قد لعب دور الوسيط ، قبل :

Arab in search of a hero, a brief study of the Egyptian revolution, M. E. J., IX (1955) N. 4, p. 373-84.

٢ - انه تعبير م. ج. ميكل نفسه ، (الأهرام) ١٥ حزيران عام ١٩٥٨ الجدول المفصل للتجارة الخارجية المصرية في : The Egyptian economy the fifties (II) N. B. : E. Econ. Bull. XIV (1961), N. 2, p.146-7.

كتب يقول ما مفاده : يقوم الحياد الايجابي على سياستين ، أولاها سلبية ، والثانية ايجابية . أما الجانب السليبي فمستمد من الحياد القانوني ، وتتلخص فكرته في عدم الاسهام او الاشتراك في الحرب الباردة الدائرة الآن بين كل من الكتلة السوفيتية والكتلة الغربية . وبديهي أن تحقيق ذلك يتطلب من الدولة التي تلتزم الحياد ان تمتنع عن الدخول في الأحلاف العسكرية التي يعمل على تعزيزها كل من الكتلتين المتناهضتين ..

ثم ، فجأة ، تحول الاتجاه نحو المساواة بين الكتلتين ، مساواة تشكل جوهر نظرة « عدم الانحياز » ، إذ ان « الحياد الايجابي » سلاح ضد الضغط الاستعماري (احتلال ، حروب استعمارية ، قواعد ذرية ، أحلاف عسكرية الخ ..) ، وعلى البلدان الحيادية ان تعامل المعسكرين على قدم المساواة في الشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية . ومعنى ذلك ان تساوي بين المعسكرين من حيث الالتزامات الخارجية ، فلا تميز أحدهما على الآخر . وبكلمة موجزة ، أن دول الحياد الايجابي تسعى لإيجاد توازن يضمن سلامتها وعدم اعتداء احد الكتلتين عليها . وهذا هو الهدف المقصود من الحياد الايجابي .

وتستند هذه السياسة التي لا تميز بين الكتلتين ، الى ميثاق هيئة الأمم أساساً لها ^(١) . ففي حال حرب عالمية تستطيع الدولة غير المنحازة ان تزن الموقف بميزان مصلحتها الخاصة . ويتسأل الاستاذ غالي : لماذا نركز اهتمامنا ودعوتنا على الحياد الايجابي اكثر من تركيزها على التعايش السلمي ؟ ذلك ان الدول التي تعتنق مذهب الحياد الايجابي لا صلة لها بالنزاع المذهبي والاقتصادي والسياسي القائم بين المعسكرين المتعادين ، بخلاف الدول التي تنادي بالتعايش

١ - حول نظرة مصر لهيئة الأمم ، في هذه الفترة ، انظر Egypt and the United Nation, الفريق من الباحثين في علم الاجتماع المصري للقانون العالمي (نيويورك عام ١٩٥٧) : « في نظر الرجل العادي ، ان هيئة الأمم هي مؤسسة اميركية ، لخدمة السياسة الأميركية . هناك عدم تمييز واضح بين هيئة الأمم والولايات المتحدة .. » .

السلمي والتي قد يكون لها مآرب خفية وراء الدعوة اليه.. ودول الحياد الإيجابي لا تملك الأسلحة الحديثة (الذرية) . فالتعايش السلمي يحاول تنظيم العلاقات بين فريقين مسلحين (بالسلاح الذري) ، أما الحياد الإيجابي فانه يرمي الى تنظيم العلاقات بين فريق مسلح وآخر غير مسلح .. ودول التعايش السلمي يدعو بعضها بعضاً الى نزع ما تملك هي من أسلحة ، بينما دول الحياد الإيجابي تعمل على نزع السلاح من غيرها . فالفلسفة الكامنة في التعايش السلمي هي الخوف المتبادل من الأسلحة الفتاكة ، او الرغبة في العودة الى سياسة توازن القوى التي سادت السياسة الأوروبية .. أما الفلسفة الكامنة في الحياد الإيجابي فهي المثالية القائمة على القيم المعنوية . ونرى كذلك ان الدول التي تنادي بالتعايش السلمي هي الدول الصناعية الغنية ، المتقدمة ، بينما الدول التي تنادي بالحياد الإيجابي هي الدول الزراعية المتطورة (١) .

بتعبير آخر : لقد فات وقت التحالف الكبير بين بلدان المعسكر الاشتراكي من ناحية والبلدان المستقلة حديثاً وحركات التحرير الوطني في البلدان المستعمرة من ناحية أخرى ، تحت شعار « الحياد الإيجابي » . ان فكرة هذا التحالف قد وضعها لينين وأظهرت « مرحلة باندونغ » صحتها بوضوح . ولكن ينبغي ، في نظر المسؤولين العسكريين ، الامتناع عن اي عمل يبررها او يدعمها ذاتياً ، إذ ان في ذلك احقاقاً لسياسة موسكو ، بينما المطلوب هو الافادة من الاتحاد السوفياتي دون الانجذاب اليه .

اثارت إعادة النظر في « الحياد الإيجابي » نقاط استفهام عديدة : هل تعني محاربة الشيوعية في الداخل الابتعاد عن المعسكر الشرقي والتقرب من الغرب ؟ في هذا الحقل ، كان عبد الناصر يتقدم بحذر ، رغم الإغراءات الأميركية الملحة . فربان السفينة يعرف عمق شعور الصداقة والامتنان الذي يكنه شعب مصر للبلدان الاشتراكية وللإتحاد السوفياتي بشكل خاص ، وذلك منذ حوادث

١ - « دراسات في السياسة الدولية » ، القاهرة ، عام ١٩٦١ ، ص ١٣ - ٢٨ .

السويس . وهو يعلم أهمية مساعدة المعسكر الشرقي لبناء الاقتصاد المصري الحديث . وقد صرح لفريق من الصحفيين الأميركيين قائلاً : إن الولايات المتحدة كانت تضغط علينا لتجربنا الى اتباع سياسة تناسبها ولكنها لا تناسبنا مطلقاً .. ومن ناحية ثانية ، قدم لنا الإتحاد السوفياتي مساعدته الكاملة ^(١) . واضاف بقوله : إن دعوتنا للحياة شيء ، وحققنا في الدفاع عن أنفسنا ضد كل عدوان شيء آخر . فهذا حق مقدس . والغرب هو الذي يوجه دعايته ضدنا ، ويوجه حملات سياسية واقتصادية وحملات حرب باردة .. وبذلك يجتذ الغرب عملاءه ضدنا في المنطقة ^(٢) .

في عام ١٩٥٩ إذا كانت ج.ع.م. تنادي بـ « عدم الانحياز » ، وكان على الاتجاه الذي ميّز مرحلة باندونغ ان يجتاز تجربة قاسية .

وفي ٧ أيار ، هاجم خروتشوف علناً نهج ج.ع.م. الجديد ، المناهض للشيوعية . وخلال ثلاثة أشهر ، استعرت حملة حادة من الجانب المصري ، بينما سمى الدبلوماسيون من الطرفين للحوار دون تردّي العلاقات بين البلدين ^(٣) . ومن أيلول حتى كانون الاول ١٩٥٩ ، تدهورت العلاقات مع بكين ، التي ارتأت ان مناهضة الشيوعية من الجانب المصري لا تتفق والعمل المشترك ضمن الحركة الأفريقية الآسيوية العامة . وقامت نقاشات عنيفة ، بين أجهزة الاعلام المصرية والبلغارية . واشتدت في اوائل عام ١٩٦٠ ، لان خالد بكداش ، أمين عام الحزب الشيوعي السوري ، كان مقيماً في صوفيا . وشهد صيف

١ - مقابلة ٢٧ لك ٢٨ عام ١٩٤٨ ، مع رؤساء التحرير وكتاب الإفتتاحيات الأميركيين ، في
Président Gamal Abdel-Nasser speeches... 1958, p. 361-77.

٢ - مقابلة ٧ نيسان عام ١٩٥٨ على C. B. S. نفس المصدر ، ص ٣٧٨ - ٨٨

٣ - أكرم الحوراني ، زعم البعث ، نائب رئيس سابق لـ ج.ع.م. يشير الى وجود تقرير رفعه سفير الولايات المتحدة في القاهرة الى حكومته ، يؤكد فيه ان ج.ع.م. تنفذ ، في تلك الفترة (١٩٥٨) بدقة المخطط الأميركي في المنطقة ، لا سيما في سوريا ؛ قد يكون اكتشاف الإتحاد السوفياتي لهذه السياسة المزدوجة سبباً للنقاش (الأخبار) ، بيروت ، ٣ ، ١٧ ، ١٤ و حزيران ، ٨ ، تموز ، ٢٦ آب عام ١٩٦٢) .

١٩٦٠ نوعاً من الهدنة ؛ اذ انه في دمياط ، حيث كان ي دشن مصنعاً نموذجياً للنسيج بناء الخبراء السوفياتيون ، حيا الرئيس عبد الناصر الحليف السوفياتي الكبير وما بذله من تضحيات في سبيل مصر . وفي ٢١ حزيران ، تكلم خروتشوف في بخارست واضعاً الأمور في نصابها ، وقال : إن الفضل في عدم سحق مصر عام ١٩٥٦ يعود الى الاتحاد السوفياتي . ونشرت الصحافة القاهرية خطاب السوفياتي الأول في الصفحات الأولى . وأخيراً ، أمضى وفد برلماني مصري برئاسة انور السادات ، أسبوعين في الاتحاد السوفياتي (نيسان وأيار ١٩٦١) . وكانت الزيارة فرصة لنقاش ودّي لم يعلم به الجمهور المصري إلا فيما بعد . ولكن ، لم تضر فترة قصيرة حتى شاع نبأ وفاة المسئول الشيوعي اللبناني ، فرج الله الحلو ، من جراء التعذيب في سجن المزة بدمشق ، مما أثار استنكار البلدان الشيوعية ، بل الرأي العالمي كله . هذه المرة هاجم جهاز الدعاية الاتحاد السوفياتي مباشرة . فتحدث كمال الدين حسين عن « عدوان جديد » ، عام ١٩٥٩ ، عندما أراد الاتحاد السوفياتي ان يتدخل في شؤون ج.ع.م. ويدافع عن احزاب « عميلة » للاجنبي ^(١) . وقام فكري أباطه ، مادح « رجل القدر » في عهد فاروق ، يهاجم في « المصور » التبعية للإتحاد السوفياتي ؛ وقال إن على العرب الذين دفعوا ثمن المساعدة التي تلقوها عام ١٩٥٦ ، أن يتحرروا بعد اليوم من كل « عقدة » تجاه المحسنين اليهم . واعتبرت « الأهرام » التجربة التيتوية مرجعاً ، فيه كثير من العبر ، تلك التجربة التي « درسها الرأي العام العربي ملياً وفهم منها كل ما تمثله من إصرار سوفياتي على السيطرة والتبعية » ^(٢) . وبذلت الحكومة المصرية وسعها لعزل

١ - تصريحات في المؤتمر المحلي للإتحاد القومي في أسيوط ، (الأهرام) ، ٧ حزيران عام ١٩٦١ ؛ راجع نص الإتهام الذي وجهه المدعي العام السوري ضد قاتلي فرج الله الحلو في (الأخبار) ، بيروت ، ١٩ آب ١٩٦٢ .
٢ - « الأهرام » ، ٦ حزيران عام ١٩٦١ . على أثر مقال نشره في « المصور » ، يدعو فيه للصالح مع اسرائيل ، أعفي فكري أباطه من مهامه كرئيس لدار الهلال (الأهرام) ، ١٨ آب عام ١٩٦١) . وبعد نقد ذاتي مضحك (الأهرام ، ٢٥ أيلول) ، أعيد لمركزه السابق .

ممثلى جمهوريات آسيا السوفياتية من الهيئات الأفريقية الاسيوية (الأمانة العامة الدائمة ، المؤتمر الاقتصادي ، مؤتمر كتاب القاهرة الخ ..) متعلقة بكونهم جزءاً من دولة كبرى ملتزمة .

انصبت الجهود اذ ذاك على إيجاد صيغة جديدة للحياة غير المنحاز . ولعب تيتو ، هنا ، مع الرئيس عبد الناصر ، دوراً موحهاً ، بينما وقف نهرو موقفاً حذراً . ذلك ان عهد باندونغ ، في نظر المسؤولين المصريين ، قد ولى ، كما ولت السياسة التي تمثله والتي كانت قد توغلت كثيراً واصبح باستطاعة الشيوعيين استغلالها استراتيجياً . فكتب هيكمل يقول ان باندونغ كانت مرحلة وصفحة من الذكريات واللحظات الغالية التي عشناها . ولكنها صفحة طويت .. ويفسر مستشار عبد الناصر تطور الإيديولوجية الحياضية عبر مراحل ثلاث : « عدم الالتزام » ، قبل ١٩٥٥ ، عندما كانت بلدان العالم الثالث تستشعر ضعفها وضياها فلا تستطيع العمل ؛ « الحياة الإيجابية » ، بعد باندونغ والسويس ، عندما ارغم الهجوم الاستعماري البلدان المستقلة حديثاً على التحالف مع الشيطان ؛ وأخيراً ، « عدم الانحياز » ، ساعة التوازن النووي بين المعسكرين ^(١) . وهذه هي الأفكار التي ردها جمال عبد الناصر في خطاب بلفراد الهام ، بتاريخ اول أيلول ، والتي نعود فنجدها موضحة في قرارات الـ ٢٥ دولة التي اشتركت في المؤتمر ^(٢) .

من باندونغ الى مؤتمر بلفراد ، ظهر تطور واضح في العالم الافريقي الاسيوي . فالحياد الذي انطلق من آسيا عقب الحرب العالمية الثانية ، وجد طريقه الرئيسي في افريقيا ، واتجه نحو اميركا اللاتينية . والقارة الافريقية

١ - « اجتماع رؤساء الدول غير المنحازة » ، (الاهرام) ٢٦ أيار عام ١٩٦١ .

٢ - الـ ٢٥ « م : أفغانستان ، الجزائر ، برمانيا ، كامبودجيا ، سيلان ، كونغو ، كوبا ، قبرص ، الحبشة ، غانا ، غينيا ، الهند ، اندونيسيا ، العراق ، لبنان ، مالي ، مراکش ، نيبال ، العربية السعودية ، الصومال ، السودان ، تونس ، ج.ع.م. ، يوغوسلافيا ، اليمن . راجع المقررات في (الاهرام) ، ٧ ايلول عام ١٩٦١ .

تدين لمصر بهذا الالتقاء مع باندونغ . وشكلت بلدان اخرى ، لا سيما غانا وغينيا ، تجمعا مناهضا للاستعمار (ج . ع . م . ، غانا ، غينيا ، مالي ، مراكش ، بلدان الدار البيضاء الخمسة) . وفي قلب القارة السوداء ، نشط سيكوتوري ، وكوامي نكروما ، وموبيدو كيتا لإيجاد حل حيادي لاوروبا وافريقيا . وحصل الالتقاء مع اميركا اللاتينية بواسطة كوبا ؛ ولوحظ ، في بلغراد ، وجود مراقبين من البرازيل وبوليفيا وخط الاستواء . فقد استقطب محور بلغراد - القاهرة تجمع البلدان الجديدة التي اعلنت هكذا مسبقا عن ارادتها في الاتصال بشكل من اشكال الواقع الاشتراكي .

وبعد اجتياز محنة ١٩٥٦ ، نجح النظام العسكري في التراجع ، فلم يترك التحالف الذي فرضته الأيام الصعبة يتحول إلى وضع دائم في إطار استراتيجية عامة .

وما ان حصل المسؤولون العسكريون على تأييد المعسكر الاشتراكي حق قرروا الاحتفاظ بنهجهم الخارجي على صعيد التكتيك فحسب ، دون ان يجعلوا من تجمع بلغراد ذلك « الصقيع » الاسيوي الافريقي الشاسع الذي يضم غير الملتزمين لوقف التقدم الشيوعي في الجنوب ، كما توقع بعض الخبراء الاميركيين .

ويظهر الوجه الجديد « غير المنحاز » للحياد المصري أوضح ما يظهر في سياسة عبد الناصر الافريقية خلال سنوات ١٩٦٠ / ٦٢ (١) .

١ - « ... إننا لن نستطيع بحال من الأحوال - حق لو أردنا - أن نقف بمعزل عن الصراع الدامي الخيف الذي يدور اليوم في أعماق افريقيا بين خمسة ملايين من البيض ومائتي مليون من الافريقيين . لا نستطيع لسبب هام وبدهي ، هو اننا في افريقيا . وسوف تظل شعوب تتطلع اليها ، نحن الذين نحرس الباب الشمالي للقارة ، والذين نعتبر صلتها بالعالم الخارجي كله . ولن نستطيع بحال من الأحوال ان نتخلى عن مسؤوليتنا في المعاونة بكل ما نستطيع على نشر النور والحضارة حق أعماق الغابة العذراء . ويبقى بعد ذلك سبب هام ، هو ان النيل ، شريان الحياة لوطننا ، يستمد مائه من قلب القارة . ويبقى أيضا ان السودان - الشقيق الحبيب - تمتد حدوده الى اعماق افريقيا ... » (فلسفة الثورة) .

شغلت قضية الكونغو النصف الثاني من عام ١٩٦٠ . ومنذ إرسال اول دفعة من جنود هيئة الأمم ، اتضح ان حكومة باتريس لومومبا ، التي تشكلت وفقاً للاتفاق الدستوري بين بلجيكا والكونغو ، والتي اعترفت بها هيئة الأمم وعدد كبير من الدول ، لن تستطيع الاعتماد على غير الفرقة المصرية التي يقودها الزعيم سعد الدين الشاذلي . إذ ان اللواء قطاني ، قائد الفرقة المراكشية ، تهرب ورفض الاشتباك ، وتبعه رئيس الفرقة الحبشية . وبسرعة ، ادركت القاهرة ان الكونغو أصبح الميدان الأساسي للحرب الباردة في افريقيا . لا شك انه ما زال من الممكن ، نظرياً ، مساندة لومومبا ، حتى النهاية ، ومده بوسائل توحيد الكونغو ، وفقاً للاتفاقات التي جعلت منه المسئول عن اول حكومة كونغولية مستقلة ، ولكن في هذا الأمر مجازفة ، وهي الظهور بمظهر المساند للموقف السوفييتي في وجه الولايات المتحدة المصممة على دعم كازافوبو وأدولا ، مع عزل تشومي مؤقتاً . وبدلاً من ان تقاوم احتلال مطار واذاعة ليوبولدفيل من قبل جنود هيئة الأمم ، امرت القاهرة جنودها بالانسحاب . وهاجمت المؤامرة الاستعمارية في صحفها ، ولكنها سحبت فرقها ، في ١٢ أيلول . وترك لومومبا وحده ، يواجه المرتزقة والمؤامرات . فأوقف في ٣ كانون الاول ، ثم اغتيل بأمر من تشومي^(١) . بالطبع ، ان ما أملى على

١ - سوف يتذكر الرأي العام الافريقي طويلاً افتتاحية الـ «موند» Le Monde يوم اللقاء القبض على الرئيس الكونغولي : « ان اول شعور يتبادر الى القلب بعد توقيف السيد لومومبا من قبل خصومه ، هو شعور بالإرتياح ... » (٤ ك ١٠ عام ١٩٦٠) . حول سياسة ج. ع. م. في الكونغو ، راجع (الاهرام) ، ١٣ ك ١٠ عام ١٩٦٠ ، ١٥ ك ١٠ ، ١٤ و ١٦ شباط عام ١٩٦٢ ، المديح المتزعج الذي كتبه م. ح. ميكل (١٧ شباط عام ١٩٦١) ، قرار سحب الكتيبة (١٣ ايلول عام ١٩٦٠) ، برقية جمال عبد الناصر لتشومبيه (١٢ آب عام ١٩٦٠) . حول السياسة الأميركية . راجع : Bulletin d'information de l'Ex-press par P. M. de la Garce, supplément au n. 501, du 19 janv. 1961. ثم Uburu Lumumba, de Serge Michel. Le Congo, de la domination belge à l'indépendance, (Paris 1962), de M. Merlier. يروي الكتابان الوقائع من وجهة نظر الضحايا . منذ تلك الفترة ظهرت مجموعة كبيرة من الكتب نبشت خفايا المأساة ...

القاهرة موقفها هذا ، هو الحذر التكتيكي ، بالإضافة الى ارادة في تجنب اي عمل « إيجابي » قد يؤدي إلى اختلال سياسة التوازن بين المعسكرين ..
انصب الجهد الأساسي على تجميع القوى العاملة في القارة ، ان باتجاه صراع منسجم مع الاستعمار وشكله الجديد ، ام باتجاه رفض الالتزام بسياسة معسكر من المعسكرين . واعتقد عبد الناصر ان هذا النهج الذي اتبعه سيسمح له ان يكون الناطق بلسان افريقيا ، وان يجد ، في القارة السوداء ، عناصر حلف سياسي اصبح ضرورياً أكثر فأكثر نتيجة التغلغل الاسرائيلي هناك (١) .

جمع المؤتمر الثاني للشعوب الافريقية (تونس ، كانون الثاني ١٩٦٠) ٢٩ دولة ، وانصرف لصياغة ميثاق واسع لحركات التحرير الوطني . وجمع المؤتمر الاقتصادي الافريقي الآسيوي (القاهرة نيسان - أيار ١٩٦٠) ٣٣ بلداً فقط كأعضاء عاملين ، إذ رفض اطلاق هذه الصفة على الاتحاد السوفياتي والجمهوريات السوفياتية المسلمة . وتخطت المؤتمر وإنتهى إلى توصيات مائة . وفي المجال الأفريقي ، وطد مؤتمر أكرالعمل الإيجابي (نيسان ١٩٦٠) ثم المؤتمر الثاني للتضامن بين الشعوب الافريقية والآسيوية في كوناكري (نيسان ١٩٦٠) ، وطد المؤتمران دعائم الاتجاه الحيادي المصري . فخلال هذا الاجتماع الاخير ، شجب العالم الثالث اسرائيل للمرة الأولى ، لأنها « تعتمد سياسة توسعية إستعمارية ، وتشارك في تحقيق استعمار جديد يقوم على التغلغل الاقتصادي في البلدان المستقلة » . ومهد مؤتمر التعاون الأفريقي الآسيوي في ستالينباد (تشرين الاول ١٩٦٠) الطريق إلى اجتماع ٢٧ بلداً عضواً في « اللجنة التنفيذية » الأفريقية الآسيوية (تشرين الثاني) في بيروت ، وتبنى المجتمعون مقررات مؤتمر كوناكري حول موضوع دولة اسرائيل . واستمر الهجوم على إسرائيل

١ - راجع « حقيقة التسلل الاسرائيلي في افريقيا » (الأهرام) ، ٣ ت ٢ عام ١٩٦٠ ؛ يوسف الشريف ، « التسلل الصهيوني داخل افريقيا » ، (روز اليوسف) ، عدد ١٧٦٨ ، ٣٠ نيسان عام ١٩٦٢ ؛ في هيئة الامم ، ذكرت اسرائيل انها ارسلت ٦٠٠ خبير ، واستقبلت ١٦٠٠ متمرن ، اكثرهم من الافريقيين (Le Monde, 11 oct. 1962) .

في المؤتمر الافريقي للعمل في لاغوس (كانون الاول ١٩٦٠) ^(١) . وشاركت خمس دول وحكومة ثورية ، الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، في مؤتمر الدار البيضاء (كانون الثاني ١٩٦١) ، واحتلت القضية الفلسطينية مكاناً مرموقاً ، بعد الجزائر مباشرة ؛ وهاجم المؤتمر « التعاون بين فرنسا واسرائيل في المجال النووي » ، واستنكروا وقوف اسرائيل المتواصل بجانب الاستعمار كلما طرحت مشكلة مهمة تتعلق بالقضايا الحيوية لهذه البلاد ، خاصة الجزائر ، والكونغو ، والتجارب النووية ، على بساط البحث . لذلك ادان المؤتمر اسرائيل « كوسيلة في خدمة الاستعمار ، والاستعمار الجديد ، خاصة في الشرق الأوسط ، ولكن في افريقيا وآسيا كذلك » ^(٢) . وتبلورت هذه الأفكار خلال اجتماع اللجنة الاقتصادية لشئون افريقيا ، في أديس ابابا (شباط ١٩٦١) ^(٣) . وفي أيار ، جمع مؤتمر القاهرة الافريقي حكومات الدار البيضاء الست .

وفي آب ، وجه الرئيسان تيتو وعبد الناصر نداءهما للمؤتمر يجمع « كل رؤساء الدول غير الملتزمة في اوروبا وافريقيا وآسيا وامريكا » . فكان مؤتمر بلغراد (٥-٣١ آب ١٩٦١) . ومنذ اليوم الاول للمؤتمر ارتسم تعريف نظري للحياد الجديد يمكن ان يسمى « الحياد غير المنحاز » . ويمكن اطلاق هذه التسمية على البلدان التي تتوفر فيها الشروط التالية :

١ - اتباع سياسة مستقلة ، مبنية على مبدأ التعايش السلمي واعتناق سياسة عدم انحياز او سياسة ترمي لهذه الغاية .

٢ - مساندة حركات التحرير الوطني في كل الظروف .

٣ - عدم الانضمام الى اي حلف عسكري يلزم البلد في الخلافات الراهنة بين الشرق والغرب .

١ - (الأهرام) ١٠٠ ك ١٩٦٠ عام .

٢ - النص الكامل للقرارات (الأهرام) ٨٠ ك ٢٤ عام ١٩٦١ .

٣ - (الأهرام) ١٦٠ ك ٢٤ ، ٤٠ و ١٩ و ٢٥ شباط عام ١٩٦١ .

٤ - عدم الانتساب الى اي معاهدة ثنائية او معاهدة دفاع مشترك قد تؤدي الى النتيجة نفسها .

• - عدم القبول بقواعد عسكرية لاي معسكر على اراضي الوطن .

وعقدت عدة اجتماعات ومؤتمرات افريقية خلال عام ١٩٦١ : الاتحاد النقابي الافريقي (الدار البيضاء ، ايار ١٩٦١) ، القيادة الافريقية العليا (القاهرة ، تموز) ، اللجنة الثقافية الافريقية (طنجة ، آب) ، اللجنة السياسية لمجموعة الدار البيضاء (القاهرة ، آب) .

ومع عام ١٩٦٢ ، اتسعت الحركة وعلى رأسها العلم الثوري للجزائر المستقلة .

ان محصول سنوات التردد هذه بين « الإيجابية » وعدم الانحياز « يثير الاهتمام .

فمن ناحية المساعدة الاقتصادية التي تقدمها البلدان الاشتراكية ، تأتي مصر في المرتبة الثانية ، مباشرة بعد الهند . ويتم انجاز أهم مشاريع الصناعة الثقيلة والاساسية ، وبناء السد العالي بمساعدة الاتحاد السوفياتي وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية والمجر ، ويمثل المعسكر الاشتراكي ٣/١ التجارة الخارجية لمصر (ازداد من ٤٨ مليوناً من الجنيهات عام ١٩٥٢ إلى ١٥٣ و ٣ مليوناً عام ١٩٥٨ ، ليعود فيهبط إلى ١٣٠ مليوناً عام ١٩٦١) ، وفيما عدا الصين ، يزداد التبادل الاقتصادي مع الكتلة الشرقية بصورة مطردة ، ويبقى الميزان التجاري لصالح مصر . وتقوم اتفاقات اقتصادية وتجارية ، على أمد بعيد ، تعطي مصر تسهيلات بقيمة ٢٣٠ مليون جنيه .

وعقدت ثلاثة قروض كبيرة بلغت ١٨٦ مليون جنيه ^(١) ، مع مواعيد

١ - م. المراغي : « طريق الشمال والدائرة الساخنة » ، (روز اليوسف) ، عدد ١٧٦٨ ، ٣٠ نيسان عام ١٩٦٢ . كذبت الوقائع تماماً الرأي الغربي التقليدي : « بقطيعته مع الغرب » .

دفع متأخرة ، وفوائد منخفضة جداً (٢ او ٢,٥ ٪ على ١٥ سنة) ، وهي قروض خاصة بمشاريع التخطيط الاساسية ، وتنص على تسديد الديون بالقطن ، وتدريب مهندسين وفنيين مصريين بأفضل الشروط ، كل هذا يجعل من مساعدة البلدان الاشتراكية خير حليف للسلطة العسكرية في تحقيق النهضة الوطنية ، على الرغم من اضطهاد الحزب الشيوعي وملاحقة اليسار . وحيثما المشير عبد الحكيم عامر « قرار الاتحاد السوفياتي ببيعنا السلاح ، وهو القرار الذي كسر احتكار التسليح الذي فرضه الاستعمار لتدعيم مركزه في الشرق الأوسط »^(١).

ماذا حدث من ناحية الغرب ؟ نالت ج . ع . م . « التي يرتبط مصيرها لحد بعيد »^(٢) بالولايات المتحدة ، كما قالت « التيمس » ، نالت خلال السنوات السبع الممتدة بين ١٩٥٥ / ٦١ ، قروضاً ومساعدات أميركية بقيمة ٥٠٠

الذي يستطيع وحده إعطاء قروض وهبات لأمد بعيد ، عرقل البكباشي ناصر مستقبل الاقتصاد المصري » . (G. Roussau : La politique du colonel Abdel-

Nasser et l'économie égyptienne, Orient, n. 1 Janv. 1957, p. 17-35).

١ - خطاب موسكو ، (الاهرام ، ٣ ك ١٩٦٠ عام . حول النظرية السوفياتية في مساعدة البلاد العربية) . راجع س . سكاشوف : (المساعدة السوفياتية لبلدان آسيا وافريقيا) « اتحاد الشعب ، بغداد » ، ٥ نيسان عام ١٩٦٠ . كذلك : W. Z. Laqueur : The Soviet Union and the Middle-East, (London, 1959), p. 156 355

B. Kerblay : La pénétration économique des pays du bloc soviétique au Moyen-Orient, Orient, N. 13 (1960), p. 169-74.

V. Alkhimov : Coöperation between the U. R. S. S. and the under - developped countries, Voprossy Ekonomiki N. 6. 1957, الترجمة الانكليزية .

تأدروس أ . ع . الملك ، رسم جدولاً لما استفادته مصر في أطروحته : Some aspects of the control of Egypt's foreign trade since 1945, Ph. D. London, 1961, ex. dact. p. 158-261.

Inside Egypt (II) : Egypt in blinkers, 10 jan5. 1962. - ٢

إنها استمرار سياسة Middle-East Supply Center . راجع :

S. Argov, American Policy in the Near-East 1941-1945, (the N. Sc. Ec. London 1954, ex. dact., p. 104-45).

مليون دولار ، يشكل الفائض الزراعي القسم الاكبر منها ^(١) . وكانت بعثة القيسوني في الولايات المتحدة (نيسان ١٩٦٢) نقطة التحول في تحسن العلاقات ، على نطاق واسع ، مع البلدان الغربية ، بدعم من ادارة كينيدي الجديدة . عقدت البعثة اولاً اتفاقات مع البنك الدولي والحكومة الأميركية ، رغم معارضة الملك سعود ، فحصلت مصر على ٤٢ مليون دولار كسلفة من البنك المذكور ، وعلى مساهمة شركة وستنفهاوس في بناء محطة التوليد الكهربائية في القاهرة (٣٢ مليون دولار تسدد خلال ٣٠ سنة بفائدة ٢ ٪) ، وعلى محركات قطر ديزل من شركة الجنرال موتورز (١٠ ملايين) . ودرس مشروع اتفاق ينص على ان تقدم الولايات المتحدة مواد غذائية بقيمة ٤٥٠ مليون دولار خلال ثلاث سنوات ، و ٢٧,٥ مليوناً لشبكة الأقفية . وجرت مفاوضات مع الولايات المتحدة واليابان وبريطانيا وألمانيا الغربية وايطاليا لمساهمة مشتركة في مشاريع تخطيط السنوات الخمس ^(٢) .

ورغم الصفقات العسكرية الألمانية مع اسرائيل ، صفقات تدرج في حساب

١ - محمود المراغي ، « الحياذ يقف على رجله » ، (روز اليوسف) ، عدد ١٧٥٩ ، ٢٦ شباط ١٩٦٢ .

٢ - الاهرام ، ٣٠ نيسان ، ٥ و ٦ أيار عام ١٩٦٢ ؛ Le Monde, 14 et 23 Mai 1962;

« أصبحت مصر خاضعة للمساعدة الأميركية التي تتمثل خاصة بزيادات القمح التي تبلغ قيمتها حتى ٦٠ مليون من السترليني في العام . اذا كان مصير الجيش المصري يتعلق بالاسلحة الروسية فان مصير الشعب المصري ، اليوم ، يتعلق ، على صعيد ليس أقل إلحاحاً ، بالمنتجات الغذائية الأميركية » .

(Socialism in the Nile, The Economist, N. 6193, 5 mai 1962, حسب و. فولبرايت ، رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الاميركي ، (8 - 457 p. تقدم الولايات المتحدة لاسرائيل مساعدة تفوق من ١٠ أضعاف الى ٢٠ ضعفاً أكبر مساعدة لأي بلد عربي (الاهرام) تذكر الأسوشيتدس برس ، ٤ أيار عام ١٩٦٢) . « على العالم بأجمعه أن يدرس بانتباه بالسخ الميثاق الوطني » ، صرح د. جاكوبسون ، رئيس بعثة البنك الدولي الى القاهرة (الاهرام ، ٢٥ أيار عام ١٩٦٢) .

التعويضات وهي أضخم بكثير من حجم التبادل مع مصر^(١) ، فإن تغفل الجمهورية الألمانية الفدرالية الاقتصادي والثقافي في مصر يجعل منها اول دولة اوروبية كبيرة على ضفاف النيل . والاتفاق الاقتصادي الذي عقد في ٢٦ حزيران ١٩٦١ (١٠٥ ملايين من الجنيهات كقروض) هو أهم اتفاق وقع ، حتى يومنا ، مع قوة أطلنطية ، اذ انه مخصص بكامله للبناء الاقتصادي : ٥٠٠ مليون مارك لسد الفرات في سوريا ، ١٥٠ مليون للتأسيس ، و ٤٠٠ مليون للصناعة^(٢) . وتأتي ايطاليا ، بدافع من فريق فانفاني - ماتسي ، مباشرة بعد ألمانيا^(٣) ، يتبعها اليابان . وتحسن العلاقات مع بريطانيا واضح وان كان على

١ - د. عبد الرازق حسن ، « العلاقات الاقتصادية مع ألمانيا الغربية » ، (الاهرام ، ٢٢ ايار عام ١٩٦١) .

٢ - (الاهرام) ٢٩ حزيران و ٧ تموز عام ١٩٦١ . كتاب غريب :

Behind the Egyptian Sphinx, prelude to World War III?

I. Sedar et H. Greenberg (Philadelphia, 1960),

يجمع بمعلومات حول مؤامرة مزعومة ، هتلرية ، شيوعية ، لبناء قوة عربية والايقاع بالغرب خلال حرب عالمية مقبلة ؛ ولكن للأسف ، لا يستند عرض الاسماء والاحداث لمراجع . حول العلاقات الألمانية - المصرية ، راجع دراستنا ، « ألمانيا الغربية والشرق الاوسط » ، المء ، ٢٤ ك ٢٩ عام ١٩٥٩ ؛ ولكن بشكل خاص ندوة ليبزيج التي يديرها الاستاذ و. ماركوف ؛

Probleme des Neokolonialismus und die Politik der beiden deutschen Staaten gegenüber dem nationalen Befreiungskampf der Völker, bd. 1, Leipzig, 1961.

كذلك :

J. Joesten : The Germans and Col. Nasser - West and East German relations with Cairo 1958-59, Hartsville, Mars, 1959, ex. miméo,

معلومات اقتصادية جيدة ؛ بين النازيين المقيمين في مصر ، يذكر د. هانس ايزل ، د. جوهاني فون ليزر وهرمان زيند ص. (١٦ - ٧) .

٣ - Les rapports économiques et commerciaux de l'Italie avec le continent africain,

Notes et Etudes Documentaires, no. 2858, Mars 1962.

« ايطاليا والبتروال العربي » (الاهرام الاقتصادي) عدد ١٦٧ ، ١٣ آب عام ١٩٦٢ .

نطاق أضيق ؛ اذ ان السياسة الانكليزية في سوريا ولبنان والأردن ولا سيما خلال ربيع عام ١٩٦٢ ، أثارت ردود فعل مريرة في القاهرة ^(١) . وأخيراً ، بعد اتفاقية ايفيان التي تبعتها اطلاق سراح الدبلوماسيين الفرنسيين ، عادت العلاقات بل الصداقة بين فرنسا ومصر الى مجاريها ، صداقة ترجع الى قرن ونصف القرن ^(٢) .

بعد هذا التحليل المقتضب ، يجوز القول ان المضمون الاساسي للحياة المصري بقي هو نفسه خلال المرحلتين . ففي الحالتين كان يهدف الى استخدام انجع الوسائل للحصول ، من القوى الرئيسية التي تقسم العالم ، على مساهمة فعالة في مكافحة التخلف . ولكي تنال هذه المساهمة ، فسخت مصر ، في مرحلة اولى ، التحاقها بالمعسكر الغربي ، التحاق كانت قد فرضته عليها السيطرة الاستعمارية ، من هنا يُفهم التشديد على « ايجابية » الحيات يومذاك ، اي على الجانب المكافح ، الحاد ، الموجه ضد اسياد البارحة . ولم يكن البحث عن المعادلة بين المعسكرين ممكناً الا خلال المرحلة الثانية ، بعد ان توطدت

١ - « لماذا امضى سفيرنا في لندن ثلاثة شهور في القاهرة ؟ والعرش السعودي والخبايا البريطانية » ، (روز اليوسف عدد ١٧٦٨ ، ٣٠ نيسان عام ١٩٦٢ ، والتي كانت تمسك « بزمام الامر » ، راجع جاد لبيب .

La structure économique en Egypte et les relations monétaires anglo-égyptiennes depuis 1931, Le Caire, 1952.

٢ - في ايار ، تحدثت الصحافة المصرية عن عروض من المصانع الفرنسية ، لا سيما « كوفراي » وبلغ أحدها ٦٥ مليون جنيه (الاهرام ، ٤ ايار عام ١٩٦٢) . نشرت الصحافة المصرية نبأ توقف محطة « مصر الحرة » عن البث (الاهرام ، ٢٥ ايار عام ١٩٦٢) . هذا هو وضع العلاقات الاقتصادية بين مصر والغرب في ربيع ١٩٦٢ : ٤٣ ٪ من التجارة الخارجية المصرية ؛ الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية تعطي ٤٠ ٪ من الواردات المصرية ؛ قتل الولايات المتحدة ١٤ ٪ من التجارة المصرية ، ولكنها لا تسام في مشاريع الخطة ؛ ولكن مصر تشكو من عجز في ميزانها التجاري بقيمة ٦٨ مليون جنيه عام ١٩٦١ ، والقسم الاكبر يذهب في تسهيلات التسليف التي تسمح بتغطية الحاجة للمنتوجات المذائية (محمود المراغي : الفاضون في الشمال ، روز اليوسف ، عدد ١٧٦٩) .

دعائم الدولة الوطنية في اعقاب حوادث السويس ، واستطاعت القاهرة ، بدون التعرض الى الخطر ، ان تعيد علاقاتها بالغرب ، اذ انها كانت قد حصلت من الكتلة الاشتراكية على المساعدة الضخمة التي اشرنا اليها . ولم تعد اللهجة منذ ذلك الحين لهجة النضال وانما لهجة « التوازن » بين المعسكرين ؛ وسياسة كنيدي تتفق كل الاتفاق مع النهج المصري الجديد . ذلك ان الغرب قد اصبحت مقتنعا بأنه لن يتمكن من استرداد السيطرة العسكرية على الشرق الاوسط .

وانطلاقاً من هذه القناعة ، اعتبر كنيدي ان خير وسيلة لمكافحة الشيوعية في المنطقة هي اقامة سد منيع ، تغلب عليه الناحية الاقتصادية ، في وجه الاغراء الشيوعي . وجمال عبد الناصر هو ، في نظر الولايات المتحدة ، اكثر المناهضين للشيوعية فعالية في العالم العربي والشرق الاوسط ؛ وهو وحده ، من بين قادة المنطقة ، يقدم حلاً قومياً واجتماعياً في آن واحد ، حلاً يتجنب الاجراءات الثورية ويدعمه جهاز صلب يملك اطراراً فنية وفيرة العدد وذات نوعية مقبولة (١) .

بدأ الحياض الايجابي كاطار للعلاقات بين مصر والغرب ثم امتد بالتدريج لحدود العالم الافريقي - الاسيوي ، ليتوضح ضمن القارة الافريقية ، ثم لينتشر ، بتأثير يوغوسلافيا ، على نطاق العالم ، باتجاه اميركا اللاتينية ، كمخرج من

١ - مدير البنك الدولي ، بنفسه ، اوجين بلاك ، يمطي النظرية في كتابه :

The Diplomacy of Economic Development.

وقد قدم له ناظر الخارجية الاميركية السابق ، كريستيان ميرتر (Harvard, 1960) في وجه « ثورة الآمال المتعاظمة » يجب ان تفهم « ان حكومات هذه البلاد هي المحرك الاساسي للتغير في مجتمعات يعارض فيها ائاس كثيرون هذا التغير (...) ليست المشكلة هنا ، اذن ، مشكلة ايديولوجية ، وانما هي الحاجة . والرجل السياسي والبيروقراطي في هذه البلاد هما بالفعل اصحاب التوجيه والحكم في الوقت ذاته » (ص ٦ ، ١٢) . على الغرب أن يعرض « حلاً مواجهاً (للشيوعية) ، يستطيع تأمين نمو يوازي النمو الذي يحققه النظام الشيوعي ، دون ان يدفع الثمن المائت من الخسائر الانسانية الذي يفرضه هذا النظام . » ويشير الى البلدان المتخلفة التي « لا ترى الحل » ... (ص ١٥ - ١٦)

الحرب الباردة بين المعسكرين النوويين المتخاصمين . والحياد الايجابي الذي انطلق من آسيا ، يشكل الاطار العام لايديولوجية النظام العسكري ، والعنصر المكون الاول .

ولئن كان الحياذ اول فكرة ظهرت في النظام الناصري ، فذلك لا يعني انه مجرد مساومة . وقد وصفه عبد الناصر في ٢٨ كانون الثاني ١٩٥٨ بقوله انه يعرب عن « عزتنا الوطنية وثقتنا بأنفسنا » .

وأدى رفض التبعية السياسية الى بروز الشخصية الوطنية المصرية على مسرح العالم .

ولكن ، الى اي حد يستطيع الالتقاء مع السياسة الأميركية الجديدة والتعاون الوثيق المتزايد مع الدول الغربية التي لم يدنسها « الاستعمار القديم » (الولايات المتحدة والمانيا الغربية خاصة) ان يحول وجهة الحياذ المصري ، او ان يشوّهه . هذا هو السؤال الذي يطرح اليوم ، بعد التقارب العلني بين القاهرة والغرب في ١٩٦١ / ٦٢ . ولكن الوضع العالمي من جهة ، وضغط الرأي العام المصري من جهة ثانية كفيلا بتجميد المطامع الغربية التي يعبر عنها بروز علي صبري كرجل العهد الثاني ، صبيحة الذكرى العاشرة للإنقلاب .

الفصل الثالث

المشاكل المصيرية للقومية العربية

نصطدم ، ونحن نخوض هذا الموضوع ، بطائفة من الافكار المسبقة . لقد ظل الغرب زمناً طويلاً يجهل ارادة الأقطار العربية في تصور نهضتها القومية من خلال الوحدة . لا بل ظل يتخوف من ذلك .

اما المراقبون الغربيون الذين يسعون لتفهم القضية ، فانهم لا يملكون من عناصر التقدير في بلادهم سوى التحليلات الخاطئة التي خلفها الاستعمار ، بينما لا تساعد حدة المناقشات حول « القومية العربية » في الشرق الأوسط على التحليل العلمي .

ولكن مصر التي ندرسها ، مصر التي تتكوّن وتعيش امامنا ، تريد ان تؤكد عروبتها ، لا ان تكون جزءاً من العالم العربي فحسب . وجمال عبد الناصر اعطى « القومية العربية » واقعاً فعالاً كان يحلم به انصارها منذ اكثر من قرن^(١) .

١ - لأسباب تتعلق بالمكان ، لا يمكن سرد التاريخ . يجد القارئ مراجع مفصلة ، حتى ١٩٥٩ ، الكتب التي تدور حول الموضوع في « كفاح العرب في سبيل الحرية والوحدة والقومية العربية » المكتبة الوطنية ، القاهرة ، ١٩٥٩ .

ولوضوح التحليل ، يمكن دراسة المشاكل المصرية الخاصة (الفهم النظري ، وأشكال التطبيق) في اطار « القومية العربية » ، كعامل أساسي في ايدولوجية النظام العسكري ، وذلك على مراحل ثلاث : من ١٩٥٢ الى ١٩٥٨ ، ومن ١٩٥٨ الى ١٩٦١ (اي السنوات الثلاث التي قامت فيها الوحدة السورية - المصرية ضمن الجمهورية العربية المتحدة) ؛ وأخيراً ، منذ الانفصال السوري . اما تبلور هذه المسألة فسوف يتم في نقاش تغلب عليه الحدة بين جناح النظام القومي والعسكري ، وجناح الحركة الوطنية الماركسية ؛ جدل دائب لا بد له من ان يلقي اضواء كشافه على نشوء « الاشتراكية الديمقراطية التعاونية » ، وهي العنصر الأساسي الثالث في الايدولوجية قيد الدرس .

غالباً ما يرجع جمال عبد الناصر الى سنة ١٩٥٣ ، وهو يستعرض أصول « القومية العربية » ، كنقطة انطلاق . انها السنة التي كتب فيها « فلسفة الثورة » . ان نص هذا الكتاب معروف ، وانما يجب تتبع اللحمة بين اجزائه .

يقول الرئيس المصري : « أنا أذكر فيما يتعلق بنفسي ان طلائع الوعي العربي بدأت تتسلل الى تفكيري وأنا طالب في المدرسة الثانوية أخرج مع زملائي في إضراب عام في الثاني من كانون الاول من كل سنة ، إحتجاجاً على وعد بلفور الذي منحته بريطانيا لليهود ومنحتهم به وطناً قومياً في فلسطين اغتصبته ظلماً من أصحابه الشرعيين » .

وعلى السؤال : « لماذا الإحتجاج ؟ » لم يكن عبد الناصر يجد جواباً سوى أصدقاء العاطفة . ولم يدرس إلا فيما بعد ، عندما أصبح طالباً في الكلية الحربية « تاريخ حملاات فلسطين ومشاكل البحر المتوسط » بالتفصيل ؛ وتكشف له حرب فلسطين ، عام ١٩٤٨ ، « واجباً يحتمه الدفاع عن النفس » . وطوال الحرب ، كان النقيب عبد الناصر ، ضابط أركان في كتيبة المشاة السادسة ، يستقصي اسباب تفكك القوى العربية المسلحة : مؤامرات إستعمارية مع

السلالات الحاكمة ؛ ضعف عسكري ؛ ولكن ، خاصة ، إنقسام العرب :
« ولما إنتهى الحصار وإنتهت المعارك في فلسطين وعدت إلى الوطن ، كانت
المنطقة كلها في تصوري قد أصبحت كلا واحداً (...) منطقة واحدة ، ونفس
الظروف ، ونفس العوامل بل ونفس القوى المتألبة عليها جميعاً ! وكان واضحاً
ان الإستعمار هو أبرز هذه القوى . وأفضت تأملات ١٩٤٨ / ٤٩ إلى
تساؤلات ١٩٥٣ : « ذهبت الأيام التي كانت فيها خطوط الأسلاك الشائكة ،
التي تخطط حدود الدول ، تفصل وتعزل (...) ولم يبق مفر امام كل دولة من
ان تجيل البصر حولها تبحث عن وضعها وظروفها في المكان وترى ماذا
تستطيع ان تفعل فيه وما هو مجالها الحيوي وميدان نشاطها ودورها الايجابي
في هذا العالم المضطرب (...) أيكن ان نتجاهل ان هناك دائرة عربية تحيط
بنا ، وان هذه الدائرة منا ونحن منها ، امتزج تاريخنا بتاريخها ، وارتبطت
مصالحنا بمصالحها ، حقيقة وفعلًا وليس مجرد كلام ؟ (...) أيكن ان نتجاهل
ان هناك عالماً اسلامياً تجمعنا وايه روابط لا تقربها العقيدة الدينية فحسب ،
وانما تشدها حقائق التاريخ ؟ .. » بعد ذلك بقليل ، يردد عبدالناصر ان العاملين
الذين يعملان من « الدائرة العربية » بدون اي شك ، أهم الدوائر وأكثرها
قرباً منا ، هما عاملان التاريخ والدين . واذا كانت عبد الناصر لا يذكر شيئاً
عن المطالعات التي كونت تفكيره في هذه الفترة ، والتي ذكرناها ، فإنه يذكر
كتاب « ستة ابطال يبحثون عن مؤلف » للمسرحي الايطالي بيراندلو :
« لست ادري لماذا يخيل الي دائماً ان في هذه المنطقة التي نعيش فيها دوراً هاماً
على وجهه يبحث عن البطل الذي يقوم به ، ثم لست ادري لماذا يخيل الي ان
هذا الدور الذي أرهقه التجوال في المنطقة الواسعة الممتدة في كل مكان حولنا ،
قد استقر به المطاف متعباً منهوك القوى على حدود بلادنا يشير اليها ان نتحرك ،
وأن ننهض بالدور ونرتدي ملابسنا ، فإن احداً غيرنا لا يستطيع القيام به .
وأبادر هنا فأقول ان الدور ليس دور زعامة . انما هو دور تفاعل وتجاوب مع
كل هذه العوامل ، يكون من شأنه تفجير الطاقة الهائلة الكامنة في كل اتجاه من

الاتجاهات المحيطة بنا . ويكون من شأنه تجربة لخلق قوة كبيرة في هذه المنطقة ترفع من شأن نفسها وتقوم بدور ايجابي في بناء مستقبل البشر .
يسترعي الانتباه في هذه النصوص ان كاتبها ينظر من الزاوية المصرية المشرقة نحو الخارج ، نحو الدائرة العربية وهي الأكثر قرباً ، تاريخياً وعاطفة ، والتي امتزجت بها مصر دون ان تذوب فيها . ومن الأهمية بمكان ان يبقى هذا الطرح لمشكلة « القومية العربية » قبل التسمية ، ماثلاً في ذاكرتنا سيلقي ضوءاً على التطور الذي حدث بعد الانشقاق السوري .

نحن ، هنا ، بعيدون عن مطلب الوحدة وعن التطلع الجذري للوحدة القومية الذي يدوي منذ قرن في سوريا ، قلب النواة العربية . ذلك ان الوجدان الوطني في مصر تكوّن من عناصر عديدة ومعقدة : منها قومية جمال الدين الافغاني الاسلامية والاصلاحية ، التي يمثّل الشيخ محمد عبده جناحها الديني ، ويمثّل الطهطاوي جناحها المدني ؛ ومنها ايضاً حركة التحرر الوطني التي رفعت احياناً علم الاسلام مع النديم ، وحياناً اخرى علم تركيا مع مصطفى كامل ومحمد فريد ، او نادى بالشخصية المصرية الخاصة مع لطفي السيد واتباعه ، لا سيما سعد زغلول ، وشددت على هذه الخصوصية في فترة ما بين الحربين بلسان الوفد ومفكري الاتجاه التحرري (طه حسين ، هيكمل ، سلامة موسى) ، ان هذه العناصر جميعاً أبقّت الوعي الوطني المصري منعزلاً عن التيارات العربية القريبة ، مع العلم انه لم يكن باستطاعة اية حكومة مصرية ، بعد موت زغلول ، ان تتجاهل تلك التيارات (١) .

١ - عن سعد زغلول ، ترى الكلمة المعروفة ان الدول العربية اذا جمعت كانت المجموع صفراً (راجع صلاح عبد الصبور : « انها ثورة العرب جميعاً » ، روز اليوسف ، عدد ١٦٢٥ ، ٣ آب ١٩٥٩) . حول نشوء القومية العربية راجع ح. ز. نصيب : « القومية العربية » (نشر مؤسسة فرنكلين ، ترجمة عبد اللطيف شرارة) .

F. A. Sayegh, Arab Unity, New York 1956.

محمد عزة دروزة ، « الوحدة العربية » (بيروت ١٩٥٧) . حول الموقف المصري ، أنيس صايغ : « الفكرة العربية في مصر » ، بيروت ، ١٩٥٩ .

لقد كان الاتجاه القومي الاسلامي قد ترسخ في هذه الفترة ، مع اسرة « المنار » وعلى رأسها رشيد رضا ، ومع الاخوان المسلمين ، بينما قرر الجناح الليبرالي للبورجوازية الصناعية ان يدخل في حسابه ما يمثل العالم العربي من مدى حيوي للانطلاق الاقتصادي . عندها أعلن مكرم عبيد : « ان المصريين عرب »^(١) . نحن في سنة ١٩٣٩ ، السنة الفاصلة . لقد اتخذت عدة اجراءات تشكل المرحلة الاولى لنشوء الفكرة العربية في فترة ما بين الحربين : حسم النزاع بين العراق والعربية السعودية وتوقيع حلف صداقة (١٧ نيسان ١٩٣١) ؛ حلف صداقة بين السعودية واليمن (١٢ أيار ١٩٣٤) ؛ معاهدة عربية أخوية وتحالف عراقي - سعودي (نيسان ١٩٢٦) ، انضمت اليه اليمن (٢٩ نيسان ١٩٣٧) ؛ معاهدة بين مصر والعربية السعودية وتصفية النزاع القديم (أيار ١٩٣٦) ؛ محادثات بين الحكومات حول فلسطين (١٩٣٦) ؛ مؤتمر عربي حول فلسطين (١٩٣٧ و ١٩٣٨) ؛ اشتراك مصر والعراق والأردن والعربية السعودية واليمن في مؤتمر الدائرة المستديرة حول فلسطين ، تلبية لدعوة الحكومة البريطانية (لندن ١٩٣٩) ؛ نشوء فكرة اتحاد اقتصادي عن طريق مركز الشرق الأوسط للتموين (١٩٤١) ؛ قيام جمعية الاتحاد العربي في القاهرة (٢٥ أيار ١٩٤٢) . ورداً على انتفاضة رشيد عالي الكيلاني المؤيدة للمحور ، صرح انطوني ايدن : « يبدو لي من العدل والطبيعي ان تتوثق العلاقات الثقافية والاقتصادية ، بالإضافة الى العلاقات السياسية ، بين الاقطار العربية » (٢٩ أيار ١٩٤١) . وفي القاهرة ، صمم مصطفى النحاس باشا على ان يمسك بزمام المبادرة : في ٣٠ آذار ١٩٤٣ ، ابلغ البرلمان عزمه على التشاور مع الحكومات العربية لمعرفة امكانات قيام اتحاد عربي . ومن تموز ١٩٤٣ الى شباط ١٩٤٤ ، أجرى رئيس الحكومة المصرية محادثات ثنائية مع الحكومات العربية الست الأخرى ، وأذاعت

١ - « المصريون العرب » ، الهلال (نيسان ١٩٣٩) ، عدد خاص « العرب والاسلام في العصر الحديث » .

اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي « ميثاق الاسكندرية » ، في ٧ تشرين الاول ١٩٤٤ ؛ وعينت لجنة فرعية فوضعت مشروع حلف اولي ، ثم عدل المشروع لتعزيز اللامركزية ، خاصة في مجال السياسة الخارجية (حذف البند التالي : « لا يسمح في اي حال باتباع سياسة خارجية قد تعارض سياسة الجامعة او احدى الدول الأعضاء ... ») وتم انشاء جامعة الدول العربية ^(١) . وأدت هزيمة فلسطين إلى توقيع معاهدة الضمان الجماعي بين الدول العربية (حزيران ١٩٥٠) ^(٢) .

ازاء هذا التجمع التدريجي الذي يأخذ شكل تنسيق بين الدول أكثر منه شكل توحيد ، ثمة اتجاهان في الفلسفة السياسية .

في مصر - ومن سياسة الوفد (١٩٣٩ / ٤٥) حتى « فلسفة الثورة » ، تبدو الحركة العربية كضرورة تاريخية وثقافية ، كخطوة تفرضها الواقعية السياسية والاقتصادية ، اي باختصار ، كتمثيل للتطور المصري ذاته . هذه

١ - حول تاريخ الجامعة العربية ، راجع سلسلة مقالات « مفهومان للتضامن العربي » في « اتحاد الشعب » (بغداد) ، ٢٠ - ٢٤ آب ١٩٦٠ ، حيث توجد وثائق عديدة تنشر لأول مرة ؛ ب. بطرس غالي ؛

Arab League bibliography, (Le Caire, 1955)

٢ - حول العملية الفعلية للتوحيد ، هناك كتابات كثيرة ، نذكر منها : م. ع. دروزة ، « حول الحركة العربية الحديثة » ، صيدا ، ١٩٥٠

A. Nassif, Traité et accords de fraternité entre les pays arabes, Rv. Eg. M. Int., Le Caire, 1949.

محمود كمال ، « الدولة العربية الكبرى » ، القاهرة ، ١٩٥٩ . م. أنيس و م. ع. محمود ، « يقظة العرب الحديثة وكفاحهم » . في س. عاشور ، « دراسات في المجتمع العربي » ، القاهرة عام ١٩٦٢ .

M. A-G. Yehia : The Pan-Arab movement in theory and practice th. pb. D. London, 1950 ex. dact.

الكتاب الذي اشترك فيه ع. ق. حاتم ، ي. عويس ، م. عطاء ، ح. جاماتي الخ ... مع مقدمة لعبد الناصر : « القومية العربية والاستعمار » ، القاهرة ، ١٩٥٦ الخ ...

هي ، على الأقل ، نظرة الدولة ؛ وقد كتب عبد الرحمن عزام باشا ، اول أمين عام للجامعة ، يقول : « في الواقع نحن في أشد الحاجة الى البلاد العربية . وأنا كمصري اقول ان مستقبلنا نحن مرتبط بحاجتنا الى البلاد العربية اكثر من حاجة البلاد العربية الى مصر . فنحن نضع سنوياً اربعمائة ألف مخلوق جديد ، اعني ان زيادة سكان مصر في عشر سنوات فقط توازي عدد سكان العراق او سوريا ، بينما نحن نعيش في وادي ضيق . صدقوني ان كل ما تسمعونه عن مسألة استصلاح الصحاري ستثبت الأيام انه خيال . لكن حياتنا المقبلة رهن بان نكون شعباً صناعياً . ولا يمكن ان تبقى مصر دولة مستقلة تدافع عن نفسها عسكرياً وتستطيع ان تعيل سكانها ، الا اذا تطورتا تطوراً صناعياً كبيراً . وهذا التطور يستلزم ان يكون لنا مدى حيوي ، وهذا المدى هو اخواننا العرب الذين يفهموننا ويميزوننا عن غيرنا . فنحن - اقتصادياً - في حاجة الى البلاد العربية التي ثبت انها اغنى بلاد العالم من حيث المواد الخام اللازمة لصناعاتنا المستقبلية كما انها السوق الوحيدة لانتاجنا في المستقبل . نحن لا نستطيع ان نترك سوريا تفعل ما تشاء بنفسها . لأن الاستراتيجية الطبيعية لنا تقتضي ان تعيش سوريا في مدانا الحيوي » .. كذلك فإن طلعت حرب ، مؤسس ورئيس فريق مصر ، يتجه نحو البلاد العربية ويكتشف الشرق منذ ١٩٢٥ ، كما تشهد بذلك تقاريره ؛ وبعكس سعد زغلول فإنه رسم لوحة لما سمي فيما بعد بالقومية العربية : « نحن المصريين ، لن نتوقف عن اداء واجبنا في سبيل العروبة المشتركة . وقد نشهد عند ذاك جهوداً تبذلها الاقطار العربية الاخرى لتنظيم لتكمل جهودنا حتى تولد من هذا الالتقاء معارف ومبادئ اعتراف تتغذى بها روح الشرق ... » (١) .

هذه هي أيضاً ارادة الحركة الوطنية المتمثلة بشعاري الوفد : « الجلاء » و

١ - ذكر عزام في ساطع المصري ، « العروبة اولا » ، ص ١٢٧ ، طلعت حرب ، « كتاب »

جزء ١ ، ص ١٤٠ .

« وحدة وادي النيل » . اما اليسار الماركسي ، وهو الذي يحارب ايديولوجية وجهاز الإخوان المسلمين ، ان في الجامعة او في النقابات ، فقد اهتم بتخصيص جزء من برنامجه وتحليلاته النظرية للمسائل العربية ، مشدداً على وحدة نضال الشعوب العربية ضد الإستعمار والرجعية الداخلية ، وعلى ضرورة فصل السياسة عن الدين ^(١) .

واذا توصل جمال عبد الناصر الى فكرة الوحدة العربية عام ١٩٥٣ فإنما كان ذلك عن طريق اهداف وحاجات حركة التحرير الوطنية العربية . ومن ١٩٥٢ الى ١٩٥٨ ، دأب النظام العسكري على تقوية أسس حركة الوحدة العربية وعلى ابراز الجانب العربي في دعايته : معاهدة الدفاع المشترك المصري - السعودي (٢٧ تشرين اول ١٩٥٥) الذي انضمت اليه اليمن (نيسان ١٩٥٦) ؛ توحيد قيادات الجيوش المصرية والسورية والأردنية (٢٤ تشرين اول ١٩٥٦) ؛ ميثاق الضمان الجماعي بين مصر وسوريا والاردن والعربية السعودية (١٩ كانون الثاني ١٩٥٧) ؛ المؤتمر الثقافي العربي الثالث ثم الرابع (١٩٥٧ و ١٩٥٩) ؛ القرارات الأولى للجنة السياسية التابعة للجامعة العربية ، حول الوحدة الاقتصادية (آب ١٩٥٦) ؛ اتفاق الاتحاد الاقتصادي السوري الأردني (٥ آب ١٩٥٦) ؛ اعداد مشروع وحدة اقتصادية عربية ، بناء على اقتراح مصر وانطلاقاً من الوحدة السورية - المصرية ^(٢) .

في الطرف الثاني من التشكيلة الإيديولوجية ، نجد مجموع الأحزاب السورية ، (عدا الحزب الشيوعي) وبعض الاحزاب اللبنانية العربية ، بينما تتخذ

١ - راجع لشهدي ع. الشافعي و ع. م. الجبيلي ، « اهدافنا الوطنية » (١٩٤٥) ، مجموعات « الفجر الجديد » (١٩٤٥ / ٤٦) ، « الجماهير » (١٩٤٧ / ٤٨) « الملايين » (١٩٥١) .

٢ - نقد عنيف جداً من قبل اليسار السوري - اللبناني في مقال يوسف خطار الحلو ، « الوحدة الاقتصادية العربية في ضوء الواقع والتجربة » ، (الاخبار) بيروت ٢٧ ايار ١٩٦٢ .

الأحزاب العراقية مواقف مشابهة لمواقف الأحزاب المصرية . وفي دمشق ، أطلق حزب البعث العربي الاشتراكي بقيادة ميشال عفلق وأكرم الحوراني ، الأفكار التي سيعتقها جمال عبد الناصر تدريجياً بعد ١٩٥٦ ، ثم بشكل حاسم عام ١٩٥٨ : الوطن العربي وحدة سياسية اقتصادية لا تتجزأ .. ولا يمكن لأي قطر من الأقطار العربية ان يستكمل شروط حياته منعزلاً عن الآخر .. الأمة العربية وحدة روحية وثقافية ، وجميع الفوارق القائمة بين اعضائها عرضية زائفة تزول جميعها بيقظة الوجدان العربي (...) . الوطن العربي هو الارض التي تسكنها الأمة العربية ، ويمتد من الخليج العربي الى المحيط الاطلسي . والعربي هو من كانت لغته العربية ويعيش في الأرض العربية او يرغب بالعيش فيها ويؤمن بانتمائه للأمة العربية (١) .

ويردد دستور جمهورية مصر في ١٦ كانون الثاني ١٩٥٦ ، صدى هذه الأفكار : « مصر دولة عربية مستقلة ذات سيادة ، وهي جمهورية ديمقراطية . والشعب المصري جزء من الأمة العربية » (مادة اولى) « الاسلام دين الدولة ، واللغة العربية لغتها الرسمية » (مادة ٣) . ولكن من الواضح ان مصر لا تستقي وجودها من الأمة العربية ؛ بل هي ترتبط بها تبعاً للمشاركة في الحياة الثقافية والدينية واللغة والروابط التاريخية . والشعب المصري ، وهو ينتسب للعروبة ، لا يتخلى عن مصريته العريقة .

كيف يمكن تفسير المنعطف الايديولوجي الذي تم عام ١٩٥٨ ؟ ثلاث حلقات من الأحداث تسمح بفهم ذلك .

٩ - م . كامل ، « الدولة العربية الكبرى » ، ص ٥٨٠ - ٦ . صياغة تذكر بصياغة الحزب القومي السوري ، لأنطون سعاده ، وهو حزب اشترك في عدة مؤامرات مسلحة ضد سلامة لبنان ، يبدو ان اكرم الحوراني كان احد القادة المرموقين للحزب القومي السوري . غداة الحرب العالمية الثانية ، قبل ان يؤسس حزبه الاشتراكي العربي . (ممدوح رضا ، « الموقف في سوريا » ، روز اليوسف « عدد ١٧٦٩ ، ٧ ايار ١٩٦٢) .

هناك أولاً حركة تضامن الجماهير الشعبية في البلاد العربية مع مصر أبان العدوان الثلاثي : اضرابات عامة في العراق وسوريا والأردن ولبنان والسودان وليبيا وتونس ومراكش والبحرين وقطر والكويت وعدن ؛ تظاهرات طلاب وعمال ؛ حشد متطوعين للدفاع عن القناة ؛ نسف أنابيب النفط على الحدود السورية العراقية وفي حصص انتقاماً . وقد أبرزت حركة التضامن التي اجتاحت البلاد العربية من طنجة الى الخليج العربي قيادة جديدة أكثر فعالية من السياسيين التقليديين ، هي النقابات العمالية العربية ، لا سيما نقابات عمال النفط . وعلى اثر العمل النضالي الذي تنظم بمناسبة ازمة السويس ، انشئت النقابتان العربيتان الرئيستان : الاتحاد العام للنقابات العمالية العربية ، ثم الاتحاد العربي لعمال البترول والصناعات الكيماوية . تأسس الأول في دمشق (آذار ١٩٥٦) وضم ست اتحادات وطنية (مصر ، سوريا ، لبنان ، لبنان الشمالي ، الأردن ، ليبيا) ، واتضحت معالمه في المؤتمر الثاني (القاهرة ، ٢٧ نيسان ١٩٥٩) فانتخب محمد أسد راجح ، عضو اتحاد عمال البترول والصناعات الكيماوية في مصر ، اميناً عاماً ، بينما أصبح منصور عبد المنعم المراقب العام الاداري ؛ وانضمت ثلاثة اتحادات جديدة : العراق ، عدن والاتحاد السوداني للنقابات العمالية الذي اعتقلت حكومة عبود رئيسه ، الشافعي أحمد الشيخ ، مع غالبية أعضاء القيادة عام ١٩٥٩ . وتغيب الأردن ، وأعلن اتحاد العمل المراكشي عن عزمه على اقامة علاقات وثيقة مع الاتحاد العام للنقابات العمالية العربية ، بينما وقف اتحاد العمال التونسيين جانباً ، وكان على الحركة النقابية الجزائرية ان تنتظر تأسيس دولة الجزائر المستقلة لكي تستطيع ان تعتمد سياسة لها .

اما تاريخ تأسيس الاتحاد العام لعمال البترول العرب فله دلالة هامة . ذلك ان الحركة الأميركية المسماة بالاتحاد الدولي للعمال هي التي اطلقت فكرة الاتحاد العالمي لعمال البترول الذي عقد مؤتمره التأسيسي في باريس ، عام ١٩٥٤ . وكان أنور سلامة عضواً في مجلس الرئاسة بانتظار انتخابه نائباً ثانياً للرئيس في المؤتمر الثاني (روما ، تموز ١٩٥٨) . وما ان قرر هذا الاتحاد العالمي ان

يؤسس مكتباً له في الشرق الأوسط مركزه القاهرة ، حتى ابتعدت النقابات العربية عنه وأسست اتحادها الخاص ، في القاهرة (٢٧ كانون الاول ١٩٥٨)^(١) . وبرز اتحاد ثالث ، عندما وقع الخلاف بين مصر والولايات المتحدة بشأن حق المرور في القناة (١٩٥٧ - ٥٨) هو اتحاد النقابات العربية لعمال الموانئ .

كان الكفاح القومي ضد الاستعمار يشكل دائماً نقطة الانطلاق . الكفاح الى جانب مصر في وجه الغرب الذي يجمع قواه ليحاربها . وبسرعة ، ورغم التوجيهات الحكومية ، اخذت الاتحادات النقابية تتعاون مع الاتحاد الاشتراكي العالمي المعروف بميله الشيوعية ، اكثر بكثير من تعاونها مع اتحاد النقابات الحرة ، الاميركي النزعة^(٢) . وكان التيار من القوة بحيث أرغم حسين ، ملك الاردن ، على وضع الحرس العربي تحت قيادة عربية موحدة برئاسة اللواء المصري محمد حافظ اسماعيل الذي خلف بذلك غلوب باشا ، وانصرف هذا الاخير الى كتابة مذكراته . وباحداثه ازمة السويس ، وضع الغرب بين يدي عبد الناصر جماهير ضخمة وفعالة ، تتحرك باسم التضامن العربي . وبدلاً من ان تقضي مسألة السويس على النظام العسكري المصري ، كرسنه قائداً للحركة العربية القومية بلا منازع^(٣) .

W. A. Beling, Pan-Arabism and labor, Harvard, 1961, p. - ١
13-21, 99-112.

G. Lenczowski, Oil and State in the Middle East, New York, 1960, p. 281-93, 319-50.

W. A. Leeman: The price of Middle East oil, Cornell, 1961.

٢ - ر. أ. بلينغ يلاحظ ان العلاقات بين الحركة النقابية العربية واتحاد النقابات العالمي تتحسن ، بينما يزداد الوضع سوءاً مع اتحاد النقابات الحرة ، ويورد فتحي كمال : « ان الرفاق الشرقيين يدعموننا كلياً في اهدافنا ... » (ص ٨١ - ٨٤ ، ١٢٤) .

٣ - حسب كينغزلي مارتن ، القومية العربية « تشبه حركة التوحيد الجرمانية في القرن التاسع عشر » عندما كانت الشعوب التي تتكلم اللغة الالمانية تقف موقف الحذر من طموح بروسيا للسيطرة ، او موقف المندفع (...) يمكن القول ان بروسيا والنمسا كانتا في نفس الموقف ، تجاه اعضاء الاتحاد الالمانى ، الذي تقفه مصر والعراق اليوم تجاه الدول الاعضاء في الجامعة العربية . « (Arab nationalism, New Statesman, N. 1615, 23 feb. 1962)

وسارعت حلقتان من الأحداث بتطوير الوضع .

ذكرنا سابقاً الاجراءات والعوامل التي ادت الى قيام الوحدة السورية - المصرية ضمن الجمهورية العربية المتحدة . وقلنا ان الحزب المحرك كان ، من الناحية السورية ، حزب البعث العربي الذي استجاب عبد الناصر دعوته الملحة . واضطر الرئيس المصري ان يتبنى وجهة نظر البعثيين القومية ، او جوهر مضمونها على الاقل ؛ وهكذا اصبحت العروبة عنصراً اساسياً في تكوين الدولة ومهامها ، بعد ان كانت مجرد اطار للاندفاع المصري .

والحلقة الثالثة من الأحداث نتجت عن القوة التي اكتسبها تدريجياً القطاعان الكبيران اللذان يتقاسمان السلطة الاقتصادية ويتعاونان على الحكم بعد السويس ، اي رأسمالية الدولة التي يوجهها العسكريون ، والبورجوازية الصناعية والمصرفية الكبيرة ، لا سيما فريق مصر .

ونظراً لضيق السوق الداخلي بالنسبة لنمو الصناعة المصرية ، اضطر هذا التحالف الى البحث عن أسواق خارجية . فاتضح له ان الدائرة العربية تشكل المنفذ الذي يبحث عنه .

وكان اعلان الرئيس جمال عبد الناصر وشكري القوتلي للجمهورية العربية المتحدة في اول شباط ١٩٥٨ ، من شرفة قصر عابدين القديم ، بدء المرحلة الثانية في تكوين فكرة « القومية العربية » وممارستها .

منذ السويس ، وبالاخص منذ الوحدة السورية - المصرية ، بدت « القومية العربية » للمسؤولين العسكريين الوسيلة المثلى لالتقاء « الدوائر » الثلاث : العربية والافريقية والاسلامية . وانطلاقاً من واقع اقوى دولة عربية موحدة ، يستطيع جمال عبد الناصر ان يلعب دوراً كبيراً في العالم الاسلامي وان تكون كلمته مسموعة في دول افريقيا السوداء الحديثة الاستقلال ، هذا ناهيك عن سائر الاقطار العربية .

بيد ان جمال عبد الناصر قد شعر ، وهو في ذروة سلطته ومجده ، بان الرأي العام المصري يتردد في سلوك هذا الطريق الجديد بحماسة . لا شك في ان الرأي العام يدرك وزن مصر في « الدائرة » العربية ، وينظر الى جيرانه بعطف صادق يرافقه جهل مطبق لمشاكلهم الخاصة ، وابتعاد ناتج عن تاريخ الأمة المصرية العريق والمتميز ^(١) .

اينا فتنش جمال عبد الناصر ، فإنه لا يجد مطلقاً ، في الشعور الوطني ، جذوراً عميقة للعروبة في مصر رغم كون هذه الاخيرة موضوعياً - جغرافياً وثقافياً وبوزنها السياسي والاقتصادي - محور العالم العربي . من الممكن ولا شك اللجوء الى دراسات المفكرين السوريين واللبنانيين والفلسطينيين ، حول « القومية العربية » . لذلك عمد فريق من الصحفيين المصريين الموهوبين - فريق « روز اليوسف » ، « وصباح الخير » ، بإشراف احسان عبد القدوس ، أحمد بهاء الدين ، فتحي غانم ، صلاح عبد الصبور ، ورجاء النقاش ، وكذلك فريق « الجمهورية » : محمد عودة ، عميد الامام ، مع تركيز أقل - عمدوا الى درس الكتابات العربية التي لم تكن منتشرة كثيراً في مصر . فاشتهر ساطع الحصري ، عميد معهد الدراسات العربية العليا بالقاهرة ، في اوساط واسعة من الأنتلجنسيا ، ودرس آخرون ، اقل شهرة ، دراسة مفصلة ، امثال رثيف خوري ، نقولا زيادة ، شكيب أرسلان ، يوسف هيكل ، نبيه فارس ،

١ - توضع افتتاحية لإحسان عبد القدوس ، الصعوبة القائمة : « انجبه انتباهنا (قبل ١٩٥٢) كله الى المشاكل الداخلية : فساد الحكم ، جلاء الإنكليز ، تعبئة الرأي العام حول لقنونة الخ ... (...) ليست القضية العربية قضية تخصص وانما قضية معرفة الى أي حد من الممكن اثارة اهتمام القارئ . فالقاري العادي ، في الواقع ، يستطيع الاحتفاظ بكل حماسه وفهمه لمجوع المشاكل العربية ككل لا يتجزأ ، بحركة شريان علم واحد . ولكن من الصعب عليه ان يتم بالتفاصيل الخاصة بكل مشكلة لوحدها (...) . والكفاح من اجل تحديد المصير ، يجب ان يبقى دائماً في إطار شعب المنطقة نفسها . كل ما يستطيع ان يقوم به الرأي العام العربي (المصري) هو حماية المنطقة ضد الاعتداءات الاجنبية ومحاولات المستعمرين في الداخل ... » « نحن والقضية العربية » (روز اليوسف ، عدد ١٦٣٠ ، ٧ ايلول ١٩٥٩) .

عبد الله العلايلي ، عبد الرحمن شهنادر ، حازم نسييه ، قسطنطين زريق ، ومن اسرة مجلة « الآداب » في بيروت ينبغي ذكر سعدون حمادي وفريد ابو عطية وعبد الله عبد الدائم ^(١) ؛ كما درست سياسة الدول الكبرى ، لا سيما بريطانيا ، تجاه العرب ؛ والثورة العربية الأولى مع فيصل بالاشتراك مع حركة الكولونيل لورنس خلال الحرب العالمية الأولى ، وتكوين الجامعة العربية وتاريخها ، وتقلبات دول افريقيا الشمالية العربية ، وعلاقات مصر والعالم العربي منذ الأفغاني وعبدو والجهود التي بذلتها مختلف الحركات باتجاه الوحدة العربية . هذه هي المشاكل التي بدأت تستأثر باهتمام المفكرين القوميين الشباب في القاهرة ، بينما يهتم زملاؤهم الماركسيون بانعكاسات الحياض الايجابية على تطورات المجتمع المصري . ومنذ ١٩٥٦ ، التقى النظريون المصريون بفريق البعث السوري ، وكان لأفكار الفيلسوف ميشال عفلق ولأفكار كلوفيس مقصود صدى عميق في هذه الأوساط ، نظراً لما تتضمنه من زخم ودقة ^(٢) .

اعطت الاتفاقات الثقافية العربية عام ١٩٥٧ / ٥٨ ، نقطة الانطلاق :

« بناء جيل عربي واع ومتفتح ، مؤمن بالله ، مخلص للوطن العربي ، مدرك لمهمته القومية والانسانية ، يؤمن بنفسه وبأمنته ، ويضع نصب عينيه مثلاً علياً لسلوكه الشخصي والاجتماعي ، يملك التصميم على النضال المشترك ، ووسائل القوة والعمل الإيجابي ، ويتسلح بالعلم والعزم ، ليعزز مكانة الامة العربية »

١ - حول الفهم النظري ، خلال مرحلة ١٩٥٦ / ٥٨ ، راجع : N. Rajwan, Arab nationalism in search of an ideology, in W. Z. Laqueur ed. The Middle East... p. 145-65.

T. J. Le Gassik: Studies in contemporary Arab nationalist literature, th. Ph. D., London, 1960, ex. dact. p. 246-312.

٢ - من ميشال عفلق ، نشير الى كتابه الاخير ، « معركة المصير الواحد » ، بيروت ، ١٩٥٨ ، بالاضافة الى كتابه المذهبي ، نشر كلوفيس مقصود مقالات هامة في (روز اليوسف) و(الأهرام) .

المجيدة ، ويمكنها من ان تنال حقها في الحرية والطمأنينة والحياة الكريمة » (١) .
لكن ضمن المعسكر الرسمي ، تلاحظ اختلافات دقيقة بين القوميين العرب
المصريين والسوريين . ذلك ان المصريين ، وهم في ذروة الحماسة (المذهبية او
السياسية) ، لا يستطيعون تجاهل سبعة آلاف سنة التاريخ الوطني المستقل .
فعلينهم الآن ان يدخلوا هذا الجسم الضخم الساخر في « الدائرة » العربية
حيث تتمازج قوى القوميين السوريين والفلسطينيين الحادة والمتجهة نحو الخارج ،
في حقل واسع من المميزات المحلية الناتجة عن الظروف التاريخية . وعلى العكس
فان القومية العربية بالنسبة للنواة السورية المناضلة هي وسيلة وجودها ككيان
قومي مستقل ؛ ذلك ان ضعف التماسك الداخلي ، والتقسيم الاستعماري
بالإضافة الى تعدد الاقليات العنصرية والدينية لم تنفك عن تقويض أسس اي
وجود قومي في « سوريا الكبرى » هذه التي يتصورها العراق « هلالاً
خصيباً » (٢) .

طوال عام ١٩٥٨ ، لم ينثن جمال عبد الناصر عن توثيق الاواصر بين
مصر و « الدائرة » العربية ، لتهيئة الشعور العام المصري :

« لقد حاول الاستعمار ، بكل وسيلة من الوسائل ، ان يفرق بين قلوب العرب ، وان
يقسمهم الى بلاد وأقطار ، وشيع واحزاب ، وان يثير بينهم الاحقاد والضغائن ، وفي الوقت
نفسه حاول الاستعمار ان يقضي على القومية العربية ليقم في هذه المنطقة من العالم القومية

١ - النقطة الأولى من اتفاق الوحدة الثقافية العربية بين مصر وسوريا والاردن (١٩٥٧)
وميثاق الوحدة الثقافية العربية بين ج.ع.م. والعراق (١٩٥٨) ، وقد أعيد في المؤتمر
الثقافي العربي الرابع (١٩٥٩) .

٢ - « الوحدة العربية هي اولاً مشكلة سوريا اليوم ، وقد تصبح غداً مشكلة الجزيرة العربية
هنا ايضاً ، نجد نفس الوضع ، اي اننا نجد شعوراً عربياً بدون مقابل من ناحية الوطنية
الاقليمية ، كما نجد وحدات سياسية مصطنعة ، بالمعنى العميق للكلمة » .

(A. Hourani, The Middel East and the crisis of 1956, in St. Antony's Papers, Middle Eastern Affair, N. 1 Oxford 1958, p. 37).

Cf. C. Ernest Dawn: The crise of Arabism in Syria, M. E. J. XVI, 1962 N. 2 p. 145-68.

« وقالوا انها حركة مصطنعة ، ولم تكن أبداً حركة مصطنعة . فما خلق من يستطيع ان يصطنع مثل هذه الحركة بين ارجاء العالم العربي . ولكنها حركة قديمة راسخة في القلوب . راسخة الجذور في رجال البلاد العربية ، وفي اراضي البلاد العربية ، وفي مياه البلاد العربية . ولهذا فقد تشبع بها كل فرد من ابناء القومية العربية . وحينما قامت ثورة العراق ، انتصرت القومية العربية في العراق (...) ان قوتنا تنبع من التضامن الذي يتمثل في القومية العربية . ان القومية العربية هي السلاح القوي الذي افتقدناه مدة طويلة ، وشعرنا به الآن ، وأحسننا به ... » (٣ ايلول) .

« ان القومية العربية كما نادينا بها عام ١٩٥٢ هي ان يتحرر الوطن العربي ، ويرفع عمن أكتافه ذل الإحتلال ، وذل الإستعمار ؛ هي ان يقاتل الوطن العربي ليتقدم ويرفع مستواه الاجتماعي ؛ هي ان يقاتل الوطن العربي ليحقق لنفسه النهضة التي حرم منها والتي سبقتنا اليها بلاد اخرى في جميع انحاء العالم (...) . اننا نعني بالقومية العربية ان نكون مستقيين وان يكون هذا الاستقلال تابعاً من ضمير ابنائنا . الا نكون ذنباً لبلد ، أو ذنباً للاستعمار ، او نكون داخل مناطق النفوذ . هذه هي القومية العربية . القومية العربية وحدة . القومية العربية اتحاد . القومية العربية تضامن . ولكن يجب ان يكون كل ذلك مبنياً على الحق ومبنياً على مصلحة العرب ، لا على مصلحة الاستعمار ولا على مصلحة مناطق النفوذ (...) . هذا هو الذي دعانا لنعني من اول يوم من أيام هذه الثورة ، اننا نرى في القومية العربية الأمان الوحيد لكل بلد عربي . ونادينا من اول يوم من ايام الثورة ، ان الدفاع عن هذه الأمة العربية يجب ان ينبثق من بين أرجاء الأمة العربية ، لا من الاحلاف التي تسيطر عليها دولة كبرى ... » (١٣ ت ٢) .

« ان سنة ٥٧ كانت سنة حاسمة بالنسبة للقومية العربية (...) ان القومية العربية ليست حكمة تقال ، وليست شعاراً ينادى به ، ولكنها هدف كبير ، ومثل أعلى . اننا اليوم ، ونحن نشعر بالحرية ، ونشعر بالعزة ، ونشعر بالاستقلال نشعر بها ايضاً اخوة لكم في كل بلد عربي وفي كل وطن عربي . اننا اليوم نشعر بأن لنا حقاً ان نعيش بين أرجاء هذا الوطن ، فلا حياة مع الاستعمار ولا حياة مع الذل ، ولا حياة مع السيطرة ، ولا حياة مع الإحتلال . انكم ، ايها الأخوة في بور سعيد ضربتم المثل الأعلى في سبيل الدفاع عن الحرية ، وفي سبيل الدفاع عن الاستقلال ضد الدول الكبرى ، وضد الأساطيل وانتصرتكم . إننا خلقنا لكي نحيا بين أرجاء وطننا ونحن نتمتع بالحرية الحقيقية ، او نموت ولا نعيش ، فلا خير في ان نعيش أذلاء ، ولا خير في ان نعيش عبيداً . هذه هي ايها الأخوة المبادئ التي حاربنا بها ، وهذه ايها الأخوة الأهداف التي حاربنا من أجلها : حرية حقيقية ، واستقلال حقيقي ، قوة حقيقية تنبع من ضميرنا ، وتنبع من أنفسنا ، ومن أجل مصلحتنا ، وفي نفس الوقت قومية عربية ، وتضامن

عربي ، وأخوة عربية ، ووحدة عربية ... » (٢١ ك) .

« المؤكد اننا لا نستطيع بتاتا ان نعمل انفسنا عن اية أزمة تقع في منطقتنا ، كذلك لا يمكن لنا إطلاقا ان نتردد في إعلان تأييدنا بكل الوسائل لأي إنتفاضة للحرية من حولنا ، ولكن ذلك لم يمنع أبداً من اننا كنا - ولا نزال - نرغب مخلصين في استقرار كامل يسود المنطقة حتى نستطيع ان نتفرغ بجهودنا كاملاً للبناء الداخلي ورفع مستوى المعيشة . وتؤكد الدلائل ان الاستعمار لا يريد ذلك ، ولهذا فإنه لا يكمل ابداً عن محاولات تهديد الاستقرار في المنطقة واصطناع الأزمات... » (حديث ٢٨ أيلول ، مع ر. ك. كارانجيا) (١)

وعام ١٩٥٨ هو عام دعم الوحدة العضوية السورية - المصرية . ونجد في عام ١٩٥٩ ، نفس المواضيع ، ولكن التشديد يدعو الى التطور الاقتصادي والاجتماعي ، مع التحويلات التي طرأت على البناء التحتي . ويلخص جمال عبد الناصر الوضع في خطابه امام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، في ٢٧ أيلول ١٩٦٠ : « ان وطننا ، الجمهورية العربية المتحدة ، يعيش الآن ثلاث ثورات في وقت واحد : ثورة سياسية عبرت عن نفسها بمقاومة الاستعمار في جميع مراحلها (...) وثورة اجتماعية عبرت عن نفسها بمقاومة الاقطاع والاحتكار وبالعامل المتفاني من أجل زيادة الانتاج ، رفعا لمستوى المعيشة وتمكيناً لتكافؤ الفرص بين المواطنين وتحقيقاً للعدل الاجتماعي (...) ثم ثورة عربية عبرت عن نفسها بمقاومة الفرقة المصطنعة والحواجز المادية والمعنوية التي وضعها الذين ارادوا ان يحكموا وطننا بالفكرة الميكيفيلية المشهورة : فرّق تسد . واننا لنعلن اننا نؤمن بأمة عربية واحدة . لقد كانت للأمة العربية دائماً وحدة اللغة ، ووحدة اللغة هي وحدة الفكر ، وكانت للأمة العربية دائماً وحدة التاريخ ، ووحدة التاريخ هي وحدة الضمير . ولسنا نرى أساساً قومياً أمكن من هذا الأساس ولا أثبت ؛ وليس مجرد صدفة ان جميع الدول العربية التي حصلت على استقلالها لم تلبث ان نصت في دساتيرها بعد الاستقلال ، على ان شعوبها إنما هي جزء من الأمة العربية . كذلك ليس مجرد عاطفة

١ - President Gamal Abdel-Nasser's, speeches, 1958.

ان الشعوب العربية تؤمن مخلصاً بأن كل عدوان على شعب منها هو عدوان عليها كلها (...) . على اننا نقول أمامكم ايضاً ، اننا نؤمن بأن التطور الواعي القائم على الدعوة السلمية والمستند الى ضرب المثل عن طريق العمل الايجابي الخلاق هو طريقنا الى هذه الوحدة التي نؤمن بها ... »^(١)

وبينما تعتبر العروبة امراً بديهياً في «الاقليم الشمالي» ، نرى القاهرة تبذل جهداً مستمراً لاقتناع الناس في الاقليم الجنوبي بالصيغة العربية الاساسية ، بل العريقة لمصر . ومنذ ١٩٥٦ ، رأى أحمد بهاء الدين في كتاب العالم المصري محرم كمال ، وكان يومئذ مدير المتحف المصري في القاهرة ، «حول آثار حضارة الفراعنة في مصر اليوم» ، عملاً مضراً قد يعطي أساساً علمياً لأعداء ذوبان الشخصية المصرية في إطار العروبة^(٢) . بل أن اسم «مصر» نفسه قد اختفى عن طوابع البريد ، في ٢٣ شباط ١٩٦٠ . وقرر مجلس الجامعات الأعلى إدراج مادة الزامية جديدة ، «المجتمع العربي» في كل الكليات ابتداء من ٢٧ شباط^(٣) . وشرع وزير الثقافة باعداد طبع سلسلة كتب قديمة : «أمهات التراث العربي» ، في الأدب والفكر عبر القرون ، لتمكين النخبة المصرية المثقفة والجيل الناشئ من الاطلاع عليها . وعين مصطفى السحرقي ، مؤلف اول كتاب مصري عن الإيديولوجية العربية الجديدة^(٤) ، مديراً لها (١٩٦١) . وتعددت مبادرات الأساتذة ، فكثرت المؤلفات الجماعية ، والبيانات وكتب البحث حول «القومية العربية» و«المجتمع العربي» ، لا يخلو بعضها من الأهمية ، لا

١ - الأهرام ، ٢٨ ايلول ١٩٦٠ . ولكن رئيس ج.ع.م. لا يدع فرصة الا ويستغلها ليخطب في الجماهير باللغة الشعبية المصرية التي هي اكثر حيوية من اللغة المكتوبة ...

٢ - م. كمال : «آثار حضارة الفراعنة في مصر اليوم» ، القاهرة ، ١٩٥٦ .

٣ - د. علي احمد عيسى : «مادة جديدة تدخل رؤوس الشباب» ، (الأهرام) ، ٢٤ آبه عام ١٩٦٠ .

٤ - «نحو ايدولوجية عربية جديدة» القاهرة ، ١٩٥٧ .

سيما فيما يرجع إلى الناحية التاريخية والدينية والثقافية^(١). وبينما نشطت الهيئات السياسية والثقافية لبعث كبار أسماء الذين ساهموا في الحركة الوطنية : عمر مكرم ومقاومته لنابليون ومحمد علي ، الطهطاوي ، الزعيم عرابي ورفاقه ، محمد عبده ، النديم ، مصطفى كامل ومحمد فريد - كانت مناهج الابتدائي والثانوي الجديدة التي وضعت بإشراف محمد سعيد العريان وخبرائه لا تفسح لمصر ما قبل الإسلام إلا مجالاً ضيقاً ، وتتجاهل تماماً ستة قرون من التاريخ القبطي ، ولا تتحدث عن مصر الفرعونية إلا إيماءً^(٢). ولحق نفس الحيف بحقبة ١٩١٩ - ١٩٥٢ التي شهرت بروز الاتجاه الليبرالي والإنساني مع الوفد ، فحذفت من الوجود^(٣). وكان مؤتمر المغتربين العرب الذي انعقد في القاهرة (١٩٦٠) مقدمة لابتداع هوية عربية خاصة بهم^(٤).

وتم بسرعة إلتقاء القومية العربية المصرية بالاتجاه الإسلامي. ذلك ان الدراسات التاريخية والمحاولات السياسية لتعميق القومية لا توقظ في الأنتلجنسيا. الا أصداء خافته^(٥). بينما ينصب اهتمام الشعب على مشاكله

١ - بين كتب أخرى ، نكتفي بالإشارة الى كتابين : « دراسات في المجتمع العربي » (ع. ف. عاشور) الذي ذكرناه وكتاب ب. بطرس غالي ، وم. ك. اسماعيل وع. م. عوده ، « المجتمع العربي » (القاهرة ١٩٦٠) ، وكتب علي خربطلي ، محمد عبده الله العربي ، محمد م. عطا الخ ... والكتابات التي طبعت في القاهرة للأردني عبدالله الريماري (١٩٦١ / ٦٢) .
ثمة بحث غريب لأحمد دي. هوني ، استاذ « علم الدم » في جامعة عين شمس ، انطلاقاً من دراسة دم النوبيين ، « للبرهان على ان العرب ينتمون الى أصل واحد ، ويشكلون شعباً واحداً تفرق في الشرق الأوسط » (الأهرام ، ٣٠ نيسان ١٩٦٠) .

٢ - حول ما قام به هذا الفريق ، راجع حسني لبيب ، « واقع التعليم في مصر » ، (الاخبار) بيروت ٢٤ أيلول و١٣ ت ١٩٦١ عام .

٣ - « ٢٤ سنة مضت البارحة على موت سعد زغلول » . هذه هي اشارة الاهرام الوحيدة ، في ٢٤ آب ١٩٦١ ، إلى هذا الحدث ، ص ١٢ ، في باب أخبار المجتمع . كذلك : « ٤٣ سنة مرت البارحة منذ ثورة ١٩١٩ » . الاهرام ، ١٠ آذار عام ١٩٦٢ .

٤ - الاهرام ، ٢٩ تموز و٤ آب ١٩٦٠ .

٥ - يلاحظ فاروق خورشيد ، ناقد شاب ، ومؤمن مندفع بالقومية العربية الاسلامية : « ان

الدائمة التي لم تبدأ معالجتها إلا منذ عهد قريب . أما القطاع الثقافي وخاصة الجانب الديني منه ، فقد بقي حياً في مصر ، ويستطيع ان يمد القومية العربية بأساس نظري وعاطفي . ومهما يكن من امر فإن الاتجاه الاسلامي ، بل الاتجاه الاسلامي الوجداني ، له جذور صلبة ، كما ذكرنا ، في البلاد ، رغم سحق الاخوان المسلمين .

« إذا قلنا ان العرب هم خير أمة أخرجت للناس ، فلأن ذلك جاء في القرآن وانه واقع تؤكد آياته ... »^(١) . هذا ما كتبه الشيخ حسن الباقوري ، وهو قطب قديم من اقطاب الاخوان المسئولين ووزير الأوقاف سابقاً . وفي ١٩٥٨ / ١٩٥٩ ، عاد الاخوان المسلمون الى المسرح ، بدون ضجة . بعد ان تفككت شبكاتهم واعدم قادتهم او عذبوا ، انضم الباقون ، بشكل افرادي ، إلى الاتحاد القومي . ولكن عدداً من المفكرين التفوا حول « دار العروبة » التي تنشر كتباً لسيد قطب ومحمد الغزالي ، بل انها تنشر « القانون الجنائي الاسلامي » لعبد القادر عودة ، اقوى الاخوان المسلمين شخصية ، وقد شنت عام ١٩٥٤ ، وله مؤلفات واسعة ، لا سيما في مواضيع الفلسفة والتاريخ والفقه والسياسة والأدب ، تشدد على التجديد الاسلامي . وتضم « دار العروبة » ايضاً محمد البهائي ، أحمد حسن الزيات من جامعة الأزهر ؛ اسماعيل أدهم ، مصطفى السباعي (نائب الاخوان المسلمين في دمشق) ، محمد يوسف موسى ، الفيلسوف الجزائري مالك بن نبي ، في مجالي الفلسفة والقانون ؛ وهطلت أطروحات ومنشورات لا تحصى ، وكتب عديدة تستوحي

الحقل العربي في دراساتنا ما زال مهمل (...) . نريد ان نعرف إذا كنا نملك ما اصطلح على تسميته بالتراث القومي ، اذا كان ادبنا وثقافتنا وفكرنا العربي تشكل وحدة ثقافية تستطيع دعم تأكيدنا الحيوي اليوم ، تأكيدنا المتعلق بالوجود العربي والقومية العربية . » (الثورة الفكرية ، الاهرام ، ١٤ تموز ١٩٦١) ؛ يحاول الوزير حسن عباس زكي الوصول الى هذه الناية في « مقومات البقاء في المجتمع العربي » ، الاهرام ، ٥ ك ٢ ١٩٦٠ .

١ - « عروبة ودين » ، القاهرة ، ١٩٥٩ ، ص ٦٣ . اعفي الكاتب من مهامه ، عام ١٩٥٩ ، بعد اتهامه بالاشتراك في فضيحة ما .

ايدولوجية الاسلام السياسية العصرية ؛ ووزع عباس محمود العقاد نشاطه بين دار النشر الأميركية « فرنكلين » وبين الأوساط الاسلامية . وإذا تتبعنا الاعلانات عن الكتب في الصحافة كل صباح ، توصلنا إلى تقدير تقريبي يعطي المطبوعات الاسلامية ثلث مجموع المطبوعات المصرية خلال السنوات الأخيرة .

وتجدر الإشارة إلى عدد من المؤلفات القيمة الرامية إلى احياء الثقافة العربية (آدابها وفلسفتها وعلومها) و احياء التراث الديني انطلاقاً من المعتزلة . وقد أشرنا إلى دور مكاتب وزارة الثقافة الهام . وكان عطاء الفيلسوف عبد الرحمن بدوي في هذا الميدان ضخماً . وإذا بدور النشر تخصص قسماً هاماً من برامجها للمساهمة في هذا الاحياء .

ولكن هذا التيار لم يلبث ان بعث التفرقة الطائفية بين المسلمين والأقباط ، خاصة فيما يرجع إلى التوظيف والتعيين في الشركات الخاصة . وإذا بالتعليم الذي كان قريباً من العلمانية ، في عهد الوفد ، يصبح ذا طابع ديني واضح . واتسع التملل ، ولم يحقق صدور مجلة « الوطني » الاسبوعية التي يديرها كبار المثقفين من البورجوازيين والاقباط عام ١٩٥٨ ، المنبر الذي كان ينتظره الكثيرون لكبح جماح الطائفية .

أكدت السلطة مراراً عزمها على تجنب الوقوع في تعصب اسلامي كان الوفد قد نجح في كسر شوكته خلال فترة ما بين الحربين . وهذا هو المعنى الأساسي لخطاب عبد الناصر في لاهور : « إن اجتماعنا يحمي الاسلام بالعمل والعلم والتحرر والتعاون البعيد عن الظلام والتعصب » (١) .

وهاجم فتحي غانم الدعاية الاستعمارية التي تزعم بان « العامل الرئيسي للتضامن العربي هو الدين » ، رامية إلى « عزل العرب المسيحيين والجماعات

١ - خطاب جمال عبد الناصر امام رابطة حماية الاسلام في لاهور ، الامرام ١٦ نيسان عام ١٩٦٠ .

العربية غير المسلمة بشكل عام ، عن العرب المسلمين وتحويل العرب عن التفكير في رفع مستوى معيشتهم عن طريق الاشتراكية ، عدوة الاقطاع والرأسمالية الاحتكارية (...) . لا يمكننا ان نظهر الجانب الديني للتضامن العربي ونهمل الجانبين الاقتصادي والاجتماعي .

ويشدد الشاعر صلاح عبد الصبور على هذه النظرة فيكتب : « جميع الثورات العربية السابقة ، كانت تفكر في الجانب الوطني فحسب ، كانت تفكر في الاستقلال او الوحدة او طرد الاستعمار ، او القضاء على الحونة .. ولكنها لم تكن تفكر في اقتصاد العرب وثروات العرب ورفاهية العرب . وكان هذا سبباً رئيسياً من أسباب عدم استمرارها » . لقد بعدنا هنا كل البعد عن صوفية البعث ، بل حق عن تحليلات كلوفيس مقصود المعتدلة : « العربي هو من ينتمي مصيره بحكم الواقع او الارادة الى الوطن العربي ككل » (١) .

وهكذا يمكن القول بإيجاز ان ايدولوجية معظم الضباط المتأثرة بالاسلام ، وعزم السلطة على رفض الليبرالية والماركسية في آن واحد ، ونوعية القوى السياسية والاقتصادية المتصارعة ، ان كل ذلك حتم الرجوع الى الجذور الدينية ، الاسلامية ، للقومية العربية التي ينادي بها جمال عبد الناصر . هذا هو الطابع المصري للقومية العربية : فالقاهرة عاصمة الحكومة المركزية لـ ج . ع . م . ، هي ايضاً مركز الازهر والمؤتمر الاسلامي وجامعة الدول العربية .

من عام ١٩٥٦ الى عام ١٩٥٨ ، في أبان « مرحلة باندونغ » ، لم يكن صوت جمال عبد الناصر الصوت المسموع الوحيد . ففي حقول التفكير النظري

١ - فتحي غانم ، «ماذا نريد من التضامن العربي ؟» روز اليوسف عدد ١٦٣٧ ، ٢٨ أيلول عام ١٩٥٩ ؛ صلاح عبد الصبور ، المقال المذكور ؛ كلوفيس مقصود ، «من هو العربي ؟» روز اليوسف عدد ١٦٤٣ ، ٧ ١٢ ١٩٥٩ ؛ م . أرقش ، «تاريخ العرب وطبيعة بلادهم» الاهرام ، ٤ نيسان ١٩٦٠ ؛ الخ ...

والدعاية والنشاط السياسي ، اثبتت الماركسية المصرية وجودها ؛ وقد دفعها الخط العام للتطور المصري الى العمل على اعداد نظرية عليا تجمع بين التفسير الماركسي التقليدي الذي كانت تتبناه منذ ١٩٣٩ وأفكار القومية العربية الجديدة .

تمت العملية على مرحلتين ، مع وضوح الفوارق بينها أكثر مما وضحت بالنسبة للفريق العسكري .

من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٦ ، لم يكن الفكر الماركسي حراً في التعبير عن نفسه ، نظراً للملاحظات وبسبب التعقيد البالغ للوضع السياسي الداخلي . هناك ثلاثة كتب قيمة تلقي بعض الضوء على الموضوع . اولها مجموعة محاولات نقدية (جمالية وأدبية وثقافية في آن واحد) كتبها محمود أمين العالم وعبد العظيم أنيس ، بعنوان « في الثقافة المصرية » (بيروت ، ١٩٥٥) ، وهدفها بلورة الأفكار الأساسية في حقل الثقافة المصرية ، وربطها بمهام الحركة الوطنية والتقدمية . لم يخف اللبناني حسين مروة ، الذي كتب مقدمة المجموعة ، خيبته امام الطابع المصري الخالص للكتاب ؛ فقد كان يتمنى ، هو وقراء كثيرون ، ان يكون الطابع « عربياً » . كذلك فان « ثورة مصر القومية » لابراهيم عامر (كانون الثاني ١٩٥٧) لا تشير بكلمة الى العالم العربي . وشهدي عطية الشافعي في كتابه الذي ذكرناه مراراً حول « تطور الحركة الوطنية المصرية » (١٨٨٢ - ١٩٥٦) يخص « الجبهة العربية » بصفحتين ، فقط . ومما يقوله : « ان سياسة الجبهة العربية ، جزء لا يتجزأ من السياسة المصرية اليوم ، وهي سياسة سلم واستقلال وطني » . وبعد ان اشار إلى الأواصر التاريخية التي تشد مصر الى العرب منذ القدم ، لاحظ انه « لم تقم حركة كفاح شعبي واحدة في مصر دون ان يكون لها صدى في السودان وسوريا ، في فلسطين ولبنان والعراق » . وذكر الجامعة العربية وحرب فلسطين ، وأشاد بالدور الحاسم الذي لعبه جمال عبد الناصر^(١) وتشدد كل وثائق هذه الفترة على مناهضة

١ - ش. ع. الشافعي ، «تطور الحركة الوطنية المصرية» ؛ يلاحظ أ. ج. مشيجن ان الوعي

الاستعمار كمحتوى للتضامن العربي في مجال السياسة الخارجية ، وعلى المحتوى الديمقراطي والتقدمي في المجال الداخلي . وكان المؤلفون يميزون دائماً بين نمطين من التضامن العربي في الكفاح ، النمط الذي ينهجه اليسار والهادف الى التحرر ، ونمط نوري السعيد والعائلة الهاشمية والمسؤولين العرب الرجعيين الذين يبغون سحق اليسار وراء قناع « الاتحاد » .

وكان التفكير النظري يتم على صعيدين : صعيد التقدميين والماركسيين المصريين « الشرعيين » على صفحات « المساء » وفي منشورات ٥٨/١٩٥٦ من جهة ، وعلى الصعيد الرسمي للحزب الشيوعي المصري ، لا سيما بعد التوحيد ، عام ١٩٥٨ .

وأهم مفكر نظري للقومية العربية في فريق « المساء » هو عبد العظيم أنيس عالم رياضيات ، استاذ في الأمبريال كوليدج اوف ساينس ، ثم في كلية العلوم بالاسكندرية ، ومدير سابق « لدار الأبحاث العلمية » في الاسكندرية . وفي ٥٨/١٩٥٧ ، نشر دراسات عديدة يبرز فيها ان مناهضة الاستعمار ، هي الوجه العربي للماركسية في مجال السياسة الخارجية . وقام معه فريق يعاونه ويوسع هذه النظرة ^(١) . وشدد آخرون على الطابع الشعبي للقومية العربية ، رافضين ضمناً نزعتها لتذويب الشخصية المصرية .

وأصدرت « دار الفكر » عام ١٩٥٧ ، سلسلة حول « مشاكل القومية العربية » . وتبنت المجلة الثقافية « الغد » ، التي كان يصدرها الفريق نفسه بادارة حسن فؤاد والتي ظهرت بشكل غير منتظم بين ١٩٥٦ و ١٩٥٨ ،

العام يتأثر بالمروبة في هذا المهد فقط ، في :

Egyptian attitudes towards Pan - Arabism, M. E. J. xI (1957)
N. 3, p. 253 - 68 .

١ - راجع مجموعة (المساء) عام ١٩٥٧ و ١٩٥٨ : احد المحررين ، جيل عبد الشافع ، يحمل من سلامة موسى ، وهو النادي بمصر الفرعونية ، « مصرياً عربياً منذ ايامه الاولى حتى آخر يوم من حياته ... » (المساء ، ٨ آب ١٩٥٨) .

تبنّت التوجيه الرسمي^(١) .

وتمت مواجهة المفكرين الرسميين للقومية العربية مع شارحيها الماركسيين في المؤتمرين الثالث والرابع للأدباء العرب . كان المؤتمر الأول (دمشق ٩ - ١١ أيلول ١٩٥٤) قد تجاهل قضية القومية العربية^(٢) . ولكن المؤتمر الثاني (بلودان ٢٠ - ٢٧ أيلول ١٩٥٦) وجه نداء لكتاب العالم يطلب مساعدتهم في مكافحة الاستعمار . وأكد في مقرراته « مهمة الأديب العربي القومية في توعية الروح العربية ، وحماية التراث العربي ، وفي خلق مجتمع واع يمكن الإنسان العربي من تحقيق ذاته ويجعله قادراً على جميع التضحيات لبني وحدة أمته وحريتها وعزتها وكرامتها »^(٣) . وباختصار ، تم الاجماع على الافكار القريبة من الماركسية حول الوحدة الثقافية العربية .

ولكن الوضع تغير تماماً في المؤتمر الثالث (القاهرة ، ٩ - ١٦ كانون الأول ١٩٥٧) الذي انعقد في الوقت الذي بلغت فيه الموجة العربية ذروتها . وكان الموضوع العام للمؤتمر « الأدب والقومية العربية » . وطفى الطابع الرسمي على الوفود ، خاصة الوفد المصري حيث دخل ، لأول مرة ، محمد سعيد العريان ، بينما استبعد محمود العالم . وابتعد الكتاب الماركسيون عن اللجان ، ولكنهم تدخلوا في النقاش مراراً ورجحوا جمهوراً متحمساً . وأكدت المقررات - لا سيما الخمسة الأولى من أصل ستة - وجهة النظر التي مهدت سبيل الوحدة السورية - المصرية . ومما ورد فيها ان القومية العربية حقيقة تنبع من أعماق الوجدان العربي ، ومن اعماق فكر كل عربي وشعوره ، حيثما كان ؛ وهي تعبر عن شخصية الأمة العربية وآمالها وحاجاتها ومصالحها والروابط القائمة بين أبناء العروبة ، في مجالات التاريخ والأرض والتراث الثقافي واللغة الواحدة

١ - حول دور الطباعة اليسارية ، في تلك الفترة ، راجع «المعركة وحركة النشر في مصر» (الثقافة الوطنية) ، بيروت ، VI علم ١٩٥٧ ، العدد ١ ص ٦٠ - ٦١ .
٢ - الثقافة الوطنية ، عدد خاص ٠ عدد ٦٤ (١٩٥٤) ، لا سيما ص ٤٤ - ٥٠ .
٣ - الآداب (بيروت) عدد خاص ، IV (١٩٥٦) ، عدد ١٠ ، لا سيما ص ٩٧ - ١٠٠ .

والمصير المشترك . وهي تعبر كذلك عن ارادة الأمة العربية في الكفاح من اجل الحرية والوحدة ، لتستطيع المساهمة الفعالة في بناء عالم متحرر من أضرار الاستعمار ، وجرائم العدوان ، واطماع السيطرة ، وفي حماية الحضارة الانسانية وتطورها^(١).

وكان المؤتمر الرابع (الكويت ، كانون الثاني ١٩٥٩) مؤتمر القطيعة ، اذ قام وفد ج.ع.م. ، بعد ان حصدت الملاحقة مفكري اليسار ، بحركة هجوم على الوفد العراقي الذي يرئسه الشاعر مهدي الجواهري ، والذي كان يمثل جبهة وطنية من الشيوعيين ، والديمقراطيين والتحرريين تعكس وضع العراق خلال الفترة الأولى التي تلت سقوط نوري السعيد . وسبب الهجوم ان الوفد العراقي عارض الاتجاه القومي ولم يوافق على المقررات المتعلقة بالوحدة العربية^(٢) . ومنذ ذلك الحين لم يعقد الأدباء العرب مؤتمراً جديداً .

ولشرح موقف الحزب الشيوعي المصري ، هناك مجموعة من النصوص ترجع إلى فترة ١٩٥٧ / ٥٨ ، فترة التحضير للوحدة ، تسمح بإكمال اللوحة من الناحية الرسمية .

اولاً الحديث الذي ادلت به لجنة تنسيق المنظمات الشيوعية الثلاث لمراسل جريدة « الأونيتا » ، لسال حال الحزب الشيوعي الايطالي (١٤ ايار ١٩٥٧) ويذكر النص الايطالي الخطوط العريضة لبرنامج الحركة الشيوعية المصرية ، في خمس نقاط . وتنص النقطة الثانية على « تحقيق اتحاد فدرالي بين البلدان العربية التي تحررت من السيطرة الاستعمارية » ، بينما يعطي النص الفرنسي الصيغة التالية :

١ - حول دور يوسف السباعي في طرد الكتاب اليساريين قبل المؤتمر ، راجع « الارهاب في الثقافة » ، (الثقافة الوطنية) ، V (١٩٥٦) عدد ٩ ، ص ٥٦ ؛ حول المؤتمر الثالث ، راجع عدد (الآداب) الخاص ، المجموعة السادسة (١٩٥٨) عدد ١ ؛ ودراستنا « خطوة جديدة في طريق نهضتنا الثقافية » ، الثقافة الوطنية ، VII ، (١٩٥٨) عدد ٢ ص ١٠٠٧ .

٢ - حول المؤتمر الرابع ونص احتجاج الوفد العراقي ، راجع الثقافة الوطنية ، VIII (١٩٥٩) عدد ٢ ، ٦٩ - ٧١ .

« دعم وحدة الدول العربية المتحررة من السيطرة الاستعمارية »^(١) .

وبعد الوحدة مباشرة ، وزع الحزب الشيوعي المصري نشرة بعنوان « مفهوم القومية العربية » ، وتوقيع « عباس » و « خالد » ، وهما من اعضاء اللجنة المركزية . هل هناك امة عربية واحدة ؟ يحلل الكاتبان الواقع العربي انطلاقاً من التعريف الستاليني الكلاسيكي للأمة : « ١ - القومية العربية هي حصيلة تاريخ مشترك لجماعة من الناس عاشوا وتآلفوا وفاضلوا معاً مئات السنين ، ٢ - القومية العربية لها لغتها الواحدة التي تحمل تراثها وخلاصة خبرتها التاريخية ، ٣ - القومية العربية تشترك في رقعة واحدة من الأرض مهما اختلفت وتعددت مظاهرها الجغرافية ؛ القومية العربية لا تشترك في حياة اقتصادية واحدة ، ولكن هذه المشكلة ليست عائقاً امام وجود القومية العربية الواحدة لأنه من الواضح ان دولاً استعمارية مختلفة لا تزال تسيطر على مقدرات وامكانيات وثروات اجزاء من الوطن العربي ، وهي بالتالي تربط هذه الأجزاء بالاقتصاد الاستعماري نفسه . ولقد كانت السوق العربية المشتركة قائمة في الماضي ، قبل الاحتلال الغربي ، بشكل او بآخر . وعمل الاستعمار على تحطيم هذه السوق والقضاء على تكامل الانتاج في الوطن العربي ، ومع ذلك فان اسس التكامل في الانتاج لا تزال قائمة وان كانت مبعثرة تفصلها الحدود المفتعلة (...) ٥ - التكوين النفسي المشترك (او « الطابع القومي ») للأمة العربية » .

على هذا الأساس « ان القومية العربية ليست شعاراً سياسياً تكتيكياً ، ولا هي عصبية دينية . ان القومية العربية ليست تطلع طبقة اجتماعية صاعدة نحو اسواق جديدة بهدف تكوين امبراطورية جديدة تخدم اغراضها التوسعية . ان القومية العربية ظاهرة تكوين أمة واحدة ، لها جميع المقومات الاساسية

٨ - عدد ١٤ ايار ١٩٥٧ من L'Unita الترجمة الفرنسية في : Bulletin édité par le section de politique extérieure du C. C. du P. C. Français, N. 28 (Juil. 1957) p. 40 - 43 .

للأمة الواحدة ، وتناضل جميع فئاتها الوطنية الشعبية لتجميع شتاتها المبعثر ،
وتكامل اقتصادها الممزق وتطويره ، وخلق سوقها المشتركة واستعادة
ثرواتها وأراضيها التي سلبها الاستعمار ، والقضاء على كل القوى الرجعية
والاستعمارية المعرقة لنموها ، ورفع مستوى معيشة أبنائها وتطوير حياتها
وتنمية ثقافتها ، والمساهمة مع كافة الشعوب والدول الوطنية والاشتراكية في
النضال للقضاء على الحروب وصيانة السلم العالمي .. »

من هنا هذا الاتفاق بين ما كان يأمله الماركسيون في مجال التضامن العربي
والكفاح المشترك ، وبين القومية العربية في الفترة التي تمتد من أزمة السويس
إلى تأسيس ج . ع . م . « ان القومية العربية في جوهرها حركة شعبية نضالية
معادية للاستعمار . فالاستعمار هو الذي أقام الحدود والحواجز في هذه
القومية ، فمزق وحدتها وسعى لطمس معالمها وعرقلة نموها . ولهذا كانت
معركة التوحيد في جوهرها معادية للاستعمار . انها بالضرورة حركة تقدمية من
الناحية الاجتماعية . ففي نضالها ضد الاستعمار تناضل كذلك ضد عملائه
وحلفائه من الاقطاعيين والاحتكاريين ، وهي تحرر ثروات أرضها وطاقات
شعبها من الاستغلال والاستعباد ، وتحقق التكامل بين اقتصادها الممزق ،
وتبني اقتصادها الوطني وتطوره ، وتنمي ثقافتها الوطنية والشعبية . وهي
بهذا تتيح لأبنائها ارتفاعاً في مستوى المعيشة ، كما توفر لهم حريات ديمقراطية
متعاظمة » (١) .

حيث الشيوعيون المصريون الوحدة السورية - المصرية بحماسة . وفي شباط
١٩٥٨ ، قبل اعلان ج . ع . م . بقليل ، أشار بيان أصدره الحزب الشيوعي
المصري إلى الصعوبات ، وإلى حذر قطاعات نافذة عديدة من الرأي العام المصري :
« لم تقف قوى الاستعمار والرجعية عند حد التفريق بين الشيوعيين العرب

١ - الحكم دروزة ، الشيوعية المحلية ومعركة العرب القومية ، بيروت ، ١٩٦١ ، ص
١٥٧ - ١٥٩ .

وبقية الوطنيين العرب ، بل انها بدأت تثير القلق في صفوف الطبقة الرأسمالية المصرية والسورية . من هنا راحوا يشيعون في مصر ان الوحدة ستجلب الخراب لصغار التجار ومتوسطيهم ، وان التجار المصريين سيكونون تحت رحمة التجار السوريين . وأشاعوا أن الرأسمالية المصرية - وهي الرأسمالية الأقوى - ستزحف على سوريا لتستعمر وتستنزف دماء الشعب العربي في سوريا وأنها تمهد لذلك بالقضاء على الحريات الديمقراطية وتشديد الكبت ضد الحزب الشيوعي السوري ، متعاونة في ذلك مع الرجعية السورية .

والاعتراض الثاني أخطر من الأول لأنه يمس آمال اليسار في الصميم : « ولكن هل تعني معارضتنا في حل الأحزاب ان مستقبل الديمقراطية مظلم في الجمهورية العربية المتحدة ؟ كلا . لأنه لا يجب ان ننظر إلى مستقبل التطور الديمقراطي من زاوية وجود الأحزاب وحدها ، وإنما يجب ان ننظر إلى المسألة من زاوية : ١ - ان القوى الشعبية والوطنية ستلتقي في الدولة الواحدة وتتجمع وتناضل بصورة فعالة من اجل توسيع الحريات الديمقراطية وتدعيمها ؛ ٢ - ان السياسة الوطنية التحررية السائدة في الجمهورية العربية المتحدة موجهة لاضعاف النفوذ الاستعماري وتصفيته . وهذا يخلق الظروف الملائمة لتطور الديمقراطية كما تخلقها السياسة التقدمية التي ترمي إلى تصفية الاقطاع وتصنيع البلاد وتطوير الزراعة فيها ... ويجب علينا ، في الوقت نفسه ، ان نتجنب الانحراف بقضية الوحدة وتدعيمها الى وضع مسألة الأحزاب في مستوى الأحداث ؛ فإن المهمة الرئيسية هي الدفاع عن الوحدة الناشئة وحمايتها والتنبية لأهميتها العظمى ورفع الشعارات التي تؤدي الى تطويرها لمصلحة الشعب » (١) .

في ١٠ شباط رد مكتب العمل الجماهيري التابع للجنة المركزية للحزب

١ - بيان من الحزب الشيوعي المصري عن الوحدة السورية المصرية ، شباط ١٩٥٨ ، في الحكم دوزة ، ص ١٨٧ - ٩ .

الشيوعي المصري ، في مذكرة داخلية ، على اتهامات اعضاء عديدين حول « الاتجاه اليميني » للقيادة ، مشيراً الى سلبية قسم كبير من الحزبيين : « ان أهم مشكلة هي ضمان نجاح الوحدة السورية - المصرية وخلق قوة مسالمة في الشرق الاوسط . » وتلاحظ المذكرة انه ، بدلاً من انتقاد حل الأحزاب يجدر « ان نستفيد من المد الثوري الذي أحدثته الوحدة واقترب بها واستمر بعد اعلانها ... وان نحرك الجماهير من اجل حماية الوحدة والنجاحها ... افضحوا جميع المناورات التي تريد اظهار الشيوعيين بمظهر معاد للوحدة سواء في مصر او في سوريا » (١) .

ينبغي قبل كل شيء ، تفادي « عزل الحزب عن الجماهير الشعبية » . وفي ٢٧ شباط ، وزع المكتب السياسي للحزب الشيوعي المصري بياناً الى الشعب بصدد الوحدة السورية - المصرية ، يحييها فيه بعبارات حارة ، لأنها « تعبير عن ارادة الملايين من شعوب بلادنا العربية جميعاً ، وهي ثمرة لنضالها ، وتدعيم للانتصارات والمكاسب التي ساهمت جميعاً في تحقيقها ، وهي كذلك نقطة انطلاق نحو التحرر الكامل والوحدة الشاملة لقوميتنا العربية » .

وفي آخر هذا النص ، نداء : « ان المكتب السياسي للحزب الشيوعي المصري يهيب بكم جميعاً ان تبذلوا لقضية الوحدة المصرية - السورية ما تستحقه من عناية وجهد . ان هذه الوحدة هي جوهر صراكم مع الاستعمار ، انها جوهر معركتكم من أجل تدعيم استقلالكم وتطويره ، انها جوهر نضالكم من أجل رفع مستوى معيشتكم وحماية سلام العالم .. » (٢)

ونشر بيان ثان في ١٣ آذار ١٩٥٨ اكثر حرارة من السابق : « وعيد الجمهورية العربية هو في الوقت ذاته عيد البشرية التقدمية كلها ، وثمره من ثمرات كفاحها . وهو عيد الشعوب المكافحة ضد الاستعمار وضد تجار

١ - « تقدموا الصفوف الوطنية في معركة الوحدة العربية » الحكم دروزة ، ص ١٨٩-٩٠ .

٢ - « بيان الى الشعب عن الوحدة المصرية-السورية » الحكم دروزة ، ص ٨٤-١٨٣ .

الحروب ، لان دولة قوية ومستقلة قد ولدت وقامت في الشرق الاوسط ، في آسيا وافريقيا ، لتعزيز كفاح الشعوب ضد الاستعمار ، لتجمع الامة العربية وتلهمها الكفاح من اجل السلام والاستقلال والوحدة العربية ... ان جمهوريتنا العربية المتحدة تقوم لتجمع القوى الوطنية والديمقراطية وتنظم الموارد البشرية والاقتصادية في مصر وسوريا ، ولتبنى مجتمعا يتحقق فيه الرخاء والديمقراطية للشعب العربي الكادح ، مجتمعا يستهدف بناء الاشتراكية^(١) .

وعرض العدد الاول للجزيدة السرية الناطقة بلسان الحزب الشيوعي الاهداف التي حققتها الوحدة السورية - المصرية :

١ - انها توحد جهود شعبين متحررين من النفوذ الاستعماري ضد الاخطار المحتملة ، ٢ - انها تحبط الخطة الاميركية التي ترمي الى تفتيت الصف العربي وعزل كل دولة والانفراد بها لتحطيمها ، ٣ - انها تقيم دولة كبرى ضد التوسع الصهيوني ، ٤ - ستكون الجمهورية العربية المتحدة مركزاً قوياً لكافة القوى الوطنية التي تكافح من اجل الاستقلال والحياد والوحدة العربية ، ٥ - ان كفاح حكومتي مصر وسوريا لتحرير الاقتصاد القومي من النفوذ الاجنبي ولتصنيع البلاد ، والنجاحات التي تحققت في مصر وسوريا بعقد اتفاقيات التصنيع مع الاتحاد السوفياتي ، وتجمع طاقات البلدين - كل هذا يجعل في تحقيق الاستقلال الاقتصادي وهو الشرط الاساسي لصيانة الاستقلال السياسي^(٢) .

وسرعان ما شعرت اللجنة المركزية بضغط غالبية القاعدة والاطارات وهي تنظر ، عاجزة ، الى ضرب الديمقراطية السورية . وبدأ الحزب الشيوعي المصري ينتقد بعض الجوانب المؤسفة لاسيما إبعاد خالد العظم عن الوزارة

١ - عاشت الجمهورية العربية المتحدة ! في الحكم دروزة ص ١٨٤ - ٥ .

٢ - اتحاد الشعب (القاهرة) عدد ١ ، شباط ١٩٥٨ ، ص ٥ ، في الحكم دروزة ص ١٨٦

المركزية والمجلس التنفيذي السوري^(١) . وانتقد التشريع الخاص بالترشيحات العمالية للإتحاد القومي في الوقت الذي « نلاحظ فيه تدهوراً مستمراً لمستوى معيشة الطبقات والفئات الشعبية ، بينما ترتفع الأرباح التي تجنيها الشركات والمؤسسات الرأسمالية »^(٢) .

وفي ٢٠ تموز ١٩٥٨ ، ندد خالد بكداش بسياسة الاختناق المتبعة في سوريا وعرض برنامج الحزب الشيوعي السوري بـ ١٣ نقطة . وفي ٣ أيلول ١٩٥٨ طرحت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي شعار الاتحاد الفدرالي^(٣) . وخلال صيف وخريف ١٩٥٨ ، اعتقل عدد من الشيوعيين في مصر ، ولم تكن الاتصالات والمشاورات التي قام بها انور السادات تبشر بتوسيع الحريات الديمقراطية .

عندها أذاع الحزب الشيوعي المصري ، في ١٥ أيلول ، نشرة جديدة بتوقيع المكتب السياسي ، لفت فيها الانتباه الى « ان العدوان يمكن ان ينفذ من ثغرة في الجبهة الداخلية » . وعدل موقفه الأول مشدداً على ضرورة اعطاء الوحدة مضموناً اعمق : « في ظل قومية كالقومية العربية ممتدة في بلاد مترامية الأرجاء تسودها ظروف اقليمية واقتصادية وسياسية واجتماعية متفاوتة ، يصبح من الضروري ان نضع في الاعتبار دائماً حقيقتين أساسيتين هما : الخصائص الاقليمية ، والظروف الاقتصادية »^(٤) .

١ - اتحاد الشعب (القاهرة) عدد ٣ ، ١٥ آذار ١٩٥٨ ، في الحكم دروزة ، ص ١٩٩
٢ - اتحاد الشعب ، عدد ٩ ، نيسان ١٩٥٨ ، في الحكم دروزة ص ٢٠٠ . يشير و. أ. بلينغ الى ان « الخوف المرضي من التغفل الشيوعي في الحركة العمالية كان احد العوامل الهامة وراء موقف الحكومة الرجعي » (المرجع المذكور ص ١٠٦) .

٣ - حول الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة واليمن ، في الحكم دروزة ، ص ٢٠٦-١٤ ؛ حول موقف الحزب الشيوعي السوري ، راجع « النداء والأخبار » ، خلال السنوات ١٩٥٨ / ١٩٦٢ .

٤ - بعد التطورات الاخيرة في الشرق العربي ، في الحكم دروزة ص ٢١٧ - ١٨ .

في أيلول ١٩٥٨ ، أنذر انور السادات الحزب الشيوعي بأن ينضم الى الاتحاد القومي . فقامت أقلية ملتفة حول « دار الفكر » ، تضم عناصر متمرسة بالعمل ويعود أصلها الى الحركة الديمقراطية ، تدعو للانضمام الى الاتحاد القومي ، بغية تلافي انقسام داخلي والحوول دون الاضطهاد ، ولكن اكثرية الحزب الساحقة ، قيادة وقاعدة ، رفضت الدعوة فأدى ذلك الى انقسام لم يكن في الحسبان بعد عشرين سنة من الخلافات (١) .

وفي اول كانون الثاني ١٩٥٩ ، انفجرت الأزمة .

وعند تفكك الوحدة السورية - المصرية ، في ٢٨ أيلول ١٩٦١ ، اضطر الحكم العسكري الى إعادة النظر في مفهومه للقومية العربية . هنا يجدر التوقف عند النهج والأفكار الجديدة التي اتبناها .

قبيل الانفصال كان عبد الناصر قد أدلى بتصريح للتلفزيون الالماني (هامبورغ ، آب ١٩٦١) جاء فيه : « إن الوحدة العربية كما تفهمها الجماهير العربية تمتد على جبهة طويلة تبدأ من التضامن العربي وتصل الى الوحدة الدستورية .. إن الأمة العربية وحدها ، على ضوء احتياجاتها ، هي القادرة على تطوير الوحدة العربية من التضامن إلى التحالف إلى الاتحاد إلى الوحدة الدستورية الكاملة » (٢) .

وبعد عشرة ايام من الانتفاضة العسكرية السورية ، نشر هيكل التحليل الأول للأسباب التي أدت اليها : « مراراً ، كنت اشعر بالخطر الذي يحوم حول

١- من المضحك الملاحظة ان الفريق المنشق يبقى ، رغم كل شيء ، دون المواقف المتطرفة التي تقفها بعض الأوساط السورية - اللبنانية من اليسار . احمد رفاعي ، أحد قادة جناح الأقلية المصرية ، نشر كتاباً ، عام ١٩٥٧ ، « قضية الجزائر والتضامن العربي » ، انتقده محرر (الثقافة الوطنية) لحديثه عن « أمة جزائرية » : « نحن نعارض الفكرة التي تقول بأمة جزائرية لأننا نؤمن بأن الشعب الجزائري هو جزء من الامة العربية » الخ ... (VI ، ١٩٥٧ ، عدد ١١ ، ص ٦٣ - ٤) .

٢ - الاهرام ، ١٤ آب ١٩٦١ .

تجربة وحدة ١٩٥٨ ، لأنها كانت تركز أساساً على شخص « البطل » ؛ واعترف هيكل بأن الأساس المتين الصلب للوحدة هو ان تبنى على حركة جماهيرية تتجه نحو تحقيق آمال الشعب السياسية والاجتماعية والاقتصادية . وذلك يرجع الى القول بان الوحدة السورية - المصرية قد فرضت فرضاً على مصر ، وانها لم تكن نتيجة ظرف موضوعي ^(١) . وفي ١٣ تشرين الاول ، بدأ هيكل التحليل النقدي المفصل الذي انتهى في كانون الثاني . وحمل الموضع الى قلب الدمى : الظروف التاريخية غير المكتملة لتحقيق الوحدة العضوية في شباط ١٩٥٨ ؛ ضعف القومية العربية ، التي انتقلت بين عشية وضحاها من حرب العصابات ضد الاستعمار إلى حرب المواقع ، والجمهورية العربية المتحدة هي الهدف الأمثل ؛ ومشكلة ان « الشعب العربي في مصر لم يتوصل بعد لمرحلة التهيئة الكاملة للوحدة العربية » ؛ عدم تكافؤ التطور الاقتصادي والاجتماعي في مصر وسوريا ؛ مغالطات في نقل عناصر الأخبار بين دمشق والقاهرة ؛ انقسام جغرافي الى قسمين لا يجمع بينهما سوى البحر ؛ مبالغة المسؤولين في عدم فرض حكم قوي على السوريين ؛ « رئيس واحد ، علم واحد ، نشيد وطني واحد » وما عدا ذلك فكل شيء كان مختلفاً في الاقليمين .. ؛ وحزب البعث ، حليف ومرشد البارحة ، انحصر اهتمامه في المشاركة في الحكم وابعاد خصومه ، حتى انه لجأ الى العرقلة السلبية عندما وضع له عزم المسؤولين العسكريين على عدم معاملته كندتهم ؛ وبدت الرجعية العربية ، لا سيما سعود والحسين ، وحسد اللواء قاسم ، بدت كعناصر اجتمعت لتعجل بالأزمة ، دون ان تكون هي أساسها . وأشار هيكل اخيراً الى طغيان عبد الحميد السراج ومؤامرات الشيوعيين ، لا سيما اللواء عفيف البزري ، رئيس الأركان يوم اعلان الوحدة ^(٢) .

وفي اليوم التالي للانفصال ، أظهر جمال عبد الناصر نفسه ضحية الوندوين

١ - « مجوم الربيع الذي نجح في الخريف » ، الاهرام ، ٦ ت ١ عام ١٩٦١ .

٢ - م. ح. هيكل ، « ماذا جرى في سوريا » ؟

السوريين ، او أنصار الوحدة بأي ثمن : « يوم ١٥ يناير سنة ١٩٥٨ بالذات ، قلت لهم ان إحنا يجب ان ننتظر خمس سنوات ، ونجرب وحدة اقتصادية ووحدة عسكرية ووحدة ثقافية ثم نتجه بعد ذلك الى الوحدة الدستورية . وقال انه استجاب لإلحاح محادثيه من أجل « إنقاذ سوريا » . ولكن ، منذ ذلك اليوم ، « في الثلاث سنين الي فاتوا ، ثلاث سنين ونصف ، قابلنا متاعب كثيرة ، لا أول لها ولا آخر ، يعني يمكن ثلاث ارباع وقتي كان يضيع في محاولة حل هذه المشاكل .. »

أمام الشعب المصري الذي يراه ويسمعه ، اعترف جمال عبد الناصر بأن الاحداث السورية سببت « شعوراً عميقاً بالمرارة » . وطلب من الشعب ان لا يترك « الغلبة للشعور بالخيبة » . « يجب على هذه الامة ان تغلب على مصابها وألمها .. هذه الجمهورية جمهوريتكم ؛ يجب ان تبقى دائماً سنداً للحرية العربية ودعمامة للتطور العربي نحو الكفاية والعدل .. » (١) .

ان هذه الكلمات تعبر عن الشعور الوطني العميق للشعب المصري . فهذا الشعب الذي انجرف فجأة في تيار وحدة عربية عضوية ذهبت الى حد محو اسم مصر الممتدة جذوره الى سبعة آلاف سنة ، لم يتألمك عن التنفس بارتياح عند وقوع الانفصال .

بيد ان فشل التجربة قد اثار من جهة اخرى المرارة والحقد على الذين قاموا بها ، اي القادة العسكريين . ولكي يكسب الرأي العام المصري مرة ثانية ، حيث كنت تلمس السخرية ممزوجة بالفرح لرؤية الضباط وقد أذلوا أخيراً ، كان لا بد للنظام من بدء عهد جديد .

هذا ما سيعبر عنه خطاب ١٦ تشرين الاول ١٩٦١ الشهير ، الذي ذكرناه مراراً . والنقد الذاتي الذي تحفظه الذاكرة بسهولة إنما هو نهاية عرض طويل

للمرحلة الجديدة ، التي اطلق عليها اسم « الثورة الاجتماعية » . هنا تبدى معركة السلطة الحقيقة ، وهنا يُستشف المستقبل . انه تراجع يذكرنا بتراجع سيناء ، عام ١٩٥٦ ، امام تفوق الدول الثلاث الساحق : إذ ان الأمم هو انقاذ الساحة الاساسية وتحسينها : مصر ، المعقل الأول وقاعدة الانطلاق .

واكتسب الاتجاه الجديد صلابته بالتدريج . وكانت الذكرى الخامسة لمعركة بورسعيد فرصة استغلها جمال عبد الناصر لشن هجوم لاذع ، « شعبي » ضد الملوك العرب ^(١) . وأوكلت لهيكل ، مرة أخرى ، مهمة ايضاح وجهة النظر الرسمية . ومن الآن فصاعداً سيصبح التمويل الاجتماعي القائم في مصر عذراً لرفض كل مغامرة عربية جديدة : « إن المرحلة الثورية التي تجتازها الأمة العربية الآن ، حقيقية وأصيلة ، ولو لم تكن كذلك ، لكانت التفاهة سهلاً واللقاء ميسوراً بين المصالح المتناقضة ... والخطر الحقيقي لا يكن في خلاف عبد الناصر وسعود . إن الخطر الحقيقي يكن في مصالحتها ، لأن ذلك يكون دليلاً على أن الثورة الاجتماعية لم تكن حقيقية وأصيلة . وإذن فالصراع العميق هو طبيعة المرحلة الثورية .. والقيم الاجتماعية الجديدة لا تستطيع أن تؤكد نفسها وتحقق أهدافها الانسانية إلا بأن تخوض معركة لا هوادة فيها ضد الاستغلال وضد احتكار الفرص والثورة ... إن وحدة الأمة العربية حقيقية وأصيلة ... وإذن لا تفرغنا هذه الخلافات البادية بين بعض العواصم العربية . إنها طبيعة الأمور ، طبيعة التطور في أمة تتحرك فيها الثورة وتذلل العقبات التي تعترضها ... أريد ان أقول اننا الآن لسنا في حاجة إلى التضامن العربي ، وإنما نحن في حاجة إلى انشقاق كامل ، كانشقاق النهار عن الليل ، حتى يبرز المستقبل العربي واضحاً محدداً من قلب الظلام والغموض » ^(٢) .

هذا الكلام يفسر حذر القاهرة ازاء الاتصالات الاستكشافية التي قام بها

١ - الامرام ، ٢٤ ك ١٩٦١ .

٢ - م . ح . هيكل ، « لا نريد ان نتضامن » ، الامرام ، ٩ آذار ١٩٦٢ .

الجيش السوري مع عبد الناصر بعد الانفصال . فهل كان « هجوم الربيع الذي نجح في الحريف » كما يقول هيكل ، درساً مفيداً ^(١) ؟

في نظر الحكم العسكري ، تبدو سوريا ازعاجاً لا طائل تحته . لذلك تشدد الأبواق الرسمية على أخطار كل مغامرة جديدة : قلة استعداد القوى الوحدوية ؛ ضراوة العدو ، عدم المساواة والاتصال بين الاقليمين ، بل ايضاً وخاصة عدم اهتمام الشعب المصري بهذا البحث الدائم عن النفس الذي يميز القومية العربية في سوريا . ولكن جمال عبد الناصر وفريق الضباط الحاكمين لم يعترفوا ، في أي وقت ، بالسبب العميق الذي أدى إلى ضياع الوحدة . وهذا السبب هو ، في نظر الجماهير السورية ، طبيعة النظام الدكتاتوري ، وكرهه لكل ديمقراطية ، وخنقه للحريات العامة والأحزاب ، وتحكم الجهاز السياسي - العسكري مع شرطته بالبلاد .

هل يعني هذا ان القاهرة قد تخلت عن مشاريع توسعها العربي ؟ صدرت نشرة رسمية « رداً على جميع الذين يطالبون بالوحدة مع دمشق » تبين ان الهدف لم يتغير ، رغم ان الظرف يقتضي اليوم كثيراً من التبصر والروية . وتوضح النشرة الشروط التي وضعها الحكام العسكريون لكل وحدة جديدة ، وحدة « ستكون صورة تختلف بالضرورة عن الصورة السابقة » : « إنه لا بد ان تبقى الكيانات الوطنية محددة وواضحة داخل إطار الوحدة . ان كل إطار وطني يجب ان تكون له حكومته المحلية المسئولة أمام السلطة الشعبية المنتخبة فيه . ان الوحدة يجب ان تكون شاملة في الدفاع وفي السياسة الخارجية وفي منهاج العمل الاجتماعي القائم على الاشتراكية والديمقراطية . كذلك تمتد الوحدة الى برامج التعليم والثقافة . يكون للدولة المتحدة برلمان مركزي واحد تمثل فيه الكيانات الوطنية بطريقة عادلة وتكون الحكومة المركزية للدولة المتحدة

١ - راجع الصيغة التي يعطيها هيكل للاتصالات بين كبار الضباط السوريين وجمال عبد الناصر ، في الاهرام ، ٢٠ و ٢٧ نيسان ١٩٦٢ .

مسئولة أمامه . ان المضي في تحقيق الاشتراكية والديمقراطية ، والعمل على تذويب الفوارق بين الطبقات في المجتمع العربي الجديد ، سوف يساعد تدريجياً ، وبإرادة الشعوب ، على دفع الوعي الوجدوي . بل هو في الوقت نفسه يحل بالمساواة الحرة مشاكل الأقليات والمشاكل الطائفية في بعض أجزاء الوطن العربي^(١) .

ان العنصر الجديد الوحيد في هذه الوثيقة هو الاعتراف الشكلي « بالكيانات الوطنية » . اما نظام الحكم المقترح للوحدة العتيدة فما يزال مبنياً على المركزية السياسية والاجتماعية والمقائدية ، رغم بعض المرونة .

وبعد أيام ، جاء دور بعث أكرم الحوراني ليتخذ موقفاً ، فاتخذ موقفه في نقد ذاتي ابرز النقاط التالية : (١) لقد كانت مفهوم الحزب للوحدة العربية مشحوناً بالمعاطفة ... ولم تكن لديه فكرة واضحة عن كيفية تحقيق هذه الوحدة ؛ (٢) وافق الحزب بدون تردد على الانتقال السريع من الاتحاد الذي كان مطروحاً الى الوحدة الكاملة التي أرادها عبد الناصر ، دون ان يدرك ما يحمل مثل هذا التبديل من نتائج ؛ (٣) أغفل الحزب مبدأ هاماً وهو ان الوحدة عملية ثورية ، ولا ثورة بدون حركة ثورية ؛ (٤) لم يتبع الحزب وقتئذ الأسلوب الديمقراطي الذي يفترض عرض المشروع على الأجهزة المسئولة في الفروع والشعب لمناقشته . وهكذا بعد ان غسل يديه من كل مسئولية في عملية شباط ١٩٥٨ ، والتي لعب فيها دور المحرض الحاسم ، كما رأينا سابقاً ، ردد البعث الانتقادات التي كانت الحزب الشيوعي السوري وعفيف البزري قد عبرا عنها منذ زمن طويل^(٢) . ونتج عن ذلك انقسام الحزب الى جناحين : جناح بيروت ،

١ - «هل نحن على استعداد لتجربة وحدة جديدة ؟» الاهرام ، ١١ حزيران ١٩٦٢ . قبلها بإسابيع هاجم ج. كشك ، بعنف ، فئة «الشباب العربي» في مجلة الحرية ، الناصرية الميول ، لأنها نشرت كتاباً يقول بأن الوحدة ، في جوهرها ، لا تحول دون سلوك طرق مختلفة ، فأجاب بأن طريقاً واحداً فقط هو الممكن ، وهو طريق جمال عبد الناصر « وحدة الاسلوب هي وحدة الهدف » ، روز اليوسف ، عدد ١٧٧٠ ، ١٤ ايار ١٩٦٢

٨ - «لا وحدة بدون ديمقراطية» ، (الاخبار) ، بيروت ٢٤ حزيران ١٩٦٢ .

ويحتفظ بالسياسة الوجودية ، بقيادة ميشيل عفلق وصلاح البيطار ، وجناح دمشق ، ويقوده أكرم الحوراني (١) .

والمشادة التي قامت بين اليسار السوري والقاهرة دارت حول قضية فلسطين . فاتهم جمال عبد الناصر بعقد اتفاق سري مع الخارجية الأميركية لتصفية الخلاف العربي الاسرائيلي عملياً ، وذلك بغض الطرف عن تنفيذ مشروع تحويل مياه الأردن ، اي القبول بوجود دولة اسرائيل ودعمها . وأذاع أكرم الحوراني محاضر اجتماعات الحكومة المركزية عام ١٩٥٩ حيث برهن عبد الناصر على انه لن يأتي بأي حركة في المجال العسكري ، ما لم يتأكد من قدرته على سحق العدو . واستغل هيكمل ذكرى ١٥ أيار ١٩٤٨ ليشرح نوايا المسؤولين العسكريين ، فقال ان المهم هو دعم « القاعدة الأساسية التي لا غنى عنها لشق طريق العودة الى فلسطين ، وهذه القاعدة هي القوة العربية الذاتية » في المجالات السياسية والاقتصاد والاجتماعية . وبالانتظار ، يمكن وقوع اول اشتباك حوالي ١٩٦٣ / ٦٤ ، اي عندما تجد اسرائيل نفسها مضطرة الى دخول المنطقة المجردة من السلاح لتنفيذ مشروع تحويل مياه الاردن فتخرب بذلك مقررات هيئة الأمم ، عندئذ تكون اسرائيل هي المعتدية ، فيقوى مركز العرب المعنوي ويدعم طاقاتهم العسكرية والاجتماعية والاقتصادية النامية بسرعة (٢) . وفي ٢٦ حزيران ، خطب عبد الناصر امام اعضاء المجلس التشريعي لمنطقة غزة ، شارحاً هذه الأفكار (٣) .

واخيراً ، اوضح الرئيس عبد الناصر للمرة الثالثة موقفه امام الرأي العام الانكلوسكسوني : « لا يمكن شراء بيت انسان ، وشراء روحه وحقه الاساسي في الحياة . ولا بد من تصفية الحساب نهائياً يوماً من الأيام . لذلك

١ - الاهرام ، ٢٢ حزيران ١٩٦٢ .

٢ - م. ح. هيكمل ، في ذكرى ١٥ مايو ، الاهرام ، ١٨ ايار ١٩٦٢ .

٣ - الاهرام ، ٢٧ حزيران ١٩٦٢ .

اعتقد ان علينا بناء اقتصاد العالم العربي ورفع مستوى معيشة الشعب حتى نكون قد توصلنا الى درجة من التطور تسمح لنا بالضغط على الامرائيليين بشكل يقنعهم بعدالة موقفنا «^(١). وهذا يعني بصراحة : لا هجوم عسكري مباشر على اسرائيل وانما استراتيجية تقوية ذاتية ترغم الخصم على إعطاء شعب فلسطين العربي حقه ، وتجبره على عدم تخطي حدوده . وهكذا اصبح موقف عبد الناصر بعيداً عن تهديداته السابقة بحق دولة اسرائيل .. وفي مؤتمر شتوره ، اتهمت الحكومة السورية ج . ع . م . بالاتفاق مع الصهيونية الاميركية . وفي ٢٨ آب ١٩٦٢ ، أدى انسحاب ج . ع . م . من الجامعة العربية الى تفتت هذه المنظمة «^(٢) .

اما الشيوعيون المصريون ، فانهم لم يتوقفوا عن التشديد على المحتوى الديمقراطي للقومية العربية ، منذ حملة الاضطهاد عام ١٩٥٩ .

ومن مخيمات التجميع ، لا سيما من سجن ابي زعبل الشهير ، أرسلت توصيات ومقررات تطالب الحكم باعادة الديمقراطية في الداخل ، كشرط اساسي لكل سياسة خارجية مستقلة ومحايطة مقبولة ، ولكل تقدم باتجاه الاشتراكية . وبعد الانقلاب السوري ، حددت وثيقة رأي الأوساط الشيوعية : « كان

My Revolutionary life... (3).

- ١

My aims for the new Egypt, the Sunday Times 1er juil. 1962.

٢ - النص الكامل للبيان السوري ، في (الاخبار) ، بيروت ٢٦ آب ١٩٦٢ ، يشير الى وثيقة صادرة عن مصلحة « التفتيش الفني والادارة في وزارة الشؤون الخارجية » في القاهرة تحمل الرقم ٢٧ / ١٩٦١ ، بتاريخ ١٠ آب ١٩٦١ ؛ في هذه الوثيقة يطلب وكيل الوزارة ، اللواء محمد حافظ اسماعيل ، من رؤساء البعثات الدبلوماسية الاثيروا « مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بقدر الامكان (...) وذلك لتسهيل المفاوضات الجارية ، في هدوء وبالطريقة الدبلوماسية بين حكومتنا والحكومة الاميركية ... » (الاخبار ، ٢ ايلول ١٩٦٢) . اما الرد المصري فأخذ شكل نشر المراسلات بين كنيدي وعبد الناصر . (١١ ايار - ١٨ آب) ، الاهرام ٢١ ايلول ١٩٦٢ . كذلك نصوص خطابات الوفد المصري (مع وزراء سوريين سابقين) في الاهرام ٢٧ و ٢٨ آب ١٩٦٢ .

الشيوعيون المصريون قد صرحوا مراراً، ولا سيما منذ ٢٣ كانون الأول ١٩٥٨، بأن كل اعتداء على الديمقراطية سوف يؤدي بالضرورة إلى عودة الرجعية، وأن هذا بدوره سوف يفتح للاستعمار طريق استرداد المواقع التي خسرها في وطننا. وهذا ما جرى بالفعل. فالانفصال هو أول نصر أحرزته القوى الرجعية والاطارات الاستعمارية في الشرق العربي منذ سقوط الأردن في نيسان ١٩٥٧.. وتشير الوثيقة إلى أن جمال عبد الناصر قد «اتبع سياسة كانت تهدف إلى الحد من تأثير البلدان الاشتراكية على الحركة الوطنية في الشرق العربي والعالم أجمع، وإلى الاستفادة من التناقضات بين الشرق والغرب، سياسة بلغت ذروتها مع مؤتمر البلدان غير المنحازة في بلغراد، ومع تدفق القروض ورؤوس الأموال الاستعمارية إلى مصر..». ثم تعدد الوثيقة الأسباب التي أدت إلى الانفصال: الوحدة العضوية بدل الاتحاد الفدرالي؛ معاداة الديمقراطية واحتقار الخصائص المحلية وتقاليد النضال في مصر وسوريا؛ النظام الدكتاتوري الذي لاحق دون تمييز الوطنيين والديمقراطيين، والنقابيين والشيوعيين، وعمل على خنق الحياة السياسية وتفكيك الجبهة الوطنية في سوريا لصالح الاتحاد القومي، وهو تنظيم رجعي مائع سيطرت عليه البورجوازية السورية دون مقاومة؛ تحكم البورجوازية المصرية بمقدرات الاقتصاد السوري على حساب البورجوازية السورية التي هي أقل تطوراً منها؛ الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية التي أعلنت في تموز ١٩٦١، والتي وان ضربت الرجعية المكونة من الأقطاعيين والاحتكاريين وكبار الرأسماليين، فإنها ضربت أيضاً عدداً من الرأسماليين الوطنيين.. هذا الفشل الأول سبب «تراجعاً مؤقتاً لحركة التحرير الوطني في العالم العربي كله، وتقوية القوى الرجعية العربية، وتشجيع الاستعمار». «واليوم، أصبحت قضية القومية أكثر من أي وقت مضى قضية الطبقة العاملة العربية». «لقد ظهر بشكل واضح أن الوحدة العربية لا يمكن أن تقوم إلا بين بلدان متحررة من الاستعمار، ولا يمكن أن تتحقق

إلا على أسس ديمقراطية «^(١).

أخذ العهد هذه الانتقادات بعين الاعتبار ، وقد رأينا ان مناقشات اللجنة التحضيرية لمؤتمر القوى الشعبية جرت مع خلفية جديدة ، خلفية مشاكل الديمقراطية التي أثارها فشل الوحدة مع سوريا .

واختار جمال عبد الناصر وفريقه اطار طريق جديد ، اطار الثورة الاجتماعية ، وإيديولوجيتها « الاشتراكية الديمقراطية التعاونية » .

١ - « الانقلاب السوري » (القاهرة ، ٨ ت ١٩٦١) . هذه الوثيقة التي لا تحمل توقيعاً ما ، تتكلم بلسان « الشيوعيين المصريين » . يلاحظ القاريء ان الحزب الشيوعي السوري ، منذ ١٩٥٩ ، كان يتكلم عن « الاستعمار الفرعوني » ، بينما قامت الوحدة باسم العروبة الملونة بالاسلام وبينما اضطهد القائلون بالخصوصية المصرية من الماركسيين ، لافكارهم المعادية للوحدة ... وتتكلم وثيقة هامة لجمال عبد الناصر ، وهي مقدمته لكتاب « مصر ورسالتها » تأليف د. حسين مؤنس (القاهرة ، ١٩٥٦) ، عن مصر بالعبارات التالية : « مصر التي فرضت شخصيتها عندما كان التاريخ يمد في المهد (...) مصر ، التي كانت لها شخصيتها المستقلة ، وطابعها المتميز ، وكيانها الحر خلال مراحل التاريخ ، ومن هذا الكيان ينبع استقلال المشروع ، وفردية السياسة والطابع المميز : انها الطبيعة العظيمة التي لم يستطع الاستعمار في ابان عتوه وقمة سلطته ان ينفذ اليها والتي احتفظت بطابعها الخاص ، وميزاتها الخاصة ووجودها الخاص ... » (ص ٧) . نص ينبغي مقارنته بنص سابق للرئيس القديم للحزب الحر الدستوري ، د. محمد حسين هيكل في مقدمته لكتاب « السياسة والاستراتيجية في الشرق الاوسط » للدكتور حسين ف. النجار (القاهرة ، ١٩٥٣) : « مما يلفت الانتباه ان نلاحظ ، ان مصر ، بين كل الشعوب الافريقية ، تدخل وحدها في اطار الشرق الاوسط ، وحدها بين كل دول افريقيا (...) ومصر وحدها ، بين دول الجامعة العربية ، دولة افريقية (...) . كان مصير مصر اكثر ارتباطاً بمصير سوريا والعراق منه بمصير السودان وليبيا .. » (الجزء الاول) .

الفصل الرابع

ماهية « الاشتراكية الديمقراطية التعاونية »

« اشتراكية عربية » ، « اشتراكية ديمقراطية تعاونية » . هذه هي اوصاف المذهب الاجتماعي الذي يريد النظام ان يواجه به الماركسية ، خلال سنوات ١٩٥٦ / ٥٨ ، مذهب برر اجراءات تموز - كانون الاول ١٩٦١ الاقتصادية ، واستعمل كأداة لضم الجماهير الى ايدولوجية الدولة بعد الانفصال السوري .

لكن النصوص الرسمية لا تتبنى هذه الأوصاف ولا تكرمها مذهباً للدولة . فالدستور الذي نشر في كانون الثاني ١٩٥٦ يعترف الدولة المصرية بأنها « جمهورية ديمقراطية » (المادة ١) ، ويعلن « التضامن الاجتماعي أساساً للمجتمع المصري » (مادة ٤) ويؤكد تنظيم « الاقتصاد القومي وفقاً لمخططات مرسومة تراعى فيها مبادئ العدالة الاجتماعية » ، وأنه اذا كان « النشاط الاقتصادي الخاص حراً » فينبغي ان لا يلحق الضرر بمصلحة المجتمع ، وان « يستخدم رأس المال في خدمة الاقتصاد القومي » (المواد ٧ ، ٨ ، ٩) . ويردد دستور ج . ع . م . المؤقت (٥ آذار ١٩٥٨) الأفكار نفسها بالألفاظ نفسها تقريباً (المواد ١ الى ٦) . وكان الاتحاد القومي أول من كلف بتشكيل جبهة اشتراكية : « يعمل

الاتحاد القومي على تحقيق أهداف ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وخلق مجتمع اشتراكي ديمقراطي ، تعاوني ، متحرر من كل استغلال سياسي واجتماعي واقتصادي . « وخلال صيف ١٩٦٠ ، عقد الاتحاد القومي عدة مؤتمرات ، منها اقليمية ، ثم من ٩ الى ١٦ تموز ، المؤتمر العام لمجموع ج . ع . م . وتشكل القرارات المتعلقة بالمسائل المبدئية ، بالإضافة الى المقررات النهائية ، وعددها ٢٧٥ قراراً ، ميثاقاً حقيقياً للعمل الحكومي . وُحدد المذهب الجديد بعبارات رسمية ، ومن زاوية تختلف بشكل ملحوظ عن الزاوية التي حددها عبد الناصر في خطابه الافتتاحي .

شدد رئيس ج . ع . م . على الجانب الاقتصادي لا سيما الناحية التي تفرض مضاعفة الانتاج القومي في عشر سنوات . وقال ان الهدف الاعلى هو تحقيق « العدالة الاجتماعية » ، فتبدو الاشتراكية « تحريراً لكل فرد من الاستغلال » ، والديمقراطية الملازمة لها « مشاركة كل فرد في التوجيه » . وتضيق الديمقراطية « اذا استمر الاقطاع في التسلط » واستمر رأس المال في الحكم ، واذا كان وضع كل فرد يتحدد بالوضع الذي ورثه . « وليس هناك اشتراكية » اذا حكمت الأقلية التي ورثت المسؤوليات وأبعدت الأكثرية عن حق التقرير واعداد السياسة والمساهمة في التخطيط » (١) .

من هذه الأفكار العامة حول « الدولة السعيدة » ، استخلص المؤتمر شبه مذهب : « ان الديمقراطية التي يؤمن بها الشعب العربي ، ويتخذها منهجاً في السياسة ، ونظماً في الاقتصاد ، والعلاقات بين افراد المجتمع ، هي الديمقراطية المستمدة من مبادئنا ، ومثلنا ، وتقاليدينا وحاجات مجتمعنا ، والتي تستهدف تأمين حرية الفرد من غيربغي ولا استعلاء ، وتحقيق التحرر الاقتصادي والسياسي للجماعة ضد كل استغلال او سيطرة ، وتضمن حق الشعب في ان يمارس الحكم ويفرض سيادته ، وترتفع بمستوى الاخوة الشعبية فوق الطائفية

١ - (الامرام) ، ١٠ تموز ١٩٦٠ .

والحزبية في كل صورها ، وتعمل على توثيق الصلة بين أفراد المجتمع ليعملوا جميعاً قلباً ويداً في سبيل مستقبل أفضل للوطن كله .. » « وان اشتراكيتنا تنبع من ضمير أمتنا وتطور وعيها الاجتماعي الذي جنبها الصراع الطبقي فصارت هذه الاشتراكية تطبيقاً عملياً لمضمون التكافل الاجتماعي ، وقام بناؤها على أساس الاعطاء والتملك ، وعدالة التوزيع ، اعترافاً بحق كل فرد من الشعب في ثمرات الدخل العام وتحقيقاً للعدل الاجتماعي بين الأفراد .. » « وان التعاون هو تكتل الجهود للعمل والبناء ومضاعفة الانتاج لصالح الفرد والمجتمع ، وهو تجميع الامكانيات المحدودة لتكون قوة عظمى وطاقمة منتجة ، وهو سبيل الأفراد لتحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينهم ، وعنوان الأخوة في كل شعب متكامل .. وهو بكل ذلك صورة من صور ديمقراطيتنا ووسيلة من وسائلها لرفع مستوى معيشة الشعب وتحقيق أهدافه وحمايته من الاستغلال والاحتكار » (٢) .

وأسهم الهجوم على الماركسية ، بعد اضطهاد ١٩٥٩ - ٦٢ الذي أسكت أنصار هذه الفلسفة ، بالإضافة الى المشادة العلنية مع الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية ، اسهم في تحديد ملامح المذهب الجديد . والاصطدامات المتكررة بين المسؤولين العسكريين وبعض العواصم الشيوعية ، وبالاخص موسكو وبكين وصوفيا ، خلال سنوات ١٩٥٩ - ٦١ ، تلاشت بسبب روابط التعاون الوثيق بين الدول ، لا سيما في مجال البناء الاقتصادي ، وبنسبة اقل ، في مجال العلاقات العامة بين البلدان المحايدة والكتلة الاشتراكية . ويعبر قوم ليتل ، الذي اشرف خلال عشر سنوات ، حتى سنة ١٩٥٦ ، على وكالة الأنباء العربية ، اصدق تعبير عن تفكير المسؤولين العسكريين : « في ميدان السياسة العملية ، لا تشكل روسيا عدواً في هذه المرحلة من الثورة الوطنية ، لأنها لا تساند الوضع الحالي في الشرق الأوسط ، بينما تسانده الدول الغربية

٢ - (الامرام) ١٧ تموز ١٩٦٠ ، « الكتاب » ... ١٩٦١ ص ٥١ - ٨٠ . مقرر اللجنة علي صبري .

التي تقف بذلك موقف العدو . ووفقاً للمقاييس نفسها ، فإن الأحزاب الشيوعية التي تهدف الى ربط القوميين العرب بفلسفة غريبة ، هي احزاب معادية ويجب تصنيفها لأنها تكبح نمو الفكر العربي القومي . واذا دعمت روسيا الأحزاب الشيوعية ، عملياً وإيجابياً ، فستصبح بذلك ، عدوة العرب « (١) .

وكان صيف ١٩٦١ صيف القوانين الاقتصادية والاجتماعية ، صيف الازمة السورية - المصرية ، كما كان صيف أسوأ محصول قطن منذ عشرات السنين (٢) ، والتوقف الوقتي عن التعذيب والتفطيع بالمعتقلين الشيوعيين والتقدميين المصريين ، كما كان صيف مواجهة تريدها الدولتان (الاتحاد السوفياتي وج.ع.م.) خالية من الكره ، اذا لم يكن من الحقد .

وفي أوائل أيار ، زار الاتحاد السوفياتي وفد من مجلس الأمة ، يقوده أنور السادات . وفي ٣ أيار ، اثناء حفلة استقبال في الكرملين ، تحدث خروتشوف زائريه قائلاً : « نحن شيوعيون . تقولون انكم قوميون عرب ، وانكم تحبون الشيوعية . لأسباب عدة ، أنتم ونحن ننظر إلى العالم بطريقة مختلفة . ولكن لا يجوز ان يشكل ذلك حاجزاً بيننا . إذا كان شعبنا يعيش أفضل من شعبكم في ظل نظام شيوعي ، فكيف تستطيعون القول انكم ضد الشيوعية ؟ الشيوعية هي أفكار لا تقدرون على وضعها في السجن . تقولون انكم تريدون الاشتراكية ، ولكنكم لا تفهمون الاشتراكية الحقيقية التي تقود إلى الشيوعية . في هذه المرحلة من نموكم ، ما زلتم عند الحرف الاول من الالجدية . أحذركم وأقول لكم بكل صراحة : الشيوعية مقدسة .. » ويضيف محرر « الأهرام » الذي ينقل الخبر : « ينبغي ترك الباب مفتوحاً أمام موسكو حتى لا ترتبط أو تلزم مستقبلها في احتمال تعاون مع العالم العربي يكون بواسطة فئات وضعت نفسها خارج اطار الاجماع الوطني وحكم عليها الشعب العربي في كل

١ - « مصر » ، ص ٢١٤ .

٢ - راجع تقرير البنك المركزي لسنة ١٩٦١ ، (الأهرام) ١٤ نيسان ١٩٦٢ .

أقطاره بالخيانة والانحراف « (١) . وفي القاهرة ودمشق عبأت مكاتب الدعاية الأساتذة والصحفيين لوضع كتب ضد الشيوعية بأسلوب تهجمي عنيف ، منها « حقيقة الشيوعية » « هذه هي الشيوعية » . ونشر اسماعيل مظهر ، أحد كبار المفكرين التطوريين في فترة ما بين الحربين ، كتابين نظريين : « الاسلام لا الشيوعية » ، ثم « التضامن الاشتراكي لا الشيوعية » ، وذلك قبل موته .

وقامت دراسة مهمة لهيكل ، « نحن والشيوعية » ، بمقارنة في سبع نقاط تعكس بكل تأكيد تفكير جمال عبد الناصر . وهذا أهم ما ورد فيها :

١ - أول الفوارق هو نظرة كل من الاشتراكية العربية والشيوعية إلى الطبقات . إن وجود الطبقات وتناقض المصالح بينها أمر مسلم به . ولكن الحل الذي تقدمه الشيوعية للمشكلة هو دكتاتورية البروليتاريا ، أي ان تقضي طبقة واحدة على باقي الطبقات قضاء مبرماً ونهائياً ، بينما تقدم الاشتراكية العربية حلاً آخر هو أن تجري عملية ازالة المتناقضات الطبقية داخل اطار من الوحدة الوطنية يتم فيه التفاعل الثوري ، ويتحول المجتمع إلى طبقة واحدة تتفاوت فيها مراكز الأفراد وفقاً لعملهم دون حواجز طبقية تحول دون تقدم أي منهم او تقفل الطريق أمامه .

٢ - ينتج عن هذا فارق ثان هو اختلاف النظرة الى الملكية الفردية ؛ فالشيوعية تعتبر ان كل مالك هو في نفس الوقت مستغل . اما الاشتراكية العربية فتفرق بين نوعين من الملكية : الملكية التي تمثل العمل ، والتي تكون ضمن اطار لا يسمح للفرد باستغلال غيره ، وهي على هذا الأساس حق ينبغي توسيع بابه ليدخل منه اكبر عدد من المعدمين . ثم هناك ملكية « المالك المستغل » . هذا الأخير لا تقتلوه ، بل انزعوا منه الأسلحة التي تمكنه من الاستغلال ، ثم اسمحوا له بالدخول الى المجتمع الجديد .

١ - رواية أخطاها م. ح. هيكل ، الاهرام ، ٩ حزيران ١٩٦١ . كانت صيغة خطاب ن. خروتشيف موضع شك من قبل الجريدتين اللبنانيتين الشيوعيتين (النداء والأخبار) .

٣ - الشيوعية تقول بالمصادرة ، والاشتراكية العربية تقول بالتعويض .
ان الملكية الخاصة حق ، بل هي هدف ، على أساس ان يتم بالنطاق الذي لا
يسمح بالاستغلال . وذكر هيكل ، على سبيل المثال ، إجراءات صيف
وخريف ١٩٦١ ، مشدداً على القطاع الواسع الذي ما زال في ايدي الأفراد .

٤ - ثم يجيء دور الفرد في المجتمع . إن الدولة في المجتمع الشيوعي هي
مالك كل شيء ، والفرد اداة عاملة يتقاضى ما يسد حاجاته الضرورية .
الفرد الشيوعي هو مجرد شيء يصنعه التاريخ ، في حين ان الاشتراكية العربية
تعتبر الفرد أساس البناء الاجتماعي . فهي تقول بان الانسان صنعة التاريخ
ولكنه في الوقت نفسه سبب من أسباب التاريخ .

٥ - في الفترة التي تولى فيها ستالين تطبيق التجربة ، قامت الشيوعية على
أساس التضحية بأجيال من البشر في سبيل الوصول الى مرحلة الانتاج الوفير .
والاشتراكية العربية تقول : يهنا الحاضر . واذا فقد الحاضر روح الحياة فلن
يستطيع المستقبل ان يخلقها من العدم . لذلك فان الجمهورية العربية المتحدة لا
تنسى ضرورة توفير الخدمات والمساكن والمدارس والمستشفيات ، بينما لم
يحصل مثل هذا العمل ، كما يؤكد المؤلف ، في أوائل الثورة الروسية ...

٦ - ويذكر المؤلف وضع تيتو ، فيهاجم التحجر ويقول ان الشيوعي
حق عندما يلتزم أسس التحليل الماركسي ، لا يستطيع ان يبتعد عن الخطوط
المرسومة والمسالك المحددة ، وإلا اعتبر منحرفاً . اما الاشتراكي العربي فانه
يشعر بأن الثروة الفكرية العالمية كلها مفتوحة له ، ويستفيد منها ويرتاد آفاقها ،
ولكنه أولاً واخيراً يشعر بانه قادر على ان يضيف اليها وان يشارك في
تنميتها ، يضيف اليها تجربته الوطنية ، وينميها بترائه التاريخي ..

٧ - الفارق الاخير يتعلق بوسيلة الثورة : الشيوعية ترى ان تنظيم العمل
السياسي يجب ان يكون في يد الحزب الشيوعي وحده .. ولا يمكن لأي ثورة
ان تصبح حقيقية إلا اذا كان الحزب الشيوعي سيدها ومحركها ، في حين ان

الاشتراكية العربية ترى ان تنظيم العمل السياسي يجب ان يشمل الأمة بكاملها ، وان يكون بناؤه في إطار الوحدة الوطنية حتى يتم الوصول الى مرحلة الانطلاق ... (١)

وتعرض نظرية اخرى لاحسان عبد القدوس ، في اطار نقاشه مع كينغزلي مارتن (٢) ، النقاط التالية : ان اشتراكيتنا تؤمن بالله ، وتؤمن بالتفسير المادي والمعنوي للتاريخ ، وللمستقبل والحقيقة والانسان . انها تؤمن بالملكية الفردية الى جانب الملكية العامة ، على ان يجمعها تخطيط واحد . وتؤمن بالدافع الفردي كقوة للتطور ، الى جانب الدافع العام ، على ان يسير الدافعان نحو هدف واحد . انها تؤمن ايضاً بوجود مستويات متعددة - لا طبقات - داخل المجتمع الواحد . والفرق بين المستوى والطبقة ، ان المستوى لا يورث ، والطبقة تورث ؛ والمستوى يعتمد في تحديده على كفاءة الفرد ، بينما الطبقة تعتمد في تحديدها على الأصل والأنساب والملكية . والصراع قائم ابداً بين المستويات المختلفة ، ولكنه صراع يختلف عن الصراع في الدول الرأسمالية لأنه لا يمثل تكتلات طبقية ، تحاول ان تفرض سيطرتها ، بل يمثل الجهود والدافع الفردي . ان اشتراكيتنا لا تقوم على الديكتاتورية ولا البيروقراطية . والديكتاتورية ليست نظاماً ، ولكنها عقلية قد تتغلغل الى اصغر مستويات الموظفين والمديرين . وفي الوقت الذي تلجأ فيه كثير من الدول الاشتراكية إلى وضع تنظيمات تنتهي بتحكم الفرد ، ديكتاتورية الفرد ، تسعى اشتراكيتنا

١ - « نحن والشيوعية » ، (الاهرام) ، ٤ آب ١٩٦١ .

٢ - كان هذا الاخير قد كتب ان « الهيئات الأساسية للاشتراكية غير موجودة . فالبروليتاريا في مصر ، ضئيلة ، والطبقة الوسطى ليست واسعة كفاية ولا تملك الخبرة ولا الاستقامة الضروريتين . أما الطبقة الفلاحية فأمية في غالبيتها » (Arab socialism, New Statesman, N. 1614 16 fév. 1962, p. 218 - 20).

مقال احسان عبد القدوس ، « اشتراكيتنا والشيوعية » ، في (روز اليوسف) عدد ١٧٥٩ ، ٥ آذار ١٩٦٢ .

إلى تطبيق نظم اللامركزية والى تمكين الرقابة الاجتماعية في جميع المجالات ،
واشراك الموظفين والعمال في مجالس الادارة هو نوع من الرقابة الاجتماعية ؛ كما
انها تسعى الى تحقيق رقابة البرلمان على الحكومة ، ورقابة الاتحاد القومي على
الاتجاه الاشتراكي ..

وقام كمال رفعت بتحليل « خصائص الاشتراكية العربية » . ليست
الاشتراكية العربية « حلاً وسطاً بين الشيوعية والرأسمالية أو محاولة لتحسين
الأوضاع الاجتماعية في مجتمعنا » ، وإنما هي مذهب مكتمل له جذوره في
« تراثنا الفكري والروحي » ، وفي تاريخنا القومي وحضارتنا ، وفي طبيعة
الشعب العربي الذي يتميز بعدة خصائص أهمها الكرم والنبيل وحب الخير .
ثم يلخص كمال رفعت في النقاط التالية مضمون الاشتراكية العربية :

١ - « الفكرة الانسانية » أي الفكرة « الرامية الى خدمة جميع الفئات
الاجتماعية ، لا فئة واحدة او مؤسسة واحدة كالدولة مثلاً .. ان مبادرات
الحكم وتقليباته واخطائه لا تمس جوهر العمل الاشتراكي .

٢ - هذه الاشتراكية « لا تنتج عن مجتمع معين » كالاشتراكية الأوروبية
التي نتجت عن الرأسمالية ولكنها « تنبع من الوعي الاجتماعي لحركة القومية
العربية » .

٣ - « ونحن مع اعترافنا بتأثير المادة والعامل الاقتصادي في تطور
التاريخ والمجتمعات الانسانية ، الا اننا نؤمن كذلك بتأثير العامل الفكري
والروحي » .

٤ - « تؤمن اشتراكيتنا بالفرد ، وهي تعتمد عليه وتحرر شخصيته » .

٥ - الاشتراكية العربية « الناجمة عن واقع حاجات مجتمعنا هي اشتراكية
قومية » ، ولكن هذا لا يمنعها من « التفاعل مع نظريات اشتراكية أخرى » .

٦ - الدولة الاشتراكية هي دولة مجموع فئات الشعب من العمال والفلاحين

والمستخدمين والمثقفين وكل من يعمل بأجر ويشارك في البناء الاجتماعي .
كذلك فإن الضمانات الاجتماعية التي هي الخطوة الأولى في بناء الاشتراكية
يجب ان تميز عن ضمانات النظام الرأسمالي التي لا تخدم سوى الفئة المالكة .

٧ - لن ترجع القيمة الزائدة بعد اليوم للرأسماليين وحدهم ، او للدولة .
لذلك ترى الاشتراكية العربية « ضرورة اعطاء العمال ، اي المنتجين الفعليين ،
قسماً من الارباح ، مقابل مساهمتهم في الانتاج » .

٨ - « تخطيط مركزي وتنفيذ لا مركزي ؛ وتصبح الدولة نوعاً من
ضابط اشتراكي ..

٩ - « الاشتراكية الديمقراطية » ، مع رفضها « للديمقراطية بمعناها
الغربي » ، « تفرض النقد الاجتماعي ، ما عدا النقد الموجه ضد نظرتنا الخاصة
الى الاشتراكية » .

١٠ - لا التعدد في الاحزاب ولا الحزب الواحد : « على جماهير الشعب ،
لا على الحزب ، ان تلعب الدور الموجه » . وفي المقال نداء الى « الطليعة
الواعية » التي لا ينبغي لها ان « تمارس اي نوع من التأثير او السيطرة لصالحها » .

١١ - « حق الملكية الفردية » لا يجوز ان يصبح « وسيلة لاستغلال
المجتمع وبعث النظام الرأسمالي » .

١٢ - « حق الارث » اساسي .

١٣ - يعطي كمال رفعت الحل التالي لجذلية الفرد والمجتمع : « تنظيم
العلاقات الاجتماعية بشكل ان ترافق الحقوق واجبات » ؛ ومن الممكن القبول
بقدر من اللامساواة بين الأفراد حق يكون هناك تنافس لتحقيق مصلحة
المجتمع الاشتراكي .. » (١)

١ - « خصائص الاشتراكية العربية » ، (الكاتب) ، ١٨ آذار ١٩٦٢ . راجع دراسته ،
« الديمقراطية » ، (روز اليوسف) ، عدد ١٦٥٨ ، ١٢ شباط ١٩٦٠ . ومقدمته لكتاب
مصطفى المستكاوي ، « معالم الطريق في التطبيق الاشتراكي » القاهرة ، ١٩٦٢ .

ومن جهة ثانية فإن الابحاث التي تقوم بها « مجلة العلوم السياسية المصرية » ، بإدارة عبد القادر حاتم ، تؤدي أحياناً الى نتائج معقولة ، كالأفكار الآتية لعبدالله ربيع : « الاشتراكية الديمقراطية التعاونية مذهب سياسي سعى لبث روح اخوة منظمة تهدف الى اذابة الفوارق بين الطبقات بغية انهاء الصراع السياسي بين القوى الشعبية مع اتخاذ موقف ايجابي في الصراع العالمي ، معبراً بذلك عن حيوية الهدف الأعلى الذي يسير مجتمعا المعاصر بين الوحدات المستقلة المحيطة به والتي تربطنا بها روابط الوحدة العرقية والمصالح المحلية. »^(١)

والحديث عن الاشتراكية يدور منذ ١٩٥٠ / ٥٦ ، على كل المستويات . ولكن النصوص التي اوردناها تغطي النطاق الواسع الذي يشير اليه الكتاب المذكورون ، والذي نجده بالتفصيل في سيل المنشورات المتنوعة التي تعالج الاشتراكية الجديدة^(٢) . ولا يمضي يوم دون ان تنشر الصحف مقالات نظرية عن الايديولوجية الجديدة ، ملوحة بها في وجه الشيوعية غالباً ، وباحثة عن جذورها في التراث الثقافي الاسلامي او العربي .

ويصدف ان تجد في بعض السطور نغماً غريباً وسط هذا السيل المكتفي

١ - « الفلسفة الديمقراطية الاشتراكية التمارنية في محيط المذاهب السياسية المعاصرة » .

عدد ١٢ (١٩٦٢) ص ٥٧-٧٨ . (Egyptian Political Science Review)

٢ - كتب م. ك. العبد ، ع. أ. خلف الله ، ع. م. شمس ، كمال رفعت ؛ « التطبيق العملي للإشتراكية الديمقراطية التعاونية » لعلي صبري ، (روز اليوسف) ، عدد ١٦٨٠ - ٢ ، ٢٢ و ٢٩ آب ، ٥ أيلول ١٩٦٠ ؛ ع. ر. نصير النخ. كل أسبوع . يصدر كتاب عن « الاشتراكية ، العربية » . أنظر مجلة (بناء الوطن) ، ولا سيما (المجلة المصرية للعلوم السياسية) ، المجلات والجرائد المذكورة ، سعد عفرة ، « التحسن في مجتمعا الاشتراكي » ، القاهرة ، ١٩٥٩ ، هذا الكتاب يهاجم بعنف « ماركس » اليهودي الاصل ويحاول اقناع « الذين يحسبون ان ماركس هو مؤسس الاشتراكية » بعدم صحة هذا الرأي (ص. ٩) . العدد الخاص من (الكاتب) آذار ١٩٦٢ ، « الاشتراكية العربية ، تجربة رائدة للأمم الناشئة » ، عدد خاص من مجلة : Scribe IV, 1962, N. 5.

M. H. Kerr : The emergence of a socialist ideolog in Egypt, M. E. J. XVI 1962, N. 2, P. 127 - 44.

بذاته في رفض كل استعارة او انتساب . فالاستاذ عبد الملك عودة الذي يأسف للخلط النظري بين « الاشتراكية الديمقراطية التعاونية » و « الاشتراكية العربية » ، يلح على ضرورة تحديد موقف بالنسبة للتجارب الاشتراكية غير الماركسية الجارية في غينيا ومالي ويوغوسلافيا والهند ، وتوضيح العلاقات مع الماركسية ، وتعريف السياسة التي ينبغي اتباعها في مجال الروابط بين الاشتراكية العربية والدين^(١) . ويرد على ذلك حلمي السيد ، المستشار الاقتصادي لرئيس الجمهورية ، ورئيس « مؤسسة مصر » ، بمقال يمدح فيه الطريقة « التجريبية » المرنة في بناء الاشتراكية . ويبدو ان هذا المقال لا يعبر عن رأيه فقط...^(٢) .

اذن لقد وُضعت النقاط على الحروف من حيث العلاقة بين « الاشتراكية الديمقراطية التعاونية » والماركسية ، ولفت كلوفيس مقصود انظار زملائه المصريين الى ضرورة الوضوح المذهبي في الصراع الايديولوجي الكبير مع الشيوعية الماركسية^(٣) . اذ ان جوهر المشكلة الايديولوجية هو هنا بالذات . ولكن رغم الاعتدال الموقت في الكلام ، فان المسؤولين العسكريين استمروا في اضطهاد اليسار الماركسي وتصفيته . نحن الآن بعيدون كل البعد عن فيديل كاسترو الذي كان يثير الاعجاب قبل ١٩٦١^(٤) . ولكن من المحال ان 'تبنى الاشتراكية دون الاشتراكيين' ، كما ينوي عبد الناصر . ويلاحظ فتحي غانم ان الصعوبة تكن في ايجاد مبشرين حقيقيين بالاشتراكية

١ - « مناقشات مبادئ الميثاق » ... (الأهرام) ٢٢ نيسان ١٩٦٢ .

٢ - (روز اليوسف) ، عدد ١٧٦٧ ، ٢٣ نيسان ١٩٦٢ .

٣ - « نرحب بالحوار ونستنكر التهجم » ، (الأهرام) ، ٨ حزيران ١٩٦١ .

٤ - منذ ذلك التاريخ ، أعطى كاسترو رأيه : « رأيي بمناضلي الحزب الشيوعي ؟ انهم يستحقون الاحترام ؛ وأظن انهم اذا كانوا مجهولين ، خلال وقت طويل ، واذا كانوا قد هوجوا ، وطرردوا ، وركوا على الهامش كما لو كانوا حشرات فضولية ، او كانت الجرائد ترفض ادراج بيان لهم ، فعلينا الاعتراف لهم بشجاعتهم ، بشجاعتهم الكبيرة اكونهم شيوعيين . » (فيديل كاسترو ، Je suis marxiste - léniniste, Partisans, N. 4, 1962, p. 14).

الديمقراطية التعاونية؛ وما يزيد الامر صعوبة ان هؤلاء، اذا وُجدوا، سيضطدمون بعدم اقتناع الفلاحين الذين تعودوا منذ آلاف السنين على أكاذيب الدولة^(١). اما الاتحاد القومي فانه يجمع الوجهاء القدامى لا سيما على مستوى القرية والريف . وقد اعترف عبد الناصر نفسه اكثر من مرة بفشل هذا الاتحاد ، بل بطابعه الرجعي، مما يفسر فكرة المؤتمر القومي للقوى الشعبية ، نهاية عام ١٩٦١^(٢). ولكن كيف السبيل الى بناء الاشتراكية بدون الاشتراكيين ؟ وكيف السبيل الى بناء مجتمع جديد، بناء ثقافته وايدولوجيته، بدون مساعدة الأنتلجنسيا؟ المشاكل كثيرة وأولها مشكلة الروابط بين الدولة والطبقات الاجتماعية .

وفي اعوام ١٩٥٢-٥٤، تجاهل المذهب الرسمي المسألة؛ وبين ١٩٥٤ و١٩٥٦ كانت الافواه تسبح بالوحدة الوطنية؛ والكلمات المفضلة ، يومذاك ، من طراز « الامة العربية » ، « ثورة الشعب » ، « وحدة الشعب والجيش » ، « جيش الشعب » الخ ...

وكان التشديد على المحتوى الوطنى لحركة الجيش . بيد ان ازمة السويس و« مرحلة باندونغ »، والأحداث الاخرى ابرزت صحة طائفة من الافكار المستوحاة من الماركسية . ولم يعد من الممكن تجنب مشكلة التباين بين الطبقات في فترة التأميمات الأولى ورأسمالية الدولة ، ولكن الرسميين تابعوا استعمال لغة قومية ترمي الى تعزيز الطابع الشعبى للوحدة (لا سيما في دستوري ١٩٥٦ و١٩٥٨) .

وتأرجحت التحليلات الماركسية بين تحديد النظام العسكري كممثل للبورجوازية الوطنية (هذه هي حال الحركة الديمقراطية والجناح اليميني للحزب

١ - « ديمقراطية الاشتراكية » ، (روز اليوسف) ، ٢٦ ، ١ ت ١٩٥٩ .

٢ - حول البعد عين الحكم ، راجع نتائج الاستفتاء ، « أين يقف الرأي العام » ؟ (روز اليوسف) ، عدد ١٧٧٠ ، ١٤ أيار ١٩٦٢ : « اكثر من نصف الشعب يقف موقفاً حذراً من التجربة السياسية الجديدة ... »

الشيوعي المصري الموحد) ، وبين تحديد كوسيلة في يد البورجوازية الاحتكارية الكبيرة (وهو تحليل منظمة الحزب الشيوعي المصري قبل الوحدة). وفي الوسط اليساري ، مالت أكثرية الحزب الشيوعي المصري (بتأثير الطليعة العمالية التي أصبحت الحزب الشيوعي المصري للمنظمة العمالية ، قبل الوحدة) لتحليل أكثر اعتدالاً يفسح المجال لفكرة تحالف بين قطاعات بورجوازية مختلفة ، بزعامة رأس المال المصري والاحتكاري (نحن في عامي ١٩٥٨/٥٩) ، مع مراعاة الطابع المصري ^(١) . ويمكن القول ان الملاحظات قد حصدت اليسار الماركسي أبان انطلاقته ، وفي الفترة التي كان يعمل فيها على اعداد تحليل نظري مركز للمجتمع المصري ، بعد الخطوط الأولى التي رسمها ابراهيم عامر وشهدي عطية الشافعي وفوزي جرجس .

وسمحت المناقشة حول « أزمة المثقفين » للبعض ، لا سيما لطفي الخولي ، بطرح فكرة الدولة - الحكم : « بما ان ثورة الجيش لم تكن في حقيقتها ثورة طبقية بالمعنى التقليدي ، بل تعبيراً عن ارادة الضباط الاحرار ، بقيادة جمال عبد الناصر ، وعملاً مستقلاً عن القوى السياسية والاجتماعية المتفسخة آنذاك ، فقد ولدت دولة مستقلة في ذاتها عن تلك القوى .. » وبعد ان اعتقد المثقفون طويلاً « ان الطريق الوحيد الممكن لتغيير الوضع هو طريق الثورة الشعبية التقليدية » اخذتهم الحيرة امام انقلاب عام ١٩٥٢ ، « وهكذا لم

١ - نشرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المصري ، ربيع ١٩٥٩ ، دراسة هامة تقع في ٦٠ صفحة ، تتضمن تحليلاً للمجتمع المصري ، بتوقيع « عباس » . قبل ذلك بقليل ، تقول

دراسة بعنوان *L'Ideologie Sociale de la Revolution Egyptienne* ،

ويجدي تامة : « ليس هناك طبقات ، بالمعنى التام ، في مصر ، فكيف يوجد صراع طبقات .. »

(F. Berthier, in Orient, II, 1958, N. 6, p. 56, N. 16) .

يبدو ان المناقشات داخل غيمات التجميع قد غيرت ميزان القوى ودفعت المتطرفين للتصلب : بينما اتجهت الغالبية لتحديد اكثر قسوة للنظام ، تدافع اقلية واسعة عن فكرة ذوبان الحزب الشيوعي المصري في الاتحاد الاشتراكي العربي . اما الاتجاه الوسطي (فؤاد مرسي ، محمود العالم ، اسماعيل س. عبدالله الخ) فيعمل بالترسيخ وحدة الحزب ويعطي تحليلاً معتدلاً .

تدرس ثورة ١٩٥٢ كما هي ، في ضوء الظروف المادية الموضوعية ونسبة القوى في المجتمع ، بوصفها ثورة تقيم سلطة جديدة لدولة جديدة مستقلة الى حد كبير عن الطبقات الاجتماعية وتستهدف انهاء حركة التصنيع وتحطيم التبعية الاستعمارية .. سلطة قوية للدولة تعبر عن نفسها بانها لا تخضع سياسياً لطبقة معينة من الطبقات الاجتماعية ، سواء أكانت ملاك الأراضي او البورجوازيين او العمال الخ .. وانما هي تحكم بين جميع هذه الطبقات (١) .

وهكذا يصف لطفي الحولي الحكم العسكري كنظام فريد من نوعه ، يعلو على التاريخ العام وعلى تطور الحركة الوطنية والمجتمع المصري ، ويخلق فوق الطبقات والمصالح السياسية المعقدة التي تتداخل وتتلاحم في مجال الحياة الحقيقية ؛ اي انه نظام « منزل » .

ما الذي يجعل من هذا النظام نظاماً اشتراكياً ؟ هذا هو موضوع الندوة الجديدة التي نظمته « الأهرام » حول التخطيط ، في ايار ١٩٦٢ . ومرة اخرى ، بعد الدوران المعادي حول الكلمات - تخطيط ، مشاركة ، تأميم الخ .. - طرح جوهر المشكلة ، فأشار أحمد شكري سالم الى عدد من الحقائق : « هناك مستويات مختلفة من التخطيط ، قد تستطيع الرأسمالية ان تفيد منها . فالمانيا النازية مثلاً عندما اطلقت شعار المدفع قبل الزبدة ، ماذا فعلت ؟ بدأ الحزب النازي المسيطر على الحكومة بعملية تخطيط فعلية من أجل التسلح الذي هو هدف عدواني . وهناك ايضاً المجتمع الهندي الذي لا يمكن وصفه بأنه مجتمع اشتراكي ، ومع ذلك فإنه يعتمد التخطيط . وفي تخطيطه الاول ، كان القطاع العام يمثل ٤٦ ٪ وارتفع الى ٥٤ ٪ ؛ ورغم ذلك فهو ليس تخطيطاً اشتراكياً وان كان متجهاً لمصلحة فئات واسعة من الشعب .

١ - (الأهرام) ، ١٢ آذار ، ١٣ حزيران ، ٢ و ٣ تموز ١٩٦١ ،

ولاحظ عبد الرزاق حسن بدوره ^(١) : « من حيث العدالة نجد ان النظام الرأسمالي يقول نفس الكلام الذي تقول به الاشتراكية ، ولكن المهم هو التنفيذ » . ان التخطيط الشامل مرتبط ، في النظام الرأسمالي ، بالدرجة التي وصلت اليه الملكية العامة كأساس للنظام الاقتصادي . فالتخطيط مجرد ذاته ليس الاشتراكية : « التخطيط الاشتراكي هو تلبية الحاجات المادية والحضارية المتزايدة لكل فرد من افراد المجتمع ، وذلك عن طريق التوسع المستمر في الانتاج كماً وكيفاً ، باستخدام احدث الوسائل التقنية .. »

في الوضع المصري الراهن ، هل ان التخطيط رأسمالي ، ام اشتراكي ، ام وسطي ؟ رأينا انه ينبغي اعتباره كحل وسط . ونفهم ان يكون هناك احجام ، في نظر قسم من الرأي العام والاطارات ، عن الاعتراف بصفته « الاشتراكية » . لذلك قال احد الصحفيين : « نحن بحاجة الى تطوير ما نسميه الوعي القومي ، في ميدان العمل ، الى وعي اشتراكي » ^(٢) . والتخطيط الذي نتج عن حاجات الاقتصاد المصري الملحة ، وعن التدخل الاستعماري ، لا يبدو لكثير من المراقبين كتمبير عن ارادة اشتراكية .

المشكلة الثانية : مشكلة « مستقبل الملكية الخاصة » ، موضوع الندوة التي نظمها « روز اليوسف » ، في أيار ١٩٦٢ . هنا ايضاً برز اتجاهان واضعان . تماماً . من جهة ، دعاة الاشتراكية ، واخصهم بالذكر كمال الحناوي ، كامل زهيري وأحمد فهم . كان الاول بليفاً وهو ضابط نافذ من الضباط الأحرار : « أثبتت التجربة أن توزيع اراضي اصلاح الزراعي بشكل ملكية على الفلاحين ، وتوزيع المساكن على عدد من أعضاء الجمعيات التعاونية ، قد أبعدهم

١ - « التخطيط في واقعنا » ، (الاهرام) ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٤ ايار ١٩٦٢ . ع . سالم ، كان مدرساً في كلية العلوم بالقاهرة ، ومديراً لدار الأبحاث العلمية ، ثم مديراً للجامعة الشعبية ، اضطلع بوحشية في عهد فاروق ؛ دكتور في العلوم ، احد كبار المثقفين التقدميين ، حالياً احد الخبراء المسئولين في مديرية التخطيط .

٢ - فتحي غانم ، « الدعوة الى ضمير اشتراكي » . (روز اليوسف) ، ١٩ ، ١ ت ١٩٥٩ .

عن الروح الاشتراكية .. « وعندما أصبح الفلاح يملك فدانا او فدانين انماز الى كبار الملاك في طريقة تفكيره ، بينا اتجه ملاك منازل السكن الى الاستغلال » ؛ « ان منطق التطور الصناعي والتجاري يفرض على المؤسسات الصغيرة ان تتحد في شركة كبيرة ، فتضطر الدولة الى التدخل لكي تمنع الاحتكار .. »

ولكن المناقشات اوضحت ان المفكرين الليبراليين يهدفون ، تحت ستار « الاشتراكية » ، الى بناء الاقتصاد الوطني . ويرى راشد البراوي ان « صناعة النسيج في مصر تعادل الصناعة الثقيلة في انكلترا » . وصرح رفعت المحجوب بقوله : « نحن نجعل من الذين لا يملكون شيئا ملاكين ، ومن المستخدمين ملاكين ، مما يناقض التعليم الماركسي » . ولاحظ جلال كاشك ان « اشتراكيتنا هي اشتراكية بلد متخلف » ، وعين « زيادة الانتاج » ^(١) هدفا لها .

لسنا بعيدين ، اجمالا ، عن « طريق التنمية الياباني » الذي يلح اليه المفكر الغربي باران ، والذي يهدف الى « خلق دولة رأسمالية حديثة » ^(٢) ، مع الفوارق

١ - « مستقبل الملكية الفردية » ، (روز اليوسف) ، عدد ١٧٦٩ . ٧ ايار ١٩٦٢ ؛ محمد عودة واحمد بهاء الدين حرضان نفس آراء الجناح الاشتراكي في ندوة « الكتاب » . امتاز جلال الكاشك بعنايه للشيوعية في سلسلة المقالات التي نشرها في (روز اليوسف) ، في نيسان ، ايار ، حزيران ١٩٦٢ : « ان اشتراكيتنا هي تحد فلسفي وسياسي للماركسية . ونجاح تجربتنا وتحويلها الى قوة عالمية موجهة تضيء طريق شعوب آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية يعني نهاية عصر الماركسية اللينينية ، هذا هو المعنى الحقيقي والمباشر لشعار « اشتراكيتنا تنبع من واقعنا نفسه .. » « الارض للفلاح » ، (روز اليوسف) ، عدد ١٧٧٥ ، ١٨ حزيران عام ١٩٦٢ .

٢ - P. A. Baran, The Political Economy of growth, London, 1957, p. 221 - 222,

حول « الطريق الياباني » ، راجع :

G. C. Allen, A short economic history of modern Japan, London, 1962 .

في الوضع الداخلي والوضع العالمي التي أشرنا إليها ، والتي سببت ظهور أشكال اقتصادية واجتماعية تحتل موقع الوسط بين الرأسمالية والاشتراكية .

بذلك تطرح مسألة انتساب « الاشتراكية » المصرية . نعود فنلتقي هنا بالعاملين الأساسيين اللذين يدخلان في تكوين ايدولوجية النظام : نزعة الى التجدد الاسلامي ، ونزعة قومية تستند الى التقنية .

وثمة عامل آخر تجدر الاشارة اليه وهو تأثير الرئيس نهرو الحاسم في هذا البحث عن « الإيديولوجية القومية » ذات الاتجاه الاشتراكي والتي انتهت الى « الاشتراكية الديمقراطية التعاونية » .

في عام ١٩٥٨ ، نُشرت الوثيقتان الرئيسيتان في حقل الايدولوجية السياسية لحزب المؤتمر الهندي ، « إيديولوجية وبرنامج المؤتمر » ، للفيلسوف سمبورنا ناند ، وخاصة « التحليل الأساسي » لنهرو^(١) . تعترف الوثيقتان ، والثانية بشكل خاص ، بقيمة التجربة الشيوعية ، ولكنها ترفضان اساليبها وعنقها الثوري . وكتب نهرو يقول : « يردد البعض ان هناك شعوراً بالحزن والخبية في الهند ، وان القوة الروحية السالفة تلاشت ، في الوقت الذي نحن فيه بأمس الحاجة للحماسة والعمل الجاد .. ويعتبر زميل من زملائي ، قديم ومحترم (د. سمبورنا ناند) ان ذلك يرجع الى افتقارنا لفلسفة في الحياة .. ان الجهد الذي بذلناه لتأمين ازدهار البلاد المادي ، لم يمسط العنصر الروحي

١ - بالتسلسل في :

A. I. C.C. Economic Review, X (1958) N. 7, p. 7 - 9 et N. 8 - 9

كذلك المؤتمر حول موضوع :

The party in power, Seminar, (Bombay I, 1959), n. 1.

الشبه مدهش . عبد الناصر نفسه ، يعترف بتأثير نهرو الحاسم في تكوين فكره السياسي في:

My revolutionary life..., The Sunday Times, 17 Juin 1962,

بينما لا يذكر أبداً تيتو . كتاب مذهبي جديد هام لسنبور ناند :

Indian Socialism, London, 1962.

وقد ترجم بسرعة للعربية وأُزيل الى الأسواق في ٢٠ أيلول .

في الطبيعة الانسانية الالهية الكافية . ولكي نشير في الفرد وفي الامة الشعور
بهدف ينبغي بلوغه ، وبأن ثمة شيئاً يستحق الحياة ، ويستحق عند
اللزوم ان نموت من اجله ، علينا ان نبعث فلسفة جديدة للحياة .. »

ماذا سيكون محتوى الديمقراطية والاشتراكية ؟ « إن شريعة
الحياة ينبغي ان تقوم لا على التنافس والتملك ، بل على التعاون بحيث يكون
ملك كل فرد خير المجموع . في مثل هذا المجتمع ، يشدد على الواجبات ، لا
على الحقوق ؛ فالحقوق تتبع اتمام الواجبات » . ثم ان البحث عن رفع مستوى
المعيشة لا يشكل ، في حد ذاته ، علامة مميزة للطابع الاشتراكي للمجتمع ، إذ
ان « كل بلد ، سواء اكان رأسمالياً ام اشتراكياً ام شيوعياً ، يتبنى بشكل من
الاشكال فكرة الدولة العاملة على رفع مستوى العيش . ويمكن القول بشكل
عام انه إذا كانت قوى المجتمع الرأسمالية تعمل كما تشاء لتجعل الأغنياء أكثر
غنى والفقراء أكثر فقراً » ، فينبغي تنظيمها . « والتخطيط شيء أساسي ،
وبدونه نهدر مواردنا المحدودة جداً . قد يكون من الجائز ان تسعى الهند
اليوم لتشجيع المبادرة الشخصية في عدة قطاعات ، ولكن على المبادرات
الشخصية قد دخل في إطار التخطيط الوطني وتخضع للأشراف الضروري » .
ويتناول نهرو ، من الإصلاح الزراعي ، هدفه الرئيسي وهو « تحطيم البناء
الطبقي القديم للمجتمع الجامد » . وأخيراً ، « رغم ان الاقتصاد السياسي
الماركسي قد اجتازه الزمن في عدة حقول ، الا انه يلقي ضوءاً كشافاً على سير
تطور الاقتصاد » .

هذه هي بالضبط الأفكار الرئيسية لاشتراكية جمال عبد الناصر « العربية » .
وإذا قارنا بين ما كتبه الهندي الاول وبين ما ابرزه كبار المسؤولين والمفكرين
المصريين في نظرتهم الاشتراكية ، فلا نجد عند هؤلاء عطاء جديداً .

لننظر الآن إلى العوامل المصرية الخاصة .

بالنسبة للإسلام الذي « لا يسمح لكل فرد بأن يسهم في توجيه الحكم » ، كما يقول الشيخ حسن الباقوري ^(١) بوضوح ، ينبغي البرهان على أن « الاشتراكية الديمقراطية التعاونية » إنما تتحدر منه ، كما ينبغي التحصن ضد النقد العنيف الذي يهب من بعض البلاطات العربية القائلة بأن النظام العسكري يناقض روح القرآن ^(٢) . والمنهج هو منهج محمد عبدو ، أي الرجوع إلى ينبوع . إن إسلام النبي والخلفاء الراشدين ينطوي على بذور مبادئ اشتراكية ، قبل التسمية ، لا سيما عند أبي بكر وعمر . هذا هو موضوع خطب الجمعة في الجوامع ، وتصريحات شيخ الأزهر والمفتي الأكبر ، وموضوع الكتب العديدة حول التقاء الإسلام بـ « الاشتراكية العربية » ^(٣) .

لا يمكن للإسلام المصري في القرن العشرين أن يُحصر في القوالب التقليدية التي عرفها في القرون الوسطى . وقد أوضح ذلك مكسيم رودنسون في محاولة جديدة حيث يلاحظ أن الإسلام كان يتصف بصفة الإطلاق إلى أقصى حد في القرون الأولى للهجرة . فكان يوجه ، في الواقع ، مبدئياً جميع أعمال وأفكار الحكام .. ولكن الإسلام أخذ ينزع عنه هذا الطابع .. والدليل على ذلك هو

١ - (روزاليوسف) ، عدد ١٣٤٥ ، ٢٢ آذار ١٩٥٤ ؛ بعد عودته من الصين كان وزير الأوقاف السابق قد كتب : « شاهدت الإسلام في الصين ... » .

٢ - « كان الإسلام التورة الأولى التي أقرت المبادئ الاشتراكية في العدالة والمساواة » (جمال عبد الناصر) ، خطاب في ذكرى الوحدة السورية - المصرية ، (الأهرام) ٢٣ شباط ١٩٦٢ ؛ كذلك خطاب المشير عامر في حفلة تخريج دفعة الضباط الطيارين ، (الأهرام) ، ٢٤ نيسان ١٩٦٢ الخ...

٣ - « اشتراكية الإسلام » ، مصطفى السباعي ، القاهرة ١٩٦١ . بلغ مبيع الكتاب ١٢٠٠٠٠ نسخة خلال الأشهر الأربعة الأولى . وينبغي ذكر : ع. فرج ، « الإسلام دين الاشتراكية » ، عبد الرحمن الشرقاوي ، « محمد ، رسول الحرية » ، القاهرة ١٩٦٢ . وكتب ١. مظهر ، م. ع. العربي ، ح. عبد ربه ، م. الغزالي ، س. قطب ، إ. م. البداوي الخ .. هنا كذلك ما زال السيل يتدفق . ينبغي الوقوف عند « الاشتراكية والإسلام » للشيخ محمود شلتوت ، (الجمهورية) ٢٢ كانون الأول ١٩٦٠ . ثمة أطروحة ممنوعة ، ترسم الإطار العام : محمد شوقي زكي ، « الإخوان المسلمون والمجتمع المصري » ، القاهرة ١٩٥٤ .

طرح مسألة « التوافق »؛ في الواقع « هناك ايديولوجية مضمرة للعالم الاسلامي الحالي »؛ « من المهم جداً الاشارة الى ان المجتمع الاسلامي ، قبل ان يتخذ موقفاً تجاه الشيوعية ، كان قد تأثر .. بالعقلانية العلمية او بالطوباوية الليبرالية - الانسانية التي هيأت الطريق لتقبل الشيوعية . » وغالباً ما نجد ثمة فهم جديد للأفكار والرموز الاسلامية بين المسلمين ، كمعادلات للأفكار والمواضيع الشيوعية العادية . وغالباً ما يقوم بالعملية شيوعيون يبنون الوصول الى التحالف مع الاوساط الدينية « (١) .

وهذا ما يثبته الالتقاء بين الاسلام والشيوعية من ناحية ، والاصلاحية القومية ذات الاتجاه الاشتراكي من ناحية ثانية ، السائدة في مصر منذ ١٩٤٥ . والملاحظ ان كمال رفعت ، المسئول عملياً عن صياغة الايديولوجية بين اعضاء الفئة الحاكمة ، خاصة في مجال « الاشتراكية العربية » ، هو الذي كلف باعادة النظر في جامعة الأزهر ، بعد ان تسلم مهام وزارة العمل . وبذل وزير المالية السابق ، حسن عباس زكي ، جهداً للتوفيق النظري بين الاسلام و « الاشتراكية العربية » (٢) . وقام غيره من المسئولين بمثل هذه المحاولة .

ومهما يكن من أمر فان التكنوقراطية ذات النزعة القومية هي التي تقلي

Maxime Rodinson, Problématique de l'étude des rap- - ١
ports entre l'Islam et le communisme (colloque sur « la sociologie
musulmane », Bruxelles, 1961), p. 10-21.

Mouvements politiques et mythes : l'exemple du nationalisme
arabe (Entretiens de Cerisy sur « les mythes dans la vie poli-
que », 1962).

وهو يلاحظ بحق ان « غالباً ما يجهل الكتاب ، الذين يعالجون هذه المسألة ، الإسلام أو يجهلون الشيوعية . وعادة يجهلون الإسلام والشيوعية معاً ... » . يجد القارئ مراجع مفصلة للنشورات السابقة حول هذه المسائل .

٢ - ح. ج. ع. زكي : « الصراع الفكري » ، (الأهرام) ، ١٣ كانون الأول سنة ١٩٥٩ .
و « مقومات ... » الذي ذكرناه سابقاً .

اختيار المراجع (١). فازداد عدد الكتب المتعلقة بالعلوم الاجتماعية (لا سيما السياسة والاقتصاد وعلم الاجتماع والتاريخ) بصورة ملحوظة منذ عام ١٩٦٠ ، وذلك بمقدار ازدياد الحاجات الايديولوجية . وتمت العملية في مجال الايديولوجية الاجتماعية ، على صعيدين : صعيد علم الاجتماع المستوحى من المدرسة الأميركية وصعيد الليبرالية والديموقراطية الاجتماعية الأوروبية .

عام ١٩٥٨ « كتب الاستاذ ليفيل ارمسترونغ ، من الجامعة الأميركية في بيروت ، يقول : « البحث الاجتماعي الكمي الذي يظهر حالياً في الشرق الاوسط يسيطر عليه الاميريكيون ، والعرب الذين كونتهم الطريقة الأميركية في التربية ، وبنسبة أقل الطريقة الانكليزية والفرنسية » . ويذكر بين علماء الاجتماع المصريين عباس عمار وحسن الساعاتي ، ويسخر من الجامعيين المهنطين القدماء ومن مجموع ١١١٥ كتاب ومقالة نشرت في الشرق الاوسط ، في علم الاجتماع ، بين ١٩٤٧ و ١٩٥٧ هناك ٣٧٥ فقط استوفت شروط الجدية العلمية ، ويدهش المؤلف لنسب مختلف القطاعات : ١٨ ٦٣ ٪ في الأيكولوجيا وعلم السكان ، ٥٤ ٪ في علم النفس الاجتماعي ، ٧٠ ٪ في المشاكل الاجتماعية ، و ٣٠ ٪ في الدراسات حول اللاجئين ، الامر الذي « يثير الدهشة » لأنه يدل على ان العرب يرفضون الأمر الواقع .. (٢)

في حقل الثقافة ، تلك الولايات المتحدة وسائل استثنائية . فالجامعة الأميركية في القاهرة هي المعهد الأجنبي الوحيد للتدريس الجامعي المرخص في مصر ، منذ السويس ، مقابل تعيين رئيس مصري مشترك . ومن ناحية ثانية فان « دار فرنكلين » للطباعة والنشر تفرق السوق المصرية والعربية بسيل من المنشورات والمراجع المطبوعة طبعا متقنا تؤمن للكتاب الأميركيين مكان الصدارة بين قراءات الجمعيين والأنجلجنسيا السقي ثم بالثقافات الأوروبية التقليدية وبالماركسية ، إلماطاً سطحياً . ومن سارتون الى بيرل باك ، نمر بدايل كارنيجي ومفكري الحرب الباردة والاساوب الأميركي في الحياة ؛ ومن الميتافيزيقيا الى وسائل التجميل ، لكل نوع

١ - تشرف على مطبوعات الدولة مؤسستان : «م.م.ع. للتحريب والترجمة والطباعة والنشر» ، ويديرها الأستاذ مهدي علام ، يساعده ابراهيم ز. خورشيد ، وعبد الرازق حسن ، وصلاح عبد الصبور وغيرهم . و «م.م.ع. للإعلام والنشر والتوزيع والطباعة» ويديرها وزير الدولة عبد القادر حاتم ، يساعده مديرا الاذاعة والإعلام . الواقع ان عبد القادر حاتم هو الذي يدير ، منذ تشرين الأول ١٩٦٢ ، مجموع دوائر الإعلام والثقافة ، وهو الوزير الوحيد ، في الوزارة الجديدة ، الذي يشرف على وزارتين .

L. Armstrong : American sociology in the Middle East, - ٢
Sociology and Social Research, XLII (1956), n. ٣, p. 176-84,

مكانه وجمهوره . ومن السهل ان نتصور اي نوع من « الاشتراكية » يمكن ان تقدمه هذه المؤسسات ، التي تصل منشوراتها الى جمهور غفير ونشط نسبيا .

ولسد العجز في مجال المراجع الاشتراكية ، ينسق المفكرون الشباب الملتقون حول كمال رفعت ، منشورات دار النشر الحكومية في مجال الاشتراكية . فنجد كتب مترجمة لهارولد لاسكي وجول موك وبرنارد شو واندرية فيليب وغيتسكل وبيفان وكارديل ، ودوغلاس جاي ، بجوار ممثلين ليبراليين للثقافات الانكليزية والفرنسية والالمانية : ك. برجييه ، ج. ستراشي ، بابرمامدييه ، أ. فالك ، إ. برلين ، ه. كليغ ، و. فريدمان ، م. ديفرجيه ..^(١) اما ماركس وانجلز ، ولينين وغرامشي ، وماوتس تونغ ، والمسؤولون والمفكرون الماركسيون ، فلا يظهرون أبداً في لوائح الكتب الاشتراكية ، ولا نلاحظ سوى كتاب لينين « الاستعمار ، اعلى مراحل الرأسمالية » الذي ترجمه راشد البراوي ، واعيد طبعه .

ويشدد النظام على ضرورة دراسة التجارب الراهنة التي تنتسب الى الاشتراكية ، لا سيما كوبا (قبل اعتناق فيديل كاسترو للماركسية اللينينية) ، غينيا ، مالي ، حق الهند وخاصة يوغوسلافيا . وتجاهل الكتاب بلدان الكتلة الاشتراكية بما فيها الصين وفيتنام وكوريا ، رغم انها دول اسيوية . وكلف ١٢ استاذاً بمهمة اعداد برنامج لثلاث مواد جديدة : الاشتراكية ، ثورة ٢٣ يوليو ، القومية العربية ، لكي تدرس اجبارياً في جميع الكليات ؛ ولم يُشر إلى استاذ اشتراكي واحد ، دون الحديث عن الماركسيين ، بينما نلاحظ اسماء معروفة بأفكارها اليمينية او جهلها التام لهذا النوع من المشاكل^(٢) .

١ - (الأهرام) ٤ أيار ١٩٦٢ . ظهر خلال النصف الثاني من سنة ١٩٦٢ :

Imperialism, Hobson, Asia and Western dominance, Panikar

كتاب لـ H. Kabir وآخر لتويني . هاتان اللائحتان تظهران ان هذه الكتب إنما تتعلق ببناء الدولة الحديثة المستقلة لا بالفكر الاشتراكي الخالص .

٢ - (الكتاب) ١٩٠ شباط ١٩٦٢ .

ويقول احد الخبراء المرمقين ، عبد المغني سعيد ، ان « اشتراكيتنا العربية لا تعتبر الملكية الجماعية هدفاً كما تعتبرها الاشتراكية الأوروبية ، وانما وسيلة تستعملها ، بالقدر المرجو ، لتحقيق صالح المجتمع » (١) . وبعبارة فيديل كاسترو ، يرفض المسئولون المصريون الاعتراف بأنه « من أصعب الأشياء بناء الثورة الاشتراكية بدون الاشتراكيين » .

والواضح ان البحث عن ايدولوجية « اشتراكية » قومية يعبر عن ضرورة الوصول الى معالجة ايجابية للمسائل المعقدة والملحة التي يطرحها زخم الاندفاع المصري .

ومن المفيد ان نلاحظ ، بهذا الصدد ، نتائج تحقيق اجتماعي اجري مؤخراً حول شعارات المرشحين للانتخابات في فترة الحياض الايماني والقومية العربية (١٩٥٧) . فعلى مجموع ٢٩٦ شعاراً المرشحين ، نجد ٤٦,٩ ٪ تتعلق بمسائل السياسة الداخلية ، و ٣٢,٩ ٪ تشير الى صفات المرشح الشخصية والمهنية ، و ٢٠,٢ ٪ فقط تهتم بالسياسة الخارجية . وبين شعارات السياسة الداخلية يميز الباحث نوعين : الشعارات المتعلقة بالسياسة الداخلية العامة ، والشعارات المتعلقة بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية ؛ ويشمل النوع الأول ٧٩ شعار مرشح و ١٢ شعار نائب ، بينما يشمل النوع الثاني ٦٠ شعار مرشح و ٢٣ شعار نائب (٢) .

وهذا يعني ان بين القسم الاكبر في المرشحين المهتمين بالسياسة الداخلية ، انتخب الشعب في الواقع المرشحين الذين يولون عنايتهم للمسائل الاقتصادية والاجتماعية : العدالة الاجتماعية ، تحسين اوضاع العمال ، رفع الدخل القومي .

١ - « الملكية العامة وسيلة لا هدف » ، (الأهرام) ١٦ ، اب ١٦٩١ ؛ لموقف ع. م. سعيد خلال خريف ١٩٦١ .

٢ - محمد ف. الخطيب : Appeals to the voters in Egypt's general elections, Rev. of Econ., Pol. and Business Studies, Le Caire, V (1957), n. 2, p. 57-73.

وهذا منتهى البلاغة .

واذن ، فالهم الاساسي هو احداث « تغيير اقتصادي واجتماعي واسع يقوي المجتمع ويمكنه من تحمل عبء الدولة الحديثة ، وهذا شرط ضروري لتأسيس ديمقراطية صحيحة في الشرق الأوسط » ، كما يقول ش. عيساوي^(١).

والدولة الحديثة ، تبنى في مصر مع انتصار حركة التحرير الوطني وبرز كتلة البلاد الاشتراكية واشتداد ساعدها في العالم . ويقوم هذا البناء باسم تأكيد قومي معاد للاستعمار - لم لا ؟ - وتحت شعار « اشتراكي » يلف الجماهير الشعبية ويزين تدخل الدولة المتعاضم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

لا مكان للشيعوية في هذا الاطار . بل إنها قد تغطي على العمل الحالي وتقضح مواقع القوى الراهنة ، وذلك لصالح غد بعيد كل البعد عن « ترتيبات » العسكريين . وفي ١٩٥٦ ، عندما كانت « مرحلة باندونج » قد بلغت الذروة ، صرح جمال عبد الناصر للصحفي ج. سبارو بقوله : « تصبح الشيوعية خطرة عندما تستطيع استغلال الشعور القومي عند الجماهير . هناك ٥٠٠٠ شيوعي في مصر ، ولكننا أنزعنا منهم قيادة الحركة القومية » . وأجاب نفس الاجابة على سؤال ادوار سابلية عام ١٩٦٢ : « إن صراع الطبقات هو الذي يفتح الطريق للشيوعية . وفي ج. ع. م. أسسنا مجتمعنا على العدالة الاجتماعية ، وأمننا المصارف وشركات التأمين و٩٠٪ من الصناعة ، وحددنا الملكية العقارية ، ووزعنا الأراضي على الفلاحين ، وخصصنا للعمال جزءاً من ارباح المؤسسات التي يعملون فيها ، ونحن مصممون على محو استغلال اي طبقة لطبقة أخرى . لذلك لا خطر على مصر من الشيوعية »^(٢).

١ - Economic and Social Foundations of Democracy in the Middle East, Int. Aff. XXXII, (1956), n. 1, p. 40-1.

٢ - G. Sparow, The Sphinx Awakes, London, 1956, p. 60.

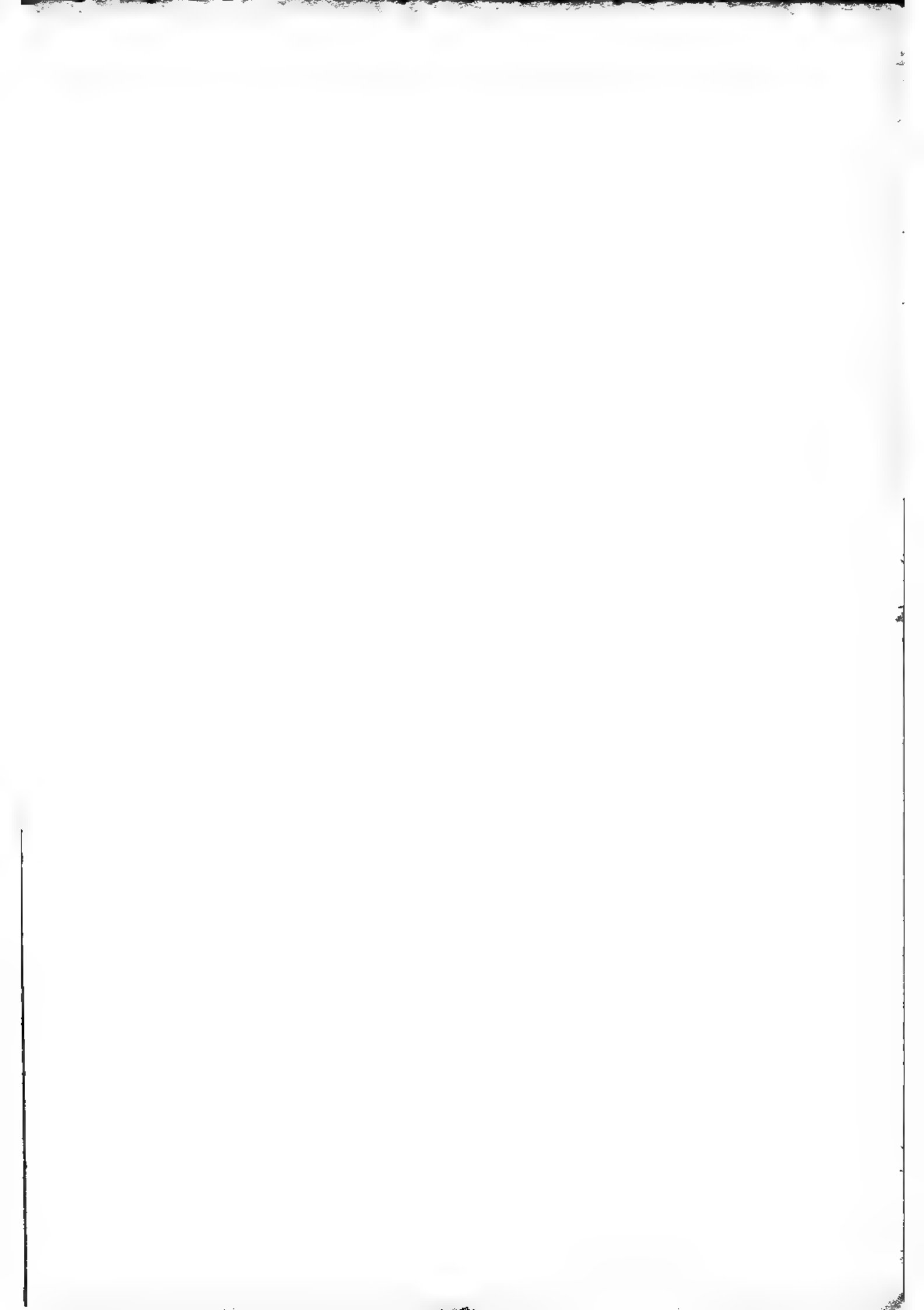
E. Sablier, Mon Entretien avec Nasser, Candide, n. 56, 24-31 Mai 1962,

المقصود اذن هو ، بالضبط ، كما كان يردد شهدي عطيه الشافعي في ١٩٥٦ - ٥٧ « حرق شعارات الديمقراطية الشعبية تحت أرجلنا .. » ويكثر الحديث عن « الطريق العربي » للاشتراكية . ويحار البعض ، مثل كامل زهيري الذي يتساءل عما « إذا كان مشروعاً ان نعتبر ان هناك اشتراكيات مختلفة ما دما نسلم بان هناك طرقاً مختلفة للوصول الى الاشتراكية » . ويجب زهيري على سؤاله بلا^(١) ؛ ولكن مع ربيع ١٩٦٢ ، ستظهر طرق أخرى وآمال أخرى .

هذا هو الوضع باختصار ، في الجبهة الايديولوجية ، عشية اعلان الميثاق الوطني .

شبتاً فشيئاً بدأ التمييز بين « وجود الطبقات » و « صراع الطبقات » ، كما يظهر في مقال احسان عبد القدوس في « طبقات بلا صراع » ، (روز اليوسف) ، عدد ١٧٧٤ ، ١١ حزيران ١٩٦٢ .

١ - « تيارات اشتراكية » ، (روز اليوسف) ، عدد ١٧٦٧ ، ٢٤ نيسان ١٩٦٢ ، كذلك لطفي الخولي : « حديث صريح في الاشتراكية » ، (الاهرام) ، ٥ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ أيار عام ١٩٦٢ .



الفصل الخامس

كتابات

من عام ١٩٥٤ الى ١٩٥٩ ، بينما كان النقاش في اوج حدته ، ووجه مصر الجديد يتضح أكثر فأكثر ، كان رجل يبحث ويدقق في سبعة آلاف سنة من التاريخ . انه الدكتور حسين فوزي .

« لنحاول ان نكون صادقين مع انفسنا ، وليسأل كل منا ذاته : متى شعرت ، وأنا اطالع التاريخ المصري ، بأنني اعيش بين عشيرتي وبني وطني من أهل القرون الغابرة ؟ »

ويجب حسين فوزي على السؤال بقوله : « لقد شعرت بذلك وأنا اطالع التاريخ المملوكي (...) . وإنما انا اعبر عن نفسي كقاهري مسلم ، من اسرة قاهرية ترجع الى القرن السابع عشر على الأقل ، ولدت وترعرعت في احياء القاهرة .. والحياة التي تجيش بها صفحات الشيخ تقي الدين وابي المحاسن والسيوطي وابن إياس هي حياتي » .

ولكن هذا « القاهري المسلم » يبحث أمامنا « ملحمة الشعب المصري » ، وهو نفسه مصري خالص ، يتحسس ، بوصفه قاهرياً ، مركزية الحكم

الضاربة في القدم ، ويدرك بوصفه مسلماً عمق الشعور الديني . حسين فوزي الطبيب ، استاذ الأقيانوسيوغرافيا في كلية العلوم بالاسكندرية وعميد هذه الكلية ، ثم رئيس جامعة الاسكندرية ، واخيراً مدير مساعد للدولة في وزارة الثقافة خلال « مرحلة باندونغ » ، ومؤلف كتب عديدة في التاريخ ، وعالم موسيقي ، وأحد الممثلين الحقيقيين للفكر المصري في مصر اليوم . وكتابه الذي نشر عام ١٩٦١ ، يحمل هذا العنوان الطريف : « سندباد مصري » ، وهو يعرض مفهوماً عميقاً للثقافة المصرية في الوقت الذي تفتتح فيه أمام العقول طرق المغامرات الفكرية التي ذكرنا ؛ كتاب بالغ القيمة من حيث التحليل التاريخي ، سُكب في لغة انيقة الصفاء . وكتاب ايمان استقبلته النخبة المثقفة بحماسة ، وكذلك الجمهور الكبير . وقد لا يكون من المبالغة القول انه اروع بحث ظهر في مصر المعاصرة .

وقد استطاع الدكتور حسين فوزي ، بالاضافة الى عرض تاريخ كامل للشخصية المصرية - اذ انه امضى ثلاثين عاماً في قراءة مراجعات ضخمة - استطاع ان يحلل عدداً من الحوادث والمشاكل النموذجية تحليلاً عميقاً . « كالجمعة الحزينة » مثلاً ، التي تشير ، رمزياً ، بلغة الأقباط ، إلى يوم الحزن من عام ١٥١٦ ، عندما احتل السلطان سليم العثماني مصر ، ووضع حداً لألف سنة من الاستقلال بقتل طومان باي ، قائد المماليك ، ودمر الثروات والصناعات والثقافة المصرية في ذلك العهد . انها ولا شك اظلم ثلاثة او اربعة قرون في التاريخ المصري الطويل ، تلك المرحلة التي عقيبت معركة مرج دابق في سوريا ، ومعركة زويلة على ابواب القاهرة .

وبينا لم يقف القاهريون في وجه الاسكندر واوغوستوس وعمرو وهولاكو والصليبيين والفاطميين ولا العثمانيين ، فإذا بهم يتحركون ضد مظالم المماليك ، منذ ١٧٧٧ ، ويشيرون لقطع الطريق على حملة بوناپرت المسيحية . واستمرت القلاقل دون ان تكون عنيفة . والقرن التاسع عشر كله ، عدا ثورة عرابي التي يمر بها المؤلف مرور الكرام ، هيء الأزمئة الحديثة . سوف يطل فجر القومية

المصرية في سنة ١٩١٩ ؛ وحركة الشعب المصري في اذار من ذلك العام وما تلاه ، جديرة بعناية المؤرخين لأنها تميزت بكل صفات القومية الكاملة ، لا أثر فيها للدين ولا للملة ، ولا زيغ فيها نحو خلافة الباب العالي او نحو المحتل ؛ ومع انها كانت حركة تحرير من الرقبة الاجنبية ، فقد حرصت على مقومات الحضارة الغربية ولم تنبذها . فالجميع مصريون قبل كل شيء ، يقاومون الغاصب ويطلبون لبلادهم الاستقلال السياسي والتحرر الاقتصادي والفكري . اي انهم يهاجمون الرجعية في كل صورها ..

ثورة وطنية مثالية لا نجد فيها اصداء للقومية الاسلامية ولا للقومية الانتهازية التي عهدتها البلاد قبل مجيء الوفد ، كما لا نجد فيها اصداء لقومية الجيل اللاحق العربية .

ان حريق القاهرة في يناير ١٩٥٢ ، او ما يسميه المؤلف حركة انتحار الشعب المغلوب على امره ، وقد فقد كل أمل في ممثليه ، ان ذلك الحريق سبق حركة الجيش : « من كان يظن ان الشعب المصري الذي بدأ حركاته القومية بالنبايت وقراءة البخاري سيتولى أمر تحريره في النهاية ابناؤه الاصالي من حملة السلاح ، رجال المدافع والدبابات والطائرات والطرادات » ؟

واستعداد الممالك ، اسيا مصر قبل الاتراك ، شيئاً فشيئاً ما كانوا قد خسروه . ونراهم يعودون الى اعمال السلب والقتل . ولكن حسين فوزي ينوه بما امتازت به تلك الحقبة من جهود لرعاية الآداب ، وازدهار الفنون والصنائع والابحاث الطبيعية . ويشكل خلفية التحليل ابن أياس وعبد الرحمن الجبرتي . اياً كانت صفحة التاريخ التي نقلب : فالعلم والدرس والنصوص والنزاهة والفتاوي والقراءة العامة ، كلها تصحب المصريين ؛ اما الحرب والضربات والنش والقتل والهجوم والرؤوس المقطوعة والجلود المنفوخة ، فهي دائماً من صنع الممالك والعثمانيين . والضابط تورمان ، مرافق بونايرت ، يشهد بما رأى ، وشهادته تتفق مع ما سجله مؤرخو العصر .

ولكن الحضارة الغربية ، من محمد علي حتى كرومر ، ظهرت بوجهها المادي فقط . ولم تتطور مصر عقلياً ولا فكرياً مقابل تلك الانقلابات العمرانية التي حققتها حضارة أوروبا بمصر . ولما كنا نجهل « ان ادراك عنصر واحد من حضارة غريبة يجب ان يستدرج عناصرها الاخرى اذا اريد لتلك الحضارة الاجنبية ان تؤتى ثمارها الثقافية » ، وجدنا انفسنا في وضع « اختلطت فيه علينا سبل الاصلاح الروحي » ، وتاهت عنا المقومات الحقيقية للنهضة ... فلانحن مستطيعون ان نخطو خطوات التطور الطبيعي للافادة الكاملة من تلك الحضارة ، ولا الرجعيون قادرون على الاستغناء عن ادواتها واجهزتها المادية . وكان الشباب المثقف يتخرج موزعاً بين تقاليد ورواسب وغيبيات راسخة ، وبين علم وفن وحضارة لازمة لرقية مادياً وروحياً . ثمة ثلاث حقبات كبيرة في التاريخ المصري : الفراعنة ، مصر القبطية ، ومصر الاسلامية . ولكن هناك هوة في وعينا الوطني ، هوة ترجع لطول التاريخ المصري ، اطول تاريخ في العالم ، ولتنوع الرسائل واللغات اللازمة لدراسته . والمصريون ، امام التاريخ ، نوعان : « المسلمون » ، ويبدأ تاريخهم الحضاري بالفتح الاسلامي ؛ وغير المسلمين الذين يرجع تاريخهم الحضاري الى الرسول مرقس ثم يشاركون مواطنيهم المسلمين في ثقافتهم العربية .

ومن الفتح الفارسي حتى نهاية العهد البيزنطي ، نشهد « القضاء على القومية المصرية » . لذلك يعيد حسين فوزي « القاهري المسلم » الى المرحلة القبطية اعتبارها ، ويبرز تمسكها بمبدأ الطبيعة الالهية الواحدة الذي يميزها عن الطوائف المسيحية الاخرى والذي يعبر عن روح مقاومة وطنية اذكت اوارها المسيحية ، وهي نفس الروح التي أملت على المصريين ترجمة الاناجيل الى اللغة القبطية ، وحافظت على لغة الآباء والاجداد (وهي اللغة المصرية القديمة المكتوبة بحروف يونانية) طوال الف عام بعد غزو الاسكندر ، والف عام بعد الفتح الاسلامي . ويحيي حسين فوزي وجوه المقاومة الوطنية ، لا سيما البابا اتاناسيوس ، وسافيريس الانطاكي ، والبابا كيريلوس الاول والذين اسسوا حياة

الأديرة : بولس ، انطونيوس ، امونيوس ، مكاريوس ثم شنودا وباكوم - كما انه يحكي انتفاضات الاقباط الشعبية في مناطق سان وخربطه وبسطة وسنهور وأخيم وغيرها ..

وفي « سندباد مصري » وصف بديع لثلاث نساء ، ثلاث ملكات -- شجرة الدر ، كليوباتره وحشבות - وهن اعظم الملكات - ثم تنقيب طويل ودقيق عن الحضارة الفرعونية ، ونظرة المؤرخين الاقباط اليها ، وعن تحطيم الآثار وملحمة شومبوليون وولادة المدرسة المصرية في علم الآثار ، وعن امتداد العصر النيوليتي امتداداً غير عادي استمر حتى بروز الحديد مع اللاجوسيين ، وعن الاصول المصرية للثالوث المسيحي ، وفقر المراجع المتعلقة بأدب مصر الفرعونية .. وغيرها من المواضيع الجديرة بالذكر .

ويخلص المؤلف الى نتائج نظرية مهمة هذا ملخصها :

١ - يمتد التاريخ المصري الى سبعين قرناً ، وبأقل تعديل الى خمسين قرناً ، منها ٣٥٠٠ سنة من الاستقلال التام و ٢٥٠٠ سنة تحت حكم السلالات المصرية ، و ١٠٠٠ تحت سيطرة الأجنبي^(١) .

٢ - لا شك ان وحدة الشعب المصري اقدم واقوى وحدة تمت لأمة ظهرت على وجه البسيطة . وحدة صنعها النيل وطينه واحيتها الشمس الساطعة . فالشعب المصري المتحضر ، الشعب الذي يحرق الأرض ، اضطر الى ترتيب حياته وفقاً لارتفاع النيل وانخفاضه ، وبني روزهامته على حركات الشمس والفصول ، وجمع شمله ليستطيع ان يفيد أعظم فائدة من طين النيل

١ - كان المؤرخ البلجيكي الكبير ، هنري بيران ، قد دافع عدة مرات عن هذه الفكرة ، وبرهن مثلاً على ان الاهرامات إنما كانت ثمرة اندفاع جماعي هظيم ، وليس ثمرة العبودية . وهناك جل عديدة من هذا النوع عند ايرمان وغاردينر الخ ... وفضل حسين فوزي ، وهو يبعث التاريخ الثقافي للشعب المصري ، في دحضه لفكرة الخاطئة القائلة بـ « سبعة آلاف سنة من العبودية » .

وشمس مصر ، وليكافح اخطار الفيضانات والجفاف والأوبئة ، ويستعيد حكاية العجوز مريم والخليفة المأمون ، مستخلصاً منها العبرة التي استخلصها فيتفوغل : « السلطة الخيرة هي التي تحمي المصريين من الفيضان المرتفع ومن انخفاض مستوى النيل . » ان سيد البلاد هو ايضاً سيد المياه وممثل الآلهة .

٣ - كيف تحدد الشخصية المصرية ؟ ان الحضارة المصرية بأشكالها المتعاقبة ترمز لنا صورة شعب متماسك في أصله ومعينه وروحه ، شعب ، وان قل عدده ، ينشأ عن قوته بما تبتدعه عبقريته من تنظيم رائع وفن متين وترتيب عقلي وإيمان بالبعث بعد الموت ، وبمبادئ العدالة .

ويمكن الطابع الأول لوحدة الشخصية المصرية في « روابط الفلاح بالأرض والري والزراعة » ونظرتة الى العمدة وشيخ البلد كأصحاب السلطة . والطابع الثاني ، وقد نتج عن التاريخ السياسي ، يكن في الوحدة وسط النكبة التي سببها الاستغلال . والطابع الثالث هو احتفاظ المصريين بتقاليدهم الاجتماعية ونظام الحكم ، وبما هو أهم من ذلك : المعتقدات .. ولم يكن باستطاعة الفن ان يستمر خلال ثلاثة آلاف سنة لو لم يكن المصري متعلقاً بماضيه . والطابع الرابع هو : ان الروحانية المصرية لم تكن من النوع الهندوكي المغلق التائه في دياميس الأسرار الفلسفية ، إنما هي روحانية الواقف بباب المجهول يحاول اقتحامه ، او تفسيره ، عن طريق تصورات مادية . والطابع الخامس هو المرح الساخر ، الحاضر أبداً ، واستمرار الامل وسط المصائب «يفتح الله !» . يقول المصري وهو يعني ان السعر غير مقبول ؛ « علي الطلاق » ، أي لا تصدق كلمة مما سأقول ؛ « يا فتاح ، يا عليم » اي اول القصيدة كفر وبعدها ويّاك ليجنبنا الله شرك ؛ « بسم الله » ، اي قاسمني لقمة الخبز التي لا تكفي شخصاً واحداً ، « صلي عالي » ، اي لنبدأ بالمساومة ؛ « حلفت عليك » : اي ايها الأرنب لقد فهمتني ؛ « اتوكل على الله » اي اذهب ، اغرب عن وجهي ؛ « دستور ايه يا عم ، الله يخليك » اي لنندع هذه الحكايات جانباً ، الخ ..

« اردت لهذا الكتاب ان يكون ملحمة للشعب المصري ، فإذا هو في اكثر من موضع مرثية طويلة لما عاناه على مدى الازمان ، وإذا بي ، وأنا أوكد قوة هذا الشعب على المقاومة والصراع والبقاء ، واشير إلى ما اداه من خدمات للحضارة ، اتوكأ على آلامه وهزائمه . اترى هذا معنى من المعاني المتأصلة في النفس المصرية ، وهل كنت معبراً عن ذلك الروح الحزين ، روح المصري يضحك بملء فيه وحنجرته ، ثم يقول فجأة « اللهم اجعله خير » ؟ .. وان اعمق الكلمات التي سمعتها تتردد على لسان الناس في أحياء القاهرة القديمة هي كلمة « الفرج » ..

٤ - في وجه المصائب والتقلبات ، « اهتم المصري دائماً بصناعته الوحيدة ، الا وهي صنع الحضارة » ، ليس فقط « الحضارة التي وهبها للعالم » ، وإنما كذلك « الحضارة التي فرضها على حكامه » . والا « فاني أطلب تفسير هذه الميزة الدائمة في التاريخ المصري : بناء المصاطب والاهرامات والتماثيل والمدافن ، والكنائس والاديرة ، والمدارس والجوامع ، والقصور ، وشق الاقنية وبناء السدود والتقاء البحرين اما بواسطة النيل ، او مباشرة بين الكلزم والفرما . ثم ، من كان يحبك الثياب الشهيرة ؟ .. من زين الجوامع ومنابرها ، والكنائس ومذابحها ؟ من رسم الصور الشعبية على الخشب لتوضع فيما بعد في نواويس الفيوم وبهنسة ؟ من استلم ادارة مدرسة الرهبان في هليوبوليس وفتح دياوسكاليه مقابل مدرسة الاسكندرية الوثنية ؟ من أسس جامعة الازهر ؟ » .

ان صناعة الشعب المصري الوحيدة هي الحضارة .

٥ - ويحتل الفن مكاناً مرموقاً ، ان لم يكن الأول ، في صناعة الحضارة هذه .. لقد تعاقبت ثلاثة آلاف سنة من الفن المصري ، واستمرت الخطوط المشتركة بعد الفتح الاسلامي : لا أدب عظيم ولا براعة خاصة في الفلسفة - ولكن ، كما كان شأنها في الماضي - حذقت مصر فنون العمارة والزخرف ، وازدهرت صناعاتها وظهر فيها العلماء والاطباء ، وعينت بالدراسات الدينية

عناية كبرى ، وبالعلوم العربية كوسيلة فعالة لا مثيل لها لفهم الدين فهماً صحيحاً .

٦ - ان عوامل هذا الاستمرار ولدت جوداً مربطاً بالماضي ، ضغط بكل ثقله على التطور اللاحق . توقف نمو الشخصية الفردية وجد في مستوى الحلول التي لم تتغير طوال القرون الثلاثين التي عاشتها هذه الحضارة ، وظهر عدم الكفاءة في مجال الفكر الفلسفي والمغامرات الفكرية التي تميز الحضارتين اليونانية والهندية . فلم تكن التغيرات لتتعدى الحدود التي رسمتها الافكار المفروسة في الروح ، . والمغامرة الروحية الكبرى في مصر كانت مغامرة « الانسان الباحث عن خالقه » ، يحاول تعريف الروابط التي تربطه بما وراء الكون والحياة الارضية . وينبغي الاعتراف بأن « الفراعنة اكتشفوا مبدأ السلطة الملكية المستمدة من الحق الالهي ومبدأ التعاون الاجتماعي » .

٧ - في نهاية هذا البحث يتضح ان مصر ظلت ، رغم الانقطاع العميق في تاريخها ، وفيه لنفسها . ولكن المصريين يفهمون وجودهم وماضيهم في اطار اللغة العربية وقالب الثقافة العربية الاسلامية .. وعلى مصر ، وهي مركز العالم العربي والاسلامي بفضل وجودها التاريخي العريق ، وتراثها الحضاري ، ووحدتها القديمة الدائمة ، وامكاناتها ، على مصر « ان تعيد تلك الحضارة إلى النفوس .. إن الشعب الحي يجب ان يعيش دائماً على اتصال وجداني بتاريخه .. » . وللتلاميذ ، يقترح الدكتور فوزي تعليم تاريخ أهم سلالات الممالك الفرعونية الثلاث ، ثم تدريس تاريخ مصر القبطية تدريجاً مدققاً ؛ وبعد الفتح العربي تتجه الدراسة اتجاهاً توسعياً نظراً لما لتاريخ مصر من صلة بالحياة الحاضرة ، وما لها من مركز في العالم العربي . ويراعى في تدريس جميع تلك العهود ان يشاهد الطالب نماذج من الفن المصري كله .

اما اللغة العربية فهي دعامة صرحنا الثقافي بكامله .. وعنايتنا القومية بالحضارة العربية لا تعطينا من ان نبعث في النفوس تاريخ حضارتنا السالفة ، في

قال بربي بليغ . إذ يجب ان يتكون المصري عقلاً وشعوراً بما يوحي به تاريخه الحضاري كله ، فيتمثل حضارته جميعها في اطار لغته العربية . ويجب ان يدعم قوامه الفكري والخلقي بكل ما هو مصري ، حتى تكون له شخصية مصرية واضحة ، تعمل في الآداب والفنون والعلوم .

لا شك ان التراث الشعبي هام ، ولكن التاريخ الحضاري هو الذي يتضمن الخيوط الهادية ، الخيوط التي تمكن المصري من ان يكتشف مقومات شخصيته واغوارها وان يقدم للانسانية شيئاً جديداً ..

وأخيراً بعض الملاحظات المنهجية : « في تنقيي عن الشخصية المصرية اكتشفت حقيقة اولية ، وهي ألا نعتمد على الثورات والاضطرابات وحدها كوسيلة ... لان المصريين هم اول شعب مارس ما يسمى بالمقاومة السلبية » : ولتبع منعرجات الشخصية المصرية ، ينبغي دراسة « فترات الحكام الذين نصبته الدول الغازية الاجنبية » ، « فصر لم تذب في غزاتها ، بل ان غزاتها هم الذين ذابوا فيها » . وليس ثمة « معجزات » في تاريخ الحضارة ، وانما تكوين تاريخي متلاحم للحضارات تجدد فيه مصر اوليتها الزمنية ومكانها الاساسي .

« الشخصية المصرية التي ضاعت ، اين نستطيع ان نجدها ؟ إن قروناً طويلة من الاحتلال قد حفرت هاوية عميقة بين عقولنا وشعورنا » . هذا ما كتبه احسان عبد القدوس عام ١٩٥٤^(١) . ويمكن الجواب اليوم ان الكتاب الرائع الذي وضعه حسين فوزي ، وسط سيل من المنشورات الرسمية والمحاولات المصطنعة ، هو افضل دليل يهديننا الى تلك الشخصية .

.. اما ملحمة سعيد مهران فهي مختلفة . من قرئته التي يحيطها هرم الباشوات الاقطاعيين ، وظلم كل البيروقراطيات ، وثقل المحتل ، يتذكر سعيد رفيقه رؤوف علوان الذي يذهب ، هو ، الى المدرسة . « سعيد لم يحتاج شاب في

١ - احسان عبد القدوس ، (روز اليوسف) . عدد ١٣٥٠ ، ٢٦ نيسان ١٩٥٤ .

وطننا ؟ » . وقبل ان يستطيع هذا الاخير الاجابة ، يقول رؤوف :
« لمسدس وكتاب . المسدس لمعالجة الماضي ، والكتاب لتهيئة المستقبل . تدرّب
واقراً !^(١) .. » كم من آلاف وملايين المراهقين يقولون مثل هذا الكلام ،
في مصر المستعرة بعد الحرب ؟

وراح سعيد يقرأ . وإذا أصبح خادماً في بيت الطلبة الجامعيين في القاهرة ،
شرع يسرق اولاد الاغنياء ، ورؤوف ، الذي يدرس الحقوق ، يصفق
له . ذلك ان سعيداً لا ينسى اليوم الذي دقت فيه امه ، وقد اصببت بنزيف على
باب مستشفى فخم ، فلم يفتح لها احد . ثم رجعت لتموت في عيادة بائسة ..
حمل سعيد على عاتقه وحده مهمة ملاحقة الظلم ، والاقتصاص من الاغنياء .
وشيئاً فشيئاً ، اجتذبت سمعته كقاطع طريق جماعة من المغامرين الشباب .
وجمعته الصدفة بالفتاة نبوية ؛ انها حلوة كالشمس الطالعة . وولدت من زواجهما
سنة .. وحكم على سعيد بالسجن فمات ألف ميتة ، إذ طلقته نبوية لتتزوج
احد افراد عصابته الذي وشى به للشرطة .

انقضت اربع سنوات ، وعاد سعيد الى الحياة الحرة . ورفضت ابنته ان
تسكن معه ، وبقيت نبوية متوارية عن الانظار ، بينما الخائن يعيش محاطاً
بالثروة والرجال ، تحميه الشرطة . ورؤوف نفسه ، رفيقه القديم ، أصبح
صحفياً معروفاً ، وفير الثروة ، متنكراً لنفسه ولماضيها .

سيستأنف سعيد اعماله الاجرامية ، اذ ينبغي اقتلاع الشر من جذوره حتى
تعود الحياة صافية . فحاول ان يقتل الخائن الذي انتزع نبوية . واطلق عليه
الرصاص ، ولكن اخطأه ، في ظلام الليل ، وقتل عاملاً مسكيناً . ولاحقته
الشرطة ، فأخطأ مرة ثانية ، وصرع سائق رؤوف برصاصه ، ونجا سيده
من الموت .

١ - هكذا يتخيل المؤلف فترة ما قبل ١٩٥٢ . هذا رغم انه لم يكن هناك حركة يسارية
تعتمد هذه الرموز بشكل خاص .

حاصرت الشرطة حي العباسية ، حيث يقوم سعيد بعملياته . وبعد ان تخلى عنه الجميع ، حماه انسان واحد واحتضنه : انه المومس نور التي ظلت تحبه ؛ وكان شيخ غائب في صلواته قد حماه ليلة . وبالقرب من نور ، اكتشف قاطع الطريق ، وقلبه الطفل العاشق مدمى ، العطف والحنو . ولكن الاوان قد فات . ثمة علامات كثيرة تكشف هذه الشقة المنفردة ، حيث لجأ ، بمواجهة المقابر الكبيرة ، يضيئها القمر .. وصُرع سعيد بين القبور برصاص الشرطة في غفلة من الليل .

وفي احدى الامسيات ، قبل يومين من مصرعه ، ذهب سعيد ، وقد ضاق بالوحدة ، ليلتقي اصدقاءه في القهوة . وتحدث هؤلاء الرجال القساة عن السلام ، سلام القلب :

— المأساة الحقيقية هي ان عدونا هو صديقنا في الوقت نفسه .

— ابدأ ، المأساة الحقيقية هي ان صديقنا هو عدونا ...

— بل اننا جبناء ! لم لا نعترف بهذا ؟

— ربما ولكن كيف تأتينا الشجاعة في هذا العصر ؟

— الشجاعة هي الشجاعة ..

— والموت هو الموت ..

— والظلام والصحراء هما ذلك كله !..

هكذا تمضي القصة الأخيرة ، « اللص والكلاب » ، التي كتبها نجيب محفوظ ، اكبر القصاصين المصريين . وما ان ظهرت في ربيع ١٩٦٢ حتى أثارت الدهشة . لم هذه النظرة السوداء الى الوجود ؟ لم هذا الموضوع الغريب في روايات المعلم ؟ ما هو مصدر هذا اليأس الذي يطوق البطل ، والذي يصوره نجيب محفوظ بألوان مؤثرة ؛ والظلم المنتصر ، واللاعقلانية ، وعالم الكلاب حيث يأخذ الامل وجه مومس ؟ لم يرتح النقاد لهذا الكتاب — وقد عرضاه عرضاً موجزاً جداً —

ولكنهم حيّوا فيه منعطفاً في انتاج محفوظ الذي لا ينكر احد عليه القدرة
القصصية الخارقة .

كتابان .

لم اخترناهما دون سواهما ؟

اولهما ثمرة عمل بحث وتفكير نظري عميق ، يعطينا مفاتيح الشخصية
المصرية . والآخر ، رواية قصيرة ، قاسية كالحقيقة .

عرف الكتابان الرواج الواسع واثارا اهتمام المعلقين ؛ ورغم الاختلاف
في الطبيعة والمستوى ، فان كليهما معبر عن كثير من الاغوار .

ذلك ان اهم عمل نظري في مصر الحديثة يثبت ، بالتاريخ والعلم الدقيق ،
«مصرية» مصر ، في الوقت الذي تتأكد فيه ارادة عروبية . فهو يعطي لدخول
مصر في العالم العربي بعده الحقيقي ويهيء انضمام الارادة المصرية لكل ما هو
عقل وحقيقة .

اما قصة نجيب محفوظ ، فانها تباعد عن حماسة الصحافة حيث تنفخ
الابواق ، كل صباح ، أخبار الانتصارات و « المانشيتات » الحمراء . ان كتاب
محفوظ يعكس حياة الانسان الذي ما زال مسحوقاً ، وهو يرفض الاطمئنان
والنوم . وبلسان قاطع طريق ، يقول ثقته بالشعب وحده ، وحذره من
« الكلاب » الانتهازيين المندسين في الجهاز الخائق .

إن العمل النظري القيم في مصر ، اليوم ، هو مصري وليس عربياً .

وآخر قصة رائجة لأكبر قصاص مصري اليوم تنتهي بأزمة وفاجعة ،
وليس بالنهاية السعيدة .

وهكذا تتابع الروح المصرية طريقها في الاعماق ..

الفصل السادس

الميثاق الوطني

ان الميثاق الوطني الذي عرضه جمال عبد الناصر على ١٧٥٠ عضواً في المؤتمر القومي للقوى الشعبية (الاثنين ٢١ ايار ١٩٦٢) يشكل وثيقة مذهبية ذات أهمية بالغة من جميع الوجوه . فالتجربة العملية التي حللنا مراحلها ، والابحاث النظرية التي استمرت طوال العشر سنوات الاخيرة وصلت هنا الى درجة النضج ، والميثاق وثيقة اساسية ، تعدد الاعمال والمنجزات ، وتحدد « العمل القومي » لمجمل الامة .

ثمة عشرة فصول ، يتعلق الاخيران منها فقط بـ « الوحدة العربية و « السياسة الخارجية » ، - والثمانية الباقية تتناول المنجزات الداخلية ، ومشاكلها ، مما يؤكد اولية الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والايديولوجية والسياسية التي يواجهها المجتمع المصري اليوم .

منذ الفصل الاول الذي يشكل « نظرة عامة » ، يحيي عبد الناصر « الشعب المصري » : « ان هذا الشعب البطل بدأ زحفه الثوري من غير

تنظيم سياسي يواجه مشاكل المعركة ؛ كذلك فان هذا الزحف الثوري بدأ من غير نظرة كاملة للتغيير الثوري « . عام ١٩٥٢ ؛ لم تكن قيادة الحركة تملك غير مبادئ ستة : القضاء على الاستعمار وأعوانه من الخونة المصريين ؛ القضاء على الاقطاع ؛ القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم ؛ اقامة عدالة اجتماعية ؛ اقامة جيش وطني قوي ؛ اقامة حياة ديمقراطية سليمة .

ليست القيادة العسكرية ، وانما « هذا الشعب العظيم ، هذا المعلم الاكبر » هو الذي وجه القيادة الثورية ، وطوّر المبادئ الستة وحركها بالتجربة والممارسة وبالتفاعل الحي مع التاريخ القومي نحو برنامج تفصيلي يفتح تاريخ الثورة الى اهدافها اللامتناهية . ثم راح هذا الشعب المعلم ثانياً « يلقي طلئعه الثورية أسرار آماله الكبرى ويربطها دائماً بهذه الآمال ويوسع دائرتها بأن يمنحها مع كل يوم عناصر جديدة قادرة على المشاركة في صنع مستقبله » .

لم يبن الشعب المصري معركته الثورية ضد الاستعمار على نظرية « اتحاد كل الطبقات » الخادعة ، بل انه على العكس عزل عن صفوفه جميع الذين ترتبط مصالحهم مع الاستعمار في مواصلة الاستغلال ، وضرب جميع الاحتكارات المحلية في الوقت الذي كانت فيه هذه الاحتكارات تتصور ان حاجته اليها ، بسبب ضرورات التطوير ، ماسة وشديدة . ويعود الرئيس عبد الناصر فيما بعد الى هذه النقطة ؛ ولكن من المفيد ان نلاحظ هذا التأكيد الأول للارتداد على الحليف الرأسمالي في فترة ما قبل صيف ١٩٦١ .

اذن فالطريق ممد لثورة عامة تلتسع لأهداف تتعدى تحرير الأرض الوطنية . والنصر الذي تحقق حتى اليوم يرجع الى عدة عوامل :

١ - إرادة تغيير ثوري ترفض اي قيد او حد لحقوق الجماهير ومطالبها ؛

٢ - طليعة ثورية مكنتها إرادة التغيير الثوري من قسم سلطة الدولة لتحويلها من خدمة المصالح القائمة الى خدمة مصالح اصحاب الحق الطبيعي والشرعي ، اي مصالح الجماهير ؛

٣ - وعي عميق للتاريخ واثره في الانسان المعاصر من جهة ، وقدرة هذا الانسان بدوره على التأثير في التاريخ من جهة ثانية .

٤ - فكر مفتوح لكل التجارب الانسانية ، يأخذ منها ويعطيها ، لا يبعدها عنه بالتعصب ولا يصد نفسه عنها بالعقد ؛

٥ - إيمان لا يتزعزع بالله وبرسوله واوليائه القديسين الذين ارسلهم بالحق والهدى إلى الانسان في كل زمان ومكان .

« في ضرورة الثورة » ، هذا هو عنوان الباب الثاني . لقد اثبتت التجربة وهي ما زالت تؤكد كل يوم ، ان الثورة هي الطريق الوحيد الذي يستطيع النضال العربي ان يعبر عليه من الماضي إلى المستقبل .

لماذا ؟ لأن التخلف الذي أرغمت عليه الأمة العربية كنتيجة طبيعية للقهر والاستغلال ، خطير جداً ؛ ولأن الثورة هي الوسيلة الوحيدة لرفع التحدي الكبير الذي تواجه به البلدان المتقدمة البلدان المتخلفة ، بسبب ازدياد الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الطرفين أكثر فأكثر .

ولبلوغ الأهداف الثلاثة : « الحرية والاشتراكية والوحدة » - على الأمة العربية ان تسلح نفسها بفضائل ثلاث :

١ - الوعي القائم على الاقتناع العلمي النابع من الفكر المستنير والناجم عن المناقشة الحرة التي تتمرد على التعصب والارهاب .

٢ - الحركة السريعة ، الطليقة من كل قيد ، الكفيلة بان تستجيب للظروف المتغيرة التي يجابهها النضال العربي ، على ان تلتزم هذه الحركة بأهداف النضال وبمثله الاخلاقية ؛

٣ - الوضوح في رؤية الاهداف ومتابعتها باستمرار ، وتجنب الانسياق العاطفي الى الدروب الفرعية التي تبعد بالنضال الوطني عن طريقه وتهدر جزءاً كبيراً من طاقته .

واكد جمال عبد الناصر ما لن يكل عن تكراره طوال الميثاق ، وهو ان التجربة الثورية العربية لا تستطيع ان تقلد ما توصل اليه غيرها . وهو يوضح ان طابع التجربة العربية الخاص يعود الى عوامل مشتركة ناتجة عن التبديلات التي طرأت على العالم بعد سنة ١٩٤٥ ، تبديلات يلخصها كما يلي :

١ - تعاظم قوّة الحركات الوطنية في آسيا وافريقيا وأميركا اللاتينية ، حتى استطاعت هذه الحركات ان تقود معارك عديدة ظافرة ضد القوى الاستعمارية .

٢ - ظهور المعسكر الشيوعي كقوة كبيرة يتزايد وزنها المادي والمعنوي يوماً بعد يوم في مواجهة المعسكر الرأسمالي .

٣ - التقدم العلمي الهائل الذي حقق قفزة في وسائل الانتاج فتحت آفاقاً غير محدودة امام محاولات التطوير .

٤ - نتائج هذا كله في محيط العلاقات الدولية وأهمها زيادة تأثير القوى المعنوية في العالم ، كالأمم المتحدة والدول غيز المنحازة والرأي العام العالمي . وفي الوقت نفسه اضطر الاستعمار تحت ضغط هذه الظروف الى الاتجاه نحو وسائل العمل غير المباشر ، عن طريق السيطرة على الشعوب بالاستناد الى عناصر رجعية وعميلة في الداخل ، وايضاً عن طريق التكتلات الاقتصادية الاحتكارية والحرب الباردة التي تدخل في نطاقها محاولة تشكيك الأمم الصغيرة في قدرتها على تطوير نفسها وعلى الاسهام الايجابي المتكافئ في خدمة المجتمع الانساني .

ان مجموع هذه العوامل خلق ظروفاً جديدة امام التجارب الاشتراكية تختلف تماماً عن الظروف السابقة . فان تجربة الوحدة الالمانية ^(١) ، وتجربة

١ - قبل ذلك بأيام ، ذكر حمدي حافظ الوحدة الالمانية كمثال في كتابه ، « توحيد المانيا » ، الذي طبعته الدوائر الرسمية .

الوحدة الايطالية مثلاً ، لا تصلحان نموذجاً للوحدة العربية ؛ ويرجع عبد الناصر الى هذه النقطة الاخيرة بالتفصيل في الابواب التالية .

ويتحدث الباب الثالث عن « جذور النضال المصري » . نجد فيه بوضوح افكار « سندباد مصري » وقد جاءت في وقتها لتسد الثغرة التي أحدثها انفصال سوريا : التاريخ الفرعوني صانع الحضارة المصرية والانسانية الاولى ؛ كلاحه الغزو العثماني ؛ المقاومة الشعبية ضد الحملة الفرنسية التي اخضعت الفكر المصري بخبرائها ونقلها العلوم الى البلاد ؛ محمد علي الذي ، رغم عظمته ، « لم يؤمن بالحركة الشعبية التي مهدت له طريق الوصول الى الحكم ، ولكنه استخدمها كنقطة انطلاق نحو تحقيق مطامعه . بيد ان عبد الناصر يهمل تماماً مصر القبطية ، مع انه يشدد على اهمية الحقبة اليونانية - الرومانية ، قبل الوصول الى مصر الاسلامية . ونجد في بعض المقاطع آراء ترجع لصبحي وحيدة ، خاصة حول « عقد » النمو .

ولسوء حظ مصر ، صادف انحطاطها في عهد الاتراك نمو الاستعمار وازدهاره . واهم ما انجزه هذا الاخير هو قناة السويس وتحويل مصر الى مزرعة قطن . وفي اثناء الأزمة ورغم الكارثة القومية ، كان لارسال المبعوثين المصريين الى اوربا نتائج خصبه . فأصبحت مصر مرفأ الحرية يتوافد اليها الاحرار العرب ، وتبع ذلك نهضة ثقافية كانت بمثابة خلفية ثورة احمد عرابي . وحيثما عبد الناصر مصطفى كمال ومحمد عبدو وقاسم امين ، ثم حياً لأول مرة سعد زغلول الذي « ركب قمة الموجة الثورية الجديدة » ، موجة ١٩١٩ . ولأول مرة ، يقول بالحرف الواحد : « ان ثورة الشعب المصري سنة ١٩١٩ تستحق الدراسة » . وهو يميز ثلاثة أسباب لفشلها :

١ - ان القيادات الثورية اغفلت اغفالاً يكاد يكون تاماً ضرورات التحويل الاجتماعي ؛ ومرد ذلك الى طبيعة المرحلة التي جعلت من طبقة ملاك الاراضي اساساً للأحزاب السياسية التي تصدت لقيادة الثورة .

٢ - ان القيادات الثورية في ذلك الوقت لم تستطع ان تنظر الى ابعد من سيناء ، وعجزت عن تحديد الشخصية المصرية ؛ كما انها لم تستطع ان تستشف من خلال التاريخ انه ليس هناك من تصادم على الاطلاق بين الوطنية المصرية والقومية العربية ..

٣ - ان القيادات الثورية لم تستطع ان تستخدم في نضالها وسائل متناسبة مع وسائل الاستعمار المتجددة التي انتقلت من السيف الى الخديعة ، والى تنازلات شكلية لم تلبث القيادات الثورية ان خلطت بينها وبين الجوهر الحقيقي . وكان منطق الأوضاع الطبقية يزّين لها هذا الخلط .

ردد بعض المؤرخين ان الشعب المصري ينفرد عن بقية شعوب العالم بأنه لا يثور الا في حالة الرخاء . انها فكرة خاطئة تلك التي لا تميز بين رخاء اقلية ضئيلة وبؤس الجماهير . وكانت معاهدة ١٩٣٦ التي وقعتها مصر مع بريطانيا بمثابة صك الاستسلام .

انطلاقاً من هذا التحليل ، عرض عبد الناصر « مرحلة الازمة الكبيرة » - من ١٩١٩ الى ١٩٥٢ - ليستخلص « درس الفلسفة » ، وهو موضوع الباب الرابع .

هذا الدرس يمكن ايجازه بفكرة رئيسية هي تزوير الديمقراطية - « ديمقراطية مضللة » - عن طريق الحكم الذي يوجهه الملك وكبار الملاك العقاريين ، يربطهم بالاستعمار تحالف واتفاق عميق . فالذي يحتكر رزق الفلاحين والعمال ويسيطر عليه ، يستطيع بالتالي ان يحتكر اصواتهم وان يسيطر عليهم ويملي ارادته كما يشاء . ان حرية رغيف الخبز ضمان لا بد منه لحرية ورقة الاقتراع .

من هذه السنوات السوداء خصّ عبد الناصر بالذكر المأساة التي تشكّلها حرب فلسطين بالنسبة للوعي القومي العربي . لقد اراد الاستعمار اقامة اسرائيل « لتكون سوطاً في يده يلهب به ظهر النضال العربي اذا استطاع يوماً ان يتخلص من المهانة وان يخرج من الازمة الطاحنة » ؛ كما ارادها فاصلاً يعيق

امتداد الأرض العربية ويحجز الشرق عن المغرب (...) ، وعملية امتصاص مستمرة للجهد الذاتي للأمة العربية تشغلها عن حركة البناء الإيجابي^(١) . « ان الاستعمار ليس مجرد نهب لموارد الشعوب ، وإنما هو عدوان على كرامتها وعلى كبريائها » .

وقد عبر الشعب المصري عن نفسه ، برفضه العنيد للمشاركة في الحرب الكونية الأخيرة التي لم تكن في نظره الا صراعاً بين الدول الكبرى على المستعمرات والاسواق .. وغداة نكسة فلسطين ، « سحب الشعب المصري كله البقايا الباقية من تأييده للذين تعاونوا مع سلطة الاحتلال » ؛ وترددت في مصر في ذلك الوقت اصدااء طلقات الرصاص ، وتجاءبت اصدااء انفجارات القنابل ، وكثرت التنظيمات السرية بمختلف اتجاهاتها واساليبها ؛ ان انتفاضات الفلاحين وصلت الى حد الاشتباك المسلح بين الذين ثاروا على عبودية الأرض وبين سادة الأرض المتحكمين بها . واذا بجريق القاهرة ، مها يكن وراءه من تدبير المدبرين ، كان يمكن اطفاءه ، لكن اندلاع السخط الشعبي زاده اشتعالاً .

واعترف عبد الناصر بان الثورة لم تحدث ليلة ٢٣ يوليو ، ولكنه أكد ان الطريق اليها قد فتح على مصراعيه في تلك الليلة العظيمة . الثورة ؟ كانت احتياجات الوطن تتطلب بناء جديداً ، ثابت الأساس ، صلباً ، شامخاً ، بناء الدولة القومية . ما هي الوسائل ؟ المبادئ الستة ، بكل تأكيد . واشاد عبد الناصر ، مرة ثانية ، « بالشعب المصري ، صانع الحضارة » .

أدى نقد « الديمقراطية الرجعية » منطقياً الى تعريف « الديمقراطية السليمة » في الباب الخامس من الميثاق . ان العمل الثوري الصادق لا يمكن ان يكمل بغير سمتين أساسيتين : « شعبية » و « تقدمية » . والصدق يولد الاصاله : فالحرية السياسية ، اي الديمقراطية ، ليست نقل واجهات دستورية شكلية . كما

٢ - من ١٩٥٢ الى ١٩٦١ ، اوقف وحكوم في مصر ٥١ جاسوساً اسرائيلياً (الاهرام ، ٢٠ شباط ١٩٦٢) .

ان الحرية الاجتماعية، اي الاشتراكية، ليست التزاماً بنظريات جامدة لم تخرج من صميم الممارسة والتجربة الوطنية . لأن النظام السياسي في بلد من البلدان ما هو الا انعكاس مباشر للاوضاع الاقتصادية السائدة . وقد كانت القوة الاقتصادية في مصر قبل الثورة في يد حلف بين الاقطاع ورأس المال المستغل . فنتج عن ذلك بشكل طبيعي تزوير فاضح للديمقراطية : شراء الأصوات ؛ امية الفلاحين ؛ فرض تأمينات مالية لمصلحة المرشحين الاغنياء الخ .. كما نتج تمزق حقيقي في الوعي العام : ان اجيالاً متعاقبة من شباب مصر لُقِّنت ان بلادها لا تصلح للصناعات ولا تقدر عليها ، وقد قرأت تاريخها الوطني على غير حقيقته ، والهدف من التعليم كله لم يزد عن اخراج موظفين يعملون للأنظمة القائمة وفي ظل قوانينها التي لا تأبه بمصالح الشعب ؛ وضفت الطبقات الحاكمة فرض على جماعات المثقفين اما ان تستسلم لاغراء ما ترميه لها الامتيازات الطبقية من فئات ، واما ان تذهب الى الانزواء والنسيان .

ما هي معالم « ديمقراطية الشعب » ؟

« ديمقراطية الشعب » وليس « الديمقراطية الشعبية » . يعدد عبد الناصر خمسة معالم :

١ - الديمقراطية السياسية لا يمكن ان تنفصل عن الديمقراطية الاجتماعية . من حق المواطن ان يتمتع بضمانات ثلاث : ان يتحرر من الاستغلال في جميع صورته ؛ ان تكون له الفرصة المتكافئة في نصيب عادل من الثروة الوطنية ؛ ان يتخلص من كل قلق يبدد امن المستقبل في حياته .

٢ - ان الديمقراطية السياسية لا يمكن ان تتحقق في ظل سيطرة طبقة من الطبقات ، والصراع الحتمي والطبيعي بين الطبقات لا يمكن تجاهله او انكاره . وانما ينبغي حله سلبياً في إطار الوحدة الوطنية وعن طريق تذويب الفوارق بين الطبقات . ولا بد ان ينفصح المجال بعد ذلك للتفاعل الديمقراطي بين قوى الشعب العاملة، وقوى الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية .

ان تحالف هذه القوى الممثلة للشعب العامل هو البديل الشرعي لتحالف الاقطاع مع رأس المال المستغل وهو القادر على احلال الديمقراطية السليمة محل الديمقراطية الرجعية .

٣ - ان الوحدة الوطنية التي يصنعها تحالف هذه القوى الممثلة للشعب هي التي تستطيع ان تقيم الاتحاد الاشتراكي العربي .. وان التنظيم السياسي للدولة يفترض عدداً من الضمانات التي لا بد للدستور من ان ينص عليها :

أ - يجب ان يضمن للفلاحين والعمال نصف مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع مستوياتها ؛ ب - ان سلطة المجالس الشعبية المنتخبة يجب ان تتأكد باستمرار فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية ؛ ج - ان الحاجة ماسة الى خلق جهاز سياسي جديد داخل اطار الاتحاد الاشتراكي العربي يحدد العناصر الصالحة للقيادة ؛ د - ان القيادة الجماعية امر لا بد من ضمانه في مرحلة الانطلاق الثوري .

٤ - على التنظيمات الشعبية ، وبنوع خاص التنظيمات التعاونية النقابية ، ان تقوم بدور فعال لترسيخ الديمقراطية السليمة . لقد حان الوقت لانشاء نقابات للعمال الزراعيين .

٥ - ان النقد والنقد الذاتي هما من اهم الضمانات للحرية . وبما ان الصحافة اصبحت ملكاً للاتحاد الاشتراكي العربي فقد تحررت من سيطرة الطبقة الواحدة الحاكمة ..

٦ - لا بد للفاهيم الثورية الجديدة للديمقراطية السليمة من ان تفرض نفسها على المجالات التي تؤثر في تكوين المواطن وفي مقدمتها التعليم والقوانين والانظمة الادارية .. والعمل الديمقراطي في هذه المجالات سوف يتيح الفرصة لتنمية ثقافة نابضة بالقيم الجديدة ، عميقة في احساسها بالانسان ، صادقة في تعبيرها عنه ، قادرة بعد ذلك كله على اضاءة جوانب فكره وحسه وتحريك طاقات كامنة في اعماقه ..

وتدخل جوهر النقاش، في الباب السادس، « حتمية الحل الاشتراكي^(١) » .
نقطة الانطلاق هي ان الحرية الاقتصادية ، وشرطها الاساسي « زيادة قاعدة
الثروة الوطنية » ، لا يمكن ان تتحقق في الاطار الرأسمالي ؛ اذ ان التجارب
الرأسمالية في التنمية تلازمت تلازماً كاملاً مع الاستعمار ، واستعملت ثروات
المستعمرات لبناء اقتصاد البلدان المتقدمة ؛ يضاف الى ذلك انه ، حتى في حال
امكان اعتماد الطريق الرأسمالي للتنمية ، فانه لا يمكن ان يؤدي سوى الى تقوية
السلطة السياسية للطبقة التي تملك الموارد وتحتكرها . والطريق الشيوعي ؟
لا يسميه عبد الناصر باسمه ، وانما يقول ان هناك تجارب أخرى للتقدم حققت
اهدافها على حساب زيادة شقاء الشعب العامل واستغلاله ، اما لمصلحة رأس
المال : او تحت ضغط تطبيقات مذهبية مضت الى حد التضحية الكاملة بأجيال
حية في سبيل أجيال لم تطرق بعد أبواب الحياة .

بالنسبة لبلد متخلف كمصر ، « ان الاشتراكية العلمية هي الصيغة الملائمة
لايجاد المنهج الصحيح للتقدم » . ذلك ان نمو الاحتكارات العالمية الضخم لم
يترك الا سبيلين للرأسمالية المحلية في البلاد المتطلعة الى التقدم : اولهما ، انها لم
تعد تقدر على المنافسة الا من وراء الحماية الجمركية الباهظة التي تدفعها الجماهير
بصورة غير مباشرة ، وثانيها ، ان الامل الوحيد لها في النمو هو ان تربط
نفسها بحركة الاحتكارات العالمية وتقتفي اثرها ، وتتحول الى ذيل لها ،

١ - قبل ذلك بيومين ، السبت ١٩ ايار ، القى ن. خروتشوف ، في صوفيا ، خطاباً
هاماً : « يحاول عدد من قادة البلدان التي استقلت حديثاً اتباع سياسة ما ، سياسة وسطية
يسمونها « سياسة خارج الطبقات » . وبذلك يجهلون صراع الطبقات وتركيب المجتمع القائم في
بلادهم . ولكن لا يمكن احراز انتصار الاشتراكية الا بصراع الطبقات . يقولون حالياً في عدد
من بلدان آسيا وافريقيا انهم يبنون الاشتراكية ، ولكن ما هي الاشتراكية المقصودة ؟ ماذا يفهم
بهذه الكلمة ؟ ان القادة الذين يحرضون حقيقة على مصالح شعبهم لا بد ان يفهموا ، آجلاً ام عاجلاً ،
ضرورة الاعتماد على الطبقة العمالية ، الطبقة الثابتة ، وحليفة الفلاحين والتي تدعها كل القوى
التقدمية ، لاحتراز النصر والوصول الى حل صحيح للمشاكل الاجتماعية الاساسية »

(Le Monde, 22 mai 1962)

ونحجر الوطن وراءها الى هذه الهاوية الخطيرة .

ان مواجهة التحدي لا يمكن ان تتم الا بثلاثة شروط :

١ - تجميع الودائع والمدخرات الوطنية .

٢ - وضع كل خبرة العلم الحديث في خدمة استثمار هذه المدخرات والودائع .

٣ - وضع تخطيط شامل لعملية الانتاج .

على « التخطيط الاشتراكي الفعال » ان يواجه شبكة معقدة من المتطلبات : كيف يمكن ان نزيد الانتاج ، وفي الوقت نفسه ان نزيد استهلاك السلع والخدمات ؟ هذا مع استمرار التزايد في المدخرات من اجل الاستثمارات الجديدة . انها مشاكل التخلف التي يحلها الاغنياء ، المشاكل اليومية لثلاثي الكرة الارضية . وجمال عبد الناصر يبين كيف ان منطق الصراع ضد الاستعمار في قضية السويس ادى الى تدعيم « القطاع العام » تدعيماً كبيراً ، كما اوضحنا ذلك سابقاً .

ولا يعطي الرئيس عبد الناصر اي توضيح عن « الاشتراكية العربية » التي أشار اليها ، بينما يرسم جدولاً مفصلاً « للقطاع العام » في الحالة التي وصل اليها بعد قوانين صيف وخريف ١٩٦١ . ودعي « القطاع الخاص » الى ان « يحدد نفسه » ، اذ لا يمكنه ان يعيش وراء اسوار الحماية التي كانت توفر له على حساب الشعب . وهو يستطيع ان يأخذ زمام المبادرة في الميادين التالية :

قسم صغير من الصناعة الثقيلة والمتوسطة واستخراج المعادن ؛ الصناعات الخفيفة ؛ ربع تجارة التصدير ؛ ثلاثة ارباع التجارة الداخلية ؛ الملكية العقارية في (نطاق القانون الجديد للإصلاح الزراعي) والبناء . وبدهي ان يمتد اشراف القطاع العام الى هذه الميادين كلها ، لا سيما الصناعة والتجارة الخارجية والداخلية .

لا شك في ان اصلاحات ١٩٦١ الاجتماعية هي عملية حاسمة لإزالة رواسب

عهود الاقطاع والرجعية والتحكم ، وان الرجعية ما زالت تملك من المؤثرات المادية والفكرية ، ما قد يدفعها للعمل مع « الفلول الرجعية في العالم العربي التي يسافدها الاستعمار .

ليس ثمة من حل ، اليوم ، لبناء الاقتصاد الوطني للدولة الحرة القوية انطلاقاً من التخلف ، سوى توسيع القطاع العام بإدارة الدولة .

وعنوان الفصل السابع : « حول الانتاج والمجتمع » . ان الانسان العربي سوف يقرر بنفسه مصير أمته في الحقول الخصبة وفي المصانع الضخمة والسدود العالية والطاقت الهائلة المتفجرة بالقوى المحركة . ولجابهة ازدياد السكان ، وهو اخطر العقبات التي تواجه جهود الشعب المصري في انطلاقه نحو رفع مستوى الانتاج ، ينبغي اللجوء الى « تنظيم الاسرة » ، اي بوضوح ، الى تحديد النسل ، وخاصة الى زيادة الانتاج .

على الصناعة ان تبذل القسم الاكبر من الجهود وان تضع في برامجها استغلال مختلف المواد الخام جزئياً ام كلياً . وعلى الصناعة ان تتوجه الى آخر ما وصل اليه العلم . ان حصولنا على ادوات الانتاج الحديثة المتقدمة لا يكفل لنا نقطة انطلاق سليمة فحسب وانما يشكل تعويضاً عن التخلف .

والصناعة الثقيلة هي بدون شك القاعدة الثابتة للكيان الصناعي الشامخ ، ولكن ذلك لا يفترض اهمال المنتجات الاستهلاكية . ان حرمان الجماهير طال مداه ، واغفال مطالبها الاستهلاكية يتنافى مع حقها الثابت في التعويض عن حرمانها الطويل . وبين انواع الصناعات ، يوجه الرئيس عبد الناصر اهتماماً خاصاً للصناعات المعدنية والتعدينية والصناعات البحرية^(٤) ، والمواصلات والصناعات الغذائية .

١ - الاسطول التجاري المصري ويتألف من ٢٤ سفينة تجارية و ٧ ناقلات نفط و ٤ باخرة للسياحة . سوف يضاف الى هذه اللائحة ٣٨ سفينة تجارية جديدة و ١٢ ناقلة نفط و ١٨ باخرة للسياحة (الاهرام ، ١٧ شباط ١٩٦٢) .

قبل الحديث عن الصناعة ، كان عبد الناصر قد تكلم عن الزراعة . ومن المدهش ان نرى كيف انه يخلط بين مركزية الدولة وبين الاشتراكية : « منذ عصور بعيدة في التاريخ توصلت الزراعة المصرية الى حلول اشتراكية صحيحة لأعقد مشاكلها ، وفي مقدمتها الري وجر المياه ، وهما في مصر الآن ومنذ زمن طويل في اطار الخدمات العامة .. »

وسها عن بال الرئيس المصري ان « مجتمع الري » هو أساس الاستبداد في الشرق . فالميثاق يبرزه هنا كمظهر من مظاهر الاشتراكية الصحيحة ، الامر الذي يفضح بشكل مثالي نهج النظام العسكري في التفكير . على كل ، لا مجال للملكية الأرض الجماعية : « ان المواجهة الثورية لمشكلة الارض في مصر كانت بزيادة عدد الملاك . » والتقدم في مجالات التعاونيات واستصلاح الصحاري وتحسين الوسائل الزراعية وفي مجال تصنيع الريف كفيل بتأمين رخاء الفلاحين والمساهمة في مشروع السنوات الخمس .

ويوضح عبد الناصر مرة ثانية دور رأس المال الخاص . كان لقوانين يوليو ١٩٦١ هدفان : خلق نوع من التكافؤ الاقتصادي بين المواطنين يحقق العدل المشروع ، وزيادة كفاءة القطاع العام الذي يملكه الشعب .. ان تحقيق هذين الهدفين يزيل ما بقي من العقد والشكوك التي خلفها الاستعمار حول دور القطاع الخاص ، اذ جعل من هذا الاخير حليفاً له ووسيلة .

هنا يعالج الخطيب مسألة « رأس المال الاجنبي » ، ويميز عناصر ثلاثة : « المعونات الاجنبية غير المشروطة » ، وهي افضل المساعدات ، « القروض غير المشروطة » ، وأخيراً « اشتراك رأس المال الاجنبي في مجالات النشاط الوطني » ، وبالتالي اشتراك اجنبي في ادارته وتحويل جزء من الارباح الى الخارج . « ان شعبنا في ادراكه لعبرة التاريخ يرى ان الدول ذات الماضي الاستعماري ملزمة أكثر من غيرها بان تقدم للدول النامية بعض ما استولت عليه من ثروتها الوطنية . »

وبعد ان يستعرض مفاهيم السلطة لتكافؤ الفرص والرعاية الصحية والتعليم ، والعمل والتأمينات ضد الشيخوخة والمرض ، وحول الطفولة ، والمرأة التي « لا بد ان تتساوى بالرجل » ، وحول العائلة ، الخلية الأولى للمجتمع وأساس القيم الاخلاقية الجديدة والثقافة الوطنية ، وحرية المعتقدات الدينية ، بعد ذلك كله يعرض جمال عبد الناصر نظريته للحرية الفردية التي يعتبرها « أكبر حافز للنضال » . ان تذويب الفوارق بين الطبقات يوفر امكانية تخفيف ثم ازالة صراع الطبقات ، وان حرية القول وسيادة القانون هما مظهران اساسيان للحرية الفردية .

النقطة الاخيرة : القوات المسلحة ، ودورها هو ان تحمي عملية بناء المجتمع ضد الاخطار الخارجية وان تكون مستعدة لسحق كل محاولة استعمارية رجعية تبغي منع الشعب من الوصول الى آماله الكبرى . والملاحظ ان الرئيس يتكلم عن الجيش في الباب المخصص للصناعة والانتاج . وهذا دليل على انه يعتبر القوات المسلحة كاطار للنشاط الاقتصادي وكقوة رئيسية للدولة ، ان في الداخل ام في الخارج . بذلك يتأكد استمرار التاريخ المصري .

« مع التطبيق الاشتراكي ومشاكله » - الباب الثامن - تظهر الصعوبات التي يلاقيها النظام العسكري في المرحلة الراهنة .

من حيث القيم : ان العمل الانساني الخلاق هو الوسيلة الوحيدة امام المجتمع لكي يحقق أهدافه . العمل شرف . والعمل حق . والعمل واجب . والعمل حياة .. ان العمل الوطني المنظم ، القائم على التخطيط العلمي هو طريق الغد . ولكي نتغلب على المقاومة والحذر ، وعلى جهل الرأي العام ، لا سيما في الريف ، يجب بناء أساس نظري . وانه لمن الزم الامور هنا تشجيع الكلمة المكتوبة لتكون صلة بين الجميع يسهل حفظها للمستقبل ، كما انه من الضروري تشجيع المسؤولين عن العمل الوطني ان يدونوا افكارهم لتكون ماثلة امام المسؤولين عن التنفيذ . وهكذا تصبح الديمقراطية الهدف الاساسي للبناء ، مما يفسر اهمية

« المجالس الشعبية المنتخبة » التي سوف تحدّد مهامها فيما بعد . ذلك ان عناصر كثيرة قد تتردد قبل المشاركة في العمل الوطني ، والحرية هي الوسيلة الوحيدة للقضاء على سلبيتها وتجنيدھا اختيارياً لاهداف النضال . ليست هذه النقطة مسألة مبادئ ، وانما نتيجة لموقف قسم كبير من الاطارات ولا سيما الانتلجنسيا التي رفضت التعاون مع النظام . ويكون توسيع الحريات ، اذا ما تحقّق ، ثمرة للصراع بين الجهاز العسكري وبين الاطارات المثقفة ، يدعمها الرأي العام .

ماذا يمكن القول عن « القيادات الجديدة » في هذا الوطن الذي « يصنع الحضارة » ؟ يُحذّر جمال عبد الناصر من خطر البيروقراطية لانها قادرة اذا أُطلق لها العنان ، ان تصبح طبقة عازلة تحول دون تدفق العمل الثوري وتجمد وصول نتائجه الى الجماهير التي تحتاج اليه . والقيادات الجديدة لا بد لها ان تدرك دورها الاجتماعي . وان اخطر ما يمكن ان تتعرض له في هذه المرحلة هو ان تنحرف ، متصورة انها تمثل طبقة جديدة حلت محل الطبقة القديمة وانتقلت اليها امتيازاتها .

وعلى الجامعات ان تكون « طلائع متقدمة تستكشف للشعب طريق الحياة » . « اننا لا نستطيع ان نتقاعس لحظة عن الدخول منذ الآن في عصر الذرة . لقد تخلفنا من قبل عن عصر البخار وعن عصر الكهرباء . ولقد كلفنا هذا التخلف ، مع ان ظروف القهر الاستعماري الرجعي هي التي فرضته علينا ، كثيراً وما زال يكلفنا الكثير . لكننا مطالبون ، الآن وعصر الذرة يشرق فجره على الدنيا ، ان نبدأ الفجر مع الذين بدأوه » .

ويتحدث الباب التالي عن « الوحدة العربية » ، على ضوء التجربة السورية .

في المرحلة السابقة ، « مرحلة الثورة السياسية ضد الاستعمار » ، كان يكفي « التقاء حكام الأمة العربية » . « ولكن مرحلة الثورة الاجتماعية تقدمت بهذا المفهوم السطحي للوحدة العربية ، وأصبحت وحدة الهدف هي

صورة الوحدة . ويشدد جمال عبد الناصر على ان « مجرد وجود خلافات (بين الدول العربية) هو في حد ذاته دليل على قيام الوحدة . ان هذه الخلافات تنبع من الصراع الاجتماعي في الواقع العربي » .

« وليست الوحدة العربية صورة دستورية واحدة لا مناص من تطبيقها ، لكن الوحدة العربية طريق طويل قد تتعدد عليه الاشكال والمراحل » . لذلك « فان اي وحدة جزئية في العالم العربي (...) هي خطوة وحدوية متقدمة » .

وينبغي تأمين ضمانات تمنع تجديد النكسة . اولاً « ان الدعوة السليمة هي المقدمة » . « ان تطور العمل الوحدوي (...) يجب ان تصحبه بكل وسيلة جهود عملية لملء الفجوات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن اختلاف مراحل التطور بين شعوب الامة العربية » . وهذه الحجة ضرورية لكي تتميز مصر عن البلدان ذات البناء الاجتماعي المتخلف ، شبه الاقطاعي ، ولكي تتجنب الدخول بنخلة في ما يبدو الآن للفريق العسكري وكأنه « فتح » باسم « القومية العربية » . يجب ان تتجه الجهود ايضاً الى فتح الطريق امام التيارات الفكرية الجديدة حتى تستطيع ان تحدث أثرها في محاولات التمزيق وتتغلب على بقايا التشتت الفكري . وبعبارة اخرى ، لا وحدة ما لم تحل ايدولوجية القومية العربية محل الايدولوجيات الاخرى .

والجمهورية العربية المتحدة لا بد لها ان تنقل دعوتها والمبادئ التي تتضمنها لتكون تحت تصرف كل مواطن عربي . ولا ينبغي الوقوف لحظة امام الحجة البالية التي قد تعتبر ذلك تدخلاً منها في شئون غيرها . واذا كانت الجمهورية العربية المتحدة تشعر بان واجبها المؤكد يحتم مساندة كل حركة شعبية وطنية ، فان هذه المساندة يجب ان تظل في اطار المبادئ الاساسية ، تاركة مناورات الصراع ذاته للعناصر المحلية .

لقد ولى الزمن الذي كانت الدولة المصرية تساند فيه حزب البعث .

واخيراً ، ليس في امكان الجامعة العربية ان تحقق المستحيل . فهي بحكم كونها جامعة للحكومات ، تستطيع ان تحقق خطوة في طريق المطالب الشامل ، ولكن لا يجوز ، تحت اي ستار ، ان تتخذ كوسيلة لتجميد الحاضر كله وضرب المستقبل به .

موضوع الباب العاشر والاخير من الميثاق هو « السياسة الخارجية » . يشير جمال عبد الناصر الى مفاهيم الحياد الايجابي وعدم الانحياز المألوفة ، ويذكر باندونغ وبلفراد ، ثم يعرض الخطوط الثلاثة لسياسة ج . ع . م . الخارجية : « الحرب ضد الاستعمار والسيطرة » ، « العمل من اجل السلام » ، و « التعاون الدولي من أجل الرخاء » .

ويقدم رئيس ج . ع . م . هذا الجانب الأخير - الوثيق الارتباط بحاجات مصر الملحة - ، في المرحلة الحالية ، على الجوانب الباقية . « ان السلام لا يمكن ان يستقر في عالم تتفاوت فيه مستويات الشعوب تفاوتاً خفيفاً . ان السلام لا يمكن ان يستقر على حافة الهوة السحيقة التي تفصل بين الامم المتقدمة والامم التي فرض عليها التخلف . ان الصدام المحقق بين التخلف والتقدم هو الخطر الثاني الذي يهدد السلام العالمي ، بعد الخطر الأول الذي يكن في نشوب حرب ذرية مفاجئة » . وينطوي التعاون الدولي من اجل الرخاء على الاجراءات التالية : فتح الأسرار العلمية للجميع ، استخدام « الذرة للسلام » ، اعادة توجيه المبالغ الطائلة التي تستعمل حق الآن لصنع الاسلحة الذرية ، نحو اهداف سلمية « لتخدم الحياة » ؛ مواجهة التكتلات الاقتصادية الدولية بحيث لا تستخدم بواسطة الأقوياء لتحطيم محاولات غيرهم من أجل التقدم .

وفي الختام ، أعلن جمال عبد الناصر « العقيدة » المصرية في السياسة الخارجية :

ان شعبنا شعب عربي ومصيره يرتبط بوحدة مصير الامة العربية . ان

شعبنا يعيش على الباب الشمالي الشرقي لافريقيا المناضلة ، وهو لا يستطيع ان يعيش في عزلة عن تطورها السياسي والاجتماعي والاقتصادي . ان شعبنا ينتمي الى القارتين اللتين قدور فيها الآن اعظم معارك التحرير الوطني وهو ابرز سمات القرن العشرين . ان شعبنا يؤمن بالسلام كبدأ ويؤمن به كضرورة حيوية ، ومن ثم لا يتوانى عن العمل من اجله مع جميع الذين يشاركونه الاعتقاد نفسه . ان شعبنا يؤمن برسالة الأديان وهو يعيش في المنطقة التي هبطت عليها رسالات السماء . ان شعبنا يعيش ويناضل من اجل المبادئ الانسانية السامية التي كتبتها الشعوب بدمائها في ميثاق الامم المتحدة . ان فقرات كثيرة في هذا الميثاق كتبت بدماء شعبنا ودماء غيره من الشعوب .

بذلك تكون « الدوائر الثلاث » التي وصفها عبد الناصر في « فلسفة الثورة » (لا سيما الدائرة «الاسلامية») وقد وُسِّعت بكل مكسب من مكاسب العشر سنوات الأخيرة .

منذ اليوم التالي لاعلان الميثاق بدأت المناقشات ، ليس فقط تحت القبة الرسمية وانما في طول البلاد وعرضها . دعت الدولة مختلف الفئات والمهن الى عقد اجتماعات متتالية ، ونظمت مناظرات وندوات في الصحافة ، وعبأت الاذاعة والتلفزيون . ولكن ، من ٢٦ ايار حتى ٤ تموز ، سارت الأمور بصورة غير متوقعة . فقد كانت هناك قوى كثيرة تغلي ، او تكاد لا تنام . لننظر عن قرب .

بعد ان لوحق بالاسئلة ، أجاب الرئيس ان الغاية الجوهرية من الميثاق هي تأمين عدالة اجتماعية على نطاق أوسع . « لم أقل انه يجب اذابة الفوارق بين الافراد ولكن بين الطبقات فقط » . وهاجم الصغار الذين يحملون بتسلق السلم ويحملون بان يصبحوا ملاكين كبار ، هؤلاء الذين يشكلون « فضولي الطبقة » الجدد . وشدد على خطر الرجعية (١) .

١ - الامرام ، ٢٧ ايار ١٩٦٢ .

وبدأ النقاش الاساسي في اليوم التالي ، امام الجميع . وفي بدء الجلسة رفض عبد الناصر بجدّة كل اقتراح يتجه ليجعل منه رئيساً مدى الحياة : « بانتخب أي واحد لان احنا بنتوسم فيه انه حاسير في الطريق السليم ، اذا انحرف لازم نشيله ... يجب ان يكون الشعب قادر على تعيين رئيس الجمهورية وقادر على عزل رئيس الجمهورية » . وقام ازهري معروف ، الشيخ محمد الغزالي ^(١) ينتقد الطابع العلماني للميثاق : « الحرية لن تستكمل حقيقتها الا اذا تحرر مجتمعا من آثار الاستعمار الثقافي والاجتماعي الذي ترك كثيراً من العقدة . فيجب ان يستتبع تحرير الوطن تحرير القوانين والشرائع .. ومن العجيب ان نجد روسيا تحكم بقوانين تتواءم مع النظام الشيوعي ، ونجد اميركا تحكم بقوانين تتواءم والنظام الرأسمالي ثم نجد بلادنا في المنطقة العربية تحكم بقوانين دخيلة من فرنسا وانكلترا او غيرها ^(٢) » . وانتقد اخلاق النساء المصريات واللباس الاوروبي . وفي ٢٨ ، عاد الشيخ الغزالي الى نفس المشكلة ، مفتشاً عن انتصار رخيص وهو يعرض كرهه للمرأة . وسانده الشيخ احمد الشراباصي الذي قال : « وانا اقترح في هذا الموضوع ان يُضاف الى ضمان حرية العقيدة ضمان صيانة العقيدة » .

ردّ الرئيس عبد الناصر على ذلك بعنف : « ولكن بعد كده كثير من الدول الاسلامية فيها موثيق وانحازت الى الغرب (...) وبدأنا نشعر بان هناك محاولات لاستغلال الدين الاسلامي من اجل سياسة الانحياز التي تتنافى مع سياستنا » . وعرفّ « المراهقة الفكرية » بانها « السطحية او التعصب او الارهاب او عدم القلب المفتوح » ^(٣) .

١ - احد اخصب الكتاب المهددين المسلمين . مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالاخوان المسلمين ؛ ام مؤلفاته : « الاسلام والاضاع الاقتصادية » ، « خلق المسلم » ، « الاسلام والمناهج الاشتراكية » ، « الاسلام المقترى عليه » ، « عقيدة المسلم » ، « في موكب الدعوة » (فترة الاخوان المسلمين) ، « الاسلام والطاقت المعطلة » ، « كيف نفهم الاسلام ؟ » « نظرات في القرآن » الخ ...

٢ - الأهرام ، ٢٨ ايار ١٩٦٢ .

٣ - الأهرام ، ٢٩ ايار ١٩٦٢ .

عند ذاك ، قام صلاح جاهين ، الرسام الكاريكاتوري في « الاهرام » ، وناظم زجل موهوب ، وسط حماسة النقاش العام ، بهجاء الغزالي في سلسلة طويلة من الرسوم والاغنيات . وفي ٢٩ و ٣٠ و ٣١ ايار ، ثم في اول حزيران ، تبعه رسامون آخرون . وفي ٣٠ ايار ، من على منصة المؤتمر ، شن الغزالي هجوماً عنيفاً على الصحافة ، التي تخصصت بنشر قذارات ضد رجال الدين . وعبثاً حاول أنور السادات تهدئة العاصفة . فنشرت هيئة تحرير « الاهرام » ايضاحين ، في ٢ و ٣ حزيران ، هما في الواقع اعتذاران (١) .

وكانت الفرصة سانحة لكي يعمل اليمين تحت ستار الدين الذي لا يمس . ونهض في المؤتمر خطباء عديدون يشددون على ضرورة تعديل الميثاق لجعل الاسلام « دين الاكثرية » ، دين الدولة . هذا ما نادت به سهر القلماوي خاصة ، استاذة الادب العربي في جامعة القاهرة . وكانت معروفة بأرائها التحررية (٢) . وخارج المؤتمر ، دق علماء الازهر الطبول ، فتقاطر الى الجامعة المريقة ٥٠٠٠ مندوب من الريف ليسمعوا رسالة شيخ الازهر الذي ناشد بجماعة الجمهورية العربية المتحدة ان يكون دستورها - المنبثق عن ميثاقها - على اسس الاسلام ومبادئه ، معلناً في صراحة بان دينها الرسمي هو الاسلام ..

ووافق العلماء بالاجماع على خمسة مقررات ، مطالبين بالنص على ان يكون الاسلام هو الدين الرسمي للدولة ، يشع في قوانينها وفي مناهج التعليم وفي سلوك المجتمع وفي توجيه وسائل الاعلام ، وان يضاف الى الفقرة التي جاءت في الميثاق عن مساواة المرأة بالرجل ، عبارة « ان يكون ذلك في حدود الشريعة الاسلامية » (٣) .

وجرت مناقشات عاصفة في لجنة صياغة الميثاق ، حيث تذرع الرجعيون

١ - الاهرام ، ٢٩ ايار - ٣ حزيران ١٩٦٢ .

٢ - الاهرام ٧ حزيران ١٩٦٢ .

٣ - الاهرام ١٤ حزيران ١٩٦٢ .

كلمة رجال جاؤوا من مختلف جهات الافق السياسي المصري القديم . ويجب فهم قرار لجنة التنسيق على هذا النحو : ان الحرص الذي جعل دستور ١٩٥٦ ينص على ان دين الدولة الرسمي هو الاسلام وان لغتها هي اللغة العربية ، هو الحرص نفسه الذي قدر للدين كل أهميته وقيمه في الميثاق . وهذا الحرص يوجب ان ينص في الدستور القادم على ان يكون دين الدولة الرسمي هو الاسلام^(١) .

وفي الوقت نفسه ، حاول اليمين فتح ثغرة ثانية للحفاظ على مراكز البورجوازية القديمة ، مراكز تهددها نسبة الـ ٥٠٪ الخاصة بالعمال والفلاحين في كل المجالس المنتخبة . ووقف الاستاذ جابر جاد عبد الرحمن يطالب بالغاء كل اشارة الى نسبة الـ ٥٠٪ ، متذرعاً بان طبيعة الاشتراكية « الدينامية » تشكل ضماناً كافية للعمال .

وفي ٣٠ ايار ، رد عبد الناصر ، قائلاً : ان مجتمعنا فيه طبقات ، لكن هذه الطبقات ليست متصادمة ، بل متناقضة ، ويمكن لنا ان نحل هذا التناقض في اطار من الوحدة الوطنية . اما التصادم مع الرجعية حليناه لغاية دلوقت بوسائل سلمية سواء بالعزل او بالحراسة ، الى آخر هذه النقط . ان الرجعية اذا صممت انها تستمر في هذا التصادم ، يمكن الوسائل السلمية مش حتكون ابدأ الوسائل الكفيلة بحل هذا الموضوع ، وقد تصل الامور الى العنف (...) وأكرر ، وأكرر ، وأكرر ان احنا كنا في حكم الطبقة لمئات السنين ، وآلاف السنين ، وعازين نطلع الى حكم الشعب ، والى ديمقراطية كل الشعب ، بدل دكتاتورية الرجعية .

عاد الرئيس فشرح الخلافات مع الشيوعية الماركسية - اللينينية ، ومما قاله ان هناك نوعين من الفوارق بين الطبقات ، يجب تذويبها : الفوارق الاقتصادية والمادية من جهة ، والفوارق في الوعي النفسي من جهة ثانية . ويعتبر

١ - الامرام ، ٢٧ - ٢٨ حزيران ١٩٦٢ .

رئيس الجمهورية العربية المتحدة ان قروناً من العبودية جعلت الشعب غير قادر على التحرر من عادات اكتسبها وان على الدولة ان تحرره ، من فوق ، وبالوسائل التي تعتبرها ملائمة .

عندئذ هاجم انور سلامة ، رئيس النقابات ، النزعة « الابوية » ، وشدد على ضرورة تعديل السياسة التي تنتهجها بعض الدوائر الادارية فتطبق الانظمة والقرارات دون اخذ رأي العمال . يجب ان تزول هذه السياسة ، لتحل محلها العقود الجماعية ، لان بعض الانظمة والقرارات تشكل احياناً وسائل ضغط ضد العمال .

وبعد فشل هجومه المباشر ، حاول اليمين ان يضرب مفهوم « العامل » و « الفلاح » ، بادخال الصناعيين وكبار الملاك الزراعيين فيه ، فنتج عن ذلك نقاش طويل حول معنى الكلمات .. وتلقت الامانة العامة للمؤتمر أكثر من ٥٠٠٠ اقتراح ورأي ، منها ١٥٠٠ وردت من النقابات العمالية ومعظمها يتعلق بتعريف كلتي « عامل » و « فلاح » ، بينما جاءت مسائل التنظيم النقابي في المرتبة الثانية ^(١).

واقترحت اللجنة الفرعية التي ناقشت موضوع الديمقراطية اعتبار كل شخص يتقاضى « اجراً كعامل » شرط الا يتجاوز مرتبه ٥٠٠ جنيه سنوياً ، ولا يجوز تسمية من يملك أكثر من ٢٥ فداناً ، فلاحاً . في الحالة الاخيرة ، الفلاحون هم العمال الزراعيون ، الذين لا يملكون ارضاً البتة ، وصغار الملاك العقاريين ، بل حق متوسطيهم ^(٢).

واضطر الباقون -- اي الذين ليسوا عمالاً ولا فلاحين وعليهم ان يقتسموا الـ ٥٠ ٪ في مجالس المستقبل المنتمية -- ان يدافعوا بضراوة عن نسبة تمثيلهم ، واكثرهم تصلباً هم ولا شك ممثلو الهيئات التي تشرف على المهن الحرة ، لا سيما

١ - الأهرام ، ٣١ ايار ١٩٦٢ .

٢ - الأهرام ، ٢٠ حزيران ١٩٦٢ .

هيئة الاطباء برئاسة الدكتور رشوان فهمي . فحاولوا تجنب الامتزاج بالنقابات العمالية للحفاظ على امتيازاتهم ، وهم يعلمون ان عددهم الضئيل سوف يضيع في خضم الجماهير العمالية .

وخلال المناقشات ، اثار فريق من المؤتمرين اسئلة بقيت بدون اجوبة . فأشار رئيس نقابة الصحافة السابق ، حسين فهمي ، الى ان الصحافة ، بعد ان تحررت من سيطرة رأس المال الخاص ، وقعت تحت نير المؤسسات الادارية وخطر البيروقراطية ، وهذه المؤسسات تستطيع ان تشرف على الاعلانات اي ان تمنحها لمن تشاء او ان تمنعها عن اي جريدة ، وبذلك تتسلط على فكر ورأي هذه الجرائد (١) .

في اليوم التالي نقلت النجمة السينائية ماجدة الى المؤتمر رسالة من وفد معلمين ، نساء ورجال ، يشكون من ان « راتبهم الشهري لا يتعدى الثلاثة جنيهات .. » (٢) .

واقترح كمال الدين حسين ، نائب رئيس المؤتمر ، قفل باب المناقشة في ٦ حزيران ، وتعيين لجنة خاصة من مائة عضو ، من قبل الامانة العامة للمؤتمر ، لاعداد مشاريع مقررات تتعلق بتعديل الميثاق . وترأس اللجنة التي تألفت في ٦ حزيران ، رئيس جامعة أسيوط ، الدكتور سليمان هزّين ، وتألّفت ست

١ - حول المناقشات في النقابات العمالية ، راجع الأهرام ، ١٤ آذار ، ١١ ، ١٤ و ١٦ حزيران ١٩٦٢ ؛ حول الفلاحين ، راجع ندوة أصحاب الجلابيب ، روز اليوسف ، عدد ١٧٧٢ ، ٢٨ ايار ١٩٦٢ .

٢ - الأهرام ، ١٠ آذار ، ٢٩ ايار ، ٢ و ٧ حزيران ١٩٦٢ . بين مناقشات المؤتمر ينبغي الاشارة الى مناقشة د. ابولوس بولس : « ٥٠ ٪ من الأطفال المصريين يموتون قبل ١٥ سنة » ، بينما يصيب سرطان الأمعاء ، الناقج عن البلهارسيا والجرب ٢٠٢٥٠٠٠٠٠ شخص . كما ينبغي الاشارة الى تقيّب المحامين مصطفى البرادعي الذي قبلت اللجنة مشروعه القاضي بتشكيل « محكمة دستورية » للحد من الاستبداد ؛ والشيخ سيد سابق الذي فضح ممارسة العلاقات السرية . « المحكمة الادارية المطلقة » كسيف ديمقليس ، فوق رؤوس الموظفين « الخ .. » (الأهرام ٣١ ايار ، ٢٥ حزيران ، ١٢ آذار ١٩٦٢) .

لجان فرعية (المسائل العامة : ١٦ عضواً ، مقررهما الدكتور لطفي ابو النصر ،
الديمقراطية : ١٦ عضواً ، مقررهما الدكتور طعمه الجرف ، الانتاج : ٢٠ عضواً ،
مقررهما الدكتور محمد لبيب شقير ، الاشتراكية : ١٨ عضواً ، مقررهما
الدكتور خلف الله احمد ، السياسة الخارجية : ٩ اعضاء ، مقررهما محمد كامل
صديق) .

عندئذ برزت المشكلة الحقيقية ، مشكلة القيادة السياسية . وفي ٥ حزيران ،
تحدث كمال الدين حسين عن هيئة اسمها « الجهاز السياسي » ، وقال ان
مهمتها ستكون شبيهة « بالدينامو » لنشر الوعي السياسي والدعاية السياسية .
وافترق المؤتمرين حتى ٣١ حزيران ، لكي يستطيع المندوبون النقاش مع
منتخبهم ، ولكي يستطيع الحكم تهيئة حل يتناسب مع القوى الضاغطة
عليه (١) .

وعند امتثان الاجتماعات ، لوحظ ان اعمال لجنة تنسيق اللجان الفرعية
الست لم يكن المطلوب منها تعديل النص الأصلي لميثاق العمل القومي الذي
عُرض في البداية « كمشروع » . فقد تقدم ٥٥٠ عضواً باقتراح للمؤتمر يقضي
بالموافقة على الميثاق فوراً ، فتم ذلك بالاجماع . وتلا الرئيس حزين تقرير اللجنة
في عشر نقاط (ضرورة الميثاق ، طبيعته ، ودلالته ، الدين والمجتمع ،
الديمقراطية ، الاشتراكية ، الانتاج ، العلم والثورة الثقافية ، المرأة ، العائلة
والشباب ، الوحدة العربية ، السياسة الخارجية ، اعلان الميثاق) . وقرر
المؤتمر ضم هذه الوثيقة الى الميثاق وطبعها معاً . بذلك ، أرغم الرئيس جمال
عبد الناصر على صرف النظر عن تدبير كان هو نفسه قد اقترحه . فالتوانت
الثاني - « الدين والمجتمع » - يشير الى التصميم على اعادة الصدارة السياسية

١ - الأهرام ، ١١ آذار ١٩٦٢ . يقوم الثنائي كمال الدين حسين - هزين ، وانظاره معلقة
بالماضي ، بأعداد مقروءات رفض عبد الناصر اكثرها فيا بعد . راجع اللائحة الكاملة للأعضاء
المنتخبين في المؤتمر ، في الأهرام ، ٧ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢٠ ، ٢١
و ٢٥ شباط ١٩٦٢ .

للاسلام ، ولا بد من الملاحظة ان هذا التراجع الأول كان لمصلحة اليمين ^(١) .

بعد ذلك عالج المؤتمر النقطة الثانية من جدول اعماله ، اي مشروع التنظيم السياسي . وعرض جمال عبد الناصر وجهة نظره في خطاب ٢ تموز . وذكر ان انشاء التنظيم الشعبي الجديد امر ضروري لعدة اسباب : كانت احزاب ما قبل الثورة تعكس « مصالح طبقية وتعتمد على تحالف الاقطاعية ورأس المال الاستغلالي وليس على اسس جماهيرية » ، ولان « المنظمات السياسية التي لم تكن تمثل مصالح الطبقة الحاكمة لم يكن لها الا تأثير محدود بل سلبي (...) » وكانت تحركها اعتبارات عاطفية او قوى بعيدة عن الارض الوطنية ، وعلى كل حال لم تكن لها جذور كافية لتواجه التغيير الاجتماعي الحتمي .

وتابع قائلاً ان الرجعية اجتاحت « الاتحاد القومي » لذلك أصبح من الضروري تأسيس « الاتحاد الاشتراكي العربي » بخصائصه التالية :

اولاً : ان الاتحاد الاشتراكي العربي يجب ان يكون الاطار السياسي الشامل للعمل الجماهيري لقوى الشعب المتعالفة .

ثانياً : ان الاتحاد الاشتراكي العربي يتخذ الميثاق دليله في العمل باعتباره حصيلة لتجربة وامل ، ونتيجة لارادة شعبية حرة .

ثالثاً : بناء جماهيري كامل تقيمه الجماهير الثورية ، ديمقراطياً ، ليكون اداتها .. في قيادة العمل الوطني .

رابعاً : الاتحاد الاشتراكي هو التجسيد الحي لسلطة الشعب التي تعلو جميع السلطات وتوجهها في كافة المجالات وعلى جميع المستويات .

خامساً : ان الاتحاد الاشتراكي العربي يتحتم عليه ان يكون الدرع الحامي لمقومات الديمقراطية السلمية وفي مقدمتها النسبة المكفولة لتمثيل الفلاحين والعمال وقدعيم التنظيمات التعاونية والنقابية ، وضرورة توفر مبدأ القيادة

الجماعية وصيانة ممارسة حق النقد والنقد الذاتي واللاحاح في نقل سلطة الدولة الى المجالس الشعبية المنتخبة تدريجياً ، وكلما كان ذلك ممكناً ،^(١)

وفي اليوم التالي ، أجاب عبد الناصر على مجمل الاسئلة ، وتبلغ العشرات ، حول مستقبل الاتحاد الاشتراكي العربي ان جميع اعضاء المؤتمر^(٢) هم اعضاء في الاتحاد ؛ وسوف يكون للاتحاد لجنة تنفيذية موقته ، ولن يعقد المؤتمر قبل الخريف ، وسوف تكون مهمته تهيئة الجو لانتخاب مجلس وطني مدعو لاعطاء دستور للبلاد . اما « الهيئة السياسية » دماغ الاتحاد ، فتبقى سرية ، يُنتقى اعضاؤها وفقاً لشروط يطلع عليها المسؤولون وحدهم . وسوف تكون هذه الهيئة دماغ السلطة وعينها . وتابع عبد الناصر قائلاً انه أرجىء تنفيذ العملية « حتى نكون قد بنينا الاتحاد . عند ذاك سيكون هناك مسئولون ضمن الاتحاد فنرى كيف تتقفوا ومن هم الاشخاص الذين حققوا عملاً أساسياً . »^(٣) (كان رئيس ج . ع . م . قد وجه مثلاً ، نداء يدعو فيه القادة الجزائريين الى توحيد صفوفهم)^(٤) .

ولكن ثمة امرأ يقلق المسؤولين وهو اعتماد المثقفين عن المؤتمر . وقد كتب احسان عبدالقدوس ان هناك ظاهرة مدهشة في المؤتمر وهي ان نفوذ الطبقة التي اعتدنا على تسميتها بالانتلجنسيا ، هو اقل مما كنا نتصور . والمثقفون لم يبرزوا في المؤتمر . وهم يظهرون كمهنيين ، كمهندسين واطباء واماتذة ومعلمين اكثر مما يظهرون كمثقفين مسئولين بشكل عام عن المجتمع كله .. ولا شك ان الرئيس كان يتمنى ان يظهر المؤتمر تفهماً اعمق لمضمون الميثاق ، وان يقف هذا العضو او ذاك يدحض هذه الفقرة او تلك ..

١ - (الامرام) ، ٣ ، تموز ١٩٦٢ .

٢ - الامرام ، ٣ ، حزيران ١٩٦٢ .

٣ - الامرام ، ٤ ، حزيران ١٩٦٢ .

٤ - الامرام ، ٧ و ١١ ، حزيران ١٩٦٢ .

ولكن احداً من المثقفين اعضاء المؤتمر لم يفعل ذلك ، رغم ان هناك عدداً من المشاكل النظرية التي تتطلب الحل : الفرق بين ملكية الدولة و ملكية الشعب ، بين الاشتراكية العربية والاشكال الاشتراكية الاخرى ، بين القطاع الخاص والقطاع العام . ورسم عبد القدوس جدولاً كاملاً للمشاكل المشار اليها (١) .

وكما كانت منتظراً ، أعطى م. ح. هيكل تحليلاً كاملاً للميثاق كما يفهمه عبد الناصر . فهاجم مزايدة المغالين في الديمقراطية والمبالغين في الاشتراكية ، وأشار الى سكوت الملاك العقاريين ، وإلى خبث ممثلي « الرأسمالية الوطنية » الذين يحاولون تغيير لونهم لترضى السلطة عنهم . وأكد ضرورة تأمين نصف التمثيل الوطني للعمال والفلاحين ، في هذه المرحلة من التطور الاجتماعي ، وقال ان « التناقض بين الشعب والسلطة قد تلاشى بشكل طبيعي » ، وان عدداً كبيراً من المنتقدين لا يعرفون الميثاق ، حتى انه « أصبح من الضروري ان نعيد النظر بشأن احكام صدرت قبل التوضيح الايديولوجي الذي حددته الميثاق » ؛ وأشار الى ضرورة الحذر في استعمال كلمة « الحرية » التي استعملت في شتى انواع الشعارات القديمة ، ومميز بين نوعين من اليسار ، « اليسار المذهبي واليسار الطبيعي » (واليسار الثاني هو الافضل) ، وحذر العمال من اغراءات دكتاتورية البروليتاريا ، كما حذر الرأي العام من الديماغوجية (٢) .

وراء ابتعاد المثقفين الذي يزداد ويبلغ فئات الرسميين ، نجد انعدام الثقة

١ - إحسان عبد القدوس ، « مقاعد في المؤتمر » ، (روز اليوسف) ، عدد ١٧٧٣ ، حزيران ١٩٦٢ .

٢ - م. ح. هيكل ، « هل يتمكن الفلاحون والعمال من تحمل مسئوليتهم الجديدة ؟ » ، « حديث عن الأخطاء والحرية » ؛ « نجاح الميثاق يرتبط بشيء واحد : ممارسة الحرية » ، (الاهرام) ١ ، ٨ ، ٢٩ حزيران ١٩٦٢ . « دراسة هامة للميثاق » بقلم لطفي الخولي ، من وجهة نظر « اليسار » الرسمي ؛ « أبعاد الصورة التي يرسمها الميثاق » ، (الاهرام) ١١ ، ١٢ ، ١٤ ، ٢٠ حزيران ١٩٦٢ ؛ عاد قوسمها في كتابه : « الميثاق الوطني » (القاهرة ، ١٩٦١) .

والخوف؛ والظاهرة الاولى نتيجة الخمول العام يضاف اليه حذر عريق، والظاهرة الثانية يزيد من حدتها النظام البوليسي .

والجيش ؟

شهدت الاحتفالات التي اقيمت بمناسبة العيد العاشر للنظام ، من ٢٢ تموز حتى ٢٧ منه عام ١٩٦٢ ، الصاروخ المصري الاول ، « القاهر » ، يرتفع الى ٦٠٠ كلم في السماء ، واعلان مجانية التعليم في مختلف المستويات ^(١) . وقام نقاش مهذب مع الصحافة السوفياتية ومع الحزب الشيوعي الايطالي - اذ ان ايطاليا تدخل أكثر فأكثر العالم العربي - اللذين ينتقدان ادعاءات النظام في الاشتراكية مع اضطراده لليسار ^(٢) . وكانت الاستعراضات العسكرية مناسبة لتعريف دور الجيش ، رسمياً ، في المجتمع الجديد . وكان عبد الناصر ، خلال المؤتمر ، قد رد على حجج الذين طالبوا بعودة الجيش الى الثكنات . ومرة اخرى كان م . ح . هيكل هو الذي شرح النظرة الرسمية التي قال انها « نظرية اجتماعية سياسية جديدة » . ويمكن تلخيص مقاله بما يلي :

في الظروف التي تميز صراع الطبقات في البلدان المتخلفة ، ونظراً لشعور الجماهير الشعبية واعتقادها بان القيادات الحاكمة لا تمثل سوى مصالح متناقضة بطبيعتها مع مصالح الجماهير ، لا تستطيع الحركة الثورية الشعبية الا الاعتماد على الجيش لتشق طريق الثورة . وفي نظر العسكريين الذين يميلون الى الاستئثار بالسلطة ، على الجيش ان يبقى القوة الاساسية في الدولة . ولكن جمال عبد الناصر عدل عن هذا التفكير ، لحفظ التوازن : « لا نريد سياسيين في الجيش ، ولكن الجيش بأكمله يشكل قوة في السياسة الوطنية » ^(٣) .

١ - م . ح . هيكل ، « الجيش والثورة » ، (الاهرام) ٢٧ تموز ١٩٦٢ .

٢ - (البرافدا) نقلته (الاهرام) في ٢٠ تموز ١٩٦٢ ، النص الكامل في « الأخبار » ، (بيروت ٥٠ آب ١٩٦٢) ؛ حديثاً ب . ساتياكوف و أ . أدجوباي ، (الاهرام) ٣٠ تموز ١٩٦٢ ، إلخ ...

٣ - (الاهرام) ٢٣-٢٧ تموز ١٩٦٢ .

قبل ذلك بأيام اعرب المشير عامر عن عرفان الجيش « للشعب الذي صنعه
وممكن له دائماً من شرف القدرة على اداء واجبه في ظروف بالغة الصعوبة ؛
والقوات المسلحة تجدد العهد ، امام الشعب ، على ان تكون ترسه ووسيلة في
تحقيق اهدافه ، مطيعة لأوامره واهبة حياتها ودمها للدفاع عن شرف الوطن
وكرامته » (١) .

بذلك تحددت مرحلة جديدة ظهر فيها الجيش كاحدى القوى الرئيسية في
مصر ، وليس القوة الرئيسية الوحيدة . ولكن الجهاز الحاكم ، وهو - و جهاز
يغلب عليه الطابع العسكري ، يوجه السلطة نحو الغرب وخاصة نحو الولايات
المتحدة .

هذا هو معنى تعديلات ايلول ١٩٦٢ . يضم « مجلس الرئاسة » الجديد ١٢
عضواً ، بينهم ١٠ ضباط (اضيف علي صبري وكال رفعت الى ضباط مجلس
الثورة الثمانية القدماء) ، ومدنيان (الدكتور نور الدين طراف وأحمد عبده
الشراباصي) ، واصبح علي صبري ، وهو رجل الحوار مع واشنطن ، واداري
ممتاز وسياسي فاضح ، رئيساً « للمجلس التنفيذي » الجديد المؤلف من ٢٥
عضواً . هل انه تبديل شكلي ؟ كلا ! فالواجهة ، هنا تحاذي بالضبط الاتجاه
السياسي .

وكان التدبير الاول : منع اي هجوم على الولايات المتحدة التي جهزت

١ - (الاهرام) ، ٢٤ تموز ١٩٦٢ . مع العيد العاشر نشرت عدة دراسات ، من بينها العدد
الخاص من « الاهرام الاقتصادي » ، للعدد ١٦٦ ، ١٥ تموز ١٩٦٢) ، العدد الخاص من :

The Egyptian Review of Polit. Science, (n. Jui let 1962).

الكتاب الرسمي شبه الجماعي . « عشر سنوات مجيدة » ، د. ج. أ. رمادي ؛ « من ثمرات الثورة
في عشر سنوات » ، أ. م. شمس ؛ « عشر سنوات في مشرق الشمس » ، عدد (المجلة) الخاص ،
VI ، ١٩٦٢ ، عدد ٦٦ ، الخ..

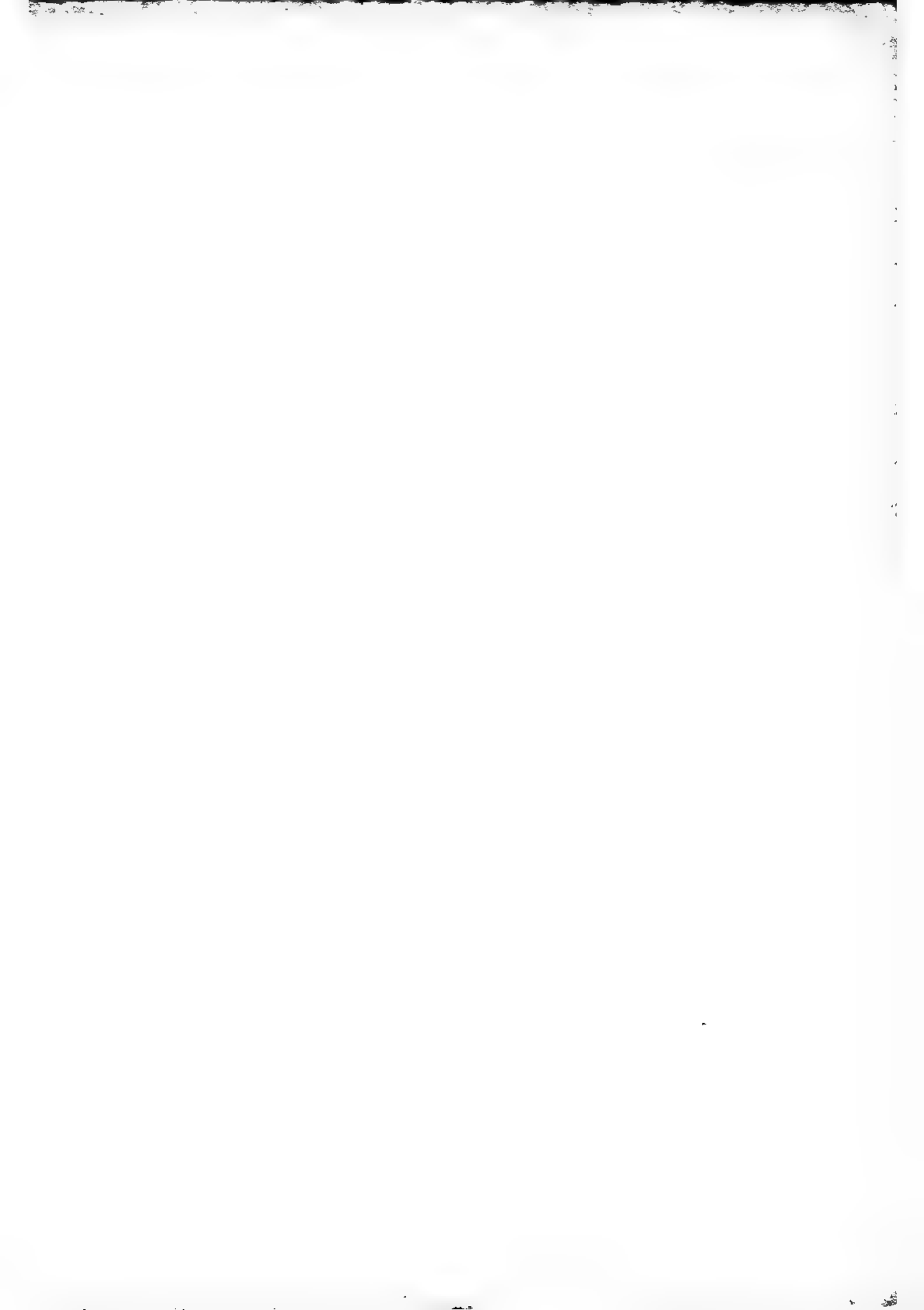
جيش امرائيل بالصواريخ .. (١)

١ - (الاهرام) ٢٥ و ٢٧ ايلول ، ١ كانون الأول ١٩٦٢ :

The Times (28 September, 1 October).

تذكر ان « مجلس الرئاسة » يتألف من ٥ نواب للرئيس، وهم بالتسلسل : عبد اللطيف البغدادي، زكريا محي الدين، حسين الشافعي، كمال الدين حسين، عبد الحكيم عامر. وبين ٢٥ وزيراً، احتفظ عشرة فقط بوزاراتهم. بين التعيينات المعبرة تنبغي الإشارة الى : عبد المنعم القيسوني للخزينة والخطة ، عبد القادر حاتم لوزارتي الثقافة والإرشاد القومي ، والإعلام (أبعد ثروت عكاشة عن الشؤون الثقافية) ، اللواء عبد العظيم فهمي (سابقاً مدير البوابيس السياسي) لوزارة الداخلية، صديقي سليمان المشول الجديد عن السد العالي ، أنور سلامة أول عامل يدخل الوزارة كوزير للعمل ، وامرأة تشغل منصب أستاذة ، د. حكمت أبو زيد ، وزيرة الشؤون الاجتماعية .

وشكل « مجلس دفاع » ، برئاسة عبد الناصر ، ويتألف من ٢٠ عضواً بينهم ١٥ من الوزراء و٥ قواد من الأركان ، وتشرف على المجلس « لجنة الدفاع الدائمة » وتتكون من عبد الحكيم عامر، عبد اللطيف البغدادي، زكريا محي الدين، وكمال الدين حسين . حول الصواريخ الأميركية ، راجع : « حجة قديمة مكشوفة » ، (الاهرام) ٢٨ ايلول ١٩٦٢ .



القِسْمُ الرَّابِعُ

صَلاحيّة التَّجَرُّبَةِ فِي مِصْرَ

الوادي ملك لمن يسقيه لكي تثبت الأرض اطيب
الثمار . كل شيء هو ملك لمن يحسن وضعه .

برتولد برخت

« دائرة الطبشور القفقازية »

الفصل الأول

الطَّابِعُ الْإِنْجَاصِ

عشر سنوات من التغييرات والمحاولات والجهود والآلام ، عشر سنوات من المسير . ثمة سؤال يطرح في نهاية المطاف : هل يمكن تمييز « طريق مصري » خاص لتحقيق الاستقلال وبناء الدولة الوطنية والتغلب على التخلف ؟ وبعبارة أخرى : هل يمكن اعتبار التجربة المصرية دليلاً للعالم الأفريقي - الآسيوي ، ولا سيما للقارة الأفريقية والعالم العربي ؟

هنا يخطر في البال عنوان لكتاب الفيلسوف الإيطالي كروتشه حول الفلسفة الهيكلية : « ما هو حي ، وما هو ميت » .. - مع استبدال لفظة « ميت » بـ « مصري » - أي ما هو مصري خالص ، غير قابل للتعميم . نعود فنلتقي بتحليل الطبيعة الأساسية لتاريخ الاقتصاد المصري الذي شدّدنا عليه خاصة في دراسة المسألة الزراعية .

منذ السلالات الأولى حتى محمد علي ، بل وحتى الاحتلال البريطاني ، كانت الأرض ، وهي الجزء الرئيسي من الثروة الاقتصادية ، ملكاً للحاكم ، وكانت ثلاثة بالمئة فقط من مساحة مصر خضراء حول النيل ، تحاصرها من كل

الجهات الصحارى والجفاف والشمس المحرقة . هذه الأراضي المزروعة كانت توزع على الفلاح بالتقدير ، وكان يجب تأمين ربيها بانتظام ، لقلة المطر . فنشأ عن ذلك طريقة في جمع المياه وتوزيعها وفي الري . وكان الحكم المركزي القوي وحده قادراً على القيام بالمهمة : فالتفرد يعني هنا الفوضى والانحلال ، اذ ليس ثمة اقطاعي او حاكم مقاطعة يستطيع ان يقدم ما تستطيع العاصمة وحدها ان تعطيه : الماء ، ينبوع الحياة .

ينبغي ان نجد هنا ، قبل اي مكان آخر ، العامل التكويني الأول للوحدة الوطنية المصرية ، اقدم وحدة في العالم والتي استطاعت وحدها ان تستمر على ما كانت عليه ، عبر احتلالات عديدة خلال سبعين قرناً . وهذا ما يعطي للسلطة المركزية وزنها الساحق اللامتناهي . فالدولة هي سيدة الحياة والموت ، في الوجود اليومي لمصر عبر الأجيال .

والاتجاه للوحدة والمركزية والتجمع والتسلسل الهرمي ، دخل كل ميدان . والحكم ، سيد الحياة ، هو سيد الارض كذلك ، يعطي حق استعمالها لمن يود مكافأته . والدولة المركزية لا تقبل بآية نزعة اقليمية تحد من سلطتها ، ولا بآية اقطاعية ؛ والماليك انفسهم ، بعد تسلمهم السلطة في القاهرة ، سارعوا وعينوا اقوامهم سلطاناً عليهم او اميراً ، اي انهم جعلوه مسئولاً عن ادارة شؤون تلك المياه المخصصة التي اذا اهلتها الدولة المصرية ، نصبت ينابيع الحياة .

والسماء نفسها تخضع للحركة العامة : فمنذ المملكة القديمة اتحدت آلهة مصر العليا ومصر السفلى في الآله الواحد آمون - رع ؛ واعطى الثالوث : ايزيس - حاتور - اوزيريس مرتكزاً تاريخياً للثالوث المسيحي . هكذا تكونت الوحدة المصرية ، عن طريق التداخل ، من ثلثة الارض الى منعطفات البرناس ، ومن الجاموس الى الحياة الابدية ، ومن الفلاح الى الرب . وحدة اساسية ، تصل يجذورها الى اعماق الانسان المصري ، وكل شيء فيها ينبع من الوسط ويعود اليه ، ويرفض آية محاولة لتمزيق ما قد رسخته الطبيعة .

ان الدولة (سيدة السلطة السياسية والتي يجسد رئيسها الالهية او يمثلها) تمسك بالحياة الاقتصادية ، وهي وحدها تملكها طوال التاريخ وحق بزوغ الرأسمالية ، قبل ثلاثة ارباع القرن .

وفرضت الجغرافية ، مرة ثانية ، ايقاعها . ذلك ان مصر ، ملتقى القارات الثلاث ، وارض الحضارة المصطفاه ، جذبت الفاتحين وحشت على المغامرات . كان على الدولة اذن ان توجه جهودها لانشاء جيش قوي ومدرب ، يشكل الركن الاساسي للجهاز الحكومي ، اذ انه يعنى بتنظيم الجبهة الداخلية وبوحدتها (الاقتصاد والادارة) ، كما يعنى بحماية الحدود والقيام بغزوات احيانا ليمنع قيام دولة قوية ثانية مزاحمة في المنطقة .

هناك حقبات عديدة تؤكد هذا الارتباط المتفاعل بين الارض الخصبة إذا ما رواها النيل ، من جهة ، وبين رجل الحكم الذي يستغلها ابداً وهو رهن بها .

كان الملك احمس ، مؤسس السلالة السابعة عشرة (١٥٨٠ - ١٥٧٧ قبل المسيح) ومحرر مصر من نير الهيكسوس ، اول من انشأ جيشاً وطنياً . وتابع تحوتس الثالث (?) (١٤٤٧ -) الكفاح وبنى لمصر امبراطوريتها الافريقية والاسيوية خلال ست عشرة حملة مظفرة . واخيراً ، رعسيس الثاني (١٢٩٢ - ١٢٢٥) ، المخطط والاداري وحافظ الامبراطورية ورجل « السياسة الواقعية » قبل التسمية . ولكي يضمن الفراغنة ولاء العسكر ، وهبوا الاراضي للقواد وانعموا بالمال على رجال الدين . انها الحقبة الفرعونية الكبرى : قوة الدولة ، انشاء الامبراطورية ، ازدهار الاقتصاد ، عظمة الفنون .

ومنذ تلك الحقبة ، ارتبط مصير الجيش بمصير البلاد الاقتصادي والاجتماعي . وكان نزع الصفة الوطنية عن الجيش المصري في عهد « بسامتيك » فاتحة الاجتياح الفارسي واليوناني والروماني . واقام جيش الاحتلال البيزنطي رقابة بوليسية على البلاد بعد ان قسمها الى خمس ولايات : اوغستامنيك ، اركاديا ،

تياييدة ، ليبيا ، مصر . وعندما وصل جنود عمرو استقبلهم الشعب استقبال
المحررين . وعام ١٠٩٧ ، هاجمت الحملة الصليبية الاولى سوريا . وكانت سلالة
الايوبيين في مصر (١١٧١ - ١٢٥٠) قد اعادت الجيش الى الحكم ، لا سيما
صلاح الدين الذي عرف ان يحيط اترাকে واكراده من الجنود بمساندة الشعب .
ودخلت مصر العصر العسكري : على الحدود وحتى دمياط ، اشتعلت الحروب
الصليبية حتى عام ١٢٩١ ، وبلغ المغول آسيا الصغرى في القرن الثالث عشر
وهددوا سوريا في القرن الخامس عشر ، فتراجع الشركس واليونان والالبان
والمماليك والعرب امام المغول ووجدوا في مصر ملاذاً ومكانة . وتكونت فئة
المماليك التي حكمت مصر من ١٢٥٠ حتى ١٥١٧ . ورزحت قوات المماليك ،
وهي نخبة من المقاتلين ، تحت عبء الاراضي التي وهبت ، دون ان تكون
وراثية ، لضباط من مختلف الرتب . ويقول عنهم المؤرخ الكبير المقرئ :
« ارتكبوا كبائر ما ارتكبها الفرنجة لو كانوا اسياد البلاد » . وحوهم عاشت
مصر حياة غريبة ومضطربة ، « في مجتمع تسيطر عليه فكرة الحرب : حرب
المسلمين ضد المسيحيين ، حرب المغول ضد المسلمين ، حرب المماليك فيما بينهم ،
كل ذلك في وحشية لا توصف .. » (١) .

وظهرت اقطاعية ذات غط شرقي سببت الارتخاء والانشقاق بين
الوحدات ، فهدت الطريق بذلك للقاتح العثماني سليم الأول ، سنة ١٥١٧ .
فعمّ الأسى أنحاء البلاد ، والقاهرة ، « عاصمة الكون » وحديقة العالم وخليفة
الجنس البشري وباب الاسلام وعرش الملك ، كما يقول ابن خلدون ، القاهرة
هذه أفقرت من الصناعيين والأساتذة ، وهبط عدد سكان مصر من ثمانية
ملايين نسمة إلى مليونين ونصف بين القرن الرابع عشر والقرن الثامن عشر ،

١ - صبحي وحيد ، المرجع المذكور ، ص ٥٧ . « كانت التغيرات الاجتماعية هائلة في
حدود المجتمع العسكري . أما خارج هذا المجتمع فلم يكن لها أي معنى » :

(D. Ayalon: Gunpowder and finances in the Mamluk Kingdom,
London, 1956, p. XV, n. 1.

وحل الخراب في كل بقعة . وأعمل الأتراك في البلاد النهب والسلب . وأصبح الوضع العسكري وضع اقطاعية مفككة تفتقر إلى التقاليد . بيد ان الرابطة ما زالت قائمة بين الأرض والقوات المسلحة . وكانت الاقطاعية الشرقية تحد من هذه الرابطة وتحدث تفتتاً للتراث الوطني بين أيدي مرتزقة غرباء .

ومع حملة بوناپرت ، عادت القاهرة من جديد مركز كل شيء ، وشرع يجتمع فيها مجلس يضم الوجهاء ، وثار غضب الشعب لوجود محتل أجنبي غير مسلم وإنما أوروبي ومسيحي ، واندلعت انتفاضتان ضد جيش الاحتلال الفرنسي (تشرين الأول ١٧٩٨ وآذار - نيسان ١٨٠٠) ، واغتيل الجنرال كليبر . ويقول الجبرتي : « أخذ سكان القاهرة ، حتى الفقراء منهم ، يبيعون ثيابهم ويستدينون ليشتروا السلاح ويدافعوا عن انفسهم » . ولعب محمد علي ورقة الوجهاء الملتفين حول عمر مكرم ضد المماليك ، فحملة أولئك الى نيابة الملك في ١٣ أيار ١٨٠٥ .

لم يكن الجيش ، في نظر محمد علي ، وسيلة للسلطة فحسب ، أو عنصراً من عناصر الدولة ولو أساسياً ، أو قطاعاً من الحكم ، وإنما مركز الكل ومحور حياة البلاد . وفي عهده ، لم يكن الجيش فقط الأداة الفعالة لإعادة الامبراطورية المصرية في آسيا وافريقيا ، بل وفي المتوسط ، وإنما كان أيضاً الباعث على تصنيع البلاد وتنظيم الإدارة وعلى النهضة الثقافية والتربوية . وانطلاقاً من الجيش ، راح محمد علي يبني الدولة ويعيد لمصر العريقة القوة والحياة ^(١) . ومن

١ - من بين المراجع العديدة حول محمد علي ، نشير الى بعض الكتب الحديثة :

La révolution industrielle en Egypte et ses conséquences au XIX^{me} siècle (1800-1950).

وهي محاولة سريعة لـ م. فهمي. Leiden, 1960. م. ه. فليطة : « تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة » ، (القاهرة) ، ١٩٤٤ ، ص ٧٩-١٩٣ . ويعالج الكتابات الجانب الاقتصادي ؛ « حول الجنش » ؛ راجع ع. ر. الراقمي : « عصر محمد علي » ، الطبعة الثالثة ، (القاهرة) ١٩٥١ ، ص ٣٧٢-٤٦٣ . محاولة م. برجيه : Military elite ...

١٨١١ الى ١٨١٥ ، حاول محمد علي القضاء على الوهابيين إرضاء لسيده . عندئذ خطرت في ذهن إبراهيم ، الذي كان قد أثبت مواهبه كقائد عسكري ، فكرة تأسيس امبراطورية عربية . ومنذ ١٨٢٠ ، قام الكولونيل الفرنسي « سيف » بإعادة تنظيم الجيش المصري الذي أصبح بسرعة احد اقوى الجيوش في تلك الحقبة . وبينما لم يكن يستطيع المصري ان يتجاوز رتبة « مقدم » ، كان الأتراك والماليك يحتلون مناصب الضباط الكبار والألوية ، بالإضافة الى الرواتب الباهظة والأراضي . بذلك عادت فتأست أرسقراطية عسكرية واقطاعية جديدة تحدر منها عدد من عائلات الباشوات المصرية الكبيرة .

وبعثت انتصارات إبراهيم ، من ١٨٢٠ الى ١٨٣٩ ، لا سيما على الامبراطورية العثمانية ، الشعور بالعزة القومية في أقاصي البلاد التي كانت تقدم الجنود . والامر الذي لم يكن في نظر محمد علي سوى لعبة شطرنج لتوطيد سلطته في نطاق الامبراطورية العثمانية ، غدا في نظر المصريين حركة وطنية موجهة ضد المحتلين الأتراك المكروهين . ونجد أصداء واضحة لذلك في ثورة عرابي عام ١٨٨٢ . فمحمد علي لم يعلن الحروب باسم « الامة الاسلامية » او الشرعية التركية ، وانما باسم عظمة مصر ، وفي الواقع باسم عظمتة هو . وبفضل تضحية عمر مكرم وانتصارات نائب الملك ، بدأت الامة المصرية حلقة جديدة من تاريخها .

اهتمت الدولة (وهي القائمة على نظام مركزي يحكمها قائد عسكري الى جانب كونه سياسياً محكماً ، وسط بيئة اجتماعية يغلب عليها الطابع الاقطاعي مع بروز عناصر بورجوازية مصرية) ، اهتمت بتقديم الجيش على كل شيء . فثلث الوزارات او الدواوين يعنى بشؤون الحرب ، وتأسست المعاهد لجميع انواع التعليم - من الكليات العسكرية الى مدرسة اللغات وكلية الهندسة - بغية اعداد اطارات عصرية للجيش وسد حاجته الماسة اليها ، وبصورة عارضة ، تجهيز البلاد بالاخصائيين لتدبير امور الاقتصاد والادارة الضرورية لدعم اعمال ابراهيم العسكرية المظفرة . والدولة هي التي فرضت

احتكار التجارة والصناعة وجمعها في يد محمد علي الذي عمل على تحطيم عدد كبير من الصناعات الصغيرة الحرفية لينشئ محلها شبكة من الصناعات العسكرية والصناعات التحويلية المتوسطة (النسيج والحديد والنحاس الخ..) والدولة هي التي اوفدت الى اوروبا ، ولا سيما الى فرنسا ، مئات من المبعوثين ، ومعظمهم مُعدّ لاطارات الجيش والصناعات العسكرية ، وقصد برز بينهم رفاعة رافع الطهطاوي ، رائد النهضة الثقافية المصرية .

وتجدر الاشارة الى ان طبقة كبار الملاك العقاريين الجدد - كبار ضباط محمد علي ، وكبار الوجهاء - هي ، في الاصل ، طبقة من الغرباء مدينة بترائها لسيد البلاد ، وتنظر الى المصري نظرتها الى من هو أدنى منها رتبة ومنزلة . وبقي اسياد الجيش والاراضي ، حتى نصف هذا القرن ، من احفاد فاتحي الامس ، رغم امتزاج هؤلاء مع عائلات الشيوخ والوجهاء المصرية .

وهكذا في فترات الاستقلال او الكفاح للحصول عليه او فترات الازدهار ، لعب الجيش دوراً وطنياً أساسياً في المجتمع المصري ، كما ظهر ذلك في عهد المملكة القديمة والمملكة المتوسطة ، ثم في عهد محمد علي . ولكنه يكلف بمهمات شرطة داخلية كلما وقعت مصر في قبضة فاتح أجنبي : من آخر البطالسة الى الفتح العربي ، ثم في عهد الاحتلال البريطاني بنوع خاص .

ان هذا الجانب من الشخصية المصرية الخالصة تمثله خير تمثيل انتفاضة العقدهاء ، ثم ثورة عرابي عام ١٨٨٢ . ولن تتمكن الأحداث الطارئة التي سببتها - لا سيما النزاع بين سلك الضباط المصريين والقيادة التركية - ان تحجب الطبيعة العميقة للحركة . فهذه الأخيرة استمرار للمطالب الوطنية كما حددها برنامج الحزب الوطني منذ عام ١٨٧٨ : انهاء الاشراف الأجنبي ، تمصير الدولة والجيش ، مجلس نواب منتخب ، ومطالب اخرى . وقامت انتفاضة فلاحي الشرقية ومساندتها للقوات المسلحة وقطع طريق القاهرة على المقتصب ، لتجعل من الجيش القوة الوطنية الضاربة ،

مهيئة بذلك عام ١٩٥٢ . وقد أدرك كرومر هذا الواقع تماماً اذ يلاحظ في مذكراته : « لم يثر الجنود على ضباطهم وإنما كان الضباط هم الذين ثاروا على الحديوي ، جارين الجنود معهم . ويمكن القول ان الجيش أعلن عصيانه كتلة واحدة (...) . ويمثل الضباط ، او بالأحرى يبنون تمثيل القوى الوطنية الغاضبة (...) ، والدفاع عن ارض الوطن ضد العدو . وكانت قضيتهم قضية الاسلام ضد المسيحيين ، قضية المصريين الأصليين ضد رجال الاستبداد التركي » . هذه الوحدة الوطنية يبرزها بيان الحزب الوطني ، في ١٨ كانون الأول ١٨٨١ ، بتوقيع الشيخ محمد عبده والكولونيل أحمد عرابي والشاعر الكبير محمود سامي البارودي وغيرهم .

وبعد ستة أيام من تل الكبير ، أمر الحديوي توفيق بـ « حل الجيش المصري » . ولاحظ اللورد دوفرين : « لم تعد مصر تستطيع ان تتحمل الممالك وأمثالهم » . واقترح انشاء جيش « يقوم اولاً على مصريين صليين » . تحت قيادة انكليزية « لمنع البدو من إحداث قلاقل على الحدود الصحراوية ولقمع الانتفاضات المحلية الصغيرة » ^(١) . كان الجيش قد تحول الى سلك شرطة او قوة استعراض مطهرة من الضباط المشبوهين بسبب وطنيتهم . عند ذاك عيّل صبر الألوية المتحدرين من الارستقراطية التركية . وإذا بمحمد سلطان باشا ، الذي طعن جيش عرابي وساعد الانكليز على دخول البلاد ، يندم على ما فعل . وإذا به يمرض ويموت لشعوره بازدراء الناس حوله ^(٢) .

وراح الجيش يرتفع الى مستوى الحركة الوطنية . وفي عهد الانتداب الانكليزي عام ١٩١٤ ، أعطت مصر للجيش البريطاني ١١٧٠٠٠٠ رجل من جنود ومتجندين . وفتحت ثورة ١٩١٩ ومجيء الوفد واضطرابات سنوات ١٩٣٠ / ٣٥ ثم انتفاضة عام ١٩٣٥ / ٣٦ والمعاهدة الانكليزية - المصرية

١ - Earl Cromer : Modern Egypt, London, 1908, II, p. 473-7.

٢ - شهدي عطية الشافعي : تطور ... ص ١٤ .

عام ١٩٣٦ وعودة الوفد ، كل هذه الأحداث فتحت أبواب الكلية الحربية
للأبناء الطبقات المتوسطة ، يحملون الآمال وقد آلمتهم مؤامرة ؛ شباط كما
طعنت حرب فلسطين كرامتهم في الصميم .

سبعة آلاف سنة من التاريخ ، في اطار جغرافي لم يتبدل ، تؤكد الجوانب
الثلاثة للشخصية المصرية في المجال الذي نعالجه : الدولة ، سيدة المياه ، تحتل
بذلك قلب الحياة الاقتصادية وتملك القسم الأكبر منها ؛ الجيش ، ركن رئيسي
في جهاز الدولة ، سيفها وترسها ، وهو في نفس الوقت جزء في تركيب الحياة
الاقتصادية والاجتماعية ، وهو كذلك عنصر جوهري في طليعة الحركة
الوطنية .

هذا الواقع يجوانبه الثلاثة سيتخذ مفكرو النظام العسكري كتبرير
لطريقة الحكم : على البناء الوطني في ظل الاستقلال ان يكون ، في الاساس ، عمل
الدولة الموحدة والمركزية لا عمل الاحزاب السياسية حاملة بذور التفرقة ؛
وعلى العمل السياسي ان يصدر عن فئة واحدة وثيقة الارتباط بالسلطة إذ ان
صراع الاحزاب لا يؤدي إلا إلى هدم المستقبل ؛ ويستطيع الجيش ، وسلك
الضباط ، تأمين استقرار الحكم والدفاع عن البلاد وتجهيز القطاع الاقتصادي
وبمجموع الحياة الاجتماعية بالاطارات النشيطة ، وذلك على افضل وجه يمكن
لأحدى الطبقات الاجتماعية المتناحرة ان تؤمنه .

واستخلصت تجارب محاذية في الباكستان والعراق وبيرومانيا ، بشكل
خاص ، دروساً من التجربة المصرية . ولكن الصين وكوبا والهند واندونيسيا
وسيلان والجزائر تشكل نماذج مختلفة . بل ان طبيعة الحزب الواحد الحاكم في
غينيا وكوبا ومالي ، مثلاً ، تختلف تماماً عن « الاتحاد القومي » في مجالات
الحشد الاجتماعي والايدولوجية وأساليب العمل . وتعدد الاحزاب لم يشل
مطلقاً تقدم الهند واندونيسيا وسيلان او استقلالها . اما المثال العراقي فانه
يدل على تحبط متعاضم في جو من الخلافات الاهلية ، كما ان رفض عدد من

دول افريقيا السوداء للافكار المصرية ليس دليلاً على سلامة تحررها .

ذلك ان المشكلة الرئيسية إنما هي في تحليل المضمون لا الجانب الشكلي ، وفي تحليل البرنامج والايديولوجية والتنظيم والوسائل المتبعة في كل بلد افريقي - اسيوي . ويعني المضمون طبيعة المجتمع والدور الذي يرجع للشعب بمختلف طبقاته في عملية البناء ، ان في الريف او في المدن ، وتمكين الجماهير الشعبية من المساهمة في التوجيه السياسي وفي التحقيقات والاشراف على التنفيذ . وبالاختصار ان الاساس هو الطابع الشعبي الصحيح للعمل القائم .

اما القوة والاتحاد والفعالية فليست سوى عناصر ينبغي ان تخضع لارادة ومصالح الجماهير الشعبية .

والاعتراف بالشخصية المصرية ، لا يتنافى مع وضع الجيش موضع الصدارة نتيجة للتاريخ وللضرورة الجغرافية ، وإنما يعني ان الذي كان ممكناً هنا قد لا يصلح مثلاً في بلدان أخرى تختلف في تطورها التاريخي وتقاليدها القومية ومتطلبات بنائها .

وبعبارة أخرى ، ان اهمية التجربة المصرية على الصعيد العالمي لا تكمن في اولية الجيش ومركزية الدولة الساحقة ، مصدر كل مبادرة ، وإنما في مواضع أخرى . غير ان ذلك لا ينقص من دلالتها في مجاها الطبيعي ، مجال ثلثي العالم وهما يستفيقان على الحياة .

الفصل الثاني

بناء قومي أم اشتراكية ؟

هل هذه هي الاشتراكية ؟

يُطرح السؤال جدياً منذ قوانين صيف ١٩٦١ ، بينما ترجع الشعارات الأولى لـ « الاشتراكية الديمقراطية التعاونية » ، الى ١٩٥٦ / ٥٧ .

ان تأميم مصرف الاصدار والمجموعات الاحتكارية والصناعات الثقيلة والقطاعات الاساسية (التأمينات والمناجم والمواصلات والتجارة الخارجية) نجده في عدة بلدان ضمن « قطاع عام » يأخذ مكانه في اطار تخطيط اقتصادي يتغلب عليه الطابع الرأسمالي .

ولكن فيما يتعلق بمصر ، فان هذه التأمينات تغطي حقلاً اوسع بكثير وتشمل جميع المصارف التجارية واكثر الصناعات الثقيلة والاساسية والمواصلات وقسماً كبيراً من التجارة الخارجية ^(١) . وقد اوجدت الدولة قطاعاً مشتركاً

١ - يشير متعدد مسئول الى ان القطاع الخاص ينتج فعلياً ٢٥ ٪ من التجارة الخارجية .

يشمل ما تبقى في ايدي رأس المال الخاص على صعيد الصناعة الثقيلة والشركات الصناعية والتجارية ذات الالاهية المتوسطة وعدداً من الصناعات الخفيفة تلك الدولة اما نصف اسهمها او اكثر ، تتعدى احياناً الحد الكافي لرأس المال الخاص .

والقطاع الخاص ما زال قائماً وهو يضم بعض الصناعات الثقيلة ، وقسماً من الصناعات والمؤسسات المتوسطة ، والصناعات الخفيفة وربيع التجارة الخارجية وثلاثة ارباع التجارة الداخلية ، وخاصة الغالبية العظمى للملكية الاراضي بعد الاصلاح الزراعي المزدوج ، والغالبية العظمى للملكية الابنية . ولم تنزع الملكية من اي مالك ، كما رأينا ، عدا العائلة المالكة سابقاً . وتشكل التعويضات مبالغ محترمة تسمح للأسماليين ، الذين كانوا بالأمس أسياد الساحة ، بالمساهمة دون اي تحديد للأرقام ، في الشركات المتنوعة التي تتكاثر وتضاعف ارباحها (١) .

لفترة طويلة ، كانت الارقام مفقودة وكان يتعذر على المراقب معرفة مدى التشدد على البورجوازية القديمة . ولكن في المؤتمر الوطني للقوى الشعبية اوضح الدكتور جمال سعيد الوضع : طبق الاصلاح الزراعي عام ١٩٥٢ على ١٧٧٩ من ملاك الاراض الكبار ، وعام ١٩٦١ على ٢٩٣٦ ، وشملت قوانين تموز ١٩٦١ ما لا يقل عن ١١٤٨ رأسمالياً كبيراً ، ٨ و ٨٪ منهم يملك واحدهم اكثر من ١٠٠٠٠٠٠ جنيه اسهم ، مشرفين بذلك على ٦٠٪ من الثروة الوطنية (٢) .

٤٠٪ من القطن ، ٥٠٪ من البصل والبطاطا والثوم ، ٤٠٪ من الحمضيات ، ونسبة مرتفعة من الفواكه والخضار والسلع الجلدية والخشبية والزجاجية والمصنوعة من المطاط والمعادن والنباتات الطبية والسلع السياحية .

١ - المجموع العام للاستثمارات في القطاع الخاص ، بلغ بعد قوانين ١٩٦١ ، ٣٠ مليون جنيه ، (الأهرام) ، ١٠ أيار ١٩٦٢ : يحد القارئ مجموعة دقيقة من الاحصاءات حول الوضع الاقتصادي في نهاية العقد الأول في :

N. B. E. Econ. Bull. XV, 1962, N. 1, p. 75-102.

٢ - (الطريق) ، ص ٦٦٩-٦٧٠ .

ومجموع هذه القطاعات الثلاثة يتداخل في بعض الاحيان (لا سيما القطاع العام والقطاع المشترك من جهة ، وهذا الاخير والقطاع الخاص من جهة ثانية) ، ويخضع لخطّة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي رسمت لمساندة « العمل الوطني » ، اي مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات . وظهور الفوارق الجديدة في القيادة السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختارة من صفوف التكنوقراطيين والعسكريين الاختصاصيين ، يكرس انحسار السلطة السياسية النهائي للبورجوازية الزراعية الكبيرة والبورجوازية التجارية والصناعية والمالية ، وقد ضربت الفئة الاولى اكثر من غيرها . كما ان الارتقاء الاجتماعي للعمال ، في المدن والقطاع الصناعي ، واشتراك العمال والمستخدمين في التمتع بشمرات عملهم ، والتصميم على اشراكهم بصورة فعلية في ممارسة سلطة التقرير ، وفقاً لنص الميثاق ، كلها اجراءات تستهدف عدالة اجتماعية واسعة وازالة الفوارق الصارخة وتجنيد الجماهير الشعبية في عملية البناء الوطني .

اذاً ، هناك فوارق واضحة بين رأسمالية الدولة المعروفة ، وبين التجربة المصرية . ما هي أسباب هذه الفوارق ؟

قبل كل شيء ينبغي الانتباه الى ان قيام القطاع العام المصري جاء كنتيجة لحركة التحرير الوطني ، وكردّ على قضية السويس وعلى عدوان تشرين ١٩٥٦ ، والغرب هو الذي دفع مصر في طريق التأميم ، فبدأت مبادرة « القطاع العام » كخطوة سياسية لتأكيد السيادة الوطنية ، ثم ما لبثت بعد نجاح « المؤسسة الاقتصادية » ، ان اثارت سؤالاً : لماذا لا تتسلم الدولة مقدرات الوحدات الاقتصادية الاساسية ؟ ذلك ان رأس المال الكبير لم يبد رغبتة في الماضي قدماً ، بالسرعة التي تفرضها المشكلة السكانية الملحة ، في الاتجاه الانمائي الذي تريده الدولة ذات القيادة العسكرية (١) ؟

هذه المرحلة الثانية من تطور « القطاع العام » ، ويغلب عليها الطابع

١ - محمد الحفيق : « القطاع العام قبل قوانين يوليو وبعدها » ، (الأمراء) ، ٨ آذار ١٩٦٢ .

الاقتصادي، لا تخلو من الصفة السياسية . وطبيعي ان تكون الحركة قد ذهبت الى ابعد مما ذهب اليه نظام رأسمالية الدولة في البلدان الاوروبية ، بسبب ضرورات الصراع من اجل الاستقلال الوطني وتطور الاقتصاد والحياة الاجتماعية . هنا يكتن الفارق الاول .

ثمة فارق آخر وهو الاتجاه العام لعملية التطوير التي بدأت . من الواضح ان الاحداث حملت الحكم المصري على الاتجاه تدريجياً نحو جعل الدولة - بوصفها ممثلة لمجموع القوى الشعبية - المالك ، وغالباً المدير والرائد للاقتصاد الوطني في قطاعي الصناعة والمال الهامين . اذ ليست القضية قضية الحيلولة دون اتساع الخسائر بعد تأميم لا مهرب منه ، كما هي الحال في عدد من البلدان الاوروبية ، وانما هي مسألة توسيع مجال تدخل « القطاع العام » الذي يملك القوة الاقتصادية الرئيسية والقوة الضاربة لنمو البلاد كلها .

ولكن ، هل هذه هي الاشتراكية ؟

المأخذ الجوهرى مزدوج . انه نظري وعملي في الوقت نفسه ، وهو يتعلق اساساً ، كما هو معروف ، بالصفة الاستبدادية و « الأبوية » للتحويل الذي بدأ عام ١٩٦١ .

لم تطرح في اي وقت مسألة السماح لعمال المدن والريف بالتعبير مباشرة عن ارادتهم السياسية وبالانتظام في أحزاب أو السعي لتحقيق برنامجهم الخاص في اطار « العمل الوطني » الذي فتح أمام الجميع ، أي بالاسهام في عملية التحويل كأسياذ واعين يقررون مصيرهم .

والتقليد العريق المعادي للديمقراطية الذي ينحدر منه المسئولون عن الجهاز العسكري دفعهم الى رفض فكرة تعدد الأحزاب السياسية رفضاً باتاً ، وذلك في بلد كمصر له تركيب اجتماعي معقد ، وفي الوقت الذي نبذ فيه الحلفاء الاسويون الكبار ، لا سيما الهند واندونيسيا ، فكرة الحزب الواحد ، وعندما كانت كوبا مثلاً تتبنى هذه الفكرة لتعبئة القوى الثورية

وتوحيدها ، بينما تبناها ايضاً عدد من بلدان افريقيا ولكن للقضاء على القوى الديمقراطية المنافسة .

بيد ان الميثاق يتخلى عن أفكار كانت أساسية بالنسبة للنظام حق الأمس القريب ، منها أولية الدولة والحؤول دون العمل الجماهيري السياسي خلال مرحلة البناء ؛ بروز حركة الجيش من العدم وتركيزها تدريجياً ؛ طبيعة مصر ودعوتها العربيتان مع تأكيد مشاكلها وشخصيتها ؛ دور الشعب الكادح الذي أصبح المعلم والرائد في مجال العمل ، بينما أنيط بالجيش دور الحراسة والحماية ؛ الاهمية المتزايدة للنقابات والتعاونيات والوعد بإنشاء نقابات العمال الزراعيين ؛ الاعتراف بضرورة إعادة نوع من الحرية حتى يفسح المجال امام العناصر غير الملتزمة ، لا سيما في صفوف الاطارات المثقفة ، لكي تخرج عن صمتها ..

وحدها ، فكرة الحزب الواحد ، بقيت كما هي . « فجبهة التحرير » أصبحت « الاتحاد القومي » ، ثم تحولت الى « الاتحاد الاشتراكي العربي » . ذلك ان فكرة الحزب الواحد تؤكد وحدها أولية الجهاز العسكري الذي حقق انقلاب ٢٣ يوليو . لا شك في ان هذا الاخير قد اكتسب ، منذ ذلك الحين ما اعطته اياه التكنولوجيا الديمقراطية ، وتضخم بدخول آلاف الانتهازيين من كل حذب وصوب ، لا يجيدون سوى الانحناء . والتبرير الممكن الوحيد - الممكن ولكن غير الكافي ولا الضروري - لقيام الحزب الواحد ، هو ضرورة تسليم الحكم للمنظمة السياسية التي قادت حركة التحرير الوطني الثورية حتى نهايتها الظافرة ، هذا التبرير مفقود . إن ٢٣ تموز ١٩٥٢ - وجهال عبد الناصر نفسه يعترف بذلك في الميثاق - لم يكن ثورة بل انقلاباً موجهاً من قبل فريق من المتآمرين العسكريين . والقوى الرئيسية للحركة الوطنية قد استخدمها النظام ، الواحدة تلو الاخرى ، وفقاً للظروف ، ثم عمل على تصفيتهم أو سحقها . والدولة ، يقودها الجهاز العسكري المتآمر ، هي التي تعين أهداف العمل الوطني وشروطه . أما الشعب فمدعو لتقديم القوى المساندة ، هذا الشعب الذي انتفض ، ساعة الهزائم امام الهجوم

الثلاثي ، والتفّ حول حكومته الوطنية ورئيسه ، رغم كل الجروح .
وأدى الحزب الواحد ، من ١٩٥٢ الى ١٩٦٢ ، الى تعيين رجال النظام
القديم في كل المجالات . وقامت بيروقراطية شرهة تعيث الفساد ، تحت حماية
الاستبداد . لذلك يصعب جداً اليوم معرفة الطبيعة العميقة للردود الشعبية
امام هذه « الاشتراكية » النابعة من الدولة التي ما زالت بالنسبة للجميع
دولة الفئة العسكرية . ونحن لا نعلم مطلقاً اذا كانت المبادئ العامة لهذه
السياسة الاقتصادية والاجتماعية تتفق ورغبات مختلف الطبقات الشعبية ، ولا
كيف تتصور هذه الطبقات الاشتراكية التي كانت تود ان تراها تحل مكان
النظام القديم او حتى مكان الدكتاتورية العسكرية نفسها . ونحن لا نعلم
كذلك اذا كانت هذه المجموعة الضخمة من الاجراءات قد غيرت الحياة
اليومية للجماهير ، رغم ان الشهادات تتفق على الاشارة إلى بعض التحسن في
المدن ^(١) . ولا يسعنا الا الرجوع إلى شهادات المراقبين الأجانب والمصريين :

١ - في منتصف نيسان ، عرض وزير الصناعة ، عزيز صدقي ، حصيلة تسعة اشهر من
التأمينان : ٢٨٠٠٠٠ عمل جديد للعمال وزيادة ٢٢ مليون جنيه في الانتاج (الاهرام ، ١٥
نيسان ١٩٦٢) . وازدادت سرعة عملية التجمع : خلال النصف الثاني من عام ١٩٦١ ،
بلغ عدد المنشآت الصناعية التي تستعمل اكثر من ٥٠٠ عامل ١٢٣ منشأة ، مقابل ١٠٥ اثناء
الفترة المقابلة من عام ١٩٦٠ ، وازداد عدد المأجورين بنسبة ١٦ ٪ ، والانتاج بنسبة ١٠ ٪ .
(تطور الانتاج الصناعي ، الاهرام ، ٣١ آذار ١٩٦٢) . امام المؤتمر ، اعلن تحديد حد
ادنى للاجور بقيمة ٢٥ غرشاً في اليوم ، في ٤٠٤٦٩ منشأة خاصة ذات رأس مال يزيد على
١٠٠٠ جنيه ، وتستعمل ٤١٣٠٠٠٠ عامل . في آخر أيار ، وزع على عمال ومستخدمي ٣٣
شركة محصول الارباح البالغة ٣٠٧٥ مليون جنيه ؛ ازداد انتاج شركات القطاع العام ١٥٠٣ ٪
في سنة (الاهرام ، ٣٠ ايار و ١ حزيران ١٩٦٢) ؛ جميع موظفي وعمال الدولة يحصلون على
علاوة بقيمة اجور ١٠ أيام ، تبلغ احياناً ٢٥ جنيه ، حتى لا يشعرون بالحرمان تجاه المأجورين
غير الحكوميين (الاهرام ، ١١ ايار ١٩٦٢) ؛ « في مصر ، يضيق الحناق على الاغنياء » ،
وان لم يكن ذلك خانقاً (الا بالنسبة للعائلات المسكينة التي حجزت املاكها) . والطبقات
الوسطى والدنيا يشهد ساعدها وريداً وريداً ... ويبدو اطفال العائلات الغالية ، في القاهرة ،
اكثر حرصاً ويتمتعون بصحة احسن مما كانت عليه منذ اربع سنوات . اما في القرى ، فالارضاع
الصعبة ما زالت على ما كانت عليه ... »

(Socialism in the Nile, p. 447 - 8)

فهم يؤكدون ان عدد « غير الملتزمين » بالسياسة الجديدة هو اكثر بكثير مما قدرته جريدة « روز اليوسف » شبه الرسمية عند ما ذكرت انه يتجاوز ٥٠ بالمئة .

ثم ملاحظة ثانية تسترعي الانتباه : ان التوجيه وسلطة الدولة لا يعنيان ، بالضرورة ، الاشتراكية . ذلك ان زيادة الدخل القومي وتغيير البناء الاقتصادي - من التخلف إلى الحداثة - ومما من اهداف الاشتراكية ، يمكن ان يتما لمصلحة البورجوازية الوطنية في مجموعها ^(١) ، كما حدث في اليابان خلال القرن الماضي . وقد فطن لذلك جمال عبد الناصر نفسه اذ قال في الميثاق انه لولا التدخل الاستعماري ، لكانت مصر اليوم في مرتبة اليابان اذ انها بدأت نهضتها في آن واحد وانطلقتا من مستوى مماثل من التخلف .

ولكن رغم ان حصة جهاز الدولة (بما فيه الجيش والشرطة والبيروقراطية الاقتصادية المنتعشة) ضخمة ، ورغم ان عدداً من الملاك السابقين ما زال في مكانه ، بأوصاف مختلفة ، فان ذلك لا يمنع ان يكون الاقتصاد الوطني كله هو الرابح الكبير في عملية التنمية الجارية الان ، وقد بذلت الجهود لتخصيص جزء من منافعها للعمال ، اما مباشرة (ارباح ، مكافآت الخ ..) ، او بشكل غير مباشر (خدمات اجتماعية ، تربية ، تأمينات ، صحة عامة الخ ..) . لا شك ان النسب تختلف عما هي عليه في البلدان الاشتراكية ، ولكنها لم تعد نسب

١ - يشير تقرير مصلحة الحسابات الخاص بنتائج سنة ١٩٦١ / ٦٢ ، الى ان مجموع الشركات المساهمة التابعة للقطاع العام ، تقريباً ، قد حققت أرباحاً فاقت الارباح التي كان تجنيها عندما كانت حرة »؛ ويرجع ذلك الى استعمال فني لموارد مجموع الاقتصاد الوطني ، واستغلال افضل للمخزونات (روز اليوسف ، عدد ١٧٧٤ ، ١١ حزيران ١٩٦٢)؛ راجع تحليل تقارير ٧٦ شركة صناعية في الاهرام ، ١ حزيران ١٩٦٢ . وعبد الناصر انما يعني ذلك عندما صرح في المؤتمر : « يجب ان نتحدث عن الطبقة الوسطى .. التي تتضمن الرأسمالية الوطنية .. التجار الذين يشتغلون مع أبنائهم وأشخاص آخرين .. ونحن نقول بوضوح لهذه الطبقة ان مصالحها مرتبطة بمصالح الشعب والعمال والفلاحين اكثر من ارتباطها بمصالح الطبقة الاقطاعية والرأسمالية .. » الطريق ، ص ٢٤٨-٩٠ .

البلدان المتخلفة ذات النمط الرأسمالي التقليدي .

ومشروع موازنة عام ١٩٦٢ / ٦٣ يؤكد هذه النظرة : موازنة قياسية إذ تبلغ ٢٣٥١ مليون جنيه (مقابل ٢٣٥ مليون جنيه عام ١٩٥٢) وهي تشمل موازنة شركات القطاع العام ، اي ٨٨٩ مليون جنيه . يبقى ١٤٦٢ مليون جنيه ، منها ٥٠٢ مليون للخدمات ، و١٣٨ مليوناً للإدارة ، و٨٢١ للنشاطات القائمة (لا سيما مختلف القطاعات الاقتصادية) . ويقدر الانتاج القومي خلال عام ١٩٦٢ / ٦٣ بـ ٣٢٥٥ مليون جنيه ، منها ١٩٣٦ مليوناً للقطاع الخاص ، و١٣١٩ مليوناً للقطاع العام؛ بذلك يملك القطاع الخاص ٦٠٪ من موارد الانتاج رغم القوانين «الاشتراكية» . ويلاحظ الاتجاه نفسه في مجال الدخل القومي: ١٦٣٤ مليوناً منها ١٠٧٤ مليوناً للقطاع الخاص ، و٥٥٩ مليوناً فقط للقطاع العام^(١) .

الاعتراض الثالث ايدولوجي هذه المرة : ليس للفئة الحاكمة جذور اشتراكية في المجال الفكري ، وهي تلجأ الى الصور والشعارات القريبة من الاشتراكية لتجذب بها الجماهير المتناظرة كل الفيز من الدكتاتورية ، وتستعمل هذه الصور والشعارات لتغطي ما هو ، في الواقع ، تسلط وتوجيه الدولة . لا يمكن بناء الاشتراكية مع زج اليسار في المعتقلات ، ولا بناء مجتمع بدون طبقات مع منع رواد الاشتراكية الحقيقيين من كل مشاركة أو تعبير أو وجود . الحقيقة اننا نشهد تجربة بناء قومي ، او بعبارة اصح ، بناء تأكيد قومي دفعه الوضع العالمي من جهة ، والطابع الحاد للضرورات البشرية المصرية المباشرة من جهة ثانية ، الى التزام طريق توجيه الدولة ، طريق يستوحي خطه من أشكال «الدولة السعيدة» المتقدمة .

ولنرجع إلى المثل الياباني الذي اشار اليه رئيس الدولة نفسه ، فانه كان من المستحيل على اليابان ان يختار نهجاً توجيهياً صارماً الى هذا الحد ، وان يختار الالفاظ الاشتراكية للتعبير عن تجربته .

ذلك ان عالم النصف الثاني من القرن العشرين لم يعد كما كان في زمن البناء الياباني : ان كتلة الدول الاشتراكية القوية ، ذات النمو المضطرد ، قد غيرت المسرح العالمي بشكل جذري . وقد برزت عشرات الدول المستقلة حديثاً في آسيا وافريقيا ، وتأكد استقلال دول اخرى من اميركا اللاتينية ، في الوقت الذي تبرز فيه الاشتراكية كقوة عالمية ، هذه الاشتراكية التي تبرهن عن نفسها انها ينبوع الزخم البشري الجديد ومفتاح المستقبل . وفي المجال النظري ، تجد حركات التحرر الوطني نفسها مرغمة على ان تضع موضع الاختبار ، خلال تجاربها الخاصة ، صحة الأفكار الماركسية - اللينينية فيما يتعلق بالاستعمار ، والتطور الاجتماعي ، وطبيعة الدولة ، والطبقات الاجتماعية ، والعلاقات بين البناء الاقتصادي - الاجتماعي التحقي والايديولوجية . وقد اطلعت ، هذه الحركات ، على نسبة النمو المرتفعة في بلدان ، كالاتحاد السوفياتي والصين ، قد انطلقت من هوة التخلف ، كما لاحظت ان الفيتنام الشمالي وكوبا تغلبتا على الامة ، واعجبت بفعالية الجهاز السياسي الشيوعي في الديمقراطيات الشعبية ، وبنوع خاص في الديمقراطيات التي توجت فيها السلطة السياسية كفاحاً وطنياً ثورياً صحيحاً . بالنسبة للوضع المصري ، اكتسبت هذه العناصر اهمية بالغة ترجع الى تأثير الماركسيين في ميدان الثقافة والرأي العام ، وهو تأثير كان قوياً حتى تاريخ تصنيفهم عام ١٩٥٩ ، كما ترجع الى التجربة اليوغوسلافية الاشتراكية والقومية في آن واحد التي افادت منها القاهرة .

دفع مجموع هذه العوامل المسؤولين العسكريين المصريين الى تشديد قبضة الدولة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية كافة ، في بلد تحمله تقاليد العريقة على عدم التمييز بين الدولة والاقتصاد والدين ، ويبدو الجيش فيه الاداة الفعالة لالتقاء الجانب السياسي بالجانب الاقتصادي (١) .

١ - كتاب شبه رسمي في الاقتصاد السياسي ، « الاقتصاد السياسي » لـ ج. م. عبد الخالق (القاهرة ، المكتبة الثقافية ، عدد ١٣ ، ١٩٦١) يمدح النازية والفاشية ويعتبرهما نوعين من « الاشتراكية » ..

يتم بناء هذا التأكيد القومي في الوقت الذي يشهد فيه خمسا الكرة الارضية انتصار الاشتراكية ، ويستيقظ فيه مليارات من شعوب البلدان المتخلفة . والتجربة المصرية التي انطلقت من الصراع ضد الاستعمار والارستقراطية الزراعية القديمة والرجعية ، اضطررتها الظروف التي نعلم الى القضاء على جذور النفوذ الاستعماري وضرب النفوذ الاقتصادي والسلطة السياسية اللتين كانت تملكهما الارستقراطية الزراعية والبورجوازية . فسلكت طريقاً يهيئ الشروط الضرورية لتطور يتجه نحو الاشتراكية .

ان بناء اقتصاد صناعي متقدم وتكوين نواة من الفنيين بين جماهير العمال الصناعيين الذين يزدادون عدداً يوماً بعد يوم ، وانتشار التعاون الزراعي في الريف والتخطيط العام ، والمكان المتميز الذي يحتله العمل في ميزان القيم ، وانتشار شعارات وتحليلات ذات صبغة اشتراكية رغم تفسيرها تفسيراً قومياً ، والسياسة الخارجية الحيادية والمعادية للاستعمار ، والتعاون الوثيق مع البلدان الاشتراكية في مجال البناء الاقتصادي ، لا سيما في المشاريع الطويلة الأمد ، وتقدم الاشتراكية في القطاعات المتخلفة المحيطة بمصر من الصين إلى كوبا ، وتفكيك المجموعات الاحتكارية المصرية الكبيرة ، كلها عوامل تجعل من المرحلة الحالية ، رغم اليد الممدودة للتعاون مع قوى التغلغل الرأسمالية الجديدة (الولايات المتحدة وألمانيا الفدرالية خاصة) ، قاعدة انطلاق مقبولة موضوعياً لتطور لاحق نحو الاشتراكية .

ونحن نعتقد ان تقييم العملية « الاشتراكية » الحالية ، ينبغي ان يتم من زاوية هذا الاتجاه .

في ندرة حول الحرية ، نادى طاهر أبو زيد بالرجوع « الى عهد القانون » ، والشيخ احمد الشرابصي يأمل « بجيء اليوم الذي لا يستطيع فيه وزير الداخلية سجن شخص بدون مذكرة قانونية » ، بينما لاحظ د. عمر شاهين ان « الاجراءات الاستثنائية هي احدى اسباب الخوف .. » . («مجتمع بلا خوف» ، روز اليوسف ، عدد ١٧٧٤ ، ١١ حزيران ١٩٦٢) .

الفصل الثالث

« الحى ... »

لكي نلمس المساهمة المصرية في التراث المشترك لمعارك التحرر من الاستعمار والحصول على الهوية الخاصة ، بعد الحصول على الاستقلال ، ينبغي الرجوع الى ما كانت عليه المحاولات في هذا المجال قبل عام ١٩٥٢ .

اختارت الصين والفيكتنام الشمالية طريق الاشتراكية . وفي بلدان اخرى ، حالت مخلفات الماضي الامبريالي دون قيام سيادة متماسكة .

وقد تبعت مصر هذه الخطى من ١٩٥٢ الى ١٩٥٤ . وظل عبد الناصر متردداً حتى عام ١٩٤٥ ، ولكن الضغط الغربي ارغمه على الانتفاض والتقدم . وتشكل قضية السويس والعدوان الثلاثي بدء اسهامه في معركة التحرر من الاستعمار ، اي نزع الجذور العميقة لقبضة المستعمر ونفوذه .

لم تعد المسألة مسألة قواعد او حاميات ولا حتى مشكلة الحد من التفلفل الاجنبي في القطاع الاقتصادي . لقد انتزعت اجراءات التمصير والتأميم من القطاعات المالية الكبيرة والاحتكارات الاجنبية جميع مواردها ووسائل عملها . ولا ريب في ان جمال عبد الناصر قد استوحى تجربة الدكتور مصدق

في ايران . بيد ان تسلم مقدرات الاقتصاد المصري قد رافقه جلاء جدي عن الارض الوطنية ، كما رافقه التخطيط . وجاء تأثير اليسار بالنسبة للتخطيط يدعم التقليد المصري في البناء الهرمي . وبصورة طبيعية ، اخذت الدولة تجمع الطاقات بعد ان حررت القوى .

قبل ازمة السويس ، كان الحياد الايجابي النابع من مبادئ بانشيلا الخمسة التي وافق عليها نهرو وشوان لاي عام ١٩٥٤ ، يشكل شبه ميثاق للقاهرة التي جسدها عندما حطمت روابط التبعية التي كانت تشدها الى الغرب ، وباشرت الحوار مع البلدان الاشتراكية ، طالبة السلاح والمصانع ، اي وسائل الاستقلال والقوة .

المسألة المطروحة هنا تتعلق بسلطة التقرير ، او بعبارة اصح ، الحصول على حق التقرير ، والتأكيد العملي للسيادة ، ووضع حد « للحوار » بين القوة المستعمرة سابقاً والبلد المتحرر حديثاً ، « حوار » كان الاطار الوحيد الممكن لانطلاق الدولة الجديدة المستقلة ، واستبدال هذا الحوار بالتطلع الى مختلف الجهات وفقاً لمصلحة الدولة .

هذا هو ، على وجه الدقة ، ما لم يفقره الغرب تماماً لجمال عبد الناصر ، اذ تخوف من ان تصبح تجربته نموذجاً يقتدى به ووباء ينتشر ويحتاج البلدان المستقلة حديثاً في الشرق الاوسط وافريقيا .

ولكن التخطيط والحياد لم يتجمدا بسبب ذلك ، ويمكننا ان نلاحظ مثلاً ان الدولة التونسية البعيدة عن النموذج المصري بدأت تستوحي بعض جوانب التجربة الناصرية .

ومنذ قفزة السويس ، ورغم تصفية مرحلة « الحياد الايجابي » لمصلحة « عدم الانحياز » ، فان مصر ، بعد ان مثلت افريقيا في باندونغ عام ١٩٥٥ ، عادت فحملت على مضض لواء الاتجاه الافريقي - الاسيوي في مؤتمر القاهرة ، ثم في بلغراد ، وباشرت مع يوغوسلافيا قدق ابواب اميركا اللاتينية ، وذلك

بجثا عن حلفاء جدد وعن مساومات . وهل تخلو سياسة ما من المساومة ؟
الشيء الاساسي هو هذه الارادة المصممة على الخلاص من كل ما هو تبعية ،
وعلى تأكيد ذاتها .

وقد رأينا ، من الناحية الواقعية ما جنته الدولة المصرية من هذه السياسة .
باندونغ ، القاهرة ، الدار البيضاء ، كوناكري ، بلغراد . كلها علامات
في طريق الحياذ . وازداد عدد الاتباع واصبحت السويس رمزاً .

ومن جهة اخرى ، اصبح الغرب مضطراً الى الاعتراف بأنه لم يعد سيد
المنطقة التي كانت تستعمرها اوروبا سابقاً . واعترفت الولايات المتحدة عملياً ،
ثم تبعها بريطانيا ، بشرعية التجربة المصرية . واكتسب الحياذ صفات الوجود
في العلاقات الدبلوماسية وحتى في السياسة العالمية . فالكثتان اللتان ما زالتا
تملكان وسائل تقرير مصير البشرية لم تعودا وحدهما وجهاً لوجه . ولكسب
تأييد مستعمراتها القديمة ، ضاعفت القوى الغربية عروضها . وسوف يسمح
الاستقلال ببناء الكيان الوطني على قدر حاجات الأمة .

ثمة مناورات تحاول تجميد الحركة وتشويه الاتجاه المعادي للاستعمار ،
ولكن يبدو من الصعوبة بمكان ، إذا لم نقل من المستحيل ، ان يتغير الاتجاه
تماماً . فالغرب - لا سيما الولايات المتحدة وألمانيا الفدرالية ، وبصورة أقل
ايطاليا واليابان - يبذل جهوداً كبيرة لتنظيم الموقع المصري وجعله سداً في
وجه نفوذ الكتلة الاشتراكية ؛ والمزايدة تدفع هذه الدول إلى عرض مشاركتها
الفعلية ، على مصر ، في مشروع السنوات العشر للتنمية ، بدل ان تبيعها ، كما
كان الأمر سابقاً ، فائض سلعها .

ورغم رداءة المواسم واضطهاد اليسار ، فان النظام العسكري الذي
وطد ركائزه وبرع في المناورات ، مقتنع بأن لا شيء يستطيع من الآن
فصاعداً ارغامه على التبعية التي يكرها الجميع .

الى هذه الأمثلة الأولى ، أمثلة التحرر من التبعية ، يضاف مكسب

البحث الطويل في مجال التنمية الاقتصادية : ان الدولة وحدها تستطيع ان تقرض الاندفاع السريع الضروري للخروج من هوة التخلف في البلدان التي كانت مستعمرة والتي يتغلب الطابع الزراعي على اقتصادها .

والحلول تتراوح بين التصميم في اطار رأسمالي ، مع قطاع عام يختلف أهميته باختلاف الدول ، وبين الاشتراكية الكوبية ، مروراً بتجارب متوسطة على غرار ما جرى في الهند ومصر . وقنهار ، في ضجيج أزمة الاستعمار الشاملة ، الأفكار الكاذبة التي كان يمدح بها الدجالون المأجورون حكومات البلدان المتخلفة ، إذ يقولون لها انه باستطاعة رأس المال الخاص القيام بمهام القفزة المطلوبة ، وان البلدان المستعمرة سابقاً لا تحتاج الى صناعة ثقيلة لان بمقدورها ان تعتمد على « الأخ الكبير » (أي الامبريالية) وان التخطيط وتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية يعنيان الفوضى والبيروقراطية الشالة والفشل ، الخ ..

موضوعياً ، وحتى لو احتفظت الملكية الخاصة بقطاع مختلف الاتساع في الانتاج ، فان الرأسمالية تبدو عاجزة ، وحدها ، عن الاجابة بصورة مرضية على الأسئلة التي يطرحها ظهور القارات المنسية . فتضطر المجموعة الوطنية الى التدخل وتنظيم الجهود والحد من امتيازات الاغنياء وتوزيع الدخل القومي الهزيل توزيعاً أعدل ؛ كما تضطر الى اعلان ميزان قيم جديد حيث يحل العمل محل الثروة ، وخير المجموع محل حوافز الربح .

ليس هذا بالاشتراكية ، ولكنه ليس بالرأسمالية التقليدية ايضاً . والواقع ان التجربة المصرية تسهم في تحطيم نفوذ الرأسمالية ووطأتها على الجماهير العربية والافريقية التي لا تخشى على شيء تصنيعه ، هذا رغم ان التجربة - كما بينا - مخضرة ، تحتفظ بقطاع رأسمالي خاص واسع .

الامثلة الثالثة : حق كل امة في اختيار سبل تطورها بنفسها ، يكله واجب كل شعب في اعطاء الحياة مضمونها العميق .

ان الصفة الخاصة للتجربة المصرية شيء متفق عليه . ولكن المراقبين يميلون غالباً ما للتجارب الاخرى من طابع خاص : هل تدخل كوبا في القوالب التقليدية للعلم السياسي ؟ كيف نستطيع تفسير نضج شعب الجزائري الاستثنائي ؟ اليس لتطور غينيا ومالي ولتداخل دول افريقيا السوداء في مجموعة تفصح مكان الصدارة للدولة المستعمرة سابقاً، ولتطور شقّي كوريا والفيتنام، وللمناطق المتخلفة في اوروبا، وللأشكال القومية في اميركا الجنوبية، اليس لكل حالة من هذه الحالات طابع خاص بشكل او آخر ؟

ان الغريب في النصف الثاني من القرن العشرين هو الاعتقاد بأن القوالب التي اتخذها تطور اوروبا واميركا الشمالية الخاص يجب ان تسري على العالم بأسره ، وهذا الاعتقاد كثيراً ما يتمسك به بعض الاساتذة والمفكرين فيعرضهم للخطأ في التحليل .

لا شك ان لمصر ماضياً ضخماً ، بل فريداً ، نعرف جوانب واسعة منه جيداً ، جوانب ما زالت حية في اعماق الجماهير . والبحث عن الاصاله يتقنع غالباً بقناع رفض الآخر . ولا يستنكر ذلك سوى الذين لم يعرفوا ذل العيش غرباء في وطنهم وفي كيانهم العميق ، او الذين فرضوا هذا الذل على غيرهم . اما بالنسبة للذين يمسون بزمام الغد ، فما ذلك سوى مرحلة اولى ، مرحلة الرفض الضروري والبت للذين يسبقان مرحلة المبادلة الغنية بين بشر حقيقيين . يحاول قادة النظام العسكري ابراز الجانب الايجابي والنموذجي للتجربة المصرية أمام المجموعة الافريقية - الاسيوية ، وكأنه صنيعتهم الخاصة التي لا تدين بشيء للماضي ^(١) .

١ - راجع محاولتنا الأولى :

La vision du problème colonial par le monde afro-asiatique, 1961.

التي تصدر في :

« Entretiens inter-disciplinaires sur la décolonisation », dirigés par J. Berque.

ويفرض عليهم ذلك تقطيع أوصال التاريخ المصري لتعظيم حلقات المرحلة التي يبغون متابعتها . فينتقصون من قيمة مصر الفراعنة ، ومصر القبطية ، ومصر الحديثة الليبرالية من بونايرت حتى مصطفى النحاس . وحدها تبرز مصر الاسلامية ، من الفتح العربي الى نهاية القرن الثامن عشر ، وفترة ثورة عرابي العابرة ، ومصر العسكرية منذ ٢٣ يوليو . وتعطي العملية النظام القائم أمجاداً على مستوى العالم الاسلامي والعربي ، وتسمح برفض كل قيمة للتيارات الديمقراطية ، وتجعل من الشعب مجرد متفرج سلبى على عمل القمة . ان تشويه تاريخ مصر على هذا النحو يفترض معاملة الشعب معاملة القاصر ووضعه تحت الوصاية . هنا أيضاً كشف الميثاق عن عزم على التصحيح ^(١) .

ونجد التشويه نفسه في تحليل أو اغفال مواقف الذين انقذوا مصر من خطر الموت في السنوات العصيبة الاخيرة . واذا بالمجهود الوطني يصبح مجرد ثمرة للنظام الذي تأسس عام ١٩٥٢ ، وكثيراً ما تغفل المساعدات الاجنبية ، كما يففل التشديد على ان التجربة المصرية لم يكن بإمكانها ان تنجح قبل جيلين ، اي قبل قيام الكتلة الاشتراكية التي قدمت للشعب والدولة المصريين ، منذ عام ١٩٥٥ ، ولا سيما عند أزمة السويس وبعدها ، المساعدة الحاسمة المعروفة . فتولد اسطورة الحكم العسكري واسطورة قائده ^(٢) .

هاتان العمليتان تعطيان التجربة المصرية طابعها الغريب ولهجتها المنفردة للذين غالباً ما يخفيان وجهها الايجابي .

١ - (روز اليوسف) التي تنحس الانجاء ، نظمت نقاشاً وطنياً واسعاً حول فشل ثورة ١٩١٩ ، في العدد رقم ١٧٨٢ ، حتى ٦ آب ١٩٦٢) .

٢ - م . ح . ميكل : « الأمة » دورها في صنع تاريخها ، ودور البطل في حياتها ، (الاهرام) ٢٥ أيار ١٩٦٣ ، يحلل النظرة العسكرية للبطل .

الفصل الرابع

ازمة التطور

لا يحاول المسؤولون عن النظام العسكري اخفاء اصطدامهم بسلبية بعض القطاعات التي ترفض دعم جهود الدولة . وقد وُصفت الازمة ، كما هو معروف ، بأنها « ازمة المثقفين » ، بينما هي في الواقع ازمة عملية التطور العامة ، الراهنة . لقد شددنا بما فيه الكفاية على الجانب الايجابي من هذا التطور حتى لا نعود اليه . ومن المهم ان نرى بوضوح طبيعة العيب الذي يجعل كل شيء اكثر صعوبة ، ان على صعيد القيادة ام في مستوى الجماهير .

ان المسألة ، في رأينا ، هي مسألة شلل الجدل الاجتماعي .

ان الحكم العسكري لا يكتفي ببناء « الاشتراكية » دون الاشتراكيين ، بل يرفض قطعاً ، في مجالات الحياة الاجتماعية كلها - من المجال الاقتصادي حتى الايديولوجي - اية مواجهة جدلية بين الازداد ، فارضاً بالقوة ، اي بشكل مصطنع ، طرق التطور وتواتره .

رأينا كيف ان رفض الارستقراطية الزراعية للتوجه نحو التصنيع مبنّ

ضياعها ، وكيف احلت التكنوقراطية القومية الجديدة ، البيروقراطية
والمسكرية ، رأسمالية الدولة و « الدولة السعيدة » محل التخلف والاضاع
البالية . في نظر البورجوازية الصناعية الكبيرة التي ابعدت عن الاعمال منذ
قأميات ١٩٦١ ، كانت هذه الخطوة سرقة لا مبرر لها ، وتطوراً لم يكن ثمرة
طبيعية للتفاعلات المتبادلة الحالية في اطار الاقتصاد الجديد . كما ان رؤساء
المؤسسات المتوسطة ، وقد اصابوا بالشكل الذي وصفناه قبلاً ، لا يفهمون
لماذا دُفعوا للمغامرة والقيام بالمشاريع الانشائية ليجردوا من املاكهم فيما بعد ،
بما يحملهم الآن على الضن بمعونتهم وتجربتهم .

وعلى التطور نحو « الاشتراكية » ان يحصل بدون صراع الطبقات ، وبالتالي
ينبغي تحطيم اجهزة الصراع التي تملكها طبقة العمال والفلاحين : فلا حزب
شيوعي ولا نقابات ينشئها ويديرها العمال انفسهم ؛ وقد دعي اليسار للدوبان في
الحزب الواحد ، مروراً بمخيمات التجميع . وعادت الدولة فنظمت النقابات
بشكل نقابة واحدة لكل حرفة او مهنة ، واختارت المسؤولين عنها وخططت
عملهم ووجهته نحو هدف معين وهو اعطاء النظام طاقة شعبية موجهة ضد
الاستعمار لا ضد الطبقة الحاكمة . وكان الاصلاح الزراعي قبلاً ، وهو الذي
فرض من فوق ، قد شل عمل الفلاحين المباشر .

ونشهد آثار هذا الشلل بنوع خاص في الجبهة الثقافية . ان فرض الرقابة على
الجامعة ، والمراقبة « الايجابية » على الصحف ، وخنق كل تفكير غير تفكير
النظام ، كلها ادت الى « أزمة المثقفين » التي سلطت الاضواء عليها لانها تهدد
بعرقة بناء الدولة الجديدة . وعلامات المرض يشار اليها هنا وهناك : فوزير
التعليم العالي يعترف بان الجامعات اصبحت مصانع للشهادات ، او نوعاً من
المدارس الثانوية المتوجة باساقدة ؛ ودعاة الحكم يهاجمون المفكرين الذين
يبخلون بصياغة فلسفة النظام الجديد ؛ والكل يعترف بضعف انتشار مطبوعات
الدولة وانعدام قيمتها ؛ والخضوع لتوجيه الحكام يقتل الابداع : هذه هي

الانتقادات التي يعبر عنها ، بين عشرات غيرها ، والتي يوجهها النظام لنفسه .
ولكن البحث عن الاسباب يصطدم بعوائق غير منظورة . واذا بالحديث
يدور ليلاً نهاراً حول « الاشتراكية » دون ان يُسمع صوت ماركسي واحد
وسط طنين الدعاة الجدد والدجالين المرتدين ، صوت يستطيع اعلان هويته
والمشاركة في الاعداد الاشتراكي باسم الماركسية .

وهكذا اراد المسئولون العسكريون ان تظهر اللوحة الرسمية للمجتمع
المصري ، بعد عشر سنوات من الحكم ، كسلسلة من التحقيقات المثمرة تتخللها
اعمال شاذة .

فقد تبع تحطيم الدولة شبه المستعمرة ، تحطيم الاحزاب السياسية ، ورافق
بناء الاقتصاد الصناعي رفض صراع الطبقات ، مع الاعتراف « بالتأثير
المتبادل » فقط ؛ ويتم الاتجاه نحو « الاشتراكية » من خلال تحطيم الجناح
الاشتراكي الماركسي للحركة الوطنية ، والحصول على السيادة في الميدان
العالمي يرافقه استمرار الاستبداد وتصلبه في الداخل ؛ وتنطوي نهضة
الدولة المصرية على ازمة المثقفين ، ويرافق بناء القوة الاقتصادية والعسكرية
ضياح الآمال في الديمقراطية الداخلية ؛ وبناء المدارس بمعدل مدرسة كل يومين
لا يخفي هبوط مستوى الدراسة ؛ ويتم تأكيد الارادة العربية وعداءها
للاستعمار بأسلوب استعماري لا ينكر . ونستطيع ان نتابع هذه اللانحة الى
ما لا نهاية له ..

قبل حريق القاهرة ، كان التطور العميق للمجتمع المصري يتحقق في جميع
المجالات وفي اطار جبهة وطنية يمسك بزمامها الوفد واليسار . ونظراً للتكوين
التاريخي لهاتين القوتين ، ورغم مواطن ضعفها الاكيدة ، كان منتظراً ان
يأخذ التطور وجهة وطنية ديمقراطية ، ذات مضمون اشتراكي ، قريبة من
النموذج الهندي مع طابع يساري اقوى . ولكن تفتت الوفد وانقسام اليسار
والاهمية الاستراتيجية والسياسية الكبيرة لمصر ، سمحت لمنظمة الضباط

الاحرار باحتلال الساحة عن طريق مناورة ماهرة، وبعد ستة اشهر من التلوي
ظهر فيها عجز البورجوازية الرجعية عن ادارة اعمال الدولة عقب عزل الجبهة
الوطنية .

وقد رأينا ما قام به الفريق العسكري ابتداء من تلك الفترة .

لقد غير هذا الفريق الاتجاه وأقام الدولة الوطنية التكنوقراطية المستبدية
في مصر ، وصنع البلاد التي أصبحت بفضل اول مصنع في افريقيا والشرق
الاوسط ، واكد ارادة الاستقلال الخارجي ، وحفظ الاستقلال الوطني ، وبني
قوة عسكرية محترمة وجعل مصر على رأس العالم الافريقي - الاسيوي .

وكان بإمكانه ان يعمل اكثر بكثير ، وامرع بكثير ، دون ان يجرح
الديمقراطية الناشئة هذا الجرح العميق . ولكن التكوين الايديولوجي والتاريخي
لسلك الضباط ، وحذرهم من الاحزاب ، وكرههم للماركسية العالمية والثقافة
الاوروبية المتهمة بالاستعمار والكوسموبوليتية ، وعزمهم على الانفراد بالحكم
الذي يعتبر مركزاً وقاعدة انطلاق للمجموعة العربية ، كل هذا عوامل طبعت
الحركة بطابع استبدادي ما برح يشتد .

واذا بالتقدم يتم مع موت الحريات . وانفجرت الازمات في قطاعات
متعددة . واختنق الجدل في النطاق الواحد الرسمي الضيق . وسحق التقليد
الهرمي الحرية .

ومع ذلك ، فالمعجلة تسير .

واسترجعت مصر نهائياً كرامتها ، رغم الحن والازمات . وولى زمن
الهوان .

والمعجلة تمضي .

انها ، بدون شك ، لا تسلك الطرق التي تصورتها في اعقاب الحرب
الكونية الاخيرة ، الفئات المناضلة النابضة بالحياة والروح التقدمية ، تلك

الفئات التي كانت تحاول انتزاع مصر من الاطماع ومن مشاريع الاستعباد ،
تهيء الغد وتقدم شبابها الملتهب لتحرير ارض الوطن المهان منذ القدم . لقد
اختلفت الطرق والوجوه ، كما اختلفت الادوار ، او على الاقل الادوار
الرئيسية .

اذ انه من المدهش ان نرى ، في الواقع ، الى اي حد يتخطى المصير المصري
اهداف الحكم العسكري : فالضرورات الجغرافية هي التي تعين سرعة التخطيط ؛
وتاريخ المجتمع المصري ، وبشكل خاص تاريخ البورجوازية ، يعجل في اقامة
نظام رأسمالية الدولة والتوجيه المطبوع بالطابع الاشتراكي ؛ كما ان الذل الذي
فرضه الاستعمار طيلة قرون من الكوارث ، هيا بعث الدولة والجيش ، والحركة
العمالية تفرض « الدولة السعيدة » ، وتقاليدها الحركة الوطنية تفسر الحياض ،
وتأثير اليسار يخطط للتجديد الثقافي . كذلك ينبغي القول ان التقليد العريق
للمركزية البيروقراطية يخلق الحريات ويكبت الضمائر .

ولكن العجلة تسير رغم ادعاءات الذين يحنون إلى العبودية .

واليوم ، تبرز بوادر الأزمات . ولكن العناصر التي ترسم المستقبل واضحة :
الاستقلال ، استرجاع الهوية الوطنية ، ازدياد في الامكانيات الاقتصادية
وامكانيات الدولة ، نمو الطبقة العاملة ، البحث عن الشخصية الوطنية ، سيادة
الارادة الوطنية ، بروز التكنوقراطيين ، أولية الهيئة الاجتماعية وقيمها باسم
« الاشتراكية » . وتبقى عناصر اخرى مخنوقة مع الجدل الاجتماعي .

ولكن حتى متى يمكن ان تظل الأمور على هذا الشكل ؟

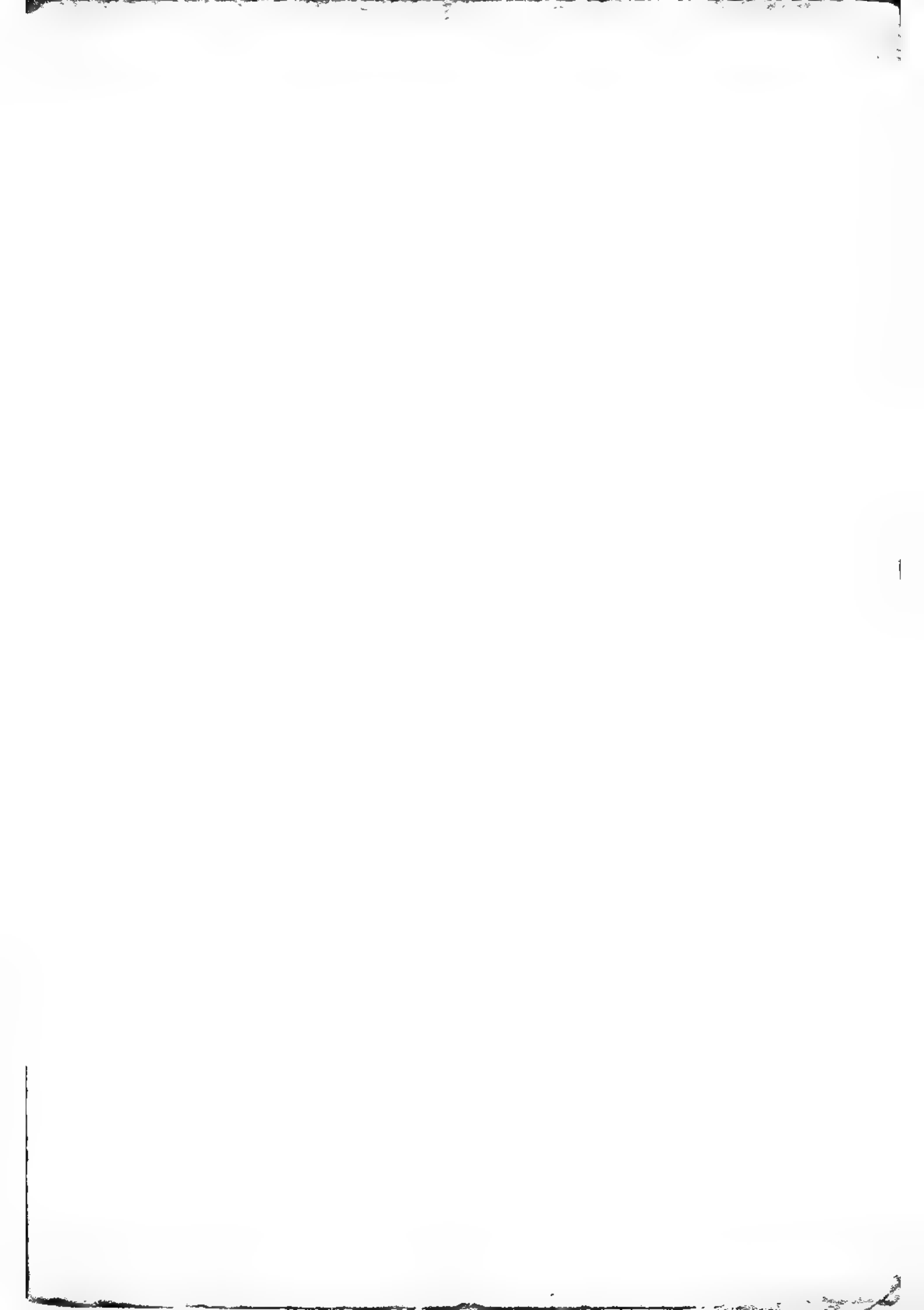
منذ الآن ترتسم جوانب مختلفة لما هو التناقض الأساسي في مصر : تناقض
بين الطبقة العاملة الجديدة المتقدمة فنياً وورثة ماضٍ طويل من الممارك
النقابية والسياسية التي كانت تحتل المساحة الأولى من جهة ، وبين الجهاز القوي
والعنيف من جهة ثانية ؛ بين الاطارات العسكرية التي تنظر الى البلاد نظرتها الى
ملكها الخاص ، مصممة على « الاحتفاظ » بمركزها ، من جهة ، والفنيين الذين

يوكل اليهم بالتدريج القسم الأكبر من مهام القيادة في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والذين يتمتعون بتمثيل مهم في الجهاز السياسي الجديد من جهة ثانية ؛ بين البيروقراطية والجهاز البوليسي من جهة ، وبين المثقفين المصريين القيمين على التقاليد الثورية والعناصر المحركة والمخصصة للدينامية الاجتماعية منذ قرن ، من جهة ثانية . والفلاحون الذين كانوا غارقين في حياتهم البدائية ، بدأوا يستيقظون .

ان المتطلبات الأساسية لتطور الاقتصادي والاجتماعي تدفع نحو صراع القوى ، وتدعم أكثر فأكثر دور العناصر الايجابية وامكاناتها في العمل : دور البروليتاريا والتكنوقراطيين والانتلجنسيا والفلاحين . والزمن يعمل هنا ، ولا مرد لاتجاهه ، على بحث الجدل الاجتماعي .
وسوف يتجسد مطلب الحرية حتماً .

ومثل ديدني بحضرة الملك خوفو ، فقال جلادته :
- يا ديدني ، كيف لم أرَ وجهك من قبل ؟
أجاب ديدني :
- انما نتوجه الى من يدعوننا ، وقد دعاني الملك فلبيت .
قال جلادته :
- اسحيح ما يقولون من أنك قدير على أن تلصق رأساً 'فصل
عن الجسد ؟
أجاب ديدني :
- أي نعم ، يا مولاي الملك ، في مقدوري ذلك .
قال جلادته :
- عليّ بسجين ننفذ فيه العقوبة توأ .
فاستدرك ديدني وهو يقول :
- حاشا يا مولاي ! أنا لا أجرب سحري في الانسان . أليس الأخلق
بنا أن نجرب مثل هذا العمل في المعجاوات ؟
واحضروا له أوزة يجري عليها سحر .

من قصة - « خوفو والسحرة »



فهرست

صفحة

مقدمة

٧

القسم الاول : المجتمع المصري عشية الانقلاب

١٥

القسم الثاني : طبيعة النظام الاجتماعي الجديد

٥٩

الفصل الاول : مشكلة الارض

٦١

الفصل الثاني : الجيش والثورة الصناعية

٩٥

الفصل الثالث : تفكيك البورجوازية القديمة

١٦٣

الفصل الرابع : تركيب الطبقة الحاكمة

١٨٣

القسم الثالث : البحث عن ايدولوجية وطنية

الفصل الاول : أزمة المثقفين

٢٠٩

الفصل الثاني : درجات الحياء

٢٤٣

الفصل الثالث : المشاكل المصرية للقومية العربية

٢٧٣

الفصل الرابع : ما هي « الاشتراكية الديمقراطية التعاونية » ؟

٣١٥

الفصل الخامس : كتابان

٣٤١

الفصل السادس : الميثاق الوطني

٣٥٣

القسم الرابع : صلاحية التجربة المصرية

٣٨٥

الفصل الاول : الطابع الخاص

٣٨٧

الفصل الثاني : بناء قومي أم اشتراكية ؟

٣٩٧

الفصل الثالث : الحي ...

٤٠٧

الفصل الرابع : أزمة التطور

٤١٣

تطلب

كتب دار الطليعة

من

الجمهورية العراقية :

مكتبة المثنى - بغداد

البحرين :

الشركة العربية للوكالات والتوزيع

المملكة الاردنية الهاشمية :

وكالة التوزيع الاردنية - القدس

الجمهورية العربية المتحدة :

مكتبة الخانجي - القاهرة

الجمهورية العربية السورية :

مؤسسة النوري - دمشق

الكويت :

عبدالله حرمي - وكالة المطبوعات

عدن :

سالم علي محمد الزغير

قطر :

عبدالله حسين نعمة - مكاتب العروبة

صدر حديثاً :

دراسات
في
الواقع المصري المعاصر

تأليف لطفي الحولي

بيروت

دار الطليعة

80

من « المبادئ الستة » عام ١٩٥٢ ، الى « ميثاق العمل الوطني » عام ١٩٦٢ ،
مضت عشر سنوات على التجربة الناصرية ؛ عشر سنوات مليئة بالاحداث
الداخلية والخارجية ، وبالجهود المتعثرة ، العنيدة ، وبالانتصارات والنكسات
والمكاسب والخسائر والقفزات المستمرة لتحرير مصر ودفعها في طريق السيادة
والتنمية والعدالة .

في هذه الحقبة ، تطورت التجربة الناصرية شيئاً فشيئاً ، وهي تنقش عن
هويتها وعقيدتها ، مخوفة بالاضطراب ، وتكونت معالمها اثناء الكفاح والكر
والفر على جبهات عدة ، وبرزت منجزاتها وخصائصها كما اتضحت فضائلها
وثراتها . انها تجربة فذة ورائدة لم ينحصر فعلها في ارض مصر بل تعداها الى
البلاد العربية والقارة الافريقية كافة ، وكان لها وقع عميق حتى في اطراف آسيا
واميركا اللاتينية ، ناهيك عما اثارته من تنافس بين المعسكر الرأسمالي والمعسكر
الشيوعي ، ومن تفاعل في مجالات الحياض والتعايش السلمي .

لذلك كان لا بد من تقييم هذه التجربة تقييماً علمياً واستكشاف مقوماتها
التاريخية ، وللاستبانة الاقتصادية الاجتماعية ومضاعفاتها الدولية ، وهو العمل
الذي قام به انور عبد الملك ، مستنداً الى معاناته الشخصية للاحداث في مصر من
جهة ، والى اوسع المصادر الرسمية والابحاث الموضوعية من جهة اخرى . فجاء
كتابه جامعاً بين التحليل الدقيق والاستنتاج البعيد النظر .

صحيح ان مقاييس انور عبد الملك هي مقاييس ماركسية تحجب عنه بعض
الجوانب والابعاد ، ولكنها كثيراً ما تستحبه للتفتيش بصدق وحرارة عن
الحقيقة .

